

مكتبة جامعة القاهرة

قسم المخطوطات
القاهرة

٨

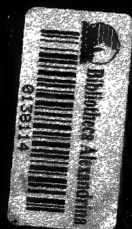
كتاب في تاريخ مصر
من تأليف
أحمد حسن

١٩٧٧

كتاب في تاريخ مصر
١٩٧٧

كتاب في تاريخ مصر
١٩٧٧

١٩٧٧



١٩٧٧

[illegible]

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهنى - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التى تخصصت فى إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربى

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلى - القاهرة

الموسوعة الادارية الحديثة

مبادئ المحكمة الادارية العليا وفتاوى

الجمعية العمومية لمجلس الدولة

فى

المواد الجنائية والمدنية والتجارية والدستورية

والادارية والبحرية والاحوال الشخصية والمرافعات

المدنية والاجراءات الجنائية وباقى فروع القانون

« الجزء ٣٧ »

ويتضمن المجلد ابتداء من

عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٩٣

تحت اشراف

الاستاذ حسن الفكاهنى

محام أمام محكمة

النقض والادارية العليا

رئيس قضايا البنك العربى

ثم وكيل قضايا بنك مصر (سابقا)

الدكتور نعيم عطية

محام أمام محكمة

النقض والادارية العليا

نائب رئيس مجلس الدولة

(سابقا)

(١٩٩٤ - ١٩٩٥)

إصدار : الدار العربية للموسوعات (حسن الفكاهنى - محام)

القاهرة : ٢٠ شارع عدلى - ت : ٣٩٣٦٦٣٠ - هـ.ب : ٥٤٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَوْلًا عَامِلًا

فَسِرِّي السَّمْعِ مَلِكُ رُكْبَةٍ وَالْمَوْئِدِ

مَدَقِ اللَّهِ الْعَظِيمِ

تصدير

الى السادة الزملاء :

رجال القانون في مصر وجميع الدول العربية :

قدمت اليكم خلال فترة تزيد عن الأربعين عاما مضت العديد من الموسوعات القانونية (عدد ١٦ موسوعة يصل عدد مجلداتها وأجزائها الى عدد ٥٣٣) آخرها (الموسوعة الذهبية لقضاء محكمة النقض المصرية) (٤١ جزء) شملت مبادئ هذه المحكمة بدوائرها المدنية والجنائية منذ نشأتها عام ١٩٣١ حتى عام ١٩٩٢ •

كما قدمت اليكم خلال عام ١٩٨٦ بالتعاون مع الصديق العزيز الدكتور نعيم عطية المحامي لدى محكمة النقض ونائب رئيس مجلس الدولة سابقا القسم الأول من (الموسوعة الادارية الحديثة) (٢٤ جزء) شاملة أحكام المحكمة الادارية العليا مع فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة (منذ عام ١٩٤٦ حتى منتصف عام ١٩٨٥) •

وحاليا أقدم لكم القسم الثانى من (الموسوعة الادارية الحديثة) (عدد ١٦ جزء) متعاوننا مع صديقى العزيز الدكتور نعيم عطية المحامي أمام محكمة النقض ونائب رئيس مجلس الدولة سابقا ... وقد تضمن هذا القسم أحكام المحكمة الادارية العليا مع فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة (منذ النصف الثانى لعام ١٩٨٥ حتى نهاية السنة القضائية ١٩٩٢/١٩٩٣ فى سبتمبر ١٩٩٣) •

- أرجو من الله أن ينال رضاكم وأن يحقق الغرض من إصداره .
- ومع خالص الشكر لكل من تعاون معنا لاتمام هذا العمل الضخم .
- أدعو الله أن يوفقنا جميعا لما فيه الخير للجميع .

حسن الفكهاني

محام أمام محكمة النقض
رئيس قضايا البنك العربي
ثم وكيل قضايا بنك مصر
(سابقا)

مقدمة

- ١ -

تضمنت « الموسوعة الادارية الحديثة » في اصدارها الأول ما بين عامي ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ المبادئ القانونية التي قررتها أحكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ، منذ انشائه في عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ .

وقد جاءت هذه المبادئ مرتبة ترتيبا أبجديا موضوعيا مما يسهل على الباحث العثور على ما هو بحاجة اليه في بحثه من مبادئ قررتها الفتاوى والأحكام الصادرة من أعلى جهتين في مجلس الدولة وهما المحكمة الادارية العليا بالنسبة للقضاء الاداري والتأديبي والجمعية العمومية بالنسبة لقسمى الفتوى والتشريع .

وقد لقيت « الموسوعة الادارية الحديثة » في اصدارها الأول المديح والاستحسان من المشتغلين بالقضاء والمحاماة والتدريس وغيرهم من انعاملين بالقانون في شتى ادارات الحكومة ، والهيئات ، والشركات ، والبنوك والمؤسسات ليس في مصر وحدها بل وفي العالم العربي كله ، وذلك على الأخص لسلامة المنهج الذي قامت عليه الموسوعة ، ووزارة الأحكام والفتاوى التي احتوتها مجلداتها التي بلغ عددها أربعة وعشرين مجلدا ، ليس في مجال القانون الاداري فحسب ، بل وفي مجالات القانون كلفة من مدنى وتجارى ودولى وجنائى وضريبي واجراءات مدنية وتجارية وجنائية .

- ٢ -

وتدور العجلة القضائية دون توقف ، وتمضى أحكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع تثرى بالخصيف

المتأني في بحثه من مبادئ قانونية جليلة اثر جليلة ، فيضاف الى حصا
السنين اسهامات جديدة ، ينمو بها الرصيد الضخم والجدير بكل اعتبار
من عطاء مجلس الدولة الذي يمكن في اطراد من اثره الفكر القانوني ،
وتوسيع آفاقه ، وتعميق مساراته ، عبر الخبرات الاستشارية والسوابق
القضائية ، صعودا لمدارج التصويب والتقسيم والارساء ، حتى يجيء
الرصيد ثريا وافيا متجددا ، مذكلا لما قد يصادفه الباحثون من صعوبات
ومشاكل في أداء مهامهم ، موفرا بذلك عليهم الوقت والجهد المبذول للتوصل
الى المناسب من أحكام وفتاوى ترشددهم الى ما يجب ان يدلو به من رأى
في فتاويهم ، أو يقضوا به في أحكامهم ، أو يسيروا عليه في بحوثهم الفقهية
والجامعية . وكمن سمعنا ممن اطلعوا على « الموسوعة الادارية الحديثة »
من اعتراف صادق بانهم مدينون « للموسوعة » بلنجاز موضوعات اسندت
اليهم في وقت أقصر بكثير مما كانوا يقدرونه لانجازها ، فحققوا بذلك
نجاحات لم يكن يتوقعونها .

واذا كان الاصدار الأول « للموسوعة الادارية الحديثة » قد وقف
عند أحكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لقسمى
انفتوى والتشريع الصادرة حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٨٥ وهو تاريخ نهاية السنة
القضائية ١٩٨٥/٨٤ ، فقد استشعرنا الحاجة الملحة الى مواصلة الجهد
لتجميع وتلخيص الأحكام والفتاوى الصادرة اعتبارا من أول أكتوبر ١٩٨٥
وهو تاريخ بداية السنة القضائية ١٩٨٦/٨٥ حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٩٣ وهو
تاريخ نهاية السنة للقضائية ١٩٩٣/١٩٩٣ التي هي السنة التي دفع بعدها
الى الطبعة بالاصدار الثاني « للموسوعة الادارية الحديثة » الذي يجده
القارئ بين يديه حاليا . فمضمنا بحق أحدث المبادئ للقانونية التي
قررتها المحكمة الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع ، فاذا وضع القارئ أمامه الاصدار الأول « للموسوعة الادارية
الحديثة » والاصدار الثاني لها ، فانه يتكون بذلك قد وضع يده على سبعة
وأربعين عاما من المبادئ القانونية التي قورها مجلس الدولة من خلال
تتميم المحكمة الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

.واننا نرجو بذلك ان نكون قد قدمنا — بكل فخر وتواضع — انجازا علميا وعمليا ضخما ، يحقق للمستغلين بالقانون خدمة حقيقية ومؤكدة — تنغني في أحيان كثيرة عن الرجوع الى عشرات المؤلفات الفقهية للتعرف على النأى القانونى الصحيح للمسألة المطروحة للبحث .

- ٣ -

وانه لحق على ان اعترف فى هذا المقام بفضل زملائى أعضاء مجلس الدولة الذين اشتغلت بين صفوفهم فترة بلغت ما يربو على اثنتى وثلاثين سنة من سنوات عملى القضائى ، كنت الخلفية التى استند اليها استيعابى للمبادئ القانونية التى ضمتها باعزاز دفتى «الموسوعة الادارية الحديثة» (١٩٩٣/١٩٩٦) كما اعترف بالفضل أيضا للأستاذ الكبير حسن الفكهانى المحامى أمام محكمة النقض لتحمسه لمشروع «الموسوعة الادارية الحديثة» سواء فى اصدارها الأول أو اصدارها الثانى ، واسدائه للتوجيهات الصائبة المنعزة بخبرته الطويلة فى اصدار « الموسوعات القانونية » القيمة فى خدمة رجال القانون فى العالم العربى . كما لا يفوتنى ان انوه بالجهد الذى اسداه كل من الأستاذين/عبد المنعم بيومى وطارق محمد حسن المحاميان بالاستئناف العالى ومجلس الدولة والأستاذة/عزة حسن الفكهانى المحامية بالاستئناف العالى ومجلس الدولة والأستاذة/منى رمزى المحامية فى التجميع والتلخيص والتنسيق والتنفيذ ، وغير ذلك من أعمال دفعت بالموسوعة فى اصدارها الثانى الى يد القارىء على هذا النحو الرصين الذى بدت عليه .

وختاماً ، لا يفوتنى فى هذا المقام أن أخص بالذكر السادة الزملاء
الأفاضل الأساتذة المستشارين أحمد عبد العزيز وفاروق عبد القادر
وفريد نزيه تنافوا نواب رئيس مجلس الدولة والدكتور عادل شريف
المستشار حالياً بالمحكمة الدستورية العليا والأستاذ حسن هند عضو
القسم الاستشارى بمجلس الدولة ، على ما أبدوه من اهتمام بالموسوعة
وما أسدوه من عون فى سبيل إنجازها •

والله ولى التوفيق

دكتور نعيم عطية
المهامى أمام محكمة النقض
نائب رئيس مجلس الدولة
(سابقاً)

الموضوع	الصفحة
قومسيون طبي	١
كادر عمال اليومية	٧
كسب غير مشروع	٢٥
لائحة المخازن والمستريات	٢١
لجنة	٣٧
لجنة شئون العاملين	٤٣
لائحة شئون عاملين خاصة	٦٥
مانون	٦٩
مامورى وملاحظى مناظر	٧٧
مبان	٨٣
الفصل الأول - التخطيط العمرانى	٩١
الفصل الثانى - تقسيم الاراضى المعدة للبناء	٩٨
اولا - اعتماد التقسيم سلبق على الترخيص بالبناء	٩٨
ثانيا - شروط اصدار تراخيص بالبناء فى ارض لم يصدر قرار باعتماد تقسيمها بعد	١٠٢
ثالثا - مدى جواز اضاء صفة المنفعة العامة على ارض واقعة فى تقسيم مخالف	١٠٥
رابعا - الاحكام الوقتية بمعالجة حالة الابنية والاعمال التى تقام بالمخالفة لموجبت القوانين	١٠٧

(ب)

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث - حظر اقامة المباني على الاراضى الزراعية	١٠٨
اولا - الاصل والاستثناء في شأن حظر اقامة منشآت على الاراضى الزراعية	١٠٨
ثانيا - القرار الوزارى رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ في شأن شروط واجراءات منح تراخيص البناء فى الاراضى الزراعية	١١٦
الفصل الرابع - خطوط التنظيم	١٢٤
اولا - اعتماد خطوط التنظيم واثر ذلك على اعمال البناء	١٢٤
ثانيا - زوائد التنظيم	١٤٧
ثالثا - تعديل خط التنظيم	١٥٣
رابعا - التفرقة بين مجرد تخطيط علم وخط تنظيم معتمد	١٥٤
خامسا - الخروج على خط التنظيم المعتمد والجزاء على ذلك	١٥٨
١ - عدم جواز التجاوز عن المخالفات المتعلقة بخطوط التنظيم	١٥٨
٢ - العقوبات الجنائية	١٦٥
٣ - ازالة المباني المخالفة بالطريق الادارى	١٦٩
٤ - عدم التصدى للمتمدى على خط التنظيم جريمة تاديبية	١٧٢
الفصل الخامس - الترخيص بالبناء	١٧٥
الفرع الاول - حظر اقامة اى عمل من اعمال البناء او اجراء اى تعديل فى اى بناء قائم الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة بشئون التنظيم	١٧٥
الفرع الثانى - اشتراطات الترخيص بالبناء	١٨٢
اولا - شروط الارتفاع المسموح به	١٨٢
ثانيا - فتحات التهوية والاضاءة	١٨٨

(ج)

الموضوع	الصفحة
ثالثا - شرط تقديم وثيقة التأمين	١٩٢
رابعا - شرط الاكتتاب في سندات الاسكن	١٩٥
خامسا - شرط تخصيص أماكن لايواء السيارات	١٩٦
الفرع الثالث - مدة فحص طلب الترخيص	٢٠٢
الفرع الرابع - شروط الترخيص الضمني	٢١٥
الفرع الخامس - عدم جواز ادخال أى تعديل أو تغيير جوهري في الرسومات المعتمدة الا بعد الحصول على ترخيص بذلك	٢٢٥
الفصل السادس - لجان	٢٥٠
الفرع الاول - اللجنة المختصة بشؤون التنظيم	٢٥٠
الفرع الثاني - لجنة توجيه وتنظيم اعمال البناء	٢٧٠
الفرع الثالث - اللجنة المختصة بالتصريح بهدم المباني	٢٨٨
الفرع الرابع - لجان التظلمات واللجان الاستئنافية	٢٩١
الفرع الخامس - لجنة تحديد الاجرة	٢٩٧
الفصل السابع - مخالفت المباني	٢٩٩
الفرع الاول - مخالفة الاصول الفنية والرسومات والبيانات التى منح على أساسها الترخيص	٢٩٩
الفرع الثاني - مجاوزة الحد الأقصى للارتفاع	٣٠٦
الفرع الثالث - وقف الاعمال المخالفة	٣٠٩
اولا - سلطة جهة الادارة في وقف الاعمال المخالفة	٣٠٩
ثانيا - التفرقة بين وقف الاجراءات ووقف الاعمال المخالفة	٣١٥
ثالثا - شروط وقف الاجراءات التى تتخذ ضد الاعمال المخالفة	٣٢٤

(د)

الموضوع	الصفحة
الفرع الرابع - السلطة المختصة بإزالة المباني	٢٤٣
الفرع الخامس - مدى جواز توصيل المرافق العامة الى المباني التي اقيمت بالمخالفة لاحكام قوانين تنظيم البناء	٢٥٠
الفرع السادس - الطبيعة القانونية للفرامة	٢٥٤
الفرع السابع - تنفيذ الحكم الصادر بتصحيح مخالفات البناء اولا - سلطة الجهة الادارية في تنفيذ الحكم الجنائي الصادر بالازالة	٢٦٢
ثانيا - مدى جواز تعطيل تنفيذ الاحكام الصادرة بتصحيح مخالفات البناء	٢٦٤
الفرع الثامن - التصالح في مخالفات البناء	٢٦٥
اولا - المخالفات التي يجوز فيها التصالح	٢٦٥
ثانيا - ما يخرج عن نطاق التصالح	٢٦٩
الفصل الثامن - مسائل متنوعة	٢٧٨
الفرع الاول - الجهة المختصة بتريم المباني الحكومية . .	٢٧٨
الفرع الثاني - نطاق سريان الباب الثاني من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦	٢٨٠
الفرع الثالث - نطاق سريان الاعفاء المقرر في المادة (٥) من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤	٢٨٤
الفرع الرابع - ائسوة	٢٨٦
الفرع الخامس - صفة الضبط القضائي	٢٨٨
الفرع السادس - تجديد الالتزام بعيب وثيقة التأمين . . .	٣٩١
الفرع السابع - فوائد القروض	٣٩٦
الفرع الثامن - مخالفات قوانين الزراعة والمباني	٤٠١
الفرع التاسع - مقابل حق الانتفاع	٤٠٣

(٨)

الموضوع	الصفحة
الفرع العاشر - دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات .	٤٠٥
الفرع الحادى عشر - الاختصاص بتوزيع الزجاج . . .	٤٠٦
الفرع الثانى عشر - مناط تحديد مستوى الاسكن . . .	٤٠٩
الفرع الثالث عشر - وجوب اخطار الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم بموعده تنفيذ المبنى والانشاءات	٤١٠
مجتمعات عمرانية جديدة	٤١٣
مجلس اعلى للشباب والرياضة	٤٢٣
مجلس الأمة	٤٣٧
مجلس الشعب	٤٤٣
الفرع الاول - اللجنة الثلاثية	٤٤٦
الفرع الثانى - صفة المرشح	٤٥٠
الفرع الثالث - شروط الترشيح لعضوية مجلس الشعب .	٤٥٧
الفرع الرابع - كيفية استكمال نسبة المبال والفلاحين .	٤٦٣
الفرع الخامس - استبعاد كل حزب لا تحصل قوائمه على ثمانية فى المائة على الاقل من مجموع الاصوات الصحيحة على مستوى الجمهورية . .	٤٧٥
الفرع السادس - صحة العضوية	٤٧٧
الفرع السابع - المملون بمجلس الشعب	٤٩١
الفرع الثامن - مسائل متنوعة	٥٠٠
اولا - اثر تعدد الاحكام المنظمة لمجلس الشعب . .	٥٠٠
ثانيا - لجان المجلس	٥٠٥

الموضوع الصفحة

ثالثا - نطاق سريان الحظر الوارد في المادة (٩٥) من الدستور على أعضاء المجلس	٥٠٨
رابعا - لا يجوز للاتقارب من الدرجة الاولى لاحد اعضاء المجلس النيابية للقيّد بسجل الوكلاء والوسطاء التجاريين طوال مدة العمل النيابي	٥١١
خامسا - مناط حظر عضوية اعضاء المجلس النيابية بمجالس ادارات الشركات المساهمة	٥١٤
مؤسسة عامة	٥١٧
مؤسسة علاجية	٥٢٣
مؤهل دراسي	٥٢٩
مؤهل دراسي	٥٢٩
الفصل الاول - اوضاع تطبيق المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة (الحاصلين على مؤهلات أعلى أثناء الخدمة)	٥٣٤
الفصل الثاني - قوائم خلسة بالمؤهلات الدراسية وتسوية حالات الحاصلين عليها من العاملين المدنيين بالدولة	٥٤٩
الفرع الاول - القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة	٥٤٩
الفرع الثاني - القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية	٥٥٢
الفرع الثالث - القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام	٥٦٠
اولا - الحصول على مؤهل أعلى أثناء الخدمة	٥٦٠

الموضوع	الصفحة
ثانيا - ماهية المؤهلات المتوسطة طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥	٥٧٦
ثالثا - ماهية المؤهلات العليا في مجال تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥	٥٧٧
رابعا - الشروط التي تطلبها القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لاعتبار المؤهل الدراسي مؤهلا متوسطا يحدد مستواه المالي الفئة (١٨٠ / ٣٦٠)	٥٧٩
الفرع الرابع - القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الانحراف المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية	٥٨١
اولا - المواد الأولى والثانية والثالثة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠	٥٨١
١ - اقدمية اعتبارية	٥٨١
٢ - حق الخيار المقرر للعاملين الحاصلين على مؤهلات عليا أثناء الخدمة	٥٩٢
٣ - تواريخ الوجود بالخدمة	٥٩٦
٤ - الميعاد الذي لا يجوز بعده التسوية أو سحبها لو كانت خاطئة	٦٠٦
ثانيا - المادة السادسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠	٦١٤
ثالثا - المادة الحادية عشرة مكررا من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠	٦١٨
الفرع الخامس من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٤ بشأن تسوية حالات بعض العاملين	٦٢٦
الفصل الثالث من شهادات دراسية مختلفة	٦٣٠
الفرع الاول - شهادات دراسية متطابقة	٦٣٠

(ج)

الموضوع	الصفحة
أولاً - شهادة الابتدائية للصناعات	٦٢٠
ثانياً - دبلوم المدارس الصناعية (نظم الخمس سنوات)	٦٢٤
ثالثاً - دبلوم كلية الصناعات	٦٣٥
الفرع الثاني - شهادات دراسية زراعية (دبلوم الزراعة التكميلية العليا)	٦٣٨
الفرع الثالث - شهادات دراسية تجارية	٦٤٥
أولاً - دبلوم الدراسات التكميلية التجارية العالية	٦٤٥
ثانياً - دبلوم المعهد العالي للتجارة	٦٤٧
الفرع الرابع - شهادات دراسية طبية	٦٥٠
أولاً - دبلوم المعهد الصحي	٦٥٠
ثانياً - دبلوم مدرسة الزائرات الصحيلت	٦٥٢
الفرع الخامس - شهادات دراسية تربية	٦٥٥
أولاً - دبلوم معهد دراسات الطفولة	٦٥٥
ثانياً - شهادة التربية النسوية	٦٦٢
ثالثاً - دبلوم الفنون الطرزية	٦٧١
رابعاً - دبلوم مدارس المعلمت الابتدائية	٦٧٤
خامساً - دبلوم مدارس المعلمين الابتدائية	٦٧٦
سادساً - شهادة المعلمت الاولى الراقية	٦٧٧
سابعاً - شهادة المعلمت العلية	٦٨٢
ثامناً - شهادة خريجي مدرسة التربية البحرية	٦٨٢
الفرع السادس - شهادات دراسية ازهرية	٦٨٧

(ط)

الموضوع	الصفحة
اولا - شهادة الاجازة العالمية من كلية اللغة العربية بجامعة الازهر المسبوقة بشهادة الثانوية الأزهرية	٦٨٧
ثانيا - شهادة الاجازة العالمية المعادلة لبيكالوريوس التجارة المسبوقة بالثانوية الأزهرية	٦٩٢
الفرع السابع - الماجستير والدكتوراه	٦٩٦
اولا - الماجستير (شهادة زمالة كلية الجراحين بادنبره)	٦٩٦
ثانيا - الدكتوراه	٦٩٨
الفرع الثامن - شهادات دراسية في العلوم	٧٠٢
الفرع التاسع - شهادة الدراسة الثانوية العامة	٧٠٩
الفرع العاشر - شهادة (جى - سى - ايه)	٧١٨
الفرع الحادى عشر - مؤهل الإعدادية الفنية بأنواعه الثلاثة ! صناعى - زراعى - تجارى)	٧٢٥
الفرع الثانى عشر - شهادة اتمام الدراسة الابتدائية	٧٣٧
اولا - شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة	٧٣٧
ثانيا - شهادة اتمام الدراسة الابتدائية الراقية	٧٣٨
الفرع الثالث عشر - شهادة اتمام الدراسة بالمدارس الأولية	٧٤٦
الفرع الرابع عشر - دبلوم الصيارف	٧٤٩
الفرع الخامس عشر - دبلوم التفراف	٧٥٤
الفرع السادس عشر - دبلوم معهد السكرتارية نظلم السنة الواحدة	٧٥٧
الفرع السابع عشر - اجازات الطيران المدنى	٧٦١

(١٥)

الموضوع	الصفحة
الفرع الثامن عشر - الشهادات العسكرية	٧٦٤
أولاً - شرط اعتبار العامل حاصلًا على إحدى الشهادات العسكرية	٧٦٤
ثانيًا - تسوية حالات خريجي مدارس الكتائب العسكريين	٧٦٧
ثالثًا - تسوية حالات خريجي المعهد الفني للقوات المسلحة	٧٧٩
رابعاً - الوجود الفعلي بالخدمة شرط الانعاده من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ بتقييم الشهادات العسكرية	٧٨٨
الفصل الرابع - مسائل متنوعة	٧٩١
أولاً - مخلول نظام تسعير المؤهلات الدراسية	٧٩١
ثانيًا - تاريخ الحصول على المؤهل الدراسي	٧٩٦
ثالثًا - قرار اعلان نتيجة الامتحان	٧٩٨
رابعاً - المقصود بتاريخ دخول الخدمة	٨٠٣
خامساً - استمرار العمل بالتقييم العلمى الذى سبق ان تم لبعض المؤهلات	٨٠٥
سادساً - بعض احكام المؤهلات الدراسية فى القطاع العلمى	٨٠٨

قومسيون طبي عام

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

لائحة القومسيونات الطبية المصادرة بالقرار الوزاري رقم ١٩٦٢/٧٣٩
— سريان أحكامها على جميع العاملين بالدولة أثناء تواجدهم بالخارج
— كيفية الإبلاغ عن المرض — سريان اللائحة على عضو البعثة الدبلوماسية
برغم خضوعه للإشراف المالي والإداري والفني للإدارة العامة للبعثات .

المحكمة : ومن حيث أن المادة ١٨ من القرار الوزاري رقم
١٩٦٢/٧٣٩ بشأن أحكام لائحة القومسيونات الطبية نظمت كيفية الإبلاغ
عن مرض الموظف أثناء تواجده في خارج البلاد وقضت بأنه يجب على كل
موظف أو عامل موجود بالخارج وطُرأت عليه حالة مرضية تقتضي منحه
أجازة مرضية أو امتدادا لها أن يخطر أقرب سفارة أو مفوضية تابعة
لمصر في حدود الدولة الموجود بها التي تقرر اما إحالته على الطبيب المحق
بها أو على طبيب معتمد لديها ثم تتولى بعد التصديق على صحة توقيع
الطبيب إرسال نتيجة الكشف إلى الوزارة أو المصلحة التابع لها وعلى
الوزارة أو المصلحة إرسال هذه النتيجة إلى الإدارة العامة للقومسيونات
الطبية بوزارة الصحة للنظر في اعتمادها . ومقتضى ذلك ان الإدارة العامة
للقومسيونات الطبية هي الجهة الطبية الرسمية التي ناط بها القانون منح
الاجازات المرضية أو اعتمادها للعامل أو الموظف الموجود خارج البلاد .

ومن حيث أنه بتطبيق ذلك على الواقعة الماثلة محل الدعوى — يبين
أن المدعى لم يتبع الاجراءات التي نصت عليها لائحة القومسيونات الطبية
بالنسبة لكيفية الإبلاغ عن مرضه أثناء تواجده بالخارج وإنما اكتفى
بإرسال تقرير طبي من طبيبه المعالج إلى المستشار الثقافي بواشنطن والذي
أرسله بحوره إلى الإدارة العامة للبعثات وقد كان يتعين على المدعى أن
يطلب من السفارة المصرية أو القنصلية المصرية التابع لها أن تعيله على
الطبيب المحق بها أو المعتمد لديها لتوقيع الكشف الطبي عليه ثم ترسل

نتيجة هذا الكشف الى الادارة العامة للقومسيونات الطبية لوزارة الصحة بمصر لتقرير منحه الاجازة المرضية المطلوب بها من عدمه . ومن ثم فطالبنا ان المدعى لم يلتزم باتتباع هذه الاجراءات فان التقرير الطبي الذى اعدده الطبيب المعالج لا يصلح باى حال لمنحه الاجازة المرضية او اعتمادها وبالتالي فان رفض ادارة البعثات صرف مرتبه خلال فترة بقائه في الخارج بعد انتهاء بعثته الدراسية يتفق واحكام القانون فاذا ما اخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر فانه يكون قد اصاب وجه الحق ، ولا ينال من ذلك للقول بان لائحة القومسيونات الطبية لا تسرى على أعضاء البعثات الدراسية وذلك باعتبار أن عضو البعثة الدراسية يخضع لاشراف ادارة البعثات واللجنة التنفيذية للبعثات لأن عضو البعثة وان كان يخضع للاشراف المالى والادارى والغنى للادارة العامة للبعثات الا ان ذلك لايعنى عدم خضوعه لاحكام لائحة القومسيونات الطبية والتي تسرى احكامها على جميع العاملين بالدولة اثناء تواجدهم خارج البلاد في شأن منحهم الاجازات المرضية او اعتمادها طبقا للاجراءات والقواعد المشار اليها سلفا وبالتالي فلا تعارض بين الخضوع لاشراف الادارة العامة للبعثات واحكام لائحة القومسيونات الطبية طالما أن لكل منهما مجال خاص يختلف عن نطاق ومجال واختصاص الآخر ، كما لا يغير من ذلك موافقة جامعة طنطا على احتساب فترة بقاء المدعى في الخارج من ١٩٨١/٨/٤ وحتى أول فبراير ١٩٨٢ امتدادا للبعثة بمرتب اذ ان لا اختصاص لجامعة طنطا في هذا الشأن لأن اللجنة العليا للبعثات هي الجهة التي ناط بها القانون بتقرير القواعد المالية التي يطول بمقتضاها عضو البعثة الدراسية أثناء تواجده في الخارج كما أن اللجنة التنفيذية للبعثات هي الجهة المختصة الوحيدة في تقرير مد مدة البعثة بعد التأكد من الشروط المقررة لذلك كما ان لوزير التعليم مد مدة البعثة في حدود ثلاثة أشهر وذلك وفقا لاحكام المادة ٢٤ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ومن ثم فان اللجنة التنفيذية للبعثات ووزير التعليم لهما سلطة مد مدة البعثة الدراسية بعد انتهاء المدعى من الحدود المقررة وعلى التمسك بالذکر وبالتالي ليس لأى جهة

أخرى. اختصاص في اجراء هذا ، وفي ضوء ذلك فان طلب المدعى الزام الادارة العامة للبعثات لصرف مرتبه بالخارج من أغسطس ١٩٨١ وحتى نهاية شهر فبراير ١٩٨٢ لا يستند الى أساس سليم من القانون ، واذا ما أخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر فانه بذلك يكون قد أعمل صحيح حكم القانون .

(طعن رقم ٢١٧٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩/٣/١٩٩٣)

قاعدة رقم (٢)

البدا :

العامل المريض بالخارج — يتعين عليه أن يعرض نفسه على الجهة المختصة حيث يوجد بالخارج طبقا للمادة ٩ من لائحة القومسيونات الطبية وذلك لتحديد حالته الصحية بصفة رسمية مقبولة من جهة عمله حتى يمكن اعتباره في اجازة مرضية او يرسل لجهة عمله الشهادات والمستندات الطبية المتعلقة بحالته ليتسنى لتلك الجهة النظر في ضوء هذه المستندات في معاملته خلال فترة انقطاعه ووجوده بالخارج .

الحكمة : ومن حيث انه رغم اخطار الطاعن للهيئة بمرضه وعدم قيامه بأى اجراء حيال هذا المرض نتيجة لاصدارها من ناحية القرار المسحوب بانتهااء خدمته والذي تبين بطلانه لانعدام سببه ، وأيضا لعدم متابعة الطاعن خلال فترة طويلة من الزمن بعد هذه البرقيات واعتبارا من تاريخ آخر برقية أرسلها حتى عودته في ١٦/٧/١٩٨٨ لأمر تحديد حالته الصحية ومرضه الطويل الذي يزعمه ، فقد كان يتعين عليه أن يعرض نفسه على الجهة المختصة حيث يوجد بالخارج طبقا للمادة ٩ من لائحة القومسيونات الطبية التي تنص على أنه « اذا طرأت على العامل الموجود خارج الجمهورية حالة مرضية تمنعه من العودة الى البلاد وجب عليه أن يخطر الجهة الرئاسية التابع لها مباشرة بنتيجة الكشف الطبى عليه الذى يتم بمعرفة طبيبين وان يرفق بهذا الاخطار شهادة مصدقا عليها من

القنصلية المصرية أو الادارة الصحية الاجنبية المختصة وعلى الجهة
الرئاسية ارسال النتيجة الى القومسيون الطبي المختص للنظر في اعتمادها»
(قرار وزير الصحة رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٧٤) وذلك لتحديد حالته الصحية
بصفة رسمية مقبولة من جهة عمله حتى يمكن اعتباره في أجازة مرضية أو
أن يرسل لجهة عمله الشهادات والمستندات الطبية المتعلقة بحالته ليتسنى
لتلك الجهة النظر في ضوء هذه المستندات في معاملته خلال فترة انقطاعه
ووجوده بالخارج واذ تقاعس تلك المدة الطويلة للانقطاع فان خطئه في هذا
المجال مضافا اليه فقد حاسب زعمه لجميع مستندات علاجه بعد عودته
سواء ذلك باهماله أو لسبب أجنبي كل ذلك يجب خطأ الهيئة في اصدار
قرار الفصل للانقطاع ، أو عدم اتخاذ اجراء حيال اخطاره اياها برقيا
بمريضه نتيجة لقرار انهاء الخدمة المذكورة ومن ثم فانه لا يجوز قانونا
اعتباره في أجازة مرضية خلال هذه الفترة لكي يستحق مرتبه عنها كما أنه
لم يثبت توفر ركن الخطأ في جانب الهيئة الموجب الزامها بالتعويض .

ومن حيث انه وقد انتهى الحكم المطعون فيه الى رفض طلب المدعى
فانه يكون قد أصاب وجه الحق استنادا الى ما تقدم من أسباب وعلى
اعتبار ان التكيف الصحيح لطلبات الطاعن انها طلب التعويض عن المدة
من تاريخ انتهاء الخدمة وحتى تاريخ عودته للعمل .

(طعن رقم ١٧٨٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٢٥)

معلم مال اليومية

قاعدة رقم (٣)

المبدأ :

١ - قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ لم يكن يدخل في نطاق وظيفة ملاحظ صحى الا أعمالا معينة حددتها على سبيل الحصر - خرج المشرع من هذا التخصيص الى التعميم فوضع معيارا موضوعيا اعتبر بمقتضاه كل من كان قائما بعمل فنى صحى يتعلق بالملاحظة أو التنفيذ في مجال الوقاية والعلاج شاغلا لوظيفة ملاحظ صحى - اثر ذلك : - اعتبار جميع القائمين بعمل من تلك الأعمال شاغلين للوظيفة والزام وزير الصحة باعتباره الجهة الادارية القائمة على تنفيذ ذلك القرار بان يدرج جميع الوظائف التى ينطبق عليها ذلك المعيار في نطاق وظيفة الملاحظ الصحى - اذا اتضح للوزير فى أى وقت ان ثمة وظائف ينطبق عليها المعيار الموضوعى سالف الذكر لم تشملها القرارات الصادرة منه تعين عليه ان يبادر الى تصحيح قراراته بما يجعلها تتسق مع القاعدة التنظيمية العامة التى تضمنها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٤٦ لسنة ١٩٦٧ - لا مجال للقول بأن المادة (٨٧) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تحول دون أعمال القاعدة السابقة - أساسى ذلك : - ان حكم هذه المادة يقضى بإسقاط حق العامل المستند من قاعدة سابقة على نفاذ القانون المذكور بمضى ثلاث سنوات من تاريخ العمل به ما لم يتقرر هذا الحق قضاء وهذه القاعدة يتوقف تطبيقها على صدور قرار من وزير الصحة بتحديد الوظائف التى ينطبق عليها المعيار سالف الذكر - اثر ذلك : - اذا اغفل قرار وزير الصحة بعض الوظائف التى كان يتعين ادراجها به فان شاغلها لا يكون لهم ثمة حق نشأ وتكامل قبل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ يتاثر بعدة المسقوط المنصوص عليها بالمادة (٨٧) .

٢ - القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧١ أتى بحكم جديد سوى فيه .

بين من كان منهم شاغلا لوظائف مفرى أويئة وبين غيرهم من شاغلي

الوظائف الأخرى وجعل أقدميتهم جميعا من تاريخ شغلهم لوظائفهم الأصلية قبل نقلهم الى الدرجة (٣٠٠ - ٥٠٠) بوظيفة ملاحظ صحي - قضى المشرع على التفرقة في المعاملة بين أفراد الملاحظين السحيين فجعل أقدميتهم في الفئة المقولين اليها من تاريخ شغلهم لوظائفهم الأصلية أسوة بالمبحرين .

— فيما عدا الوظائف الواردة بالقرار الجمهورى رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ لا تعتبر وظيفة ما من الوظائف الفنية الا من تاريخ صدور قرار وزير الصحة باعتبارها كذلك .

الحكمسة : ومن حيث ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تعديل بعض أحكام كادر عمال اليومية نص فى مادته الأولى على أن « تدمج وظائف مبخر أويئة وملاحظ ملاريا أو بعوض وكشاف ملاريا وملاحظ مراقبة صحية تحت وظيفة واحدة باسم ملاحظ صحي وتضاف الى وظائف الكشف رقم (٥) من الكشف حرف (ب) الملحقة بكادر العمال فى الدرجة فئة (٣٠٠ / ٥٠٠ ملیم) ببداية ٢٤٠ مليما » ونصت المادة الثانية من القرار ذاته على أن « ينقل الى الدرجة المشار اليها فى المادة الأولى العمال الحاليون الذين يشغلون وظائف مبخرى أويئة مع الاحتفاظ لهم بأجورهم الحالية متى زادت على البداية المقررة للدرجة وتعتبر أقدميتهم فيها من تاريخ شغلهم لوظائفهم الأصلية ، كما ينقل الى الدرجة المشار اليها للعمال الحاليون الذين يشغلون وظائف كشاف ملاريا وملاحظى ملاريا أو بعوض وملاحظى مراقبة صحية مع الاحتفاظ لهم بأجورهم الحالية متى زادت على البداية المقررة للدرجة وتعتبر أقدميتهم فيها من تاريخ العمل بهذا القرار بمراعاة ترتيب الأقدمية فيما بينهم وفقا لتاريخ شغلهم لوظائفهم الأصلية السابقة على نقلهم » .

ومن حيث ان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٣٦ لسنة ١٩٦٧ بتعديل بعض أحكام القرار الجمهورى رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ فمن فى مادته الأولى

على أن « يستبدل بنص المادة الأولى من القرار الجمهورى رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه النص الآتى : تدمج الوظائف التى تتضمن واجباتها ومسئولياتها القيام بملاحظة أو تنفيذ أعمال فنية صحية فى المجالات الوقائية أو العلاجية تحت وظيفة واحدة باسم ملاحظ صحى فى الدرجة (٣٠٠ / ٥٠٠ ملیم) ببدایة ٢٤٠ ملیما المعادلة للدرجة التاسعة طبقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ » .

ونصت المادة الثانية من القرار المذكور على أنه « مع عدم المساس بأقدمية المخبرین بموجب القرار الجمهورى رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ ينقل الى الدرجة المشار اليها بالمادة الأولى العاملون الحاليون الذين يشغلون هذه الوظائف مع الاحتفاظ لهم بمرتباتهم الحالية متى زادت عن البدایة المقررة للدرجة وتعتبر أقدميتهم فيها طبقا لما ورد بالقرار الجمهورى رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ مع مراعاة ترتيب أقدميتهم فيما بينهم وفقا لتاريخ شغلهم لوظائفهم الأصلية السابقة على نقلهم لهذه الدرجة مع عدم صرف فروق عن الماضى » .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم ان المشرع قد وضع معيارا موضوعيا اعتبر بمقتضاه كل من كان قائما بعمل فنى صحى يتعلق بالملاحظة أو التنفيذ فى مجالى الوقاية والعلاج شاغلا لوظيفة ملاحظ صحى ، وقد وضع المشرع هذا المعيار بالتعديل الذى أدخله على قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ الذى لم يكن يدخل فى نطاق تلك الوظيفة أعمالا معينة على سبيل الحصر وهو بذلك قد خرج من التخصيص الى التعميم ، الأمر الذى يوجب الفزول على إرادته وأعمال مقتضاه باعتبار جميع القائمين بعمل من تلك الأعمال شاغلين للوظيفة ، ومن ثم يلزم وزير الصحة باعتباره الجهة الادارية القائمة على تنفيذ ذلك القرار بأن يدرج جميع الوظائف التى ينطبق عليها ذلك المعيار فى نطاق وظيفة الملاحظ الصحى ، فاذا أخطأ فى ذلك أو انتصح له فى أى وقت أن ثمة وظائف ينطبق عليها المعيار الموضوعى سلكه الذكر ولم تشملها القرارات الصادرة منه ، كان له بل ويتعين عليه

أن يبادر الى تصحيح قراراته بما يجعلها تتسق مع القاعدة التنظيمية العامة التي تضمنها قرار رئيس الجمهورية المشار اليه • ولا مجال للقول بأن المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة تحول دون ذلك ، اذ ان حكم المادة يقضى باسقاط حق العامل المستند من قاعدة سابقة على نفاذ القانون المذكور بمضى ثلاث سنوات من تاريخ العمل به ما لم يتقرر هذا الحق قضاء ، أما في الطعن المائل فانه ولئن كانت القاعدة التنظيمية العامة المقررة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٣٦ قد وضعت معيارا موضوعيا لمن يعد شاغلا لوظيفة ملاحظ صحي ، الا أن هذه القاعدة لا تعتبر قابلة للتطبيق بذاتها وانما يتوقف ذلك على صدور قرار من الوزير المختص بتحديد الوظائف التي ينطبق عليها هذا المعيار ، فاذا أغفل قرار الوزير بعض الوظائف التي كان يتعين ادراجها به ، فان شاغلها لا يكون لهم شئمة حق نشأ وتكامل قبل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ يتأثر بعدة السقوط المنصوص عليها في المادة ٨٧ منه ، وعلى ذلك فان حكم هذه المادة لا يحول بين وزير الصحة وتصحيح قراراته الصادرة لتنفيذ قرار رئيس الجمهورية اذا ما اتضح له اغفالها لبعض الأعمال التي كان يتعين ادماجها في وظيفة ملاحظ صحي طبقا للمعيار الموضوعي الذي تضمنه قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٣٦ لسنة ١٩٦٧ •

ومن حيث أن القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٦ في شأن تحديد أقدمية الملاحظين الصحيين أتى بحكم سوى فيه في شأن تحديد أقدمية الملاحظين للصحيين الذين طبق عليهم القرارات الجمهوريين رقمي ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ ، ١٧٣٦ لسنة ١٩٦٧ بين من كان منهم شاغلا لوظائف مبخرى أوبئة وبين غيرهم من شاغلي الوظائف الأخرى الواردة بالقرار الجمهوري رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ والتي تصالف بالتطبيق للقرار الجمهوري رقم ١٧٣٦ لسنة ١٩٦٧ فجعل القانون أقدمية هؤلاء جميعها من تاريخ شغلهم لوظائفهم الأصلية قبل نقلهم الى الدرجة (٣٠٠ / ٥٠٠ ملزم) بوظيفة ملاحظ صحي فنص في مادته الأولى على أن « تحدد أقدمية الملاحظين للصحيين الذين

طبقت في شأنهم أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ في شأن تعديل بعض أحكام كادر عمال اليومية وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٣٦ لسنة ١٩٦٧ بتعديل بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٤٦ عند نقلهم الى الدرجة (٣٠٠/٥٠٠ مليون) الملحق بكادر العمال والمعادلة للفئة المالية (٣٦٠/١٦٢ جنيها) بالمستوى الثالث الوظيفي من تاريخ شغلهم لوظائفهم الأصلية السابقة على نقلهم لهذه الدرجة مع مراعاة ترتيب أقدميتهم فيما بينهم وفقا لتاريخ شغلهم لهذه الوظائف « وبذلك قضى المشرع على التفرقة في المعاملة بين أفراد الملاحظين الصحيين فجعل أقدميتهم في الفئة المنقولين إليها من تاريخ شغلهم لوظائفهم الأصلية أسوة بالمبشرين » .

ومن حيث أن مؤدى ما تقدم أنه فيما عدا الوظائف الواردة بالقرار الجمهورى رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ على سبيل الحصر لا تعتبر وظيفة ما من الوظائف الفنية الصحية الا من تاريخ صدور قرار وزير الصحة باعتبارها كذلك ومن ثم فإن المركز القانونى لا ينشأ الا بصحور القرار من وزارة الصحة ومن تاريخ هذا القرار يكون العامل الشاغل لهذه الوظيفة قد نشأ له المركز القانونى الذى يعطى له الحق فى تسوية حالته طبقا للقرار الجمهورى رقم ١٧٣٦ لسنة ١٩٦٧ والقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٦ ومن تاريخ نشوء هذا المركز يستطيع المطالبة بحقه فى التسوية اما قبل صدور قرار وزارة الصحة فليس له الحق فى المطالبة بتسوية حالته .

ومن حيث ان الثابت ان وظيفة المدعى لم تعتبر من الوظائف الفنية الصحية الا بمقتضى الأمر المكتبى رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ الصادر استنادا الى موافقة وزير الصحة بتاريخ ١٥/١١/١٩٧٦ ومن ثم فإن مركز المدعى وحقه فى تسوية حالته بوضعه على الدرجة (٣٠٠/٥٠٠ مليون) لم ينشأ الا من تاريخ موافقة وزير الصحة فى ١٥/١١/١٩٧٦ أى بعد العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٦ ومن ثم تكون دعواه بمنأى عن حكم المادة ٨٧ منه ويكون من حق المدعى أن تسوى حالته على الدرجة (٣٠٠/٥٠٠ مليون) .

المعادلة للفئة (١٦٢/٣٦٠ جنيها) بالمستوى الثالث وتحدد أقدميته فيها من تاريخ شغله لموظيفة عامل جمع قواقع طبقا لأحكام القرار الجمهوري رقم ١٧٣٦ لسنة ١٩٦٧ والقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٦ وما يقترب على ذلك من آثار .

واذ ذهب الحكم المظنون فيه هذا المذهب فإنه يكون قد أصاب صحيح حكم القانون ويكون الظن غير قائم على أساس سليم مما يتعين معه الحكم بقبول الظن شكلا ورفضه موضوعا .

(ظن رقم ١٠٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٨٦)

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

كادر العمال الصادر بقرار مجلس الوزراء في ٢٣/١١/١٩٤٤ قسم العاملين الى طوائف ثلاث : اولها : العمال الفنيون وتشمل هذه الطائفة الملاحظين والاسطوانات والصناع الممتازين (صانع دقيق ممتاز) والصانع غير النقيق ومساعدى الصناع والاشراق والمصبة وثاني تلك الطوائف : العمال العاديين ورؤساؤهم - وثالثها : - العمال الكتبة - حدد الكادر الدرجة (١٥٠ - ٢٠٠) لمساعدى الصناع بطلوة ٥٠ مليما كل سنتين حتى يبلغ الأجر ٢٥٠ مليما يوميا ثم تكون الطلوة ٢٠ مليما كل سنتين - يجوز شغل هذه الدرجة من العمال العاديين بشرط النجاح في الامتحان أمام لجنة فنية دون للتجديد بقضاء مدة محددة بموظيفة العامل العادى - لا يجوز الترقية من وظيفة مساعد الى وظيفة صانع الا بعد خمس سنوات على الأقل - قسم الكادر العمال العاديين الى ثلاث درجات الاولى : (١٠٠ - ٢٠٠) والثانية (١٢٠ - ٢٠٠) والثالثة (١٤٠ - ٢٠٠) اشر ذلك : ان العامل العادى كان ينتمى في كادر العمال الى طائفة غير تلك التي ينتمى اليها العامل الفني - اسلم ذلك : ان الاعمال العادية

لا تحتاج الى خبرة خاصة أو مهارة معينة فضلا عن اختلاف المعاملة المالية بين العاملين العاديين والفنيين .

المحكمة : ومن حيث أن مقتضى ما تقدم فان تحديد المجموعة التي ينتمى اليها العامل العادى يكون أمرا لازما لتحديد الجدول الذى ينطبق على المدة التى تقضى فى هذه الوظيفة من بين الجداول الملحقة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وبالتالى الأحكام التى يتعين أعمالها بشأن تلك المدة وفى هذا الصدد فان كادر العمال الصادر بقرار مجلس الوزراء فى ٣٣/١١/١٩٤٤ قسم طوائف العمال الى فئات ثلاثة أولهما العمال الفنيون وتشمل هذه الوظائف الملاحظين والأسطوات والصناع المتمازين (صانع دقيق وممتاز) والصانع غير الدقيق ومساعدى الصناع والاشراق والصبية وثانى تلك الفئات من العمال العاديين ورؤسائهم وثالثها العمال الكتبية وأسند كادر العمال الأعمال الفنية الى العمال الفنيين وحدد الدرجة ١٥٠ - ٣٠٠ لمساعدى الصناع بعلاوة ٥٠ مليما عن كل سنتين حتى يبلغ الأجر ٣٥٠ مليما يوميا ثم تكون العلاوة ٢٠ مليما كل سنتين وأجاز شغل هذه الدرجة من العمال العاديين بشرط النجاح فى الامتحان أمام لجنة فنية دون التقيد بقضاء مدة محددة بوظيفة العامل العادى وفى ذات الوقت لم يجز انترقية من وظيفة مساعد صانع الى وظيفة صانع الا بعد خمس سنوات على الأقل .

أما العمال العاديين فقد قسم الكادر درجاتهم الى ثلاث فئات : الأولى ١٠٠ - ٣٠٠ مليم والثانية ١٢٠ - ٣٠٠ مليم والثالثة ١٤٠ - ٣٠٠ مليم وأسند اليهم الأعمال التى لا تحتاج الى خبرة خاصة أو مهارة معينة ومن ثم فان العامل العادى كان يقتضى فى كادر العمال الى طائفة غير تلك التى ينتمى اليها العامل الفنى ولم يكن مساويا لمساعد الصانع فى الأجر ، كما أنه لم يكن يستطيع شغل هذه الوظيفة الا بطريق التعيين بعد للدخول فى الامتحان لا يشترط له مدة بقاء محددة بوظيفة عامل عادى وذلك أمر بديهي

إذا لم يكن شغل تلك الوظيفة من شأنه أن يكسب خبرة تؤهله بمفردها أو مع غيرها من شروط المصاحبة للتعين بوظيفة مساعد صانع .
(طنن رقم ٩٠٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/٦)

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة لم تطبق على العاملين الخاضعين لكادر العمال - أثر ذلك : - بقاء تقسيمات هذا الكادر حتى صدور القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة الذي قضى بتطبيق أحكامه على العاملين الخاضعين لكادر العمال - مؤدى ذلك : - استمرار أحكام كادر العمال مطبقة فيما يتعلق بالتقسيمات المشار إليها رغم معادلة درجاتهم بدرجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

المحكمة : وحيث أن أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة لم يطبق على العمال الخاضعين بكادر العمال وبذلك استبقى تقسيمات هذا الكادر حتى صدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة الذي قضى بتطبيق أحكامه على العاملين الخاضعين لكادر العمال ، على الرغم من معادلة درجاته بدرجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

(طنن رقم ٩٠٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/٦)

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

طبقا للمعيار الموضوعي الذي منه قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ بشأن تعديل بعض أحكام كادر عمال اليومية المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٣٦ لسنة ١٩٦٧ اعتبر بمقتضاه كل من كان قائما

بمحل فنى يتعلق بالملاحظة أو التنفيذ في مجال الوقاية والعلاج شاغلا
لوظيفة ملاحظ صحى ويلتزم وزير الصحة باعتباره الجهة الادارية القائمة
على تنفيذ ذلك القرار بان يدرج الوظائف التى ينطبق عليها ذلك الحيار فى
نطاق وظيفة الملاحظ الصحى - اذا اغفل قرار الوزير المختص بعض
الوظائف التى كان يتعين ادراجها به فان شاغلها لا يكون لهم حق نشا
وتكامل قبل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين
بالدولة يتأثر بمدة السقوط المتصوص عليها فى المادة (٨٧) والتى تقضى
بمقوط حق العامل المستند من قاعدة سابقة على نفاذه بعضى ثلاث
سنوات من تاريخ العمل به .

المحكمة : ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم
٦٥٧ لسنة ١٩٦٤ بشأن تعديل بعض احكام كادر عمال اليومية - المخل
بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٣٦ لسنة ١٩٦٧ على أن تدمج للوظائف
التي تتضمن واجباتها ومسؤولياتها القيام بملاحظة أو تنفيذ أعمال فنية
صحية في المجالات الوقائية أو العلاجية تحت وظيفة والخدمة باسم (ملاحظ
صحى) في الدرجة ٣٠٠/٥٠٠ ببداية ٢٤٠ ملية المعاملة للدرجة التاسعة
طبقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ومقاد هذا النص أن المشرع من ميعار
موضوعيا اعتبر بمقتضاء كل من كان قائما بعمل فنى صحى يتعلق بالملاحظة
أو التنفيذ في مجال الوقاية والعلاج شاغلا لوظيفة ملاحظ صحى ، وقد
وضع المشرع هذا المعيار بالتعديل الذى أدخله على قرار رئيس الجمهورية
رقم ٦٥٧ لسنة ١٩٦٧ الذى لم يكن يدخل في نطاق تلك الوظيفة الا اعمالا
مبينة على سبيل الجسر وهو بذلك قد خرج من التخصيص الى التعميم ،
الأمر الذى يوجب النزول على اراسته وأعمال مقتضاها باعتبار جميع
القائمين بعمل من تلك الأعمال شاغلين للوظيفة ، ومن ثم يلتزم وزير
الصحة باعتباره الجهة الادارية القائمة على تنفيذ ذلك القرار بان يدرج
الوظائف التى ينطبق عليها ذلك المعيار فى نطاق وظيفة الملاحظ الصحى ،
فإذا أخطأ فى ذلك أو أتضح له فى أى وقت أن ثمة وظائف ينطبق عليها

المعيار الموضوعي ملغى الذكر ولم تشملها القرارات الصادرة منه كان له بل ويتعين عليه ان يبادر الى تصحيح قراراته بها يجعلها تتسقى مع القاعدة التنظيمية العامة التى تضمنها قرار رئيس الجمهورية المشار اليه .

ومن حيث انه لا مجال للقول بان المادة (٨٧) من قانون نظام العاملين المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الملغى تحول دون ذلك لأن حكم هذه المادة يقضى بإسقاط حق العامل المستمند من قاعدة سابقة على نفاذ القانون المذكور بمضى ثلاث سنوات من تاريخ العمل له ما لم يتقرر هذا الحق قضاء ذلك لأنه فى خصوص النزاع المائل فانه وان كانت القاعدة التنظيمية العامة المقررة للعاملين بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٣٦ لسنة ١٩٦٧ قد وضعت معياراً موضوعياً لن يعد شاغلاً لوظيفة ملاحظ صحي الا ان هذه القاعدة لا تعتبر قابلة للتطبيق بذاتها ولما يتوقف ذلك على صدور قرار من الوزير المختص بتحديد الوظائف التى ينطبق عليها هذا المعيار ، فإذا أغل قرار الوزير ببعض الوظائف التى كان يتعين ادراجها به فان شاغلاً لا يكون لهم حقة حق نشأ وتكامل قبل المصل بالقانون المذكور يتأثر بمدة السقوط المتصوص عليها فى المادة (٨٧) من انقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

ومن حيث انه متى كان ذلك وكان الثابت ان وظيفة عامل مقاومة التى عين عليها الطاعن من الوظائف التى وافق وزير الصحة بتاريخ ١٥/١١/١٩٧٦ على اعتبارها ضمن وظائف ملاحظ صحي بالدرجة التاسعة تطبيقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٣٦ لسنة ١٩٦٧ ومسجل بذلك الأمر الكتبي رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ من وكيل أول وزارة الصحة بتاريخ ١٧/١١/١٩٧٦ ومن ثم فان حق المدعى فى الاستفادة من أحكام قرارى رئيس الجمهورية المشار اليهما لا يتأثر بحكم المادة (٨٧) ملغى الذكر بحسبان ان حق المدعى فى ذلك لم ينشأ ولم يتكامل قبل المصل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه .

وتم حيث أن القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن تحديث أقدمة الملاحظين الصحيين يخص في ملحقه الأولى على أن تعدد أقدمة الملاحظين الصحيين الذين طبقوا في عملهم أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٥٤ لسنة ١٩٦٤ في شأن تعديل بعض أحكام كادر عمال اليومية وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٣٦ لسنة ١٩٦٧ بتعديل بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ عند نقلهم إلى الدرجة (٣٠٠/٥٠٠) متيم المحقة بكادر العمال والمعاملة للثقة الثالثة ذات الرتب (٣٦٠/١٢٢) جنباً إلى مستوى الوظيفي الثالث من تاريخ تسلمهم لوظائفهم الأصلية السابقة على نقلهم لهذه الدرجة مع مراعاة ترتيب أقدمتهم فيها بينهم وفقاً لتاريخ تسلمهم لهذه الوظائف.

(جلسة رقم ١٨٧٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٩/٦/١٩٨١)

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

وقد وضع المشرع معياراً لثقل وظيفة ملاحظ صحي - ينطبق هذا المعيار على كل من كان قائماً بعمل فني صحي يتعلق بالملاحظة أو التنفيذ في مجال الوقاية والعلاج - إلزام المشرع وزير الصحة باعتباره الجهة الإدارية القائمة على تنفيذ ذلك القرار بأن يدرج الوظائف التي ينطبق عليها ذلك المعيار في نطاق وظيفة ملاحظ صحي في أي وقت يتضح له وجوبه مثل هذه الوظائف التي ينطبق عليها المعيار الذي منته القانونات حتى صاحب الشأن لا يفتقد طبقاً لهذا المعيار إلا من تاريخ صدور قرار وزير الصحة - لا حاجة في هذا الحد ببيان شروط الدعوى المقترحة بأداة (٨٧) من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٧١ بأصدار قانون نظام العاملين المدنيين بقوله طأ أن القرار الصادر من وزير الصحة قد تراعى في العمل بقانون الملاحظين الصحيين في شأنه.

المحكمة : ومن حيث أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ بشأن تعديل بعض أحكام كادر عمال اليومية ، المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٣٦ لسنة ١٩٦٧ تنص على أن :

« تدمج الوظائف التي تتضمن واجباتها ومسئولياتها القيام بملاحظة أو تنفيذ أعمال فنية صحية في المجالات الوبائية أو العلاجية تحت وظيفة واحدة باسم ملاحظ صحي في الدرجة (٣٠٠ — ٥٠٠) ببدائية ٢٤٠ مليما المادلة للدرجة التاسعة طبقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ » .

ومن حيث أن النص المشار اليه وضع معيارا اعتبر بمقتضاه كل من كان قائما بعمل فنى صحى يتعلق بالملاحظة أو التنفيذ في مجالى الوقاية والعلاج شاغلا ملاحظ صحى ، ويلتزم وزير الصحة باعتباره الجهة الادارية القائمة على تنفيذ ذلك القرار بأن يدرج الوظائف التى ينطبق عليها ذلك المعيار في نطاق وظيفة ملاحظ صحى في أى وقت يتضح له وجود مثل هذه الوظائف التى ينطبق عليها المعيار الذى سنه القانون .

ومن حيث أنه لا مجال للاحتجاج بأن نص المادة ٨٧ من قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تحول دون ذلك ، بما نصت عليه من سقوط حق العامل المستند من قاعدة سابقة على نفاذ القانون بمضى ثلاث سنوات من تاريخ العقول به ، ما لم يتقرر هذا الحق قضاة ذلك لأنه من خصوص النزاع المسائل فان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٣٦ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه قد وضع معيارا لن يمد شاغلا لوظيفة ملاحظ صحى ، الا أن هذه القاعدة لا تعد قابلة للتطبيق بذاتها بل لا تتوقف على صدور قرار من الوزير المختص بتحديد الوظائف التى تدرج تحت هذه الوظيفة ، وبالتالي فان الحق لا يتكامل الا من تاريخ صدور قرار الوزير المختص ، فلذا صدر القرار بعد العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ فلا يتأثر بحكم المادة ٨٧ سالف الذكر .

ومن حيث أن الثابت أن وظيفة عليا متقاربة لتحتسب عليها المدعى

من الوظائف التي وافق وزير الصحة بتاريخ ١٥/١١/١٩٧٦ على اعتبارها ضمن وظائف ملاحظ صحي بالدرجة التاسعة ، تطبيقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٣٦ لسنة ١٩٦٧ وصدر بذلك الأمر المكتبي رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ من وكيل أول وزارة الصحة بتاريخ ١٧/١١/١٩٧٦ ، فان حق المدعى لا يتأثر بحكم المادة ٨٧ من قانون نظام العاملين المعنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٦ تنص على أن :

« تحدد أقدمية الملاحظين الصحيين الذين طبقت في شأنهم قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ في شأن تعديل بعض أحكام كادر عمال اليومية وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٣٦ لسنة ١٩٦٧ بتعديل بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ عند نقلهم الى الدرجة (٣٠٠/٥٠٠) ملزم الملحق بكادر العمال والمعادلة للفتة المالية الربط (٣٦٠/١٦٢) جنبا بالمستوى الوظيفي الثالث من تاريخ شغلهم لوظائفهم الأصلية السابقة على نقلهم لهذه الدرجة مع مراعاة ترتيب أقدميتهم فيما بينهم وفقا لتاريخ شغلهم لهذه الوظائف .

ومن حيث أنه بتطبيق أحكام القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٦ على حالة المدعى فان أقدميته في الدرجة التاسعة (٥٠٠/٣٠٠ ملزم) تكون اعتبارا من تاريخ تعيينه في وظيفة عامل مقالمة أى من ٩/١٠/١٩٥٥ .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه أخذ بهذا النظر ، فانه يكون قد صابق الصواب الأمر الذي يتمن معه الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا .

(طعن رقم ١٨٩٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٩/٤/١٩٨٧)

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

من ينقل الى الدرجة ٥٠٠/٣٠٠ ملزم هم العمال الذين كانوا يشغلون وظائف مبخري أوبئة وقت العمل بالقرار الجمهوري رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ في شأن تعديل بعض أحكام كادر العمال - وضع العامل على الدرجة العاشرة طبقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤. ينظام العاملان المدنيان بالدولة بحسبان انه كان شاغلا عند دخول الخدمة الدرجة ٥٠٠/٣٠٠ ملزم صحيح لأن هذه الدرجة بكادر العمال هي التي تعادل الدرجة العاشرة.

المحكمة : ومن حيث أن القرار الجمهوري رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ في شأن تعديل بعض أحكام كادر العمال نص في مادته الأولى على أن « تندمج وظائف مبخر أوبئة وملاحظ ملاريا أو بعوض وكشاف ملاريا وملاحظ مراقبة صحية تحت وظيفة واحدة باسم « ملاحظ صحي » وتندرج الى وظائف الكشف رقم (٥) من الكشف حرف (ب) الملحقة بكادر العمال في الدرجة ٥٠٠/٣٠٠ ملزم بميدانية ٣٤٠ ملزم » ومن القرار في مادته الثانية على أن « ينقل الى الدرجة المشار اليها في المادة الأولى العمال الحاليون الذين يشغلون وظائف مبخري أوبئة مع الاحتفاظ لهم بأجورهم الحالية متى زادت على البداية المقررة للدرجة وتعتبر أقيمتهم فيها من تاريخ شغلهم لوظائفهم الأصلية .. الخ » .

ومن حيث أن مفاد النصين المذكورين أن من ينقل الى الدرجة ٥٠٠/٣٠٠ ملزم هم العمال الذين كانوا يشغلون وظائف مبخري أوبئة وقت العمل بالقرار الجمهوري رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ ومن ثم فإن من لم يكن شاغلا لوظيفة لمبخر أوبئة وقت العمل بالقول بالمذكور لا يحق له أن ينقل الى الدرجة ٥٠٠/٣٠٠ ملزم .

ومن حيث أن الثابت بملف خدمة المدعى أنه نقل الى وظيفة كتابية بالدرجة التاسعة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة اعتبارا من ١٩٤٩/٧/٦ وظل يعمل بها حتى صدور القرار الجمهوري رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فانه والحال كذلك لم يكن شاغلا لوظيفة مبخر أوبئة عند العمل بهذا القرار ولا تسرى عليه أحكامه .

ومن حيث أن جهة الادارة قد وضعت المدعى على الدرجة العاشرة طبقا لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة وذلك عند تسوية حالته منذ دخوله الخدمة بحسبان أنه كان شاغلا وقتها للدرجة ٣٦٠/٢٠٠ مليما فقط وهي التي تعادل الدرجة العاشرة فانها تكون قد طبقت في شأنه صحيح حكم القانون يرضى طلبه ارجاع اقدميته في الدرجة التاسعة الى تاريخ بدء التمتع غير مستند الى أساس سليم من القانون .

(ملح رقم ٣٣٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٧/٦/٢٨)

حسب فی مشروع

قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

المادة ٢٠ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن الكسب غير المشروع مفادها - تعد جريمة واقعة ذكر بيانات غير صحيحة في اقرارات الذمة المالية - يعاقب بالحبس أو الغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من ذكر عمدا بيانات غير صحيحة في تلك الاقرارات - متى كان الغائب أن الموظف كان مسلكه معيا لا اعتور الاقرار من نقص في البيانات على خلاف الحقيقة فإن ذلك يشكل في ذاته ذنبا تأديبيا مستقلا عن الجريمة الجنائية المعاقب عليها - تقوم المخالفة التأديبية كلما سلك العامل سلوكا معيبا ينطوي على اخلال بكرامة الوظيفة .

الحكمة : ومن حيث انه فيما تمى به الطاعن الاول (. . . .) على الحكم المطعون فيه فيما انتهى اليه بقضائه بأدانته عن المخالفة الاولى المنسوبة اليه بتقرير الاتهام وهي أنه اثبت باقرار الذمة المالية المقدم منه بتاريخ ١٢/٣١/١٩٨٦ امتلاك زوجته سيارتين نقل فقط خلافا للحقيقة وهي أنها تمتلك أربع سيارات نقل بمقطورة ، فان الطاعن الاول يبنى نحيه في هذا الشأن بالقول أن الحكم المطعون فيه بقضائه بذلك قد خالف القانون لأن النقص الذي ورد باقرار الذمة المالية بشأن شرط الاحتفاظ بالبائع بملكته السيارتين اللتين لم يجرهما في الاقرار لا يصلح أن يشكل ملغذا تأديبيا لأن محله لا يكون الا أمام جهاز الكسب غير المشروع وليس أمام سلطة التأديب ، ولأن الثابت أن البائع لهما كان قد استرد هاتين السيارتين قبل أن يقوم بتقرير هذا الاقرار لمعهم الوفاء بقيمة الاقساط ، فلنه عن هذا النقص فانه مردود بأنه ولئن كان المخرج قد بجرم واقعة ذكر بيانات غير صحيحة عمدا في اقرارات الذمة المالية فذلك فيما فصلت عليه الفقرة الثالثة من المادة ٢٠

من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن الكسب غير المشروع بأن (٠٠٠ ويعاقب بالحبس أو الغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن ألف جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من ذكر عمدا بيانات غير صحيحة في تلك الاقراوات) ، فإنه ولئن كان ذلك لم يثبت أن تقديم الطاعن الأول لاتمرار الذمة المالية المشار اليه - انما كان بصفته الوظيفية باعتباره من الخاضعين لأحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ والذين ورد ذكرهم في المادة الأولى من هذا القانون ، ومتى كان الثابت أن مسلكه في تقديم هذا الإقرار كان معيبا لما اعتور الإقرار من نقص في البيانات على خلاف الحقيقة ، وكان هذا المسلك لا يستقيم مع ما تفرضه عليه كرامة الوظيفة من تعفف واستقامة وبعد عن مواطن الريب والشبهات ، فإن ذلك يشكل في ذاته ذنبا تأديبيا مستقلا عن الجريمة الجنائية المعاقب عليها طبقا للمادة ٢٠ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن الكسب غير المشروع ، ذلك أن المخالفات التأديبية وأن لم ترد في أى التشريعات الخاصة بالعاملين على سبيل الحصر ، فإن أى خروج على مقتضيات واجبات الوظيفة أو ما تفرضه على شاغلها من واجبات يعد ذنبا تأديبيا ، فالمخالفة التأديبية ليست فقط اخلال العامل بواجبات وظيفته ايجابا أو سلبا أو ما تقتضيه هذه الواجبات من احترام الرؤساء وطاعتهم ، بل كذلك تنهض المخالفة التأديبية كلما سلك العامل سلوكا معيبا ينطوى على اخلال بكرامة الوظيفة أو كان لا يستقيم مع ما تفرضه عليه من تعفف واستقامة وبعد عن مواطن الريب والشبهات وهو ما قننه المشرع في المادة ٨٠ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بأن (كل من ٠٠٠٠ يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته يعاقب ٠٠) ولا وجه قانونا لما يتمسك به الطاعن الأول في شأن نفى ارتكابه لتلك المخالفة بأن السيارتين اللتين لم يدرجهما في اقرار الذمة المالية انما اشترتهما زوجته تحت نظام التسيط وأن البائع قد احتفظ بشرط الملكية: لحين الوفاء بكامل الثمن وأنه في تاريخ تحرير هذا الإقرار لم تكن زوجته قد قامت بالوفاء بكامل الثمن نوبالتي لم تنقل ملكية هاتين السيارتين من ذمة البائع إلى ذمتها المالية ،

وأنه بذلك كان في حل من أن يدرجهما في ذلك الاقرار ، لا وجه قانونا لما يتمسك به الطاعن الأول على هذا الوجه ، لأن القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن الكسب غير المشروع قد نص في المادة الثالثة منه على أنه (يجب على كل من يدخل في إحدى الفئات التي تخضع لهذا القانون من تاريخ العمل به ، أن يقدم اقرارا عن ذمته المالية وذمة زوجته وأولاده القصر يبين فيه الأموال الثابتة والمنقولة ٥٥) .

وقد استهدف هذا القانون من ذكر الأموال الثابتة والمنقولة بيان مصدرها ، لأن المادة الثانية من هذا القانون قد نصت في فقرتها الثانية على أنه (وتعتبر ناتجة بسبب استغلال الخدمة أو الصفة أو السلوك المخالف كل زيادة في الثروة تطرأ بعد تولي الخدمة أو قيام الصفة على الخاضع لهذا القانون أو على زوجته أو أولاده القصر متى كانت لانتساب مع مواردهم وعجز عن اثبات مصدر مشروع لها) ، ومن ثم كان يتعين على الطاعن أن يدرج هاتين السيارتين في اقرار الذمة المالية المقدم منه وأن يبين المصدر المالي الذي ستقوم زوجته بالوفاء منه بقيمة الأقساط ، دون الاحتجاج بأنها قد اشترتهما تحت نظام التسيط لأن ذلك لا يجوز التمسك به الا في الملاقة القائمة بينهما وبين البائع لها بشأن الملكية ، ما دام أن قانون الكسب غير المشروع يستهدف من ذكر هذا البيان ، التعرف على مصدر الزيادة التي تطرأ في الثروة ، كما لا وجه لما يتزعزع به الطاعن الأول بقوله أن البائع قد أسترد هاتين السيارتين قبل قيامه بتحرير اقرار الذمة المالية المشار اليه ، لأنه لم يثر ذلك أمام المحكمة التأديبية ولم يقدم الحليل على ذلك سواء أمامها أو أمام المحكمة الادارية العليا .

(ملحق رقم ٧٩٥ لسنة ٣٦ قى — جلسة ٢٥/١٢/١٩٩٠)

لائحة الفنانين والمختبرات

قائمة رقم (١٠)

المبدأ :

في ظل العمل بأحكام لائحة المخازن والمشتريات يجب لكي يصدق القول على أحد الأمناء انه صاحب مهدة أن تكون له السيطرة الكاملة على مهته أثناء ممارسة العمل وأن تكفل له النظم السليمة بجهة عمله المحافظة على هذه المهدة وعدم المساس بها في غير أوقات العمل وفقا لأحكام لائحة المخازن والمشتريات .

المحكمة : وتضمن تقرير الطعن على الحكم المطعون فيه البطلان لمخالفة القانون على أساس أن الميزان قد أخفق أثناء وجود الطاعن بمهدة خارج العمل ، وأن الطاعن بطلت بالمعهد وأن الميزان يستعمل بمعرفة جميع زملائه من الباحثين ، ولا يتصور أن ينقطع الطاعن لدراسة الميزان .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن مدير علم الادارة القانونية بمركز البحوث الزراعية قد أبلغ النيابة الادارية بكتساب مؤرخ ١٩٨٧/٨/٢٣ بسرقة ميزان حساس من معمل تجميد السائل النوى بمعهد بحوث التناسليات بالهرم يوم ١٩٨٧/٥/٣ ، كما أرفق بكتابه أوراق التحقيق الاداري الذي أجرى بشأن الموضوع ، وقد تم تحقيق الامر بمعرفة النيابة الادارية حيث ثبت من التحقيق أن الميزان الحساس مهدة الطاعن قد فقد من معمل تجميد السائل النوى بعد الساعة الواحدة ظهر الأحد ١٩٨٧/٥/٣ وأن أمر فقده قد اكتشف في الساعة الثانية عشرة مساء نفس اليوم ، وأن لمعمل تجميد السائل النوى مفتاح ثلاثة ، وأن الطاعن صاحب المهدة هو أحد الثلاثة حائزي مفتاح العمل ، وأن العمل من معامل الأبحاث المسموح لعدد من الباحثين بصرفه ، وأن فقد الميزان قد تم في وقت كان الطاعن فيه في خارج المعهد لأداء مهدة مهنية ، كما أن للمضلة ملصقة تعلق على الفأخ ليست مطالعة بوسائل جديدة .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة مستقر - في ظل العمل بأحكام
لائحة المخازن والمشتريات على أنه ينبغي لكى يصدق على أجد الأبناء
أنه صاحب عهدة أن تكون له السيطرة الكاملة على عهدة أثناء ممارسة
العمل وأن تكفل له النظم السائدة بجهة عمله المحافظة على هذه العهدة
وعدم المساس بها في غير أوقات العمل .

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم ، وكان الغائب أن الميزان المفقود
كان ضمن موجودات معمل تجعيد السلك النوى ، وأن للمعمل ثلاثة
مفتاحات أحدهم بخوزة الطاعن ، وأن المعمل ذاته لم يكن قهرا دخوله
تخصب على حائزى المفاتيح الثلاثة ، بل أن معظم العمل الجارى بالمطوم
لرئاسة المعهد يسمح باستمارة المفاتيح بمعرفة أى باحث واستعمال
موجودات المعمل ومنها الميزان المفقود ، فمن ثم فإن استعمال الميزان
الحساس المفقود كان استعمالا عاما يتعذر معه القول بأنه كان موهودا
للطاعن بالمحافظة عليه ، كما يتعذر تبعا لذلك اعتباره مسئولاً عنه مسئولية
تشغيلية وتحصيله بقيمته ، وإذا ذهب الحكم الطعن إلى سلامة قول
تحصيل الطاعن بقيمة الميزان الحساس فإنه يكون مشوبا بعيب الخطأ في
تطبيق القانون بما يتعين معه القضاء بالعكس .

ومن حيث أنه وإن كانت المحكمة قد انتهت إلى خطأ الحكم الطعن
فبمسئلتين من رفض طعن الطاعن بالنباء قرار تحميل بقيمة الميزان
المفقود ، واستتبت فيما انتهت إليه من خطأ الحكم على أساس أن الميزان
المفقود كان مشاعا استعماله وإن الجهة الإدارية لم تكفل للطاعن النظم
والإمكانات التى تكفل له المحافظة عليه بما يتعذر معه اعتباره مسئولاً
عن فقد قيمته الحقيقية ، إلا أن ذلك لا يفي عن للطاعن الخطأ
في عدم تبعية مسؤولية المفقود إلى إن الإمكانات والنظم استعماله للميزان

الموكول اليه المحافظة عليه لا تكفل له ذلك ، بما يعنى سلامة مؤاخذه الطاعن تأديبيا عن هذا الالهال سبب قرار الجزاء وسلامة قرار مجازاته بخصم يومين من مرتبه ، ويكون الحكم الطعين قد أصاب الحق فيما قضى به من رفض الطاعن بالغاء قرار مجازاته ، بما يتعين معه رفض الطعن المروض فى هذا الخصوص •

(طعن رقم ٧٠٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٩٣/١/٢٣)

اجزاء

... قاعبة رقم (١١).

المبدأ :

المادة ١٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر - المادة (٥) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه محله بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - :
اللجان المختصة عليها في هذا القانون المشار إليه منوط بها مهمة تحديد الأيجار للقانون عند العلاقة بين المستأجرين والمالك وفقا للأسس التي حددها القانون - خطورة هذه المهمة تقتضي توفير أعضاء معيّنين يتقنون بالنزاهة وذوى خبرة فنية وقانونية اجتماعية - اشترط القانون صراحة أن يكون المهندس مدنيا أو معاريا ومقيدا بالثقافة - هذه الشروط يضمن ثبوت تولفها عند تشكيل اللجنة .

الحكمة : ومن حيث أن المادة (١٢) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر تنص على أن يتولى تحديد أجر الأماكن الخاضعة لأحكام هذا القانون وتوزيعها على وحداته لجان يصدر بتشكيلها قرار من المحافظ المختص من اثنين من المهندسين المعماريين أو المهندسين المدنيين بنقابة المهندسين ومن جهتين مختلفتين ، وأحد العاملين المختصين بربط أو تحصيل الضريبة على العقارات المبنية ، وعضوين يمثلان المجلس المحلي من غير أعضائه أحدهما من المالك والآخر من المستأجرين وتكون رئاستها للأقدم من المهندسين ، ويشترط لصحة انعقادها حضور أحد المهندسين والمضمو المختص بربط أو تحصيل الضريبة وأحد العضوين المختارين ، ويؤدي أعضاء اللجان قبل مباشرة أعمالهم يمينا أمام المحافظ بأن يؤديوا أعمالهم بدقة وأمانة ... وقد قضت المادة (٥) محلة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بأنه إذا رأى المستأجر أن الأجرة التي حددها المالك تزيد على الحدود المخصوصة عليها في هذا القانون جاز له أن يطلب من لجنة تحديد

الأجرة المختصة القيام بتحديد أجر المكان وفقا للأسس المنصوص عليها في هذا القانون ويكون الطعن على قرارات هذه اللجان أمام المحكمة الابتدائية .

ومن حيث أنه يبين من استعراض باقي أحكام القانون أن تلك اللجان مخطوطة بها مهمة تحديد الأيجار القانوني عند المنازعة بين المسأجرين والمالك وفقا للأسس التي حددها القانون ومن ثم فإن خطورة هذه المهمة المتعلقة بالسلام الاجتماعي تقتضي توفير أعضاء معينين ويتخصصون بالزراعة وذوى خبرة فنية وقانونية واجتماعية لتتجز مهمتها في التقدير وفقا لأرادة المشرع ، وقد اشترط القانون مراجعة أن يكون المهندس مدنيا أو معماليا وفي ذات الوقت مقيما بالنقابة وهذه الشروط يضمن ثبوت بوافرها عند تشكيل اللجنة .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن المضمون هذه الثالث تقدم بطلب مقدم من نجله للعمل بلجان تقدير الأيجارات وتأثير عليه في ١٩٨٣/٧/٥ من المضمون ضده الثاني ، للمضمون ضده الأول رئيس قسم اللجان للإجراء ، وصدر بالندب القرار رقم ١٥٨ في ١٩٨٣/٧/٢٠ من الطاعن الشيباني بصفته مدير عام الإيرادات وذلك بناء على تفويض في هذه السلطة في ١٩٨٢/٩/٨ من محافظ القاهرة بسرعة الاجراءات وبناء على شهادة ادارية موقعة من المضمون ضدها الرابع والخامسة ومعتمدة من السبادس بان المهندس لا يعمل في الحكومة أو القطاع المبالغ مؤرخة في ١٩٨٣/٧/٢٠ وقد حصل المهندس المذكور على بكالوريوس الهندسة من جامعة عين شمس واعتمدت النتيجة من مجلس الكلية في ١٩٨٣/٧/٢٠ ومجلس الجامعة في ١٩٨٣/٨/٢٠ وذلك على نحو ما هو موضح بالشهادة المؤقتة المصدرة من عميد الكلية في ١٩٨٣/٩/٢٧ ثم قيد بنقابة المهندسين في ١٩٨٣/١٥/١٦ .

ومن حيث أنه يبين من الاستعراض المتقدم أنه وقت صدور القرار عينة سجل المضمون ضده الثالث اللجان بلجان تقدير الأيجارات لم يكن

يوجد ثمة مستندات رسمية تفيد بأنه حاصل على بكالوريوس الهندسة
لأنه مقيد بتقابة المهندسين والكفائي في هذا الصدد بالشهادة الإدارية المدة
من المعلوم ضددهم الرابع والخامسة والسادسة ، الأمر الذي يبين منه
بما لا يدع مجالاً للشك أن الأمور سارت في طريقها لمحاكمة المعلوم هذه
الثالثة لتعين خطه في لجان تقدير الإجازات وذلك قبل حصوله على
ما يفيد نجله في بكالوريوس الهندسة أو قيده بتقابة المهندسين وبالمخالفة
للإجراءات الإدارية والقواعد التنظيمية المتبعة في هذه الأحوال ، وإعلاء
للإجراءات الشخصية على القانون والنظام الإداري والصالح العام على
نحو ما ورد تفصيلاً بالتحقيقات وما جاء بأقوال الشهود والمعلوم ضددهم
الأمر الذي يستفاد منه صحة ما نسب اليهم بقرار الاتهام مما يتعين منه
مجازاتهم تأديبياً لاخلالهم بواجبات الوظيفة العامة ، ولا وجه لما ذهب
إليه المحكمة من أن تاريخ الحصول على المؤهل ليس تاريخ اعتماد النتيجة
وإنما تاريخ آخر يوم من أيام الامتحان ، ولا وجه لهذا القول في مجال
النزاع المروض فليس الأمر متعلقاً بتسوية مرتبة على الحصول على
مؤهل محدد وإنما المجال الذي كان معروضاً عليها هو مدى وقوع وقيام
الجرائم التأديبية المنسوبة بتقرير الاتهام للمحالين للمحاكمة التأديبية
أمامها وذلك في ضوء ثبوت توافر شروط التعمين بالنسبة لنجل المعلوم
ضده الثالث من عدمه وقت صدور القرار بذلك وهي واقعة مادية لا وجه
لأبوابها مستقبلاً بمستندات لم يكن متاحاً من حيث الواقع عقلاً ومنطقاً
الحصول عليها وقت تحقيق المخالفات التأديبية المحال بسببها المعلوم
ضدهم للمحاكمة التأديبية .

ومن حيث أن المحكمة لم تأخذ في حكمها المعلوم فيه بهذا النظر
والذي يحتم الالتزام به حقيقة الواقع وصحيح حكم القانون على النحو
سالف الذكر ومن ثم فإن الحكم العطنين يكون قد صدر على غير سند من
حقيقة الواقع مخالفاً للقانون جديراً بالالغاء .

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم فإنه وقد ثبتت المخالفات التأديبية

النيبوية لكل منهم فإنه يتمين توقيع العقوبات التأديبية المناسبة لما ثبت
قيلهم وذلك بمراعاة مدى جسامة ما ثبت قبل كل منهم وخطورته في
ضوء الظروف الموضوعية المصاحبة لتلك المخالفات التأديبية ، ومن ثم
تتقضى المحكمة بمعلقة كل من المظنون ضدّهما الأول والثالث بخمسم
بشعة أيام من أجره وبمجازاة المظنون ضدّه الثاني باللتبويه ، وبمجازاة
كل من المظنون ضدّهم الرابع والخمسة والسادس بخمسم ثلاثة أيام من
أجر كل منهم .

(طن رقم ٣١٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٨٩)

لجنة شؤون الموظفين

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

١ - أعطى المشرع العامل حقا في التظلم من تقرير كفايته خلال عشرين يوما من تاريخ علمه به - قصر هذا الميعاد يجد تفسيره في الخطورة التي يرتبها التقرير في حياة الطفل الوظيفية .

٢ - اللجنة المختصة تفصل في التظلم خلال ميتين يوما من تاريخ تقديمه اليها - التقرير الذي قدم منه التظلم في الميعاد لا يعد بمثابة قرار اداري نهائي حتى يتم الفصل فيه - اذا فصل فيه بالرفض يعتبر ذلك قرارا اداريا نهائيا يفتح للعامل مياعدا مقداره ستون يوما للطعن فيه .

٣ - لا يجوز الأخذ بقريضة الرفض الضمني المستفادة من فوات ستين يوما على تقديم التظلم دون البت فيه - أمكن ذلك : ان مناط تلك القرينة ان يكون التظلم مبنيا على قرار اداري نهائي والتقرير لا يعتبر نهائيا الا بفوات ميعاد التظلم او البت فيه .

المحكمة : ومن حيث ان المادة ٣٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - والذي وضع التقرير المطعون فيه في ظل العمل بأحكامه - تنص على أن (يعان العامل بصورة من تقرير الكفاية بمجرد اعتماده من لجنة شؤون العاملين وله أن يتظلم منه خلال عشرين يوما من تاريخ علمه للجنة بتظلمات تنشأ لهذا الغرض وتشكل من ثلاثة من كبار العاملين ممن لم يشتركوا في وضع التقرير وعضو تختاره اللجنة النقابية على أن تفصل اللجنة في هذا التظلم خلال ميتين يوما من تاريخ تقديمه اليها ، ويكون قرارها نهائيا ، ولا يحجر التقرير نهائيا الا بعد انقضاء ميعاد التظلم او البت فيه) .

ومفاد هذا النص أن المشرع أعطى الحق للعامل في التظلم من تقرير كفايته اللجنة التي تشاعلها لهذا الغرض خلال عشرين يوما من تاريخ

علمه ، وهذه ضمانات منحها المشرع للمصالح نظرا للخطورة التي يرتبها التقرير في حياته الوظيفية فيبدي العامل ما ينع له من طعون على التقرير خلال عشرين يوما من تاريخ علمه به ، واعتبر المشرع التقرير الذي تقدم به التظلم في المجال لا يبعد بمثابة قرار إداري نهائي حتى يتم الفصل فيه ، وغاية الفصل فيه بالرغم من أنه بذلك يعتبر قرارا إداريا نهائيا ويتعين بالتالي مهاجمته بدعوى الإلغاء ويحذف بذلك الطعن فيه من تاريخ الأخطار برفض التظلم ، ولا يجوز بالتالي الأخذ بقربنة الرفض الضمني الاستفادة من فوات ستين يوما على التظلم دون البت فيه ، لأن مناطها أن يكون التظلم مبنيا على قرار إداري نهائي وهم أمر غير متوافر في هذه الحالة حيث نص المشرع على أن التقرير لا يعتبر نهائيا إلا بعد انقضاء مهلة التظلم أو البت فيه .

ومن حيث أن المدعية علمت بالتقرير المطعون فيه بتاريخ ١٩٨١/٥/٤ وتقدمت بتظلمها في ١٩٨١/٥/١٤ أي خلال الميعاد القانوني - ولم تخطر برفض تظلمها إلا في ١٩٨١/١٠/١٧ فإقامت دعواها في ١٩٨١/١٢/٨ خلال ستين يوما من تاريخ إخطارها برفض تظلمها ومن ثم تكون مقبولة شكلا .

وبالنسبة لموضوع الدعوى فإن مناط المنازعة يدور حول ما إذا كان الرئيس المباشر للمدعية هو المدير المحلي والرئيس الأعلى ، حيث وقع على التقرير في المكان المخصص للرئيس المباشر والمدير المحلي والرئيس الأعلى .

ومن حيث أن المادة ٢٨ من قانون نظام المناطق المحليين بالمرحلة رقم ١٤ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن لا تخضع السلطة المختصة نظاما بشكل مطلق كفاية الأداء الواجب تحقيقه بما يتفق مع طبيعة نشاط الوحدة وأهدافها ونوعيات الوظائف بها (...) .
وبناء على ذلك فإن المدعية لا يمكن أن تطلب من المحكمة المحلية التمسك بأحكامها وتطبيقها للنصوص المعمول بها في المنطقة المحلية المعنية بتسليمها

تقرير كفاية الأداء طبقا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تضمنت في البند ٤ على أن (يقوم الرئيس المباشر بوضع تقرير قياسي كفاية الأداء للعامل بصفة دورية ثلاث مرات كل أربعة أشهر اعتبارا من أول يوليو ، ثم يضع التقرير النهائي في آخر يوشية من الضمان التالي بأخذ متوسط التفسير الثلاثة السابقة) .

ونص البند ٦ من التعليمات المشار إليها على أن (يقوم الرئيس المباشر بارسال التقرير النهائي الى مراقبة الأفراد التابع لها بعد اعتماده من المدير المحلي ورئيس القطاع) .

والواضح مما تقدم ان القواعد المتبعة لقياس الأداء بالهيئة لا تخول الرئيس المباشر وحده تقرير كفاية العامل ، إنما وكلت الأمر من بعده الى المدير المحلي ورئيس القطاع ، مما ينأى بالتقرير عن الانطباعات الشخصية وحتى لا تكون عرضة للتحكم والهوى .

ومن حيث أن الهيئة الطاعة أفادت أن السيد المهندس / قد وقع على تقرير كفاية المطعون ضدها عن الفترة من ١٩٧٩/٧/١ حتى ١٩٨٠/٦/٣٠ بوصفه الرئيس المباشر والمدير المحلي ، كما أنه كان مفوضا في سلطة نائب رئيس مجلس الإدارة للتخطيط ، باعتباره الرئيس الأعلى ، وذلك بموجب قرار التفويض رقم ٧٤٩ لسنة ١٩٨١ .

وإذا كان محل مرور التقرير السنوي على الرئيس المباشر والمدير المحلي والرئيس الأعلى هو أن يكون العامل حسب التدرج الرئاسي في العمل خلقتما لرئيس مباشر ومدير محلي ورئيس أعلى ، أما إذا كان بحسب نظام العمل لا توجد كل حلقات هذه السلسلة ، بأن يكون الرئيس المباشر هو المدير المحلي - كما هو الحال في الحالة المثلثة - فإن التقرير يستحق هاتين المرحلتين بحسب الضرورة والضرورة بتوقيعه من شخص واحد يجمع بين صفتي المدير المحلي والرئيس المباشر - وعليه لا يحسن على التقرير الموقع من المهندس بوصفه الرئيس المباشر والمدير

المجلس، أما الطعن على هذا التقرير فهو موقوف من المكور بوصفه الرئيس الأعلى، لأن ثبت أن الأوراق التي الرئيس الأعلى المطعون ضدها، على أنها لم تكن المادة (٣٠) من قانون نظم العاملين المدنيين بالدولة، الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٥٨ - الذي صدر التقرير المطعون فيه في ظل العمل بأحكامه - تنص على أن يعلن العامل بصورة من تقرير الكفاية بمجرد اعتماده من لجنة شؤون العاملين، وله أن يتظلم منه خلال عشرين يوما إلى لجنة تظلمات تشأ لهذا الغرض.... على أن تفصل اللجنة في هذا التظلم خلال ستين يوما من تاريخ تقديمه إليها، ويكون قرارها نهائيا، ولا يعتبر التقرير نهائيا إلا بعد انقضاء مهلة التظلم (أو البت فيه)، ولما كان ذلك، وبما كان مفاد هذا النص أن المشرع قد أوجب على اللجنة الإدارية إعلان العامل في جميع الحالات بصورة من تقرير كفايته بمجرد اعتماده من لجنة شؤون العاملين، ليحدد موقفه، إزاءه، لما يلوّضه وأما بالتظلم منه إلى لجنة التظلمات وأن التقرير لا يعد نهائيا إلا إذا انقضى مهلة التظلم منه، أو تم البت في التظلم - في حال تقديمه - من لجنة التظلمات، فإن مقتضى ذلك أن قرينة الرضا الحكمي للتظلم لا تسري على دعاوى اللجوء المتعلقة بتقرير الكفاية، إذ أن التقرير لا يكتسب صفته النهائية إلا بعدم التظلم منه خلال المهلة المنصوص عليها في المادة (٣٠) من القانون أو البت في التظلم، وما دامت لجنة التظلمات لم تبت في التظلم، فإن التقرير لا ينتج أثره القانوني، ولا ينعزل عندئذ من أن يترجم العامل المتظلم حتى يصدر اللجنة قرارها بالبت في تظلمه، فإن رفض تظلمه، فيكون له حق الطعن القضائي خلال ستين يوما من تاريخ إخطاره بهذا الرفض وتطبيقا على ذلك وإذا لم تهلل اللجنة برفض تظلمها إلا في ١٧/٩/١٩٨١، فإن دعاوى المرفوعة في ٨/٩/١٩٨١ تكون مقبولة شكلا، وعن الموضوع فإن المجلس، في ١٠/١٠/١٩٨١، قد افترق بوضع التقرير المطعون فيه بمصفته الرئيس الأعلى والمجلس الأعلى للرئيس الأعلى دون ضرورة تستوجب ذلك، ودون أن يكون موضوعا في موازنة اجتماع الرئيس الأعلى ومن

ثم جاء التقرير المعلوم فيه مخالفا للقانون ، وبالتالي وقع باطلا ، وواجب الانقضاء .

بل ان الجهة الادارية قررت بمذكراتها ان نائب رئيس مجلس الادارة للتخطيط هو الرئيس الأعلى ، وبالتالي فان توقيع المهندس بهذه الصفة دون عرض على الرئيس الأعلى ينطوى على افعال اجراء جوهرى يقترب عليه البطلان ، ولا يخبر من ذلك ان التقرير قد عرض بعد ذلك على لجنة شئون العاملين ، وذلك ان التقرير قد شابه البطلان في أحد مراحله مما يؤثر على سلامة القرار الصادر من لجنة شئون العاملين .

ولا وجه لما ساقته الجهة الادارية للتدليل على سند توقيع المهندس على التقرير من أن الرئيس الأعلى قد فوضه بالتوقيع بالقرار رقم ٧٤٥ لسنة ١٩٨١ ، إذ أن هذا القرار قد صدر بتاريخ ١٩٨١/٢/٢١ ، وهو تاريخ لاحق لاعتماد التقرير من لجنة شئون العاملين في ١٩٨٠/١٢/٢٤ .

ومن حيث أن تقرير الكفاية المعلوم فيه لم يتم عرضه على الرئيس الأعلى ، وهو اجراء جوهرى ، فلانه يكون قد صدر مشوبا بعيب مخالفة القانون حريا بالالغاء ، ويكون الحكم المعلوم فيه ، إذ أخذ بهذا النظر قد أصاب الحق في قضائه ومن ثم يتعين الحكم برفض الطعن ، والزام الطاعن المصروفات .

(لحقن رقم ٢١٥٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٥/١٢/١٩٨٥)

قاعدة رقم (١٣)

المادة

لجنة شئون العاملين بملحة التعقيب على تحديد الرئيس الجاني والرئيس المحلي العمدة التي يستعملها لوطيها ولها في مجال ذلك ان

نلتجأ الى حقن الطرق التي تراها مؤدية الى التقدير السليم الدقيق الذي يتفق مع الواقع والحق - تخفيض لجنة شئون العاملين لدرجة كثافة الوظائف استنادا لما نسب اليه من مخالفات تنطوي على إخلال بواجبات الوظيفة خلال السنة التي وضع عنها التقرير لا تثريب عليها .

المحكمة : تنص المادة ٢٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أن تضع السلطة المختصة نظاما يكفل قياس كفاية الأداء الواجب تحقيقه بما يتفق مع طبيعة نشاط الوحدة وأهدافها ونوعيات الوظائف لها .

ويكون قياس الأداء بصفة دورية ثلاث مرات خلال السنة الواحدة قبل وضع التقرير النهائي لتقدير الكفاية وذلك من واقع السجلات والبيانات التي تعدها الوحدة لهذا الغرض وكذلك أية معلومات أو بيانات أخرى يمكن الاسترشاد بها في قياس كفاية الأداء .

كما تضع السلطة المختصة نظاما يتضمن تصديد الاجراءات التي تتبع في وضع وتقدير واعتماد تقارير الكفاية والتظلم منها .

ويكون وضع التقارير النهائية عن سنة تبدأ من أول يوليو وتنتهي في آخر يونية وتقدم خلال شهر سبتمبر وأكتوبر وتعتمد من لجنة شئون العاملين خلال شهر نوفمبر .

ومن حيث أن التثبت من استقراء واقع النزاع والاطلاع على التقرير الذي أعد عن الطاعن عن عام ١٩٨١/٨٠ أنه أعد على نموذج يشمل قياسا للأداء على ثلاث فترات خلال السنة التي أعد عنها التقرير ، ثم أعد التقرير النهائي وكان تقدير الكفاية من الرئيس المباشر والرئيس المباشر في الفترات الثلاث وفي التقرير النهائي بمرتبة « امتياز » الا أن لجنة شئون العاملين بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية حكمت التقرير على « كفاءة » وسبقت هذا المقتضى بأنه « ممتاز » خلال سنة التقرير .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بالاجراءات الشكلية الخاصة بالاطار واعتماد لجنة شئون العاملين والتظلم فقد روعيت وتحقق للطاعن الضمانات الكفيلة بتحقيق علمه بالتقرير وعناصره وسبب تخفيض درجة الكفاية ، وبحث تظلمه واخطاره بالرفض •

ومن حيث أنه فيما يتعلق بسلطة لجنة شئون العاملين في التعقيب على تقدير الرئيس المباشر والرئيس المحلي فمن المقرر أن لها سلطة واسعة في تقرير المرتبة التي يستحقها الموظف ولها في سبيل ذلك أن تلجأ الى شتى الطرق التي تراها مؤدية الى التقدير السليم الدقيق الذي يتفق مع الواقع والحق •

ومن حيث أن لجنة شئون العاملين قد اعتمدت في تخفيضها لدرجة كفاءة المدعى الى ما نسب اليه في السنة السابقة على التقرير من مخالفة خاصة بتقريره بيانات ومستندات على خلاف الحقيقة أدت الى توقيع جزاء عليه بالانذار في ٣١/٥/١٩٨١ أى خلال السنة التي وضع التقرير فيها مما ينطوي على اخلال بواجبات الوظيفة وهو مما يؤثر ولا شك في مجال العمل والانتاج التي تمثل عناصر في تقرير الكفاية ، مما لا يتأتى معه اهدارها ولا تعتبر من ذلك ان المخالفة حدثت في سنة سابقة على وضع التقرير ، الادانة لا تكون الا بقرار الجزاء الذي يصمم العامل بالاخلال بواجبات الوظيفة ، اما محو الجزاء الذي تم سنة ١٩٨٣ فلا يؤثر في صحة ما استند اليه تخفيض تقدير الكفاية من ممتاز الى كفاء •

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم فلا يعقب على لجنة شئون العاملين ان هي اعتمدت على ادانة الطاعن خلال السنة التي وضع عنها التقرير ويكون تقديرها الكفاية بكفاء لا مأخذ عليه •

(لمن رقم ٥٦٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٢/١/١٩٨٥)

قاعدة رقم (١٤)

المبدأ :

حدد المشرع تشكيل لجنة شؤون العاملين — اذا فقد التشكيل أحد عناصره (عضو اللجنة النقابية مثلا) أصبحت اللجنة غير مشكلة على الوجه الذي رسمه القانون وتكون غير مختصة بما عهد به الى لجنة شؤون العاملين — أثر ذلك : تصبح قرارات تلك اللجنة معيبة بسبب عدم الاختصاص وهو العيب الذي يصم القرار بعدم المشروعية .

المحكمة : ومن حيث أن المادة الرابعة من قانون نظم العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن :

« تشكل في كل وحدة بقرار من السلطة المختصة لجنة أو أكثر لشؤون العاملين وتتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل على أن يكون من بينهم أحد من أعضاء اللجنة النقابية ان وجدت يخطر مجلس إدارة اللجنة النقابية » ، وتضم اللجنة بالنظر في تعيين ونقل وترقية ومنح العلاوات الخيرية والتشجيعية للعاملين شاغلي وظائف الدرجة الثانية فما دونها واعتماد تقارير الكفاية المقدمة عنهم وتنص المادة ٣٠ على أن :
« يعطى العامل بصورة من تقرير الكفاية بمجرد اعتماده من لجنة شؤون العاملين وله أن يتظلم منه خلال عشرين يوما من تاريخ علمه للجنة تظلمات متشعبة لهذا الغرض تشكل من ثلاثة من كبار العاملين ممن لم يشتركوا في وضع التقارير وعضو مختار من اللجنة النقابية ان وجدت » .

ومن حيث أن نصوس القانون حددت تشكيل لجنة شؤون العاملين ، فاذا فقد التشكيل أحد عناصره ، أصبحت اللجنة غير مشكلة على الوجه الذي رسمه القانون ، وتكون والحالة هذه غير مختصة بما عهد به الى لجنة شؤون العاملين ، وتكون قراراتها في هذا الشأن معيبة بسبب عدم الاختصاص ، وهو العيب الذي يصم القرار بعدم المشروعية .

ومن حيث أن الثابت من كتاب الإدارة العامة للتفتيش والتحقيقات والقضايا بمجلس الدولة المؤرخ ١٩٨٧/١/٢٠ أن اللجنة النقابية بشرت عملها رسميا اعتبارا من ١٩٨٣/٦/٢ وذلك تنفيذًا للحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري « الدائرة الأولى » في الدعوى رقم ١٩٠٩ لسنة ٣٤ القضائية بجلسة ١٩٨٣/٣/١٥ الذي أصبح نهائيًا بعدم الطعن فيه .

ومن حيث أن تقرير الكفاية المطعون عليه وضع عن السدة من ١٩٧٩/٧/١ حتى ١٩٨٠/٦/٣٠ وتظلمت منه المدعية بتاريخ ١٩٨١/٣/٧ .

ومن حيث أن لجنة شئون العاملين التي اعتمدت تقرير الكفاية المشار اليه والذي تم قبل ١٩٨٣/٦/٢ أي في وقت لم تكن مشكلة على الوجه الذي رسمه القانون ومن ثم تكون قراراتها والحالة هذه مشبوهة بمب عدم الاختصاص واجبة الالغاء .

ومن حيث أن الحكم المطعون عليه أخذ بهذا النظر فإنه يكون قد صادف صحيح حكم القانون ويفضى الطعن فيه قائما على حجة ضاحضة وهو ما يتعين معه القضاء برفضه .

(طعن رقم ٢٥٤٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٥)

نفس المعنى = (طعن رقم ٢٥٤١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٩)

قاعدة رقم (١٥)

المبدأ :

١ - تختص لجنة شئون العاملين بشركات القطاع العام بالنظر في كل ما يتعلق بشاغلي الدرجة الثانية فما دونها ويشمل ذلك الاختصاص بالنظر في ترقية شاغلي الدرجة الثانية إلى الأولى .

٢ - جعل المشرع إعادة التعيين في نطاق السلطة التقديرية للشركة ، الا أنه لم يخلوها حق تقرير شروط اضافية تحول دون إعادة التعيين وتضيف مانعا لم ينص عليه القانون .

الفقوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لىسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩/١٠/١٩٨٨ فتبينت أن المادة (٣) من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « تشكل في كل شركة بقرار من رئيس مجلس الادارة لجنة أو أكثر لشئون العاملين ٠٠٠ » . وتنص المادة (٤) من ذات القانون على أن « تختص اللجان المنصوص عليها في المادة السابقة بالنظر في تعيين ونقل وترقية العاملين واستحقاقهم العلاوات واعتماد تقارير الكفاية المقدمة عنهم وذلك بالنسبة الى وظائف الدرجة الثانية فما دونها . كما تختص بالنظر فيما يرى رئيس مجلس الادارة عرضه عليها من موضوعات . وترسل اللجنة توصياتها الى رئيس الادارة خلال اسبوع لاعتمادها ٠٠٠ » . كما تنص المادة (١٠) من القانون المذكور على أنه استثناء من حكم المادة ١٣ يجوز إعادة تعيين العامل في وظيفته السابقة التي كان يشغلها أو في وظيفة أخرى مماثلة في ذات الشركة أو في شركة أخرى بذات أجره الأصلي الذي كان يتقاضاه مع الاحتفاظ له بالمدة التي قضاها في وظيفته السابقة في الأقدمية وذلك اذا توافرت فيه الشروط المطلوبة لشغل الوظيفة التي يعاد التعيين عليها على أن يكون التقرير الأخير المقدم عنه في وظيفته السابقة بمرتبة كفاء على الأقل » . وكذلك تنص المادة (٢٠) منه على أنه « اذا كان للعامل المرشح للتعيين في أدنى وظائف المجموعة النوعية مدة خبرة كلية فانه يجوز تعيينه باحتساب هذه المدة بمراعاة المدد التي يحددها مجلس الادارة بحيث لا تقل عن مجموع المدد البيئية الواردة في بطلقات وصف الوظائف الأدنى من الوظيفة المرشح للتعيين بها » . وأخير تنص المادة (٢٤) منه على أن « يضع مجلس الادارة نظاما يكفل قياس كفاءة الأداء ٠٠٠ ويكون تقدير

الكفاية بمرتبة ممتاز ، أو كفاء ، أو ضعيف ، ولجنس الإدارة أن يضيف
مواقب أخرى

واستظهرت الجمعية أن المشرع ناط بلجنة شئون العاملين بشركات
القطاع العام النظر في كل ما يتصل بشاغلي الدرجة الثانية فما دونها ،
من ترشيح للتمعين أو الترقية أو استحقاق للعلاوات وكذا اعتماد تقارير
الكفاية المقدمة عنهم . وترسل اللجنة المذكورة توصياتها في هذا الشأن
إلى رئيس مجلس إدارة الشركة لاعتمادها وفقا للضوابط المخددة لذلك .
ومن ثم فإن اختصاصها يشمل بالضرورة النظر في ترقية شاغلي الدرجة
الثانية إلى الأولى . ولا وجه للقول بأن رئيس مجلس الإدارة يزاول هذا
الاختصاص دون غيره ، إذ أن ذلك يتعارض مع مريح نص المادة (٤)
من قانون العاملين بالقطاع العام المشار اليها . كما لا يحتاج في هذا
الصدد بأنه إذا رشح أحد العاملين من خارج الشركة للتمعين مباشرة على
وظيفة من الدرجة الأولى — طبقا لقواعد التمعين في غير أدنى الدرجات —
فلا يلزم عرض أمره على لجنة شئون العاملين لاختلاف الأمر في هذه
الحالة عن حالة الترقية من الدرجة الثانية للدرجة الأولى وبالتالي لا يسوغ
الاسترشاد بهذه الحالة في مجال الترقية من الدرجة الثانية إلى الدرجة
الأولى التي يتعين عرضها على تلك اللجنة .

وترتبا على ما تقدم فإن لجنة شئون العاملين بشركة تنقية الصناعات
الكيمياوية « سيد » تختص بالنظر في ترقية العاملين من شاغلي الدرجة
الثانية إلى الدرجة الأولى .

أما فيما يتعلق بمشروعية ما اشترطه مجلس إدارة الشركة المذكورة
عند إعادة تمعين العمال من أن يكون آخر تقرير كفاية عنه بمرتبة
« ممتاز » ، فقد استبان للجمعية من نص المادة ١٩ بقانون العاملين
بالقطاع العام أن المشرع أجاز إعادة تمعين العامل الذي أنهت خدمته
في ذات وظيفته السابقة أو في وظيفة أخرى في نفس الشركة أو في شركة

أخرى بذات أجره الأصلي الذي كان يتقاضاه مع احتفاظه بمدة خدمته السابقة في الأقدمية . ويتحقق ذلك بتوافر شرطين أولهما : أن يستوفى العامل الشروط المقررة لشغل الوظيفة المعاد تعيينه عليها . وثانيهما : أن يكون تقرير الكفاية الأخير المقدم عنه في وظيفته السابقة بمرتبة - كفء - على الأقل . وإذا جعل المشرع إعادة التعيين في نطاق السلطة التقديرية للشركة ، إلا أنه لم يخولها حق تقرير شروط إضافية على ما سبق ذكره تحول دون إعادة التعيين وتضيف مانعا لم ينص عليه القانون . ومن ثم فإن مؤدى تطبيق الشرط الثاني المقرر لإعادة التعيين أنه يمتنع على الشركة إعادة تعيين من حصل في آخر تقرير كفايته على مرتبة ضعيف ، وليس لها أن تستلزم الحصول على مرتبة كفاية تزيد على - كفء - . ولا تكون قد أضافت شرطا جديدا لم يتطلبه القانون . وبناء عليه فإن الشرط الذي وضعه مجلس إدارة شركة « سيد » من ضرورة حصول العامل المعاد تعيينه في آخر تقرير كفاية على مرتبة « ممتاز » يعد نافذا السند منه .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى :

أولا : اختصاص لجنة شؤون العاملين بشركة تنمية المصانع الكيماوية « سيد » بالنظر في ترقية العاملين من شاغلي الدرجة الثانية إلى الدرجة الأولى .

ثانيا : عدم مشروعية ما اشترطه مجلس إدارة الشركة المذكورة عند إعادة تعيين العامل من أن يكون آخر تقرير كفاية وضع عنه في وظيفته السابقة بمرتبة « ممتاز » .

(ملف رقم ٧٤٨/٣/٨٦ - جلسة ١٩/١٠/١٩٨٨)

قاعدة رقم (١٦)

المبدأ :

اختصاص لجنة شئون العاملين بالنظر في قرارات النقل هو اختصاص عام يشمل النقل المكاني داخل الوحدة وخارجها — القول بغير ذلك هو تخصيص لعبارة النص بغير مخصص وهو أمر غير جائز قانونا .

المحكمة : ومن حيث أن الطعن على هذا الحكم يقوم على أن القرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ لا يعتبر من قبيل قرارات النقل التي تعرض على لجنة شئون العاملين لأنه لا يعدو أن يكون توزيعا للعاملين بالمصلحة على المراقبات والادارات المخططة. وبالنسبة للقرار رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٧ فقد تم أعمالا لحكم المادة ٢٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بعد موافقة الجهاز المركزي للتنظيم والادارة وهو أمر يترخص فيه الجهة الادارية دون أن تخضع لرقابة المحكمة كما وأن النقل طبقا لهذا النص لا يلزم عرضه على لجنة شئون العاملين .

ومن حيث أن ما سألته الجهة الادارية في طعنها سالف الذكر مردود عليه بأن اختصاص لجان شئون العاملين — وفقا لمصريح نص المادة ٣٤ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ — بالنظر في قرارات النقل لاختصاص عام يشمل النقل المكاني داخل الوحدة كما يشمل النقل من وحدة إلى أخرى ، والقول بقصر اختصاص اللجنة على النقل خارج نطاق الوحدة التلعب لها للعامل أو النقل في غير الحالات المنصوص عليها في المادة ٢٧ من القانون تخصيص لعبارة النص بغير مخصص وهو أمر غير جائز قانونا . كما أن معاودة الادعاء بأن نقل المدعي وزملائه تم على أساس أنهم عمالة زائدة رغم أن الحكم المطعون فيه تضمن في أسبابه ما يدحض مثل هذا الادعاء ولم يستجد جديد ينالقص ما أثبتته الحكم في هذا الخصوص — فمن ثم يتمين طرح مثل هذا الادعاء جانبا وعدم التصويل على ما جاء به .

ومن حيث أنه استنادا الى ما سبق يكون الحكم الصادر في الدعوى رقم ٣٤ لسنة ١٧ القضائية قد صدر صحيحا ومطابقا لأحكام القانون ، ويكون الطعن عليه على غير أساس خليقا بالرغم من .

(طعن رقم ٨٩٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٨٨)

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ :

المادة الرابعة من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - المادة الرابعة من اللائحة التنفيذية لقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه - مفادها - تشكيل لجنة شؤون العاملين لا يكون صحيحا الا اذا تضمن واحدا من اعضاء اللجنة النقابية ان وجدت يختاره مجلس ادارتها - اجتماعات لجنة شؤون العاملين لا تكون صحيحة الا بحضور ثلاثة من اعضاءها على الأقل بما فيهم الرئيس او من يقوم مقامه - سواء كان من بينهم عضو اللجنة النقابية ام لم يكن .

المحكمة : ومن حيث ان الفقرة الاولى من المادة الرابعة من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أنه تشكل في كل وحدة بقرار من السلطة المختصة لجنة او أكثر لشؤون العاملين وتتكون من ثلاثة اعضاء على الأقل على أن يكون من بينهم واحد من اعضاء اللجنة النقابية ان وجدت يختاره مجلس ادارة اللجنة النقابية وتنص الفقرة الاولى من المادة الرابعة من اللائحة التنفيذية لهذا القانون على أن تجتمع لجنة شؤون العاملين في مقر الوحدة بناء على دعوة من السلطة المختصة أو من رئيس اللجنة أو رئيس الوحدة ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحا الا بحضور ثلاثة من اعضاءها على الأقل بما فيهم الرئيس أو من يقوم مقامه .

ومن حيث ان حكم هذين النصين واضح وصريح في ان تشكيل لجنة

شئون العاملين لا يكون صحيحا الا اذا تضمن واحدا من أعضاء اللجنة النقابية « ان وجدت » يختاره مجلس ادارتها ، وان اجتماعاتها لا تكون صحيحة الا بحضور ثلاثة من أعضائها على الأقل بما فيهم الرئيس أو من يقوم مقامه ، سواء كان من بينهم عضو اللجنة النقابية أم لم يكن ، اذ ليس في نص القانون ما يستلزم لصحة اجتماعات اللجنة حضور العضو المذكور كما لا يجوز في تفسير القانون وتأويله القول بضرورة حضور هذا العضو كشرط لصحة اجتماعات لجنة شئون العاملين اذ أنه لا اجتهاد مع مراعاة النص فضلا عن فساد هذا القول في ذاته ، اذ يجعل صحت اجتماعات اللجنة منوطة بإدارة هذا العضو النقابي وهو ما لا يجوز على أى وجه لتعارضه مع مبدأ ضرورة سير المرفق العام بانتظام واطراد .

ومن حيث أن الثابت بالأوراق أن تشكيل لجنة شئون العاملين بمجلس الدولة قد تضمن رئيس النقابة العامة للعاملين بالمجلس فانه يكون صحيحا وأن الثابت بمحضر اجتماع هذه اللجنة المؤرخ ١٩٨٢/١/٣٠ الذى اعتمد فيه تقرير الكفاية الطعين أنها اجتمعت برئاسة أمين عام مجلس الدولة وحضور أربعة من أعضائها ولم يتخلف عن الحضور سوى العضو النقابى المذكور بالرغم من كونه عضوا فيها ومن ثم فلا ريب قانونا في صحة هذا الاجتماع واذا ذهب الحكم المطعون فيه الى خلافة فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله مما يتمتع معه الحكم بالغائه ويرفض الدعوى والزام المدعى المصروفات .

(طعن رقم ٢٥٩٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/٢٦)

قاعدة رقم (١٨)

المبدأ :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة -
ضرورة تمثيل اللجنة النقابية للعاملين بالجهة الادارية باحد اعضائها في

لجنة شئون العاملين تلك الجهة - لهذه اللجنة أن تطلب من القضاء المستعجل إيقاف اجتماعات لجنة شئون العاملين حتى تمثل بمضوئها .

الحكمة : ومن حيث أنه عن طلب إلغاء تقرير كفاية المدعى بتقدير كفاء عن عام ١٩٧٩/٧٨ فإنه يبين من الاطلاع على الصورة العرفية المقدمة من الطاعن ولم تجددها الجهة الادارية للحكم الصادر من محكمة القاهرة للأمور المستعجلة الدائرة الرابعة بجلسة ١٩٨٠/٥/٢٠ فى القضية المقيدة بالجدول تحت رقم ٣٣٠٠ لسنة ١٩٨٠ مستعجل القاهرة المرفوعة من اللجنة النقابية للعاملين بمصلحة الضرائب ضد وزير المالية ورئيس مصلحة الضرائب ، أنه قضى فى المادة المستعجلة بإيقاف لجنة شئون العاملين فى مصلحة الضرائب التى يرأسها المدعى عليه الثانى حتى تمثل اللجنة النقابية المدعية فيها طبقا للقانون وأقلم الحكم قضاءه على أنه متى كانت النقابة المدعية تقيم دعواها بطلب إيقاف اجتماعات لجنة شئون العاملين فى مصلحة الضرائب حتى تمثل بمضوئها وكان الاستفاد من نص المادة الأولى من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ضرورة أن يمثلها فى اجتماعات تلك اللجنة أحد أعضائها ، وعلة ذلك حماية الحقوق المشروعة لأعضائها والدفاع عن مصالحها وتحسين ظروف وشروط العمل فان تمثيل اللجنة النقابية المدعية بلجنة شئون العاملين بمصلحة الضرائب يعدو ومن ثم أمر حتميا مكفولا لها بمقتضى القانون ويكون حرمانها من ذلك التمثيل بمثابة عقبة مادية تقف فى سبيل تأدية واجباتها أزاء أعضائها وبالتالي فان طلبها وقف اجتماعات تلك اللجنة حتى تمثل بمضوئها وفقا للقانون يستوى على سند جدى .

(طعن رقم ٢٦١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/٢٥)

قاعدة رقم (١٩)

المبدأ :

أحكام المادة الرابعة والمادة ٢٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٧ قبل تعديله بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ حددت تشكيل لجنة شئون العاملين — إذا فقد التشكيل أحد عناصره أصبحت اللجنة غير مختصة بما عهد به اليها — قراراتها في هذا الشأن معيبة بسبب عدم المشروعية .

المحكمة : أن المادة الرابعة من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قبل تعديله بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ كانت تنص على أن « تشكل في كل وحدة بقرار من السلطة المختصة لجنة أو أكثر لشئون العاملين وتتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل على أن يكون من بينهم واحد من أعضاء اللجنة النقابية ان وجدت يختاره مجلس ادارة اللجنة النقابية وتختص اللجنة بالنظر في تعيين ونقل وترقية ومنح العلاوات الدورية والتشجيعية للعاملين شاغلي وظائف الدرجة الثانية فما دونها واعتماد تقارير الكفاية المقدمة عنهم .. » وأن المادة ٣٠ منه نصت على أن « يعلن العامل بصورة من تقرير الكفاية بمجرد اعتماده من لجنة شئون العاملين وله أن يتظلم منه خلال عشرين يوما من تاريخ علمه للجنة بتظلمات تنشأ لهذا الغرض تشكل من ثلاثة من كبار العاملين ممن لم يشتركوا في وضع التقرير وعضو تختاره اللجنة النقابية ... » .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى بأن نصوص القانون حددت تشكيل لجنة شئون العاملين فإذا فقد التشكيل أحد عناصره أصبحت اللجنة غير مشكلة على الوجه الذي رسمه القانون وتكون والحالة هذه غير مختصة بما عهد به الى لجنة شئون العاملين وتعدو قراراتها في هذا الشأن معيبة بسبب عدم الاختصاص وهو العيب الذي يصم القرار بعدم المشروعية .

(ظمن رقم ٣٦١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٨٩/٦/٢٥)

قاعدة رقم (٢٠)

المبدأ :

يتمين على السلطة المختصة عرض قرار النقل أو الترقية أو الترقية أو منح العلاوات على لجنة شؤون العاملين - اصدار السلطة المختصة قرارها دون العرض عليها يصحى قرارها معدوما ويجوز سحب في أى وقت .

الفتوى : ان المشرع وفقا لأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أوجب تشكيل لجنة أو أكثر لشؤون العاملين بكل وحدة وناط بها النظر في شئون العاملين شاغلي الدرجة الأولى فما دونها من تعيين ونقل وترقية ومنح العلاوات الدورية والتشجيعية وترسل اقتراحاتها في هذا الشأن الى السلطة المختصة لاعتمادها فاذا لم تعتمد ما لم تعترض عليها خلال ثلاثين يوما من اتصالها بها اعتبرت نافذة بيد أن للسلطة المختصة أن تعترض على اقتراحات اللجنة للأسباب التي تراها فتعيد اليها ما اعترضت عليه للبت فيه خلال الأجل المعين فاذا انقضى الأجل دون أن تبدي اللجنة رأيا أضحي قرار السلطة المختصة نافذا فاذا تمسكت اللجنة برأيها خلال الأجل المضروب لها أرسلت اقتراحاتها الى السلطة المختصة لاتخاذ ما تراه بشأنها ومهمة اللجنة مفسورة على أن تنزل على ما ارتأته السلطة المختصة للأسباب التي أبجتها فتعدل عن قرارها أو أن تتمسك برأيها السابق فاذا أصدرت السلطة المختصة قرارها بالتعيين أو الترقية أو النقل أو منح العلاوات دون العرض على لجنة شؤون العاملين تكون قد أسقطت مرحلة هامة من

مراحل تكوين القرار وهي العرض على اللجنة التي ناط بها القانون اختصاص المشاركة في انشائه وينص على قرارها معدوما ويجوز سحبه في أى وقت دون التقيد بميعاد الستين يوما المقررة لسحب القرارات الادارية المخالفة للقانون .

(ملف رقم ٨٦/٣/٨٧٧ - جلسة ١٩٩٣/٢/٧)

لائحة شئون عاملي خامة

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

طالما أن المشرع رخص لهيئة ما بوضع لائحة شئون عاملين خاصة فأنه يتعين التقيد بهذه اللائحة - ولا وجه للتقيد بأحكام قانون العاملين المدنيين بالدولة فيما قضى به من تحديد نسبة الترقية بالاختيار ونسبة أخرى بالأقدمية في الدرجات الأدنى من درجات مستوى الإدارة العليا طالما أن اللائحة نظمت الترقية بنصوص صريحة .

الحكمة : ومن حيث أن الطعن يتأسس على أن الحكم الطعن مخالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، حيث أنها علمت بتقارير كفايتها عندما تظلمت بتاريخ ١٩٨٣/٢/١ من القرار رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٢ بتخطيها في الترقية ، حيث ردت عليها الهيئة في ١٩٨٣/٤/١٦ بحفظ تظلمها لأنها لم تحصل على درجة « ممتاز » في تقارير كفايتها عن السنتين الأخيرتين ، فبادرت لرفع دعوى ، ولم تتظلم من تقارير الكفاية ختسية فوات مواعيد الطعن في قرار تخطيها في الترقية ، كما وأن دعوى إلغاء قرار التخطي في الترقية يشمل الطلبات المرتبطة به وهي تقارير الكفاية ، وفيما يتعلق بتقارير كفايتها فهي باطللة لعدم عمل قياس دوري كل ثلاثة شهور .

ومن حيث أن شرط الحصول على تقارير بمرتبة ممتاز عن السنتين الأخيرتين ، لم يتوافر بحق الطاعنة ، وبالتالي فإن تخطيها في الترقية إلى الدرجة الثانية بسبب عدم الحصول على تقارير كفاية بمرتبة « ممتاز » عن السنتين الأخيرتين يقوم على سند صحيح من الواقع والقانون ، ولا مأخذ على أن أحكام لائحة العاملين بالهيئة لا تتفق مع نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التي تقضى بأن تكون الترقية بالاختيار بنسبة محددة وبالأقدمية فيما عدا ذلك ، هذا القول لا يستند على أساس سليم ، فطالما أن المشرع رخص للهيئة في وضع لائحة شئون عاملين خاصة ، فأنه لا وجه لتقيد هذه اللائحة بأحكام

قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة فيما قضى به من تحديد نسبة الترقية بالاختيار ونسبة أخرى بالأقدمية في الدرجات الأدنى من درجات مستوى الإدارة العليا ، طالما أن اللائحة نظمت الترقية بنصوص صريحة •

ومن حيث أن الحكم الطعن أخذ بهذا النظر ، فيكون قد صدر صحيح حكم القانون ، مما يتعين معه قبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا ، والزام الطاعنة بالمصروفات •

(طعن رقم ٢٤٩٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٢/٩/١٩٩٠)

مانون

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

المادة ٢٧ من لائحة المأذونين تنص بأن على المأذون أن يحرر الوثائق بنفسه بالمداد الأسود ويخط واضح بلا محو أو شطب أو تحشير - في حالة وقوع خطأ يجب أن يشير إلى اللغاة في الهامش أو في الوثيقة مع بيان عدد الكلمات اللغاة والسطر الموجود فيه ويوقع عليه هو من وقعوا على العقد - كتابة اسم الزوجة في الوثيقة محل المخالفة والتوقيع بجواره بعلامة صح وكتيبته ثانية - هذا التصرف يعد مخالفة للمادة المذكورة .

المحكمة : ومن حيث أنه من وجه النعمى الأخير للمطعون ضده من أن الاتهام قد أسس على قيامه بالكشط والتحشير وهذا لم يحدث وكل ما حدث هو سقوط مياه على الرصيد عفوا من أحد المدعين وأن اسم الزوجة توقع بجواره بعلامة صح وكتب ثانية ، فإن الثابت من الأوراق أن الدائرة - التي أصدرت قرار الجزاء - قد اطلعت على الوثيقة محل المخالفة وتلاحظ لها أن بها تصحيحا بالنسبة لاسم الزوجة وإعادة كتابة بيانات الزوج والزوجة رغم سبق كتابتها ، وهو ما يعد مخالفة للقواعد المنصوص عليها في المادة (٢٧) من لائحة المأذونية التي تنص على أنه « على المأذون أن يحرر الوثائق بنفسه بالمداد الأسود ويخط واضح بلا محو أو شطب أو تحشير » .

وإذا وقع خطأ بالزيادة في الكتابة وجب أن يؤثر على الكلمات الزائدة ويشير إلى اللغاة في الهامش أو في نهاية الوثيقة مع بيان عدد الكلمات اللغاة والسطر الموجودة فيه ، وإذا كان الخطأ بالنقص يزد ما تلزم زيافته كذلك .

ويوقع المأذون على جميع ما ذكر هو ومن وقعوا على العقد .

وعلى المأذون أن يعنى بالمحافظة على دفاتره .

ومن حيث أنه لما كان الثابت من أقوال المطعون ضده أن اسم الزوجة - في الوثيقة محل المخالفة - قد توقع بجواره بعلامة صح وكتب ثانية ، وكان الثابت أيضا أن هذا التصرف يعد مخالفة لما نصت عليه المادة (٢٧) المشار إليها والتي تقضى بأنه في حالة وقوع خطأ وجب أن يشير الى الغائه في الهامش أو في الوثيقة مع بيان عدد الكلمات المضافة والسطر الموجودة فيه ويوقع عليه هو ومن وقعوا على العقد ، ومن ثم يثبت في حق المطعون ضده ارتكابه للمخالفة المنسوبة اليه ، وهي عدم الإشارة الى ما حدث بالنسبة لاسم الزوجة في الهامش أو في نهاية الوثيقة مع التوقيع عليه منه ومن الذين وقعوا على العقد ، ومتى ثبت ذلك فإن هذا الوجه من أوجه النعى على قرار الجزاء المطعون فيه يكون غير قائم على سند سليم واقعا وقانونا .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم أن المخالفة المنسوبة الى المطعون ضده ثابتة في حقه من عيوب الأوراق المقدمة من الجهة الادارية ، فإن قرار الجزاء المطعون فيه يكون قد صدر صحيحا قائما على سببه ، ويكون الطعن فيه جديرا بالرفض . واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب ، مستندا فيما قضى به الى تراخي جهة الادارة في تقديم الرد والمستندات مما يقيم قرينة لصالح الطاعن (المطعون ضده في الطعن المائل) مؤداهما الأخذ بما ساقه من دلائل تنفي ما نسب اليه ، وهو الأمر الذي تبين عدم صحته في ضوء المستندات التي تقدمت بها جهة الادارة الى هذه المحكمة - والسابق ذكرها - فإن الحكم المطعون فيه يكون قد قام على غير سند سليم ، مما يعمين معه الحكم بالغائه وبرفض الطعن في قرار الجزاء المقام من المطعون ضده .

(طعن رقم ١٣٤١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٣/١/١٩٩٠)

قاعدة رقم (٢٣)

المبدأ :

المادة ٤٤ من لائحة المائنين - عبارة رئيس المحكمة الواردة في صدرها قد وردت مطلقة دون تحديد - لا محل لما ذهب اليه المطعون ضده من أن المقصود هو رئيس المحكمة الكلية لعدم استناد ذلك الى سند من القانون .

المحكمة : ومن حيث أنه عن القول بمخالفة قرار الجزاء لنص المادة ٤٤ من اللائحة المشار اليها والتي تقضى بتقديم أوراق التحقيق الى رئيس المحكمة الكلية ليتصرف فيها ، وأن المقصود برئيس المحكمة هو رئيس المحكمة الكلية اذ أنه الوحيد الذي له سلطة التصرف في التحقيق ، كما تشترط اعادة اخطار المأذون ، وأنه لما كان رئيس محكمة مركز المنصورة هو الذي تصرف في التحقيق فان القرار يكون قد شاب البطلان.

ومن حيث أن المادة (٤٣) من لائحة المائنين تنص على أن « العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على المائنين لمخالفاتهم واجبات وظيفتهم هي :

١ - الانذار .

٢ - الوقف عن العمل لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة أشهر .

٣ - العزل » .

وتنص المادة (٤٤) من ذات اللائحة على أنه : « لرئيس المحكمة أن ينفذ المأذون بسبب ما يقع منه من مخالفات فلذا رأى أن ما وقع منه يستوجب عقوبة أشد أحال الأمر الى الدائرة المختصة عليها في المادة الثانية .

وعلى الدائرة اخطار المأذون بالحضور أمامها لسماع أقواله والاطلاع على التحقيقات والملف المشار اليه في المادة (١٧) •

ولما أن تأمر بإجراء أى تحقيق عند الاقتضاء ، كما أن لها أن تقرر وقف المأذون عن عمله حتى تنتهى محاكمته تأديبيا •

وللدائرة أن توقع على المأذون أية عقوبة من العقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة ولا يجوز توقيع عقوبة الانذار لأكثر من ثلاث مرات •

ولا يقبل استقالة المأذون أثناء التحقيق معه أو محاكمته •

وتنص المادة الثانية من اللائحة المشار اليها على أن « تختص دائرة الأحوال الشخصية بالمحكمة الابتدائية بالنظر في المسائل الآتية :

(١) تقسيم المأذونيات (ب) • • • • • (ج) • • • • •

(د) • • • • • (هـ) تأديب المأذونين •

وتسجل القرارات التى تصدرها الدائرة في دفتر يعد لذلك •

وأخيرا تنص المادة (١٧) من تلك اللائحة على أن : « تعد المحكمة الجزئية المختصة ملغا لكل مأذون يحتوى على طلبات الأجازة والترخيص بها واخطارات الغياب وقرارات الاحالة المؤقتة والاضطرابات الواردة من المحكمة الكلية في شأن الشكاوى والتحقيقات وما تم فيها وقرارات الوقف والقرارات التأديبية الصادرة » •

ومن حيث أنه بتطبيق النصوص المشار اليها على الواقعة المعروضة يبين أن الجهة الادارية قد التزمت بما تقتضى به من أحكامكم في هذا الخصوص ، والواضح من نص المسادة (٤٤) أن عبارة رئيس المحكمة

النواردة في صدرها قد وردت مطلقة دون تصديد ، ومن ثم ، يكون ما ذهب اليه المطعون ضده من أن المقصود برئيس المحكمة هو رئيس المحكمة الكلية لا يستند الى أى سند من القانون ويتمين الالتفات عنه ، ومن ناحية أخرى فإنه عندما ارتأى رئيس محكمة مركز المنصورة الجزئية أن ما وقع من المطعون ضده يستوجب عقوبة أشد من الإنذار الذى يملك توقيعه أحال الأوراق الى دائرة المأذونين بمحكمة المنصورة الكلية ، وهى الدائرة المشار اليها فى المادة الثانية من لائحة المأذونين والتى تختص بتأديب المأذونين وقامت هذه الدائرة باخطار المأذونين بتاريخ أول جلسة لنظر مادته أمامها والتى كان محددًا لها ١٦/١٠/١٩٨٣ ، وقد مثل المطعون ضده أمامها وأبدى أوجه دفاعه فيما هو منسوب اليه ، ويخلص مما تقدم أن هذا الوجه من أوجه النعى على قرار الجزاء الذى أصدرته المأذونين على المطعون ضده ، لا يستند الى أساس من القانون مما يتعين طرحه .

(طعن رقم ١٣٤١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٢/١٩٩٠)

ماموری وملاحظی القتر

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

وظائف مأمورى وملاحظى المناثر - أخرج المشرع العاملين بهذه الوظائف من نطاق الخضوع لقواعد نظام العاملين المدنيين بالدولة - أفرد المشرع لمأمورى وملاحظى المناثر نظاما خاصا من حيث الدرجة المالية والرواتب الإضافية التى تمنح لهم أو الأجازات والعلاج المجانى والمعيش والزاياء التى تقابل الأعباء الخاصة التى يتحملها هؤلاء العاملون قبل مباشرة العمل أيام الجمع والعطلات الرسمية - مؤدى ذلك - عدم خضوع هؤلاء العاملين لأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الواردة بشأن الأجازات الأسبوعية أو السنوية أو الراتب الإضافى - أساس ذلك : تعارضها مع الأحكام المقررة بالقانون رقم ٦٨٩ لسنة ١٩٥٤ .

الحكمة : ومن حيث أن القانون رقم ٦٨٩ لسنة ١٩٥٤ بشأن مأمورى وملاحظى المناثر قد نص فى المادة (٥) على أن يكون التعيين فى وظائف ملاحظى المناثر بالدرجة السابعة فى الكادر الفنى المتوسط من بين الناجحين فى الامتحان الذى يعقده لذلك ديوان الموظفين ويصدر بالمؤهلات الدراسية اللازم توافرها تلك تشغل الوظائف وبالصن وبشرط اللياقة الصحية قرار من وزير الحربية ويجوز نقل مأمورى وملاحظى المناثر بناء على طلبهم الى غير هذه الوظائف ويتم النقل على أساس اعتبار الموظف المنقول معينا فى الدرجة والمرتبة المقررين للمؤهل الحراسى الذى كان يحمله عند تعيينه فى وظيفة ملاحظ منائر ، ونص فى المادة ٢ على أن يحصل كل مأمور أو ملاحظ مناره مرتبا اضافيا يصدر بتحديد شروط ومنحه قرار من وزير الحربية بعد موافقة وزارة المالية والاقتصاد . ونص فى المادة (٣) على أن تكون الأجازة الاعتيادية لمأمورى وملاحظى المناثر لمدة ثلاثة أشهر فى السنة . ويمنع الموظف عن كل ثلاث سنوات فى الخدمة أجازة مرضية بناء على قرار من القومسيون الطبى المختص على الوجه الآتى :

١ - ستة شهور بمرتبة كامل

٢ - ستة شهور بنصف مرتبة

٣ - ستة شهور بربع مرتبة

ونص في المادة (٤) على أن يكون علاج مأموري وملاحظي المناثر بالدرجة الثانية بمستشفيات الحكومة وفي حالة عدم وجود أماكن بهذه المستشفيات يجوز علاجهم بالمستشفيات الخاصة مع مد نفقات العلاج التي يتقدها القومسيون ونص في المادة (٥) على أن تصب مدة الخدمة لمأموري وملاحظي المناثر بالنسبة للمعاش أو المكافأة بواقع سنة ونصف سنة عن كل سنة تمضي في منارات البحر الأحمر عدا منارات أبو الدرج والزعرانة ورأس غارب وقد افصحت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون عن الحكمة التي اقتضت إصدار هذا القانون فجاء فيها أنه تدعو طبيعة العمل في المناثر أن يعيش مأمورها وملاحظوها في عزلة تامة بعيدين عن أزواجهم وأولادهم وزريتهم حيث يقومون بأنفسهم لتدبير شؤونهم المعيشية إلى جانب أعداد المناثر وتجهيتها مما يجعلها صالحة دائماً للاستعمال مع المتفرجين المستمر على استعمال الإشارة الدولية والمتكلم بالضوء (الموريس) والتخاطب بالاعلام (السجاتور) وقد كانت القواعد السارية في شأن هذه الطائفة تتضمن منها المزايا تعويضاً عن المصاعب والمشقات التي تلاحقها ولكن بصدر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ألغيت هذه المزايا فقل الأقبال على هذه الوظائف وكاد ينعدم ، ولذلك رؤى تدارك هذه النتيجة بتشريع حتى لا تتعرض المناثر للعطل مما قد يترتب عليه الاخلال بسير الملاحة الدولية .

ومن حيث أنه تبين مما تقدم أن وظائف مأموري وملاحظي المناثر ذات طبيعة خاصة سواء من حيث واجبات هذه الوظائف ومسؤولياتها أو من حيث نظام العمل بها حيث يتم مباشرة أعمالها في أماكن معينة بضفة

مستمرة وعلى مدار العام بأكمله دون توقف في ساعات معينة أو في أيام معينة ومن أجل ذلك أخرج المشرع العاملين الشاغرين لهذه الوظائف من نطاق الخضوع لأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وأقر لهم نظاما خلاصا بهم من حيث الدرجة المالية التي يتم تعيينهم عليها والرواتب الإضافية التي تمنح لهم — وعلاجهم مجانا على نفقة الدولة والأجازات الاعتيادية والمرضية التي تستحق لهم واحتساب مدة الخدمة في المعاش بواقع سنة ونصف عن كل سنة يمضيها العامل في منارة معينة • فمن ثم فإن أحكام القانون رقم ٦٨٩ لسنة ١٩٥٤ التي اشتملت على تنظيم شامل لهذه الوظائف هي وحدها التي تسرى على العاملين بالمناظر بحسبان أنها تضمنت في مجموعها المزايا التي تقابل الأعباء الخاصة التي يتحملها هؤلاء العاملين ومنها بطبيعة الحال مباشرة العمل أيام الجمع والعطلات الرسمية وبالتالي فلا يرجع للأحكام التي تضمنها القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المتعلقة بالأجازات الأسبوعية أو السنوية أو الراتب الإضافي لتعارضها مع الأحكام الخاصة التي نص عليها القانون رقم ٦٨٩ لسنة ١٩٥٤ •

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم لا يكون للمدعيان أصل حق في المطالبة بأجر مضاعف عن العمل في أيام الجمع والعطلات الرسمية طبقا لأحكام قانون العاملين المدنيين بالدولة لفروجهم من نطاق المخاطبين بأحكامه في هذا الخصوص كما لا يكون لهما أصل حق في المطالبة من منحهم أجرا إضافيا عن ساعات العمل الإضافية ما دام أن العمل بالمناظر يجري على نظام الورديات بحيث يحصل كل عامل على راحات في مقر عمله بالمناظر المتعزلة أو خارج مقر العمل في المناظر المتصلة بالبر وما دام أنه لم يثبت من الأوراق أن أيًا منهما قدكلف بالعمل خارج نطاق وظيفته المقررة والتي يتحدد بالنظر إليها نطاق عمله الرسمي والمواعيد المعينة له • وبناء على ذلك يكون دعوى المدعيان قائمة على غير سند من القانون متعينا رفضها •

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه تقضى بغير النظر السالف فيكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ، مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى والزام المدعين المصروفات .

(طعن رقم ٢٥٦٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١١/١/١٩٨٧)

میلان

الفصل الأول — التخطيط العمراني •

الفصل الثاني — تقسيم الأراضي المعدة للبناء •

أولا — اعتماد التقسيم مبالغ على الترخيص بالبناء •

ثانيا — شروط إصدار تراخيص بالبناء في أرض لم يصدر قرار
باعتماد تقسيمها بعد •

ثالثا — مدى جواز اضافة صفة المنفعة العامة على أرض واقعة
في تقسيم مخالف •

رابعا — الأحكام الوقتية بمعالجة حالة الابنية والأعمال التي تقام
بالمخالفة لوجبات القانون •

الفصل الثالث — حظر إقامة المباني على الأراضي الزراعية •

أولا — الاصل والاستثناء في شأن حظر إقامة منشآت على الأراضي
الزراعية •

ثانيا — القرار الوزاري رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ في شأن شروط
وأجراءات منح تراخيص البناء في الأراضي الزراعية •

الفصل الرابع — خطوط التنظيم •

أولا — اعتماد خطوط التنظيم، وأثر ذلك على أعمال البناء •

ثانيا — زوائد التنظيم •

ثالثا — تعديل خط التنظيم •

رابعا — التفرقة بين مجرد تخطيط عام وخط تنظيم معتمد •

خامسا — الخروج على خط التنظيم المعتمد والأجزاء على ذلك •

١ — عدم جواز التجاوز عن المخالفات المتوقعة بخطوط

• التنظيم

٢ — العقوبات الجنائية

٣ — إزالة المباني المخالفة بالطريق الإداري

٤ — عدم التصدي للمعتدى على خط التنظيم جريمة تأديبية

الفصل الخامس — الترخيص بالبناء

الفرع الأول — حظر إقامة أى عمل من أعمال البناء أو إجراء أى

تعديل فى أى بناء قائم الا بعد الحصول على ترخيص

• بذلك من الجهة المختصة بشئون التنظيم

الفرع الثانى — اشتراطات الترخيص بالبناء

• أولا — شرط الارتفاع المسموح به

• ثانيا — فتحات التهوية والاضاءة

• ثالثا — شرط تقديم وثيقة التأمين

• رابعا — شرط الاكتتاب فى سندات الاسكن

• خامسا — شرط تخصيص أماكن لايواء السيارات

الفرع الثالث — مدة فحص طلب الترخيص

الفرع الرابع — شروط الترخيص الضمنى

الفرع الخامس — عدم جواز احوال أى تعديل أو تغيير جوهري فى

الرسومات المعتمدة الا بعد الحصول على ترخيص

• بذلك

الفصل السادس — لجان •

الفرع الأول — اللجنة المختصة بشؤون التنظيم •

الفرع الثاني — لجنة توجية وتنظيم أعمال البناء •

الفرع الثالث — اللجنة المختصة بالتمريض يهدم الجاني •

الفرع الرابع — لجان التنظيم واللجان الاستثنائية •

الفرع الخامس — لجنة تحديد الأجرة •

الفصل السابع — مخالفات الجاني •

الفرع الأول — مخالفة للأصول الفنية والرسومات والبيانات التي

منع على أساسها الترخيص •

الفرع الثاني — مجاوزة الحد الأقصى للارتفاع •

الفرع الثالث — وقف الأعمال المخالفة •

أولا — سلطة جهة الإدارة في وقف الأعمال المخالفة •

ثانياً — التفرقة بين وقف الإجراءات ووقف الأعمال المخالفة •

ثالثاً — شروط وقف الإجراءات التي تتخذ ضد الأعمال

المخالفة •

الفرع الرابع — السلطة المختصة بإزالة الجاني •

الفرع الخامس — مدى جواز توصيل المرافق العامة إلى الجاني

التي أقيمت بالمخالفة لأحكام قوانين تنظيم البناء •

الفرع السادس — الطبيعة القانونية للغرامة •

الفرع السابع — تنفيذ الحكم الصادر بتصحيح مخالفات البناء •

اولا — سلطة الجهة الادارية في تنفيذ الحكم القضائي الصادر

بالازالة •

ثانيا — مدى جواز تعطيل تنفيذ الأحكام الصادرة بتصحيح

مخالفات البناء •

الفرع الثامن — التصالح في مخالفات البناء •

اولا — المخالفات التي يجوز فيها التصالح •

ثانيا — ما يفرج عن نطاق التصالح •

الفصل الثامن — مسائل متنوعة •

الفرع الأول — الجهة المختصة بترسيم الجاني الحكومية •

الفرع الثاني — نطاق سريان الباب الثاني من القانون رقم ١٠٦

لسنة ١٩٧٦ •

الفرع الثالث — نطاق سريان الاعفاء المقرر في المادة (٥) من

القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ •

الفرع الرابع — اتساع •

الفرع الخامس — صفة الضبط القضائي •

الفرع السادس — تحديد الملام بعبء وثيقة التأمين •

الفرع السابع — مؤانيد القروى •

- الفرع الثامن — مخالفة قوانين الزراعة والمباني •
- الفرع التاسع — مقابل الانتفاع •
- الفرع العاشر — دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات •
- الفرع الحادي عشر — الاختصاص بتوزيع الزجاج •
- الفرع الثاني عشر — مناطق تحديد مستوى الاسكان •
- الفرع الثالث عشر — وجوب اخطار الجهة الادارية المختصة بشؤون التنظيم بموعد تنفيذ المباني والانشاءات •

الفصل الأول

التخطيط العمرانى

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

خط التنظيم هو الخط المعتمد الذى يتحدد به الطريق ويفصل في ذات الوقت بين الأملاك الخاصة وبين الشوارع — يجوز تعديل هذا الخط — اما بتوسيع الشارع وفي هذه الحالة يحظر على ملاك المباني المطلة على هذه الشوارع اجراء أعمال البناء أو التعلية في الأجزاء البارزة عن خطوط التنظيم — مع تطبيق الأحكام الخاصة بالقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة وتعويض أصحاب الشأن تعويضا عادلا وهو ما يختلف اختلافا تاما عن التخطيط العام الذى لا يكون هدفه شارع أو شوارع معينة بذاتها وإنما وضع تصور وتخطيط شامل للمدينة بكل ما تحتويه من شوارع ومرافق وخدمات وغيرها — اشترط المشرع في قانون التخطيط العمرانى أن تكون اشتراطات المناطق من حيث استعمالات الأراضى واشغالات المباني متمشية مع الاستعمالات الغالبة والاشغالات بالمنطقة مع السماح ببقاء الحالات المخالفة وعدم الترخيص بلجراء أى تقوية أو دعم أو تعديل في المباني المخالفة للاشتراطات — صدر باعتماد التخطيط العام قرار من الوزير المختص بالتعمير على حين يصدر باعتماد خط التنظيم قرار من المحافظ المختص .

المحكمة : ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بشأن التخطيط العمرانى تنص على أن « تتولى الوحدات المحلية كل في دائرة اختصاصها من خلال لجنة بكل محافظة تختص بشئون التخطيط العمرانى اعداد مشروعات التخطيط العام للمدن والقرى ٠٠٠ » وتنص

المادة (٢) من ذات القانون على أن « يراعى في اعداد مشروعات التخطيط انعام للمدن والقرى أن يكون عاما وشاملا ومحققا للاحتياجات العمرانية على المدى الطويل ، وأن يكون قائما على أساس من الدراسات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية وأن يراعى فيه وجهة النظر العسكرية ومقتضيات وسلامة الدفاع عن الدولة ، كما يراعى فيه وضع المدينة أو القرية بالنسبة للمحافظة والاقليم الواقعة به أو الاقاليم المحيطة وما تقتضى به المخططات الاقليمية المعتمدة وغير ذلك من الأوضاع التى تبينها اللائحة التنفيذية . ويحدد التخطيط العام الاستعمالات المختلفة للأرض التى تشمل المناطق السكنية والتجارية والصناعية والسياحية والترفيهية وغيرها من الاستعمالات التى تتفق مع طبيعة المدينة أو القرية وظروفها واحتياجات المواطنين بها كما يحدد التخطيط مواقع الخدمات العامة وخاصة المطارات وخطوط السكك الحديدية وشبكات الشوارع والمرافق العامة وكذا المناطق التاريخية والأثرية ان وجدت بهدف تأمينها والحفاظ عليها . وفى جميع الأحوال يراعى في اعداد مشروعات التخطيط العام بيان برامج وألويات التنفيذ وتحديد حيز عمرانى لجال التوسع المنتظر للمدينة أو القرية وذلك وفقا للأوضاع التى تبينها اللائحة التنفيذية » وتنص المادة (٣) على أن : « تعرض الوحدة المحلية مشروع التخطيط العام بمفردها لبيدى المواطنين ملاحظاتهم وآرائهم فيه ٠٠٠ ويعرض المشروع على المجلس الشعبى المحلى للمحافظة لاصدار قرار فى شأنه ثم يعرض على الوزير المختص بالتعمير ، فإذا اعترض الوزير على المشروع اعاده الى المجلس المحلى مشفوعا بأوجه الاعتراض لتعديله أو اعاده من جديد ٠٠٠ وفى جميع الأحوال يصدر قرار من الوزير المختص بالتعمير بالتخطيط المعتمد وينشر فى الوقائع المصرية » .

وتنص المادة (٤) من القانون على أنه « على الوحدة المحلية مراجعة التخطيط العام كل خمس سنوات على الأكثر لضمان ملاءمته للظروف العمرانى والاقتصادى والاجتماعى والأوضاع المحلية وتقدم نتيجة

- ١ - منع التوسع أو الزيادة في الاستعمال أو في المباني المخالفة .
- ٢ - تحديد مدة توقف بعدها الاستعمالات المخالفة .
- ٣ - عدم الترخيص بلجراء أية تقوية أو دعم أو تعديل في المباني المخالفة للاشتراطات » .

ومن حيث أن المادة (١٣) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء تنص على أن « يصدر باعتماد خطوط التنظيم للشوارع قرار من المحافظ بعد موافقة المجلس المحلي المختص . ومع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين ، يحظر من وقت صدور القرار المشار اليه في الفقرة السابقة اجراء أعمال البناء أو التعلية في الأجزاء البارزة عن خطوط التنظيم على أن يعرض أصحاب الشأن تعويضا عادلا ، أما أعمال التددعيم لازالة الخلل وكذلك اعمال البياض فيجوز القيام بها . واذا صدر قرار بتعديل خطوط التنظيم جاز للوحدة المحلية المختصة بقرار مسبب الغاء الفراخيم السابق منحها أو تعديلها بما يتفق مع خط التنظيم الجديد سواء كان المرخص له قد شرع في القيام بالأعمال المرخص بها أو لم يشرع وذلك بشرط تعويضه تعويضا عادلا » .

وتنص المادة (٢٤) من اللائحة التنفيذية لقانون المباني سالف البيان الصادرة بقرار وزير الاسكان والتعمير رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٧٧ على أن :
« التعاريف للمصطلحات المستعملة في تطبيق أحكام هذا الباب هي : -

خط التنظيم : هو الخط المعتمد الذي يحدد الطريق ويتصل بين الأماك الخاصة والمنفعة العامة .

ومن حيث أن مفاد ما تستخدم ان المقصود بالتخطيط العام الشامل للمدينة أو القرية هو رسم الخطوط المريضة التي توجه عمليات التنمية العمرانية موضحة الاستعمالات الرئيسية للأراضى من سكنية وتجارية

وصناعية وخدمات ونقل وغيرها مع الحفاظ على النواحي الجمالية بهدف توفير بنية سكنية صحية آمنة تؤدي وظيفتها على الوجه الأكمل مع توفيرها مساحات كافية وفي مواقع مناسبة للاستعمالات الأخرى وشبكة من الطرق مريحة ذات كفاءة عالية وشبكة رئيسية للمرافق العامة تغطي الوحدة المحلية بالمستوى المناسب . ويتعامل التخطيط مع كل العناصر الجغرافية والبيئية والطبيعية الواقعة في نطاق الوحدة المحلية ككل وليس مع جزء منها وذلك في إطار التخطيط الإقليمي للإقليم الذي تقع فيه ، ويقوم على أساس الدراسات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية ويجب أن يكون التخطيط العام طويل المدى وأن يوفر احتياجات المستقبل للمجتمع المحلي بصفة عامة ويساعد على اتخاذ القرارات المناسبة لفترة زمنية ، على أن يراجع التخطيط كل خمس سنوات ويتكون التخطيط العام من مجموعة خرائط لاستعمالات الأراضي والشبكات والطرق والشوارع الرئيسية والمطارات والسكك الحديدية وما إلى ذلك وخرائط لمواقع الخدمات العامة مثل المدارس والمستشفيات ، وخرائط شبكات المرافق العامة بالإضافة إلى تقرير يتضمن طبيعة وغرض وأهداف التخطيط العام والتخطيط التفصيلي هو الوسيلة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية بالمدينة أو القرية وتوفير بيئة صحية آمنة بها ويتكون من خرائط تفصيلية ودراسات أكثر تفصيلا لكل العناصر المقدمة على حين أن خط التنظيم هو الخط المعتمد الذي يتحدد به الطريق ويفصل في ذات الوقت بين الأملاك الخاصة وبين الشوارع ، ويجوز تعديل هذا الخط أما بتوسيع الشارع وفي هذه الحالة يحظر على ملاك المبنى المطلة على هذه الشوارع إجراء أعمال البناء أو التعديل في الأجزاء البارزة عن خطوط التنظيم مع تطبيق الأحكام الخاصة بالقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة وتعويض أصحاب الشأن تعويضا عادلا وهو ما يحتفظ تماما عن التخطيط العام الذي لا يكون هدفه شارع أو شوارع معينة بذاتها وإنما وضع قصور وتخطيط شامل للمدينة بكل ما تحقونه من شوارع ومرافق وخدمات وغيرها ومن أجل ذلك استلزم المشرع في قانون

انخطيط العمرانى أن تكون اشتراطات المناطق من حيث استعمالات الأراضي واشغالات المباني متعشية مع الاستعمالات الغالبة والاشغالات بالمنطقة مع السماح بابقاء الحالات المخالفة على ما هى عليه بشرط منع اتوسع أو الزيادة فى الاستعمال أو فى المباني المخالفة. وعدم الترخيص بأجراء أى تقوية أو دعم أو تعديل فى المباني المخالفة للاشتراطات . ووفقا لما تقدم فإن لكل من التخطيط المسام والتفصيلى وخط التنظيم مدلوله المختلف ومجال أعمال يجرى تطبيقه بغير تعارض ولهذا السبب يصدر باعتماد التخطيط العام قرار من الوزير المختص بالتعمير على حين يصدر باعتماد خط التنظيم قرار من المحافظ المختص ، ولا يستطيع كل من التخطيط العام أو خط التنظيم حين اعتمادهما صدور فوري لقرارات بإزالة المباني المخالفة لأى منهما بل قد عالجت أحكام النصوص سواء فى قانون التخطيط العمرانى أو قانون توجيه وتنظيم المباني كيفية معالجة المباني المخالفة على نحو تدريجى وابتداع القواعد والأحكام المنظمة لنزع الملكية للمنفعة العامة المحددة بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٤ .

ومن حيث أنه فى ضوء ما تقدم وعلى ما يبين من ظاهر الأوراق أنه قد صدر قرار محافظ الدقهلية المطعون فيه رقم ٦٠٣ لسنة ١٩٨٥ باعتماد خط التنظيم بشارع محمود شاهين بمدينة المنصورة من شارع عبد السلام عارف حتى ميدان سندوب بعرض ثلاثون مترا على أن يكون خط التنظيم الثابت هو الجهة الغربية للشارع وذلك بعد موافقة المجلس الشعبى المحلى للمحافظة (مذكره المستشار القانونى للمحافظة المؤرخة ١٦/١١/١٩٨٥) وهذا القرار وإن شمل بجانب الشارع المذكورة شوارع أخرى إلا أنه لا يعد بحسب السلف بيانه بمثابة تخطيط عام لمدينة المنصورة بل هو لا يعدو مجرد قرار باعتماد خط تنظيم صادر طبقا لنص المادة (١٣) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ومن ثم يكون صادرا من السلطة المختصة بإصداره ولما كان قد صدر مستهدفا تحقيقا وأعمال مقتضى التخطيط العام لمدينة المنصورة سنة ٢٠٠٠ ومن ثم يكون قائما على سببها المبرر له قانونا وإلغى

ذلك لا يكون طلب وقف تنفيذ هذا القرار قائما على أسباب جدية ترجح الحكم بالفائز عند نظر الموضوع .

ومن حيث أنه من ناحية أخرى واذا قررت الجهة الادارية في مقام ردها على الدعوى أمام المحكمة المطعون في حكمها وكذا في تقرير الطعن أنه لم تصدر قرارات هدم أو إزالة أو نزاع ملكية للمعاني المطلة على الشارع المذكور وانما كل ما هنالك أنه اذا تم هدم منزله ايل للسقوط بطبيعته طبقا للقانون وأعيد بناؤه مرة أخرى فيطبق بشأنه ما ورد بالقرار المطعون فيه من حيث جعل الشارع بعرض ثلاثين مترا ومن ثم لا يكون من شأن استمرار القرار المطعون وتنفيذه ترتيب نتائج يتمذر تداركها ولا يتوافر بالتالي في طلب وقف تنفيذه ركن الاستعجال كذلك .

ومن حيث أن الحكم المطعون قد خالف هذا النظر ومصدر بالمخالفة لصحيح حكم القانون حين قضى بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه فانه يكون قد صدر متمينا الحكم بالفائز ويرفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه والزمتم المطعون ضده المصروفات عملا بنص المادة (١٨٤) من قانون المرافعات .

(طعن رقم ٦٢٧٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩/٧/١٩٩٢)

نفس المعنى (طعن رقم ١٠٧٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ٣١/٥/١٩٩٢)

الفصل الثاني

تقسيم الأراضي المصددة للبناء

أولاً - اعتماد التقسيم سابق على الترخيص بالبناء

قاعدة رقم (٣١)

المبدأ :

المواد ١ ، ١٦ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٥٤ من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بشأن إصدار قانون التخطيط العمراني - يجب أن يسبق الترخيص بالبناء صدور قرار باعتماد تقسيم وفقاً لقائمة الشروط الخاصة بمعرفة المحافظ المختص أو الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم حسب الأحوال - حظر المشرع الاعلان عن مشروع التقسيم أو التعامل في قطعة الأرض أو أي شطر منها إلا بعد اتخاذ الاجراءات المشار إليها في المواد المشار إليها - حظر الشارع إقامة مباني أو تنفيذ أعمال على قطع أراضي التقسيم أو إصدار تراخيص بالبناء عليها إلا بعد استيفاء الشروط المبينة في القانون - المادة ٦٧ من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ تضمنت عقاب كل من يخالف أحكام المادة ٢٢ بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن ألفي جنيه ومعاقبة كل من يخالف أحكام المادتين ٢٢ ، ٢٥ من القانون بالجحبس أو الغرامة التي لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه فضلاً عن الحكم بالازالة أو تصحيح الأعمال .

المحكمة : ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بشأن إصدار قانون التخطيط العمراني تنص على أن (تتولى الوحدات المحلية كل في دائرة اختصاصها من خلال لجنة بكل محافظة تختص بشئون التخطيط العمراني واعداد مشروعات التخطيط العام للمدن والقرى .

كما تناول الفصل الثالث في المادة (١٦) منه الأحكام الواجب مراعاتها لتقسيم الأراضي المعدة للبناء ونصت على أن « يصدر باعتماد التقسيم وقائمة الشروط الخاصة به قرار من المحافظ خلال شهر من تاريخ تبليغه بموافقة الوحدة المحلية وترتب على صدور القرار ان تعتبر من الأملاك العامة المساحات المخصصة للشوارع والميادين والحدائق والمتنزهات العامة (٠٠٠) » كما نصت المادة (٢٢) من ذات القانون على أن « يحظر على المقسم بنفسه أو بواسطة غيره الاعلان عن مشروع التقسيم أو التعامل في قطعة أرض من أراضيه أو في قطر منه الا بعد أن يودع بمكتب الشهر العقاري صورة مصدقا عليها من القرار الصادر باعتماد التقسيم ومرفقاته وشهادة من الجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم تثبت اتمام تنفيذه للمرافق العامة على الوجه المبين في قرار اعتماد التقسيم (٠٠٠) » .

وتنص المادة (٢٥) من القانون سالف الذكر على ان « يحظر اقامة مبان أو تنفيذ أعمال على قطع أراضي التقسيم أو اصدار تراخيص بالبناء عليها الا بعد استيفاء الشروط المبينة في المصادق السابقة وقيام المقسم بتنفيذ المرافق العامة (٠٠٠) » .

وتنص المادة (٥٤) على أن يشترط في أعمال البناء أو التقسيم في الحدائق الداخلية في نطاق المدة والحيز العمراني للقرى مراعاة الأحكام الواردة بهذا القانون وكذلك الأوضاع المقررة في مشروعات التخطيط العام وعلى كافة الجهات القائمة على منح التراخيص عدم اصدار التراخيص الا بعد موافقة الجهة المختصة بشئون التخطيط بالوحدة المحلية على المواقع (٠٠٠) .

ولطالب البناء للانشاء أو التقسيم في المواقع المشار إليها في الفقرة الأولى أن يحصل مقدما وقبل الترخيص له بهذه الأعمال - على موافقة الجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط بالوحدة المحلية على صلاحية

الموقع من التلاحية التخطيطية بالنسبة للأعمال التي يرغب في إقامتها .

ومقتضى النصوص المقدمة أن المشرع أوجب أن يسبق الترخيص بالبناء صدور قرار باعتماد تقسيم وفقا لقائمة الشروط الخاصة بمعرفة المحافظ المختص أو الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم حسب الأحوال كما حظر الشارع الاعلان عن مشروع التقسيم أو التعامل في قطعة الأرض أو أى شطر منها الا بعد اتخاذ الاجراءات المشار اليها في المواد سالفه الذكر وحظر الشارع اقامة مباني أو تنفيذ أعمال على قطع أراضي التقسيم أو اصدار تراخيص بالبناء عليها الا بعد استيفاء الشروط المبينة في القانون .

وقد تضمنت المادة (٦٧) من هذا القانون النص على عقوبة جنائية على كل من يخالف أحكام المادة (٢٣) بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن ألفي جنيه ، ومعاقبة كل من يخالف أحكام المادتين ٢٢ ٢٥ من القانون بالحبس أو الغرامة التي لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه ، فضلا عن الحكم بالازالة أو تصحيح الأعمال .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن ما أقامه الطاعن من مباني يخالف التخطيط العام لمدينة ميت غمر وعلى أرض لم يتم تخطيطها أو صدور قرار باعتماد تقسيمها فضلا عما جاء بتقرير اللجنة المشكلة بمديرية الإسكان والتعمير بالمحافظة وأكده الفرائط الخاصة ببيان موقع البناء سواء المقدمة من الادارة أو من الطاعن أنه أقام البناء موضع الترخيص الذي على مساحة ٢٥٠ م^٢ من اجمالى المساحة غير المخططة ومقدارها ٩٠٠ م^٢ مما جعل من المستحيل الوصول الى باقى المساحة لعدم وجود طريق اليها وان المبنى الذى أقامه المدعى أغلق امتداد الطريق الى هذه الأرض فضلا عن عدم وجود أى شارع معتمد أو شبكة رئيسية يمكن إيصال باقى المساحة بها .

ومن ثم فإن الترخيص الصادر للطاعن برقم ٢٨٦ لسنة ٢٩٨٣ ومقاريخ

١٩٨٣/٨/٥ من قسم التنظيم بالوحدة المحلية لمركز ومدينة ميت غمر
لإقامة المباني قد جاء على غير سند على أي وجه من القانون ومخالفا
للحظر الوارد صراحة في نص المادة (٢٥) من القانون سالف الذكر والتي
لا تجيز للجهة الادارية المختصة منح ترخيص بناء على شطر من قطعة
أرض لم يصدر قرار باعتماد تقسيمها وفقا لحكم المادتين ١٦ ، ١٧ من
القانون وتعتبر من المخالفات التي ترقى الى حد الجريمة الجنائية المعاقب
عليها بالحبس والغرامة •

ويكون القرار نفية واجب السحب واذا صدر القرار المطعون فيه
رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٥ الصادر بتاريخ ١٩٨٥/١/٣١ متضمنا وقف الأعمال
الجارية والمتمثلة في إقامة مباني على أرض غير مقسمة بالمخالفة لقانون
التخطيط العمراني رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ يكون قد جاء متفقا وصحيح حكم
القانون •

(طنن رقم ٥٥٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩٢/٤/٢٦)

ثانياً - شروط اصدار تراخيص بالبناء في أرض لم يصدر قرار باعتماد تقسيمها بعد

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

الشروط المتعلقة باصدار تراخيص بالبناء في اراضى لم يصدر قرار باعتماد تقسيمها هي شروط متعلقة بالنظام العام للمبنى لاتصالها بأمن وسلامة وصحة وسكينة الأفراد - هذه العناصر والأركان أساسية للنظام العام للمبنى لا يمكن للفرد أو للبعض تعويقها والاستئثار بها - يكون الترخيص في هذه الحالة في أرض لم يتم تقسيمها بالمخالفة للحظر الذى نص عليه القانون لحماية النظام العام للمبنى عارياً من أى سند من القانون لا يتمتع بأى حصانة تعصمه من الإلغاء أو السحب مهما طال عليه الزمن .

المحكمة : ومن حيث أنه يبين من مواد القانون الخاص بالتخطيط العمرانى ولائحته التنفيذية والقوانين المعدلة له أن المشرع كشف عن مقومات وقواعد اصدار تراخيص البناء وضوابطه وشروطه أن تكون على أرض مقسمة متوافرة فيها الشروط والضوابط التى وضعها فيه وهى تحدد وتحقق الموازنة بين حق الفرد فى الانتفاع بملكه واستغلال الأراضى المملوكة له بأقامة المبنى عليها وبين حقوق باقى المواطنين فى عدم استعمال حقه فى الملكية بما يتعارض مع حقوقهم فى الصحة العامة وتوفير سبيل وأسس توافر الشروط الصحية وسائر المرافق ووسائل الاتصال والنقل لساكنهم وما يمتلكونه من أراضى والا يتعارض ذلك أساساً مع مقتضيات متطلباتهم من الأمن والصحة والسكينة العامة وربط بينهما وبين عدم السماح للجهات الادارية باصدار تراخيص بناء على شطر قطعة الأرض أو مادام لم يصدر قرار باعتماد تقسيمها وفقاً لحكم المادتين

١٦ ، ١٧ من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون التخطيط العمراني .

ومن حيث أنه يبين من ذلك كله أن الشروط المتعلقة بإصدار تراخيص البناء في أراضي لم يصدر قرار باعتماد تقسيمها هي شروط متعلقة بالنظام العام للمباني لاتصالها بأمن وسلامة وصحة وسكينة الأفراد بسواء من الجيران والمارة ومسائر المستغلين للمساحات المجاورة للأرض موضوع الترخيص عند توافر الشروط فيها يصدر للقرار الخاص بتقسيمها وفق قواعد التخطيط العام للمدينة كلها كمظهر حضارى متكامل كما يرتبط بصن سير وأداء وانتظام الخدمات العامة المتعلقة بالمرور والصرف الصحي والمياه والانارة وبالمظهر الجمالى المرتبط بالذوق والثقافة العامة والسياحة ومصالح المجتمع في تحقيق موارد للدخل القومى منها .. الخ) وهى كلها عناصر وأركان أساسية للنظام العام للمباني لا يمكن للفرد أو للبعض تمويقها والاستئثار بها ويكون الترخيص في هذا الحال عند ما يكن في أرض لم يتم تقسيمها بالمخالفة للحظر الذى نص عليه القانون لحماية النظام العام للمباني عاريا من أى سند من القانون وتحديا وأهدارا للشرعية وسيادة القانون وغدرا من الموظفين العموميين بالدولة والمجتمع وعدوانا على النظام العام وعلى مصالح المواطنين وحقوقهم العامة المشروعة ولا يتمتع بأى حصانة تعصمه من الإلقاء أو السحب مهما طال عليه الزمن ويكون هو والعدم سواء ويكون النعى عليه بتحصنه لفوات مواعيد الطعن عليه بالإلقاء قد قام على غير سند من القانون حريا بالرفض .

ومن حيث أن ما أثاره الطاعن أن الجهة الادارية يلزمها تحمل منبة خطئها في اصدار الترخيص المخالف فضلا عن أن أعمال البناء قد تمت بالفعل فهو قول تم الرد عليه فيما سبق بيانه من قواعد لعدم تحصن القرارات الادارية المدعومة بالسند الشرعى والمدعومة الاثر القانونى كما لا ينال منه اتمام عملية البناء اذ أنه بالاضافة لى ما سبق ذكره فان المادة (٦٧) من القانون ٣ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه تضمنت وجوب ازالة

أو تصحيح الأعمال المخالفة والتي تمت بالمخالفة للقانون وتتدخل الجهة الإدارية المختصة لتحقيق ذلك إعادة للشرعية وسيادة القانون ومن ثم يكون القرار الصادر بوقف الأعمال وسحب الترخيص المخالف قد صدر مطبقاً للقانون .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب هذا المذهب فإنه يكون متفقاً وصحيحاً أحكام القانون وفقاً لما سلف بيانه من أسباب الأمر الذي يتعين معه الحكم برفض الطعن عليه بالالتناء .

ومن حيث أنه بناء على ما سلف بيانه فإن الطعن يكون غير قائم على أساس سليم من القانون خليفاً بالرفض .

(طعن رقم ٥٥٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩٢/٤/٢٦)

ثالثا - هدى جوار اصفاء المنفعة العامة

على أرض واقعة في تقسيم مخالف

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

اصفاء صفة المنفعة العامة على أى أرض من الأراضى الواقعة في التقاسيم المخالفة يتعين أن يكون وفق الحدود المرسومة قانونا وبالتقدير الذى لا يسمح بالاعتداء على الملكية الخاصة التى تنص النسخة المصرية منذ دستور ١٩٣٠ حتى دستور ١٩٧١ القائم على أنها مصونة ولا تمس الا في الحدود التى قررها الدستور وطبقا لأحكام القانون .

الحكمة : ومن حيث أن المادة الثانية من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ فى شأن الابنية والأعمال التى تمت بالمخالفة لأحكام قوانين تنظيم المباني وتقسيم الأراضى المعدة للبناء وتنظيم وتوجيه أعمال البناء والهدم تنص على أنه « يلحق بالمنافع المسامة بدون مقابل الشوارع والطرق والميادين والمنترحات المنشأة فى التقاسيم أو أجزاء التقاسيم التى تمت بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضى المعدة للبناء ، فى الفترة المبينة بالمادة الأولى والتى ترى السلطة القائمة على أعمال التنظيم أنها تحدثت على الطبيعة باقامة مبان عليها بكيفية يتعذر معها تطبيق القانون المشار اليه ويصدر بأجراءات التفتد قرار من المحافظ المختص بعد أخذ رأى المجلس المحلى ، ويجوز بقرار من وزير الاسكان والمرافق اعفاء الأراضى المتبقية من التقسيمات أو أجزاء انتقسيمات المشار اليها من تطبيق أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المشار اليه » .

ومن حيث أنه قد صدر أيضا القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨١ فى شأن الابنية والأعمال التى تمت بالمخالفة لأحكام قانون تقسيم الاراضى المعدة

للبناء ونص في المادة الثالثة منه على أن « يلحق بالمنافع العامة دون مقابل الشوارع والطرق والميادين والمنزهات التي تحدت على الطبيعة في التقاسيم أو أجزاء التقاسيم التي تمت بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعدة للبناء ٠ »

ومن حيث أنه يبين من النصين المشار إليهما أن المشرع بعد أن نص على وقف إزالة المباني والأعمال التي تمت بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعدة للبناء ، بالشروط والأوضاع التي حددها ، قرر إلحاق الشوارع والطرق والميادين والمنزهات التي تحدت على الطبيعة في التقاسيم المخالفة ، إلحاقها بالمنفعة العامة دون مقابل ، وليس من شك في أن اتباع صفة المنفعة العامة على الشوارع والطرق والميادين والمنزهات — والتي نجمت عن التقاسيم المخالفة وتحدت على الطبيعة بهذا الوصف — هو في واقع الأمر تقرير لما تم من تخصيص فعلى لـ«منفعة العامة لبحث المساحات التي كانت مملوكة للأفراد ملكية خاصة بحسبان أن الشوارع والطرق والميادين المشار إليها هي أصلا أراضي مملوكة للأفراد وأنه نتيجة قيامهم بإجراء تقسيمات مخالفة لما جاء به القانون ، وذلك بالبناء بطريقة غير قانونية تحدت تلك الشوارع والطرق تحديدا طبيعيا وفعليا خصصها للنفع العام ومن ثم أراد المشرع تثبيت صفة النفع العام عليها بحسبان أن الانتفاع بها يكون للكافة ولما لهذه الشوارع والميادين من منفعة عامة تعم الجميع ، ومن ثم تقرر إضفاء صفة المال العام عليها بالنص الصريح بما يعنى نقلها من الملكية الفردية إلى الملكية العامة وعلى هذا فانه — والحال كذلك — فان إضفاء صفة المنفعة العامة على أي أرض من الأراضي الواقعة في التقاسيم المخالفة ينمى أن يكون وفق الحدود المرسومة قانونا وبالقدر الذي لا يسمح بالاعتداء على الملكية الخاصة التي تنص الدساتير المصرية منسذ دستور ١٩٣٠ حتى دستور ١٩٧١ القائم على أنها مصونة ولا تمس إلا في الحدود التي قررها الدستور وطبقا لأحكام القانون ٠

(طعن رقم ٢٧٥٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢٩/١١/١٩٩٢)

رابعا - الأحكام الوقتية بمعالجة حالة الأبنية
والأعمال التي تقام بالمخالفة لموجبات القانون

قاعدة رقم (٢٩)

المبدأ :

أحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨١ بشأن الأبنية والأعمال التي
تمت بالمخالفة لأحكام قانون تقسيم الأراضي المعدة للبناء أحكام وقتية .

المحكمة : القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨١ بشأن الأبنية والأعمال
التي تمت بالمخالفة لأحكام قانون تقسيم الأراضي المعدة للبناء هو قانون
وقتي عالج حالة الأبنية والأعمال التي أقيمت فعلا بالمخالفة لأحكام
القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ في شأن تقسيم الأراضي المعدة للبناء في
الفترة من ٦ يوليو سنة ١٩٦٦ حتى تاريخ العمل به في ٣١/٧/١٩٨١ وفي
غير هذا النطاق الموضوعي والزمني لا تسري أحكام هذا القانون ولا تقيد
القوانين الأخرى القائمة في تاريخ صدوره ومن بلب أولى القوانين
انصادرة بعده كالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ .

وإذا كان المشرع قد الحق بالمنافع العامة الشوارع والطرق والميادين
والمنتزهات المنشأة في التقاسيم أو أجزاء التقاسيم التي تمت بالمخالفة
لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ، فإن هذا الحكم يستمر في ظل
القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨١ .

(الطعنان ١٨٧٠ و ١٩٦٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٠)

الفصل الثالث

حظر إقامة المباني على الأراضي الزراعية

أولاً - الأصل والامتناع والاستثناء في شأن حظر
إقامة منشآت على الأراضي الزراعية

قاعدة رقم (٣٠)

المبدأ :

الأصل هو حظر تقسيم الأراضي الزراعية للبناء عليها أو إقامة أية
مبان أو منشآت عليها - هذا الحظر عام ومطلق وغير منوط بموافقة أية
جهة - استثنى المشرع من هذا الحظر لاعتبارات قدرها حالات محددة
يصدر فيها الترخيص من المحافظ المختص بعد توافر كافة الشروط واستيفاء
جميع الإجراءات التي تحدد بقرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير
التعمير - من تلك الحالات الأراضي الواقعة داخل كردون المدن المعتمد
حتى ١٩٨١/١٢/١ - إذا لم تتوافر تلك الشروط أو لم تستوف تلك
الإجراءات قبل ممارسة المحافظ لأختصاصه في منح الترخيص فلا يجوز
منح الترخيص .

المحكمة : ومن حيث أن القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٣ أضاف
الكتاب الثالث الخاص بعدم المساس بالرقعة الزراعية والحفاظ على
خصوصيتها إلى قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ (المواد من ١٥٠ - ١٥٩)
وتنص المادة ١٥٢ على أن « يحظر إقامة أية مبان أو منشآت في الأرض
الزراعية أو أية إجراءات في شأن تقسيم هذه الأراضي لإقامة مبان
عليها . ويعتبر في حكم الأراضي الزراعية الأراضي البور القابلة للزراعة
داخل الرقعة الزراعية ويستثنى من هذا الحظر : -

(١) الأرض الواقعة داخل كردون المدن المعتمدة حتى ١٢/١/١٩٨١ مع عدم الاعتداد بأية تعديلات على الكردون اعتباراً من هذا التاريخ الا بقرار من مجلس الوزراء بـ، جـ، د، هـ وفيما عدا الحالة المنصوص عليها في الفقرة (ج) يشترط في الحالات المشار إليها أنفا صدور ترخيص من المحافظ المختص قبل البدء في إقامة أية مبان أو منشآت أو مشروعات ويمضى بتحديد شروط وإجراءات منح هذا الترخيص قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير وفاد ذلك أن الأصل المقرر هو حظر تقسيم الأراضي الزراعية للبناء عليها وكذا إقامة أية مبان أو منشآت عليها وهو حظر عام ومطلق غير منوط بموافقة أية جهة الا أن المشرع - لاستبالات قدرها - استثنى من هذا الحظر حالات محددة يصدر فيها الترخيص من المحافظ المختص بعد توافر كافة للشروط واستيفاء جميع الاجراءات التي تحدد بقرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير ومن تلك الحالات الأراضي الواقعة داخل كردون المدن المعتمد حتى ١٢/١/١٩٨١، فإذا لم تتوافر تلك الشروط أو لم تستوف تلك الاجراءات قبل ممارسة المحافظ لاختصاصه في منح الترخيص فإنه لا يجوز قانوناً منح الترخيص، وتنفيذا للقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ أصدر وزير الزراعة القرار رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ في شأن شروط وإجراءات تراخيص البناء في الأراضي الزراعية وتنص المادة (١) منه على أن « يكون الترخيص بإقامة المباني والمنشآت في الأراضي الزراعية الواقعة داخل كردون المدن المنصوص عليه في المادة ١٥٢ (١) من قانون الزراعة وفقاً للقواعد والأوضاع الآتية : -

(١) تقوم مديرية الزراعة المختصة بالاشتراك مع مديرية الاسكان والتعمير باتجراء حصر شامل للأراضي الزراعية وما في حكمها الواقعة داخل الكردون المشار إليه وتصنيفها حسب حالتها ودرجة خصوبتها وعمل خرائط مساحية تعتمد من المحافظ وتخطر وزارة الزراعة بصورة منها بعد اعتمادها .

(ب) تعد الوحدة المحلية بالمدينة بالاتفاق مع الادارة الزراعية بالمركز برنامجا زمنيا لاقامة المباني على هذه المساحات ٠٠٠ ويعتمد هذا البرنامج من المحافظ ويبلغ لحدريات الزراعة والاسكان بالمحافظة » وتنص المادة ٦ على أن « يشترط للترخيص باقامة المباني والمنشآت والمشروعات المشار اليها في المواد السابقة ارتباطها بالموقع موضوع طلب الترخيص تقدر اقامتها في غير الأراضى الزراعية أو في الأراضى الواقعة داخل كردون المدن ونطاق الحيز العمرانى للقرى وعدم وجود أية مبان أو أراضى أخرى فضاء تحقق الفرض المطلوب » وتنص المادة ٧ على أن « يقدم طلب الحصول على الترخيص المنصوص عليه في البنود أ ، ب ، ج ، د ، هـ ، من المادة ١٥٢ من قانون الزراعة على النموذج المرافق الى مديرية الزراعة المختصة مرفقا به ٠٠ » وتنص المادة ٨ على أن « تتولى ادارة حماية الأراضى الزراعية بالمحافظة فحص الطلبات المشار اليها في المادة السابعة ومراجعة المستندات المقدمة من ذوى الشأن واجراء المعاينة اللازمة وترسل الطلبات والمستندات المشار اليها مشفوعة بالرأى الى الادارة العامة لحماية الأراضى الزراعية بوزارة الزراعة لتتولى عرضها على اللجنة العليا للمحافظة على الرقعة الزراعية ٠ وتنص المادة ٩ على أن « تختص اللجنة العليا المشار اليها في المادة السابقة بفحص الطلبات المذكورة في المادة السابقة واصدار القرار بشأنها ٠ ويقول رئيس قطاع التنمية الزراعية اخطار المحافظ المختص بقرارات اللجنة العليا لاصدار الترخيص أعمالا للفقرة الأخيرة من المادة ١٥٢ من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته ٠ والمستفاد من نصوص هذا القرار معدلا بالقرارين رقمى ٣٢٢ و ٨٦٨ لسنة ١٩٨٦ أن موافقة وزارة الزراعة بأجهزتها المذكورة لازمة قبل اصدار المحافظ المختص للترخيص المطلوب وأن هذه الموافقة تكون فى ضوء المستندات المقدمة من ذوى الشأن وانها لا ترخص للمحافظ (أو من يفوضه) فى التجاوز عن تلك الموافقة المسبقة والاكتفى بقراره غير مشروع ٠

ومن حيث أن ظاهر الأوراق المودعة بالدعوى ينبىء عن أن رفض الوحدة المحلية بكفر الشيخ بتاريخ ١٧/٣/١٩٨٦ الموافقة على تقسيم أرض جمعية القفونين إنما كان لعدم موافقة وزارة الزراعة على هذا التقسيم عملاً بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ باعتبارها أرضاً زراعية ولم يثبت من الأوراق أن الجمعية حصلت على تلك الموافقة في ظل العمل بهذا القانون وما صدر تنفيذاً له من قرارات من وزير الزراعة . واذ ذهب الحكم المطعون فيه إلى غير ذلك فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق هذا القانون .

ومن حيث أنه عما ورد بصحيفة الدعوى من أن محافظ كفر الشيخ وافق بتاريخ ٢٧/٢/١٩٧٩ على ما ورد بمذكرة مراقبة الشؤون القانونية بتاريخ ٢٩/١/١٩٧٩ بالموافقة على تقسيم أرض جمعية أسكان القانونين بالمحافظة لسبق موافقة مديرية الزراعة ، فإنه بالإضافة إلى أن هذه الموافقة لا تعتبر اعتماداً من المحافظ للمشروع النهائي للتقسيم بعد استيفاء جميع الإجراءات والمستندات والموافقات فإنها تخالف الثابت من الأوراق المودعة ومنها حافظة مستندات المدعى إذ ورد بها أن وزارة الزراعة (مكتب الوزير) أرسلت كتابها رقم ٢٤٧٠ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٧٨ متضمناً أن الأرض الزراعية الموجودة داخل كردون المدينة يسرى عليها الحظر المنصوص عليه في المادة ١٠٧ مكرراً فقرة أولى من القانون ٥٩ لسنة ١٩٧٨ ومن ثم فإن هذا الكتاب يعتبر الفاعل لموافقة السابقة (٥/٦/١٩٧٨) المنسوبة إلى مديرية الزراعة بكفر الشيخ لوقوعها بالمخالفة للمادة ١٠٧ مكرراً (١) من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ معدلاً بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٢ وتتص المادة على أنه ، لا يجوز البدء في استصدار قرارات تقسيم الأراضي الزراعية وفقاً لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعدة للبناء أو السير في إجراءاتها يعتبر ترخيص من وزارة الزراعة يصدر طبقاً للوائح والشروط المشار إليها في المادة السابقة . إذ أن موافقة مديرية الزراعة تكون بصفة تمهيدية قبل العرض على وزارة الزراعة للحصول على الموافقة النهائية ، كما أنه بتاريخ ١٢/١٠/١٩٧٨ عمل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ بتعديل قانون الزراعة

ونصت المادة ١٠٧ مكرراً (فقرة أولى) على أن يحظر إقامة أية مبان أو منشآت في الأراضي الزراعية ٥٥٠ ويسمى من هذا الخطر الأراضي التي تنزع ملكيتها للمنفعة العامة والأراضي التي يقام عليها المشروعات التي تخدم الانتاج الزراعي أو الحيواني بشرط الحصول على ترخيص من وزارة الزراعة ٥٥ « وورد بالمذكرة الايضاحية لهذا القانون أنه أصبح لازماً الا يتضمن نص حظر البناء على الأرض الزراعية يعتبر ترخيص من وزارة الزراعة أى استثناء بل يكون خطراً عاماً شاملاً ومطلقاً يشمل كل أرض زراعية على أن تصالج حالات طلبات البناء في الأرض الزراعية الداخلة في كردون المدن في أحكام قرار مجلس الوزراء الذي يصدر بتحديد شروط وأوضاع منح الترخيص وفي ظل العمل بهذا القانون تقدمت الجمعية بطلب بتاريخ ١٩٧٨/١١/٣٠ بمشروع التقسيم للمراجعة والاعتماد وطلبت الادارة الهندسية من الجمعية بتاريخ ١٩٧٨/١٢/١٣ موافاتها ببعض المستندات وأنه بتاريخ ١٩٧٩/١/١٥ أرسل رئيس مدينة كفر الشيخ الى مديرية الزراعة بأنه لا يمكن اعتماد أى تقسيم الا بعد موافقة وزارة الزراعة كما أنه بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٩ عمم سكرتير عام المحافظة الكتب الدورى رقم ١ لسنة ١٩٧٨ الصادر من وزير الحكم المحلى للمحافظين ويتضمن التنبيه على جميع الأجهزة المحلية بنطاق المحافظة بعدم المساس بشهر من الأراضي الزراعية اطلاقاً تحت أى ظرف من الظروف وبعدم التصريح بإقامة أية منشآت بالأراضي الزراعية أو البدء في تنفيذها قبل الحصول على ترخيص مسبق من وزارة الزراعة ، وبتاريخ ١٩٨٠/٦/٨ أرسل رئيس مدينة كفر الشيخ الى المحافظ خطاباً بشأن طلب جمعية القلونيين للاسكان وتضمن أن جميع المستندات الخاصة بمشروعات تقسيم الأرض المذكورة قدمت بعد العمل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ وينطبق عليها الخطر وأن الجمعية تقدمت بشكوى الى المجلس الشعبى المحلى وقرّر المجلس بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢٩ أن تقوم الجهات المعنية بمعدل القانون وكل ذلك يؤكد عدم الموافقة على التقسيم للبناء في ظل العمل بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٧٨. المثير للقلق هو...

ومن حيث أنه بتاريخ ١٩٨٢/٦/٢١ تقدم رئيس مجلس إدارة الجمعية بطلب الى رئيس الوحدة المحلية لمدينة كفر الشيخ ضمنه أنه سبق أن تقدم بالخرائط المساحية وصور عقد الملكية المسجل والشهادات العقارية الدالة على خلو الأرض من الحقوق العينية وموافقة وزارة الزراعة باستثناء الأرض داخل كردون المدينة من الحصول على ترخيص الا أنه لم يتم أى شئ بالنسبة لاعتماد التقسيم وأنه صدر القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون التخطيط العمرانى ويجيز البناء فى أرض الجمعية داخل كردون المدينة وطلب الموافقة على اتخاذ الاجراءات القانونية لاعتماد هذا التقسيم ، بتاريخ ١٩٨٢/٨/١١ طلبت الوحدة المحلية المذكورة رأى مديرية الزراعة بكفر الشيخ نحو الموافقة للجمعية المذكورة بالبناء على مساحة الأرض المشار اليها حتى يتسنى للوحدة اتخاذ الاجراءات لاستصدار قرار التقسيم وبذات التاريخ استطلعت الوحدة المحلية رأى مدير عام الاسكان والتعمير بالمحافظة (ادارة التخطيط العمرانى) فى شأن طلب الجمعية وبيان الاجراءات التى تتبع فى مثل هذه الحالة واما يتبع حيال اصدار قرار التقسيم ، ويكتب الجمعية بتاريخ ١٩٨٤/١/٤ وكتابها بتاريخ ١٩٨٢/٢/١٤ قدمت بعض المستندات المطلوبة لاجراء التقسيم كما قدمت سبع حوافظ مساحية رفق كتابها بتاريخ ١٩٨٤/٣/١٨ كما طلبت الوحدة المحلية من الجمعية بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٦ سداد رسم بمبلغ ٧١٦ جنيها وتقديم شهادة تثبت خلو الأرض من أى حق عيني أصلى أو تيمى وذلك حتى يمكن غرض موضوع التقسيم على لجنة التخطيط ثم طلبت الوحدة بتاريخ ١٩٨٤/٥/٧ من الجمعية موافاتها بمشروع التقسيم النهائى لأرض الجمعية فردت الجمعية بتاريخ ١٩٨٤/٥/١٩ بأن المشروع المقدم للوحدة المحلية هو المشروع النهائى ومستوف كلفة الاجراءات المطلوبة وطلبت انتهاء اجراءات استصدار قرار التقسيم ، وبتاريخ ١٩٨٤/٦/١٦ أعد رئيس اللجنة العليا للتخطيط العمرانى بمحافظة كفر الشيخ مذكرة بالاجراءات الواجب اتباعها عند مراجعة واعتماد مشروعات التقسيم وأن تقوم الوحدات المحلية باعداد القرارات اللازمة للترخيص

واعتمادها من المحافظ وتدوينها في سجل خاص وقرار اعتماد المشروع من السيد المحافظ وتاريخه وتاريخ نشر المشروع في الجريدة الرسمية وأنه بعد الانتهاء من اجراءات اعتماد التقسيم يتم رفعه الى اللجنة العليا للترخيص لاقامة مبان ومنشآت على الاراضي الزراعية بما ورد بالقرار رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ لاستخراج الترخيص المطلوب وقد وافق السيد محافظ كفر الشيخ باعتماد هذه المذكرة ، بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٥ اجتمعت للجنة المشكلة بالوحدة المحلية لمدينة كفر الشيخ لبحث أسباب تأخير انجاز التقسيمات والمرافق المشتركة والمستندات ، بتاريخ ١٩٨٥/٨/٨ وافق مجلس المحافظين على أنه لا يجوز البناء على الارض الزراعية الا بموافقة السيد/وزير الزراعة أو موافقة السيد/رئيس الوزراء شخصيا ، وردا على كتاب رئيس الوحدة المحلية بمدينة كفر الشيخ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٦ بشأن اجراءات تقسيم ارض الجمعيات اقام سكرتير عام المحافظة أن المهندس رئيس القطاع الزراعي بكفر الشيخ اقادة بالكتاب رقم ٤٨٨ بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٣ بأنه يجوز لهذه الجمعيات التقدم بطلباتها الى السيد/وزير الزراعة بخصوص الاراضي المخصصة لها لاقامة مبان عليها بمدينة كفر الشيخ ، بتاريخ ١٩٨٦/٣/٤ تقدم رئيس مجلس ادارة الجمعية بطلب لرئيس مدينة كفر الشيخ لبيان المبالغ المطلوبة للمرافق بالنسبة لأرض القانونيين والمقدم عنها مشروع تقسيم الى الوحدة المحلية، فتم الاجابة على ذلك بخطاب رئيس مدينة كفر الشيخ رقم ١٦٦٦ بتاريخ ١٩٨٦/٣/١٧ بأنه لم يتم اعتماد التقسيم وذلك لورود تقسيمات مجلس المحافظين بجلسة ١٩٨٥/٨/٨ والتي جاء بها أنه لا يجوز الترخيص بالبناء على الارض الزراعية الا بموافقة السيد/وزير الزراعة وموافقة السيد/رئيس الوزراء شخصيا ، ووضح من هذا التفصيل أنه لم يصدر قرار اداري باعتماد التقسيم في تاريخ لاحق على الحل بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٨٢ والذي حظر في المادة الثانية منه اقامة أية مبان أو منشآت في الارض الزراعية أو اتخاذ أية اجراءات في شأن تقسيمها واستثنى من ذلك الحظر الاراضي الواقعة داخل كروهن

المدن المعتمد حتى ١٩٨١/١٢/١ كما أن موقف الإدارة بعدم أعمال هذا الاستثناء كان موقفا سلبيا تجيز للجمعية المذكورة الطعن عليه بالإلغاء اذا ثبت من الأوراق على النحو سالف ذكره اذ لم تستوف الجمعية ذلك الا بعد العمل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتاريخ ١١ أغسطس سنة ١٩٨٣ مؤكدا للحظر المشار اليه كما قيد الاستثناء بشروط واجراءات حددتها قرار وزير الزراعة رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ سالف الذكر ، واذ كان ظاهر الأوراق يفيد أن جهة الإدارة التزمت أحكام هذا القانون والقرار المنفذ له وأن الجمعية لم تقدم ما يثبت موافقة وزارة الزراعة على التقسيم للبناء فان القرار الإداري بتاريخ ١٧/٣/١٩٨٨ يكون بحسب الظاهر مشروعا وبذا تنتفي ركن الجدية في طلب وقف تنفيذ الحكم ولما كان الحكم المطعون فيه لم يأخذ بهذا النظر فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين الحكم بالغاءه ويرغض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه وبالزام المطعون ضده بصفته بالمصروفات عملا بالمادة ١٨٤ مرافعات .

(طعن رقم ١٩٩٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٨٩/٦/٢٤)

ثانياً - القرار الوزاري رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ في شأن شروط واجراءات منح تراخيص البناء في الأراضي الزراعية.

قاعدة رقم (٣١)

المبدأ :

المادة ١٥٢ من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المضافة بالقانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٨٢ - قرار وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائي رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ في شأن شروط واجراءات منح تراخيص البناء في الأراضي الزراعية - عدم جواز اقامة أية مبان أو منشآت في الأراضي الزراعية أو اتخاذ أية اجراءات في شأن تقسيمها لاقامة مبان عليها باستثناء الحالات المبينة بالمادة ١٥٢ من قانون الزراعة - يشترط صدور ترخيص من المحافظ المختص قبل البدء في اقامة هذه المباني أو المنشآت أو اجراءات التقسيم لاقامة المباني فيما عدا الحالة المتصوص عليها بالفقرة (د) - اورد القرار الوزاري سالف الذكر شروط منح تراخيص البناء في الأراضي الزراعية - ومنها عدم وجود سكن خاص للمالك بالقرية أو أسرته المكونة من زوجته أو زوجاته مهما تعددن - المقصود بهذا الشرط عدم وجود سكن خاص للمالك أو أسرته المكونة من زوجته أو زوجاته - مؤدى ذلك ان وجود سكن للمالك مع آخرين بخلاف أسرته لا يمنع من الترخيص له ببناء سكن له ولأسرته بالمعنى المتقدم - لا يعتبر وجود السكن مع الآخرين ، مهما كانت درجة قربانهم له سكناً خاصاً وفقاً للفقرة (٨) من المادة ٥ من القرار الوزاري المشار اليه .

المحكمة : ومن حيث أن طلب وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه يقوم على ركنين أولهما يتصل بمبدأ المشروعية بأن يكون ادعاء الطالب في هذا الشأن قائماً بحسب الظاهر من الأوراق على أسباب جدية ، وثانيهما الاستعجال بأن كان يترقب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها ، فبالنسبة لركن الجدية فإن المادة ١٥٢ من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة

١٩٦٦ — المضافة بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٣، مقتضى على أن « يحظر إقامة أية مبان أو منشآت في الأراضي الزراعية أو اتخاذ أية إجراءات في شأن تقسيم هذه الأراضي لإقامة مبان عليها — ويعتبر في حكم الأرض الزراعية الأراضي البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية ويستثنى من هذا الحظر : (١) (ب) (ج) (د) (هـ) الأراضي الواقعة بزمام القرى التي يقيم عليها المالك سكنا خاصا به أو يخدم أرضه وذلك في الحدود التي يصدر بها قرار من وزير الزراعة — وفيما عدا الحالة المنصوص عليها في الفقرة (ج) يشترط في الحالات المشار إليها أنفا صدور ترخيص من المحافظ المختص قبل البدء في إقامة أية مبان أو منشآت أو مشروعات ويصدر بتحديد وإجراءات منح هذا التراخيص قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير » وتنفيذا لهذا النص صدر قرار وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائي رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ « قانوني » بقاريخ ١٩٨٤/٢/٦ في شأن شروط وإجراءات منح تراخيص البناء في الأراضي الزراعية ونصت المادة الخامسة منه على أنه « يشترط لإقامة مسكن خاص للمالك بزمام القرية وما يخدم أرضه الشروط الآتية : (١) عدم وجود سكن خاص للمالك بالقرية أو أسرته المكونة من زوجته أو زوجاته مهما تعددن (ب) (ج) (د) (هـ) »

ومفاد ذلك عدم جواز إقامة أية مبان أو منشآت في الأرض الزراعية أو اتخاذ أية إجراءات في شأن تقسيمها لإقامة مبان عليها باستثناء الحالات المبينة في المادة ٦٥٢ من قانون الزراعة ويشترط صدور ترخيص من المحافظ المختص قبل البدء في إقامة هذه المباني أو المنشآت أو إجراءات التقسيم لإقامة المباني فيما عدا الحالة المنصوص عليها بالفقرة (ج) ، وأورد القرار الوزاري متالف للذكر شروط منح تراخيص البناء في الأراضي الزراعية ومنها عدم وجود سكن خاص للمالك بالقرية أو أسرته المكونة من زوجته أو زوجاته مهما تعددن . فالمقصود بهذا الشرط عدم

وجود سكن خاص للمالك أو أسرته المكونة من زوجته أو زوجته ، ومؤدى ذلك أن وجود سكن للمالك مع آخرين بخلاف أسرته لا يمنع من الترخيص له ببناء سكن له ولأسرته بالمعنى المتقدم ، إذ لا يعتبر وجود السكن مع الآخرين مهما كانت درجة قرابتهم له سكنا خلاصا وفقا للفقرة (أ) من المادة ٥ من القرار الوزاري المشار إليه . واذ كان المستظهر من الأوراق أن رفض طلب المطعون ضده إقامة مبنى خاص على قطعة الأرض المملوكة له هو عدم انطباق الشروط المحددة بقرار وزير الزراعة رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ على حالته لوجود سكن خاص له حيث يملك مبنى على مساحة ٧٥ ذراعا مكونا من خجرة واحدة وصالة آل اليه بالميراث من والده بالاشتراك مع شقيقته وعمته واذ لا يعد المبنى المذكور سكنا خلاصا له ولأسرته المكونة من زوجته أو زوجته وأولاده في حكم المادة ٥ من القرار الوزاري المذكور لاشتراك شقيقته وعمته في المبنى المملوك لهم بالقرية . وعلى ذلك يكون القرار الصادر برفض الترخيص للمطعون ضده لهذا السبب مخالفا للقانون ويكون الطعن عليه بحسب الظاهر قائما على أسباب يرجع معها الحكم بالغائه الأمر الذي يتوافر معه ركن الجدية ، فضلا عن توافر ركن الاستعجال لما يترتب على تنفيذ القرار المذكور من نتائج يتعذر تداركها بهرمان المطعون ضده من الاستقرار في سكن خاص له ، وعدم امكانه بناءه مستقبلا في ظل الأسعار المتزايدة ومن ثم يتعين الحكم بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه .

ومن حيث أن الحكم المطعون انتهى الى هذا النظر اذ أوقف تنفيذ القرار المطعون فيه فإنه يكون سليما ومتفقا وأحكام القانون ، ويكون الطعن فيه على غير سند من القانون ومن ثم يتعين للحكم برفضه والزام الطاعنين بالمصروفات عملا بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات . . .

(طعن رقم ١٩٣٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٥)

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

المادة ٢ من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون التخطيط العمراني - المادة ١٥٢ من قانون الزراعة رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ المضافة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ - القرار الوزاري رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٤ في شأن شروط واجراءات منح تراخيص البناء في الأراضي الزراعية - الأصل المقرر هو حظر تقسيم الأراضي الزراعية لبناء عليها أو إقامة أية مباني أو منشآت - استثناء من هذا الأصل حالات محددة تصل فيها التراخيص من المحافظ المختص - يجب توافر كافة الشروط والاجراءات التي تحدت بقرار وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير لكي يمنح الترخيص بالبناء - إذا لم تتوافر هذه الشروط والاجراءات فإنه لا يجوز منح الترخيص - يجب موافقة وزارة الزراعة قبل إصدار المحافظ المختص للتراخيص المطلوبة - لا يجوز المحافظ التجاوز عن تلك الموافقة المسبقة والا كان قراره غير مشروع - يجب مراعاة تطبيق أحكام قانون التخطيط العمراني على طلبات التقسيم التي لم يصدر قرار باعتمادها حتى تاريخ العمل بقانون التخطيط العمراني الصادر بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه .

المحكمة : ومن حيث أن المادة ٢ من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢

بإصدار قانون التخطيط العمراني تنص على أنه : تحظر إقامة أية مباني أو منشآت في الأراضي الزراعية أو اتخاذ أية إجراءات في شأن تقسيم هذه الأراضي ويعتبر في حكم الأراضي الزراعية الأراضي البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية . ويستثنى من هذا الحظر (أ) الأرض الواقعة داخل كردون المدن المعتمد حتى ١/١٢/١٩٨١ مع الاعتداد بأية تعديلات على الكردون اعتساراً من هذا التاريخ الا بقرار من مجلس الوزراء (ب) (ج) (د) (هـ)

ويشترط في الحالات الاستثنائية المشار إليها أنفاً في البنود ج، د، هـ صدور ترخيص من المحافظ المختص قبل البدء في إقامة أية مبان أو منشآت أو مشروعات وذلك في إطار التخطيط العمراني ويصدر بتحديد شروط وإجراءات منح هذا الترخيص قرار من الوزير المختص بالزراعة بالاتفاق مع الوزير المختص بالتعمير » وتنص المادة ٣ من القانون المذكور على أن « تسرى أحكام القانون المرافق على طلبات التقسيم التي لم يصدر قرار باعتمادها حتى تاريخ العمل به » وتنص المادة ١٥٢ من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ - المضافة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ - على أنه « تحظر إقامة أية مبان أو منشآت في الأراضي الزراعية أو اتخاذ أية إجراءات في شأن تقسيم هذه الأراضي لإقامة مبان عليها - وتعتبر في حكم الأراضي الزراعية الأراضي البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية - ويستثنى من هذا الحظر : (أ) الأرض الواقعة داخل كردون المدن المعتمد حتى ١٢/١/١٩٨١ مع عدم الاعتداد بأي تعديلات على الكردون اعتباراً من هذا التاريخ الاقرار من مجلس الوزراء (ب) (ج) (هـ) - وفيما عدا الحالة المنصوص عليها في الفقرة (ج) يشترط في الحالات المشار إليها أنفاً صدور ترخيص من المحافظ المختص قبل البدء في إقامة أية مبان أو منشآت أو مشروعات ويصدر بتحديد شروط وإجراءات منح هذا الترخيص قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير » وتنفيذاً لهذا النص أصدر وزير الحولة للزراعة والأمن الغذائي القرار الوزاري رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ « قانوني » في ٦/٢/١٩٨٤ في شأن شروط وإجراءات منح تراخيص البناء في الأراضي الزراعية ونصت المادة الأولى منه على أن « يكون الترخيص بإقامة المباني والمنشآت في الأراضي الزراعية الواقعة داخل كردون المدن المنصوص عليه في المادة ١٥٢ (أ) من قانون الزراعة المشار إليه (رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦) وفقاً للقواعد والأوضاع الآتية : (أ) تقوم مديرية الزراعة المختصة بالاشتراك مع مديرية الإسكان والتعمير بإجراء حصر شامل للأراضي الزراعية وما في

حكمها الواقعة داخل الكردون المشار اليه وتصنيفها ودرجة خصوصيتها وعمل خرائط مساحية لها بمقياس ١ : ٢٥٠٠ تعتمد من المحافظ المختص وتخطر وزارة الزراعة بصورة منها بعد اعتمادها • (ب) تعد الوحدة المحلية بالمدينة بالاتفاق مع الادارة الزراعية بالمركز برنامجا زمنيا لاقامة المباني على هذه المساحات ••• (ج) يراعى عند الترخيص عدم المساس بالطرق والمراوى والمصارف والمنافع الخاصة بالأراضى الزراعية الأخرى الكائنة داخل الكردون والى لم يرخص بعد باقامة المباني فيها ••• « وتنص المادة ٦ من القرار المذكور على أنه « يشترط للترخيص باقامة المباني والمنشآت والمشروعات المشار اليها في المواد السابقة ارتباطها بالموقع موضوع طلب الترخيص وتعذر اقامتها في غير الأراضى الزراعية أو في الأراضى الواقعة داخل كردون المدن ونطاق الحيز العمرانى للقرى وعدم وجود أية مبان أو أراضى أخرى فضاء تحقق الغرض المطلوب » وتنص المادة ٧ من القرار على أن يقدم طلب الحصول على الترخيص المنصوص عليه في البنود (أ) ، (ب) ، (د) ، (هـ) من المادة ١٥٢ من قانون الزراعة المشار اليه على الانموذج المرافق الى مديرية الزراعة المختصة ••• « وتنص المادة ٨ على أن « تتولى ادارة حماية الأراضى الزراعية بالمحافظة فحص الطلبات المشار اليها في المادة السابعة ومراجعة المستندات المقدمة من ذوى الشأن واجراء المعاينة اللازمة وترسل الطلبات والمستندات المشار اليها مشفوعة بالرأى الى الادارة العامة لحماية الأراضى الزراعية بوزارة الزراعة لتتولى عرضها على اللجنة العليا للمحافظة على الرقعة الزراعية وتنص المادة ٩ على أن « تختص اللجنة العليا المشار اليها في المادة السابقة بفحص الطلبات المذكورة في المادة السابقة واصدار القرار بشأنها » وتنص المادة ١١ من القرار سالف الذكر على أن يؤدى طالب الترخيص في الحالات المشار اليها في البنود (أ) ، (ب) ، (د) ، (هـ) من المادة ١٥٢ من قانون الزراعة المشار اليها رسما قدره مائة جنيه عن الفدان الواحد أو كسور •

ومفاد هذه النصوص أن الأصل المقرر هو حظر تقسيم الأراضى

الزراعية للبناء عليها وكذا اقامة أية مبان أو منشآت • الا أن المشرع -
لاعتبارات قدرها - استثنى من هذا الحظر حالات محددة يصدر فيها
الترخيص من المحافظ المختص بعد توافر كافة الشروط واستيفاء جميع
الاجراءات التي تحدت بقرار وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير •
ومن تلك الحالات الأراضي الواقعة داخل كردون المدن المعتمد حتى
١/١٢/١٩٨١ فإذا لم تتوافر تلك الشروط أو لم تستوف تلك الاجراءات
قبل ممارسة المحافظ لاختصاصه في منح الترخيص فإنه لا يجوز قانونا
منح الترخيص • وقد صدر تنفيذًا للمادة ١٥٢ من قانون الزراعة المشار
اليه قرار وزير الزراعة رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ سالف الذكر الذي يستفاد
من نصوصه معدلا بالقرارين رقمي ٣٣٢ و ٨٦٨ لسنة ١٩٨٦ أن موافقة
وزارة الزراعة بأجهزتها المذكورة لازمة قبل اصدار المحافظ المختص
للتراخيص المطلوبة ، وهذه الموافقة تكون في ضوء المستندات المقدمة من
ذوى الشأن • وأنه لا ترخص للمحافظ أو من يفوضه في ذلك في التجاوز
عن تلك الموافقة السابقة والا كان قراره غير مشروع مع مراعاة تطبيق
احكام قانون التخطيط العمراني على طلبات التقسيم التي لم يصدر قرار
باعتمادها حتى تاريخ العمل بقانون التخطيط العمراني الصادر بالقانون
رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ • واذا كان المستظهر من الأوراق وبالقدر اللازم
للفصل في طلب وقف التنفيذ - ودون المساس بأصل طلب الانهاء عند
نظره - أن الجمعية المطعون ضدها تمتلك ثلاث قطع من الأراضي الزراعية
الكائنة بمركز ومدينة كفر الشيخ بعمود مسجلة بالشهر العقاري بكفر الشيخ
سنة ١٩٧٨ ، وتقدمت لوكيل وزارة الزراعة بكفر الشيخ في ٢٥/١٠/١٩٧٨
بطلب للموافقة على اعتماد التقسيم فتأثر عليه من المدير العام ومفتش
المشروعات بأن الأرض المقدم بشأنها الطلب لا تخضع للحظر المنصوص
عليه في المادة ١٠٧ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ • وبعد صدور قانون
التخطيط العمراني بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ وتعديل قانون الزراعة
بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ تقدمت الجمعية بتاريخ ٢١/٢/١٩٨٤
بثلاثة طلبات تقسيم للقطع الثلاث مرفقا بكل منها الشهادات والخرائط

اللازمة لاعتماد التقاسيم ، ثم قامت بسداد الرسوم المستحقة بشيكات مؤرخة ١٩٨٤/٥/٣١ بناء على طلب الوحدة المحلية لمركز ومدينة كفر الشيخ . وبالخطاب المؤرخ ١٩٨٥/١٢/٢٤ أخطر رئيس الوحدة المحلية المذكورة سكرتير عام محافظة كفر الشيخ بأن الوحدة المحلية المذكورة أوقفت اجراءات اعتماد تقسيم أراضي الجمعيات التعاونية لبناء المساكن لعاملين بمدينة كفر الشيخ (ومنها أراضي الجمعية المطعون ضدها) لعدم تقديم موافقة على التقسيم من وزير الزراعة ورئيس مجلس الوزراء شخصيا (طبقا للتوجيهات العامة التي أصدرها مجلس المحافظين بجلسة ١٩٨٥/٨/٨) بما يعنى رفض هذه الطلبات للسبب المبين بالكتاب المذكور ، وهو عدم تقديم موافقة وزير الزراعة ورئيس مجلس الوزراء على التقسيم .

ومن حيث أن المستظهر من الأوراق وخاصة كتاب الادارة الهندسية بالوحدة المحلية لمدينة كفر الشيخ رقم ٩٧٧٠ المؤرخ ١٩٧٨/١٠/٢٨ وكتاب مدير عام الزراعة بكفر الشيخ المؤرخ ١٩٧٨/١٠/٢٥ أن قطع التقسيم محل النزاع تقع داخل كردون مدينة كفر الشيخ المعتمد قبل ١٩٨١/١٢/١ وأن رفض طلبات تقاسيم هذه القطع محل النزاع بسبب عدم تقديم الموافقة على التقسيم من وزير الزراعة ورئيس مجلس الوزراء شخصيا (طبقا للتوجيهات العامة التي أصدرها مجلس المحافظين بجلسة ١٩٨٥/٨/٨) فانه ودون بحث مدى الزام هذه التوجيهات فان الثابت أن الجمعية المطعون ضدها لم تقدم موافقة وزارة الزراعة على التقاسيم المذكورة في ظل العمل بالقوانين المشار اليها وما صدر تنفيذا لها من قرارات وزير الزراعة . واذا صدر القرار المطعون فيه برفض طلبات التقسيم المشار اليها فانه يتفق وصحيح حكم القانون وبذا ينتفى ركن الجدية في طلب وقف تنفيذه . ولما كلن الحكم المطعون لم يأخذ بهذا النظر فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله ومن ثم يتعين الحكم بالغائه وبرفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه والزام المطعون ضده بصفحته بمصروفاته عن درجتي التقاضى عملا بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(طعن رقم ٢٣٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩٠/٢/٢٤)

الفصل الرابع

خطوط التنظيم

أولا - اعتماد خطوط التنظيم وأثر ذلك على أعمال البناء

قاعدة رقم (٢٣)

المبدأ :

لا يترتب على قرارات اعتماد خطوط تنظيم الشوارع انتقال ملكية أجزاء الأملاك الخاصة البارزة عن خط التنظيم الى الملكية العامة للدولة -
بمستور هذه القرارات تترتب قيود قانونية على حق مالك الجزء البارز عن خط التنظيم تمنع من اجراء أعمال البناء أو التعديل في هذا الجزء -
إذا صدر قرار بتعديل خطوط التنظيم يجوز للمجلس المختص اصدار قرار مسبب بالغاء التراخيص السابق منحها أو تعديلها بما يتفق مع خطوط التنظيم الجديد سواء كان المرخص له شرع في القيام بها أو لم يشرع في ذلك - يشترط تعويض المرخص له تعويضا عادلا .

المحكمة : ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الطاعن حصل على ترخيص رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ بتتكميل العقار الكائن بجارة المحكمة بباب الشرعية الذي يملكه ، وهو مكون من دورين بالأرضى ، وذلك بعد المعاينة التي تمت بتاريخ ١٩٧٦/٨/٧ ، وأثبت أن حالة العقار تستدعي التتكميل (تقرير المعاينة للذي صدر بشأنها قرار التنظيم رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٦ الذي طويعت عليه حافظة الجهة الادارية المقدمة أمام محكمة القضاء الادارى بجلسة المرافعة بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٦) بموجب تاريخ ١٩٧٧/١٢/٢٧ تقدم الما قول / بشكوى الى السيد / مأمور قسم باب الشرعية أورد بها أنه أثناء قيامه بأعمال ترميم واصلاح العقار رقم ٨ درب المحكمة لاحظ أن السيد / (الطاعن بالطن المائل)

مالك العقار رقم ١٠ الملاصق للعقار القائم المساوئ باصلاحه وترميمه ، يقوم بأعمال هدم العقار الملوك له واعادة بناءه بالمساح وأن ذلك يجاوز الترخيص الصادر له بالترميم . كما تقدمت شركة النصر للاسكان والتعمير وآخرون بشكوى الى السيد/ رئيس حى وسط القاهرة بأن مالك العقار رقم ١ حارة المحكمة (الطاعن) خالف خطوط التنظيم الجديدة ، وتعدى على حارة المحكمة المحددة لها زيادة فى العرض من ثلاثة الى عشرة أمتار حسب خطوط التنظيم الجديدة التى طبقها فعلا العقارات الجديدة التى تم بناؤها كما قام مالك العقار المشار اليه بانشاء دور أرضى وثلاثة أدوار علوية (ويقوم ببناء الدور الرابع) بالخرسانة المسلحة وذلك خارج خط التنظيم المخصص لزيادة اتساع الحارة . ويتاريخ ١٩٧٨/١/٤ صدر قرار رئيس حى وسط القاهرة بإزالة الاجزاء البارزة عن خط التنظيم بمقدار ٦ مترا من ناحية حارة المحكمة وذلك للأدوار الأول والثانى والثالث فوق الأرضى وشقة السطح للعقار رقم ١ حارة المحكمة قسم باب الشعرية (المستند رقم ١ من حافظة مستندات الجهة الادارية المقدمة بجلسة المرافعة أمام محكمة القضاء الادارى بتاريخ ١٩٧٩/٥/٨) وتحدد لتنفيذ الازالة يوم ١٩٧٨/٤/١٦ (حسب التأشير بذلك على صورة القرار المرفق بملف العقار) . ويتاريخ ١٩٧٨/٤/١٠ شرعت الجهة الادارية فى تنفيذ قرار الازالة الا أنها أوقفت التنفيذ بناء على افادة السيد وكيل نيابة قسم باب الشعرية بوقف تنفيذ مؤقت وبعرض أوراق الموضوع عليه (مستند رقم ٥ من حافظة مستندات الجهة الادارية المقدمة بجلسة ١٩٧٩/٥/٨) ويتاريخ ١٩٧٨/٤/١٦ تقدم الطاعن الى السيد / مدير منطقة الاسكان بحى وسط القاهرة بطلب الموافقة على منحه أجلا مدته شهر ليقوم بتصحيح الأعمال المخالفة البارزة عن خط التنظيم بمعرفته وعلى نفقته ومسؤوليته (مستند ٣ من حافظة المستندات المشار اليها) . ووافق مدير المنطقة ورئيس الحى على طلبه فى ١٩٧٨/٤/٢٥ ، كما أشر مدير المنطقة الى مدير أعمال باب الشعرية بمتابعة أعمال الازالة بحيث تطابق خطوط التنظيم . وتضمنت مذكرة الاسكان بحى وسط القاهرة

المؤرخة ١٩٧٨/١٠/٢ الى السيد/ مدير الشؤون القانونية أن المخالفات التي نسبت الى الطاعن عرضت على اللجنة المحلية المختصة بالحى التى أصدرت قرارها بإزالة المباني المخالفة بالمقار والتي تعترض الطريق العام فضلا عن الارتقاع بالمقار دون مراعاة الأصول الفنية للبناء مما ينطوى على خطورة داهية لن يشطه قد تأكد عند الشروع فى الازالة أن الخراسانات غير مطابقة للمواصفات ولا تتحمل التعلية . كما تضمنت المذكرة المشار اليها أنه تم تحرير محضر هدم رقم ١٨ لسنة ١٩٧٨ فى ١٥/١/١٩٧٨ ومحضر بناء بدون ترخيص رقم ١٩ لسنة ١٩٧٨ بتاريخ ٢٠/١/١٩٧٨ وعن ادعاء المالك بعدم هدم المقار فيرد عليه بأن المقار القديم كان مكونا من دورين ولا تتحمل مبانيه التعلية ، فى حين أن الدور الأرضى والدور فوق الأرضى وما فوقه حاليا عبارة عن هيكل خرسانى من قواعد خرسانية وأعمدة وكمرات وأسقف خرسانية مسلحة . وقدم الطاعن للمحاكمة الجنائية عن تهمة البناء قبل الحصول على ترخيص من الجهة المختصة فى القضية رقم ٦٦٤ لسنة ٧٨ جنح باب الشرعية فقضت المحكمة بجلسة ١٤/٦/١٩٧٨ بتفريجه خمسة جنيهاً وضف رسم الترخيص (ولم يستأنف الحكم المشار اليه على ما يستفاد من الشهادة الرسمية الصادرة بذلك من نيابة بلدية القاهرة المودعة بحافظة مستندات الطاعن المقدمة أمام محكمة القضاء الادارى بجلسة المرافقة بتاريخ ١٨/٧/١٩٧٨) . كما قدم فى القضيتين رقمى ٤٨٣ لسنة ٧٨ جنح بلدية باب الشرعية و٦٦٣ لسنة ١٩٧٨ جنح بلدية باب الشرعية عن قيامه بأعمال الهدم بدون ترخيص واتمام أعمال الهدم بدون موافقة اللجنة المختصة . فقضى فى المعارضة فى القضية رقم ٦٦٣ لسنة ١٩٧٨ بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . كما حكم انتهائيا فى موضوع القضية رقم ٤٨٣ لسنة ٧٨ بالاستئناف رقم ٣٠٤٦ لسنة ٨١ بإلغاء الحكم المستأنف وببراءة المتهم مما أسند اليه (المستند رقم ١ من حافظة مستندات الطاعن المقدمة بجلسة المرافعة أمام محكمة القضاء الادارى بتاريخ ٢٣/٦/١٩٨١) .

ومن حيث أن القرارات باعتماد خطوط التنظيم للشوارع من الجهة

المختصة بذلك قانونا على النحو الذى تنظمه التشريعات الصادرة فى هذا الشأن وآخرها القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء وان كان لا يترتب على محورها انتقال ملكية أجزاء الأملاك الخاصة البارزة عن خط التنظيم الى الملكية العامة للدولة ، الا أنه بصورها تقترب قيود قانونية على حق مالك الجزء البارز عن خط التنظيم تمنعه من اجراء أعمال البناء أو التعلية فى هذا الجزء بعد صدور القرار باعتماد خطوط التنظيم (حكم المحكمة الادارية العليا بجلسته ٣١ من يناير سنة ١٩٨٧) وقد رددت التشريعات الصادرة بتنظيم المباني القيود الواردة على حق الملكية بالنسبة للأجزاء البارزة عن خط التنظيم فى المادة (١٣) من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن تنظيم المباني والمادة (١٢) من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم المباني . وأخيرا بالمادة (١٣) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه التى تنص على أن « يصدر باعتماد خطوط التنظيم للشوارع قرار من المحافظ بعد موافقة المجلس المحلى المختص . ومع عدم الاخل بأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين ، يحظر من وقت صدور القرار المشار اليه فى الفقرة السابقة اجراء أعمال البناء أو التعلية فى الأجزاء البارزة عن خطوط التنظيم على أن يعرض أصحاب الشأن تعويضا عادلا . أما أعمال الترميم لازالة الخلل وكذلك أعمال البياض فيجوز القيام بها . وإذا صدر قرار بتعديل خطوط التنظيم جاز للمجلس المحلى المختص بقرار مسبب الغاء التراخيص السابق منحها أو تعديلها بما يتفق مع خط التنظيم الجديد سواء كان المرخص له قد شرع فى الأعمال المرخص بها أو لم يشرع فى ذلك بشرط تعويضه تعويضا عادلا . وفى المنازعة الماثلة قدمت الجهة الادارية خريطة معتمدة موضح بها خط التنظيم لشارع درب المحكمة (حافظة مستندات الادارة المقعدة بجلسته ٢٤/١١/١٩٨٣) . ولم يجادل الطاعن فى قيامه بالبناء متجاوزا خط التنظيم المعتمد . وانما تنصرف مجادلته فى أمرين : أولهما : أن القرار الصادر بالأزالة بتاريخ ٤/٤/١٩٧٨ قد صدر بالمخالفة لحكم المادة (١٨)

من انقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه التي تنص على أن « تحيل
الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم الى اللجنة المنصوص عليها في
المادة (١٥) موضوع الاعمال المخالفة للتي تقتضى الازالة أو التصحيح
سواء اتخذ بشأنها اجراء الوقف وفقا لأحكام المادة السابقة أو لم يتخذ ،
على أن تكون الاحالة خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ اجراء الوقف ،
كما يجوز لصاحب الشأن أن يلجأ مباشرة الى اللجنة المشار اليها « ٠٠٠٠ »
فلم يعرض القرار بالازالة ، المطعون فيه ، على اللجنة المشار اليها وثانيهما
أنه اذا كان قد قضى بجلسة ١٤/٦/١٩٧٨ في القضية رقم ٦٦٤ لسنة
١٩٧٨ جنح باب الشرعية بتفريم الطاعن خمسمائة قرش وضعف رسم
الترخيص ولم يتضمن الحكم الازالة رغم طلبها ، فان الحكم يكون بذلك
قد أصفى الشرعية على المبانى ، خاصة وقد أدى الطاعن ضعف رسم
الترخيص — كما يقول الطاعن بأن الجهة الادارية مصدره القرار اعتبرت
قيام الطاعن بهذا السداد بمثابة الترخيص للدوار التي تم بناؤها ،
فيكون قرار الازالة الصادر قبل صدور الحكم المنشأ اليه قد سقط
مفعوله .

(طعن رقم ١٣٧٢ لسنة ٣٠ ق — جلسة ٢٨/١١/١٩٨٧)

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء —
القرارات الصادرة باعتماد خطوط التنظيم للشوارع من الجهة المختصة
بذلك قانونا على النحو الذى تنظمه التشريعات الصادرة في هذا الشأن
وأخرها القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ لا يترتب على صدورها انتقال
ملكية أجزاء الاملاك الخاضعة البارزة من خط التنظيم الى الملكية العامة
للبلدية — بصور هذه القرارات تترتب قيود قانونية على حق ملك الجزء
البارز من خط التنظيم تمنعه من اجراء أعمال البناء أو التغطية في هذا

الجزء بعد صدور القرار باعتماد خطوط التنظيم — مؤدى ذلك : —
أن قرار اعتماد خط التنظيم يبقى منتجا لآثاره القانونية بالنسبة للقيود
المفروضة على حق ملك الأجزاء البارزة حتى يتم نزع ملكيتها بقرار
يصدر في هذا الشأن طبقا لأحكام القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٥٤ بنزع
ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين مع تعويض أصحاب الشأن
عما يصيبهم من أضرار نتيجة صدور قرار باعتماد خط التنظيم تعويضا
عدلا من القيود المفروضة على ملكيتهم — أساس ذلك : — نص المادة
(١٢) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ — لوجه القول بأن قرار اعتماد
خط التنظيم هو بمثابة قرار بتقرير منفعة عامة في مفهوم القانون رقم
١٧٧ لسنة ١٩٥٤ — أساس ذلك : — اختلاف قرار اعتماد خط التنظيم
عن قرارات نزع الملكية — مؤدى ذلك : — عدم خضوع قرار اعتماد خط
التنظيم لأحكام السقوط بسبب عدم ايداع النماذج أو القرار بمكتب
الشهر العقاري خلال سنتين من تاريخ نشر القرار — أساس ذلك : —
أن المشرع لم يرتب السقوط على عدم اتخاذ هذه الإجراءات بالنسبة
لقرار اعتماد خط التنظيم .

الحكمة : ومن حيث أنه في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٦٥٦
لسنة ١٩٥٤ في شأن تنظيم المباني التي نصت المادة (١٣) منه على أن
« يصدر باعتماد خطوط التنظيم للشوارع قرار من وزير الشؤون البلدية
والقروية » صدر قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ١٥١٣
لسنة ١٩٦٠ الذي تضمن اعتماد ما قرره الهيئة الإدارية لمجلس بلدى
مدينة الاسكندرية بجلستها المنعقدة في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ بشأن
توسيع وامتداد شارع ابن سعد (الأمير مصطفى فاضل سابقا) بسيدى
بشر بجعله بعرض ٤٥ مترا مع عمل موقف انتظار للسيارات عند اتصال
الشارع المشار اليه بطريق الجيش وكذلك تعديل الميسدان عند تقاطع
الشارع مع طريق السكة الحديد . ويتاريخ ٧ من أكتوبر سنة ١٩٦١ صدر
قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦١ باعتماد المرافقة على
الغاء تخصيص موقف السيارات بمنطقة ميلاني .

ومن حيث أن القرارات باعتماد خطوط التنظيم للشوارع من الجهة المختصة بذلك قانونا على النحو الذي تتخله التشريعات الصادرة في هذا الشأن وآخرها القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء وإن كان لا يترتب على صدورها انتقال ملكية أجزاء الأملاك الخاصة البارزة عن خط التنظيم إلى الملكية العامة للدولة إلا أنه بصورها تقترب قيود قانونية على حق مالك الجزء البارز عن خط التنظيم تمنعه من إجراء أعمال البناء أو التعلية في هذا الجزء بعد صدور القرار باعتماد خطوط التنظيم . (حكم محكمة النقض الصادر بجلسة ٤ من يناير سنة ١٩٧٩ في الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٤٤ القضائية) . وقد ردت التشريعات الصادرة بتنظيم المباني القيود الواردة على حق الملكية بالنسبة للأجزاء البارزة عن خط التنظيم في المادة (١٣) من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنظيم المباني والمادة (١٢) من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنظيم المباني وأخيرا بالمادة (١٣) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه التي تنص على أن « يصدر باعتماد خطوط التنظيم للشوارع قرار من المحافظ بعد موافقة المجلس المحلي المختص . ومع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين ، يحظر من وقت صدور القرار المشار إليه في الفقرة السابقة إجراء أعمال البناء أو التعلية في الأجزاء البارزة عن خطوط التنظيم عن أن يعرض أصحاب الشأن تعويضا عادلا . أما أعمال التديم لإزالة الخلل وكذلك أعمال البيلف فيجوز القيام بها . وإذا صدر قرار بتعديل خطوط التنظيم جاز للمجلس المحلي المختص بقرار مسبب الغاء التراخيص السابق منحها أو تعديلها بما يتفق مع خط التنظيم الجديد سواء كان المرخص له قد شرع في القيام بالأعمال المرخص بها أو لم يشرع في ذلك بشرط تعويضه تعويضا عادلا » . وقد هزمت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ الصادر بها قرار وزير الإسكان والتعمير رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٧٧ على النص في المساداة (٥٩) على أنه لا يجوز للمرخص له أن يشرع في العمل إلا بعد إخطار الجهة الإدارية المختصة

بشؤون التنظيم يكتب موسى عليه بطم الوصول وقيام المهندس المختص بتحدى خط التنظيم أو حد الطريق أو خط البناء حسب الأحوال ، على أن يتم هذا التحديد خلال سبعة أيام من تاريخ الاخطار ، ويثبت تاريخ التحديد على ترخيص البناء ، فلذا انقضت هذه المدة دون أن يتم التحديد جاز للمرخص له أن يقوم بهذا التحديد طبقا للبيانات المدونة بالرخصة وتحت مسؤوليته •

ومن حيث أنه متى صدر القرار باعتماد خط التنظيم من جهة الاختصاص بذلك قانونا ، فان هذا القرار يبقى منتجا لاثاره القانونية بالنسبة للقيود المفروضة على حق ملك الأجزاء البارزة من خط التنظيم ، حتى يتم نزاع ملكية هذه الأجزاء بقرار يصدر في هذا الشأن أو يتم نقل ملكيتها بالاتفاق مع ذوي الشأن تنفيذا للقرار باعتماد خطوط التنظيم ، على النحو الذي ينظمه قانون نزاع الملكية رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ، على أن يعرض أصحاب الشأن عما يصيبهم من أضرار نتيجة صدور القرار باعتماد خطوط التنظيم تعويضا عادلا عن القيود المفروضة على ملكيتهم على ما ورد بمعز الفقرة الثانية من المادة (١٣) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه • ولا يكون ثمة وجه للقول بأن القرار باعتماد خط التنظيم هو بمثابة القرار بتقرير المنفعة المصامة في مفهوم تطبيق أحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه ، ويأخذ حكمه قياما وسقوطا على النحو المشار اليه بالمادة (١٠) من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بحيث يسقط مفعول القرار باعتماد خط التنظيم إذا لم تودع النماذج التي يوقعها أصحاب الحقوق أو القرار الوزاري بنزع الملكية بمكتب الشهر العقاري خلال سنتين من تاريخ نشر القرار باعتماد خط التنظيم ، ذلك أن للتنظيم الخلق بأحكام القرارات الصادرة باعتماد خطوط التنظيم على النحو الوارد بتشريعات تنظيم المباني يخلو من ترتيب الأثر المقرر لسقوط القرار بما ورد بها من أحكام • كما يتعين أن يكون فهم الاجالة الواردة بهذه التشريعات (المواد ١٣ من القانون رقم ١٠٦

لسنة ١٩٧٦) على النحو الذى يتفق وقصد المشرع من ايرادها . فاذا كانت الفقرة الثانية من المادة (١٣) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ : « مردد ذات الحكم الذى ورد بالمواد المقابلة لها فى القوانين السابقة » تجرى عبارتها بأنه « ومع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين ، يحظر من وقت صدور القرار المشار اليه فى الفقرة السابقة اجراء ٥٥٠ » ، فإن هذه الاحالة تقتصر على وجوب الالتزام بنقل ملكية الأجزاء البارزة عن خطوط التنظيم بالطريق ومقابل التعويض على النحو المبين بقانون نزع الملكية ، كل ذلك حسب مراحل تنفيذ مشروع التخطيط وفى حدود الاعتمادات التى تنقرر لهذا الشأن . ومما يؤكد هذا الفهم ان التخطيط العمرانى يفترض ، بحسب طبيعة الأشياء ، نظرة مستقبلية تستشرف آفاق التطور العمرانى والاقتصادى والاجتماعى ، مما يتأبى معه الزام الادارة ، بغير سند من نص صريح بالقانون ، بأن تبادر الى نقل ملكية الأجزاء البارزة عن خطوط التنظيم المعتمدة جميعها ، خلال سنتين من تاريخ اعتماد خطوط التنظيم . ولا يكون ثمة ترتيب على فرض قيود على حق ملكية أصحاب العقارات البارزة عن خطوط التنظيم المعتمدة طالما احتفظ لهم القانون بالحق فى التعويض العادل عما قد يصيبهم من أضرار ، وبذلك يتحقق وجه التوازن بين المصلحة العامة والمصالح الخاصة بما يتفق وأحكام المادتين ٣٢ و ٣٤ من الدستور . وبالترتيب على ما تقدم فإن القرار الصادر باعتماد خطوط التنظيم يستمر قائما منتجا لأثاره القانونية على النحو المحدد بالقانون حتى يتم تنفيذ هذه الخطوط ، على النحو الذى سبقت الإشارة اليه أو أن يلغى أو يبدل بالأداة القانونية الصادرة من جهة الاختصاص على أن يصدر باعتماد خطوط التنظيم للشوارع قرار من المحافظ بعد موافقة المجلس المحلى المختص ، فإنه وطبقا للأصول العامة المقررة فى شأن القرار المقابل *Acte Contraint* ، فإن تعديل أو إلغاء القرار الصادر باعتماد خطوط التنظيم يكون بالأداة ومن الجهة المختصة باعتماد هذه الخطوط . وقد نص القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون تنظيم

الحكم المحلى فى المادة الثامنة من مواد الاصدار على أن «يستبدل بعبارة»
« المجلس المحلى » و « المجالس المحلية » أينما وردتا فى القوانين واللوائح
عبارتا « المجلس الشعبى المحلى » و « المجالس الشعبية المحلية » ..
فان الاختصاص المقرر باعتماد خطوط التنظيم للشوارع على النحو الوارد
بالمادة (١٣) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه يكون منوطا
بقرار يصدق من المحافظ بعد موافقة المجلس الشعبى المحلى ، ويكون الغاء
أو تعديل ما سبق ان تقرر من خطوط التنظيم الى ذات الجهة المختصة
باعتماد هذه الخطوط على النحو المنصوص عليه بالمادة (١٣) من القانون
رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بعد تعديلها طبقا للنص الأمر الوارد بالمادة الثامنة
من مواد اصدار قانون نظام الحكم المحلى .

ومن حيث أنه بتطبيق ما سبق على واقعات المنازعة الماثلة فان
القرارين الصادرين من وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ١٥١٣ لسنة
١٩٦٠ ومن وزير الاسكان والمرافق رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦١ المشار اليهما
لا يكونان قد سقطا فى التطبيق وسقط مفعولهما لعدم اتمام اجراءات نزع
الملكية على النحو وخلال المدة المنصوص عليها بالمادتين رقمى ٩ و ١٠
من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . وفصلا عن ذلك ، وفى الفرض الجدلى بأن
قرار اعتماد خط التنظيم يجرى عليه ما يجرى على القرار بتقرير المنفعة
العامة على النحو المنصوص عليه فى المادتين ٩ و ١٠ المشار اليهما ، فالثابت
من واقع المنازعة الماثلة ان شارع ابن سعد قد تم تنفيذه فيما عدا الجزء
الواقع بأرض النزاع . فلا يكون ثمة وجه للقول بسقوطه اعمالا لحكم
المادة ٢٩ مكررا من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المضافة بالقانون رقم
١٣ لسنة ١٩٦٢ التى تجرى عبارتها بأن « لا تسقط قرارات النفع العلم
المشار اليها فى المادة ١٠ من هذا القانون اذا كانت العقارات المطلوب نزع
ملكيتها قد ادخلت فعلا فى مشروعات تم تنفيذها سواء قبل العمل بهذا
التعديل أم بعده . » وليس أصدق فى تحقيق مناط تطبيق حكم هذه المادة
من تعلم تنفيذ جزء من الشارع على النص الوارد بخطوط التنظيم
للجديدة .

ومن حيث أن الجهة الادارية وان كانت قد جادلت في صدور قرار من محافظ الاسكندرية بتعديل خطوط التنظيم لشارع ابن سعد التي كانت قد اعتمدت بقرارى وزير الشئون البلدية والقروية ووزير الاسكنلن والمرافق المشار اليهما ، الا أن الجمعية المدعية قدمت بحافظة مستنداتها المقدمة بجلسة ١٩٨١/١/١ أثناء تداول الدعوى في التحضير أمام محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية صورة ضوئية من خريطة مساحية صادرة من الادارة العامة للتخطيط العمرانى — مراقبة التخطيط — بمحافظة الاسكندرية مبين عليها تعديل عرض الشارع الى ثلاثين مترا بمحاذاة أرض النزاع ، ومؤشر على الخريطة بما يأتى : « قرار : بناء على ما قرره المجلس التنفيذى المنعقد فى ١٩٧٩/١١/٢٠ وبعد الاطلاع على المادة (١٣) من القانون رقم ١٠٦ بشأن توجيه وتنظيم أعمال البناء تقرر الموافقة على مشروع تعديل مدخل شارع ابن سعد من جهة طريق الجيش فى الجزء الذى لم ينفذ حتى ابتداء المبانى القائمة وجملة بعرض ٣٠ مترا بدلا من ٤٥ مترا وتخصيص موقف سيارات مزدوج بعرض ١٥ مترا فى الجزء المنفذ بعرض ٤٥ مترا حتى تقابله مع طريق الزعيم جمال عبد الناصر . محافظ (توقيع) دكتور / محمد فؤاد حلفى ١٩٧٩/١٢/٢٧ « ولم تعقب الجهة الادارية على مفاد الخريطة المشار اليها ولا على ما هو مكتوب عليها من قرار منسوب لصنوره الى محافظ الاسكندرية . وعلى ذلك فان مسلك الجهة الادارية من شأنه ان يفيد تسليمها بصحة الصورة الضوئية المقدمة من الجمعية ، ولا يفيد الادارة دفاعا عدم غورها على قرار صادر من المحافظ فى هذا الشأن اذ كان يتعين عليها أن تدحض الصورة المقدمة أو تشكك فى صحتها وعمل اذا كان التوقيع المنسوب الى المحافظ باعتباره رئيسا بحكم القانون للمجلس التنفيذى أو كان توقيعها على القرار الصادر باعتباره محافظا ، فالادارة لم تقم بشئ من ذلك ، مما يعتبر عدم انكار منها ، فى حقيقة الواقع ، بصحة صدور القرار من المحافظ ، وان كان ذلك الا أن القرار المشار اليه يكون قد صدر منعما لا قيام له ، ذلك أنه يلزم لصدور القرار باعتماد خطوط التنظيم ، أو تعديلها أو إلغاؤها على ما عبق

بيانه ، أن يصدر بذلك قرار من المحافظ المختص بعد موافقة المجلس الشعبي المحلي المختص وهو في الحالة المثلثة بالمجلس الشعبي المحلي لمحافظة الاسكندرية ، على النحو الذي تتطلبه المادة (١٣) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه بالتعديل الذي يمتنع اعماله بعبارتها بالتطبيق لحكم المادة الثامنة من مواد اصدار قانون نظام الحكم المحلي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ . فصريح عبارة المادة (١٣) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ تتطلب موافقة المجلس الشعبي المحلي ، ويكون تخلف هذه الموافقة مما يصم القرار الصادر من المحافظ وينحدر به الى مرتبة الانعدام فلا يلحقه التحصن . وتدخل المجلس الشعبي المحلي المختص في شأن اعتماد خطوط التنظيم أو تعديلها ليس اجراء شكليا يتمثل في العرض عليه ، وانما هو بالتطبيق لحكم القانون شرط موضوعي لقيام القرار فيتمثل في ضرورة موافقة المجلس الشعبي المحلي على ذلك . فيلزم لقيام القرار الذي يصدر في هذا الشأن توافر الأمرين معا موافقة المجلس الشعبي المحلي المختص وصحور القرار بذلك من المحافظ ، وليس ثمة ! . يعني عن توافر كل منهما . فاذا كان الثابت أن تعديل خطوط التنظيم المعتمدة بشارع ابن سعد لم يعرض على المجلس الشعبي لمحافظة الاسكندرية ، بل الثابت ان المجلس المشار اليه قد وافى محافظ الاسكندرية بكتاب مؤرخ ١٩٨٠/٧/١ باقراره التوصيات التي تضمنها تقرير اللجنة المشتركة من لجنة للشكاوى والمقترحات ولجنة الاسكان والتعمير والتخطيط العمراني ومنها ازالة الآثار المترتبة على قرار المجلس التنفيذي بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٠ لبطالته والابقاء على خط التنظيم بشارع ابن سعد من بدايته حتى نهايته بعرض ٤٥ مترا ، فلا يكون ثمة أساس في القانون للقول بقيام القرار الصادر من المحافظ بتاريخ ١٩٧٩/١٣/٢٧ ولا يغير من ذلك موافقة المجلس التنفيذي للمحافظة واستناد قرار المحافظة اليها . ذلك أن المجلس التنفيذي ليس له اختصاص مقرر في شأن اعتماد خطوط التنظيم على النحو السابق الاشارة اليه . كما انه وان نظمت المادة ٣٣ من قانون نظام الحكم المحلي اختصاصات

المجلس التنفيذي للمحافظة فان هذا التنظيم يخلو من اختصاص اعتماد خطوط التنظيم . وأنه وان ورد بالبند (و) من المادة ٣٣ المشار اليها اختصاص المجلس التنفيذي « وضع القواعد الخاصة بمشروعات الاسكان والتخطيط العمراني » فليس من شأن هذا النص ما يفيد الغاء الاختصاص المقرر بالمادة (١٣) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ للمجلس الشعبي المحلي في شأن ضرورة موافقته على اعتماد خطوط التنظيم قبل أن يصدر بها قرار من المحافظ ، أو اناطة الاختصاص بذلك بالمجلس التنفيذي على ما أبدته الجمعية في معرض دفاعها استنادا الى الحكم الوارد بالفقرة الثانية من المادة الثامنة من مواد اصدار قانون نظام الحكم المحلي بان يلغى كل نص يخالف قانون نظام الحكم المحلي . ذلك انه فضلا عن ان الاختصاص المقرر للمجلس التنفيذي على النحو الوارد بالبند (و) من المادة ٣٣ من قانون نظام الحكم المحلي لا يغير الاختصاص باعتماد خطوط التنظيم ، وهو ما نص على ان يختص به المجلس الشعبي المحلي المختص في القانون الخاص بالتنظيم حسب التعديل الذي ادخله ذات قانون اصدار قانون نظام الحكم المحلي ، فان مقابلة الاختصاص المقرر بالمادة ١٢ من قانون نظام الحكم المحلي للمجلس الشعبي للمحافظة بشأن الموافقة على المشروعات العامة للتخطيط العمراني بما يفى بمطالبات الاسكان والتشييد والتعمير بالنص الوارد بالفقرة (و) من المادة ٣٣ المشار اليها بشأن اختصاص المجلس التنفيذي في شأن مشروعات الاسكان والتخطيط العمراني يفيد وجوب سابقة موافقة المجلس الشعبي على المشروعات العامة للتخطيط العمراني التي يتولى المجلس التنفيذي وضع القواعد الخاصة لها .

ومن حيث أنه لا خلاف على أن القرار بالازالة رقم ٩١ لسنة ١٩٨٠ بتاريخ ١٩٨٠/٣/١ قد استهدف ما كانت تشرع فيه الجمعية من أعمال البناء على أرض بارزة عن خطوط تنظيم شارع ابن سعد المعتمدة باعتبار عرض الشارع ٤٥ مترا ، وذلك حتى قبل تقديمها في ١٩٨٠/٤/٢٦

بما أسمته طلب تعديل الترخيص السابق منحه لها برقم ٣٩٨ لسنة ١٩٨٠ بتاريخ ١٩٨٠/٢/٢٥ ليشمل البناء كامل مسطح الأرض التي اشترتها بما فيها الجزء البارز عن خط التنظيم ، فلنه أيا ما كان من سابقة أحالة الجهة المختصة بالتنظيم موضوع الأعمال المخالفة التي تقتضى الإزالة على اللجنة المنصوص عليها بالمادة (١٥) من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ على النحو المنصوص عليه بالمادة ١٨ من ذات القانون قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ فقد أبدت الجمعية بأنها قد تظلمت من قرار الإزالة لذات لجنة التظلمات المنصوص عليها بالمادة (١٥) المشار إليها فكان أن أصدرت اللجنة بتاريخ ١٩٨١/٢/١ القرار : أولا باستمرار قرار الإيقاف وثانيا بإزالة الأعمال المخالفة البارزة في سعة الشارع . كما أخطر الحي الجمعية بوجوب تنفيذ قرار اللجنة خلال عشرة أيام من تاريخ الاخطار والا سيضطر لاتخاذ اللازم بمعرفته وعلى نفقة الجمعية ، وتضمن الاخطار وجوب عدم التمدد على سعة المنفعة العامة حيث ان الشارع بعرض ٤٥ مترا . كما تضمن وجوب أن تزيل الجمعية البروز الذي تم في الشارع بمقدار ١٥ مترا . وكل ذلك على ما أقرت به الجمعية المطعون ضدها بعريضة دعواها أمام محكمة القضاء الإداري بالاسكندرية رقم ١٦٤ لسنة ٣٦ القضائية . كما أقرت الجمعية بذات العريضة أنها تظلمت من قرار لجنة التظلمات أمام اللجنة الاستئنافية التي كان منصوبا عليها بالمادة (١٩) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ وألغيت بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ، فكان أن قررت اللجنة الأخيرة قبول التظلم شكلا ورفضه موضوعا .

ومن حيث أنه متى كان حكم المادة (١٣) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ صريحا في أنه يحظر من وقت صدور القرار باعتماد خطوط التنظيم للشوارع من جهة الاختصاص بذلك ، اجراء أعمال البناء أو التعمية في الأجزاء البارزة عن خطوط التنظيم ، وكانت الجمعية قد شرعت في ذلك حتى قبل تقديمها بما أسمته طلب تعديل الترخيص السابق منحه لها برقم

٣٩٨ لسنة ١٩٨٠ عن قطعة الأرض التي تملكها المجاورة للأرض محل المنازعة الماثلة ، فان القرار الصادر من لجنة التظلمات المنصوص عليها بالمادة (١٥) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ، بإزالة الأعمال البارزة عن خط التنظيم المعتمد بشوارع ابن سعد على أساس عرضه ٤٥ مترا يكون قرارا متفقاً مع الحكم الوارد بالمادة (١٣) التي تحظر البناء أو التعلية على الأجزاء البارزة عن خط التنظيم . بل ان قرار الإزالة يصح أيضا طبقاً لحكم المادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ على أساس أن الجمعية قد قامت بأعمال البناء على الأرض محل المنازعة قبل الحصول على ترخيص لها بالبناء ، وفي الفرض الجدلي بإمكان منحها الترخيص بذلك ، اذ يكون للجهة الادارية المختصة في هذه الحالة بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٥ (قبل تعديلها) أن تقوم بإزالة المبانى أو أجزائها التي تقوم بدون ترخيص . فاذا كانت لجنة التظلمات الاستثنائية قد قررت رفض التظلم المقدم من الجمعية عن القرار الصادر بين لجنة التظلمات فانها تكون قد انفتحت في قرارها مع صحيح وجه القانون ، مما لا يكون معه ثمة وجه للحكم بإلغاء قرارها الصادر في هذا الشأن ولا القرارات السابقة التي كان معروضا عليها أمر التظلم منها .

ومن حيث أنه ، وبافتراض صحة ما تدعيه الجمعية من تقديمها بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢٦ يطلب تعديل الترخيص السابق منحه لها بتاريخ ١٩٨٠/٢/٢٥ برقم ٣٩٨ لسنة ١٩٨٠ عن طلبها البناء على قطعة أرض تملكها بجوار المساحة محل المنازعة الماثلة بحيث يشمل التعديل الترخيص بالبناء على كامل المساحتين فلا محل للقول ، في الحالة الماثلة ، بأن موقف الجهة الادارية يلمح سكوتاً عن اللبث في طلب الترخيص ، ولأنه كل من الجائز قانوناً منح الترخيص صراحة أو ضمناً . ذلك أن للجهة الادارية المختصة كانت قد أصدرت بتاريخ ١٩٨٠/٣/١١ قراراً بإزالة ما أوثقته قديماً من الجمعية على خطوط التنظيم عن غلات المساحة التي تدعى

الجمعية تقدمها بطلب تعديل الترخيص السابق منحه لها ليشمل البناء المسلحتين معا . وليس أبلغ في دلالة رفض الجهة الادارية الترخيص من موقفها باصدار قرار الازالة . وفضلا عن ذلك فانه ما كان يجوز للجهة الادارية ان تمنح الترخيص بالبناء على النحو الذي تطلبه الجمعية لمخالفة ذلك لصريح نص المادة (١٣) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ . فاذا كانت الموافقة على الترخيص صراحة غير جائزة قلنونا فلا مجال لاعمال حكم الموافقة الضمنية على الترخيص وتنص المادة (٤) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ قبل استبدالها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ على أنه « لا يجوز انشاء مبان أو اقامة أعمال أو توسيعها أو تعديلها أو تدعيمها . . . الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الادارية المختصة لشئون التنظيم بالمجلس المحلى أو اخطارها بذلك وفقا لما تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون . . . ولا يجوز الترخيص بالمبنى أو الأعمال المشار اليها بالفقرة الاولى الا اذا كانت مطابقة لأحكام القانون . . . » . فتمت كانت الأعمال المطلوب الترخيص بها مخالفة لحكم القانون امتنع على الجهة الادارية الترخيص بها ، كما ينفى أعمال حكم الموافقة الضمنية بفوات المواعيد على النحو المقرر بالمادة (٧) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه .

ومن حيث أنه بالترتيب على ما سبق جميعه فان ما طلبته الجمعية بالدعوى أرقام ٢٦٥ لسنة ٣٥ القضائية و ١٦٢٤ لسنة ٣٦ القضائية و ١٤١٦ لسنة ٣٧ القضائية يكون فلقد الأساس ومتعين الرفض ، واذا ذهب المحكمات المطعون فيهما غير هذا المذهب فانهما يكونان خليقين بالائناء . ومن حيث أنه يتعين الزام من يخسر الدعوى المرفوعة أعمالا لحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(الطعن ٣٢٠ و ١٨٠ لسنة ٢٩ و ٣٠ ق . - جلسة ١٩٨٧ / ١ / ٣١)

قاعدة رقم (٣٥)

المبدأ :

المادة ٢/١٣ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه أعمال البناء - القيود المفروضة على ملاك العقارات التي تدخل في خطوط التنظيم - نزع ملكية صاحب الشأن بأيلولة الأجزاء الداخلة في خطوط التنظيم الى ملكية الدولة يلزم له صدور قرار بنزع الملكية على النحو وبالشروط والأوضاع المنصوص عليها بـ القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة او التحسين - القيام بأعمال البناء في اجزاء تجاوز خطوط التنظيم المعتمدة - لا يعتبر تعديا على ملك علم - مادام لم يثبت ان الأجزاء التي دخلت في خطوط التنظيم ، وبافتراض دخولها في تلك الخطوط على النحو الذي ينطوي عليه القانون ، قد صدر القرار بنزع ملكيتها للمنفعة العامة - وان كان مثل هذا العمل مخالفا لتقيد أورده القانون على حق الملكية الخاصة ونظم القانون وسيلة دونه - المادة ٧١ من اللائحة التنفيذية لقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ الصادرة بقرار وزير الاسكان والتعمير رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٧٧ المعدلة بقرار وزير التعمير رقم ٣٥٧ لسنة ١٩٨٢ - الى ان يتم اعتماد التخطيط العام والتخطيط التفصيلي المنصوص عليه في القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون التخطيط العمراني ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٨٢ يراعى اقلية اية بيان الا اذا كانت واقعة على طريق علم او خلص لا يقل عرضه عن ثمانية امتار والا وجب ارتداد واجهة البناء عن حد الطريق بمقدار نصف الفرق بين عرض الطريق القائم وبين الثمانية الامتار على ان تحدد البروزات المسموح بها في الواجهة وفقا لاحكام هذه اللائحة - ولا يسمح بإقامة أية منشآت على مساحة الارتداد المشار اليها - صدور قرار الاسكان رقم ٢٢١ لسنة ١٩٨٥ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٠ واستثناء الضوايح المتفرقة عن ضوايح رئيسية .

المحكمة : ومن حيث أن الطعن يقوم على أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله وبيان ذلك أن القرار المطعون فيه صدر استنادا الى أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ بشأن نظام الحكم المطلق والى قرارى المحافظ بالتفويض رقمى ٢٢٣ لسنة ١٩٧٩ و ٣٤١ لسنة ١٩٨٠ ومذكر الادارة الهندسية المؤرخة أول فبراير سنة ١٩٨٤ بشأن التعنيات على أملاك الدولة بشارع العباسى باسنا الحاصلة من المطعون ضده ، والتي أقر الحكم المطعون فيه صحة نسبتها اليه ، ومع ذلك فقد شاب الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والاستدلال ذلك أن القرار المطعون فيه تضمن صراحة أن سبب الازالة هو التمدى على أملاك الدولة بحسبان أن ضوابط التنظيم تعد من الاملاك العامة اعتبارا من تاريخ اعتماد خطوط التنظيم ، فضلا عن أن ورود المخالفت الخاصة بخطوط التنظيم بالمادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ انما كان بقصد المخالفات التي لا يجوز استثنائها من الازالة ، وعلى ذلك يكون القرار المطعون فيه قد صدر صحيحا من جهة مختصة باصداره ويكون الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى غير ذلك متعين الالغاء .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أنه بتاريخ ١٩ من يناير سنة ١٩٨٤ تحرر محضر مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ضد السيد . . . (المطعون ضده بالطن المائل) تضمن أن المذكور قام بحفر أساسات بملكه الكائن بشارع الضمان (العباسى) باسنا وأقام أعمدة دون الحصول على ترخيص مخالفا بذلك المادة (٤) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ كما أنه لم ياترم بخطوط التنظيم وعرض الشارع ٨ أمتار حيث أقام الأعمدة على عرض (٦) أمتار مخالفا بذلك المادة ٢٦ من القرار الوزارى رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٧٧ باصدار اللائحة التنفيذية للقانون المذكور وبتاريخ ٢ من فبراير سنة ١٩٨٤ أصدر السيد/ رئيس الوحدة المحلية لمركز اسفا القرار رقم (٢) لسنة ١٩٨٤ تضمن في المادة (١)

تشكيل لجنة من السيدين/مهندس التنظيم بالوحدة المحلية لمركز اسنا ومندوب شرطة مركز اسنا ، تكون مهمتها ، على النحو المنصوص عليه بالمادة (٢) من القرار ، الانتقال لكان التعدي بشارع العباسي (الضمان) باسنا وازالة اتعديت الحاصلة من المواطن ٠٠٠ وتمثل في حفر وزرع أعمدة بطول ٣٠ X ٣ م . وقد أشار القرار ، في ديباجته ، الى مذكرة الادارة الهندسية بشأن وجود تعديت على أملاك الدولة بشارع العباسي من المواطن ٠٠٠ (المظنون ضده بالظن المائل) . وبمناسبة طلب الادارة الهندسية قيلم الشرطة بتنفيذ القرار رقم ٢ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه فقد تحرر المحضر رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٨٤ ادارى اسنا بتاريخ ٥ من فبراير سنة ١٩٨٤ ، وقد أوضح مهندس التنظيم بالمحضر أن التعديت المطلوب ازالتها بمقتضى القرار ٥ عبارة عن حفر وزرع أعمدة في مسلحة بطول ٣٠X٣٠م تقريبا بشارع الضمان باسنا . واقيمت الدعوى العمومية ضد المظنون ضده حيث قيدت برقم ٣٣٤ لسنة ١٩٨٤ جنح اسنا ، بتهمة البناء بدون ترخيص ومخالفة المواد (٤) و (٢١) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ وقضى فيها بجلسة ٢١ من يونيه سنة ١٩٨٧ بالبراءة ، وتأييد الحكم استئنافيا بجلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٧ ، ومن الاطلاع على تقرير الخبير المختب من محكمة الجنح بين أن المظنون ضده ، وقت البناء ، في يناير سنة ١٩٨٤ خالف أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ولائحته التنفيذية ولم يلتزم بالعرض القانوني للشارع وهو (٨) أمتار وكان يجب على المتهم (أى المظنون ضده بالظن المائل) وقت البناء ترك المسافة اللازمة من ملكه لاستيفاء العرض القانوني للشارع وهذه المسافة مقدارها ١٠٠ متر الا أن المتهم أقام البناء دون أن يرتد هذه المسافة ٠٠٠ .

ومن حيث أن المظنون ضده وأن كان قد أبدى في معرض دفاعه ، على ما أوردته بحريضة الدعوى ، أنه تقدم بطلب الترخيص له بالأعمال الانشائية التي قلم باجرائها بالأرض التي يملكها الكائنة بشارع العباسي باسنا ، الا أن الأوراق تظل مما يؤيد ما يدعيه في هذا الشأن ، فلا يكون

ثمة محل لأعمال قرينة الموافقة الضمنية على طلب الترخيص وبافتراض جواز ذلك قانوناً بأن تكون الأعمال المطلوب انتزيعها بها متفقة وأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ولائحته التنفيذية اعمالاً لحكم المادة (٧) القانون المشار اليه على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة في هذا الشأن . وبانترتيب على ذلك يكون المظنون ضده قد خالف حكم المادة (٤) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه المستبدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ، وأياً ما يكون من أمر مدى مخالفتها لخط انتظيم المعتمد لشارع العباسي . ذلك أن المادة (٤) المشار اليها تنص على أنه « لا يجوز إنشاء مبان أو إقامة أعمال أو توسيعها أو تعديلها أو تدعيمها أو هدمها أو إجراء أية تشييدات مما تحدده اللائحة التنفيذية إلا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم أو اخطارها بذلك وفقاً لما تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون ٠٠٠ » كما تنص المادة (١٦) من القانون على أن « يصدر المحافظ المختص أو من ينييه بعد أخذ رأي لجنة تشكل بقرار منه من ثلاثة من المهندسين المعماريين والحدنيين من غير العاملين بالجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم ممن لهم خبرة لا تقل عن عشر سنوات قراراً بمسببها بإزالة أو تصحيح الأعمال التي تم وقفها وذلك خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ اعلان قرار وقف الأعمال المنصوص عليها في المادة السابقة .

ومن حيث أن مذكرة الادارة الهندسية المؤرخة ١٨ من يناير سنة ١٩٨٤ والموجهة الى السيد/ رئيس المجلس المحلي (المستد رقم ١٠ بحافظة مستندات الجهة الادارية المقدمة أمام محكمة القضاء الاداري بجلسة ٢ من أغسطس سنة ١٩٨٤) تضمنت أن المواطنين ٠٠٠ يقوم بمعايات حفر قواعد أعمدة في ملكه الواقع بشارع الضمان (العباسي) بانسنا دون الحصول على ترخيص من المجلس ودون الالتزام بملطوط التنظيم للشوارع المحلل عليها ملكه ، وطلبت الادارة الهندسية وقف تلك

الأعمال اعمالا لحكم المادة (١٥) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه ، فكان أن أصدر السيد/رئيس الوحدة المحلية لمركز اسنا القرار رقم ٢ لسنة ١٩٨٤ الذي تضمن تشكيل لجنة للانتقال الى مكان التعمدى المنسوب الى السيد ٠٠٠ بشارع العباسي (الضمان) باسنا وازالة هذا التعمدى الذى يتمثل فى « حفر وزرع أعمدة بطول ٣٠م×٣م » وقد أوردت مذكرة قسم التنظيم بالوحدة المحلية لمركز اسنا (المستند رقم ١ من الحافظة المشار اليها) أن السيد المذكور قام بحفر قواعد أعمدة خرسانية على حدود ملكه من الناحية البحرية وهى تطل ، على ما يكشف عنه تقرير الخبير المتدرب من المحكمة الجنائية ، على حارة غير نافذة عرضها ثلاثة أمتار وذلك دون الحصول على ترخيص ودون مراعاة الرخود الواجب اتباعها تطبيقا لأحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ، كما أقام الأعمدة بالناحية القبلية بشارع العباسي دون الالتزام بأن يكون عرض الشارع ثمانية أمتار تنفيذا لحكم المادة (٧١) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ الصادر بها قرار وزير الاسكان والتعمير رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٧٧ المعدلة بقرار وزير التعمير رقم ٣٥٧ لسنة ١٩٨٣ .

ومن حيث أن المناط فى تقدير مشروعية القرار المطعون فيه ، الصادر من رئيس الوحدة المحلية لمركز اسنا تحت رقم ٢ لسنة ١٩٨٤ بتاريخ ٦ من يناير سنة ١٩٨٤ ، وانما يكون بالنظر الى الأوضاع القانونية القائمة وقت صدوره على نحو ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة من أن مشروعية القرار الإداري توزن بمجموع الظروف والأوضاع القائمة وقت صدوره دون تلك التى تطرأ بعد ذلك (الحكم الصادر بجلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٥ فى الطعن رقم ٣٠٣٥ لسنة ٧٩ القضائية) .

ومن حيث أن الجهة الإدارية تبدى أن القرار المطعون فيه صدر حماية للملاك العامة (شارع العباسي - الضمان سابقا - باسنا) من

التعديلات المنسوبة الى المطعون ضده. ويتجهل في القيام بأعمال البناء في اجراء تجاوز خطوط التنظيم المعتمدة .

ومن حيث أن المشرع قد بين في المادة (١٧/٢) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توحيد وتنظيم أعمال البناء القيود المفروضة على ملاك المقارنات التي تدخل في خطوط التنظيم تنص على أنه « ومع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية المقارنات للمنفعة العامة أو التحسين ، يحظر من وقت صدور القرار المشار اليه في الفترة السابقة (وهو القرار الذي يصدر من المحافظ بعد موافقة المجلس المحلي المختص باعتماد خطوط التنظيم للشوارع) اجراء أعمال البناء أو التعلية في الأجزاء البارزة عن خطوط التنظيم على أن يعرض أصحاب الشأن تمويضا عادلا أما أعمال التعديم لازالة الخلل وكذلك أعمال البياض فيجوز القيام بها . ولا يقترب على فرض هذا القيد على حق الملكية ، بذاته نزع ملكية صاحب الشأن بأيلولة الأجزاء الداخلة في خطوط التنظيم الى ملكية الدولة اذ يلزم لذلك صدور قرار بنزع الملكية على النحو وبالشروط والأوضاع المنصوص عليها بالقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه » وعلى ذلك ، وعلى ما تكشف عنه الأوراق ، فلا يكون صحيحا أن المطعون ضده تعدى على الأملاك العامة ، طالما لم تدع الادارة ، أو ثبت من الأوراق ، أن الأجزاء التي دخت في خطوط التنظيم ، وبافتراض دخولها في تلك الخطوط على النحو الذي يتطلبه القانون ، قد صدر القرار بنزع ملكيتها للمنفعة العامة .

ومن حيث أن المادة (٧١) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ الصادرة بقرار وزير الاسكان والتعمير رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٧٧ المعدلة بقرار وزير التعمير رقم ٣٥٧ لسنة ١٩٨٣ تنص على أنه « الى أن يتم اعتماد التخطيط العام والتخطيط التفصيلي المنصوص عليه في القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بلمصادر قانون التخطيط العمراني ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه يراعى عدم اقامة أية

فبان إلا إذا كانت واقعة على طريق عام أو خاض لا يقل عرضه عن ثمانية أمتار والا وجب ارتداد واجهة البناء عن حد الطريق بمقدار نصف الفرق بين عرض الطريق القائم وبين الثمانية الأمتار على أن تحدد البروزات المسموح لها في الواجهة وفقا لحكم هذه اللائحة ولا يسمح بإقامة أية منشآت على مساحة الاتداد المشار إليها * . والثابت أن شارع العباسي (الضمان سابقا) باسنا كان عرضه وقت قيام المظعون ضده بأعمال البناء ستة أمتار فيكون من الشوارع التي تخصص للقيود المنصوص عليه بالمادة (٧١) المشار إليها وذلك إلى أن صدر قرار وزير الإسكان رقم ٣٣١ لسنة ١٩٨٥ بتاريخ ٣٠ من مايو سنة ١٩٨٥ واستثنى الشوارع المتفرعة من شوارع رئيسية منها شارع أحمد عرابي ، ويتفرع من شارع العباسي من القيد الوارد بالمادة (٧١) المشار إليها فيكون عرضه المقرر اعتبارا من تاريخ العمل بقرار وزير الإسكان المشار إليه ستة أمتار * وبالترتيب على ذلك تكون الأعمال المنسوبة إلى المظعون ضده بإجراء أعمال بناء ، منظورة إلى تاريخ وقوعها خلال شهر يناير سنة ١٩٨٤ ، وسواء كانت أعمالا جديدة أو إعادة لسور تهدم على ما يدعى المظعون ضده ، تكون قد تمت بالمخالفة للحظر المفروض بالمادة (٧١) المشار إليها ، كما تكون تلك الأعمال مخالفة أيضا لصريح نص المادة (٤) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه .

(طعن رقم ٢١٠٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة (١٩٩٠ / ٤ / ٢))

ثانياً - زوائد التنظيم

قامدة رقم (٣٦)

المبدأ :

يخضع التعامل على زوائد التنظيم لما تخضع له عقود بيع العقارات من احكام قررها المشرع فيما عدا بعض الجوانب التي قيد فيها حرية الادارة في التصرف في تلك العقارات خاصة عنصر الثمن - قرر المشرع لتقدير الثمن قواعد واجراءات يتعين على جهة الادارة اتباعها - مركز الادارة في التعامل على زوائد التنظيم هو مركز التعامل معها - لا معالجة في هذا المسدد يكون هذه الزوائد ناتجة عن تطبيق قواعد نزع الملكية للمنفعة العامة او التحسين - اساس ذلك : ان نزع الملكية للمنفعة العامة هو اجراء يخضع له المنزوعة ملكيته دون الاعتداد برضاه اما التصرف في زوائد التنظيم فهو تصرف ارادى .

الحكمة : ومن حيث انه بالنسبة الى ما يدفع به المطعون ضده من اعتبار الخصومة منتهية بحسبان أن جهة الادارة الطاعنة قد وقعت عقد بيع زائدة التنظيم موضوع النزاع متضمنا أن ثمن المتر المبيع خمسون جنيها وليس مائة وخمسين جنيها ، فإن البين من صورة عقد البيع المنشورة رقم ١٣٨٥ بتاريخ ١١ من ابريل سنة ١٩٨٣ ، أنه قد تضمن بالبند « ثالثا » منه أن « ثمن هذا البيع نظير مبلغ وقدره ٥٠ جنيها فقط خمسون جنيها للمتر الواحد وثمان اجمالى قدره ٥٠٠ مليم و ٣٢٧ جنية ٠٠ وذلك تنفيذاً للحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى دائرة متاوزعات الافراد والهيئات بجلسة ١٩٨٢/٣/٢ والذي قضى بتعديل سعر المتر من الزوائد ليكون خمسين جنيها ٠٠ فقد تم عرض الحكم المشار اليه على ادارة الشئون القانونية بمدينة الجيزة والتي افادت بكتابتها رقم ٢٣٩٦ بتاريخ ١٩٨٢/٦/٢١ بتنفيذ الحكم وبالرجوع الى ما جاء بالكتاب المذكور يتبين انه اقتصر على التوضيحية بتنفيذ الحكم ، ولا يستلزم من ذلك بطلانها .

على ما يذهب المطعون ضده - بأنه رضاء بالقضاء الذى تضمنه ذلك الحكم وانما ينصرف ما ارتأته الجهة الادارية من ضرورة الانصياع لحكم القانون وتنفيذ حكم يوجب القانون تنفيذه على الرغم من الظن عليه - حيث تقضى المادة ٥٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بأن « لا يترتب على الظن أمام المحكمة الادارية العليا وقف تنفيذ الحكم للمطعون فيه الا اذا أهدت دائرة فحص الطعون بغير ذلك » ، والثابت من الأوراق أن جهة الإدارة قد بادرت بالظن على الحكم بتاريخ ٢٩ من أبريل سنة ١٩٨٢ بما يقطع بعدم رضاها بما قضى به ، وبالتالي فإن تنفيذها للحكم بعد ذلك وتوقيعها للمعقد المشرى في ١١ من إبريل سنة ١٩٨٣ لا يستند منه إلا رغبته في تنفيذ حكم يوجب القانون عاينها تنفيذه ، ومن ثم فإن دفع المطعون ضده باعتبار الخصومة منتفية يكون على غير أساس سليم من القانون متعين الرفض .

وهن حيث أن تعامل جهة الادارة فيما يحسب يكون مملوكا لها من عتارات زوائد التنظيم ، انما يتم بمعقود بيع تخضع بصفة عامة لما تخضع له عقود بيع العقارات ، وذلك فيما عدا بعض الجوانب التى قيد القانون فيها حرية الادارة فى التصرف فى تلك العقارات وأخصها عنصر الثمن حيث خص القانون تقديره بقواعد واجراءات تلتزم بها جهة الادارة وعلى ذلك فإن مركز التعامل مع جهة الادارة فى شأن تلك العقارات هو مركز التعاقد معها لشراء مثل تلك العقارات وليس وضع الخاضع لجهة الادارة الذى تبصرى فى موليجهته قراراتها ، فزوائد التنظيم وإن نتجت عن التوسع الذى يسمح به القانون فى نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين وهو نظام قانونى يخضع له المنزوعة ملكيته بحون رضاه ، إلا أن التصرف فى هذه الزوائد يتم على أساس عقدى مبناه الرضاء مع الأخذ فى الاعتبار ما يوجبته للقانون من تقيد على لارادة الادارة عند التصرف فى تلك العقارات ، وعلى ذلك فإن المازعة الماثلة تكون فى حقيقتها منازعة فى منظر الثمن من عقد بيع زائدة التنظيم موضوع النزاع المشرى اليه ، تدعوى

المطعون ضده تتعلق بما إذا كان الثمن هو ٥٠ جنيها للمتر المربع من الزائدة المذكورة أو ١٥٠ جنيها على ما تذهب إليه جهة الإدارة ، وهي في جوهرها منازعة عقدية لا تنقيد بمواعيد دعوى اللغاء وبالتالي فلا وجه لما تثيره جهة الإدارة الطاعنة من الدفع بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المطعون ضده قدم طلبا إلى حي شمال الجيزة ، عارضا شراء زائدة التنظيم موضوع النزاع ومبدئيا استعداده لدفع الثمن بعد تقديره ، وأن جهة الإدارة مضت في بحث هذا الطلب إلى أن وافقت لجنة الاسكان بمجلس مدينة الجيزة بجلستها المنعقدة ، بتاريخ ٢٨ ابريل سنة ١٩٧٥ على تقدير ثمن زائدة التنظيم المشار إليها المتخلفة عن تنفيذ شارع السد العالي وقدرها ٥٠٠ هـ مترا مربعا بمبلغ ٢٧٧ جنيها على أساس أن سعر المتر المربع ٥٠ جنيها ، وعرض هذا التقدير على مجلس مدينة الجيزة فأقره بجلسته المنعقدة في ١٩ من مايو سنة ١٩٧٥ .

(طعن رقم ٧٩٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١١)

قاعدة رقم (٢٧)

المستند :

التصرف في زوائد التنظيم - قانون الإدارة المحلية الصادر بقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ولائحته التنفيذية ناطق المشرع بمجلس المدينة المختص بالتصرف في زوائد التنظيم الواقعة في دائرة اختصاصه وذلك بعد فحص ومراجعة واعتماد عناصر التصرف المختصة من الأجهزة المختصة - متى كانت قيمة التصرف لا تتجاوز الحد جنيها فإن قرار المجلس يكون نهائيا ولا يحتاج لتسديق أو اعتماد من سلطات أعلى - أساس ذلك الفقرة (٤) من المادة (٢) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ .

الحكمة : . . . أن ركن الثمن في عقد بيع زائدة التنظيم المشار إليها يكون بذلك قد استوفى مراحل تقديره بصب قانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعمول به آنذاك ولائحته التنفيذية فالمادة ٣٤ من هذا القانون تنص على أن « تبأشر مجالس المدن بوجه عام في دائرتها الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية ومرافق التنظيم . . . وذلك في الحدود التي تبينها اللائحة التنفيذية . . . » وتنص المادة ٤٣ من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ على أن « تبأشر مجالس المدن والمجالس القروية كل في دائرة اختصاصه الشؤون العمرانية الآتية :

(د) فحص ومراجعة واعتماد المسائل الخاصة بزوائد وضوائع التنظيم والتصرف فيها ، وتكون القرارات الصادرة من المجلس القروي نهائية إذا لم تتجاوز قيمتها ألف جنيه ، ويجب التصديق من مجلس المحافظة على القرارات الصادرة من مجالس المدن والمجالس القروية الواقعة في دائرته فيما يجاوز الحدين السابقين ، والاستفاد من هذا النص أن لمجلس المدينة اختصاص التصرف في زوائد التنظيم الواقعة في دائرة اختصاصه وذلك بعد أن يفحص ويراجع ويعتمد عناصر التصرف المرفوعة اليه من الأجهزة المختصة ، وهذه العناصر تتضمن شخص المتصرف اليه والقيمة التي يتم بها البيع ، فان كانت قيمة الزوائد لا تتجاوز ألف جنيه كن تصرفه نهائيا ، والا تطلب الأمر في شأنه تصديقا أو اعتمادا من سلطة أعلى واليمن من الاجراءات التي اتخذت في واقع الحال أن كافة هذه الخطوات قد تم اتخاذها وأصدر مجلس مدينة الجيزة قراره بالتصرف في تلك الزائدة إلى المطبقين عليه ضمن مبلغ ٢٧٧ جنيها على أساس سعر المتو المربع خمسين جنيها . وبذلك تكون ارادة اللجنة الإدارية بالتصرف قد تكاملت على الوجه المطلوب قانونا ، وقلم المطبقين خدمة بالقيام بتعداد الثمن المقرر والمصدق من مجلس المدينة بتاريخ ١٩ من أغسطس سنة ١٩٧٥ . وعلى ذلك يكون التماقذ بين الطرفين قد تكاملت أو كانت بما

لا يدع مجالاً لاعتدائه غرض الموضوع على المجلس المحلى لمدينة الجيزة
بجلسته المتعمدة بتاريخ ٢٩ من يناير سنة ١٩٧٧ بتوجيه من لجنة
الامكان بالموافقة على البيع على أساس سعر المتر الريم ١٥٠ جنيهاً
وأن موافقة المجلس المذكور على هذه التوصية قد وردت على غير محل
لسابقة ائتمقاد العقد على أساس ثمن تم تقديره بالتتابع الخطوات التي
ينص عليها القانون وأخطر به المطعون ضده ووفاء بالفعل . ولا حجة
في القول بأن تأشير مدير ادارة نزع الملكية والأموال المؤرخة ١٩ من
أغسطس سنة ١٩٧٥ إلى الخزينة لقبول أداء ذلك المبلغ قد ائتمرت
بتحفظ بأن ذلك تحت حساب وعلى ذمة شراء زائدة التنظيم موضوع
البحث إذ أنه ليس لمدير الادارة المذكورة أن يضيف جديداً إلى الإرادة
التي أبداهها مجلس مدينة الجيزة بجلسته ١٩ من مايو سنة ١٩٧٥ بالبيع
إلى المطعون ضده بالثمن المذكور ، أو أن يمتثل تلك الموافقة غير نهائية
حال كون اللائحة نصت على نهائيتها . كما أنه من غير الصحيح ما تذهب
إليه الجهة الطاعنة من أن معنى هذا التحفظ أن التقدير الذي اعتمده
مجلس المدينة كان تمهيداً للعرض على اللجنة العليا لتتمة أراضي الدولة .
حيث لم توضح تلك الجهة الأساس القانوني للعرض على تلك اللجنة بغرض
وجودها . ومع افتراض أن العرض على لجنة تثمين أخرى كان واجباً
نهائياً وليس بعده . ولا يبين من الأوراق أن الأمر قد عرض بالفعل
في الفترة ما بين صدور قرار مجلس مدينة الجيزة في ١٩ من مايو
سنة ١٩٧٥ حتى صدور قرار المجلس المحلى لمدينة الجيزة في ٢٩ من يناير
سنة ١٩٧٧ على مثل تلك اللجنة . كما أنه لا حجة في القول بأنه يصدر
قانون نظيم الحكم المحلى رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ المعمول به اعتباراً من
تاريخ نشره في ٢٤ من يولية سنة ١٩٧٥ ، فانه يسرى على قرار مجلس
مدينة الجيزة بتاريخ ١٩ من مايو سنة ١٩٧٥ بالتصرف في زائدة التنظيم
على أساس ثمن المتر ٥٠ جنيهاً ما تنص عليه المادة ٥٢ من قانون نظام
الحكم المحلى المذكور من اختصاص المجلس المحلى للمحافظة بالتصديق
أو الاعتراض على القرارات التي تصدر من المجالس المحلية الأخرى

في نطاق المحافظة : ذلك أن هذا الحكم ينطبق بأثر مباشر على قرارات
المجلس المحلي لمدينة الجيزة الصادر في ١٩ من مايو سنة ١٩٧٥ بالتصريح
تقد كان الأخرى أن يتم قبل العرض على مجلس المدينة وسيرورة التقدير
موضوع البحث فهو سابق على تاريخ العمل بذلك القانون وقد صدر نهائيا
دون حاجة الى تصديق من سلطة أخرى ، وعلى أية حال فإنه من غير
الثلث من الأوراق ان ثمة اعتراض من المجلس المحلي لمحافظة الجيزة
قد صدر في هذا الشأن ، حتى يمكن القول بأن إعادة التقدير من جانب
المجلس المحلي لمدينة الجيزة كانت مستندة الى مثل ذلك الاعتراض .

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم يكون الطعن قائما على غير أساس
سليم متمم الرقعة .

(طعن رقم ٧٩٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٢)

ثالثاً - تعديل خط التنظيم -

قاسم رقم (٢٨)

المبدأ

يكون تعديل خطوط التنظيم بقرار من المحافظ بعد موافقة المجلس الشعبي المحلي للمحافظة - صدور القرار من المحافظ مباشرة يعني موافقة المجلس الشعبي المحلي للمحافظة بقطعه معينا بصيب جسيم يتحدر به إلى درجة الانعدام - أساس ذلك : تخلف ركن جوهرى لا قيام له بدونه وهو موافقة المجلس الشعبي المحلي للمحافظة -

الحكمة : ومن حيث أن المادة (١٣) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ تنص على أن «صدر باعتماد خطوط التنظيم للشوارع قرار من المحافظ بعد موافقة المجلس المحلى المختص» وتنص المادة الثامنة من مواد اصدار قانون الحكم المحلى على أن يستبدل بعبارتى « المجلس المحلى » « والمجالس المحلية » فان الاختصاص بتعديل خطوط التنظيم يكون حظه لقرار يصدر فى هذا الشأن من المحافظ بعد موافقة المجلس المحلى لمحافظة الاسكندرية . فاذا كان ذلك وكانت الأوراق خالوا مما يفيد موافقة المجلس الشعبي المحلى لمحافظة الاسكندرية على تعديل خطوط التنظيم المتمتع فان القرار الصادر من المحافظ بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٧٩ يكون قد تخلف فى شأنه ركن جوهرى لا قيام له بدونه وهو موافقة المجلس الشعبي المحلى لمحافظة الاسكندرية فانه يكون معينا بصيب جسيم يتحدر به الى درجة الانعدام . واذا ذهبت الأحكام المطعون فيها غير هذا المذهب فتبين المناوؤا والحكم بالغاء القرار الصادر من محافظ الاسكندرية بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٧٩ بتعديل خطوط التنظيم بشارع ابن سعد مع الزام الجهة الادارية بالمصروفات .

(نظرى لرقام ١٨٢٢ و ١٨٢٤ و ١٨٢٥ لسنة ٣٣ - جلسة ٣٩/٦/١٩٨٢)

رابعا - التفرقة بين مجرد تخطيط تعلم وخط تنظيم معتمد

قاعدة رقم (٢٩)

المبدأ :

القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء - خلا مما يضمن حرمة مكتبة محطة مياه ، أو يقول أحدا سلطة بسطها أو يجعل منها شرطا في ترخيص البناء ، سواء ابتداء أو بقاء - الأتزع في إصدار قرار بوقف أعمال بناء بأن البناء مخالف لتخطيط علم معتمد بقرار من وزير التعمير في سليم - هذا التخطيط أن صرح هدوته فعلا لا يملح قانونا لحمل القرار المظون فيه بوصفه مجرد تخطيط علم صادر عن وزير التعمير وليس خطأ للتنظيم معتمدا من المحافظ بعد موافقة الوحدة المحلية المختصة - أحكام المادة ١٢ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أشار اليه والقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين - جمعت اعتماد خطوط تنظيم الشوارع سواء ابتداء أو تعديلا بقرار من المحافظ بعد موافقة الوحدة المحلية المختصة - كما أنها رتب على صدور هذا القرار حظر البناء أو التغطية في الأجزاء البارزة عن خط التنظيم المعتمد - وكذا جواز إلغاء أو تعديل تراخيص البناء السابقة بما يتفق وهذا الخط المعتمد - ولو كان قد شرع في الأعمال المرخص بها - أي أنها لم تغلغ ذلك الاختصاص على وزير التعمير ولم ترتب الآثار المذكورة على مجرد تخطيط علم ، ما لم يتمخض عن خطوط تنظيم معتمدة من المحافظ بعد موافقة الوحدة المحلية المختصة .

الحكمة : ومن حيث أن مبنى الطمن أن الحكم المظون فيه أخطأ في تطبيق القانون لأن الثالث من مستندات الدعوى أن الأرض متداخلا في شارع عرضه ٣٥ مترا طبقا للتخطيط العلم لمحينة الأقمير وهذا

التخطيط معتمد بقرار وزير التعمير رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٨٤ ومحظور البناء عليها طبقا لهذا القرار .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن المطعون ضده حصل من الوحدة المحلية لمركز الأقصر على ترخيص مبان رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٨٣ لبناء دور أرضي بشارع جسر العوامية في الأقصر ، وصدر في ٢٢ من مارس سنة ١٩٨٤ قرار من مدير الإدارة الهندسية في ذات الوحدة المحلية بوقف أعمال البناء التي يجريها المطعون ضده بالمخالفة للتعليمات الواردة من مدير محطة المياه في ٥ من فبراير سنة ١٩٨٤ بعدم إقامة أى مبان مجاورة لمحطة المياه باعتبار هذه الأرض حرا للمحطة ، وبناء على شكوى من المطعون ضده ردت عليه إدارة خدمة المواطنين في محافظة قنا بكتاب مؤرخ ٥ من مايو سنة ١٩٨٤ بأن مركز الأقصر أفاد بوقف البناء في المنطقة المتروكة حرما لمحطة المياه بتنفيذا لكتاب من هذه المحطة في ٥ من فبراير سنة ١٩٨٤ . وفاد هذا أن القرار المطعون فيه ، اذ صدر بوقف أعمال البناء التي يجريها المطعون ضده بناء على ترخيص البناء الصادر له ، فإنه قام حسب صريح عبارته على أن الأرض محل البناء هي حرم لمحطة المياه المجاورة لها فلا يجوز البناء عليها عملا بتعليمات صادرة عن مدير محطة المياه في ٥ من فبراير سنة ١٩٨٤ ، ولا ريب في أن هذا السبب الذي بنى عليه القرار المطعون فيه لا يجد سنداً له من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ، فقد خلا هذا القانون مكمضفى مثل هذه الحرمة المكثفة أصلاً أو يخول أحد السلطة بطاها أو يجلب منها شرطاً في ترخيص البناء سواء ابتداء أو بقاء ، وبذا فإن ذلك السبب البدي في القرار المطعون فيه لا يصح سبباً قانونياً لما قرره من وقف أعمال البناء نقضاً عنه للترخيص السابق صدوره بالبناء. وإذا كان الطاعن في معرض دفاعه خلال الدعوى ثم في تقرير الطعن بعدئذ ارتكن الى كتاب الوحدة المحلية لدينة ومركز الأقصر رقم ٧٣٥٧ في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٤ بأن الأرض محل البناء متداخلة في شارع

عرضه ٢٥ مترا طبقا للتخطيط العام لمدينة الإقصر والمعتمد بقرار وزير التعمير رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٨٤ ، وبذا تذرع في اصدار القرار المطعون فيه بأن البناء مخالف لتخطيط عام معتمد بقرار وزير التعمير ، الا أن هذا التخطيط أن منح حدوثه عملا وصدق اقتضاه سببا فان القدر المتيقن أنه لا يصلح قانونا لحمل اقرار المطعون فيه بوصفه مجرد تخطيط عام صادر عن وزير التعمير وليس خطأ للتنظيم متتمدا من المحافظ بعد موافقة الوحدة المحلية طبقا للمادة ١٣ من القانون رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه اذ نصت على أنه يصدر باعتماد خطوط التنظيم للشوارع قرار من المحافظ بعد موافقة الوحدة المحلية المختصة . ومع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن غزع ملكية العقارات المنفعة العامة أو التحسين ، يحظر من وقت صدور القرار أشار اليه في الفقرة السابقة اجراء أعمال البناء أو التغطية في الأجزاء البارزة عن خطوط التنظيم وإذا صدر قرار بتعديل خطوط التنظيم جاز للوحدة المحلية المختصة بقرار مسبب الغاء التراخيص السابق متفها أو تعديلها بما يتفق مع خط للتنظيم الجديد سواء كان المرخص له قد شرع في القيام بالأعمال المرخص بها أو لم يشرع فالواضح من هذه المادة أنها جعلت اعتماد خطوط تنظيم الشوارع سواء ابتداء أو تعديلا بقرار من المحافظ بعد موافقة الوحدة المحلية المختصة كما أنها رتبّت على صدور هذا القرار حظر البناء أو التغطية في الأجزاء البارزة عن خط التنظيم المعتمد وكذا جواز الغاء أو تعديل تراخيص البناء السابقة بما يتفق وهذا الخط المعتمد ، ولو كان قد شرع في الأعمال المرخص بها ، أي أنها لم تطلع ذلك الاختصاص على وزير التعمير وأم ترتب الآثار المذكورة على مجرد تخطيط عام ما لم يخفض عن خطوط تنظيم مستقلة من المحافظ بعد موافقة الوحدة المحلية المختصة .

ومن حيث أنه يؤخذ مما تقدم حسب ظاهر الأوراق والقدر اللازم للفصل في الطلب المستعجل ، أن القرار المطعون فيه غير قائم على سببه

المبررة له فانونا ، وفلك على نقض ما ذهب اليه الطاعن في الأمر الذي يزكى
وقف تنفيذه على نحو ما قضى به الحكم المطعون فيه ، فدن ثم يكون
الطعن على هذا الحكم خليفا بالرفض موضوعا مع الزام الطاعن
بالمصروفات .

(طعن رقم ٢٨٤٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٨٨/١١/٥)

خلاصا - الخروج على خط التنظيم المعتمد والجزاء على ذلك

١ - عدم جواز التجاوز عن المخالفات المتعلقة بخطوط التنظيم

قاعدة رقم (٤٠)

المبدأ :

المخالفة المتعلقة بخطوط التنظيم لا يجوز التجاوز عنها - المحافظ
انا ارتأى ذلك أن يصدر قرار الإزالة في هذه الحالة دون الرجوع الى
اللجنة المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦
لسنة ١٩٧٦ معلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ - امتناع جهة الإدارة
عن اتخاذ اقرار المذكور رغم أنه يجب عليها اتخاذه قانونا يكون قرارا
سلبيا مذكفا للقانون متعين الالغاء .

الحكمة : ومن حيث ان الدعوى المطعون في حكمها مرفوعة
بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢١ طعنا في القرار السلبى بالامتناع عن اصدار قرار
ازالة المباني المخالفة للقانون التى يجرى انشاؤها بالمقار رقم ٩ (١)
شارع عزيز أبلاطة بالزمالك ومن ثم فانه يتعين تطبيق القوانين المعمول
بها آنذاك ومنها القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ قبل تعديله بالقانون رقم ٣٠
لسنة ١٩٨٣ .

ومن حيث أن المادة الرابعة من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ سالف
الذكر نصت على أنه « لا يجوز انشاء مبان أو اقامة أعمال أو توسيعها
أو تعديلها أو تعديلها . . . الا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من الجهة
الإدارية المختصة بشئون التنظيم بالمجلس المحلى أو اخطارها بذلك
وفقا لما تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون » وتنص المادة ١٣ من هذا
القانون على أن « يصدر باعتماد خطوط التنظيم للشوارع قرار من
المحافظ بعد موافقة المجلس المحلى المختص - ومع عدم الاخلال بأحكام

القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التخصيص ، يحظر من وقت صدور القرار المشار اليه في الفقرة السابقة اجراء أعمال البناء أو التحطية في الأجزاء البارزة عن خطوط التنظيم .» وتنص المادة ١٤ على أن يكون « للمديرين والمهندسين والمساعدين الفنيين القائمين بأعمال التنظيم بالمجالس المحلية ، وغيرهم من العاملين الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع المحافظ المختص صفة الضبط القضائي ، ويكون لهم بمقتضى ذلك حق دخول مواقع الأعمال الخاضعة لأحكام هذا القانون ولو لم يكن مرخصا بها وثابت ما يقع بها من مخالفات واتخاذ الاجراءات المقررة في شأنها » وتنص المادة ١٥ على أن لذوى الشأن التظلم من القرارات التي تصدرها اللجنة الادارية المختصة بشئون التنظيم وفقا لأحكام هذا القانون وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطارهم بهذه القرارات - وتختص بنظر هذه التظلمات لجنة تسمى لجنة التظلمات تشكل بمقر المجلس المحلي للمدينة أو الحي أو القرية ويصدر بتشكيل اللجنة قرار من المحافظ المختص ، ويشترط لصحة انعقادها حضور رئيسها وثلاثة على الأقل من بينهم اثنين من المهندسين .» وتنص المادة ١٦ من القانون المذكور على أن « يكون للجنة الادارية المختصة بشئون التنظيم بقرار مسبب يصدر بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة أن تقوم بإزالة المباني أو أجزائها التي تقام بدون ترخيص بعد تاريخ العمل بهذا القانون إذا كان يترتب على بقاءها الاخلال بمقتضيات المصالح العام ولم يقم الملك بالتنفيذ خلال المدة المنبثقة أنتى تعديدها له تلك الجهة .» وتنص المادة ١٧ على أن « توقف الأعمال المخالفة بالطريق الادارى ، ويصدر بالوقف قرار مسبب من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم يتضمن بيانا بهذه الأعمال » وتنص المادة ١٨ من القانون سالف الذكر على أن « تحيل الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم الى اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٥ موضوع الأعمال المخالفة التي تقتضى الإزالة أو التصحيح سواء اتخذ بشأنها اجراء الوقف وفقا لأحكام المادة السابقة أو لم يتخذ - كما يجوز لأصاحب

النشأن أن يلجأ مباشرة الى اللجنة المشار اليها - وتصدر اللجنة قراراتها في الحالات المعروضة عليها بإزالة أو تصحيح الأعمال المخالفة أو استئناف أعمال البناء .. ومع عدم الاخلال بالعقوبة الجنائية يجوز للجنة التجاوز عن بعض المخالفات التي لا تؤثر على مقتضيات الصحة العامة أو أمن السكان أو المارة أو الجيران وذلك في الحدود التي تبينها اللائحة التنفيذية .. وفيما عدا ما هو منصوص عليه في هذه المادة تسري الأحكام المنظمة لأعمال اللجنة الواردة بالمادة ١٥ وما تتضمنه اللائحة التنفيذية من أحكام في هذا الشأن » وتنص المادة ١٩ من القانون على أنه « لدوى الشأن وللجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم حق الاعتراض على القرارات التي تصدرها (لجان التظلمات) المنصوص عليها في المادة (١٥) وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانهم بها أو من تاريخ انقضاء اليماد المقرر للبت في التظلم بحسب الأحوال والا أصبحت نهائية - وتقتضى بنظر هذه الاعتراضات لجنة (استئنافية) تشكل بمقر اللجنة التنفيذية للمحافظة المختصة .. » وتنص المادة ٢٠ على أنه « على ذوى الشأن أن يبادروا الى تنفيذ القرار النهائي الصادر من اللجنة المختصة بإزالة أو تصحيح الأعمال المخالفة .. فاذا امتنعوا عن التنفيذ أو انقضت المدة دون اتمامه كان للجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم أن تقوم بذلك بنفسها أو بواسطة من تمهد اليه » . ونصت المادة ٢٢ من القانون المشار اليه على عقوبة مخالفة أحكام بعض المواد ومنها المواد ١٣ و ١٧ و ١٨ من هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له .

ومفاد هذه النصوص أنه لا يجوز انشاء مبان أو لقاعة أعمال الابدن الحصول على ترخيص في ذلك من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم ، كما لا يجوز اجراء أعمال البناء في الأجزاء البارزة عن خطوط التنظيم بعد أن يصدر قرار من المحافظ بعد موافقة المجلس المحلي المختص باعتقاد خطوط التنظيم للشوارع ، ويجوز للمدبرين والهندسين والمساعدين الفنيين القائمين بأعمال التنظيم بالمجالس المحلية بفعل

مواقع الأعمال المخالفة لهذا القانون واتخاذ الإجراءات المقررة في شأنها ؛
ولغوى الشأن التنظيم من القرارات التي تصدرها الجهة الإدارية المختصة
بشؤون التنظيم أمام لجنة تسمى لجنة التظلمات وعلى الجهة الإدارية أن
تصدر قراراً مسبباً بوقف الأعمال المخالفة بالطريق الإداري ، وتحويل
إلى لجنة التظلمات الأعمال المخالفة التي تقتضى الإزالة أو التصحيح
وتقوم بعد موافقتها بلزلة المبنى أو أجزائها التي تقلم بدون ترخيص
بعد تاريخ العمل بهذا القانون إذا كان يترتب على بقائها الإخلال بمقتضيات
المصالح العام ولم يتم الملئ بالتنفيذ خلال المدة المناسبة التي تحددها
له تلك الجهة ، وتنحصر مهمة لجنة التظلمات التي يجوز لمصاحب الشأن
أن يلجأ إليها مباشرة في أن تصدر قراراً بالإزالة أو تصحيح الأعمال
المخالفة أو استئناف أعمال البناء ، كما يجوز لها التجاوز عن بعض
المخالفات التي لا تؤثر على مقتضيات الصحة العامة أو أمن السكان
أو المارة أو الجيران . ولغوى الشأن وللجهة الإدارية المختصة بشؤون
التنظيم حق الاعتراض على القرارات التي تصدرها لجان التظلمات أمام
لجنة استئنافية ولا أصبحت نهائية . وعلى ذوى الشأن تنفيذ القرار
النهائي الصادر من اللجنة المختصة بإزالة وتصحيح الأعمال المخالفة
والأقامت الجهة الإدارية المختصة بشؤون التنظيم بذلك بنفسها أو بواسطة
من تعهد إليه . وعلى ذلك فإنه بمجرد اكتشاف مخالفة البناء بدون
ترخيص أو خارج خط التنظيم تقوم الجهة القائمة بأعمال التنظيم باتخاذ
الإجراءات اللازمة لضبط المخالفة وإحالة مرتكبها إلى جهة القضاء
الجنائي لتوقيع العقوبات المنصوص عليها قانوناً ، كما تقوم باتخاذ جملة
تدابير إدارية مستقلة عن الإجراءات القضائية والمشار إليها فيما سبق .

ومن حيث أن الثابت من الاطلاع على الأوراق أن اللجنة المختصة
بمحافظة الاسكان ببحر القاهرة قامت بتحرير محضر جنحة
تنظيم مبانى برقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بتاريخ ١٠/١/١٩٨٢ ضد مالك العقار
برقم ٩ (١) مشروع المعهد السويصرى بالزمالك وذلك لمخالفته أحكام

القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ولائحته التنفيذية بأن يحل المبالغ يتحمل أساسيات في الأرض القضاء المحصورة بين القليل والمقدار المذكور وسقط في خط التعظيم () وفي ذات التاريخ صدر قرار جدير بالتعظيم بخصي غرب القاهرة رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ ق ١٠/١/١٩٨٢ بإيقاف أعمال البناء بالمقار وتكملة شقة بالدور الأول والثاني بمسطح مقداره ٢٧٠ مترا مربعا بحجارة فقد تضرر ضده هذا المخضر بالحكم عليه بالفرامة والأزالة لخصياع الأرض عن هيكل خرساني ، ويعدون ترخيص ، ولما كان ذلك مغالفا لأحكام القانون المذكور ونص على ما يأتي (١ - إيقاف الأعمال المخالفة الجارية إقامتها بالمقار الكائن ١/٩ شارع المعهد السويسري ٣ - يبلغ هذا القرار إلى ذوي الشأن بالطريق الإداري وطبقا لما هو وارد بالمادة ١٧ من القانون ٣ - يبلغ القرار إلى شرطة قسم قصر النيل لإيقاف أعمال البناء ٤ - تحظر لجنة التظلمات المتضمن عليها في المادة ١٥ من هذا القانون لاعتداد قرارها نحو هدم أو تصحيح الأعمال المخالفة أو استئناف أعمال البناء ٥ - على السيد مهندس قسم قصر النيل متابعة هذا القرار) وقيد الموضوع أمام لجنة التظلمات برقم ١ لسنة ١٩٨٢ ونظرت اللجنة بجلسته ١٣/٤/١٩٨٢ دون حضور العضوين المهندسين وانتهت إلى إحالة الأوراق إلى نيابة البلدية لاتخاذ شئونها فقام أصحاب الشأن باستئناف هذا القرار ونظرت اللجنة الاستئنافية بتاريخ ١٨/٥/١٩٨٢ وانتهت إلى قبول التظلم شكلا وفي الموضوع بإلغاء القرار المتظلم منه رقم ١ لسنة ١٩٨٢ وحفظ المخضر رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بقصر النيل موضوع التظلم واستندت اللجنة الاستئنافية في قرارها إلى ما تبين لها أن القرار الصادر من أول درجة قد صدر مغالطا لأحكام المادة (١٥) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ التي تستوجب لصحة انعقاد لجنة التظلمات حضور رئيسها وثلاثة على الأقل من أعضائها منهم اثنان من المهندسين وإذا كان الثالث من محضر جلسة ١٣/٤/١٩٨٢ أنه صدر بحضور رئيس اللجنة ، وبغلا من حضور المهندسين ومن ثم فإن هذا القرار ولد معنوما مما يثمين معه قبول الدفع وإلغاء القرار ٥٠٠ وواضح مما تقدم أن الجهة الإدارية

المختصة أصدرت قرارا بإيقاف الأعمال المخالفة بالطريق الإداري وعرضت الموضوع على لجنة التظلمات لأصدار قرارها بهجم أو تصحيح الأعمال المخالفة أو استئناف أعمال البناء المتوطى بها ذلك وفقا للمادة ١٨ من القانون المذكور الا أن اللجنة لم تصدر قرار بذلك وقررت لحالة الأوراق الى نيابة البلدية لاتخاذ شئونها ، واذا تظلم أصحاب الشأن من هذا القرار الى اللجنة الاستئنافية التي ألغت القرار المذكور وحفظ المضمر رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ لعدم صحة انعقاد لجنة التظلمات لعدم حضور المهندسين عضوي اللجنة ولم تطعن المدعية في قرار اللجنة الاستئنافية .

ومن حيث انه وقد ثبت للمدارة أن لجنة التظلمات ومن بعدها اللجنة الاستئنافية قد خرجتا عن اختصاصها فلم تصدر قرارا بإزالة المباني أو تصحيح الأعمال المخالفة أو استئناف أعمال البناء الا أنها وقفت موقفا سلبيا ازاء المخالفتين اللتين أصدرت بشأنهما قرار ايقاف الأعمال رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ وكان عليها استئناف الاجراءات على الوجه الصحيح من النقطة التي شلها العوار - كما ذهب الى ذلك بحق الحكم المطعون فيه - وذلك باعادة عرض الموضوع على لجنة التظلمات لتصدر قرارا بإزالة المخالفة أو تصحيح الأعمال المخالفة أو استئناف أعمال البناء كما تنص بذلك المادة ١٨ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه .

وفضلا عن ذلك فإن القرار السلبي المطعون فيه وقد لحقه القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ الذي عدل المادة ١٦ من القانون سلف الذكر بالنص على أن « يصدر المحافظ المختص أو من ينييه بعد أخذ رأى لجنة تشكل بقرار منه قرارا مسببا بإزالة أو تصحيح الأعمال التي تم وقفها .. ومع عدم الاخلال بالمحاكمة الجنائية يجوز للمحافظ بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في الفقرة السابقة التجاوز عن الإزالة في بعض المخالفات التي لا تؤثر على مقتضيات الصحة العامة أو أمن السكان أو المارة أو الجيران وذلك في الحدود التي تبينها اللائحة التنفيذية - وفي جميع الأحوال لا يجوز التجاوز عن المخالفات المتماقة بخطوط التنظيم ... وللمحافظ

المختص أن يصدر قراره في هذه الأحوال دون الرجوع إلى اللجنة المختصة
لها في الفقرة الأولى : بما مفاده أنه يجب إزالة المخالفة المتعلقة بخطوط
التخطيط ولا يجوز التجاوز عنها بل أنه يجوز للمحافظ أن يصدر قرار
الإزالة في هذه الحالة دون الرجوع إلى اللجنة المشار إليها في الفقرة
الأولى المذكورة ومن ثم كان على الجهة الإدارية أن تعمل هذا الحكم في
المخالفة المرتكبة والخاصة بالبناء في الأرض المحصورة بين العقار محل
النزاع والنيل بدون ترخيص خارج خط التخطيط بأن يصدر محافظ
القاهرة قرارا بالإزالة بل أنه يجوز له أن يصدر هذا القرار بدون الرجوع
إلى اللجنة المشار إليها بالفقرة الأولى من المادة سالفة الذكر . وأذ ليس
هناك ما يدل على أن الجهة الإدارية أصدرت قرارا بإزالة المبنى المخالفة ،
بل أن رد الجهة الإدارية على الدعوى وطعنها في الحكم الصادر بإلغاء
القرار السلبي بالامتناع عن إزالة المبنى المقامة في مواجهة العقار
رقم ٩ (أ) شارع عزيز أبغلة يلزمناك يدل دلالة قاطعة على أن الإدارة
لم تصدر قرارا بإزالة هذه المبنى والا فذكرت ذلك ومن ثم يكون امتناع
الإدارة عن اتخاذ القرار المذكور وعم أنه يجب عليها اتخاذ قانونا يكون
قرارا سلبيا مخالفا للقانون متعين الالغاء .

(لمن رقم ٣٧٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/٢٤)

٢- العقوبات الجنائية

قاعدة رقم (٤١)

المبدأ :

نظام المشرع العقوبات الجنائية المقررة عن مخالفة أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ومنها مخالفة حكم المادة ١٢ الخاصة بالقواعد الواردة على الأماك الواقعة داخل خطوط التنظيم المقرر - يجب الحكم فضلا عن ذلك بإزالة أو تصحيح أو استكمال الأعمال المخالفة فيما لم يمسس في شأنه قرار نهائي من اللجنة المختصة - القرار الصادر من اللجنة يكون نهائيا أما باستنفاد طرق الاعتراض الإداري أو باستتلاق هذه الطرق بقوات مواعيد الاعتراض - المادة ٢٢ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ - لا وجه للقول بأن الحكم بنصف الرسوم يفرد عدم تقرير الإزالة - أساس ذلك : تقرير عدم الإزالة منوط باللجنة وليس بالحكم الجنائي - الحكم لجنتي لا يملك طبقا لمصريح النص سوى وجوب الحكم بالإزالة ولا يملك منح ترخيص بالبناء المخالف .

المحكمة : ومن حيث أن الطاعن أكد بمرضية الطعن ولم يجادل به الجدة الإدارية في ذلك بأن اللجنة المنصوص عليها بالمادة (١٥) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه لم تكن قد شكلت بعد وقف صدور قرار الإزالة المطعون فيه ، لعدم ترشيح القضاء الذين نصت المادة المشار إليها على رئاستهم لها ، فلا يكون ثمة وجه للنفي متى كان القرار المطعون فيه قد عرض على اللجنة المختصة القائمة بالتشكيل السابق المنصوص عليه بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٩٢ في شأن تنظيم المباني التي يصدر بتشكيلها قرار من المحافظة بالتطبيق لحكم المادة (٢/١٤) من القانون المشار إليه ، فلذلك لم يمتنع عن تشكيل اللجنة الجديد بشأنه بطلب توفير أفراد من القضية

يقولون رئاستها ، فان استطلاعة المدة انقضى يتطلبها تدبير ذلك بما جاوز السنة لا يكون من شأنها عدم تطبيق القانون أو تعطيل أحكامه ، بما يترتب على ذلك من تعطيل مرفق عام من أخطر المرافق وأهمها مما يؤدي إلى تعريض الأرواح والأموال والصحة العامة للخطر وقد عرض القرار المطعون فيه على اللجنة المختصة بتشكيل المنصوص عليه بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ فقررت استمرار الإيقاف والازالة على ما سبق البيان . ولا أساس للقول بأن يد الجهة الادارية عن اتخاذ القرارات التي يخولها القانون إياها بشأن ما يقع من مخالفات لأحكامه متى كانت قد اتخذت بشأنها إلى طلب محاكمة المخالف جنائيا . فالمادة (٢٢) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه تنظم العقوبات الجنائية المقررة عن مخالفة أحكامه ، ومنها مخالفة حكم المادة (١٣) الخاصة بالقيود الواردة على الأملاك الواقعة داخل خطوط التنظيم المعتمدة ، وتنص في فقرتها الثانية على أنه « ويجب الحكم فضلا عن ذلك بازالة أو تصحيح أو استكمال الأعمال المخالفة » وذلك فيما لم يمسح في شأنه قرار نهائي من اللجنة المختصة . وصرح النص وجوب الحكم بالازالة في غير ما صدر بشأنه قرار من اللجنة المختصة . والقرار الصادر من اللجنة المختصة في هذا الشأن يكون نهائيا اما باستنفاد طرق الاعتراض الإداري التي رسمها القانون لذلك أو باستنفاد هذه الطرق بنوات مواعيد الاعتراض على النحو المنصوص عليه بالقانون . والثابت في واقعة المنازعة الماثلة أن الطاعن لم يسلك طريق الاعتراض في المواعيد المقررة بل قرر ارتضائه قرار الازالة وتعهد بتاريخ ١٦/٤/١٩٧٨ بتنفيذ القرار على نفقته ومسئوليته على نحو ما سلف البيان . ولا يغير من ذلك ما تفيده المادة (٢٢) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه من أنه إذا كانت المخالفة متعلقة بالقيام بالأعمال بدون ترخيص ولم يقرر إلزاقها فيحكم على المخالف بنصف الرسوم المقررة بعد مغلظة أن الحكم بصلته

الرسوم يفيد عدم تطبيق الإزالة لأن منط تقرير عدم الإزالة منوط باللجنة وليس بالحكم الجنائي الذي لا يملك طبقاً لمصريح النهر سوى وجوب الحكم بالإزالة فلا يملك منح ترخيص البناء المخالف وعلى أية حال فمما لا شك فيه أن البناء قد أقيم بغير ترخيص مما أدى إلى توقيع العقوبة الجنائية بهذا السبب ولا يعنى توقيع العقوبة الجنائية بذاته منح الترخيص بالبناء المخالف وبذلك ينطبق فيه حكم المادة ١٦ من القانون التي كانت قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ — تقضى على ما كان معمولاً به عند وقوع المخالفة وصدور القرار المطعون فيه إصدار قرار مسبب بإزالة المباني التي تقام بدون ترخيص بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٥ والتي كانت تشكل برئاسة قاضى يتولى تشكيلها وممارستها لعملها واستطال ذلك لمدة جاوزت السنة فصدر القرار بعد أخذ رأى هذه اللجنة ولكن بتشكيلها الذي كان مقرراً قبل العمل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٩ المشار إليه والتي كانت تمارس عملها إلى حين تشكيل اللجان على الوجه المقرر في المادة ١٥ من القانون المذكور منعا لتعطيل المرفق العام بما يمثله ذلك من أخطار على الأرواح والأموال والصحة العامة .

وقد استمر القرار قائماً لم يمض حتى الآن وقد تم تعديل القانون المذكور بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ الذى ألغى اختصاص هذه اللجنة وعدل المادة ١٦ بتشكيل لجنة على وجه آخر . أما ما يبيده الطاعن من أن الجهة الإدارية مصدرة القرار تعتبر قرار الإزالة الذى أصدرته قد سقط مفعوله محلاً على ذلك بمفاد الشهادة المرفقة بحافظة مستنداته المقدمة بجلسة ١٩٨٧/٤/٦ ، فبفرض النظر عما تضمنته هذه الشهادة من فهم خاطئ وقتت فيه الجهة الإدارية لغاد الحكم الجنائي الصادر فى القضية رقم ٦٦٤ لسنة ١٩٧٨ جنح بلب الشعرية مؤداه أن الزام الحكم المشار إليه الطاعن بنصف الرسوم المقررة فقيام الطاعن بالسداد ، يحول دون تنفيذ قرار الإزالة الصادر قبل الحكم وفهم خاطئ لما سبق بيانه من أن الحكم الجنائي لا يمنع ترخيصاً بالبناء يحول دون تنفيذ قرار الإزالة الذى

ارتضاء الطاعن ولا يعتبر ذلك موقفا إراديا لجهة الإدارة بالتجاوز عن مخالفة البناء وهو ما لا تملكه الجهة الإدارية إذ أن التجاوز عن المخالفة في إقامة بناء بني ترخيص قد رسم القانون أوضاعها وحدد المختص به على ما طرأت عليه من تعديلات ، ولا يمكن أن يغنى عنها نسبة فهم خاطيء لجهة الإدارة في تنفيذ الحكم الجنائي — وبذلك يكون الطعن في كل عناصره قد خلا من أي سند من القانون متمم الرفض .

(ملعن رقم ١٣٧٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٧/١١/٢٨)

٢- إزالة المباني المخالفة بالطريق الإداري

قامعة رقم (٤٢)

المبدأ :

مفاد من المادة ١٤ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن توجيه وتنظيم أعمال البناء - والمادة ٣١ من قانون الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانونين رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ، و ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ - أنه اعتبارا من تاريخ اعتماد خطوط التنظيم للشوارع يحظر اجراء أية أعمال للبناء في الأجزاء البارزة من خطوط التنظيم - الأجزاء الذي يترتب على مخالفة هذا الحظر هو إزالة تلك المباني المخالفة بالطريق الإداري - - ينطبق ذلك على المباني التي يقيمها المالك الأصلي في الأجزاء البارزة من خطوط التنظيم -

المحكمة : ومن حيث أن مبنى الطمن المائل يقوم على أن الحكم المضمن فيه يخالف القانون وينطوي على خطأ في تطبيقه وتأويله ، ذلك أن المضمن ضده تقدم لجهة الإدارة المختصة بشئون التنظيم بطلب الترخيص له بإجراء أعمال الترميم لمنزله وبالقفل رفض له بإجراء الترميمات المطلوبة دون المساس بالأساسات أو إعادة البناء إلا أن المضمن ضده لم يلتزم بشروط الترخيص وقام بهدم المقار وإعادة بنائه على ضائع التنظيم أى متديا على خطوط التنظيم المعتمدة والقائمة فعلا وقت البناء ، ولما كانت ضوابط التنظيم تعتبر من أملاك الدولة ، ومن ثم فانه وفقا لحكم المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ يحق للسلطات أو من ينوبه إزالة المبنى على خطوط التنظيم وقد فوض المحافظ رئيس اللجنة المحلية لمركز ومدينة الفشن بالقرار رقم ١٩٨١/٨٢ في إصداره بمثل هذه القرارات الأمر الذي يكون معه القرار قيد المناظر صحيح حكم

القانون ولا مطعون عليه ويكون الحكم المطعون فيه اذ صدر خلافا لذلك قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله جديرا بالالغاء ، وعن طلب وقف التنفيذ ، فان تنفيذ الحكم المطعون فيه يرتب نتائج يتعذر تداركها مستقبلا .

ومن حيث أن المادة ١٣ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن توجيه وتنظيم أعمال البناء تنص على أن « يصدر باعتماد خطوط التنظيم للشوارع قرار من المحافظ بعد موافقة المجلس المحلي المختص . وهم عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع ملكية المقارنات للمنفعة العامة أو التخصيص يحظر من وقت صدور القرار المنار اليه في الفقرة السابقة اجراء أعمال البناء أو التغطية في الأجزاء البارزة من خطط التنظيم » .

وتنص المادة ٢٦ من قانون الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانونين رقمي ٥٠ لسنة ١٩٨١ ، ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ على أن « ٠٠ وللمحافظ أن يتخذ جميع الاجراءات الكفيلة بحماية أملاك الدولة العامة والخاصة وازالة ما يقع عليها من تعديات بالطريق الاداري .

ومن حيث أن مفاد هاتين المادتين — طبقا لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة — أنه اعتبارا من تاريخ اعتماد خطوط التنظيم للشوارع يحظر اجراء أية أعمال للبناء في الأجزاء البارزة عن خطوط التنظيم ، والجزاء الذي يترتب على مخالفة هذا الحظر هو ازالة تلك المبانى المخالفة بالطريق الاداري . وينطبق ذلك على المبانى التي يقيمها المالك الأصلي في الأجزاء البارزة عن خطوط التنظيم .

ومن حيث أن البادى من الأوراق — بالقدر اللازم للفصل في هذا الشق من الدعوى — أن المطعون ضده ، يملك عقارا بشارع المطوما مركز الفشن ، وتقام بهدم هذا المقار واعادة بناءه على مبالغ التعظيم

دون الحصول على ترخيص من الجهة الادارية ودون الارتداد بالجماع الى خط التنظيم المعتمد المبين على الخريطة رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٦ ، فمن ثم يكون ما قام به المطمون ضده من تعدى على املك الدولة باعتبار أن ضوائع التنظيم تعد من املك الدولة الخاصة ، ويحق للمحافظ أو من يفوضه في ذلك تفويضاً قانونياً سليماً ازالة هذا التعدى بالطريق الادارى ، واذا صدر القرار المطمون فيه من رئيس مركز ومدينة الفشن بموجب التفويض الصادر من المحافظ بالقرار رقم ٨٢ لسنة ١٩٨١ يؤكد ذلك أن تعدى المطمون ضده بالبناء على ضائع التنظيم يعد من قبيل مخالفات المباني التي يسرى في شأنها القانون رقم ١٠٦/١٩٧٦ مما يتعين معه ازلتها بقرار من المحافظ أو من ينييه في مباشرة اختصاصه . ومن ثم فان هذا القرار المطمون عليه يكون قد صدر - بحسب الظاهر - وفق صحيح احكام القانون وممن يملك اصداره قانوناً الأمر الذى ينتفى معه ركن الجدية في طلب وقف تنفيذ هذا القرار مما يتعين معه القضاء برفض هذا الطلب دون حاجة لبحث ركن الاستمجال ، واذا انتهى الحكم المطمون فيه الى غير هذه النتيجة فانه يكون قد صدر على غير أساس من الواقع ومفترضاً عدم صدور تفويض قانونى سليم من المحافظ لرئيس الوحدة المحلية دون التحقق من صحة وسلامة هذه الواقعة مما انزلق به الى مخالفة صحيح احكام القانون على غير أسس وبدون مقتضى ويتعين الحكم بالغاءه .

(طعن رقم ٣٤١٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٣/١٢/١٩٩٢)

٤- عدم التصديق للمتمدى على حظر التنظيم جريمة تأديبية.

قاعدة رقم (٤٢)

المستد :

عدم التمديد للمخالف المتمدى على خط التنظيم والبناء باتخاذ الاجراءات الواجبة قانونا ضده فور شروعه في ذلك يعتبر مخالفة تأديبية تستوجب العقاب - عدم اعداد المنكرات واتخاذ الاجراءات اللازمة لاداءه دار قرار ازالة المخالفة بالطريق الادارى - التقاضى عن ذلك بعد خروجا على مقتضى الواجب ومخالفا للقانون والتعليمات الادارية مما ينفي معه مساطة امليل المختص تأنيبا - المواد ١٥ و ١٦ و ١٧ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم اعمال البناء معذلا بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٢ .

المحكمة : ومن حيث ان المادة ١٥ من القانون المذكور تنص على أن : « توقف الاعمال المخالفة للطريق الادارى ، ويصدر بالوقف قرار مسبب من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم يتضمن بيانا بهذه الاعمال ، ويعلن الى ذوى الشأن بالطريق الادارى . فاذا تمذد الاعلان لمختصة لائى مسبب يتم الاعلان بايداع نسخة من القرار بمقر الوحدة المحلية المختصة وقسم الشرطة او نقطة الشرطة الواقع في دائرتها للعقار . » . وحيث انه قد تضمنت المادتان ١٦ و ١٧ من القانون المشار اليه الاجراءات الواجب اتباعها لازالة المبنى المخالف - فنصت المادة (١٦) على أن : يصدر المحافظ المختص أو من ينفيه قرارا مسببا بازالة أو تصحيح الاعمال التى تم وقفها ، وذلك خلال خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ اعلان قرار وقف الاعمال المنصوص عايبها بالمادة السابقة » . كما نصت المادة (١٧) على أن : « على ذوى الشأن أن يبادروا الى تنفيذ القرار الصادر بازالة أو تصحيح الاعمال المخالفة ، وذلك خلال المدة التى تحددها الجهة الادارية . . . فاذا امتنعوا عن

التنفيذ أو انقضت المدة دون تمامه ، فاضت الحجة الادارية المختصة
بشئون التنظيم بذلك بقمصها أو بواسطة من تمهد اليه قوة ولجنة
المذكورة في سبيل تنفيذ الأزالة أن تطبق بالطريق الإداري المبني
شاغاه ٠٠٠ وإذا اقتضت أعمال التصحيح لملء المبني مؤقتا من كل
أو بعض شاغاه ، فيتم ذلك بالطريق الإداري ٠٠٠

ومن حيث أن الثابت من الإطلاح على الأوراق : أن المطعون ضدهما
وإن كنا قد حررا ضد المخالف المختار اليه محاضر المخالفة بالمعتمد
ذكرها الا أنها قد حررا تلك المخالفات بعد أن قام المخالف بالتصديق
علم خط التنظيم وإنشاء ولم يقوما بالتصديق له . واتخاذ الاجراءات
الواجبة قانونا ضده فور شروعه في ذلك ، كما أن الثابت أنها لم يتبعا
ذلك بأعداد المذكرات واتخاذ الاجراءات اللازمة لاستصدار قرار ازالة
المبنى المخاف الذي أقامه الملك المذكور من السلطة المختصة مع ان ذلك
واقع في اختصاصهما باعتبار أن المطعون ضده الأول هو مدير الأعمال
ومهندس المرافق المسؤل بالحي والمطعون ضده الثاني هو مساعده الفني
فقد كان واجبهما يقتضى — بمجرد وقوع المخالفة — أن يستصدرا قرار
ازالة هذه المخالفة بالطريق الإداري ، وذلك بأعداد مذكرة العرض في هذا
الشأن وعرضها على المختصين لاستصدار قرار من المحافظ أو من أنابه
في هذا الاختصاص بالأمر بهذه الأزالة أما وقد تقاعسا عن ذلك ، فانهما
يكونان قد خرجا على مقتضى الواجب ومخالفا للقانون والتعليمات الادارية
مما ينبىي معه مساءلتهما تأديبيا .

ومن حيث أن الثابت أيضا أن المطعون ضده الأول قد أهمل في الرد
على كتاب المتابعة الميدانية المؤرخ ١٩٨٤/٥/١٤ وقد أقر بهذه المخالفة
زاعما أن لا وقت لمهندس للعمل الإداري لفترة العمل الفني وقد أدانه
الحكم المطعون فيه هذا الاتهام وإن كان قد اكتفى بمجازاته بالانذار
عن هذه المخالفة وحدها وكان يتعين أن توقع المحكمة التأديبية على المطعون
ضده الأول العقوبة المناسبة عن هذه الجريمة التأديبية والجريمة التأديبية

الأولى وهي تقاعسه عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لازالة الإعتدى ومنع
البناء اداريا مع رؤوسيه المطعون ضده الثانى واذا ذهب الحكم المطعون
فيه مذهباً غير هذا المذهب فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه
وتأويله ، الأمر الذى يتعين معه الحكم بالتمتة .

ومن حيث أن الجزاء المناسب الذى تقدره المحكمة بحسب الثابت
من جرم تأديبى قبل المطعون ضده الأول بمراعاة وظيفته ورئاسته
للمطعون ضده الثانى — هو الخصم من أجره لمدة شهر ونصف وبالنسبة
للاخير الخصم من أجره لمدة شهر .

(طعن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٨٩)

الفصل الخامس

الترخيص بالبناء

الفرع الأول

حظر اقامة أى عمل من أعمال البناء أو إجراء أى تعديل
في بناء قائم إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك
من الجهة المختصة بشئون التنظيم

قاصدة رقم (٤٤)

المبدأ :

المواد ٤ ، ١١ ، ١٥ ، ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن
توجيه وتنظيم أعمال البناء المعدل بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٢ — حظر
اقامة أى عمل من أعمال البناء أو إجراء أى تعديل في أى بناء قائم أيا كان
هذا التعديل — إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة
بشئون التنظيم — يترتب على مخالفة ذلك وقف الأعمال المخالفة وإزالتها
بقرار من المحافظ المختص أو من ينوبه بعد أخذ رأى اللجنة المختصة
بنظر أمر الأزالة — يجوز للمحافظ التجاوز عن بعض المخالفات التي
لا تؤثر على ممتلكات الصحة العامة أو أمن السكان أو المارة أو الجيران —
يجوز للمحافظ أن يصدر قرار بالأزالة في المخالفات المتعلقة بتوفير أماكن
تفصيص لايواء السيارات — إلا يجوز له التجاوز عن تلك المخالفات —
احيلوا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه يلتزم
أصحاب العقارات التي تم انشائها بعد هذا التاريخ بتوفير الجراجات
اللازمة لايواء السيارات — يلتزم أيضا أصحاب العقارات القائمة قبل
العمل بهذا القانون بعدم تغيير تخصيص أماكن ايواء السيارات من
مخالفاتهم إلى أى فرض آخر — المادة ١٨٧ من الدستور مفادها —
لا تسري أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها — لا يترتب

طبقاً لثرفيما وقع قبلها - يجوز في غير المواد الجنائية النص في القانون على خلاف ذلك - يتم ذلك بموافقة أغلبية أعضاء مجالس الشعب -
الوقائع السابقة التي لا يحكمها الأثر المباشر للتشريع الجديد هي تلك التي حدثت وانطبقت عليها أحكام القانون وترتب طبقاً له الآثار القنوية لمرکز ذاتي وُردي للأشخاص الذين تتعلق بهم هذه الواقعة .

المحكمة : ومن حيث أن المادة ٤ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء المعدة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ تنص على أنه لا يجوز إنشاء مبانٍ أو إضافة أعمال أو توسيعها أو تعديلها أو تدعيمها أو هدمها أو إجراء أية تشطيبات خارجية مما تحدده اللائحة التنفيذية إلا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم أو إخطارها بذلك وفقاً لما تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، كما تنص المادة (١١) من القانون على أنه « يجب أن يتم تنفيذ البناء أو الأعمال وفقاً للأصول الفنية وطبقاً للرسمات والبيانات والمقتضيات التي تمنح الترخيص على أساسها ٠٠٠ كما تنص المادة (١٥) على أن توقف الأعمال المخالفة بالطريق الإداري ويصدر بالوقف قرار مسبب من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم يتضمن بياناً بهذه الأعمال ٠٠٠ كما نصت المادة (١٦) على أن يصدر المحافظ المختص أو من ينييه بعد أخذ رأي لجنة تشكل بقرار منه من ثلاثة من المهندسين المعماريين والمفتشين من غير العاملين بالجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم ممن لهم غطبر قنلاً يقل عن عشرة سنوات قراراً مسبقاً بإزالة أو تصحيح الأعمال التي تم رفعها وذلك خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ إعلان قرار الأعمال المخالفة من عليه بالمادة السابقة » ومع عدم الإخلال بالمقتضى الجنائي يفوز المحافظ بعد أخذ رأي اللجنة المختصة عليها في الفترة السابقة للتطوير عن الإزالة في بعض المخالفات التي لا تؤثر على مقتضيات الصحة العامة أو أهل السكن أو المارة أو الطريق وذلك في الحدود التي يمتثل للمقتضى التنفيذية له والذي يمنع الإطوال لا يجوز

التجاوز عن المخالفات المتعلقة بعدم الالتزام بصدد الارتفاع المقررة طبقا لهذا القانون أو قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ أو بخطط التنظيم أو أماكن تخصص لايواء السيارات ، والمحافظة المختصة أن يصدر قرار في هذه الأحوال دون الرجوع الى اللجنة المشار اليها في الفقرة الأولى .

ومن حيث أنه يبين بوضوح وجلاء من أحكام هذه النصوص أن المشرع قد حظر اقلية أى عمل من أعمال البناء أو اجراء أى تعديل في أى بناء قائم أيا كان هذا التعميد الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة بشئون التنظيم ، كما رتب على مخالفة ذلك وقف تنفيذ الأعمال المخالفة ثم صدور قرار بازالتها من المحافظ المختص أو من ينييه بعد أخذ رأى اللجنة المختصة بالنظر في أمر الازالة والتخصيص والتي راعى المشرع في تشكيلها توفير الخبرة والحياد في أعضائها وفقا لما ورد النص عليه في المادة (١٦) المشار اليها وحيث أن هذه المادة قد نصت على أنه يجوز للمحافظ التجاوز عن بعض المخالفات التي لا تؤثر على مقتضيات الصحة العامة أو أمن السكان أو المارة أو الجيران الا أنها قد حظرت عليه مراعاة التجاوز عن عدد من المخالفات التي حددها النص في نظرتة الأخيرة ومن بينها المخالفات المتعلقة بتوفير أماكن تخصص لايواء السيارات بل أجاز النص للمحافظ أن يصدر قراره بالازالة في مثل هذه المخالفات دون الرجوع الى اللجنة المشار اليها في الفقرة الأولى من النص الأمر الذي يكشف عن حرص المشرع على عدم التجاوز أو التعاون في هذه المخالفات التي رآها ماسة بالمصلحة العامة على نحو عام وظاهر ، ولا شك أن من الأمور التي لا جدال فيها أن عدم توفر أماكن كافية بالمقاربات المبنية لايواء السيارات التي تتزايد سنويا تشكل مشكلة عامة وخطيرة لمرق المرور ويمحق حياة المواطنين ، ويعرض الأرواح والممتلكات في الطريق التي تنعدم فيها أماكن آمنة لايواء السيارات للحوادث اثناتجة عن ترك السيارات في الطريق العام وتكدسها على جانبيه ولا يختلف في الخيسوع للخطر الذي يستهدف منع هذا التكدس وآثاره الضارة

بالنفع العام أن يكون مكان ايواء السيارات عاما أو خاصا للملاك أنفسهم ومن ثم فانه اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون يلتزم أصحاب العقارات التي تم انشاؤها بعد هذا التاريخ بتوفير الجراجات اللازمة لايواء السيارات على النحو المحدد في التراخيص الصادرة لهم بالبناء كما يلتزم أصحاب العقارات المقامة قبل العمل بهذا القانون بعدم تغيير تخصيص أماكن ايواء السيارات من عقاراتهم الى أى غرض آخر .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فلا سند للقول بأن في ذلك اعمال بائر رجعى للقانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ معدلا بالقانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٣ . حيث تنص المادة (١٨٧) من الدستور على أنه لا تسرى أحكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبها ومنع ذلك يجوز في غير المواد الجنائية النص في القانون على خلاف ذلك بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب — ومن حيث أنه من الواضح القاطع الدلالة من اعتبارات هذا النص الدستوري أن الوقائع التي تحدثت في ظل نفاذ قانون معين تحكمها نصوص هذا القانون بائره المباشر ولا تخضع هذه الوقائع لقانون سابق على حدوثها وان حمله القانون الجديد بنسخ أحكامه سواء بالنسخ الصريح أو بالنسخ الضمني اذا ما أعاد القانون الجديد تنظيم الموضوع الذي كانت تحكمه نصوص القانون السابق عليه وأنه لا تسرى تلك الأحكام المستحدثة في القانون الجديد على الوقائع السابقة على تاريخ نفاذه الا بنص صريح يقضى بذلك ويتم الموافقة عليه في غير المواد الجنائية بأغلبية أعضاء مجلس الشعب ولا جدال وفقا لاستقرار قضاء هذه المحكمة أن الوقائع السابقة التي لا يحكمها الأثر المباشر للتشريع الجديد هي تلك التي حدثت وتحددت وانطبقت عليها أحكام القانون وترتب طبقا له الآثار القانونية لمركز ذاتي وفردى للأشخاص الذين تتعلق بهم هذه الواقعة .

ومن حيث أن مثل النزاع المثلل هو مدى جواز الترخيص للمطعون

ضدهما بتحويل جراج خاص الى غرض آخر بناء على طلباتهما تلك
في ١٦/٦/١٩٨٥ .

ومن ثم فان هذه الأحكام اعمال لأثر القانون المباشر على أى تعديل
يراد اتمامه في المعطرات القائمة والتي يجب الالتزام في اتمامها بالأحكام
والقواعد والشروط الواردة في القانون الذي يرخس بناء على أحكامه
باجرائها وتنفيذها ، وهو يحظر المساس بأماكن ايواء السيارات واعتبار
المخالفات التي تتم في هذا الشأن من المخالفات الواجبة المنع والازالة
التي لا يجوز التجاوز عنها حرصا على اعتبارات المصلحة العامة التي
قدرها المشرع والتي تحكم عدم تكديس السيارات في الشوارع وما يترتب
على ذلك من آثار على النحو السالف البيان .

ومن حيث أن الظاهر من الأوراق أن المطعون ضدهما قد تقدموا للجهة
القائمة على شؤون التنظيم بمجلس مدينة طنطا بطلب بتاريخ ١٦/٦/١٩٨٥
لتحويل « الجراج الخاص » بهما أسفل المقار رقم (٤٧) بشارع
سميد بجوار كلية التجارة بطنطا الى محل ومخزن للأدوية وقد انتهت
الجهة المختصة بشؤون التنظيم بكتابها رقم (٣٣٠٢) في ٣٠/٧/١٩٨٥
الصادر من الادارة الهندسية - تنظيم الى رفض الطلب وأوضحت
بكتابها المؤرخ في ٣١/٧/١٩٨٥ ورقم (٣٣٠٧) الى المطعون ضدهما الى
أنه قد تمت مناقشة هذا الطلب بالمجلس المحلي بجلسة رقم (١٧)
بتاريخ ١٤/٧/١٩٨٥ . وتقرر بالجلسة الابقاء على الجراجات الموجودة
وعدم السماح بتحويل الجراجات الى محلات أو بوتيكات أو خلافة ومن
ثم تم رفض الترخيص الخاص بتحويل الجراج الكائن بالمقار المملوك
للمطعون ضدهما بناء على ما تقرر على النحو السابق في هذا الشأن .

ومن حيث أن القرار الصادر برفض تحويل الجراج الخاص المشار
اليه الى غرض آخر خلاف ايواء السيارات قد صدر تطبيقا لأحكام
القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه والتي تحظر أحكامه تغيير

تخصيص الأماكن المخصصة لايواء السيارات ، كما تقضى بعدم جواز التجاوز عن بند هذه المخالفة أو التصالح بشأنها .

ومن حيث أن النص على ذلك لم يقتصر على الجراجات العامة التي تستخدم لايواء سيارات الجمهور دون السيارات الخاصة للملاك العقاري ولا يجوز بدون نص تخصيص أو تحديد عموم الأحكام التي يرد النص عليها عاما ومطلقا بالقوانين أو التشريعات المختلفة . ومن ثم لا يكون هناك سند من القانون للنص على القرار الطعن عليها بمخالفتها لأحكام القانون ولا تنال في ذلك أن الجراج المشار اليه لا تتوفر فيه شروط الجراجات العامة من حيث الارتقاء لأن لنص ورد بعبارة عامة تشمل جميع الأنواع والأماكن المخصصة لايواء السيارات سواء كانت عامة أو خاصة ، وغنى عن البيان أن هذا العموم والاطلاق للحظر الذي أورد المشرع النص عليه صراحة في هذا الخصوص هو الذي يتفق مع الغايات التي هدف إلى تحقيقها بمقتضاها والمتعلقة بطل مشكلة المرور وتكديس السيارات في الطرق العامة وتلاقي ما يترتب ذلك من أضرار واضرار للمواطنين .

ومن حيث أنه لا سند من القانون لما ذهب اليه الحكم في أن الطلب يخضع لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحلات الصناعية أو التجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة وأن أحكامه لا تمتع من الترخيص بفتح مخزن للدوية في الشارع الكائن بـه المتار فإن مناط أعمال هذا القانون على الطلب موضوع الطعن المائل أن يكون الطلب وأرد على محل يجوز تكديس تخصيصه لأن جواز الترخيص طبقا لقانون المحال العامة لغرض معين لا يجب بالتزامه حتمية الخصوص على الترخيص بأحكام أو تعديل أي مبنى طبقا لقانون تنظيم المباني فمن الوجهة أن شرعية إقامة المبنى أو تجهيله أو إلزاقه أي تحقيق الشرعية الترخيص مباشرة نشاط معين في ذات المبنى ولا يمسوغ الترخيص

لنشاط في عقار تم انشاؤه أو تعديله دون الترخيص اللازم لذلك وبالمخالفة
لأحكام القوانين واللوائح وإذا كان الجراج محل طلب الترخيص في
الأملاك التي لا يجوز تغيير تخصيصها وفقاً لأحكام القانون رقم ١٠٦
لسنة ١٩٧٦ ، ومن ثم فإنه يتمتع أحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤
المشار إليه في شأن هذا الطلب .

(طعن رقم ٢١٦٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٩١/٥/٢٥)

الفرع الثاني

اشتراطات الترخيص بالبناء

أولاً - شروط الارتفاع المسموح به

قاعدة رقم (٤٥)

المبدأ :

الحكم الخاص بالسماح للمباني بالارتفاع بما يوازي مرة ونصف عرض الطريق بعد أقصى ٢٥ متراً قد سقط نهائياً في مجال التطبيق - بصور اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ في شأن التخطيط العمراني - ألغت هذه اللائحة المذكورة المادة ٧١ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ - حل محل حكم هذه المادة حكم المادة ٨١ من اللائحة المذكورة - اشترطت تلك المادة ألا يزيد الارتفاع الكلي لواجهة البناء المقامة على حد الطريق على مثل عرض الطريق - والا كانت مخالفة للقانون - لا يسوغ بأي حال من الأحوال إعادة حكم المادة ٧١ أو إيجاد مجال تطبيقه - ذلك بعد أن حرمت اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط العمراني على النمس على الغائه مراعاة واحلال المادة ٨١ من اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط العمراني - أضحت المادة ٨١ المشار إليها هي الواجبة تطبيق - العمل بالاشتراطات الواردة في حكم المادة ٨١ لا ينتهي الا بصور تخطيط تفصيلي يحتوي على اشتراطات متكاملة للمباني في ضوء الكثافة السكانية والبنائية .

المحكمة : ومن حيث أن القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانونين رقمي ٣/ ١٩٨٢ ، ٣٠ لسنة ١٩٨٣ في شأن توجيه وتنظيم أعمال

البناء ولائحته التنفيذية قد حدد الشروط والأوضاع الخاصة بالمباني
فنص في المادة الرابعة منه على أنه « لا يجوز انشاء مباني أو أقلام
أعمال أو توسيعها أو تمليتها أو تدعيمها أو هدمها أو اجراء أية تشطيبات
خارجية مما تعدده اللائحة التنفيذية الا بعد الحصول على ترخيص
في ذلك من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم أو اضارها وفقا
لما تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون

ولا يجوز الترخيص بالمباني أو الأعمال المشار اليها بالفقرة الأولى
الا اذا كانت مطابقة لأحكام هذا القانون ومتفقة مع الأصول الفنية
والمواصفات العامة ومقتضيات الأمن والقواعد الصحية التي تحددها
اللائحة التنفيذية .

وتبين اللائحة التنفيذية الشروط والأوضاع اللازم توافرها فيما
يقام من الأبنية على جانبي الطريق عاما كان أو خاصا ، وتحدد التزامات
المرخص له عند الشروع في تنفيذ العمل وأثناء التنفيذ وفي حالة التوقف
عنه .

وقضت اللائحة التنفيذية للقانون الصادر في ٥ مايو سنة ١٩٧٧
في المادة (٧١) منها بالآ يزيد ارتفاع المباني عن مثل ونصف مثل عرض
الطريق بحد أقصى ٣٥ مترا ٠٠٠ وبتاريخ ١١/٦/١٩٨٢ صدر القرار
الوزارى رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٨٢ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣
لسنة ١٩٨٢ ونصت المادة الثانية من مواد اصداره على أن « تلغى المواد
أرقام ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٠٠٠٠ ، ٧١ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦
لسنة ١٩٧٦ ٠٠٠٠ المشار اليه كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذه
اللائحة ، ونصت المادة (٨١) من اللائحة المذكورة على أنه « يشترط فيما
يقام من الأبنية على جانبي الطريق عاما كان أو خاصا ألا يزيد الارتفاع
الكلى لواجهة البناء المقامة على حد الطريق على مثل وربع مثل لبعدها بين
حديه اذا كان متوازيين وألا يزيد ارتفاع الواجهة على (٣٠) مترا .

ومقتضى النصوص المتقدمة أن الحكم الخاص بالسماح للمباني بالارتفاع بما يوازي مرة ونصف عرض الطريق بحد أقصى ٣٥ مترا قد سقط نهائيا في مجال التطبيق بصور اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ في شأن التخطيط العمراني والنص فيها صراحة على إلغاء المادة (٧١) المشار إليها وحل محلها حكم المادة ٨١ من اللائحة المذكورة التي اشترطت ألا يزيد الارتفاع الكلي لواجهة البناء المقامة على حد الطريق على مثل وربيع مثل عرض الطريق والا كانت مخالفة للقانون ، ومن ثم فلا يسوغ بأي حال من الأحوال ، إعادة حكم المادة (٧١) المشار إليه الى الوجود ، أو ايجاد مجال تطبيقه بعد أن خضعت اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط العمراني على النص على إلغاء صراحة من بين نصوص اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم وتوجيه البناء واحلال المادة (٨١) من اللائحة التنفيذية الأولى محلها ، ومن ثم فلا وجه لاثارة التساؤل عن أي الحكمين هو الواجب التطبيق ، بعد أن سقط حكم المادة ٧١ المشار إليها نهائيا من الأحكام التي تضمنتها اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم وتوجيه البناء ، وأضحت المادة ٨١ من اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط العمراني هي الفصيل في تحديد الارتفاعات الخاصة بالأبنية خلال الفترة التي صدر فيها الترخيص رقم ١١، المعدل بالترخيص رقم ٦ لسنة ١٩٨٧ ، ولا يوهن في سلامة هذا النظر القول بأن نص المادة (٨١) لا يسرى الا في المدن والقرى التي لم يتم اعتماد التخطيط العام والتخطيط التفصيلي لها ذلك أن التخطيط التفصيلي المشار إليه ، الذي يمنع العمل بالاشتراطات المنصوص عليها في المادة (٨١) المشار إليها ، هو ذلك التخطيط التفصيلي الذي نصت عليه المادة ٨٢ من اللائحة المشار إليها بالنص على أنه « ينتهى العمل بالاشتراطات المنصوص عليها في المادة السابعة في المدن والقرى التي يتم اعتماد التخطيط التفصيلي لها متضمنا الاشتراطات البنائية والكثافة السكانية والبنائية » ومن ثم فإن العمل بالاشتراطات الواردة في حكم المادة (٨١) ، لا ينتهى الا بصور تخطيط تفصيلي يعتوى على اشتراطات متكاملة للمباني في ضوء الكثافة السكانية والبنائية وهو

التخطيط الذى لم يصدر بعد لمدينة القاهرة الأمر الذى يجعل الاشتراطات القائمة فى اللائحة المذكورة قائمة ونافذة المفعول وواجبه التطبيق الى أن يصدر التخطيط المتضمن الاشتراطات الجديدة للمبانى واذ أصدرت الوحدة المحلية الترخيضان المشار اليهما بالتصريح للطاعن بالارتفاع بمبناه الى ما يجاوز ٦٥ مترا فانه يكون قد صدر مخالفا لآقانون .

(طعن رقم ١١٢٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٩٢/٣/٢٩)

قاعدة رقم (٤٦)

المبدأ :

الشروط المتعلقة بقيود الارتفاع هى شروط متعلقة بالنظام العام لاتصالها بأمن الأفراد من الجيران والمسارة ولساسها بحقهم العام فى استنشاق الهواء النقى والتمتع بالضوء — صدور أى قرار بالترخيص بأى مبنى أو تعايته مشوبا بمخالفة شروط الأمن والسلامة لاطقة بالأسلم والهيكل أو لقيود الارتفاع تعد اعتداء متعمدا أو ظاهرا على القانون وخلفيا من كل سند قانونى .

المحكمة : ومن حيث أنه يبين من مطالعة أحكام القانون الخاص بتوجيه وتنظيم أعمال البناء أن المشرع قد كشف فيها عن مقومات النظام العام للمبانى الذى يحدد الوظيفة الاجتماعية لاستعمال حق الملكية فى مجال المبانى ، على النحو المنصوص عليه فى المادة (٣٣) من الدستور ، وأقام موازنة بين حقوق الفرد فى الانتفاع بملكه واستغلال الأراضى المملوكة بالقائمة المبانى عليها وبين حقوق باقى المواطنين فى عدم استعمال حقه فى الملكية بما يتعارض مع حقوقهم الطبيعية فى حماية الصحة العامة وتيسير انتفاعهم بالمرافق العامة من خلال تكييفهم من التمتع بالشمس والهواء والرؤية ويسر المرور والنقل وكفاءة المرافق فى تدهال خدمات المواطنين عموما ، ففضلا عن الأمن والسبلة

والسكينة العامة للمواطنين دون أن تحرمهم أو تمنعهم أى من هذه الحقوق والزام أصحاب الشأن تحقيقا لهذا النظام وحماية لتلك الحقوق أحامة للمواطنين وقبل الشروع فى البناء أو فى التعلية الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة بشئون التنظيم تحقيقا لرقابة هذه الجهات على استعمال حق البناء بما يتفق مع الأصول العامة والفنية والمواصفات المطاوعة لأمن وأمان المواطنين ، وبما لا يتعارض مع مقتضيات الأمن والصحة والسكينة العامة ولتمكين السلطة القائمة على التنظيم وهى المسئولة عن حماية النظام العام للمبانى كما حددها القانون واللوائح للتنفيذ من أداء واجبها والتأكد من توافر الشروط والأوضاع المتعلقة بقيود الارتفاع • بحسبان هذه الجهات هى الأمانة على مصلحة الجماعة والمسئولة عن تنفيذ القانون وتحقيق النظام العام الذى جعلها القانون مسئولة عن حمايته وتحقيقه •

وقد حرص المشرع على عدم الاخل بحقوق المواطنين المشار اليها لتعطيلها بالنظام العلم وعدم السماح بالتعلية الا بضوابط وشروط ومحدود موافقة صريحة على اجراء التعلية وربطها بضرورة توافر عدة شروط ضمنها المادة السابعة من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه ونص فى هذه المادة على أن (..) ولا يجوز الموافقة صراحة أو ضمنا على طلبات الترخيص فى التعلية الا اذا كان الهيكل الانشائى للمبنى وأساساته تسمح بأحمال الأعمال المطلوب تنفيذها (...) كما تطلب لامكان هذه الموافقة أن تكون البيانات والمستندات والمرفقات المطلوبة مستوفاة وجعل من مخالفة هذه الضوابط شرطا لعدم اصدار الترخيص بل ولأهمية هذه القيود لمصالح المواطنين العامة التى تسمو على كل مصلحة شخصية فمشار فى المادة (١٦) من ذات القانون على أن فى حالة المخالفة (...) مع عدم الاخلل بالمحاكمة الجنائية يجوز للحافظ التجاوز عن الازالة فى بعض المخالفات التى لا تؤثر على مقتضيات الصحة العامة أو أمن السكان أو الميزة أو الجيران ... وفى

جميع الأحوال لا يجوز التجاوز عن المخالفات المتعلقة بعدم الالتزام بقيود الارتفاع المقرر طبقا لهذا القانون أو قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ (٥٥٥)

ومن حيث أنه يبين من كل ذلك أن الشروط المتعلقة بقيود الارتفاع هي شروط مطلقة بالنظام العام لاتصالها بأمن الأفراد من الجيران والمارة ، ولأساسها بحقوقهم العام في استنشاق الهواء النقي والتمتع بالضوء الضروري وهما عناصر الحياة التي لا يستطيع أحد من الأفراد أو الأشخاص العامة والخاصة الادعاء بملكيتها أو الاستئثار بها أو المساس بحق المواطنين فيها في هذا الوطن أو في أحييته بها دون غيره من المواطنين ومن ثم فإن صدور أى قرار بالترخيص بأى مبنى أو تعطيته تشويها مخالفة شروط الأمن والسلامة المتعلقة بالأساس والهيكل أو لقيود الارتفاع تعد اعتداء متعمدا أو ظاهرا على القانون وعازيا من كل سند قانونى .

(طعن رقم ٢٣٨٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩٣/١/٣١)

ثانياً — فتحات التهوية والاضاءة :

قاعدة رقم (٤٧)

المبدأ :

الواد ٣٩ ، ٤١ ، ٤٣ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٩ ، في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء — وجوب أن يكون لكل غرفة أو مرافق البناء فتحة أو عدة فتحات للتهوية والاضاءة تطل على طريق أو فناء خارجي — يتم الاتفاق عليه بين أصحاب الأملاك المتلاصقة — لا يجوز عمل هذا الفناء الا بحاجز لا يعجب الضوء ولا يمنع الهواء — لا يجوز أن يقل البعد بين المستوى الراسي المار بحائط على مواجهة البناء مطلة على البناء — يشترط الا يقل هذا البعد عن ثلاثة أمتار — يشترط أن يتوافر هذا البعد بين المستويين المذكورين ابتداء من كل من جانبي أي فتحة مخصصة للتهوية والاتارة حتى جانب الفناء المتصل بالفناء الخارجى على الطريق — لا يجوز أن يقل البعد بين المستوى الراسي بحائط البناء لأية فتحة وبين المستوى الراسي المار بالحائط المجاور له عن ٢ متر .

المحكمة : ومن حيث أنه عن ركن الجدية فانه — ولئن كانت المادة ٣٦ من اللائحة التنفيذية لقانون توجيه وتنظيم أعمال البناء الصادرة بقرار وزير الاسكان والتعمير رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٧٧ المشار اليها بالحكم المطعون فيه قد ألغيت بقرار وزير التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الأراضي رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٨٢ — فان المادة ٣٩ من اللائحة تنص على أنه « يجب أن يكون لكل غرفة أو مرفق من مرافق البناء فتحة أو عدة فتحات للتهوية والاضاءة على طريق فناء مستوف للاستراطات المبينة في هذه اللائحة ٠٠ » وتنص المادة ٤٣ من اللائحة المذكورة على أنه « لأصحاب الأملاك المتلاصقة أن يتفقوا على الأمانة المشتركة تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة (٤١) ولا يجوز فصل هذه الأمانة

المشتركة الا بحاجز لا يحجب الضوء ولا يمنع الهواء ٤٠٠ وقد أوضحت المادة ٤١ المشار إليها بالنسبة للفناء الخارجى بأنه لا يجوز أن يقل البعد بين المستوى الرأسى المار بحائط الفناء لأية فتحة وبين المستوى الرأسى بالحائط المواجه له عن ثلث ارتفاع أعلى واجهة البناء مائلة على الفناء ٠ وبشرط ألا يقل هذا البعد عن ثلاثة أمتار وأن يتوافر هذا البعد بين المستويين المذكورين ابتداء من كل من جانبي أى فتحة مخصصة للتهوية والانتارة حتى جانب الفناء المتصل بالفناء الخارجى على الطريق ٠ وأنه لا يجوز أن يقل البعد بين المستوى الرأسى بحائط البناء لأية فتحة وبين المستوى الرأسى المار بالحائط المواجه له عن ٢ متر ٠ وأن يتوافر هذا البعد بين المستويين المذكورين ابتداء من كل من جانبي أية فتحة مخصصة للتهوية والانتارة حتى جانب الفناء المتصل بالفناء الخارجى على طريق أو ميدان — وتقتضى الأبعاد السابق ذكرها في هذه المادة من سطح الحائط الإنائى الى سطح الحائط المواجه له عند منسوب متر واحد أعلى من أرضية الدور خلفه بالفناء ومائلة عليه ٠

ومفاد هذه النصوص وجوب أن يكون لكل غرفة أو مرفق من مرافق البناء فتحة أو عدة فتحات للتهوية والإضاءة تطل على طريق أو على فناء خارجى يتم الانفاق عليه بين أصحاب الأماك المتلاصقة ولا يجوز فصل هذا الفناء الا بحاجز لا يحجب الضوء ولا يمنع الهواء ولا يجوز أن يقل البعد بين المستوى الرأسى المار بحائط الفناء لأية فتحة وبين المستوى الرأسى بالحائط المواجه له عن ثلث ارتفاع أعلى واجهة البناء مائلة على البناء وبشرط ألا يقل هذا البعد عن ثلاثة أمتار وأن يتوافر هذا البعد بين المستويين المذكورين ابتداء من كل من جانبي أى فتحة مخصصة للتهوية والانتارة حتى جانب الفناء المتصل بالفناء الخارجى على الطريق ولا يجوز أن يقل البعد بين المستوى الرأسى بحائط البناء لأية فتحة وبين المستوى الرأسى المار بالحائط المجاور له عن ٢ متر ٠ ٤٠٠ الخ ٠

ومن حيث أن المستظهر من الاطلاع على الأوراق أن ...

(المتدخلتين الأولى والثانية) تمتلكان بموجب عقد بيع مسجل برقم ٦٦١٧ لسنة ١٩٥١ توثيق القاهرة قطعة أرض فضاء مساحتها ٢٣٧٩٢ م^٢ بالقطعة رقم ٣٥٠ بحوض حمزة رقم ٢ بالوإيلي الكبرى ، وباعتا بموجب عقدى بيع مؤرخين ١٩٦٣/٦/٢٣ و ١٩٦٥/٤/١٧ الى المطمون ضدهم من الأرض المذكورة مساحة مقدارها ٢٣٣٩٨٦٠ م^٢ واحتفظتا لهما بمساحة ٢٣٩٣ وقد ورد وصفها بعقدى البيع باعتبارها مستطيلة وأنها ممر خامس من الجزء المجاع وتحمل رقم ٧٢٨ ب بشارع بورسعيد والقرم المطمون ضدهم بالمقدين المذكورين بعدم شغل هذه الأرض لتسليمها للبائعتان كما ترغبان . وهذا الممر يحده من الناحية البحرية الأرض المجيئة للمطمون ضدهم بطول ٥٦٣٠ مترا ، ومن الناحية القبلية شركة المحاريت والهندسة بطول ٥٦٣٠ مترا . والحد الشرقى لشارع الخليج بطول ٧ أمتار والحد الغربى شارع بورسعيد بطول ٧ أمتار . وقد قامت البائعتان بتأجير الممر للمتحفظ الثالث (٠٠٠) ، بمقد مؤرخ ١٩٨٢/٩/١٥ لمدة تسع سنوات منذ هذا التاريخ ويجدد لمدة أخرى م^٢ لها باتفاق الطرفين من ١٩٩٢/٩/١٥ وتنتهى فى ٢٠٠٠/٩/١٤ بذات شروط العقد فيما عدا الايجار . واستنادا الى البند الثالث من عقد الايجار الذى صرحت فيه المؤجرتان للمستأجرين فى استغلال الأرض المؤجرة أن يقيما ما يشاءان من مبان لازمة لاستغلال الأرض فى كافة الأغراض الصناعية والتجارية التى تصرح بها لهما الجهات الرسمية على ألا يتجاوز ارتفاع المباني خمسة عشر مترا بعد اعداد الرسومات الهندسية بمعرفتهما وتحت مسئوليتهما دون أدنى علاقة بذلك كله للمؤجرتين اللتين أصدرتا لهما هذا التصريح بالمقد الراهن ليكون بمثابة موافقة صريحة منهما على اقامة المباني لدى كافة الجهات الرسمية دون ما داع للحصول على موافقة خاصة بكل اجراء ، وقام المتدخل الثالث باستصدار الترخيص رقم ١٢ لسنة ١٩٨٣ بتاريخ ١٩٨٣/٥/١١ من منطقة الاسكان والتشييد لحى الزيتون على الممر المؤجر له لبناء دور أرضى وأول علوى . ويتضح من الرسم الهندسى المقروء ببناء مصنع

المرفق بملف الترخيم أن المباني طنى ككل الممر من جميع النواحي وله مخلان أحدهما من شارع الخليج المصرى والآخر من شارع بورسعيد ، ووجود ثلاثة مناور من ناحية الجار القبلى وعدم وجود أى مناور أو فتحات من الناحية البحرية ، بما مؤداه أنه رخص للمذكور بالبناء على الصامت الأمر الذى يترتب عليه اغلاق أبواب منزل المطعون ضدهم ومحلاتهم ومخازنهم وشبابيك المنزل - كما جاء بمريضة الدعوى دون أن يكون هناك ما يناقضه - وذلك بالمخالفة لحكم المواد ٣٩ و ٤١ و ٤٣ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ - سالف الذكر ومن ثم يتوافر ركن الجدية فى طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه . ولا ينال من ذلك ما هو ثابت بالأوراق من أن الدعوى رقم ٢٠٢٤ لسنة ١٩٨٣ مدنى كلى شمال القاهرة - المشار اليها بالعريضة - والتي أُلغيتا المطعون ضدها الثانية ضد المتخطين الأولين وموضوعها الحكم بصفة مستعجلة بوقف المباني التى يقوم بينها المدعى عليهما فى الممر الذى يطل عليه المقار المملوك للمدعية المرتفق مع المقار المرتفق به وهو الممر المجاور والملاصق له من الناحية القبلية والزام المدعى عليهما بالامتناع عن انقيام بكل ما من شأنه الحد أو الانتقاص من الانتفاع قد شطبّت بجلسة ١٧/١/١٩٨٦ . اذ لا يبنى هذا الشطب صحة هذه الأعمال . وفضلا عن توافر ركن الجدية فى طلب وقف التنفيذ فان ركن الاستعجال فيه هو الآخر متوافر للأضرار التى تحقق بالمطعون ضدهم من جراء التنفيذ باغلاق أبواب وشبابيك منزلهم ومحلاتهم ومخازنهم المطلة على الممر المذكور . فاذا ما قضى الحكم المطعون فيه بوقف تنفيذ القرار فانه يكون متفقاً وصحيح حكم للقانون . ويكون الطعن فيه على غير سند من القانون ومن ثم يمتنع الحكم برفضه والزام الجهة الادارية بالمصروفات عملاً بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(طعن رقم ٤٤٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ٢٦/٥/١٩٩٠)

ثلاثاً - شرط تقديم وثيقة التأمين

قاعدة رقم (٤٨)

المبدأ :

المادة الثانية من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن توجيهِ وتنظيم أعمال البناء - لا يجوز صرف ترخيص البناء أو البدء في التنفيذ بالنسبة إلى الأعمال التي تصل قيمتها ثلاثين ألف جنيه إلا بعد أن يقدم طالب الترخيص وثيقة تأمين - يعاقب كل من يخالف أحكام هذه المادة بالحبس وبغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين (المادة ٢٢ من القانون المذكور) *

الحكمة : - ومن حيث أن المادة ٨٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٧٨/٤٧ تنص على أنه « لا يمنع انتهاء خدمة العامل لأي سبب من الأسباب عدا الوفاة من محاكمته تأديبياً إذا كان قد بدء في التحقيق قبل انتهاء مدة خدمته » .

ويجوز في المخالفات التي يترتب عليها ضياع حق من حقوق الخزائنة العامة إقامة الدعوى التأديبية ولو لم يكن قد بدء في التحقيق قبل انتهاء الخدمة وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهائها ... » .

وتنص المادة ٩١ من هذا القانون على أنه « تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة للعامل الموجود بالخضمة بمرور ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابه المظلمة » .

وتتقطع هذه المدة بأي إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو الحكمة وتشرى المدة من جديد ابتداءً من آخر لجرائله .

وإذا تعدد المتهمون فإن انقطاع المدة بالنسبة لأحدهم يترتب عليه

انقطاعها بالنسبة للباقيين ولو لم تكن قد اتخذت ضدهم اجراءات قاطعة
للمدة .

ومع ذلك اذا كون الفعل جريمة جنائية فلا تسقط الدعوى التأديبية
الابسقوط الدعوى الجنائية .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان المتهمين قدما الى المحكمة
التأديبية باعتبار ان المخالفات المالية سالفة الذكر المنسوبة اليهما وقعت
في الفترة من عام ١٩٧٦ حتى عام ١٩٨٠ وفقا لما ورد بتقرير الاتهام
ومذكرة النيابة الادارية .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان الكشف عن المخالفات المنسوبة
الى المتهمين المظنون ضدهما بدأ بتقرير الادارة العامة للتفتيش المالي
بالمديرية المالية المؤرخ ١٩٨٤/١/٣٠ والمعتمد من مدير ادارة التفتيش
الدوري في ١٩٨٤/٢/٧ والمبلغ الى رئيس حى وسط بكتاب رئيس الادارة
المركزية مدير المديرية المالية بتاريخ ١٩٨٤/٢/١٤ قد احيل هذا التقرير
الى الادارة القانونية للتحقيق بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٥ ثم احيل الموضوع الى
النيابة الادارية بكتاب رئيس حى وسط برقم ١٩٥٨ بتاريخ ١٩٨٤/٦/٩ .

ومن حيث ان المخالفات المنسوبة الى المتهمين المظنون ضدهما وقعت
في الفترة من عام ١٩٧٦ حتى عام ١٩٨٠ فانه تكون قد انقضت مدة تزيد
عن ثلاث سنوات من تاريخ ارتكاب هذه المخالفات حتى تاريخ البدء في
اجراءات التحقيق بشأنها اذ لم تبدأ هذه الاجراءات الا في غضون عام
١٩٨٤ بعد ان انقضت مدة الثلاث سنوات المشار اليها باعتبار أن آخر
المخالفات المنسوبة الى المظنون ضدهما قد وقعت عام ١٩٨٠ ، ومن ثم
فان دعى الحدة التى تطلبها المادة ٩١ السالفة لسقوط الدعوى التأديبية
يعد متوافرا في هذه الواقعة .

ومن حيث انه بالنسبة لما تثيره الجهة الطاعنة من عدم سقوط

الدعوى التأديبية — رغم ما سلف — لعدم سقوط الدعوى الجنائية المتولدة عن بعض المخالفات المرتكبة فإن المادة الثامنة من القانون رقم ١٩٧٦/١٠٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء تنص على أنه لا يجوز صرف ترخيص البناء أو البدء في التنفيذ بالنسبة إلى الأعمال التي تصل قيمتها ثلاثين ألف جنيه إلا بعد أن يقدم طالب الترخيص وثيقة تأمين ... وتتضمن المادة ٢٢ من هذا القانون على عقاب من يخالف أحكام هذه المادة بالحبس وبغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين .

(طعن رقم ٢٨٢٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٧/٣/١٩٩٠)

رابعاً - شروط الاكتتاب في سندات الاسكان

قاعدة رقم (٢٩)

المبدأ :

أشترط المشرع للترخيص ببناء مباني الاسكان الادارى ومباني الاسكان الفاخر مهما بلغت قيمتها الاكتتاب في سندات الاسكان .

المحكمة : وبالنسبة لما نسب الى الطاعن من موافقته على الترخيص رغم عدم تقديم المرخص لهما ما يفيد الاكتتاب في سندات الاسكان من جملة تكاليف الدور الأرضي ، فإن المادة الرابعة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء تنص على انه (يكون الاكتتاب في سندات الاسكان المنصوص عليها في المادة (٦) من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادي مقصوراً على مباني الاسكان الادارى والاسكان الفاخر مهما بلغت قيمتها (٥٠٠) والواضح أن المشرع اشترط للترخيص ببناء مباني الاسكان الادارى ومباني الاسكان الفاخر مهما بلغت قيمتها الاكتتاب في سندات الاسكان وإذا كان المبنى المرخص به على ما هو ثابت بالرسوم والترخيص - لا يعد من الاسكان الادارى أو الاسكان الفاخر كما أن ما احتواه الدور الأرضي من وجود حجرة مكتب بداخل الشقة لا يعنى أن يصبح هذا الدور سكناً ادارياً ، لأن الحجرة بداخل الشقة ولا تستقل عنها ، وبالتالي فإن ما نسب الى الطاعن في هذا الشأن يكون غير قائم على سند من الواقع أو القانون .

(طنن رقم ٢٨٢٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩٢/٦/٦)

خامسا - شروط تخصيص أماكن لايواء السيارات

قاعدة رقم (٥٠)

المبدأ :

قبل العمل باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن توجيه وتنظيم أعمال البناء لم يكن ثمة التزام على طالبى البناء بتوفير أو تخصيص أماكن لايواء السيارات في العقارات التى يقومون ببنائها - الأمر في انشاء تلك الأماكن كان يرجع الى رغبة هؤلاء - يعد القيام بايواء السيارات وإدارة الأماكن المخصصة لهذا الغرض نشاطا حرا يخضع للقانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال الخاضعة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة - يتعين على من يرغب في ممارسة هذا النشاط أن يرفق بطلبه المستندات المطلوبة ومن بينها رسما هندسيا - بعد استيفاء كافة الاجراءات التي يتطلبها القانون - تصدر الجهة الادارية المختصة ترخيصا بمزاولة نشاط ايواء السيارات على المساحة المحددة بطلب الترخيص - لا يجوز تعديل هذه المساحة المرخص بمزاولة النشاط عليها الا باتباع ذات الاجراءات المقررة للترخيص وتعديل الترخيص تبعا لذلك - اذا تبين لجهة الادارة ثمة تعديل للمساحة دون ترخيص تلقى رخصة النشاط .

بمستور اللائحة التنفيذية للقانون ١٠٦/١٩٧٦ اعتبارا من ١٩٧٨/٢/٢٥ أصبح واجبا على طالبى البناء توفير أماكن تخصص لايواء السيارات - يتعين على طالب البناء حين تقدمه بطلبه وفي ضوء الغرض من الجنى أن تحدد المساحة التى تخصص لايواء السيارات - يصدر الترخيص محددا به مساحة الجراج ثم يصدر بناء على ذلك ترخيص بمزاولة النشاط على ذات المساحة المخصصة برخصة البناء - عبارة الأماكن المخصصة حاليا لايواء السيارات تنصرف الى الأماكن التى تم تخصيصها كمساحات للجراجات في رخص الجاني والمرخص بها لايواء

السيارات وطبقا للمساحة المحددة بالترخيص فقط بدون غيرها - لا تصرف إلى ما سواها من الأماكن التي تأوى سيارات بالفعل أو لم يكن قد رخص بها قانونا - بل أن ذلك يعد ممارسة لنشاط ايواء السيارات بدون ترخيص يجوز غلق المحل أو إلغاء الرخصة حسب الاحوال .

المحكمة :- ومن حيث أن القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني والقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم وتوجيه أعمال البناء لم يتضمن أى منهما نصا يلزم طالبى البناء بتوفير أماكن تخصص لايواء السيارات في العقارات التي يعتزمون البناء فيها بينما نصت المادة الاولى من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال الملققة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة معدلا بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ على سريان أحكام هذا القانون على المحال المنصوص عليها في الجدول الملحق بهذا القانون ، وقد ورد بالجدول الملحق به تحت عنوان محال القسم الاول في البند (٨١) ما يلى « جراجات السيارات الخاصة والاجرة التي تزيد مساحتها الكلية على (٧٥) مترا مربعا وجراجات سيارات النقل » وتتضمن المادة الثانية من القانون المشار اليه على انه « لا يجوز اقامة أى محل تسرى عليه أحكام هذا القانون أو ادارته الا بترخيص بذلك » وكل محل يقام أو يدار بدون ترخيص يغلق بالطريق الإدارى أو يضبط اذا كان الإغلاق متعذرا » . ونظم المشرع في المادة الثالثة من القانون تقسيم الطلب ومرفقاته من الرسومات الهندسية والمستندات ، وفي المادة السابعة منه الاشتراطات العامة والخاصة الواجب توافرها في المحال الخاضعة له . وتتضمن المادة (١١) على انه « لا يجوز اجراء أى تعديل في المحال المرخص بها إلا بموافقة الجهة المنصرف منها الرخصة وتتبع في الموافقة على التعديل اجراءات الترخيص المنصوص عليها في المواد ٤ و ٥ و ٦ وتحصل ٠٠٠٠ ويعتمد تعديلا كل ما يتناول أوضاع المحل في الداخل أو الخارج أو إضافة نشاط جديد أو زيادة القوى المحركة أو تعديل أقسام المحل » . وتتضمن

- المادة (١٦) على أن : « تلغى رخصة المصل في الاحوال الآتية :
- ١ - ٢ - ٣ - ٥ - إذا أجرى تعديل في الملء بالمخالفة لاحكام المادة ١١ ولم تتم اعادته الى حالته قبل التصديق خلال المدة التي تحددها الجهة المختصة .
- ٦ -

ومن حيث أنه قد صدر القانون رقم (١٠٦) لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ويعمل به اعتبارا من ١٩٧٦/٩/٩ ونص على إلغاء القانونين رقمي ٤٥ لسنة ١٩٦٢ ، ٥٥ لسنة ١٩٦٤ سالفى البيان .

كما صدرت لائحته التنفيذية بقرار وزير الاسكان رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٧٧ ويعمل بها اعتبارا من ١٩٧٨/٣/٢٥ ونصت في المادة (٤٧) على أنه : « يلتزم طلبوا البناء بتوفير أماكن مخصصة لايواء السيارات يتناسب عددها والمساحة اللازمة لها ومع الغرض من المبنى المطلوب الترخيص في اقامته ويحدد ذلك طبقا للقواعد التي يصدرها قرار من المحافظ المختص . ولا يسرى هذا الالتزام بالنسبة الى المباني التي تكون من مستويات أو واقعة في منطلق أو شوارع يرى المجلس المطلى اعفاءها من شرط توفير هذه الاماكن . » ونفاذا لذلك صدر بتاريخ ١٩٧٩/١١/١٤ قرار محافظ القاهرة رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٧٩ ناصا في مادته الثالثة على أن : « يحظر ادخال أى تعديل على جميع الامكنة المخصصة حاليا لايواء السيارات اذا كان من شأن هذه التعديلات انقاص مساحة المكان أو تغيير التخصيص . » وهو ذات الحظر المنصوص عليه بقرار محافظ القاهرة رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٦ الصادر بتاريخ ١٩٨٦/٣/٢١ فيما نصت عليه المادة الثالثة منه على أن « يحظر ادخال أى تعديل على جميع الامكنة المخصصة لايواء السيارات مهما كانت الاسباب اذا كان من شأن التعديل المطلوب تغيير التخصيص ، أو انقاص لمساحة الجراج « مكان ايواء السيارات » . وقد صدر القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٣ معدلا لبعض نصوص القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٢ وحظرت المادة (١٦) التجاوز عن المخالفة المتعلقة بعدم الالتزام بتوفير أماكن تخصص لايواء السيارات . »

ومن حيث انه يبين مما سبق ايراده من نصوم انه قبل العمل باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ سالفه البيان اعتبارا من ١٩٧٨/٣/٢٥ لم يكن ثمة التزام على طالبين البناء بتوفير أو تخصيص أماكن لايواء السيارات في المقارنات التي يقومون ببنائها ، بل كان الأمر في انشاء تلك الاماكن راجع الى رغبة هؤلاء ، ويعد القيام بايواء السيارات وادارة الاماكن المخصصة لهذا الغرض حتى التاريخ السابق نشاطا حرا يخضع للقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المجال الصناعية والتجارية وغيرها من المحلل المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والضرة ، ويتعين على من يرغب في ممارسة هذا النشاط ان يرفق بطلبه المستندات المطلوبة ومن بينها رسما هندسيا ، والا يحدد في الطلب المساحة المحددة لممارسة هذا النشاط ، وتقوم جهة الادارة بالمعينة اللازمة ، ويعد استيفاء كافة الاجراءات التي يتطلبها القانون سالف الذكر تصدر الجهة الادارية المختصة ترخيصا بمزاولة نشاط ايواء السيارات على المساحة المحددة بملف الترخيص ، ولا يجوز تعديل هذه المساحة المرخص بمزاولة النشاط عليها الا باتباع ذات الاجراءات المقررة للترخيص وتعديل الترخيص تبعا لذلك ، واذا تبين لجهة الادارة ثمة تعديل للمساحة دون ترخيص تلغى رخصة النشاط ، ومن ثم فان الممول عليه في تحديد مساحة الجراج ما يريد برخصة الجراج ، فلا يعتد بما ورد برخصة المبنى ذاته وحدها من تحديد مساحة معينة تستخدم لايواء السيارات حيث قد لا ينشط مالك البناء أو غيره من الافراد باستخراج رخصة الجراج طبقا للقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ كمحصل من المحلات الخاضعة له ، وتترك تلك المساحة بدون استخدامها كمكان لايواء السيارات ودون ان يترتب على ذلك مخالفة للالتزام ما أو توقيع ثمة عقوبة على مالك البناء والذي لا يرغب في مزاولة هذا النشاط في ملكه أو قد يرغب في استخدام تلك المساحة في نشاط آخر ويحصل على الترخيص اللازم لذلك ، كما لا يعتد من وجه آخر بما قد يحدث في الواقع والفعل وبدون ترخيص من ايواء السيارات بمسورة تعليلية على مساحة ما أسفل مبنى معين آخر في أرض فضاء فهذا نشاط

يُدار بغير ترخيص بمزاويلته ولا يمتد به قانوننا بل أوجب القانون: سأنف
الذكر القراما بالمشروعية وسيادة القانون غلقه أو ضبطه أن تعذر الطلق
لعدم الترخيص به من السلطة الادارية المختصة .

ومن حيث أنه ترتيباً على ما سبق وحيث وُجبت اللائحة التنفيذية
لقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٧٦ اعتباراً من ١٩٧٨/٣/٢٥ على ظالبي البناء
توفير أماكن تخصص لايواء السيارات يتناسب عدد هذه الاماكن والمساحة
اللازمة لها مع الغرض من المبنى المطلوب الترخيص في اقامته عني أن
يحدد هذا الالتزام طبقاً للقواعد التي يصدر بها قرار من المحافظ المختص
ومن ثم واعتباراً من التاريخ المشار اليه فإنه يتعين على طالب البناء حين
تقدمه بطلبه وفي ضوء الغرض من المبنى ان يحدد المساحة التي تخصص
لايواء السيارات تتم معيشتها من الجهة الادارية ويصدر ترخيص المبنى
محدداً به مساحة الجراج ويقالى يكون الترخيص بالمبنى شاملاً التخصيص
قانوننا للجراج ثم يصدر بناء على ذلك ترخيص مزولة النشاط المتعلق
بأيواء السيارات على ذات المساحة المخصصة اذلك برخصة البناء بغير
تعديل ، وعلى ذلك ومنذ التاريخ المشار اليه يتعين ان تتطابق مساحة
الجراج بين ترخيص البناء وترخيص مزولة النشاط دون تفاوت وعلى
خلاف الحال في الزمن السابق على ١٩٧٨/٣/٢٥ . ومن ثم منذ نفاذ
قرار محافظ القاهرة رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٧٩ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١٤ الذي
حظر اذخال أى تعديل على جميع الاماكن المخصصة حالياً لايواء السيارات
إذا كان من شأن هذه التعديلات انقلص مساحة المكان أو تغيير
التخصيص . فان عبارة الاماكن المخصصة حالياً لايواء السيارات تنصرف
الى الاماكن التي تم تخصيصها كمساكنات للجراجات في رخص المباني
والرخص بها طبقاً للاوضاع القانونية السليمة لايواء السيارات وطبقاً
للمساحة المحددة بالترخيص فقط دون غيرها ولا تنصرف الى ما سواها
من الاماكن التي تنأى سياراتها بالعلل لو لم يكن قد رخص بها قانوننا
وأيا ما كلفت وسيلة اثبات ايواء تلك السيارات ما لم يرخص بذلك قانوننا

من السلطة المختصة بل ان يعد ذلك ممارسة لنشاط ايواء السيارات بدون ترخيص يجيز غلق المحل أو إلغاء الرخصة حسب الاحوال .

ومن حيث أنه يبين - حسب الظاهر من الاوراق - انه بتاريخ ١٩٧٢/٩/٢١ تقدم كل من و بطلب ترخيص بتشغيل جراج بالمقار ١ مكرر شارع عبد اللطيف المكياتي ، وبالمعانية بتاريخ ١٩٧٢/٩/٢٤ تبين ان دخول وخروج الجراج من مناطق الردود ومساحة الجراج ٣٥٠ مترا ويلزم للجراج بابان والا تقل المساحة بينهما عن ثمانية أمتار ، وان الجراج محل المعانية له مدخل واحد فقط أما المدخل الآخر فيعرض ٢٥ م ويتعذر دخول وخروج السيارات منه ، وبتاريخ ١٩٧٢/١٠/١١ رفض طلب الترخيص فتقدم طالبا الترخيص بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٣ بمطلة لعمل التعديلات اللازمة ، وتقدم بتاريخ ١٩٧٣/١/٢١ بطلب افادة فيه أنه قام بعمل تعديلات بالجراج والمساحة أصبحت أقل من ٢٥٠ م وتم سداد رسم المعانية وبتاريخ ١٩٧٣/٧/١٩ تم صرف الترخيص رقم ١٩٧٣/١٠٣ عن المساحة المحددة بالرسم المرفق بالترخيص وبتاريخ ١٩٧٥/٨/١٧ تم نقل الترخيص باسم الطاعة . وقد ثبت لجهة الادارة من المعانية التي أجرتها بمناسبة طلب ترخيص محل لعمل وبيع انحطى من المعين ان المساحة المخصصة لهذا المحل لم تستقطع من المساحة المرخص بها كجراج ومن ثم أصدرت القرار المطعون فيه رقم ٩١٩ لسنة ١٩٨٧ بالترخيص لمحل عمل وبيع الحلو من المعين بعد استيفاء المحل لكافة الاشتراطات التي يتطلبها القانون . وعلى ذلك فالمساحة المحددة بالرسم المرفق بالترخيص رقم ١٩٧٣/١٠٣ لا خلاف بين الطرفين على استخدامها كجراج .

(طعن رقم ٣٩٦٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/٢٨)

الفرع الثالث

مدة فحص طلب الترخيص

قاعدة رقم (٥١)

المبدأ :

المادة ٨ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الاراضى المعدة للبناء مفادها - المشرع اوجب على السلطة المختصة القائمة على اعمال التنظيم أن تقوم بفحص الطلب الذى يقدم اليها فى مدة ستة اشهر من تاريخ تقديم الطلب - هذه المدة هى التى قرر المشرع انها كافية لتقوم السلطة المختصة بفحص الطلب وعرضه على جهات الاختصاص الاخرى التى يتعين الرجوع اليها فى امر التخطيط او التقسيم - على السلطة المختصة ان توافق على الطلب خلال هذه المدة او ترفضه رفضا مسببا - اذا بدا لهذه السلطة ان تجرى تصحيحا او تعديلا فى الرسم او فى قائمة الشروط لى تجعلها مطابقة لاحكام القانون وقام اصحاب الشأن بذلك التعديل او التصحيح فيكون عليها ان تعلن موافقتها فى مدى شهر من تاريخ قبول التصحيح او التمديد - يعتبر الطلب مقبولا اذا انقضت الستة اشهر من تاريخ تقديم الطلب او انقضى شهر من تاريخ قبول التمديد دون ان تقوم السلطة المختصة بابلاغ اصحاب الشأن باعتراساتها او رفضها او التعديلات التى ترى ادخالها على المشروع - فوات هذه المدة دون اخطار بالرفض المسبب او الاعتراض او طلب التعديل يعد قرينة قانونية على اعتبار الطلب مقبولا - لا يجوز اثبات عكسها بمقولة ان الطلب كان غير مستوف او ان الطلب كان محل بحث بين الجهات المعنية لأن عدم استيفاء الطلب او اجراء المزيد من البحوث يجب ان يتمحض خلال الاجل عن رفض صريح مسببا او طلب تعديل يخطر به اصحاب الشأن - حتى لا يكون لهم التمسك بالقبول الضمنى القائم على فوات الاجل دون اخطار .

الحكمية : ومن حيث ان المادة الثامنة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الاراضى المعدة للبناء تنص على أنه « يجب على السلطة القائمة على أعمال التنظيم أن توافق على الطلب المقدم اليها وفقا لأحكام المادة السابقة في مدى ستة أشهر من تاريخ تقديمه أو أن تبدى أسباب الرفض اذا لم تر الموافقة عليه . واذا بدا لتلك السلطة أن تجرى تصحيحا أو تعديلا في الرسوم أو في قائمة الشروط المقدمة اليها لكي تجعلها مطابقة لأحكام هذا القانون أو اللوائح التنفيذية أو لكي توفق بين نظام التقسيم وبين مشروع تخطيط المدينة وتوسعها ان كان ثمة مشروع فيجب أن تعلن موافقتها في مدى شهر من تاريخ قبول التصحيح أو التعديل ، فاذا انقضت مدة الستة أشهر دون أن تبلغ السلطة مقدم الطلب موافقتها أو رفضها والتعديلات التي ترى ادخالها اعتبر الطلب مقبولا ، كذلك يعتبر الطلب مقبولا اذا انقضى الشهر المشار اليه في الفقرة الثانية دون أن يبلغ السلطة مقدم الطلب موافقتها » .

ومن حيث أنه يبين من هذا النص أن المشرع قد أوجب على السلطة القائمة على أعمال التنظيم أن تقوم بفحص الطلب الذى يقدم اليها في مدى ستة أشهر من تاريخ تقديم الطلب ، وهى المدة التى قرر المشرع أنها كافية لتقوم السلطة المختصة بفحص الطلب ودراسته وعرضه على جهات الاختصاص الاخرى التى يتمتع الرجوع اليها في أمر التقسيم أو التخطيط ، ويكون عليها أن توافق على الطلب خلال هذه المدة أو ترفضه رفضا مسجبا ، فاذا بدا لها أن تجرى تصحيحا أو تعديلا في الرسم أو في قائمة الشروط لكي تجعلها مطابقة لأحكام القانون ، وقام أصحاب الشأن بذلك فيكون عليها أن تعلن موافقتها في مدى شهر من تاريخ قبول التصحيح أو التعديل ، وحتى لا يترك الشارع أصحاب التقسيم ومصلحتهم المشروعة تحت رحمة الادارة فقد أقلم قرينة قانونية مفادها اعتبار الطلب مقبولا اذا انقضت الستة أشهر من تاريخ تقديم الطلب أو انقضى شهر من تاريخ قبول التعديل دون أن تقوم السلطة المختصة بلبلاغ أصحاب الشأن باعتراضاتها أو رفضها أو التعديلات التى ترى

أفعالها على المشروع ، وهذه القرينة القانونية القائمة على قوات المهلة دون اخطار بالرغرض المسبب أو الاعتراض أو طلب التعديل وبدون أن يكون السكوت سببه التواطؤ أو الغش الذى ينطصل بكل التصرفات ، وعندما لا يكرن الترخيص مخالفا بحالته للنظام العام كان يكون مهددا للصحة العامة أو للسلامة العامة للمواطنين فى تاريخ اعتباره مقبولا ولا يجوز أيضا اثبات عكسها بمقولة أن الطلب كان غير مستوف أو أن الآخر كان محل بحث بين الجهات المعنية ، ذلك أن عدم استيفاء الطلب أو اجراء المزيد من البحوث يجب أن يتمخض خلال الاجل عن رفض مريح مسببا و طلب تعديل يخطر به أصحاب الشأن حتى لا يكون لهم التمسك بالقبول الضمنى القائم على قوات الاجل دون اخطار ، اذا بدون اخطار لأصحاب الشأن فإن الميعاد المقرر فى النص يسرى وذلك لأنه من غير المتصور أن تظل الأوراق حبسية الادارة أو يجرى تداولها بين المكاتب والادارات بحجة البحث والدراسة ، ويكون فى ذلك حجة على أصحاب الشأن لتعطيل حكم النص الذى بنى حكمه على حماية مصالح المواطنين الأفراد وهى ذاتها التى يتمثل فى مجموعها بالنسبة لسكافة المواطنين الآخرين فى الدولة المصلحة العامة فى مضاهها الواقعى والوجودى فى زمان محدد فالمصلحة العامة التى يتعين أن تكون غاية كل تشريع وكل تصرف من السلطة العامة ليست عينا مجردا أو قصورا شخصا وانما هى فى حقيقتها واقع مجموع الصوالح الفردية للمشروع فى تاريخ معين بالمعنى انواقعى ومجموع هذه الصوالح الفردية على امتداد الزمان بالمعنى المجرد ولايسوغ بناء على ذلك للادارة العامة امدار هذا الصالح الفردى المشروع الذى فى مجموعه بالنسبة لجميع الافراد فى لحظة محددة هو الصالح العام كما لا يتصور أن يهتد بالافتعال فى تفسير النصوص انفصالح للقومى العام وبالموجه المتخصص الذى تستهدفه فى أحوال محددة لمخالفة ذلك للأحوال العامة التى قررها الدستور لتفايات عامة للالتزام بالشرعية وميادة القانون من جميع سلطات للدولة وكذلك للمقاصد العامة للتشريع الوطنى وأصول تفسيره من جهة أخرى والقول بغير ذلك يجعل

من حكم النص الى الصوالح الفردية المشروعة التي تقتضى الصالح العام حمايتها لئلا لا طائل منه طالما أن السلطة المختصة تستطيع حبس الاوراق والطلبات للمحدد التي تراها بحجة عدم استيفاء الاوراق أو اجراء الدراسات ومن ثم فانه صحيح حكم القانون بناء على اصول التفسير الذي تقتضيه الصالح العام ثم لا يسوغ للإدارة الاحتجاج بذلك الا اذا خرج هذا الأمر الى العلانية وأخطر به أصحاب الشأن حتى يقومون باستيفاء الاوراق أو اجراء التعديلات المطلوبة ، ويتقدموا سواء للجهة الادارية ذاتها وللسلطة الرئاسية بما يحقق دفاعهم المشروع عن مصالحهم ، ويلتجئوا الى القضاء على بينة من موقف الادارة .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق أن المطعون ضدهم كانوا قد تقدموا بمشروع التقسيم محل الدعاوى بتاريخ ١٩٧٧/٧/٩ ولم تبد السلطة القائمة على أمر التنظيم موافقتها أو رفضها للمشروع خلال ستة أشهر من تاريخ تقديم الطلب أى حتى ١٩٧٨/١/٨ ، كما أنها لم تخطر اطعون ضدهم خلال هذه المدة بأية تعديلات رأت اخذها على مشروع التقسيم ، ولما كان الثابت أيضا أن مشروع التقسيم ليس به ثمة مخالفات لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المشار اليه ولا لأحكام القوانين الاخرى واللوائح الخاصة بالتخطيط والزراعة التي كانت سارية في ذلك الوقت وحتى اكمال مدة الشهور الستة ، فمن ثم يكون هذا المشروع مقبولا بقوة القانون اعتبارا من ١٩٧٨/١/٨ ، ولا يسوغ في هذا المقام الاحتجاج بنص المادة ١٠٧ مكررا من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بعد تعديلها بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ الذي عمل به اعتبارا من ١٩٧٨/١٠/١٢ أى بعد اكمال مدة الستة أشهر ، وهو تعديل حظر البناء في الأرض الزراعية على وجه مطلق بغير ترخيص من وزارة الزراعة ، في حين أن النص الذي كان قائما وقت تقديم مشروع التقسيم واكتمال المدة كان يستثنى عن هذا الحظر الاراضى الزراعية التي تقع داخل كردون المدن لأن مثل هذا القول يعنى سريلا أحكام المادة ١٠٧ مكرر معطلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ . ياتر رجعى على وقائع ومراكز قانونية

اكتملت قبل صحوره ، وإذا كانت الجهة الادارية قد رأت الاستناد الى حكم هذا النص وأنه يبرر لها الامتناع عن الموافقة على مشروع التقسيم تأسيسا على أن الطلب كان غير مستوف عند تقديمه أو أنه كان موضع بحث بين الادارات المعنية ، فإن ذلك لا يستقيم مع ما هو ثابت أن الطلب أصبح في ١٩٧٨/١/٨ مقبولا بقوة القانون لعدم اخطار أصحابه باعتراضاتها التي أثارته فقط بمناسبة الدعوى ، وهي اعتراضات ثابتة يتعين كما أوضح الحكم المطعون فيه أن لا أساس لها من الواقع ، بل أن الأوراق المقدمة من الادارة تحضها وتخالفها وتنفيها ولو صح ما تقول به الادارة فكيف ساغ لها أن تعرض أمر هذا التقسيم وغيره من التقاسيم في ذات المنطقة على مجلس مطي مدينة دمياط بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٤ حيث تمت الموافقة عليه في ضوء ما عرضته الادارة من أن المشروع ليس به ما يخالف أحكام القوانين واللوائح السارية في ذلك الوقت ، وهي موافقة تلاها العرض على مجلس مطي مركز دمياط الذي وافق عليه بدوره بتاريخ ١٩٧٨/٧/١ وقد تأكد ذلك بما سلكته جهة الادارة واتخذته من خطوات تالية انتهت جميعها الى الموافقة النهائية على مشروع التقسيم وصدور قرار رئيس مجلس مدينة دمياط باعتماده ، وقد تم نشر هذا القرار بالوقائع المصرية تحت رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٨١ بالمعد رقم ٢٢٩ في ١٩٨١/١٠/٣ ، ذلك القرار الذي قلم محافظ دمياط بالغائه بالقرار رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٨١ بتاريخ ١٩٨١/١٠/٢٢ ، وليس لغيره في اجراءات مشروع التقسيم أو قصور أو نقص في مستنداته أو مخالفات منسوبة اليه ، بل لأن رئيس المدينة الذي أصدره لم يكن مفوضا في إصداره ، ولا يجوز على أي حال أن يتحمل أصحاب الشأن منبة تراخي الجهة القائمة على أمر التنظيم في اتخاذ الاجراءات أو ارتكابها لمخالفات التي تتعلق بممارستها لصلاحيتها واختصاصاتها بما أدى الى تأخر اعتماد مشروع التقسيم حتى لحقه الاثر المباشر لحكم القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ المعمول به اعتبارا من ١٩٧٨/١٠/١٣ بتحليل نص المادة ٦٠٧ مكرزا من قانون للوزارة التي حظرت البناء في الارض الزراعية

خارج وداخل كرفون المدن بفون موافقة الزراعة ، لأن الثابت كما سلف البيان أن مشروع التقسيم محل الطعن قد أصبح مقبولا ومعتدا بقوة القانون اعتبارا من ١٩٧٨/١/٨ ولا تسرى أحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ سلف الذكر من ثم على الأرض محل التقسيم المعتمد بقوة القانون بذات مواعيد الاعتراض عليه لما تعلق به حق أصحابها من مركز ذاتي لا يسوغ المساس به أو إهداره إلا بنص صريح من القانون آنف الذكر يقرر ذلك بأثر يرجع الى تاريخ تحقق هذا المركز الذاتي لذوى الشأن في الأرض المذكورة وبناء على ذلك جميعه فإنه كان يتعين قانونا على الجهة الادارية أن تصدر بالحكم والضرورة قرارا باعتبار التقسيم معتمد بقوة القانون وامتناعا دون مبرر من الواقع أو القانون عن اعتبار التقسيم معتمدا بقوة القانون وأصدار قرار بذلك يبعد قرارا سلبيا غير مشروع من هذه الجهة واجب الالغاء نزولا عن الشرعية وسيادة القانون وإذا ذهب الحكم المطعون فيه الى هذا النظر وقضى بإلغاء قرار السلطة المختصة السلبى بالامتناع عن اعتماد مشروع التقسيم المقدم من المطعون ضدهم ، فإنه يكون قد صادف صحيح حكم القانون ، ويكون الطعن عليه غير قائم على سند من الواقع أو صحيح القانون جرى بالرفض .

(طعن رقم ٣٠٣٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٥)

قاعدة رقم (٥٢)

المبدأ :

في تطبيق المادتين الرابعة والعاشرة من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ لا يستلزم في طلب رخصة البناء أن يكون صادرا من مالك الأرض التي ينصب عليها الطلب - لا مدعا لأن تستغرق جهة الترخيص في البحث والتحرى لأسانيد الملكية ومستنداتهما بما يقترب عليه أن تستطيل معه إجراءات فحص طلب الترخيص والبت في منحه أو رفض الطلب وذلك طالما أن طالب الترخيص لا تتصوره عيوب جوهرية ظاهرة أو منازعات جادة

نتبعه عن أن لطلب الترخيص لا حق له قانونا في البناء على الأرض - إذا ما بشرت الإدارة المختصة اختصاصها في فحص أوراق ومستندات طلب الترخيص ، واستندت الى ما يبين من ظاهر هذه الأوراق من عدم وجود ما يمنع قانونا من منح الترخيص لطلبه دون اهمال أو انحراف فلئنا نكون قد أعملت حكم القانون في اصدار موافقتها على منح الترخيص ولا يعتر في هذه الحالة قرارها ما يدعو لوقف تنفيذه .

المحكمة : ومن حيث أن المادة (٤) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء تنص على أنه « لا يجوز إنشاء مبان أو اقامة أعمال أو توسيعها أو تعليتها أو تعديلها أو تدعيمها أو هدمها ... الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم بالمجلس المحلى ... ولا يجوز الترخيص بالمباني أو الاعمال المشار اليها بالفقرة الاولى الا اذا كانت مطابقة لاحكام هذا القانون ومتفقة مع الاصول الفنية والمواسفات العامة ومقتنيات الامن والقواعد الصحية التى تحددها اللائحة التنفيذية ... » .

وتنص المادة العاشرة منه على أن « يكون طالب الترخيص مسؤولا عما يقدمه من بيانات متعلقة بملكية الارض الميينة في طلب الترخيص ، وفي جميع الاحوال لا يترتب على منح الترخيص أو تجديده أى مساس بحقوق ذوى الشأن المتعلقة بهذه الأرض » .

ومن حيث أنه قد جرى قضاء هذه المحكمة في تطبيق النصوص المتقدمة على أن القانون لا يستلزم في طلب رخصة البناء أن يكون صادر عن مالك الأرض التى ينصب عليها الطلب ، ما دلم أن الترخيص بالبناء يصدر تحت مسؤولية طالبيه ولا يمس بحل حقوق الملكية أو الانتفاع أو الإيجار لذوى الشأن المتعلقة بالأرض وذلك لأن الترخيص يستهدف في حقيقته كفاءة تنفيذ المبادئ والقواعد الخاصة بالتنظيم العام للعامة أى مطابقة مشروع البناء وتصميمه وتنفيذه لاحكام واشتراطات تنظيم

المباني ومخططات المدن وما يقترن بذلك من الأسس والاصول والقواعد الفنية ، ولا ينال الترخيص على أى وجه من حقوق ذوى الشأن المتعلقة بالملكية الخاصة بالأرض أو المبنى والتي لم يشرع الترخيص أو يشترط أو ينظم صوره لاثباته ويبقى دوما لكل صاحب الشأن مالكا كان أو منتقما أو مستأجرا أن يلجأ الى ما يراه محققا لمصلحته من الوسائل والاجراءات القانونية والقضائية التى تؤكد حقه وتحميه من التعدى عليه . ومن ثم فلا مدعاة لأن تستغرق جهة الترخيص فى البحث والتحرى الأسانيد الملكية ومستنداتها بما يترتب عليه — أن تستطيل معه اجراءات فحص طلب الترخيص والبت فى منعه أو رفض المطالبة وذلك طالما أن طلب الترخيص لا تمثوره عيوب جوهرية ظاهرة أو منازعت جادة تنبئ عن أن لطلب الترخيص لا حق له قانونا فى البناء على الأرض ، كذلك فانه اذا ما باشرت الادارة المختصة اختصاصها فى فحص أوراق ومستندات طلب الترخيص ، واستتدت الى ما يبين من ظاهر هذه الاوراق — من عدم وجود ما يمنع قانونا من منح الترخيص لطلبه دون افعال أو انحراف فانها تكون قد عملت حكم القانون فى اصدار موافقتها على منح الترخيص ولا يعثور فى هذه الحالة قرارها ما يدعو لوقف تنفيذه .

(طعن رقم ٢٣٥١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٩٢/١٢/٦)

قاعدة رقم (٥٣)

المبدأ :

المواد ٦ ، ٧ ، ٨ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء مفادها — المشرع قد أوجب على الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم فحص طلب الترخيص ومرفقته والبت فيه خلال مدة لا تزيد على ستين يوما من تاريخ تقديمه — انقضاء تلك المدة دون البت فى الطلب أو اعلان طلب الترخيص لاستيفاء ما ترى جهة الادارة لزوم استيفائه بمضابة موافقه على طلب الترخيص — قد أقام

المشروع قرينة قانونية مفادها اعتبار الطلب مقبولا اذا انقضى الميعاد المقرر من تاريخ تقديم الطلب دون أن تقوم جهة الإدارة بإبلاغ طالب الترخيص بالاعتراض عليه أو ضرورة استيفاء بيانات أو مرفقات لازمة لاستصداره - الحكمة من هذه القرينة القانونية حتى لا يترك طالبى الترخيص مصالحهم المشروعة تحت رحمة الإدارة - لا تجوز الادعاء من جانب الإدارة بأنها تستهدف تحقيق المصالح العام حينما تهدد المصالح الفردية المشروعة التى جطلها الدستور ضمن غاياته العامة - طالما لم يقف في وجه القرينة القانونية التى وضعها المشرع لصالح الأفراد ما يحول دون قيامها فإنه ينبغى أعمال هذه القرينة واحترامها وتنفيذ أثرها من جانب الإدارة - ان نكلت جهة الإدارة عن أداء واجبها وجب القضاء بالزامها بأعمال مقتضاها - هذه القرينة القانونية لا يكتمل كيانها الا اذا ثبت أن طلب الترخيص كان موافقا لصحيح حكم القانون مستوفيا لكل ما تطلب القانون من شروط .

الحكمة : ومن حيث أن القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ينص فى المادة (٦) على أن « تتولى الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم فحص طلب الترخيص ومرفقاته والبت فيه خلال مدة لا تزيد على ستين يوما من تاريخ تقديمه » . وإذا ثبت للجهة المذكورة أن الأعمال المطلوب الترخيص فيها مطابقة لأحكام هذا القانون وللحجج والقرارات المنفذة له قامت بصدور الترخيص « . أما اذا رأت تلك الجهة وجوب استيفاء بعض البيانات أو المستندات أو الموافقات أو أكمال تعديلات أو تصحيحات فى الرسومات » أعلن الطالب بذلك بكتاب موصى عليه خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الطلب ، ويتم البت فى هذه الحالة فى طلبه الترخيص خلال ثلاثين يوما من تاريخ استيفاء البيانات أو المستندات أو الموافقات المطلوبة أو تقديم الرسومات المحلة « .

وينص القانون المذكور في المادة (٧) على أن « يحجز بمثابة موافقة على طلب الترخيص ، انقضاء المدد المحددة للبث فيه ، دون قرار مسبق من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم برفضه أو طلب استيفاء بعض البيانات أو المستندات أو الموافقات اللازمة أو إحداث تعديلات أو تضميمات على الرسومات ، ويلتزم طلب الترخيص في هذه الحالة بمراعاة جميع الأوضاع والشروط والضمانات المنصوص عليها في هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا له ... » ولكن هذا القانون ينص في المادة (٨) قبل تعديلها على أنه « لا يجوز صرف ترخيص البناء أو البدء في التنفيذ بالنسبة الى الأعمال التي تصل قيمتها عشرة آلاف جنيه فأكثر الا بعد ان يقدم طلب الترخيص وثيقة تأمين » .

ومن حيث ان مقتضى هذه النصوص ان المشرع قد أوجب على الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم فحص طلب الترخيص ومرفقاته والبث فيه خلال مدة لا تزيد على ستين يوما من تاريخ تقديمه ، وقد اعتبر المشرع انقضاء تلك المدة دون البث في الطلب أو اعلان طلب الترخيص لاستيفاء ما ترى جهة الادارة لزوم استيفائه بمثابة موافقة على طلب الترخيص .

ومن حيث أن مؤدى ذلك ان المشرع قد قدر ان مدة ستين يوما هي مدة كافية لتقوم جهة الادارة بفحص الطلب ودراسته وعرضه على جهات الاختصاص ذات الارتباط بالموضوع والتي يتعين الرجوع اليها في شأن اصدار الترخيص ، بحيث يكون على جهة الادارة ان توافق على الطلب خلال هذه المدة أو ترفضه رفضا مسبقا ، فاذا بدا لها ان تطلب ممن يقدم الطلب بعض الاستيفاءات كان لها ان تطلبها خلال الاجل الذى حدده القانون وهو ثلاثون يوما من تاريخ تقديم الطلب وأن تطلبها بالاسلوب الذى حدده القانون كذلك وهو ارسالها بكتاب موصى عليه حتى يكون هناك

وسيلة لاثبات اتخاذ الاجراء واثبتت تاريخ اتخاذه تكون الفصيل عند الحكم بين الطرفين أمام القضاء .

ومن حيث أن المشرع قد وضع هذه الضوابط في صورة مواعيد واجراءات محددة حتى لا يترك طالبى الترخيص مصالحهم المشروعة تحت رحمة الإدارة ، ولذلك فقد أقام قرينة قانونية مفادها اعتبار الطلب مقبولا إذا انقضى الميعاد المقرر من تاريخ تقديم الطلب دون أن تقوم جهة الإدارة بإبلاغ طالب الترخيص بالاعتراض عليه أو ضرورة استيفاء بيانات أو مرفقات لازمة لاستصداره . ذلك أن استيفاء الطلب من جانب الجهات ذات الاتصال أو اجراء المزيد من البحث ، يجب أن يتمخض خلال التأجيل المقرر عن رفض صريح مسبب أو طلب استيفاء صريح وفقا للإجراء المقرر فى الميعاد المحدد ، إذ أنه بغير ذلك الالتزام الدقيق بما حدده المشرع من مواعيد واجراءات يمكن أن تظل الاوراق حبيسة الأدراج أو متداولة بيروقراطيا بين المكاتب بحجة البحث والاستقصاء وهي لسبب أو لآخر مؤدية الى تعطيل مصالح المواطنين أصحاب هذه الطلبات وبالتالي تتأزم مشكلة الاسكان التى تعاني منها الغالبية العظمى من أبناء مصر الآن ولا يفتقر المحكمه ان تبين ان المصلحة العامة هي التى تمثل بذلتها وفى مجموعها بالنسبة لكانة المواطنين فى الدولة المصلحة العامة فى معناها الواقعى فى زمن بذاته ذلك ان الغاية العامة من المجتمع الانسانى للافراد منذ حضارات فجر التاريخ وأقدمها حضارة مصر القديمة العريقة هو الحفاظ على الصالح الفردية الحقيقية للأغلبية العظمى من المواطنين والتى تتمثل فى توفير الأمن والعدالة والسلامة والاستقرار والاشباع المستمر المنتظم لحاجاتهم الأساسية على سبيل التضامن والتعاون فيما بينهم ، وما زالت هذه الغاية العامة من المجتمع البشرى فى صورة العولة الحديثة وفقا لما هو ثابت فى الاعلانات المخططة لحقوق الانسان وهذا هو ذاته ما تنص عليه مراحة أحكام الدستور المصرى الصادر سنة ١٩٧١ .

فيما تنص منه منصوص عن الدولة أو المجموعات الأساسية للمجتمع

(الباب الأول والباب الثاني) سواء الاجتماعية والظرفية أو الاقتصادية
أو ما عني بإفراده بنصوص خاصة كالحرية والحقوق والواجبات العامة
(الباب الثالث) وما انطوى عليه الباب الرابع من سيادة القانون
وتنظيمها كأساس الحكم في الدولة في المواد (٦٤ - ٧٢) ومن ثم فإن
للمصلحة العامة التي يتعين أن تكون غاية كل تشريع وكل إجراء إداري
نسبت مجرد غايات مثالية وغير واقعية أو معنى مجرداً تصوراً شخصياً
وذاًتياً سواء المواطن بذاته أو الموظف عموماً يباشر السلطة العامة خدمة
للشعب أياً كان موقعه أو مستواه الإداري وانما هي في حقيقتها أمر
موضوعي عام وإن انبثق من صوالمح المواطنين الافراد ولكن تحديدها
مجموع واقع الصوالمح الفردية المشروعة في مجموعها في وقت معين
ومجموع هذه الصوالمح المشروعة على امتداد الزمان .

ومن حيث ان مفاد ذلك انه لايجوز الادعاء من جانب جهة الادارة
بانها تستهدف تحقيق الصالح العام حينما تهدر الصوالمح الفردية المشروعة
التي استهدفته حمايتها المقاصد المسماة للتشريع الوضعي بل وجعلها
الدستور ضمن غاياته العامة وبصفة خاصة عندما تهمل أو تهدر احترام
أحكام التصرف الصريحة الاجرائية والموضوعية التي قصد بها المشرع
عدم تعليق مصالح المواطنين في حالات الترخيص الإداري المسبق لفترات
طويلة من الزمان دون مبرر .

ومن حيث ان مقتضى ما تقدم أنه طالما لم يقف في وجه القرينة
القانونية التي وضعها الشارع لمصالح الافراد - ليتسنى لهم مباشرة
حقهم الطبيعي والمشروع في الاسهام في اشباع حاجات المواطنين ما يحول
دون قيامها - مستوفية شرائطها ، مستكملة مقوماتها واذا ما انتفى في
ذات الوقت كل شأن في قيام غش أو تدليس من جانب طالبي الترخيص ،
لأن الغش كما هو مقرر يفسد كل شيء فإنه يفيضي أعمال هذه القرينة
واحترامها وتنفيذ أثرها ومقتضاها من جانب جهة الادارة فان هي نكلت

رغم ذلك عن أداء واجبها في احترام المشروعية وحقوق الأفراد وحريةهم الطبيعية في الاسهام بنشاطهم في توفير حاجتهم الأساسية وحاجات مواطنيهم وجب القضاء بالزامها بأعمال مقتضاها *

ومن حيث أن القرينة القانونية التي أقامها الشارع على انقضاء أجل معين من تاريخ تقديم طلب الترخيص لا يكتمل كيانها إلا إذا ما ثبت أن طلب الترخيص كان موافقا لمصحيح حكم القانون ، مستوفيا لكل ما تطلبه القانون من شرائط *

(طعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٥/٦/١٩٩١)

الفرع الرابع

شروط الترخيص الضمني

قاعدة رقم (٥٤)

المبدأ :

المادة (٧) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ - الترخيص الضمني بغيات المدة المحددة يلزم لقيامه أن يكون طلب الترخيص مطابقا وملتزا با جميع الشروط والأوضاع والضمانات المقررة - اذا اشتمل الطلب على استثناء ما من بعض الشروط الواجب توافرها وكان القانون أو لائحته التنفيذية قد نظما كيفية وشرائط أعمال هذا الاستثناء لكي ينتج أثره - سكوت الجهة الإدارية عن عدم أعمال سلطتها في النظر في الاستثناء لا ينتج أثرا يجوز لمصاحب الشأن أن يتمسك به - الاعفاء من بعض الشروط الواجب توافرها في ترخيص البناء يتطلب العرض على لجنة الاعفاءات التي تضع شروطا بديلة تحقق الصالح العام - في حالة الموافقة على طلب الاعفاء وأن يعرض قرارها على وزير الإسكان الذي له التصديق عليه أو رفضه .

المحكمة : ومن حيث أنه لا وجه لما تتمسك به الطاعنة (جمعية الخاشع من رمضان) (الطعن رقم ٩٦٦ لسنة ٣٣ ق) من أنه كان يتعين ه دور الترخيص في مفاد القضاء ١٠/٨/١٩٧٩ وأنه إزاء عدم صدور ترخيص صريح في الميعاد فقد اعتبرت أنه صدر لها ترخيص ضمني بالمبنى المطلوب واستمرت في تنفيذ المشروع بالكامل حتى وصلت أعمال المبنى إلى الدور الخامس والعشرين ذلك أن مفاد المادة السابعة من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار إليها سلفا - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يلزم لقيام الترخيص الضمني بغيات المدة

المحددة أن يكون طلب الترخيص مطابقاً للقانون وملتزمًا أحكامه فقد جرت عبارة المادة السابعة بأنه في حالة الترخيص الضمني يلتزم طالب الترخيص في هذه الحالة بمراعاة جميع الأوضاع والشروط والضمانات المنصوص عليها في هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً له ، والثابت من الأوراق أن طلب الترخيص الذي كان مقدماً من الجمعية كان يتجاوز حدود الارتفاع المقرر ، وبالتالي فقد كان من الطبيعي والضروري وفقاً للطبيعة القانونية لنظام التراخيص الإدارية وبصفة خاصة فيما يتضمنه من استثناء وخروجاً على القواعد العادية المنظمة للبناء أن يصدر الترخيص واضحاً وصريحاً وقاطعاً ولا يفترض أن يكون ضمناً واشتراط القانون للترخيص للأفراد بتصرف أو عمل ما يجعل للادارة سلطة المنح أو المنع لهذا الترخيص وفقاً لما لدى تحقيق الشروط التي اقتضاه القانون وبحسب ما يقتضيه الصالح العام وبجمل من مسؤوليتها التحقق من توافر الشروط اللازمة طبقاً للقانون لتحقيق الصالح العام من اجابة الترخيص ولا يسوغ في نظام الترخيص الإداري افتراض ارادة للادارة ضمناً ما لم ينص القانون صراحة على خلاف ذلك ويكون هذا من باب أولى اذا كانت لها سلطة الاستثناء من الشروط والأوضاع المعتادة في البناء لأسباب تبرر ذلك للصالح العام وبالتالي يتعين الحصول على موافقة صريحة باستثناء الارتفاع الوارد في طلب الترخيص من الجهات المختصة قانوناً وعلى النحو الذي حدده القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ووفقاً للإجراءات التي تضمنتها المادة ٣٠ من هذا القانون ، ذلك أن أعمال آثار قرينة سكوت الجهة الادارية لا يتأتى الا اذا كان طلب الترخيص أساساً مطابقاً لكافة الشروط والأوضاع والضمانات المقررة وملتزمًا بها ، وليس من شك في أن الاعفاء من شرط جوهرى لاصدار الترخيص — مثل شرط عدم تجاوز الارتفاع — لا يمكن الا أن يكون صريحاً وصادراً على النحو المرسوم له قانوناً ، فإذا كان ذلك وكان البين من الأوراق أن اعفاء المبنى — محل النزاع المثل — من قيود الارتفاع يستوجب عرضه على لجنة مختصة مشكلة تشكيلة حددته المادة

٣٠ من القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٧٦ ، وأن قراراتها تعرض على وزير الاسكان والتعمير الذي يصدر قرارا بالاعفاء الشروط البديلة التي تحقق الصالح العام ومن ثم فان موافقة المجلس المحلى لمصر الجديدة على اعفاء المبنى هو لا تعدو الا أن تكون اقتراحا بالموافقة يوضع تحت نظر صاحب الاختصاص في اصدار موافقته النهائية ، وان مرجع الأمر في النهاية الى قرار يصدر من وزير الاسكان بعد موافقة اللجنة المختصة بذلك ، ومن ثم فان فوات مدة الستين يوما دون صدور الترخيص المضمن استثناء من قواعد الارتفاع لا يمكن حمله على أنه ترخيص ضمنى بإقامة الأعمال المطلوب الترخيص بإقامتها دون نص صريح في القانون يقرر ذلك ولا يمكن النظر اليه على أنه يتضمن موافقة ضمنية من صاحب الاختصاص بالاعفاء من الارتفاع الواجب عدم تجاوزه ، ذلك أنه من ناحية الاعفاء أو الاستثناء من بعض الشروط المطلوبة قانونا أمر لا يمكن اغتراضه بفوات مدة محددة دون نص صريح يقرره في القانون ، ومن ناحية أخرى فان الترخيص الضمنى — على النحو الذى عنته المادة السابعة المشار اليها وعلى النحو الذى أشرنا اليه سلفا — قائم أساسا على أن يكون طلب الترخيص مطابقا للقانون وملتزما بجميع الشروط والاضاع والضمانات المقررة ، فاذا اشتمل الطلب على استثناء ما من بعض الشروط الواجب توافرها وكان القانون أو لائحته التنفيذية قد نظما كيفية وشروط هذا الاستثناء لكى ينتج أثره فان سكوت الجهة الادارية عن عدم اعمال سلطتها في النظر في الاستثناء لا ينتج أثرا يجوز لصاحب الشأن أن يتمسك به ، ولما كان الاعفاء من بعض الشروط الواجب توافرها في ترخيص البناء يتطلب العرض على لجنة الاعفاءات التى تضع شروطا بديلة تحقق الصالح العام — في حالة الموافقة على طلب الاعفاء — وأن قرارها يعرض على وزير الاسكان الذى له التصديق عليه أو رفضه ، فان عدم صدور مثل هذا القرار لصالح الجمعية الطاعنة يعنى عدم الموافقة على اعفائها من قيد الارتفاع ولا يمكن النظر الى فوات المدة المنصوص عليها في المادة السابعة على أنها ترخيص ضمنى بإقامة البناء

استثناء من قواعد الارتقاع ويخلص من كل ذلك الى أن الترخيص الذي يعول عليه في المنازعة المثلثة هو الذي صدر بتاريخ ٢٧/٥/١٩٧٨ برقم ١١٣ لسنة ١٩٧٨ والذي بمقتضاه يرخّص بالبناء « بدروم ودورين وستة أدوار متكررة » .

(طعن رقم ٩٦١ ، ٩٧٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٢٧/٦/١٩٩٣)

قاعدة رقم (٥٥)

المبدأ :

المتان ٤ و ٧ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٢ القيام بإنشاء مبان أو أعمال أو تغطية أو هدم أو أي عمل مما ذمت عليه المادة الرابعة المشار إليها يستوجب ضرورة الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الإدارية المختصة - اعتبر المشرع انقضاء المدة المحددة للبث في طلب الترخيص دون صدور قرار في ذلك الطلب بمثابة موافقة ضمنية على الترخيص - شرط ذلك - التزام طالب الترخيص بمراعاة جميع الأوضاع والشروط والضمانات المنصوص عليها في القانون ولائحته التنفيذية - استثنى المشرع من ذلك حالة طلب الترخيص بالتغطية فقد حظر الموافقة عليه صراحة أو ضمناً إلا إذا كان الهيكل الإنشائي للجبنى وأساساته تسمح بإحمال الأعمال المطلوب الترخيص بها - العبرة في ذلك تكون بالرسومات الإنشائية السابق تقديمها والترخيص الأول - عدم وجود تلك الرسومات ليسبب أو لآخر لا يمنع الجهة الإدارية المختصة من النظر في طلب الترخيص بالتغطية - القيام بذلك هو واجب حتى يتعين على الجهة الإدارية القيام به قبل البث في طلب الترخيص بالتغطية - حينما تصدر الجهة الإدارية هذا القرار تكون خاتمة لرقابة القضاء الإداري .

المحكمة : ومن حيث أن القانون رقم ١٠٦/١٩٦٦ في شأن توجيه

وتتظيم أعمال البناء والمعدل بالقانون رقم ١٩٨٣/٣٠ ينص في المادة الزايمة منه على أن « لا يجوز إنشاء مبان أو إقامة أعمال أو توسيعها أو تعديلها أو تعديلها أو تدعيمها أو هدمها أو إجراء أية تشطيبات خارجية مما تحدده اللائحة التنفيذية الا بعد الحصول على ترخيص من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم أو اخطارها بذلك وفقا لما تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون » .

ويسرى هذا الحكم على كل من ينشئ أى مبنى أو يقيم أو يجرى أى عمل من الأعمال المنصوص عليها في الفقرة السابقة » .

ولا يجوز للترخيص بالمباني أو الأعمال المشار اليها بالفقرة الأولى الا اذا كانت مطابقة لاحكام هذا القانون ومتفقة مع الأصول الفنية والمواصفات العامة ومقتضيات الأمن والقواعد الصحية التي تحددها اللائحة التنفيذية ... » .

وتنص المادة السابعة من القانون المشار اليه على أنه « يعتبر بمثابة موافقة على طلب الترخيص ، انقضاء المدد المحددة للبت فيه دون صدور قرار مسيب من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم برفضه أو طلب استيفاء بعض البيانات أو المستندات أو المواصفات اللازمة أو ادخال تعديلات أو تصميمات على الرسومات ، ويلتزم طالب الترخيص في هذه الحالة بمراعاة جميع الأوضاع والشروط والضمانات المنصوص عليها في هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا له .

ولا يجوز الموافقة صراحة أو ضمنا على طلبات الترخيص في التعليق الا اذا كان الهيكل الانشائي للمبنى وأساساته تسمح بأعمال الأعمال المطلوب الترخيص فيها ، ويجب الالتزام في هذا الشأن بالرسومات الانشائية السابق تقديمها مع الترخيص الأول ولو كانت قواعد الارتفاع تسمح بالتعليق المطلوبة .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن القيام بإنشاء مبان أو أعمال

أو تلبية أو عدم ، أو أى عمل مما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ١٩٧٦/١٠٦ المشار اليه يستوجب ضرورة الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الإدارية المختصة ، وأن المشرع ولئن اعتبر انقضاء المدة المحددة للبت في الترخيص دون صدور قرار ما في ذلك الطلب ، بمثابة موافقة ضمنية على الترخيص ، بشرط التزام طالب الترخيص بمراعاة جميع الأوضاع والشروط والضمانات المنصوص عليها في القانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا له ، ولئن كان ذلك الا أنه استثنى من ذلك حالة طلب الترخيص بالتعليق فقد حظر الموافقة عليه — صراحة أو ضمنا — الا اذا كان الهيكل الانشائي للمبنى وأساساته تسمح بأعمال الأعمال المطلوب الترخيص بها ، وأن العبرة في ذلك تكون بالرسومات الانشائية السابق تقديمها مع الترخيص الأول ، وأبان المشرع عن تشدده في إصدار الترخيص بالتعليق ليس بما تقدم فحسب • ولكن أيضا بما نص عليه من أنه حتى لو كانت قواعد الارتفاع المعمول بها تسمح بالتعليق ، الا أن ذلك لا يخل بضرورة توافر شرط « تحمل الهيكل الانشائي للبناء وأساساته للتعليق » ، ومن ناحية أخرى فإنه ولئن كان المشرع أوصح بما لا يدع مجالا للشك عن أن مرجع الأمر في مدى تحمل الهيكل الانشائي للمبنى للتعليق يكون بالالتزام بالرسومات الانشائية السابق تقديمها مع الترخيص الأول ، الا أن عدم وجود تلك الرسومات — لسبب أو لآخر — لا يمنع الجهة الإدارية المختصة من النظر في طلب الترخيص بالتعليق والتأكد من أن أساسات الهيكل الانشائي للبناء المطلوب تمليته تتحمل التعليق ، وذلك من خلال ما لديها من أجهزة فنية متخصصة ، أو من خلال التقارير الهندسية التي يضعها الخبراء المختصون ببناء على طلبها ، أو تلك التي يقدمها ذوو الشأن وأن القيام بذلك هو واجب حتى يتعين على الجهة الإدارية القيام به قبل البت في طلب الترخيص بالتعليق ، لكي يكون قرارها الصادر في هذا الشأن مطابعا لحكم القانون ، وهي حينما تصدر ذلك القرار تكون خاضعة — بلا شك — لرقابة القضاء الإداري الذي له أن يتحقق مما إذا كان القرار صادر عن محيط ويشروعا ،

وما إذا كان مستخلصا استخلاصا سائفا من أصول موجودة فعلا وتنتجه ماديا وقانونيا .

ومن حيث أنه على هذى ما تقدم كله فالثابت من الأوراق - بادية ذى بدء - أن الترسومات الانشائية السابق تقديمها مع الترخيص الأول لبناء المقار محل التعلية لم تكن موجودة تحت نظر الجهة الادارية المختصة عند البت فى طلب ترخيص بالتعلية ، وأن ملف الترخيص رقم ٢٥١ لسنة ١٩٨٧ المودع بملف الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه لم تتضمن تلك الترسومات الانشائية ، ومن ثم فانه كان من الواجب حينئذ على الجهة الادارية مانحة الترخيص - قبل اصدارها له - أن تتحقق بشكل جاد وباجراءات فنية دقيقة من توافر شرط تحمل الهيكل الانشائى للمقار - المطلوب تعليته - وأساساته للتعلية المطلوب الترخيص بها ، ذلك أن ملف الترخيص المشار اليه يشير بوضوح الى أن الجهة مانحة الترخيص اعتمدت فقط على « الماينة » التى قام بها بعض مهندسى الحى للمقار المشار اليه ، والتى بناء عليها صدر الترخيص رقم ٢٥١ لسنة ١٩٨٧ ، وأن ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن ثمة تقارير فنية هندسية كانت تحت بصر الجهة الادارية إبان اصدارها للترخيص ، غير مستخلص من أصول سائفة تنتجه ، ذلك أن تلك التقارير التى أشار اليها الحكم كانت مودعة بملف ترخيص سبق للمطعون ضده أن تقدم به برقم ١٩٧٨/٥٧٦ وتم رفضه ، وأن الملف المشار اليه لم يكن تحت نظر المهندسين المختصين باخذ الاجراءات الفنية الدقيقة لفحص طلب ترخيص التعاية الجديدة ، كما لم يكن تحت نظر السلطة التى أصدرت الترخيص مما كان مشار لتحقيق أجرته النيلية الادارية المختصة مع بعض مهندسى الادارة الهندسية بحى وسط الاسكندرية ، الذين شاركوا فى اصدار الترخيص رقم ١٩٨٧/٢٥١ ، ومن ناحية أخرى فان الترخيص المشار اليه وزد نظوا مما أوصت به تلك التقارير الفنية الهندسية بشأن ما يجب على الملك اتباعه قبل قيامه بتعلية المقار .

ومن حيث أن ثمة تقريراً فنياً هندسياً أعدته اللجنة الاستشارية بمحافظة الاسكندرية بناء على طلب رئيس حي وسط الكائن به العقار - عن حالة العقار المشار اليه وعن مدى تحمله لاقامة أدوار اضافية ووقع التقرير الدكتور مهندس ٠٠٠ في ١٩٧٩/٩/٣ ، وبعد أن استعرض التقرير وصف العقار وما أسفوت عنه المماينة له ، والتقارير الهندسية التي قدمت بشأنه خلص الى التوصيات التالية :

أولاً : يسمح للمالك بإجراء تغطية دور واحد بعد إزالة غرف السطح وإزالة دكة السطوح وإزالة دفرة السطوح وبناء القواطع من فوق « ضفاف » والحوائط الحاملة سمك طوبية - ثانياً : يسمح للمالك بإجراء تغطية دورين بعد تقوية الأعمدة ٤ ، ٨ من الدور الأول حتى الدور الثالث وإزالة ما سبق ذكره في البند أولاً وكذلك طريقة البناء ٠٠٠ ثالثاً : لا يسمح للمالك بتغطية ثلاث أدوار حيث سيؤدي ذلك الى زيادة جهد التربة زيادة كبيرة وسيؤدي الى هبوط أساسات العقار ٠٠٠

ومن حيث أنه كان يتعين على الجهة الادارية وهي بصند اتخاذ إجراءات الترخيص لتغطية العقار محل النزاع أن تسلك مسلك الحيطة والتبصير والحذر - قبل اصدار قرارها بالترخيص - خاصة وأن الرسومات الانشائية للعقار لم تكن تحت نظرها ، مما كان يوجب عليها الرجوع الى التقارير الفنية والهندسية السابق وضعها عن العقار المذكور والمحافظة بملف العقار ، أو على الأقل كان يتعين - أمام الادعاء بأن ملف الترخيص السابق للتغطية لم يكن تحت نظر المختصين رغم ما ينجم به ذلك من عدم الدقة عند استصدار القرار أن تقوم الادارة باتخاذ الاجراءات الفنية الدقيقة التي تكفل لها التأكد من سلامة العقار وتحمل هيكله الانشائي وأساساته للتغطية خاصة وأن تاريخ بناء العقار (علم ١٩٢٣) يفرض عليها ذلك ، وما كان يجدر بها أن تعتمد على « ممأينة » احدى مهندسات الحي أو على تقرير مهندس آخره - بناء على طلب طالب الترخيص - أحد المهندسين الاستشاريين .

ومن حيث أن مدير عام الاذارات الهندسية يعي وسط أعد مذكرة بخصوص المقار محل النزاع والترخيص رقم ١٩٨٧/٢٥١ الصادر بشأن تعليته ، جاء بها أن الترخيص المشار اليه صدر بالمخالفة للقانون وأن المقار لا يتحمل التعليق المطلوبة وأن الملك (المظعون ضده) أخفى معلومات بشأن رفض طلب ترخيص سابق ولم يلتزم بتنفيذ اقتراحات المهندسين الاستشاريين بخصوص اتخاذ الاحتياطات اللازمة - قبل التعليق - من تدعيم للهيكال الخرساني للمقار وتقوية للأعمدة ، وانتهت المذكرة الى طلب إلغاء الترخيص ، وفعلأ أصدر حي وسط القرار رقم ٤٣٣/٩ لسنة ١٩٨٨ بإلغاء الترخيص رقم ٢٥١ لسنة ١٩٨٧ .

ومن حيث أن الترخيص - بوجه عام - هو تصرف اداري ينشأ بالقرار الصادر بمنحه ، ويخول المرخص له مجرد مزية وقتية يرتبط حقه في التمتع بها وجودا وعدما بأوضاع وظروف وشروط طئي تغييرها أو انقضائها أو الاخلال بها أو مخالفتها جواز تعديل أوصاف هذه المزية أو سقوط الحق فيها بتخلف شرط الصلاحية للاستمرار في الانتفاع بها أو زوال أسباب منحها أو انقضاء الأجل المحدد لها أو تطلب المصلحة العامة انهاءها ، وهو بهذا يفترق عن القرار الإداري الذي يكتسب - ولو حائظا - حصانة تفضيه من السحب أو الإلغاء متى صار نهائيا بمضى وقت معلوم واستقر به مركز قانوني بحيث لا يجوز الرجوع فيه أو المناس به .

ومن جهة أن التراخيص التي تصدرها الجهة الادارية اعمالا لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ، وخاصة التراخيص بالبناء أو التراخيص بالتعليق ، تستهدف أصلا مطابقة المشروع المطلوب الترخيص به لأحكام واشتراطات تنظيم المباني ومخططات المدن وما الى ذلك ، وما يقترن بهذا كله من الأحوال والقواعد الفنية التي يتعين على صاحب الترخيص مراعاتها ، وتبعاً لذلك ولازمه فلا يجوز غل يد الجهة الادارية عن رفض منح الترخيص ابتداء أو تعديل

أو إلغاء ترخيص سبق أن وافقت عليه ، إذا ما ثبت لها أن طلب الترخيص شلبيته الشكوك أو تعتوره عيوب من شأنها أن تنفي عن طالب الترخيص أو من تم منحه الترخيص وجه الأحقية في الاستئثار به والتمسك بحقه فيه .

ومن حيث أنه تطبيقاً لما تقدم كله — وعلى ضوء ما هو ثابت من الأوراق — فإن الترخيص الذي صدر للمطعون ضده رقم ٢٥١ لسنة ١٩٨٧ بتغطية العقار الكائن بشارع سعد زغلول بحي وسط الاسكندرية ، صدر مشوباً بعيب جوهري يفقدانه الاشتراطات اللازمة لتوافرها في العقار المطلوب الترخيص بتعليته ، وعلى الأخص تنفيذ ما أوصت به اللجنة الاستشارية لمحافظة الموضع من الدكتور ٠٠٠ كشرط أساسي للتغطية ، يتمثل في الحصول على ترخيص بإزالة غرف السطح ودكة السطوح ودفنة السطوح وبناء القواطيع وتقوية الأعمدة المشار إليها بالإضافة لما تقدم إذا كانت التغطية تتم لدورين ، ومن ثم فإذا فاعت الجهة الإدارية إلى أعمال صحيح حكم القانون ، وقامت بتعليب ما يوجبها عليها واجبهما بحسبانها القوامة على سلامة أرواح المواطنين من خلال تنفيذها لأحكام قانون تنظيم وتوجيه البناء رقم ١٠٦/١٩٧٦ والقوانين المعدلة له فأصدرت قرارها المطعون فيه — رقم ٣٣١/٩ بإلغاء الترخيص رقم ٢٥١ لسنة ١٩٨٧ ، وأسست قرارها المشار إليه على أسس وأسباب سائفة لها أصول بالأوراق تنتج وتؤدي إليه ، وبغير عسف أو إساءة لإستعمال السلطة ، فإن القرار المطعون فيه يكون صحيحاً وبمناى عن الإلغاء .

(ملن رقم ٣٨٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١١/٢٩ / ١٩٩٢)

الفرع الخامس

عدم جواز ادخال أى تعديل أو تغيير جوهري
في الرسوم المتبعة الا بعد الحصول على ترخيص بذلك

قاعدة رقم (٥٦)

المبدأ :

المادة (٤) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن توجيه وتنظيم أعمال البناء — لا يجوز إنشاء مبان أو إقامة أعمال إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم بالمجلس المحلى أو إخطارها بذلك — يسرى هذا الحكم على كل من ينشئ أى مبنى أو يقيم أو يجرى عمل من الأعمال المحددة فى المادة (٤) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار إليها — سواء كان من أفراد أو هيئات القطاع الخاص أو الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات العامة وشركات القطاع العام — أنطد المشرع بالجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم بالمجلس المحلى سلطة الترخيص بالبناء — حدد المشرع الأفراد والجهات الأخرى التى تخضع لذلك الترخيص — هذه السلطة لا مجال لاعمالها • بالنسبة للجهات العامة الا بموجب نص صريح فى القانون •

الحكمة : ومن حيث أنه عن موضوع الاتهام المنسوب للطاعن والذي يتضمن عدم اتفاد الإجراءات اللازمة للحصول على ترخيص ببناء المجلس المحلى للمحافظة من الإدارة الهندسية وقسم التنظيم بمجلس مدينة دمياط قبل طرح عملية البناء فى مناقصة عامة فإن القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن توجيه وتنظيم أعمال البناء قبل تعديله بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ينص فى المادة (٤) منه على أنه « لا يجوز إنشاء مبان أو إقامة أعمال ... الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة

الادارية المختصة بشئون التنظيم بالمجالس أو اخطارها بذلك وفقا لما تبينه
اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

ويسرى هذا الحكم على كل من ينشئ أى مبنى أو يقيم أو يجرى
أى عمل من الأعمال المنصوص عليها في الفقرة السابقة سواء كان من
أفراد أو هيئات القطاع الخاص أو الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات
العامة وشركات القطاع العام »

ومن حيث أنه يبين من نص المادة ٤ سالفه الذكر أن المشرع قد
أنطأ بالجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم بالمجالس المحلى سلطة
الترخيص بلبناء ، وقد حدد المشرع الأفراد والجهات الأخرى التى تخضع
لذلك الترخيص وليس بينها وحدات الحكم المحلى ، ومن حيث أن اصدار
رخص المبانى يعد من أعمال الضبط الادارى التى يلتزم بها الأفراد حماية
للمصلحة العامة التى يبتئها المشرع في مجال تنظيم المبانى ، ومن ثم فإن
هذه السلطة لا مجال لاعمالها بالنسبة للجهات العامة الا بموجب نص
صريح في القانون وذلك لأن مقتضيات التنظيم الادارى لتلك الجهات
العامة توجب حتما عليها احترام الأسس والقواعد الفنية والتنظيمية
في شأن ما تقوى اقامته من مبان عامة وذلك بالتنسيق والتعاون مع
الجهات الحكومية والمحلية الفنية المختصة وبينها السلطة القائمة على أمور
تنظيم المبانى ، وبالتالى فإنه ليس ثمة دوافع أو أساس من واقع تنظيم
وأهداف تلك الجهات العامة ونشاطها يدعوها الى الخروج على قواعد
تنظيم المبانى وبخاصة ما تفرضه القوانين والتشريعات لها ولا حاجة
بالتالى بمصفة عامة الى ضرورة تقديمها الى السلطة القائمة على التنظيم
بطلب تراخيص لما سوف تقيمه من المبانى مثلها في ذلك مثل الأفراد
والاشخاص الخاصة ويتمين لوجدة الشخص القانونى الذى يتك في
الدولة أيضا أن لا تحصل مصلحة أو جهة ادارية تتطوى تحت
هذه الشخصية المظوية الواحدة على ترخيص من جهة أخرى تتطوى
تحت ذات الشخص القانونى مثل مباشرة انشاء مبنى وذلك كحالة التزام

الجهة العامة التي تقيمه بإحكام القوانين والتشريعات المنظمة للمباني ما لم ينص على ذلك صراحة ويكون الأمر أكثر شذوذاً وغاية في جالته ما إذا كانت الجهة الإدارية التي ترغب في إقامة البناء ضمن وزارات الحكومة المركزية ومصالحها والترخيص تمنحه وحدات وأشخاص الإدارة المحلية التي تخضع بحكم الدستور والقانون للوصاية الإدارية من السلطة المركزية وتبلغ الصورة قمة غرابتها عندما يتعين أن يحصل المجلس المحلي ذاته على رخصة مباني لإقامة مقره من السلطة القائمة على التنظيم بالمجلس المحلي المذكور وهذه الأحوال المتعارضة مع الأصول التنظيمية العامة لأجهزة الدولة ومع الغايات المقصودة من تنظيم المباني لا يمكن قبولها والرضوخ لمقتضياتها إلا بناء على نص صريح يقرر به المشرع ذلك .

ومن حيث أن القانون لم ينص على التزام وحدات الحكم المحلي بالمصالح على ترخيص إنشاء المباني ، وهذا تابع بطبيعة الحال من كون الجهة الإدارية تُشئون التنظيم هي إحدى أقسام المجلس المحلي ، فمن ثم فإنه يكون غير منطقي أو معقول لملا وعديم الجدوى أن تطلب ذات الجهة الإدارية المتمتعة بالشخصية الاعتبارية المحلية من نفسها إصدار ترخيص بإنشاء المباني اللازمة كمقر لها .

(طعن رقم ٤٤٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٨٩)

قاعدة رقم (٥٧)

المبدأ :

القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن توجيه وتنظيم أعمال البناء — المادة ٤ معلة بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٢ — عدم جواز الترخيص بالمباني أو الأعمال إلا إذا كانت مطابقة لأحكام القانون ومتفقة مع الأصول الفنية والمواصفات العامة ومقتضيات الأمن والقواعد الصحية التي تعيدها اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ — عدم

جواز اخلال أى تعديل أو تغيير جوهرى فى الرسومات المعتمدة إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك — وقف الأعمال المخالفة بالطريق الإدارى بقرار يصدر من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم — للمحافظ المختص بعد ذلك أو من ينييه بعد أخذ رأى اللجنة المختصة أن يصدر قراراً مسبباً بإزالة الأضرار المخالفة أو تصحيحها ومع عدم الإخلال بالمحاكمة الجنائية يجوز للمحافظ بعد أخذ رأى اللجنة المتجاوز عن الإزالة إذا كانت لا تؤثر على مقتضيات الصحة العامة أو من السكان أو المارة أو الجيران .

المحكمة : — ومن حيث أن المادة ٤ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه أعمال البناء معدة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ — تنص على أنه « لا يجوز إنشاء مبان أو إقامة أعمال إلا بعد الحصول على ترخيص فى ذلك من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم أو إخطارها بذلك وفقاً لما تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون .. ولا يجوز الترخيص بالمباني أو الأعمال المشار إليها فى الفقرة الأولى إلا إذا كانت مطابقة لأحكام هذا القانون ومتفقة مع الأصول الفنية والمواصفات العامة ومقتضيات الأمن والقواعد الصحية التى تحددها اللائحة التنفيذية » وتنص المادة ١١ من القانون المذكور على أنه « يجب أن يتم تنفيذ البناء أو الأعمال وفقاً للأصول الفنية وطبقاً للرسومات والبيانات والمستندات التى منح الترخيص على أساسها .. ولا يجوز اخلال أى تعديل أو تغيير جوهرى فى الرسومات المعتمدة إلا بعد الحصول على ترخيص فى ذلك من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم » وتنص المادة ١٥ من هذا القانون — معدة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ — على أن « توقف الأعمال المخالفة بالطريق الإدارى ويصدر بالوقف قرار مسبب من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم يتضمن بياناً بهذه الأعمال » وتنص المادة ١٦ من القانون سالف الذكر — معدة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ — على أن يصدر المحافظ المختص أو من ينييه بعد أخذ رأى لجنة تشكل بقرار منه من ثلاثة من المهتمين المختارين والمختارين من غير العاملين بالجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم ممن لهم خبرة لا تقل عن عشر سنوات قراراً مسبباً بإزالة

أو تصحيح الأعمال التي تم وقفها وذلك خلال خمسة عشر يوما. على الأكثر من تاريخ إعلان قرار وقف الأعمال المنصوص عليها بالمادة السابقة — ومع عدم الإخلال بالمحاكمة الجنائية يجوز للمحافظ بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في الفقرة السابقة التجاوز عن الإزالة التي لا تؤثر على مقتضيات الصحة العامة أو أمن السكان أو المارة أو الجيران وذلك في الحدود التي تبينها اللائحة التنفيذية — وفي جميع الأحوال لا يجوز التجاوز عن المخالفات المتعلقة بمعجم الالتزام بقيود الارتفاع المقررة طبقا لهذا القانون أو قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ أو بخطط التنظيم أو بتوفير أماكن تخصص لايواء السيارات — وللمحافظ المختص أن يصدر قراره في هذه الأحوال دون الرجوع الى اللجنة المشار اليها في الفقرة الأولى « ومفاد هذه النصوص أنه لا يجوز انشاء مباني أو اقامة أعمال الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة بشئون التنظيم أو اخطارها بذلك وفقا لما تبينه اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٧ ولا يجوز الترخيص بالمباني أو الأعمال الا اذا كانت مطابقة لأحكام القانون ومتفقة مع الأصول الفنية والمواصفات العامة ومقتضيات الأمن والقواعد الصحية التي تحددها اللائحة التنفيذية ويجب أن يتم تنفيذ البناء أو الأعمال وفقا للأصول الفنية وطبقا للرسومات والبيانات والمستندات التي منح على أساسها الترخيص ولا يجوز ادخال أي تعديل أو تغيير جوهري في الرسومات المعتمدة الا بعد الحصول على ترخيص بذلك وفي حالة المخالفة توقف الأعمال المخالفة بالطريق الإداري بقرار يصدر من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم ، ثم يصدر المحافظ المختص أو من ينزيه بعد أخذ رأى اللجنة المشكلة وفقا للمادة ١٦ من القانون المذكور قرارا مسببا بازالة الأعمال المخالفة أو تصحيحها ومع عدم الإخلال بالمحاكمة الجنائية يجوز للمحافظ بعد أخذ رأى اللجنة المذكورة التجاوز عن الإزالة اذا كانت لا تؤثر على مقتضيات الصحة العامة أو أمن السكان أو الجيران . أما اذا كان من شأنها التأثير على أي منها فلا يجوز

التجاوز عنها كما لا يجوز التجاوز عن المخالفات المطلقة بعدم الالتزام بقيود الارتفاع أو قانون الطيران المدني أو خطوط التنظيم أو توفير أماكن تخصص لايواء السيارات . وللمحافظ في هذه الأحوال الأخيرة أن يصدر قرار الازالة دون الرجوع الى اللجنة المشار اليها .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أنه صدر ترخيص حي الجمرك رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٧٧ للمطعمون ضده السادس ببناء دور أرضي ودور مسروق وأول علوى للمعار محل الفزاع وقام ببناء الأدوار من الثاني العلوى حتى الثامن العلوى بدون ترخيص وحوكم جنائيا بسبب ذلك وصدرت ضده أحكام بالغرامة وخصف رسوم الترخيص وازالة الأعمال المخالفة بالنسبة لادورين الثاني والثالث العلوين وتصحيح الأعمال المخالفة بالنسبة للأدوار الخامس والسادس وأعمدة السابح العلوية وازالة وتصحيح الأعمال المخالفة لتكملة الدور السابع وتصحيح الأعمال المخالفة لتغطية جزء بالثامن العلوى . وعرض الأمر على اللجنة الثلاثية المشكلة طبقا للمادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ معدلا بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ فقررت بجلسة ١٩٨٣/٩/٢٧ أن المبنى منشأ على أساسات قديمة وليس له نظام انشائى سليم ، ومكون من حوائط حاملة نصف طوية مع أكشاف غير مطابقة للمواصفات ، وتوجد شروخ نافذة في بعض الحوائط الحاملة ، وتوجد أعمدة خرسانية في أدوار علوية مرتكزة على حوائط حاملة علوة على مخالفة المبنى لقيود الارتفاع والارتداد ويلزم ازالته حتى مستوى الأرض بعد اخلاء المباني المجاورة حيث يشكل خطورة على شاغليه بالإضافة الى مخالفتها للشروط الصحية وقواعد التنظيم من ناحية التهوية والاضاءة . وبتاريخ ١٩٨٣/١٠/٢٩ تقدم المالك بطلب تصالح طبقا للقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ . وقد وافق المحافظ بتاريخ ١٩٨٤/١/١٢ على ازالة المعار حتى سطح الأرض لخطورته على شاغليه طبقا لما انتهت اليه اللجنة المشار الاستشارية بتاريخ ١٩٨٣/٩/٢٧ ثم صدر القرار المطعون فيه ولا يتضح مما تقدم أن المالك قام ببناء الأدوار من الثامن العلوى حتى

الثامن العلوى دون ترخيص بالمخالفة لنص المادتين ٤ و ١١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ معدلا بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ . وقد ترتب على هذه المخالفة - حسبما أثبتت اللجنة المشكلة طبقا للمادة ١٦ من القانون المذكور معدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ - أن المبنى كله مخالف لقيود الارتفاع ويشكل خطورة على شاغليه . وعلى ذلك يجوز للمحافظ أن يصدر قرارا بإزالة المبنى دون الرجوع الى اللجنة المذكورة وقد وافق المحافظ في ١٢/١/١٩٨٤ على ازالة المبنى بعد العرض على اللجنة ثم أصدر رئيسى حى الجمرق قراره المطعون فيه رقم ١ لسنة ١٩٨٤ بتاريخ ١٣/٢/١٩٨٤ بإزالة المبنى التى أقامها السيد ٠٠٠ بالمقار محل النزاع وهى عبارة عن دور أرضى وثمانية أدوار علوية أقامها المالك دون ترخيص حيث أنه صدر للمقار ترخيص برقم ٢٠٩ لسنة ١٩٧٧ عن بناء دور أرضى وأول علوى فقط حيث يشكل هذا المقار خطورة على شاغليه ويلزم إزالته حتى سطح الأرض بعد إخلاء المبنى المجاورة ومن ثم يكون هذا القرار متفقا وصحيح حكم القانون . ولا يؤثر فى صحة ما جاء بتقرير اللجنة المذكورة ما انتهى اليه تقرير الخبير الهندسى المودع ملف الدعوى بناء على الحكم التمهيدى الصادر من محكمة الأمور المستعجلة بالاستكدرية فى الدعوى رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ من أن المقار موضوع الدعوى سليم من الناحية المعمارية ولم يلاحظ بواجهاته الثلاث أو شققه من الداخل أية شروخ فى الحوائط أو ترميمات فى الأسقف أو هبوطا فى الأرضيات ، إذ أن هذا التقرير لم ينف صحة ما جاء بتقرير اللجنة الثلاثية التى ناط بها القانون ابداء الرأى فى حالة المقار المخالفة والتى وصفت أوجه المخالفة تفصيلا ولم تكن بالوصف الظاهرى للمقار على النحو الوارد بتقرير الخبير الهندسى . كما لا يؤثر فى صحة القرار المطعون فيه محاكمة المالك جنائيا والحكم عليه بالغرامة وضمه رسوم الترخيص وإزالة الأعمال المخالفة بالنسبة لبعض الأدوار والاكتفاء بتصحيح الأعمال المخالفة بالنسبة لبعضها الآخر ، إذ أن المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ سالف الفكر معدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ نصت على

أنه مع عدم الاخلال بالمحاكمة الجنائية يجوز للمحافظ بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها التجاوز عن الازالة التى لا تؤثر على مقتضيات الصحة العامة أو أمن السكان أو المارة أو الجيران بما مؤداه أنه لا يجوز له التجاوز عن الازالة اذا كان من شأنها التأثير على أى من الأمور المذكورة مع عدم الاخلال بالمحاكمة وأيا كانت نتيجة المحاكمة ومن ثم يكون القرار المطعون فيه متفقاً وأحكام القانون ويكون الطعن فيه على غير سند من القانون .

(طعن رقم ٨٦٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٨٩/٧/٢٤)

قاعدة رقم (٥٨)

المبدأ :

القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ولائحته التنفيذية — مفاد أحكامها عدم جواز انشاء مبنى أو إقامة أعمال إلا بعد الحصول على الترخيص فى ذلك من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم أو إخطارها بذلك — على الجهة الإدارية المذكورة عرض أمر المبنى المخالفة التى تقتضى الازالة أو التصحيح على لجنة التظلمات — تدخل هذه اللجنة وحدها سلطة تقرير الازالة أو تصحيح الأعمال المخالفة أو استئناف أعمال البناء — لجنة التظلمات تصدر قراراتها المذكورة مسببة — قرار محافظ القاهرة رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٧٩ حظر دخال أى تعديل على جميع الأمانة المختصة حالياً لاىواء السيارات اذا كان من شأن هذه التعديلات انقاص سلامة الكائن أو تغيير التخصيص .

المحكىة : ومن حيث أن المادة ٤ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء تنص على أنه « لا يجوز انشاء مبنى أو إقامة أعمال أو توسيعها إلا بعد الحصول على ترخيص من ذلك من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم بالمجلس أو إخطارها بذلك

وفقا لما تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون — ويسرى هذا الحكم على كل من ينشئ أى مبنى أو يقيم أو يجرى أى عمل من الأعمال المنصوص عليها فى الفقرة السابقة سواء كان من الأفراد أو هيئات القطاع الخاص ولا يجوز الترخيص بالمبنى أو الأعمال المشار إليها فى الفقرة الأولى إلا اذا كانت مطابقة لأحكام هذا القانون ومتفقة مع الأصول الفنية والمواصفات العامة ومقتضيات الأمن والقواعد الصحية التى تحددها اللائحة التنفيذية» وتنص المادة ١٥ من هذا القانون على أنه «لذوى الشأن التنظيم من القرارات التى تصدرها الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم وفقا لأحكام هذا القانون وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ إخطارهم بهذه القرارات — وتختص بنظر هذه التظلمات لجنة تسمى لجنة التظلمات تشكل بمقر المجلس المحلى للمدينة أو الحى أو القرية من ويصدر بتشكيل اللجنة قرار من المحافظ المختص ، ويشترط لـحجة انعقادها حضور رئيسها وثلاثة على الأقل من أعضائها من بينهم اثنين من المهندسين وتصدر قراراتها بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذى فيه رئيس اللجنة — وتبين اللائحة التنفيذية القواعد والإجراءات التى تسير عليها اللجنة فى أعمالها وبما يكفل البت فى التظلمات فى المواعيد المحددة وكيفية إعلان قراراتها الى ذوى الشأن والجهة المختصة بشئون التنظيم.» وتنص المادة ١٦ من القانون المذكور على أن يكون للجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم بقرار مسبب يصدر بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى المادة السابقة أن تقوم بإزالة المبنى أو أجزائها التى تقام بدون ترخيص بعد تاريخ العمل بهذا القانون اذا كان يترتب على بقائها الإخلال بمقتضيات الصالح العام ، ولم يقم الملك بالتنفيذ خلال المدة المناسبة التى تحددها له تلك الجهة.» وتنص المادة ٢٨ من القانون سالف الذكر على أن «تحيل الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم الى اللجنة المنصوص عليها فى المادة (١٥) موضوع الأعمال المخالفة التى تقتضى الإزالة أو التصحيح سواء اخذ بشأنها اجراء الوقت وفقا لأحكام المادة السابقة أو لم يتخذ ...»

كما يجوز لصاحب الشأن أن يلجأ الى اللجنة المشار اليها وتصدر اللجنة قراراتها في الحالات المعروضة عليها بازالة أو تصحيح الأعمال المخالفة أو استئناف أعمال البناء ... ومع عدم الاخلال بالمعقبة الجنائية يجوز للجنة التجاوز عن بعض المخالفات التي لا تؤثر على مقتضيات الصحة العامة أو أمن السكان أو المارة أو الجيران وذلك في الحدود التي تبينها اللائحة التنفيذية « وتنص المادة ١٩ من القانون المشار اليه على أنه « لذوى الشأن وللجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم حق الاعتراض على القرارات التي تصدرها (لجان التظلمات) المنصوص عليها في المادة (١٥) وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانهم بها أو من تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للبث في التظلم بحسب الأحوال والا أصبحت نهائية - وتختص بنظر هذه الاعتراضات لجنة استئنافية تشكل بمقر اللجنة التنفيذية للمحافظة المختصة من ... » .

ومفاد هذه النصوص أنه لا يجوز انشاء مبان أو اقامة أعمال الابدع الحصول على الترخيص في ذلك من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم أو اخطارها بذلك وقد أوجب المشرع على الجهة الادارية المذكورة أن تعرض أمر المبانى المخالفة التي تقتضى الازالة أو التصحيح على لجنة التظلمات المشكلة على النحو المبين في المادة (١٥) وخول هذه اللجنة وحدها سلطة تقرير الازالة أو تصحيح الأعمال المخالفة أو استئناف أعمال البناء وأوجبت المادة ٦١ من اللائحة التنفيذية للقانون المشار اليه الصادرة بقرار وزير الاسكان والتعمير رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٧٧ أن تصدر لجنة التظلمات قراراتها مسببة .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الجراج الكائن أسفل المقار رقم ٤٦ شارع بهجت على بالزمالك أقيم به بدون ترخيص من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم حائط طولى وحجرتان بالجزء القبلى بخلاف الحجرتين العائمتين منذ انشاء الجراج وقد قام مالك المقار ... (المظنون ضده في الظن رقم ٢٨٠٩ لسنة ٣٠ ق) بتأجير هذا الجزء من

المعار لـ ٥٠٠ (المظنون ضدّه في الطعن رقم ٢٣٧٥ لسنة ٣٢ ق) في ١٩٨١/٥/٣١ ليكون مكاتب لشركته السياحية • وطبقا لقرار محافظ القاهرة رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٧٩ الصادر بتاريخ ١١/١/١٩٧٩ الذي تنص مادته الثالثة على أنه « يحظر ادخال أى تعديل على جميع الأمكنة المخصصة حاليا لايواء السيارات اذا كان من شأن هذه التعديلات انقاص مساحة المكان أو تغيير التخصيص » واعمالا للمادة الرابعة منه التي تنص على أنه « في حالة ارتكاب مخالفة لأحكام هذا القرار يتعين على الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم بالأحياء أعمال حكم المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ (في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء) المشار اليه في ازالة المباني أو أجزائها اتقى تقام دون ترخيص لما يترتب على بقائها من اخلال بمقتضيات الصالح العام ٥٥ » أصدر رئيس حى غرب القاهرة القرار المظنون فيه رقم ٧ لسنة ١٩٨١ بتاريخ ١٤/١٠/١٩٨١ بعدم الصجرتين الموجودتين بالجزء القبلى بلجراج المذكور طبقا لقرار السيد المحافظ بعدم تحويل الجراج الى أى غرض آخر عملا بحكم المادة ١٧ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ وقد ورد على قرار الازالة المذكور الى جانب توقيع رئيس الحى وبذات التاريخ بعض توقيعات مبهمه باعتبارها توقيعات اللجنة وليس هناك ما يدل على أن هذه التوقيعات خاصة بلجنة التظلمات المشار اليها بالمادة ١٥ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ وهى المختصة وحدها - وفقا لحكم المادة ١٨ من القانون المذكور باصدار قرار الازالة ، خاصة وأن رئاسة حى غرب القاهرة أفادت بخلطها رقم ٨٥٥ المؤرخ ١٩٨٥/٥/٢٥ بأنه بالنسبة لمخضر أعمال اللجنة وقرار تشكيلها الوارد بقرار رئيس الحى رقم ٧ لسنة ١٩٨١ فلم يستدل عليها بمنطقة اسكان الحى • كما أن هذه اللجنة لها تشكيلها ولقراراتها شكل محدد ينبنى أن تصدر فيه وأهم هذا الشكل ما نصت عليه اللائحة التنفيذية للقانون فى المادة ٦١ وما بعدها من ضرورة أن يكون قرار اللجنة مسببا ، وإعلان قوى الشأن بالقرارات الصادرة تنفيذا لأحكام هذا القرار • وإذا تعذر ذلك لأى سبب تودع نسخة من القرار بمقر المجلس

المحاي المختص وقسم الشرطة أو نقطة الشرطة الواقع في دائرتها العقار، كما تصق نسخة من القرار بموقع العقار موضوع المخالفة وليس في ملف أرزالة. ما يفيد أن أيا من هذه الاجراءات قد اتبع مما يجعل الحكمة لا تظمن إلى أن مجرد التوقيعات المهمة الواردة على القرار يفيد بذاته اتباع هذه الاجراءات على النحو الذي قرره القانون ولائحته التنفيذية . ومن ثم يكون القرار المطعون فيه قد شابه عيب جوهري يتعلق بالاختصاص والاجراءات بما يؤدي الى بطلان ذلك القرار ويجعله حقيقيا بالالغاء ٥٥ واذا انتهى للحكم المطعون فيه الصادر في الدعوى رقم ٢٦٣ لسنة ٣٦ ق الى هذه النتيجة حيث قضى بالغاء القرار المذكور فانه يكون قد أصاب صحيح حكم القانون ويكون الطعن فيه رقم ٢٨٠٩ لسنة ٣١ ق على غير سند ومن ثم يتمين الحكم برفضه والزام الجهة الادارية بممبروفاته عملا بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات ٥

(طعن رقم ٢٠٨٩ لسنة ٣١ ق و٢٣٧٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٢٦/٥/١٩٩٠)

قاعدة رقم (٥٩)

المبدأ :

المواد ٢٥ ، ٥٤ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ بشأن اصدار قانون التخطيط العمراني — المادة ١٤ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن توجيه وتنظيم أعمال البناء المعدل بلقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٢ — المشرع وضع تنظيميا خاصا لكل من رغب في انشاء بناء أو هدمه أو تعديله أو اجراء أى عمل انشائى به — يجب أن يحصل ترخيص من الجهة المختصة وأن يتم اصدار هذا الترخيص وفق شروطه واجزاءاته وعلى أرض تم تقسيمها وفقا لنصوص القانون — حظر المشرع انفاة أية مباني وحظر أيضا على الادارة اصدار أية تراخيص في غير الأحوال المنصوص عليها — يعد كل عمل يتصل بأى مما سبق مخالفا للقانون ويتمين لذلك الاجراءات التي نص عليها للقانون في شأنه

الحكمة : ومن حيث أن القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بشأن إصدار قانون التخطيط العمراني نص في المادة (٢٥) منه على أن يحظر إقامة مبان أو تنفيذ أعمال على قطع أراضي التقسيم أو إصدار تراخيص بالبناء عليها إلا بعد استيفاء الشروط المبينة في المواد السابقة . وقيام المقسم بتنفيذ المرافق العامة أو أداء نفقات إنشاء هذه المرافق إلى الجهة الإدارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم بالوحدة المحلية .

كما تنص المادة (٥٤) من ذات القانون على أن (يشترط في أعمال البناء أو الانشاء أو التقسيم في المواقع الداخلة في نطاق المدن والحيز العمراني للقرى ، مراعاة الأحكام الواردة بشأنها في هذا القانون ، وكذلك الأوضاع المقررة في مشروعات التخطيط العام المعتمدة وتصيلاتها وعلى كافة الجهات القائمة على منح التراخيص عدم إصدار التراخيص إلا بعد موافقة الجهة المختصة بشئون التخطيط بالوحدة المحلية على الموقع .

ولطالب البناء أو الانشاء أو التقسيم في المواقع المشار إليها في الفقرة الأولى أن يحصل متدما وقبل الترخيص له بهذه الأعمال - على موافقة الجهة الإدارية المختصة بشئون التخطيط بالوحدة المحلية على صلاحية الموقع من الناحية التخطيطية بالنسبة للأعمال التي يرغب في القيام بها وله طلب الحصول على البيانات والأشتراط المقررة للموقع وذلك وفقا لما تقرره اللائحة التنفيذية) ونظمت المسود ٥٩ ، ٦١ ، ٦٢ قواعد نظر التظلمات الصادرة من الجهات المعنية والاعتراض عليها وذلك فيما أوردته في نص المادة ٦٣ على قواعد الاخطار والاعتراض على القرارات الصادرة في لجنة التظلمات ، ونصت على أنه (لغوى الشأن وللجهة الإدارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم حق الاعتراض على القرارات التي تصدرها لجنة التظلمات وذلك خلال ستين يوما من تاريخ إعلانها بها أو من تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للبث في التظلم بحسب الأحوال) ولا أصبحت نهائية كما تنص المادة ١٤ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء المعدل بالقانون رقم ٢٥

لسنة ١٩٨٣ على أن لا يجوز إنشاء مبلى أو إقامة أعمال أو توسيعها أو تعديلها أو تعديلها أو تدعيمها أو هدمها أو إجراء أية تشطيبات خارجية وفقا لما تحدده اللائحة التنفيذية الا بعد الحصول على ترخيص فى ذلك من الجهة الادارية المختصة بشؤون التنظيم أو اخطارها بذلك وفقا لما تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

ويسرى هذا الحكم على كل من ينشئ أى مبنى أو يقيم أو يجرى أى عمل من الاعمال المنصوص عليها فى الفقرة السابقة سواء كان افراد أو هيئات القطاع الخاص أو الجمعيات التعاونية أو الوزارات أو المصالح الحكومية أو الهيئات العامة .

ومن حيث أنه وفقا لما تقدم فقد وضع المشرع تنظيما خاصا لكل من رغب فى إنشاء بناء أو هدمه أو تعديله أو إجراء أى عمل انشائى به وفى مقدمتها ان يحصل على ترخيص من الجهة المختصة وان يتم اصدار هذا الترخيص وفق شروطه واجراءاته وعلى أرض تم تقسيمها وفقا لما سبقت الاشارة اليه وحظر الشارع إقامة أية مباني كما حظر على الادارة اصدار أية تراخيص فى غير الاحوال المشار اليها ويعد كل عمل يتصل بأى مما سبق مخالف للقانون ويتمتع اتخاذ الاجراءات التى نص عليها القانون فى شأنه .

ومن حيث أن المثبت من الأوراق ان الطاعن قام ببناء جدار على مساحة ١٥٠ م^٢ دون الحصول على ترخيص وعلى أرض لم يصدر بشأنها قرار تقسيم وذلك بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢. بإصدار قانون التنظيم العمرانى وذلك بناحية شط جربية مركز دمياط وبناء على ذلك أصدر مدير التنظيم بمجلس مدينة دمياط القرار رقم ٣/٤١٩ لسنة ١٩٨٤ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٨٤ بإيقاف الاعمال المخالفة. الجارى اقامتها بالأرض المطوكة للطاعن بالناحية سالفة الذكر مع اخطار ذوى الشأن وشرطة المرافق مع اخطار لجنة التظلمات لإصدار قرارها نهو الأزالة أو تصحيح الأعمال المخالفة .

وقد تظلم الطاعن من هذا القرار الى لجنة التظلمات بدمياط وفقا لنفاذة (٦٢) من قانون التخطيط العمراني الصادر بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ واصدرت قرارها بجلسة ١٢/٣/١٩٨٥ بقبول التظلم شكلا وفي الموضوع بتصحيح الأعمال المخالفة الا ان الادارة الهندسية بمجلس مدينة دمياط لم ترتضى هذا القرار واعترضت عليه أمام لجنة الاعتراضات المشار اليها في المادة (٦٣) من ذات القانون المشار اليه فاصدرت قرارها بتاريخ ١١/٦/١٩٨٥ بقبول الاعتراض شكلا وفي الموضوع بالغاء قرار لجنة التظلمات وازالة البناء موضوع المخالفة على نفقة المخالف استنادا الى أحكام المواد ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ٦٣ ، ٦٧/٤ من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ سالف الذكر والتي أوجبت الازالة لما يقام من مبان تقام على أراضى لم يصدر بشأنها قرار تقسيم وليس لها خطوط تنظيم وقد صدر ذلك القرار بعد ان توافرت البيّنات اللازمة مما أجرتة الادارة الهندسية من معالينة للبناء المخالف فضلا عن الطاعن أقام البناء المخالف دون الحصول على ترخيص بذلك من الجهات المختصة وفق اقرار الطاعن بذلك واقارره في جميع مراحل نظر الدعوى من أن الأرض المقام عليها البناء لم يصدر بها قرار تقسيم فضلا عن أنه لم يحصل على ترخيص بالبناء ومن حيث أنه بناء على ذلك فإنه يكون القرار المطعون فيه قد قام مستندا الى صحيح سببه من القانون دون ان ينال منه ما أورده الطاعن من أن المبنى يقع داخل كردون محينة دمياط وأن المناطق المحيطة به قد صدر بها قرار تقسيم اذ العبرة بصور القرار بالتقسيم للمنطقة موضوع طلب البناء أو الترخيص به ذلك ان ما قدره الشارع من حظر البناء على أرض لم يصدر بها قرار تقسيم جاء النص عليه يقينا - واضحة الدلالة قاطعة المعنى على المنع والحظر وهي من ثم تعتبر تنظيما متعلقا بالنظام العام للمباني لأن غايتها حماية حقوق الأفراد من الجيران والمارة في السلامة والأمن والروى وحماية الحق العام للمواطنين في التمتع بمساحات مخططة ومنظمة مستكملة المرافق والشوارع والخدمات ومنع البناء العشوائي بما يتكفل لهم الصحة والسكينة العامة والهدوء وحسن سير

مرافق المرور والمياه والصرف الصحي وتوفير غير ذلك من الخدمات اللازمة للحياة المتدينة واهدار ما يحتمه المشرع من الحصول على التقسيم لا يترتب عليه عدم المشروعية فعلا واهدار سيادة القانون فقط وانما تمحيق الخطط العامة للتطوير والتنمية للمناطق الجديدة في المدن والقرى بالبلاد وهي كلها أركان ضرورية لازمة لتطوير سبيل للحياة والتقدم ولا يجوز لفرد أو جهة أو هيئة الاستئثار بها أو المساس بحق المواطنين فيها على أى وجه فيها وأى قرار يصدر على غير ذلك يعد انتقاضا ظاهرا وعاريا من كل سند قانوني على النظام المسلم وتحديا لمصالح الافراد المشروعة في المجتمع ويلزم الادارة بصفة خاصة بمواجهتها والتصدي لها بجزم يكفل وضع احكام القانون موضع التطبيق واعلاء سيادة القانون فوق كل لارادة أعمالا لاحكام الدستور والقانون ومن ثم يكون القرار المطعون فيه رقم ٣٢٠ لسنة ١٩٨٥ يكون قد قام على صحيح سنده من لقانون جريا بالابقاء عليه وعدم الغائه .

(طن رقم ٣٩٦٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٩٢/٥/٣١)

قاعدة رقم (٦٠)

المبدأ :

المواد ٤ و ١٥ و ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن تنظيم أعمال البناء وتعديلاته بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٢ و ٩٩ لسنة ١٩٨٤ - لا يجوز انشاء مباني أو اقلية أى من أعمال البناء المشار إليها في القانون الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم - يجب ان يتم البناء أو الأعمال وفقا للأصول الفنية وطبقا للمسوحات والبيانات والمستندات التى منح على أساسها الترخيص - رتب القانون ضد مخالفة ذلك أن تقوم الجهة الادارية المختصة باتخاذ الاجراءات الادارية لوقف هذه الأعمال ثم اصدار قرار

بإزالة المخالف منها أو تصحيحه بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في
المادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه .

المحكمة : ومن حيث أنه عما أوردته الجهة الادارية ان هذا
انقرار لنما استند الى مخالفة المذكوران لأحكام القانون رقم ٢٠٦ لسنة
١٩٧٧ بشأن تنظيم أعمال البناء وتعديلاته بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ،
٩٩ لسنة ١٩٨٤ لقيامهما بالبناء بدون ترخيص ، فان المادة (٤) من
القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن تنظيم وتوجيه أعمال البناء المعدل
بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المشار اليهما تنص على أن « لا يجوز إنشاء
مباني أو إقامة أعمال أو توسيعها أو تعديلها أو ترميمها أو
هدمها الا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من الجهات الادارية المختصة
بشئون التنظيم » .

وتنص المادة (١٥) علي أنه توقف الاعمال المخالفة للطريق
الاداري ، ويصدر قرار البوقف من الجهة الادارية المختصة بشئون
التنظيم يتضمن بياناً بهذه الاعمال ويعلن الي ذوي الشأن بالطريق
الاداري .

كما تنص المادة (١٦) علي أن يصدر المحافظ المختص أو من ينوبه
بعد أخذ رأى لجنة تشكل بقرار منه ، من ثلاثة من المهندسين المعماريين
وللجنين من غير العاملين بالجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم ومن
لهم خبرة لا تقل على عشر سنوات ، قراراً بحسبها بإزالة أو تصحيح
الأعمال التي أوقفها وذلك في خلال خمسة عشر يوماً علي الأكثر من تاريخ
اعلان وقف الاعمال المنصوص عليها بالمادة السابقة .

ومن حيث ان مفاد هذه النصوص انه لا يجوز إنشاء مباني أو إقامة
في من أعمال البناء المشار اليها في القانون الا بعد الحصول على ترخيص
بذلك من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم . كما يجب أن يتم البناء
أو الأعمال وفقاً للأصول الفنية وطبقاً للرسومات والبيانات والمستندات
التي منح على أساسها الترخيص وقد رتب القانون عند مخالفة ذلك أن

تقوم الجهة الادارية المختصة باتخاذ الاجراءات الادارية لوقف هذه الاعمال تم اصدار قرار بلزلة المخالف منها أو تصحيحه بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٦) سالف الذكر .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الجهة الادارية لم تقم باتخاذ الاجراءات المشار اليها لتصحيح الأعمال المخالفة أو ازالتها بل بلمهوت باصدار قرارها المظنون عليه بلزلة المبنى موضوع المخالفة بالطريق الادارى على سند من أنها تعد من المظنون ضدّها على أملاك الدولة ثم تداركت أمر مخالفات بالاشارة الى أن المبنى موضوع القرار قد أقيمت بدون ترخيص بالمخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه وتعديلاته والى أن مباشرة النشاط الخاص بورشة الدوكو وامواء السيارات تم بدون ترخيص واصدرت القرار المظنون فيه دون اتباع لأى من الاجراءات التى أوجبها القانون ودون اعتداد بمقدد الايجار الصادر من هيئة السكك الحديدية للمظنون ضدّها بقطعة الأرض .

ومن حيث أن الحكم المظنون فيه قد أصاب وجه الحق - فى النتيجة انتهى اليها فانه يكون صائباً فيما قضى به مستنداً على سببه الصحيح قانوناً واذ أن الحكم المظنون قد قضى بالفناء قرار الازالة بالطريق الادارى لعدم ثبوت وجود تعد من المظنون ضدّها على قطعة الأرض بالمعنى الذى حددته أحكام المادة ٩٧٠ من القانون المدنى بحيث يكون لجهة الادارة سلطة ازالة بالطريق الادارى دون حاجة للجوء الى القضاء وكذلك عدم سلامة قرار الازالة بالطريق الادارى لمخالفة المظنون ضدّها لقانون المبنى ولقانون التراخيص بالحال العامة لمباشرتها النشاط بدون ترخيص فانه يتعين معه القضاء برفض الطعن ودون أن يخل ذلك بواجب أو بحق جهة الادارة فى اتخاذ الاجراءات اللازمة فلنونا لوقف وازالة المخالفات المتعلقة بالبناء فى الموقع أو مباشرة نشاط امواء السيارات وورشة الدوكو ٥٠٠ الخ بدون ترخيص ، وذلك بالطريق القانونى السليم وذلك اعلاء للشرعية والتزاما بسيادة القانون .

(طعن رقم ٧٧٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٣/٢٧/١٩٩٢)

قاعدة رقم (٦١)

المبدأ :

المواد ٤ و ١١ و ١٥ و ١٦ و ٢٢ و ٢٢ مكررا من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٢ — لا يجوز انشاء مباني أو إقامة أعمال أو توسيعها أو تعديتها أو تعديلها إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم أو إخطارها بذلك — يجب أن يتم تنفيذ البناء أو الأعمال المرخص بها وفقا للأصول الفنية وطبقا للرسومات والبيانات والمستندات التي منح الترخيص على أساسها والا أوقفت الأعمال المخالفة بالطريق الإداري — يصدر المحافظ أو من ينوبه بعد أخذ رأى اللجنة المشكلة طبقا للمادة ١٦ من القانون المشار اليه قرارا مسببا بإزالة أو تصحيح الأعمال التي تم وقفها وبإحالة المخالف للمحاكمة الجنائية — يجوز للمحافظ بعد أخذ رأى اللجنة المذكورة التجاوز عن إزالة المخالفة التي لا تؤثر على مقتضيات الصحة العامة أو أمن السكان أو المارة أو الجيران — إذا كانت المخالفة متعلقة بعدم الالتزام بقيود الارتفاع المقرر طبقا للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لقانون الطيران المدني أو بخطوط التنظيم أو بتوفير أماكن تخميص لايواء السيارات فلا يجوز التجاوز منها — أجازت المادة الثالثة من القانون ٣٠ لسنة ١٩٨٢ معدل بالقانون ٥٤/١٩٨٤ ، ١٩٨٦/٩٩ أن ارتكب مخالفة لأحكام القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو للقرارات المنفذة له قبل العمل بالقانون ٣٠/١٩٨٢ أن يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهي في ١٧/٦/١٩٨٧ لوقف الاجراءات التي اتخذت أو تتخذ ضده .

المختممة : ومن حيث أن المادة ٤ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء معدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٢، تلزم على انه : لا يجوز انشاء مباني أو إقامة أعمال أو توسيعها

أو تعليتها أو تعديلها إلا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم أو إخطارها بذلك وفقاً لما تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون » . وتنص المادة (١١) من القانون على أنه : لا يجب أن يتم تنفيذ البناء أو الأعمال وفقاً للأصول الفنية وطبقاً للرسومات والبيانات والمستندات التي يضع المُرخص على أتمامها بأن تكون مواد البناء المستخدمة مطابقة للمواصفات المصرية المقررة ، ولا يجوز إدخال أي تعديل أو تغيير جوهري في الرسومات المخصصة لإحدى التنظيمات . أما التعديلات البسيطة التي تتضمنها ظروف التنفيذ فيكفي في شأنها جائبك الجهة المذكورة لها على الحصول الرسومات المختصة وتصورها وذلك كله وفقاً للأحكام والأجراءات التي تبينها اللائحة التنفيذية ، وينبغي الاحتفاظ بصورة من الترخيص والرسومات المعتمدة في موقع التنفيذ لطباعة الأعمال التي يجري تنفيذها » . وتنص المادة (١٥) من ذات القانون بسطة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٣ ، والعمل به من ١٩٨٣/٩/٨ على أن « توقف الأعمال المخالفة بالطريق الإداري ويصدر بالوقف قرار مسبب من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم يختمن بياناً بهذه الأعمال ويعلن إلى ذوي الشأن بالطريق الإداري ، فإذا تقدر الإعلان لشخصه لأي سبب يتم الإعلان بإيداع نسخة من القرار بمقر الوحدة المحلية المختصة وتضمن الترخفة أو نقطة الشرطة التوقيع في ذاكرتها القيد ويخطر بذلك الأيداع بكتاب موصى عليه وفي جميع الأحوال تلحق نسخة من القرار بموقع المقار موضوع المخالفة » . ويجوز للجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم خلال مدة وقف الأعمال المخالفة التفتظ على الأدوات والمهمات المستخدمة فيها » . وتنص المادة (١٦) على أن : « يصدر من المحافظ المختص أو من ينييه بعد أخذ رأي لجنة تشكل بقرار منه من ثلاثة من المهندسين المعمرين والمهندسين من غير العاملين بالجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم من لهم خبرة لا تقل عن عشر سنوات قراراً مبيناً جازالة أو تصحيح الأعمال التي تم وقفها

وذلك خلال خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ اعلان قرار وقف الاعمال المنصوص عليه بالمادة السابقة . ومع عدم الاخلال بالمحاكمة الجنائية يجوز للمحلف بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في الفقرة السابقة التجاوز عن الإزالة في بعض المخالفات التي لا تؤثر على مقتضيات الصحة العامة أو أمن السكان أو المارة أو الجيران وذلك في الحدود التي تبينها اللائحة التنفيذية . وفي جميع الأحوال لا يجوز التجاوز عن المخالفات المتعلقة بعدم الالتزام بقيود الارتفاع المقررة طبقا لهذا القانون أو قانون للطيران المجنى الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٩ أو بخلوط التنظيم أو بتوفير أماكن تخصص لايواء السيارات . والمحافظ المختص أن يصدر قراره في هذه الأحوال دون الرجوع الى اللجنة المشار اليها في الفقرة الاولى . « وتنص المادة (٢٢) من القانون على أنه : « مع عدم الاخلال بلية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر يعاقب بالحبس وبغرامة تعادل قيمة الاعمال أو مواد البناء المتعامل فيها بحسب الأحوال أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المولد ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٧ من هذا القانون أو لائحته التنفيذية أو القرارات الصادرة تنفيذا له . ومع عدم الاخلال بحكم المادة ٢٤ يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تجاوز خمس سنوات كل من يستأنف أعمالا سبق وقفها بالطريق الإداري رغم اعلانه بذلك على الوجه المبين في المادة ١٥ » . « وتنص المادة ٢٢ مكررا (١) المضافة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ على أنه « يجب الحكم فضلا عن العقوبات المقررة في هذا القانون بازالة أو تصحيح أو استكمال الاعمال المخالفة بما يجملها متفقة مع أحكام القانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا له وذلك فيما لم يصدر في شأنه قرار من المحافظ المختص أو من ينوبه » . «

ومن حيث أن مفاد هذه النصوص انه لا يجوز انشاء مباني أو قلعة أعمال أو توسيعها أو تعديلها أو تفعيلها الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الادارية المختصة بشؤون التنظيم أو أخطارها

بذلك وفقا لما تبينه اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٩٧٦/١٠٦ ويجب أن يتم تنفيذ البناء أو الاعمال المرخص بها وفقا للاصول الفنية وطبقا للرسومات والبيانات والمستندات التي منح الترخيص على أساسها والا أوقفت الاعمال المخالفة بالطريق الادارى وأعلن قرار الوقف لذوى الشأن بالطريق الادارى ثم يصدر المحافظ أو من ينييه بعد أخذ رأى اللجنة المشكلة طبقا للمادة ١٦ من هذا القانون قرارا مسببا بإزالة أو تصحيح الاعمال التي تم وقفها وبإحالة المخالف للمحاكمة الجنائية ، ويجوز للمحافظ بعد أخذ رأى اللجنة المذكورة التجاوز عن ازالة المخالفة التي لا تؤثر على مقتضيات الصحة العامة أو أمن السكان أو المارة أو الجيران وذلك فى الحدود التي تبينها اللائحة التنفيذية ، وإذا كانت المخالفة متعلقة بعدم الالتزام بقيود الارتفاع المقرر طبقا للقانون المذكور أو قانون الطيران المدنى أو بخطوط التنظيم أو بتوفير أماكن تخصص لايواء السيارات فلا يجوز التجاوز عنها ، وقد أجازت المسادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ وبالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ أن ارتكب مخالفة لاحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ أن يقدم طلبا الى الوحدة الحظية المختصة خلال مهلة تنتهى فى ١٩٨٧/٦/٧ لوقف الاجراءات التى اتخذت أو تتخذ ضده ، وفى هذه الحالة تتقف هذه الاجراءات الى أن تتم معاينة الاعمال موضوع المخالفة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٦ من القانون رقم ١٩٧٦/١٠٦ فى مدة لا تجاوز شهرا .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق انه بتاريخ ١٩٨٣/٨/١ حررت الادارة محضر المخالفة رقم ٨٤ لسنة ١٩٨٣ لقيام الشركة المخالفة ببناء الدور الثالث عشر والرابع عشر بالأرض والبدروم بدون الردود القانونى مخالفا للترخيص الصادر له وذلك بمسطح ٣٦٠ م^٢ بتكليف اجمالية ٢٠٨٠٠ جنيه وذلك بالمطار رقم ٢٨ شارع مراد بالجيزة ، وبتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٤ قلمت بفاتح المطار ببناء الدور الخامس عشر والساحس

عشر والسابع عشر بالأرضى والبدروم دون الارتداد القانوني ومخالفة
مسطحات المناور ومخالفة الرسومات المقسمة وذلك في حدود مبلغ
٤٣٠٠٠ جنية وتحرر لها المحضر رقم ١٥٠/١٩٨٣ ، ويتاريخ
١٩٨٣/١٢/٥ تقدمت الشركة المذكورة بطلب لوقف الاجراءات (التصالح)
في المحاضر المحررة عن الاعمال المخالفة ، وقد تبين صدور الترخيص
رقم ٦٣ لسنة ١٩٨١ للشركة ببناء سبعة عشر دور بالأرضى والبحرور
مع مراعاة الارتداد عند بلوغ الحد الاقصى للارتفاع القانوني ، فقد
اثبتت اللجنة الفنية بتقريرها المخالفات الآتية : (أ) عدم تنفيذ الردود
القانوني بعد بلوغ الارتفاع ٣٥ م . (ب) لم يلتزم بالارتفاع المسموح
به في الواجهة المطلّة على الشارع الجانبى . (ج) مخالفة أبعاد المناور
اندخالية للخدمات وكذلك المنور المطل على الجار . (د) عدم ترك
المسافة القانونية المنسوبة الى مقاس بروز الابراج والشرفات على
حد الجار . (هـ) مخالفات في تنفيذ البروزات . (و) بناء الدور
السابع عشر دون ترخيص وأوصت اللجنة بتوقيع الغرامة على جبيع
الاعمال المخالفة بعد ان قدرتها بمبلغ ١٦١٥٢٨٨ جنيها كما أوصت
بإزالة الادوار الستة التى فوق الدور الثانى عشر بالأرضى ، وبإزالة
الموضوع للمستشار القانونى أماد بان غصوى المحضرين رقمى ٨٤ ،
١٥٠/١٩٨٣ المشار اليهما ان بناء الادوار الاربعة الاخيرة وقع بعد
١٩٨٣/٦/٨ وتم بالمخالفة لشروط الارتداد بالمجانى بعد بلوغها الارتفاع
الكامل المسموح به قانونا وهى الشروط المنصوص عليها في ترخيص
البناء لذلك فان هذه الاعمال المخالفة تكون واجبة التصحيح أو الإزالة
في حالة تعذر التصحيح طبقا للأصول الفنية الهندسية عملا بحكم المادة
١٦ من القانون رقم ١٩٧٦/٢٠٦ أما باقى المخالفات التى أثبتتها اللجنة
الفنية فتخضع للمادة الثالثة المعدلة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ من
حيث توقيع الغرامة بالنسبة المقررة على قيمة الاغفال المخالفة ، وقد
ولفق محافظ الجيزة على هذا الرأى وأصدر قراره المطعون فيه رقم
٥٦٦ لسنة ١٩٨٥ ونص في المادة الاولى على تصحيح الاعمال المخالفة

للقانون رقم ١٠٦/١٩٧٦ بالدور الثالث عشر بالأرضى وما يطول بالمعيار
سلف الذكر والتي تمت بعد صدور القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ وهددت
قيمة الاعمال المخالفة بمبلغ ٥٨٦٦٥٦ جنيتها • والتجاوز عن ازالة بقى
الاعمال المخالفة للقانون رقم ١٠٦/١٩٧٦ وهددت قيمة هذه الاعمال
المخالفة بمبلغ ١٠٢٨٦٣٢ جنيتها •

ومن حيث ان البين هما سبق ان القرار المطعون فيه فيما يتعلق
بتصحيح الاعمال المخالفة قد تم استنادا الى نص المادة ١٦ من القانون
رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ وهى الاعمال التى وقعت بعد العمل بالقانون
رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ أى بعد ١٩٨٣/٦/٨ على نحو ما ثبت من محاضر
المخالفات ومن ثم لا ينطبق عليها القانون الاخير ولا يعدو صحيحا
ما ذهبت اليه الشركة الطاعنة من أن قرار التصحيح إنما ينصرف فقط
الى الاعمال التى تشكل خطر على الارواح أو مخالفة خطوط التنظيم
أو لقيود الارتفاع على نحو ما تضمنته المادة الثالثة من القانون رقم
١٩٨٣/٣٠ والتي تطبق على المخالفات التى وقعت قبل ١٩٨٣/٦/٨
اذا شكلت احدى تلك الحالات ذلك انه ولئن كانت الاعمال التى تشكل
خطرا على الارواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجاً على خط التنظيم أو
لقيود الارتفاع المقررة فى قانون الطيران المدنى الصادر بالقانون رقم
١٩٨١/٢٨ توجب الازالة أو التصحيح الا انه يظل للمحافظ أو من ينوبه
وفقا لنص المادة (١٦) وبعد أخذ رأى اللجنة المشار اليها ان يصدر
قرارا بازالة أو تصحيح الاعمال المخالفة للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦
حتى ولم تدخل ضمن الحالات السالفة البيان • كما انه لا يشترط
لتصحيح الاعمال المخالفة ان يسبق ذلك صدور قرار بوقف تلك الاعمال
بصمت اذا لم يسبق صدور قرار بوقف تلك الاعمال المخالفة فلا يجوز
بعد ذلك صدور قرار بتصحيحها أو بازالتها هذا القول مردود ذلك لأن
وقب تنفيذ الاعمال المخالفة بلجرا من شأنه الاحتفاظ بالامر الواقع
كما هو وعدم السماح للمخالف بالتماهى فى المخالفة مما قد يتسفر منه
تدارك آثارها • ومن ثم فإن مثل هذا القرار يعد لنوا بغير طائل اذا تمت

المخالفة قبل صدوره كما هو الشأن في مخالفة الرودود القانوني محل المنازعة ، والقول بغير ذلك يجعل من قرار الازالة أو التصحيح المقرر لجهة الادارة بضوابطه المقررة قانونا إجراء معطلا لا يمكن صدوره حال تراخي المسؤولين في اصدار قرار وقف الاعمال أو اذا تمعد أحدهم عدم صدور قرار وقف تلك الاعمال المخالفة ، حال كون قرار وقف تنفيذ الاعمال المخالفة ليس ضمانا مقررة للمخالف وان بدا ظاهرا أنه تنبيه له بعدم التمادى في الاعمال المخالفة مما قد يتعذر تدارك آثارها ، والضمان للمخالف حال صدور قرار وقف تنفيذ الاعمال ان يكون مسببا وان يعلن اليه على نحو ما فصلته المادة (١٥) من القانون رقم ١٠٦ / ١٩٧٦ ، هذا بالاضافة الى ان المادة (١٨) من القانون قد أجازت الطعن على قرار وقف أعمال البناء مستقلا عن قرار الازالة وعن قرار التصحيح بما يقطع بان قرار وقف الاعمال ليس جزء من عملية مركبة تنتهى بقرار الازالة أو التصحيح فمن المتصور صدور قرار وقف الاعمال قبل اتمامها بما لا يستوجب الازالة أو التصحيح ويجرى الطعن عليه على استقلال ، ومن ثم فإن ما ورد بنص المادة (١٦) بصحور قرار مسبب بازالة أو تصحيح الاعمال التي تم وقفها وذلك خلال خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ اعلان قرار وقف الاعمال انما هو اشارة الى الاعمال المخالفة التي يجرى عليها التصحيح أو الازالة ، كذلك فان المقرر في قضاء هذه المحكمة ان المبدأ المشار اليه انما هو مبدأ تنظيمي بما لا يعنى أو يفيد ان عدم صدور قرار بوقف الاعمال المخالفة يمنع جهة الادارة من اصدار قرار الازالة أو التصحيح وانما يتفق وصحيح حكم القانون ان يصدر قرار الازالة أو التصحيح حال كون المخالفة قد اكتملت أركانها قبل أن يصح قرار بوقفها ، ومن ثم يكون القرار المطعون فيه فيما يتعلق بتصحيح الاعمال المخالفة قد صدر صحيحا ومتقفا وأحكام القانون ويكون الطعن عليه في هذا الصبيل غير قائم على سند جدير بالرفض .

(طعن رقم ٢٦٠ لسنة ٧٣ ق - جلسة ٢٨ / ٢ / ١٩٩٣)

الفصل السادس

لجان

الفرع الأول

اللجنة المختصة بشئون التنظيم

قاعدة رقم (٦٢)

المبدأ :

القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن توجيه أعمال الهدم والبناء المعدل بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٢ المادة ١٦ - القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ بشأن الحكم المحلى ولائحته التنفيذية - قرار محافظ القليوبية رقم ٦٠٢ لسنة ١٩٧٩ بالتفويض فى بعض الاختصاصات - اذا كانت الاعمال التى نسب الى الطاعن اجراؤها لا تتعلق بحالة من الحالات التى تجيز المادة ١٦ المشار اليها للمحافظ او من ينييه ان يصدر القرار بالازالة او التصحيح بشأنها دون الرجوع الى اللجنة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من تلك المادة ، فانه يكون من المتعين قنونا ، التزاما بصريح حكم المادة ١٦ المشار اليها ، ان يتم عرض أمر المخالفة المنسوبة الى الطاعن قبل اتخاذ القرار بالازالة بشأنها ، على اللجنة المنصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة المشار اليها ، ولم تهد الجهة الادارية انها راعت هذا الاجراء الجوهرى قبل اتخاذ القرار بالازالة ، كما تظل الأوراق مما يفيد ذلك - يكون القرار الصادر بالازالة باعتبار الطاعن قد تعدى بالبناء على خط التنظيم ، قد شل به عيب جوهرى فى الاجراءات .

الحكمية : ومن حيث ان البادى من ظاهر الأوراق ، وبالنقد
اللازم للفصل في طلب وقف التنفيذ ودون المساس بأصل طلب الالغاء
عند نظره ، أن الطاعن اشترى بموجب عقد مؤرخ ١٥ من أكتوبر سنة
١٩٨٣ الوحدة السكنية رقم (١) بالدور الأول من العمارة رقم ١٥
الكائنة بشرق الاستاد بمدينة بنها من محافظة القليوبية . وبتاريخ ٢ من
يولية سنة ١٩٨٤ أعد المكتب الهندسى (.) تقريراً يفيد بأن
« الدروة » المراد بناؤها ببلكونة شقة الطاعن لا تتجاوز حدود البلكونة
الأصلية والبلكونات المجاورة من الخارج « وعليه يمكن الازالة وبناء
« فروة » بعرض ١٢٠ سم مبانى ولا تؤثر انشائها على سلامة المبنى
ولا يتطلب اجراؤها اصدار تراخيص خاصة أن الوحدة السكنية ملك
لصاحبها . وقد تأثر على التقرير بتاريخ ٤ من أبريل سنة ١٩٨٥ بالنظر
من مدير الادارة الهندسية . ويتقرير معاينة مؤرخ ١٧ من يولية سنة
١٩٨٤ أماد المكتب الهندسى المشار اليه بأنه بالإشارة الى التقرير السابق
المؤرخ ٢ من يولية سنة ١٩٨٤ فقد تم تنفيذ الاعمال بتاريخ ١٢ من أبريل
سنة ١٩٨٤ طبقا لما ورد بالتقرير السابق ودون تجاوز عن خط التنظيم
للمعمارة وأن ما تم لا يؤثر على سلامة المبنى انشائها . وفي ذات التاريخ
أشّر السيد/مدير الادارة الهندسية بالوحدة المحلية بما يأتى « حيث أن
الشقة ملك السيد / والتعديل الذى تم بمعرفة واشراف
المكتب الهندسى المذكور ليس تعديلا جوهريا ولا يمس الهيكل الخرسانى
للمبنى طبقا للمعاينة والاشراف عالية فيعتمد » . وبتاريخ ٢ من أبريل
سنة ١٩٨٥ تقدم أخصائى تنظيم بالادارة الهندسية بمذكرة للعرض على
السيد/رئيس مدينة ومركز بنها جاء بها أنه بمعاينة الشقة المملوكة
للطاعن ، بناء على شكوى سكان المقار ، تبين قيامه بالبروز بالبلكونة
على الرصيف بطول (٧) م وعرض (٧٠) سم بعد التكسير وكذلك قيامه
بمعمل مظلة من الصاج ثابتة أسفل بلاط السقف وبذلك يكون قد خالف
وتعدى على رصيف المعمارة بمقدار (٦٠) سم بروز فى البلكونة حيث
أن أصل البلكونة كان ثابتا مع خط تنظيم المعمارة . وتأثر على المذكرة

بالعرض على رئيس مدينة ومركز بنها ، كما تأثر عليها « الشئون
القانونية لاستصدار القرار اللازم » وبتاريخ ٣ من أبريل سنة ١٩٨٥
صدر قرار رئيس مدينة ومركز بنها رقم ٩١٠ لسنة ١٩٨٥ استنادا الى
القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن نظام الحكم المحلي المعطى بالقانون
رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ والى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون
رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ والى قرار المحافظ رقم ٦٠٣ لسنة ١٩٧٩ بالتفويض
في بعض الاختصاصات وأخيرا الى مذكرة الادارة الهندسية المؤرخة
٢ من أبريل سنة ١٩٨٥ المشار اليها . ومن القرار في المادة (١٦) على
أن « يزال اداريا تعدى المواطن / مستأجر الشقة رقم (١)
بعمارة ١٥ بمسكن شرق الاستاد على النحو الموضح ببديلة القرار
واعادة الشيء الى أصله على نفقة المتعدى الخاصة طبقا للتعليمات
المنظمة في هذا الشأن » المستندان رقما ١ و ٢ بحافظة مستندات الجهة
الادارية المقدمة أمام محكمة القضاء الاداري بتاريخ ١٤ من نوفمبر
سنة ١٩٨٥ () وبتاريخ ١٤ من أبريل سنة ١٩٨٥ أعدت الادارة الهندسية
والتنظيم مذكرة للعرض على السيد/رئيس مدينة ومركز بنها تضمنت
سرديا للوقائع التي سبقت صدور القرار رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٥ المشار
اليه ، وأوردت أن السيد / (للطاعن بالطن المائل)
تقدم هو الآخر بشكوى ، واقتوتت المذكرة لحظة الأمر الى قسم التنظيم
بمديرية الاسكان بالقليوبية . وقد تأثر على المذكرة بتاريخ ٢٧ من أبريل
سنة ١٩٨٥ من رئيس مجلس المدينة بالموافقة على عمل معاينة بمعرفة
ادارة التنظيم بمديرية الاسكان . وفي ذات التاريخ تهرر كتاب الى
السيد/ مدير علم الاسكان والمرافق بالقليوبية بطلب عمل المعاينة (المستند
رقم ٥ بحافظة مستندات الطاعن المقدمة لمحكمة القضاء الاداري بجلسة
١٤ من نوفمبر سنة ١٩٨٥) . وبتاريخ ١٩ من مايو سنة ١٩٨٥ أقيمت
مديرية الاسكان والمرافق بلته بشأن ما طلب منها من معاينة ، فلته ،
« لو : الفاضلة الفنية » (١) الكثرة التي تم تكتنيرها من المساكن غير متصلة
بالاساسات أو بالاستعداد انما عبارة عن كوبسته من التفرسلة المسلحة

ليكون الدور الأرضي متكسيرا لا يؤثر على الاساسات الخاصة بالمعمارة .
(٢) تم البناء هذه الويسة ببعض الممارات التي تم انشاؤها حديثا .
(٣) ما قام به المواطن تم بالمعمارة رقم ١٧ و ١٥ بممارات نفس النموذج
غرب الاستاد الرياض بينهما . ثانيا : الفاحية الادارية : بخصوص
تعدى المواطن فان مديرية الاسكان ليس لها اختصاص في مثل هذه الأمور
انما هي من اختصاص الوحدة المحلية والقضاء للفصل في مثل هذه الأمور
حيث أن هذه المعمارة تم تملكها بمعرفة مجلس المدينة . (٤) المستند رقم
٦ من حافظة مستندات الطاعن المشار اليها) . وقدمت ذات مديرية
الاسكان والرافق بتاريخ ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٥ تقريرا بالمعانية التي
أجرتها لشقة الطاعن بناء على طلب النيابة الادارية (المستند رقم ٧ من
الحافظة المشار اليها) وتضمن التقرير ما يأتي : بالمعانية على الطبيعة
للشقة رقم (١) بالمعمارة رقم ١٥ شرق الاستاد تبين لنا الآتي : أولا :
الوضع قبل التعديل من واقع معانية البلكونة المجاورة رقم ٢ بالمعمارة
رقم ١٥ - ١) عرض البلكونة ٦٠ سم . (٢) طبانة البلكونة ٧٠ سم
بما فيها الوردية والبياض . (٣) طبانة البلكونة والسلاح المقام بواجهة
المعمارة من الدور الأرضي حتى الدور الاخير . (٤) اجمالي عرض البلكونة
والطبانة والبياض ١٣٠ سم . ثانيا : الوضع بعد التعديل من واقع
معانية البلكونة الخاصة بالشقة رقم ١ بالمعمارة رقم ١٥ : (١) عرض
البلكونة ١١٧ سم . بما فيها البياض . (٢) دروة البلكونة ١٣٠ سم .
(٣) دروة البلكونة والسلاح المقام من المعمارة من الدور الأرضي حتى
الدور الاخير . (٤) اجمالي عرض البلكونة والسلاح والبياض ١٣٠ سم .
وانتهى التقرير الى أن المعانية تكشف عن أن بلكونة الشقة رقم (١)
(وهي شقة الطاعن) موازية لبلكونة الشقة رقم ٢ المجاورة لها بالمعمارة
رقم ١٥ شرق الاستاد وموازية للسلاحين المقامين بواجهة المعمارة : وأن
المهنة التي تقوم بتكسيرا الطاعن غير متصلة بالاساسات أو الاسقف
ولنما هي عبارة عن كومسة من الخرسانة المبلطة لبلكونة الدور الأرضي
متكسيرا لا يؤثر على الاساسات الخاصة بالمعمارة وليس تعديلا جوهريا .

كما أثبت التقرير أن الماء الكثرة تم في بعض الممارات التي أنشئت حديثاً وأن ما قلم به الطاعن تم بالممارتين رقمي ١٧ و ١٥ من الممارات التي أقيمت على ذات النموذج غرب الاستاد الرياضي . و فرقة بالتقرير رسم كروكي للشقة موضوع المنازعة المثلة بين به موقع البلكونة بالنسبة لخط التنظيم ، قبل وبعد التعديل الذي قلم بأجرائه الطاعن ، ويتضح منه أن البلكونة ، بعد التعديلات التي أجراها الطاعن لا تتجاوز خط التنظيم .

ومن حيث أنه بالإطلاع على القرار المطعون فيه ، رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٥ الصادر من رئيس مدينة ومركز بنها ، استنادا الى قرار المحافظ رقم ٦٠٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن التفويض في بعض الاختصاصات ، بين أن المادة (١) من القرار رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٥ تنص على أن « يزال إداريا تعدى المواطن / مستأجر الشقة رقم (١) بعمارة ١٥ بمساكن شرق الاستاد على النحو الموضح بديباجة القرار واعادة الشيء الى أصله على نفقة المتعدى الخاصة طبقا للتعليمات المنظمة في هذا الشأن » . وأشار القرار في ديباجته الى مذكرة الادارة الهندسية المؤرخة ٢ من أبريل سنة ١٩٨٥ بشأن قيام المواطن / مستأجر انشقة رقم (١) بالعمارة ١٥ بمساكن شرق الاستاد الرياضي بالتعدى على الرصيف المجاور للعمارة وذلك بقيامه ببناء بروز بالبلكونة على الرصيف بطول ٧ م وعرض ٦٠ سم وكذا قيلمه بعمل مظلة من الصاج أسفل بلاط السقف بمسطح ٦٠ سم بروز ٧ م طول بالمخالفة لاحكام القانون . وعلى ذلك يكون القرار المطعون فيه قد قلم على سببين ، أولهما التعدى على خط التنظيم ، وثانيهما القيام بأجراء تعديلات في البلكونة بالمخالفة لحكم القانون .

ومن حيث أنه عما نسب الى الطاعن من تعدى على خط التنظيم ، على نحو ما ورد بمذكرة الاسكان المؤرخة ٢ من أبريل سنة ١٩٨٥ واستند اليه القرار المطعون فيه ، فإن ظاهر الاوراق يناقشه ويرجح صحة

ما يقول به الطاعن من عدم قيامه بشيء من ذلك . فالتقريران المعدان بواسطة مديرية الاسكان والمرافق بالقليلية المؤرخان ١٩ من مايو و ١٣ من نوفمبر ، المشار اليهما ، يكشفان عن أن المصلحة على الطبيعة التي كلفت باجرائها مديرية الاسكان والمرافق أسفرت عن أن الطاعن لم يعتمد على خط التنظيم . وقد أكد ذلك الرسم الكروكي المعد بواسطة المديرية المشار اليها والمرق بتقريرها المؤرخ ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٥ الذي كلفت بإعداده من النيابة الادارية .

ومن حيث أنه عن التعديلات انتمى اجراها الطاعن بالبلونة ، والتي أقام الحكم المطعون فيه قضاءه على أساس أن الطاعن قام باجرائها دون الحصول على ترخيص بذلك ، فإنه بالاطلاع على القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بين أن المادة (٤) تنص على أنه « لا يجوز انشاء مباني أو إقامة أعمال أو توسيعها أو تعديلها أو تعديلها أو تدعيمها أو هدمها أو اجراء أي تشطيبات خارجية مما تحدده اللائحة التنفيذية الا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم أو اخطارها بذلك وفقا لما تبينه اللائحة التنفيذية للقانون » . . . وأنه وأيا ما يكون الرأي في دلالة التأشير بالنظر من السيد / مدير الادارة الهندسية ، بتاريخ ٤ من أبريل سنة ١٩٨٥ على تقرير المصلحة المعد بواسطة المكتب الهندسي الذي قام بالاعمال ببلونة الطاعن والذي تضمن أن تلك الاعمال مما لا يتطلب اجراؤها الحصول على ترخيص من الجهة الادارية (المستند رقم ٢ من حافظة مستندات الطاعن المقدمة أمام محكمة القضاء الاداري بجلسته ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٨٥) فقد تضمن القانون رقم ١٠٦ المشار اليه ببيان الجهة الادارية التي تتصدى بالنظر في أمر المخالفات التي تفسخ لاحكام القانون والاختصاص المقرر لها والاجراءات الواجبة الاتباع في ممارسة هذا الاختصاص فنصت المادة (١٦) من القانون المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ على أن « يصدر المحافظ المختص أو من ينييه بعد أخذ رأى لجنة تشكل بقرار منه من ثلاثة من المهندسين

للمعلمين والمعلمين من غير المعلمين بالجهة الادارية المختصة بشئون التعليم من لهم خبرة لا تقل عن عشر سنوات قرلرا مسببا بالازالة أو تصحيح الاعمال التي تم وقفها وذلك خلال خمسة عشر يوما على الاكثر من تاريخ اعلان قرار وقف الاعمال المنصوص عليه بالمادة السابقة . ومع عدم الاخلال بفالحكمة الجنائية يجوز للمحافظ بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في الفقرة السابقة التجاوز عن الازالة في بعض المخالفات التي لا تؤثر على مقتضيات الصحة العامة أو أمن السكان أو المارة أو الجيران وذلك في الحدود التي تبينها اللائحة التنفيذية . وفي جميع الاحوال لا يجوز التجاوز عن المخالفات المتعلقة بعدم الالتزام بقيود الارتفاع المقرر طبقا لهذا القانون أو قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ أو يخطوط التنظيم أو بتوفير أماكن تخصص لايواء السيارات . وللمحافظ المختص أن يصدر قراره في هذه الاحوال دون الرجوع الى اللجنة المشار اليها في الفقرة الاولى . وتغلو الاوراق من أية اشارة يمكن أن تفيد بأن الاعمال التي اجراها الطاعن من شأنها التأثير على السلامة الانشائية للمبنى أو تشكل خطرا على الارواح أو لملكك . بل على العكس ، يفيد تقرير المعاينة اللذان تم اعداهما بمعرفة مديرية الاسكان والمرافق بالقليوبية ، المشار اليهما ، بأن ما نعلم للطاعن ببلجرائته قد جرى العمل بمثله بمبان أخرى من ذات نموذج المقار لقيمت بمنطقة غرب الاستاد بمدينة بنها . فاذا كان ذلك ، وكانت الاعمال التي نسب الى الطاعن اجراؤها لا تتعلق بطللة من الحالات التي تجيز المادة (١٩) - اشارة اليها للمحافظ أو من ينييه أن يصدر للقرار بالازالة أو بالتصحيح بشأنها دون الرجوع الى اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من تلك المادة ، فانه يكون من المتعين قانونا « التزلعا بمصرع حكم المادة (١٩) المشار اليها « أن يتم عرض امر اللغافة النسوية الى الطاعن ، قبل اتخاذ القرار بالازالة بشأنها ، على اللجنة المنصوص عليها بالفقرة الاولى من المادة المشار اليها ، ولم تقيد للجهة الادارية لها حراعت هذا الاجراء الجوهرى قبل اتخاذ القرار بالازالة ، كما تغلو للاوراق مما يفيد

ذلك . والبادى على ما تفيد ديبلجة القرار المطعون فيه ، أنه صدر بناء على مذكرة الادارة الهندسية المؤرخة ٢ من أبريل سنة ١٩٨٥ التى تضمنت نسبة التمدى على خط التنظيم الى الطاعن . فاذا كان ذلك ، وكان أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها بالفقرة الاولى من المادة (١٦) المشار اليها اجراء جوهريا يتعين مراعاته قبل اصدار القرار بالازالة أو بالتصحيح فى غير الحالات التى استثنت بمصريح النص من وجوب العرض على اللجنة وفق أحكام المادة (١٦) على نحو ما سلفت الاشارة اليه ، وليست من هذه الحالات الاخيرة المخالفة المنسوبة الى الطاعن وتتحصل فى اجرائه أعمالا بيلكونه الشقة التى يملكها دون الحصول على ترخيص .

ومن حيث أنه بالترتيب على ما سبق جميعه ، وبحسب البادى من ظاهر الاوراق ، يكون القرار المطعون فيه غير قائم على سبب صحيح من الواقع بحسبانه قرارا بازالة تمدد واقع على خط التنظيم ، كما يكون قد شابه عيب جوهرى فى الاجراءات ، يتمثل فى عدم العرض على اللجنة المنصوص عليها بالفقرة الاولى من المادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ، بحسبانه قرارا بالازالة عن مخالفة البناء بدون ترخيص . الأمر الذى يقيم ركن الجدية صدقا فى طلب وقف تنفيذه . كما يتوافر فى هذا الطلب أيضا ركن الاستمجال الذى يتمثل فى النتائج المترتبة على تنفيذ القرار بالازالة بما يتطلبه ذلك من أعمال هدم ثم إعادة البناء الى أصله . فاذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى رفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه فانه يكون قد خالف صحيح حكم الواقع والقانون فى قضائه مما يتعين معه الحكم بالغاءه والحكم بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه .

(طعن رقم ٥٤٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٢/٢٣/١٩٨٩)

قاعدة رقم (٦٣)

المبدأ :

المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ — مفادها — أن العقوبة الجنائية المقررة عن المخالفات التي تخضع لاحكام هذه المادة هي الغرامة — أن ثمة مخالفات يتعين على اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أن تحيلها الى المحافظ المختص الذي يتعين عليه أن يصدر بشأنها قرار بالازالة او التصحيح دون ترخص في ذلك او تقدير — هذه الحالات بالتطبيق لحكم المادة الثالثة قبل تعديلها بالقانون ١٩٨٤/٥٤ ، المخالفات التي تشكل خطرا على الارواح او الممتلكات او تتضمن خروجاً على خط التنظيم او مجاوزة الحد الاتصى للارتفاع المحدد — بالنسبة للحالات المنصوص على وجوب عرضها على المحافظ يكون لهذا الاخير أن يصدر بشأنها القرار بالازالة او التصحيح دون استلزام العرض على اللجنة المذكورة بالمادة ١٦ من القانون .

المحكمة : ومن حيث أنه فيما يتعلق بما ينمى الطاعن على القرار الطعين من أنه لم يعرض قبل صدوره على اللجنة الثلاثية المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ معدلا بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ أو أن جهة الادارة لم تتبىع الاجراءات القانونية المقررة في اخطاره بقرار الازالة ومراعاة المهلة التي نصت عليها المادة ١٧ من القانون ، فان الثابت أن القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعمول به اعتباراً من ١٩٨٣/٦/٨ — والصادر بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ قد نص في المادة (١٦) على أن « يصدر المحافظ المختص أو من ينييه بعد أخذ رأى لجنة تشكل بقرار منه من ثلاثة من المهندسين المعماريين والمختصين من غير العاملين بالجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم ممن لهم خبرة لا تقل عن عشر سنوات قراراً

مسببا بازالة أو تصحيح الأعمال التي تم وقفها وذلك خلال خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ اعلان قرار وقف الاعمال المنصوص عليه بالمادة السابقة ومع عدم الاخلال بالمحاكمة الجنائية يجوز للمحافظ بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في الفقرة السابقة التجاوز عن الازالة في بعض المخالفات التي لا تؤثر على مقتضيات الصحة العامة أو أمن السكان أو المارة أو الجيران وذلك في الحدود التي تبينها اللائحة التنفيذية وفي جميع الاحوال لا يجوز التجاوز عن المخالفات المتعلقة بعدم الالتزام بقيود الارتفاع المقررة طبقا لهذا القانون أو قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ أو بخطط التنظيم أو بتوفير أماكن تخصص لايواء السيارات وللمحافظ المختص أن يصدر قراره في هذه الأحوال دون الرجوع الى اللجنة المشار اليها في الفقرة الأولى كما نص القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه في المادة الثالثة على أنه « يجوز لكل من ارتكب مخالفة لاحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون لوقف الاجراءات التي اتخذت أو تتخذ ضده ، وفي هذه الحالة تقف هذه الاجراءات الى أن تتم معاينة الاعمال موضوع المخالفة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في مدة لا تتجاوز شهرا فإذا تبين أنها تشكل خطرا على الارواح أو الممتلكات أو تتسبب خروجا على خط التنظيم أو مجاوزة الحد الأقصى للارتفاع المحدد قانونا وجب عرض الامر على المحافظ المختص لاصدار قرار بالازالة أو التصحيح وفقا لحكم المادة ١٦ من ذلك القانون وتكون العقوبة في جميع الاحوال غرامة تحدده على الوجه الآتي ٠٠٠ »

ومن حيث أن مفاد حكم المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه يتحمل فيما يلي أولا : أن العقوبة الجنائية المقررة عن المخالفات التي تخضع لاحكام المادة المشار اليها هي الغرامة على النحو الذي تحدده تلك المادة ، ثانيا : أن ثمة مخالفات يتعين على اللجنة أن

تحيلها إلى المحافظ المختص الذي يتعين عليه أن يصدر بشأنها قرار بالازالة أو التصحيح دون ترخص في ذلك أو تقدير ، وهذه الحالات هي بالتطبيق لحكم المادة الثالثة قبل تعديلها بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ، المخلفات التي تشكل خطرا على الارواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجاً على خط التنظيم أو مجاوزة الحد الأقصى للارتفاع المحدد قانوناً ...

ثالثاً : أنه بالنسبة للحالات المنصوص على وجوب عرضها على المحافظ يكون لهذا الأخير أن يصدر بشأنها القرار بالازالة أو التصحيح دون استلزام العرض على اللجنة المنصوص عليها بالمادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ وهذا هو ما جرى به قضاء هذه المحكمة (في الطعن رقم ٧٨٥ لسنة ٣١ الصادر بجلسة ١٩٨٨/٢/٦ والطعن رقم ٢٣٩٩ لسنة ٣١ ق الصادر بجلسة ١٩٨٩/٣/١٨) تأسيساً على أن نص المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ لا يفيد أنه تضمن تعديلاً لنص المادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في خصوص ما ورد بها من جواز صدور القرار بالازالة من المحافظ المختص بدون الرجوع إلى اللجنة المشار إليها بالمادة (١٦) وذلك بالنسبة للمخلفات التي تشكل خطراً على الارواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجاً على خط التنظيم أو لقيود الارتفاع المقررة .

ومن حيث أنه بالاطلاع على حافظة المستندات المرفقة من الطاعن أمام محكمة القضاء الإداري بالاسكندرية بجلسة ١٩٨٣/١٠/١٣ فإنه يبين من صورة مذكرة نقطة شرطة أبو النواتين المحررة في ١٩٨٣/٩/٢٥ أنها تتعلق بحضور الجندى من نقطة شرطة سموحة إلى مقر النقطة ومعه عدد ٥ اخطارات قرار ازالة تسديد ٩١٠ قسم سيدى جابر وذلك لتسليمها إلى المطلق الذي يقيم في عقر النزاع ، ولا يبين قرار يخ هذه الاخطارات الخمس ولا ظروف ملابس ارسالها عن نقطة سموحة إلى نقطة أبو النواتين ، كما أنه بالاطلاع على الاخطار الذي ارفقه الطاعن بهذه الاخطارات المذكورة أنه وجه إليه وينص رقم صادر

١/١٨٦٨ وآخر بتاريخ ٣١/٧/١٩٨٣ وتنبه فيه على الطاعن بإزالة الاعمال طبقا للمادة ١٧ من القانون ٣٠ لسنة ١٩٨٣ خلال خمسة عشر يوما من تاريخه والا سيقوم الحي بإزالة على حسابه مع تحميله بالنفقات ، وهو ما يكشف عن أن هذا الاخطار مرسل ومصدر الى الطاعن في هذا التاريخ وهذا أمر لا يغير منه التأشير المحونة بأسفل هذا الاخطار بأن تسلم بالمحضر رقم ٢٦ خ الفواتير يوم ٢٦/٨/١٩٨٣ - ذلك أن هذه تأشيرة مضافة بخط اليد ولا يبين صفة محررها ولا يجوز بالتالى التعويل عليها للمقول بأن هذا الاخطار هو الذى تم تسليمه للطاعن في نقطة شرطة أبو النواتير في حين أن مذكرة النقطة المذكورة تفيد أن الأمر يتعلق بخمس اخطارات وليس باخطار واحد ، ومتى كان الامر كذلك فان ما ينميه الطاعن على القرار المطعون فيه من أنه لم يعرض على اللجنة الثلاثية يكون نميا غير صحيح ولا مسند له من القانون كما أنه يتعين الالتفات عما قال به من عدم قبول القرار الصادر بإزالة تأسيسا على أن هذا القرار قد صدر قبل الأوان وأنه لم يخرجه في الميعاد - وبالإضافة الى أن مثل هذا الدفع لا يستقيم قانونا ولا يمكن اعتباره أحد الدفعات القانونية بعدم القبول فقد جاءت أقواله فيما يتعلق باخطاره بالقرار وتنفيذ قرار الإزالة في ذات يوم صدوره أقوالا مرسلة لا يقوم عليها دليل جدى مقنع ويحوطها الشك والمفوض ويتعين الالتفات عنها كما أنه لا وجه للتعويل على ما أثار اليه المذكور من أنه سبق له أن تقدم بطلبات تصالح الى حي شرق الاسكندرية وفقا لأحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ والقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٤ بتاريخ ١١/٩/١٩٨٣ ، ١١/٧/١٩٨٤ ، ٢٢/٨/١٩٨٤ ذلك أن هذه الطلبات قد قدمت جميعا بعد أن كان قرار الإزالة قد تم تنفيذه فضلا عن أن القانون قد أوجب الإزالة في حالة مخالفة قيود الارتفاع - وهي مخالفة ثابتة يقينا في حق الطاعن، فاذا جاز التصالح بشأن ما ارتكبه من مخالفات بالبناء بدون ترخيص أو بعدم مراعاة الزود القانونية فإنه لا يجوز التصالح في حالة مخالفة قيود الارتفاع .

ومن حيث أنه وبالبناء على ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب وجه الحق والقانون فيما قضى به من رفض الدعوى دونما حاجة الى بحث طلب وقف التنفيذ الذي كان قد تم قبل اقامة الدعوى ويكون الطعن المائل غير قائم على سنده من الواقع وصحيح القانون حرى بالرفض .

(طعن رقم ٤٦٣ لسنة ٣٣ق — جلسة ١٢/٢٩/١٩٩٠)

قاعدة رقم (٦٤)

المبدأ :

لم يعقد القانون للجهة الادارية عامة او اللجنة المخصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ١٩٧٦/١٠٦ خاصة اى اختصاص بتحديد ملزم لقيمة الاعمال المخالفة — او بحساب مقدار الاعمال المخالفة — او بحساب مقدار الغرامة الواجبة او طريقة تحصيلها — درج العمل على الادلاء بهذا التقدير ضمن ما يعرض على المحكمة الجنائية بشأن المخالفة تيسرا عليها عند الفصل في الدعوى الجنائية — لصاحب العقار المجادلة في التقدير املم المحكمة الجنائية — عملا بالقاعدة العامة المتفرعة من حقه في الدفاع وحرية النفي للتهم المنسوبة اليه بجميع طرق اثبات — للمحكمة الجنائية بسط ولايتها على هذا التقدير لتكوين عقيدتها — التقدير يعد من الاعمال التنفيذية المرتبطة بالدعوى الجنائية الخاصة بمخالفات البناء — تقرير خبرة ادارية — يوضع تحت تصرف المحكمة الجنائية المختصة — لا ينتج في حق نوى الشأن اى اثر قانوني — هذا التقدير لا يعتبر قرارا اداريا بالمعنى الفني الذي يسوغ الطعن عليه امام القضاء الادارى .

الحكمة : ومن حيث انه فيما يتعلق بما ورد بالقرار من تحديد قيمة الاعمال المخالفة فقد جرى قضاء هذه المحكمة على ان القانون لم

يمقد للجهة الادارية عامة أو اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٦) من القانون رقم ١٩٧٦/١٠٦ خاصة أى اختصاص بتحديد ملزم لقيمة الاعمال المخالفة أو بحساب مقدار الاعمال المخالفة ، أو بحساب مقدار الغرامة الواجبة أو طريقة تحصيلها وانما درج العمل على الادلاء بهذا التقدير ضمن ما يعرض على المحكمة الجنائية بشأن المخالفة تيسيرا عليها عند الفصل في الدعوى الجنائية وانه من ثم يجوز لصاحب العقار المجادلة في التقدير أمام المحكمة الجنائية عملا بالقاعدة العامة المتفرعة عن حق الدفاع والتي تقتضى بحرية النفى في المواد الجنائية بجميع طرق الاثبات ، كما تملك المحكمة الجنائية بسط ولايتها ورقابتها على هذا التقدير ، بما لها من حرية مطلقة في تكوين عقيدتها ، وعلى ذلك فان هذا التقدير يعد من الأعمال التنفيذية المرتبطة بالدعوى الجنائية الخاصة بمخالفات البناء والذي لا يمدو ان يكون تقرير خبرة ادارية يوضع تحت تصرف المحكمة الجنائية المختصة باعتبارها الخبير الأعلى في الدعوى الجنائية المعروضة عليها ، ومقتضى ذلك ولازمة ان تقدير الجهة الادارية لقيمة المخالفات ، سواء من تلقاء ذاتها أم بناء على رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٦) من القانون رقم ١٩٧٦/١٠٦ هو مجرد عمل خبرة تحضيرى تجريه جهة الادارة ويوضع تحت تصرف المحكمة الجنائية للحكم في الدعوى الجنائية ، ولا ينتج في حد ذاته أثرا قانونيا في حق ذوى الشأن ، سواء في المجال الادارى أو الجنائى ومتى كان ذلك فله لا يعد قرارا اداريا بالمعنى الفنى التحقيق الذى يسوغ الطعن فيه أمام القضاء الادارى ، بحسابه لا يشكل انفصالا لجهة الادارة عن لراحتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد احداث أثر قانونى ، متى كان ممكنا وجائزا شرعا ابتغاء تحقيق مصلحة عامة ، واذ انتفى ركن الالتزام القانونى في عمل الادارة للأفراد ، انتفى القرار الادارى وإن سمي بالنصرف قرارا لانتفاء التأثير الإلزامى والجبرى في المراكز القانونية لذوى الشأن كما هو الحال في الطعن المثل ، فلذا أضيف الى ذلك أنه عندما يصل الاجراء التمهيدى والمبدئى لتقدير الادارة لقيمة الاعمال

المخالفة الى النتيجة والغاية النهائية التي يتعين ان يبلغها طبقا لأحكام القانون رقم ١٠٦/١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٣٠/١٩٨٣ فان هذا التقدير لن ينتج أثره الا بناء على ما تقرره المحكمة الجنائية بشأن اقرارها قيمة هذه الاعمال كمسألة أولية يبنى عليها تقدير الغرامة التي توقع على المخالف ، ومن ثم فانه في جميع الاحوال - وطبقا لمنصوص القوانين القائمة - لن تكون المنازعة في تقدير قيمة هذه الاعمال سواء في صورتها التمهيدية من جهة الادارة أو في صورتها النهائية منازعة ادارية بالمعنى المقصود في قانون مجلس الدولة وبالتالي فلا محل أساسا لقبولها .

(طعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٣٣ ق - جلسة ٢٨/٢/١٩٩٣)

قاعدة رقم (٦٥)

المبدأ :

اللجنة المشار اليها بالمادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء والهدم هي المختصة بكل الاجراءات التي أشار اليها القانون - سواء فيما يتصل بتقدير قيمة الأعمال المخالفة عند جواز التصالح في المخالفات التي يتعين على المحافظ اصدار قرار فيها بالازالة أو التصحيح - ما تنتهي اليه اللجنة المذكورة مجرد اجراء تمهيدى تضعه جهة الادارة المختصة تحت تصرف المحكمة الجنائية المختصة لتقدير قيمة الغرامة الجنائية - ما تقرره اللجنة من قيمة الاعمال المخالفة ليس من بين القرارات الادارية النهائية التي يحظر في ولاية محاكم مجلس الدولة بنظر الطلب الخاص بالغاء أو تعديل قيمة الاعمال المخالفة - لا يعقب على ما تنتهي اليه تلك اللجنة من محاكم مجلس الدولة حيث ان ذلك من اختصاص المحاكم الجنائية .

المحكمة : ومن حيث ان مقطع النزاع في الطعن المائل هو مدى اختصاص اللجنة المشار اليها في المادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة

١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء والهدم (المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣) بتقرير تقدير قيمة الاعمال المخالفة أم لا .

ومن حيث ان المادة (١٦) المشار اليها تنص على أن (يصدر المحافظ المختص أو من ينييه بعد أخذ رأى لجنة تشكل بقرار منه ، من ثلاثة من المهندسين المعماريين والمهندسين من غير العاملين بالجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم ممن لهم خبرة لا تقل عن عشر سنوات قرارا مسببا بإزالة أو تصحيح الاعمال التي تم وقفها وذلك خلال خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ اعلان قرار وقف الاعمال المنصوص عليه بالمادة السابقة ... ومع عدم الاخلال بالمحاكمة الجنائية يجوز للمحافظ بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في الفقرة السابقة ، التجاوز عن الإزالة في بعض المخالفات التي لا تؤثر على مقتضيات الصحة العامة أو أمن السكان أو المارة أو الجيران . وذلك في الحدود التي تبينها اللائحة التنفيذية ... وفي جميع الاحوال لا يجوز التجاوز عن المخالفات المتعلقة بعدم الالتزام بقيود الارتفاع المقررة طبقا لهذا القانون أو قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ أو يخطوط التنظيم أو بتوفير أماكن تخصص لايواء السيارات ، وللمحافظ أن يصدر قراره في هذه الاحوال دون الرجوع الى اللجنة المشار اليها في الفقرة الأولى .

كما تنص المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعدلة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ على أنه (يجوز لكل من ارتكب مخالفة لاحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له ، قبل العمل بهذا القانون ان يقدم طلبا الى الوصدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهي في ٧ من يونيو سنة ١٩٨٥ ، لوقف الاجراءات التي اتخذت أو تتخذ ضدّه . وفي هذه الحالة تقف هذه الاجراءات الى أن تتم معاينة الاعمال موضوع المخالفة — بصعرة اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في مدة لا تتجاوز شهرا فاذا تبين أنها تشكل خطرا على الأرواح أو الممتلكات أو تعيّن

خروجاً على خط التنظيم أو لقيود الارتفاع المقررة في قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ • وجب عرض الأمر على المحافظ المختص لإصدار قرار بالازالة أو التصحيح وفقاً لحكم المادة (١٦) من هذا القانون •

ومن حيث أنه يبين من صريح عبارات هذا النص وفقاً لما يقتضيه التفسير السليم للقانون أن اللجنة المشار إليها بالمادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ — هي المختصة بكل الإجراءات التي أشار إليها القانون سواء فيما يتصل بتقدير قيمة الأعمال المخالفة عن جواز التصالح في المخالفات التي يتمين على المحافظ إصدار قرار فيها بالازالة أو التصحيح •

ومن حيث أن الثابت من وقائع النزاع أن الطاعن قد خالف القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ وخالف اشتراطات البناء في المنطقة بإقامة المباني موضوع المخالفة في المساحة المجاورة للمقار مع تجاوز عدد الأدوار المرخص بها بدورين ، بدون ترخيص بذلك من الجهة الإدارية المختصة بشؤون التنظيم • ومن حيث أن اللجنة المشكلة بالمادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ قلمت بمعاينة المقار وتقدير هذه الأعمال وفقاً للأسس والضوابط التفصيلية التي ضمنتها تقريرها وانتهت فيه إلى ازالة الدورين السادس عشر والسابع عشر فوق الأرض بالمقار رقم ٢٢ شارع وادي النيل ناحية شارع الحجاز بالمهندسين حي شمال الجيزة — ملك السيد /..... • • • • • ضرورة الالتزام بتنفيذ الجراجات بالدور الأرضي والميزانين وازالة كل ما يخالف ذلك — حددت قيمة الأعمال المخالفة بنحو ٣٦١٨٥٤ (ثلاثمائة وواحد وستين ألفاً وثمانمائة وأربعة وخمسون جنيهاً) ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن ما تنتهي إليه اللجنة المذكورة لا يعدو في حقيقة تكوينه القانوني مجرد إجراء تمهيدى تقصه جهة الإدارة المختصة تحت تصرف المحكمة الجنائية المختصة لتقدير قيمة الغرامة الجنائية التي يقتصر عليها وحدها ولاية الفصل في تحديدها بناء على

تحديد قيمة الأعمال المخالفة وذلك أعمالا لاحكام الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٣ المشار اليه والتي قضت بأن تكون العقوبة في جميع الأحوال غرامة تحدد على أساس نسبة مئوية من قيمة الأعمال المخالفة والتي حددها المشرع بـ (٣٠٪) من قيمة هذه الأعمال الى (٧٥٪) منها ، وبالتالي فإن ما تقدره اللجنة من قيمة الأعمال المخالفة ليس من بين القرارات الادارية النهائية التي يدخل في ولاية محاكم مجلس الدولة النظر في وقف تنفيذها أو إلغاؤها حيث لا يكون ما تقدره اللجنة في ذاته نافذا الا من أن تتبناه المحكمة الجنائية وتدخله عنصرا من عناصر تقديرها لقيمة العقوبة الجنائية التي توقعها وفقا لأحكام القانون على المخالف .

ومن حيث أنه وكما جرى قضاء هذه المحكمة فإنه لا يعقب على ما تنتهي اليه تلك اللجنة من محاكم مجلس الدولة حيث أن ذلك هو من اختصاص المحاكم الجنائية دون غيرها ومن ثم فقد كان يتعين على محكمة أول درجة أن تقضى بعدم ولاية محاكم مجلس الدولة بنظر الطلب الخاص بإلغاء أو تعديل قرار تقدير قيمة الأعمال المخالفة .

ومن حيث أنه وقد بنى الحكم الطعن على خلاف صحيح أحكام القانون غير ما سلف بيانه ، فإنه يكون قد جاء مخالفا للقانون وحقيقا بالالفاء .

(طعن رقم ٥٨٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٤/٣/١٩٩٣)

قاعدة رقم (٦٦)

المبدأ :

القانون لم يعقد للجهة الادارية او اللجنة المتخصص عليها في المادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أى اختصاص بتحديد ملزم لقيمة الأعمال المخالفة أو بحساب مقدار الغرامة الواجبة أو بتحصيلها —

فدج العمل على الادلاء بهذا التقدير ضمن البيانات والتقارير التي تعرض على المحكمة الجنائية بشأن المخالفة — على ذلك يجوز لصاحب الشأن أن يجادل في هذا التقدير أمام المحكمة الجنائية — هذا التقدير يعد من الأعمال التنفيذية المرتبطة بالدعوى الجنائية الخاصة بمخالفات البناء والتي لا تعدو كونها تقرير خبرة إداري — بذلك لا يعد قراراً إدارياً بالمعنى الدقيق الذي يسوغ الطعن فيه أمام القضاء الإداري .

المحكمة : ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن القانون لم يعقد للجهة الإدارية عامة ، أو للجنة المنصوص عليها في المادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ خاصة ، أي اختصاص بتحديد ملزم لقيمة الأعمال المخالفة أو بحساب مقدار الغرامة الواجبة أو بتحصيلها ، وإنما درج العمل على الادلاء بهذا التقدير ضمن البيانات والتقارير التي تعرض على المحكمة الجنائية بشأن المخالفة تيسيراً عليها عند الفصل في الدعوى الجنائية التي يقوم تحديد العقوبة فيها أساساً وفقاً لمصريح نص القانون على أساس قيمة الأعمال المخالفة حيث تقدر الغرامة بنسبة مئوية من قيمة هذه الأعمال المخالفة ومن ثم يجوز لصاحب الشأن أن يجادل في هذا التقدير أمام المحكمة الجنائية عملاً بالقاعدة العامة المنفردة عن حق الدفاع والتي تقضى بحرية النفي في المواد الجنائية ، يدخل في ولاية المحكمة الجنائية دون غيرها بسط رقابتها على هذا التقدير، بما لها من حرية مطلقة في تكوين عقيدتها قبل مباشرة سلطتها بالحكم في الدعوى وتوقيع العقاب الجنائي وفقاً للقانون وبالتالي فإن هذا التقدير يعد من الأعمال التنفيذية المرتبطة بالدعوى الجنائية الخاصة بمخالفات البناء والتي لا تعدو كونها تقرير خبرة إداري يوضع تحت تصرف المحكمة الجنائية المختصة باعتبارها الخير الأعلى في الدعوى الجنائية المروعة عليها ، ومقتضى ذلك ولازمة أن يقتضيه الجهة الإدارية لقيمة المخالفات ، سواء من تلقاء ذاتها أو بناء على رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ هو في حقيقة تعيينه القانوني

مجرد عمل خبرة إدارية تحضيرى يوضع تحت تصرف المحكمة الجنائية تمهيدا للحكم فى الدعوى الجنائية ولا ينتج فى حد ذاته أثرا قانونيا ملزما فى حق ذوى الشأن ، سواء فى المجال الإدارى أو أمام الجنائى ، ومتى كان ذلك فانه لا يعد قرارا إداريا بالمعنى الفنى الدقيق ، الذى يسوغ الطعن فيه أمام القضاء الإدارى بحجانه لا يشكل انفصالا لجهة الإدارة عن إرادتها التنفيذية الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين والنواحي بقصد أحداث أثر قانونى محدد ، متى كان ممكنا وجائزا شرعا ابتفاء تحقيق مصلحة عامة ، ذلك أنه من البديهي انه اذا انتفى ركن الإلزام القانونى فى أى تصرف أو عمل لجهة الإدارة بالنسبة للأفراد ، انتفى القرار الإدارى ، وإن سمي التصرف قرارا إداريا لانتفاء الأثر الإلزامى والجبرى للقرارات والتصرفات التنفيذية فى المراكز القانونية لذوى الشأن كما هو الحال فى الطعن المثل .

(طعن رقم ٥٠٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩٣/٣/٢٤)

الفرع الثاني

لجنة توجيه وتنظيم أعمال البناء

قائمة رقم (٦٧)

المبدأ :

المواد ١، ٢، ٤، ٥، ٦، ٧ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء — المادة ١٢ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بشأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الامكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر مفادها — بعد العمل بأحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار اليه وتنفيذا لحكم المادة ١٢ منه التي تقضى بأنه فيما عدا المباني من المستوى الفاخر يلقى شرط الحصول على موافقة لجنة توجيه وتنظيم أعمال البناء قبل الحصول على الترخيص بإقامة المباني يكون اختصاص هذه اللجنة مازال قائما بالنظر في طلبات انشاء مباني من المستوى الفاخر — يشترط موافقة تلك اللجنة لامكان صدور الترخيص بالنسبة للمباني من المستوى الفاخر — لا تعتبر موافقة تلك اللجنة في حكم الترخيص ولا تأخذ حكمه أو تقضى عنه — الاختصاص المقرر لهذه الجهة لا يجب الاختصاص المقرر للجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم — يلزم لقيام الترخيص الضمني بفوات المدة المحددة أن يكون طلب الترخيص مطابقا للقانون ملتزما بأحكامه .

المحكمة : ومن حيث أنه عن الوجه الأول من أوجه الطعن والمتمثل فيما قال به الطاعن أمام محكمة القضاء الادارى من أنه تقدم الى الجهة الادارية في ١٥/٤/١٩٨١ طالبا الترخيص له بتملية الأورار الى عشرة وأنه أرفق بطلبه كافة الأوراق وسدد الرسوم المطلوبة الا أن جهة الادارة لم تبث في طلبه على الرغم من انقضاء ستين يوما ومن ثم يعتبر ذلك

بمثابة موافقة ضمنية على الترخيص وفقا للمادة السابعة من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ وقد أضاف الطاعن الى ذلك في مرحلة الطعن الماثلة القول بعدم صحة ما قالت به الادارة من أنها رفضت طلبه ذلك أن الأوراق وملف الترخيص قد خلت تماما من أية اشارة الى رفض صريح لجهة الادارة ، بل على نقیض ذلك فقد اكتشف الطاعن أن الادارة قد وافقت صراحة وأصدرت له ترخيصا برقم ١٥٤٩ لسنة ١٩٨١ فضلا عما هو ثابت من أن طلب الترخيص بالتعليق قد قدم الى الادارة مستوفيا لكافة الرسوم والمستندات وقد أرسل طلبه بناء على ذلك الى لجنة توجيه استثمارات البناء بالمحافظة وبه الموافقة رقم ٦٢ لسنة ١٩٨١ ، فكيف يسوغ القول بعد كل ذلك بأن جهة الادارة قد رفضت منحة الترخيص ، فانه بالاطلاع على الأوراق وخاصة ملف طلب الترخيص بالتعليق يبين أن الطاعن تقدم بتاريخ ١٤/٤/١٩٨١ بطلب الترخيص له بتعليق المقار من الدور الثنائي علوى حتى العاشر وقد قيد هذا الطلب برقم ١٣٦٠ لسنة ١٩٨١ ، وأحيل الى لجنة توجيه استثمارات البناء بتاريخ ١٥/٤/١٩٨١ (ملف ٦٢ لسنة ١٩٨١) التي أخطرته بتاريخ ٦/٦/١٩٨١ بانها وافقت على الطلب بجلسة ٣٠/٥/١٩٨١ بتكلفة مقدارها ٢٢٤٢٨٠ جم على أن يراعى الطالب أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ممدا وأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ونهت عليه اللجنة بضرورة التقدم الى الجهة المختصة بالتنظيم للحصول على ترخيص بالتعليق وأن عدم حصوله على الترخيص بالبناء خلال سنة من تاريخ موافقة اللجنة يوجب عليه التقدم بطلب جديد للحصول على موافقة اللجنة ، وقد تأثر على التقرير الهندسى الذى يعمده المهندس المختص بعد المعامنة والوجود بملف الترخيص أن الطالب قد حررت ضده بتاريخ ٢٨/٤/١٩٨١ محضر مخالفة عن بناء الدور الثنائي والثالث علوى بدون ترخيص ، وينبه عليه بتغيير النماذج وعمل نماذج جديدة بالأوراق المستجدة ، كما تأثر في ذيل التقرير بما يلى : ينبه على الطالب بالاحضار موافقة الشريك احضار عقد تسجيل الملكية مبينا فيه حقوق الارتفاع ، تقديم عقد قسمة الأرض

المشاعة ، عمل رسومات مطابقة للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ وعمل
الردود القلونية ومراعاة زحود جهة محطة البنزين وقد تم اخطار الطاعن
بكل ما تقدم بتاريخ ٥/٦/١٩٨١ ، ١١/٧/١٩٨١ .

ومن حيث أن القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم
أعمال البناء كان ينص في المادة (١) على أنه « فيما عدا المباني التي
تقيمها الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات وشركات القطاع العام
يحظر في أى جهة من الجمهورية داخل حدود المدن والقرى أو خارجها
اقامة أى مبنى أو تعديل مبنى قائم أو ترميمه متى كانت قيمة الأعمال
المطلوب إجراؤها تزيد على خمسة آلاف جنيه الا بعد موافقة لجنة يصدر
بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها وإجراءاتها والبيانات التي تستخدم اليها
قرار من وزير الاسكان والتعمير وذلك في حدود الاستثمارات المخصصة
للبناء في القطاع الخاص .» وتصدر اللجنة المشار اليها قراراتها وفقا
لواصفات ومعايير مستويات الاسكان المختلفة وأسس التكاليف التقديرية
لكل مستوى منها والتي يصدر بتحديدتها قرار من وزير الاسكان والتعمير،
وقد نصت المادة (١٢) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض
الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الامكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر
والمستأجر على أنه « فيما عدا المباني من المستوى الفاخر يلغى شرط
الحصول على موافقة لجنة توجيه وتنظيم أعمال البناء قبل الحصول
على ترخيص باقامة المباني وسائر أحكام الباب الأول من القانون رقم
١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ، كما تلغى المادة
٢١ من ذلك القانون كما تنص المادة (٢) من القانون رقم ١٠٦ لسنة
١٩٧٦ المشار اليه على أن « تعتبر موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة
الساوية شرطا لمنح تراخيص البناء طبقا لأحكام هذا القانون ، كما كانت
المادة (٤٠) من القانون قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ تنص
على أنه لا يجوز انشاء مبان أو اقامة أعطال أو توسيعها أو تعديلها أو
تدعيمها أو هدمها أو تغطية واجهات المباني القائمة بالبياض وخلافه الا
بعد الحصول على ترخيص في ذلك من الجهة الإدارية المختصة للبيون

التنظيم بالمجلس المحلي أو إخطارها بذلك وفقا لما تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون ٠٠ وتبين اللائحة التنفيذية الشروط والأوضاع اللازمة توافرها فيما يقام من الأبنية على جانبي الطريق عاما كان أو خاصا وتحدد التراخيص المرخص له عند الشروع في تنفيذ العمل وأثناء التنفيذ وفي حالة التوقف عنه « ٠٠٠ وتنص المادة (٥) على أن « يقدم طلب الحصول على الترخيص الى الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم مرفقا به ٠٠٠ » بينما تنص المادة (٦) على أن « تتولى الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم فحص طلب الترخيص ومرفقاته والبت فيه خلال مدة لا تزيد على ستين يوما من تاريخ تقديمه ، على أنه في الحالات التي تلزم فيها موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة (١) فيكون هذا الميعاد من تاريخ إخطار الجهة المذكورة بالموافقة أو تمديد اللائحة التنفيذية الأحوال التي يجب فيها البت في الطلب خلال مدة أقل ٠٠٠ » وتنص المادة (٧) على أن « يعتبر بمثابة موافقة على طلب الترخيص انقضاء المدد المحددة للبت فيه دون صدور قرار مسبب من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم برفضه أو طلب استيفاء بعض البيانات أو المستندات أو الموافقات اللازمة أو ادخال تعديلات أو تصميمات على الرسومات ويلتزم طالب الترخيص في هذه الحالة بمراعاة جميع الأوضاع والشروط والضمانات المنصوص عليها في هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا له ولا يجوز الموافقة صراحة أو ضمنا على طلبات الترخيص في التغطية الا اذا كان الهيكل الانشائي للمبنى وأساساته تسمح بأعمال المطلوب الترخيص فيها ٠

ومن حيث أن مفاد النصوص السابقة أنه بعد العمل بأحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار اليه وتنفيذا لحكم المادة (١٢) منه التي تقتضى بأنه فيما عدا المباني من المستوى الفلخر يلغى شرط الحصول على موافقة لجنة توجيه وتنظيم أعمال البناء قبل الحصول على الترخيص بلقاعة البلديات ، يكون اختصاص اللجنة المشسلة ايها ، وهي المنصوص

عليها بالمادة (١) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ مازال قائما بالنظر في طلبات انشاء مباني من المستوى الفاخر ، وانه وان كانت موافقة تلك اللجنة على ذلك شرطا لازما لامكان صدور الترخيص قانونا بالنسبة للمباني من المستوى الفاخر الا أن موافقتها لا تعتبر في حكم الترخيص ولا تأخذ حكمه أو تضى عنه » اذ تنص المادة (٢) من القانون رقم (١٠٦) لسنة ١٩٧٦ على أنه « تعتبر موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة شرطا لمنح تراخيص البناء طبقا لأحكام هذا القانون ، بينما تنص المادة (٦) من ذات القانون على أن تتولى الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم فحص طلبات الترخيص ومرفقاته والبت فيه ، فاذا ثبت لها أن الأعمال المطلوب الترخيص فيها مطابقة لأحكام القانون ولائحته التنفيذية والقرارات المنفذة له قامت باصدار الترخيص بعد مراجعة واعتماد أصول الرسومات وصورها ويحدد في الترخيص ضمن ما يحدد عرض الشوارع والناسيب المقررة لها أمام واجهات البناء وعلى ذلك فان الاختصاص المقرر لهذه اللجنة لا يجب الاختصاص المقرر للجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم ولا يغير من ذلك ما قال به الطاعن من أن جهة الادارة قد وافقت فعلا على منحه الترخيص فقد جاء ملف طلب التعلية خلوا تملما من قبل هذه الموافقة ، كما أنه لا محل للقول في واقعة المنزعة الماثلة بأن سكوت الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم عن البت في طلب الترخيص بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها بالمادة (١) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ومضى المدة المحددة بالمادة (٦) من القانون المشار اليه يعتبر بمثابة الترخيص الضمني اعمالا لحكم المادة (٧) من ذات القانون ، ذلك أن مفاد حكم هذه المادة الأخيرة أنه يلزم لقيام الترخيص الضمني بفوات المدة المحددة أن يكون طلب الترخيص مطابقا للقانون ومغلقا بأحكامه ، فقد جرت عبارة المادة (٧) المشار اليها بأنه في حالة الترخيص الضمني « يلتزم طالب الترخيص في هذه الحالة بمراعاة جميع الأوضاع والشروط والضمنيات المنصوص عليها في هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا له » والثابت أن الطاعن تقدم بطلب

الترخيص بالتعليق بعد أن كان قد قلم فعلا بالبناء دون انتظار الحصول على الترخيص وحررت له مخالفات بهذا الخصوص هذا فضلا عما هو ثابت من أن الجهة الادارية لم تثبت في هذا الطلب لأنه كان غير مستوفٍ للمستندات والشروط التي تطلبها القانون ولاحقته التنفيذية وطلابه فعلا بتقديم رسومات جديدة مطابقة ومراعاة الالتزام فيها بالحدود القانونية وقيود الارتفاع وغير ذلك من أمور سبق بيانها تفصيلا فيما سبق من أسباب .

(طن رقم ٤٦٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٢٩/١٢/١٩٩٠)

قاعدة رقم (٦٨)

المبدأ :

بعد العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ، وتنفيذا لحكم المادة ١٢ منه التي تقضى بأنه فيما عدا المباني من المستوى الفاخر يلغى شرط الحصول على موافقة لجنة توجيه وتنظيم أعمال البناء قبل الحصول على الترخيص بإقامة المباني ، يكون اختصاص اللجنة المشار اليها ، وهي المنصوص عليها بالمادة ١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ مازال قائما بالنظر في طلبات انشاء مباني من المستوى الفاخر — موافقة هذه اللجنة شرط لازم لا يمكن صدور الترخيص قانونا بالنسبة للمباني من المستوى الفاخر — الا ان موافقتها لا تعتبر في حكم الترخيص ولا تأخذ حكمه ولا تغني عنه — لا يلغى الاختصاص المقرر للجنة على الاختصاص المقرر للجنة الادارية المختصة بشئون التنظيم — سكوت الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم عن البت في طلب الترخيص ، بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة ١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المدة المحددة لا يعتبر بمثابة الترخيص الضمني — المادة ٧ من القانون المشار اليه — يلزم لقيام الترخيص الضمني بفوات المدة المحددة ان يكون طلب الترخيص مطابقا للقانون وملئها احكامه —

إذا كان طلب الترخيص بالتغطية المقدم يتضمن تجاوزا لحدود الارتفاع المقررة بالمادة ٢٥ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ والمادة ٨١ من اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط العمراني فلا محل للدعاء بقيام ترخيص ضمني .

الحكمة : ومن حيث انه بالرجوع الى أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء يبين أنه كان ينص في المادة (١) على أنه « فيما عدا المباني التي تقيمها الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات وشركات القطاع العام يحظر في أى جهة من الجمهورية داخل حدود الحن والقرى أو خارجها إقامة أى مبنى أو تعديل مبنى قائم أو ترميمه متى كانت قيمة الاعمال المطلوب إجراؤها تزيد على خمسة آلاف جنيه ، الا بعد موافقة لجنة يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها واجراءاتها والبيانات التي تقدم اليها قرار من وزير الاسكان والتعمير وذلك في حدود الاستثمارات المخصصة للبناء في القطاع الخاص .. وتصدر اللجنة المشار اليها قراراتها وفقا لمواصفات ومعايير مستويات الاسكان المختلفة وأسس التكاليف التقديرية لكل مستوى منها والتي يصدر بتحديدهما قرار من وزير الاسكان والتعمير » . وقد نصت المادة (١٢) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على أنه « فيما عدا المباني من المستوى الفاخر يلغى شرط الحصول على موافقة لجنة توجيه وتنظيم أعمال البناء قبل الحصول على ترخيص بإقامة المباني وسائر أحكام الباب الأول من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء كما تلغى المادة ٢١ من ذلك القانون » . كما تنص المادة (٢) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه على أن « تعتبر موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة شرطا لمنح تراخيص البناء طبقا لأحكام هذا القانون » . كما كانت المادة (٤) من

القانون ، قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ، تنص على أنه « لا يجوز إنشاء مبان أو إقامة أعمال أو توسيعها أو تعديلها أو تدعيمها أو هدمها أو تغطية واجهات المباني القائمة بالبياض وخلافه الا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم بالمجلس المحلى أو اخطارها بذلك وفقا لما تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون ٠٠٠ وتبين اللائحة التنفيذية الشروط والاضاع اللازم توافرها فيما يقام من الابنية على جانبى الطريق عاما كان أو خاصا وتحدد التزامات المرخص له عند الشروع في تنفيذ العمل وأثناء التنفيذ وفي حالة التوقف عنه ٠٠٠ » وتنص المادة (٥) على أن « يقدم طلب الحصول على الترخيص الى الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم مرفقا به ٠٠٠ » بينما تنص المادة (٦) على أن « تتولى الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم فحص طلب الترخيص ومرفقاته والبت فيه خلال مدة لا تزيد على ستين يوما من تاريخ تقديمه ، على أنه في الحالات التى تترزم فيها موافقة اللجنة المخصوص عليها في المادة (١) فيكون هذا الميعاد من تاريخ اخطار انجهة المذكورة بالموافقة وتحدد اللائحة التنفيذية الاحوال التى يجب فيها البت في الطلب خلال مدة أقل ٠٠٠ » وتنص المادة (٧) على أن « يعتبر بمثابة موافقة على طلب الترخيص انقضاء المدد المحددة للبت فيه دون صدور قرار مسبب من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم برفضه أو طلب استيفاء بعض البيانات أو المستندات أو الموافقات اللازمة أو ادخال تعديلات أو تصميمات على الرسومات ويلتزم طالب الترخيص في هذه الحالة بمراعاة جميع الاوضاع والشروط والضمنات المنصوص عليها في هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا له ولا يجوز الموافقة صراحة أو ضمنا على طلبات الترخيص في التعليية الا اذا كان الهيكل الانشائى للمبنى واساساته تسمح بأحمال الاعمال المطلوب الترخيص فيها ، ويجب الالتزام في هذا الشأن بالرسومات الانشائية السابق تقديمها مع الترخيص الأول ولو كانت قواعد الارتفاع تسمح بالتغطية المطلوبة ٠٠٠ » وكانت اللائحة التنفيذية للقانون الصادر بها قرار

وزير الاسكان والتعمير رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٧٧ تنص في المادة (٣٥) على انه « مع عدم الاخلال بقواعد الكثافة البنائية المنصوص عليها في المادة (٣٤) يشترط فيما يقام من الابنية على جانبي الطريق عاما كان أو خاصا ألا يزيد الارتفاع على مثل ونصف مثل عرض الطريق الكلي لمواجهة البناء المقام على حد الطريق وبشرط ألا يزيد ارتفاع الواجهة على ٣٠ (ثلاثين مترا) » . وقد نص قرار وزير التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الاراضى باصدار اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط العمرانى الصادر بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ . في المادة (٢) على الغاء بعض المواد من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ومنها المادة (٣٥) المشار اليها ، ونصت اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط العمرانى المشار اليها في المادة (٨١) على ان « تسرى في الحن والقرى التى لم يتم اعتماد التخطيط العام والتخطيط التفصيلى لها الاشتراطات الواردة في البنود التالية : ١ — يشترط فيما يقام من الابنية على جانبي الطريق عاما كان أو خاصا ألا يزيد الارتفاع الكلي لمواجهة البناء المقامة على حد الطريق على مثل وربع مثل البعد ما بين حدية اذا كلنا متوازيين ، وبشرط ألا يزيد ارتفاع الواجهة على ٣٠ مترا » . ثم صدر قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٥ ونص في المادة (١) على أن « يصرح بالبناء بمدينة الجيزة فيما عدا منطقة شارع النيل (المحصور بين كوبرى ١٥ مايو وكوبرى الجيزة) وشارع الأهرام والمنطقة السياحية بارتفاع مرة ونصف عرض الشارع وبعد أقصى ٣٥ مترا ثم الردود داخل مستوى وهمى ٢ أفقى الى ٣ رأسى مع الالتزام بجميع اشتراطات المناطق من ناحية المسطحات والمسافات الجانبية والخلفية وقوانين التنظيم التى تنظم الافنية وخلافه » . وبتاريخ ٧ من يونيه سنة ١٩٨٣ نشر القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ الذى يعمل بأحكامه اعتبارا من ٨ من يونيه سنة ١٩٨٣ ، ونص على تعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ومنها المادة (١٦) الذى أصبح نصها يجرى بما يأتى « يصدر المحافظ المختص أو من ينييه بعد أخذ رأى لجنة تشكل بقرار منه من ثلاثة من المهندسين المعماريين

والمدينين من غير العاملين بالجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم ممن لهم خبرة لا تقل عن عشر سنوات قرارا مسببا بازالة أو تصحيح الاعمال التي تم وقفها وذلك خلال خمسة عشر يوما على الاكثر من تاريخ اعلان قرار وقف الاعمال المنصوص عليه بالمادة السابقة . ومع عدم الاخلال بالمحاكمة الجنائية يجوز للمحافظ بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في الفقرة السابقة التجاوز عن الازالة في بعض المخالفات التي لا تؤثر على مقتضيات الصحة العامة أو أمن السكان أو المسارة أو الجيران وذلك في الحدود التي تبينها اللائحة التنفيذية . وفي جميع الاحوال لا يجوز التجاوز عن المخالفات المتعلقة بعدم الالتزام بمقيود الارتفاع المقررة طبقا لهذا القانون أو قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ أو بخلوط التنظيم أو بتوفير أماكن تخصص لايواء السيارات . وللمحافظ المختص أن يصدر قراره في هذه الاحوال دون الرجوع الى اللجنة المشار اليها في الفقرة الاولى » كما نص القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه في المادة الثالثة على أنه « يجوز لكل من ارتكب مخالفة لاحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون لوقف الاجراءات التي اتخذت أو تتخذ ضده . وفي هذه الحالة تقف هذه الاجراءات الى أن تتم معاينة الاعمال موضوع المخالفة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في مدة لا تتجاوز شهرا فاذا تبين انها تشكل خطرا على الارواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجا على خط التنظيم أو مجاوزة الحد الأقصى للارتفاع المحدد قانونا وجب عرض الأمر على المحافظ المختص لاصدار قرار بالازالة أو التصحيح وفقا لحكم المادة ١٦ من ذلك القانون . وتكون العقوبة في جميع الاحوال غرامة تحدد على الوجه الآتي : « . » واعتبارا من ١٣ من أبريل سنة ١٩٨٤ عمل باحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ بتعديل المسادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ الذي نص في المادة الاولى على أن « يستبدل بنص المسادة

الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعدل لبعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء النص الآتي :

يجوز لكل من ارتكب مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهى في ٧ من يونية سنة ١٩٨٥ لوقف الاجراءات التى اتخذت أو تتخذ ضده . وفى هذه الحالة تقف هذه الاجراءات الى أن تتم معاينة الاعمال موضوع المخالفة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في مدة لا تتجاوز شهرا ، فإذا تبين أنها تشكل خطرا على الأرواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجا على خط التنظيم أو لقيود الارتفاع المقررة في قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ وجب عرض الأمر على المحافظ لاصدار قرار بالازالة أو التصحيح وفقا لحكم المادة ١٦ من ذلك القانون . وتكون العقوبة في جميع الاحوال غرامة تحدد على الوجه التالي : « . . . »

ومن حيث ان مفاد النصوص السابقة أنه بعد العمل بأحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار اليه وتنفيذا لحكم المادة (١٢) منه التى تقضى بأنه فيما عدا المباني من المستوى الفاخر يلغى شرط الحصول على موافقة لجنة توجيه وتنظيم أعمال البناء قبل الحصول على الترخيص ، بإقامة المباني ، يكون اختصاص اللجنة المشار اليها ، وهى المنصوص عليها بالمادة (١) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ، مازال قائما بالنظر في طلبات انشاء مباني من المستوى الفاخر . وانه وإن كانت موافقة تلك اللجنة على ذلك شرطا لازما لامكان صدور الترخيص قانونا بالنسبة للمباني من المستوى الفاخر ، الا أن موافقتها لا تعتبر في حكم الترخيص ولا تأخذ حكمه أو تفنى عنه . اذ تنص المادة (٢) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ على أن « تعتبر موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة شرطا لمنح تراخيص البناء طبقا لأحكام هذا القانون » . بينما تنص المادة (٦) من ذات القانون على أن تتولى الجهة الادارية المختصة

بشئون التنظيم فحص طلبات الترخيص وهرمته و البت فيه فاذا ثبت لها أن الاعمال المطلوب الترخيص فيها مطابقة لأحكام القانون ولائحته التنفيذية والقرارات المنفذة له قامت بإصدار الترخيص بعد مراجعة واعتماد أصول الرسومات وصورها ويحدد في الترخيص، ضمن ما يحدد، عرض الشوارع والمناسيب المقررة لها أمام واجهات البناء . وعلى ذلك فلا يبغي الاختصاص المقرر للجنة على الاختصاص المقرر للجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم . فان كان تلاقي الموافقتين شرطا لمنح الترخيص الا ان الاختصاصين لا يقيان . والثابت من الاوراق أن المطعون ضدهم وان كانوا قد حصلوا على موافقة اللجنة على التعليق فوق الادوار التي رخص لهم ببنائها بمقتضى الترخيص رقم ٨٨ لسنة ١٩٨١ الا أن الاوراق تخلو مما يفيد صدور الترخيص لهم بالتعليق من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم . ولا يغير من هذا النظر الحكم الصادر من محكمة الجench المستأنفة في القضية رقم ١٧٠٥ لسنة ١٩٨٥ اذ أن ذلك الحكم لم يقرر اثبات واقعة الحصول على الترخيص من جهة الاختصاص المحددة قانونا، وانما اقتصر ، في مجال التائيم الجنائي ، على ايراد أنه بصودر قرار لجنة تنظيم أعمال البناء والتصريح اللاحق بالسماح للمتهم بالبناء تكون الأعمال التي قام بها مما يدخل في دائرة المسموح به . فاذا كان الأصل ، على نحو ما رددته المادة ١٠٢ من قانون الاثبات الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ، أن القاضى المدنى لا يرتبط بالحكم الجنائى الا في الوقائع التى فصل فيها ذلك الحكم وكان فصله فيها ضروريا ، فان الحكم الجنائى الصادر بجلسة ١٠ من أبريل سنة ١٩٨٥ فى القضية رقم ١٧٠٥ لسنة ١٩٨٥ ، لا يقيّد هذه المحكمة عند وزنها القرار الادارى ، الصادر بتاريخ ٢٧ من يونية سنة ١٩٨٤ بإزالة الدورين العاشر والحادى عشر ، بميزان المشروعية اللهم الا بالنسبة للوقائع التى فصلت فيها المحكمة الجنائية وكان فصلها فيها ضروريا . واذ لم يقيم الحكم الجنائى قضاءه على ولقعة حصول المطعون ضدهم على ترخيص على النحو المقرر بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ كما لم يقرر حصولهم على ترخيص بذلك ، فانه لا يكون فى

للحكم المشار اليه ما يقيد هذه المحكمة في الفصل في حقيقة حصول المطعون ضدهم على الترخيص بالتعليق وترتيب الآثار القانونية ، في مجال الدعوى الادارية وحدودها ، على هذه الواقعة أعمالا لأحكام التشريعات انصادرة في هذا الشأن .

ومن حيث أنه لا محل للقول ، في واقعة المنازعة الماثلة ، بأن سكوت انجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم عن البت في طلب الترخيص ، يعد موافقة اللجنة المنصوص عليها بالمادة (١) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ، المدة المحددة بالمادة (٦) من القانون المشار اليه يعتبر بمثابة الترخيص الضمني أعمالا لحكم المادة (٧) من ذات القانون ذلك أن مفاد حكم هذه المادة الاخيرة أنه يلزم لقيام الترخيص الضمني بفوات المدة المحددة أن يكون طلب الترخيص مطابقا للقانون وملتزما أحكامه فقد جرت عبارة المادة (٧) المشار اليها بأنه في حالة الترخيص الضمني « يلتزم طالب الترخيص في هذه الحالة بمراعاة جميع الاوضاع والشروط والضمانات المنصوص عليها في هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا له » . والثابت أن طلب الترخيص بالتعليق المقدم من المطعون ضدهم كان يتضمن تجاوزا لحدود الارتفاع المقرر بالمادة (٣٥) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ وأيضا لحدود الارتفاع المقرر بالمادة (٨١) من اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط العمراني . ولا يتأتى الالتزام بجميع الشروط والاضاع والضمانات المقررة الا اذا كان طلب الترخيص أساسا مطابقا لهذه الشروط والاضاع والضمانات وملتزما بها . وفضلا عن ذلك فإنه في حالة التعليق فان عبارة المادة (٧) المشار اليها تجرى بأنه « لا يجوز الموافقة صراحة أو ضمنا على طلبات الترخيص في التعليق الا اذا كان الهيكل الانشائي للمبنى وأساساته تسمح بأحمال الاعمال المطلوب الترخيص فيها ، ويجب الالتزام في هذا الشأن بالرسومات الانشائية السابق تقديمها مع الترخيص الاول ولو كانت قواعد الارتفاع تسمح بالتعليق المطلوبة » . وليس في الأوراق ما يبيح ، بحسب الظاهر ، أن الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم

قد أعطت هذا الحكم في شأن طلب التغطية المقدم من المطعون ضدهم .
والثابت من الأوراق أن عرض الشارع المقسام على جانبه الجنبى محل
المنازعة هو ١٥ مترا فيكون الارتفاع المسموح به للمبنى طبقا لحكم المادة
(٣٥) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ هو مرة ونصف
عرض الشارع ، كما يكون الارتفاع المسموح به لذات الجنبى اعمالا لحكم
المادة (٨١) من اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط العمرانى هو مرة وربع
عرض الشارع . وبالتالي يكون طلب الترخيص بالتغطية فيما يجاوز هذه
الارتفاعات مخالفا لاحكام التشريعات المنظمة لارتفاعات المباني . واذا
كان قد صدر قرار وزير الاسكان رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٥ ، لاحقا على
القرار الادارى محل المنازعة الماثلة ، بتحديد حد أقصى لارتفاع المبنى
بمدينة الجيزة فيما عدا مناطق معينة نص عليها ، ليس من بينها المنطقة
الكائن بها العقار محل المنازعة ، هو ٣٥ مترا الا أن القرار الوزارى
المشار اليه ينص صراحة على أن يكون الحد الاقصى للارتفاع المسموح
به هو مرة ونصف عرض الشارع على ألا يزيد ذلك بحال على ٣٥ مترا
ثم الرود داخل مستوى وهمى ٢ أفقى الى ٣ رأسى مع الالتزام بجميع
اشتراطات المناطق من ناحية المسطحات والمسافات الجانبية والخلفية
وقوانين التنظيم . فاذا كان ذلك وكان البناء محل المنازعة قد ارتفع الى
حدود ٣٧ مترا ، على ما أورجته اللجنة المشكلة بالتطبيق لحكم المادة (١٦)
من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في معرض بيانها الأسباب التى أقامت
عليها قرارها (حافظة مستندات الجهة الادارية المقدمة امام محكمة القضاء
الادارى بجلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٨٥) مما يعد مخالفة لقيود
الارتفاع المقررة محسوبة على أساس عرض الشارع فانه ما كان يجوز
الترخيص للمطعون ضدهم صراحة أو ضمنا فى التغطية المطلوبة فيما يجاوز
حدود الارتفاعات المقررة بالتشريعات المنظمة لاعمال البناء وآخرها ما ورد
بقرار وزير الاسكان رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٥ على نحو ما سلف البيان .

ومن حيث ان القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بتمديد بعض احكام

القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ تضمن نوعين من الاحكام : احكام دائمة بتعديل بعض مواد القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ، وحكم مؤقت ورد بالمادة الثالثة باجازه التصالح مع من سبق ارتكابهم مخالفة لاحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل ٨ من يونية سنة ١٩٨٣ ويكون ذلك بناء على طلب يقدمه المخالف خلال ستة أشهر من التاريخ المشار اليه ، وهو تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ، وفي هذه الحالة تقف الاجراءات الى أن تتم معاينة الاعمال موضوع المخالفة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في مدة لا تتجاوز شهرا فإذا تبين أنها تشكل خطرا على الأرواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجاً على خط التنظيم أو مجاوزة للحد الأقصى للارتفاع المحدد قانوناً وجب عرض الامر على المحافظ المختص لاصدار قرار بالازالة أو التصحيح وفقاً لحكم المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ . وتكون العقوبة في جميع الاحوال غرامة تحدّد على الوجه المبين بالمادة الثالثة المشار اليها . وقد صدر القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ونص في المادة الاولى على أن يستبدل بنص المادة الثالثة من انقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ النص الآتي « يجوز لكل من ارتكب مخالفة لاحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلباً . وفي هذه الحالة تقف الاجراءات الى أن تتم معاينة الاعمال موضوع المخالفة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في مدة لا تتجاوز شهرا فإذا تبين أنها تشكل خطراً على الأرواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجاً على خط التنظيم أو لقيود الارتفاع المقررة في قانون الطيران الحني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ وجب عرض الأمر على المحافظ المختص لاصدار قرار بالازالة أو التصحيح وفقاً لحكم المادة ١٦ من ذلك القانون . وتكون العقوبة في جميع الاحوال غرامة تحدّد على الوجه التالي » . ومفاد حكم المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة

١٩٨٣ ، قبل وبعد تعديلها بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ الذي يعمل بأحكامه اعتباراً من ١٣ من أبريل سنة ١٩٨٤ ، يتحصل فيما يلي : أولاً أن العقوبة الجنائية المقررة عن المخالفات التي تخضع لأحكام المادة المشار إليها هي الغرامة على النحر الذي تحدده تلك المادة . ثانياً أن ثمة مخالفات يتعين على اللجنة أن تحيلها الى المحافظ المختص الذي يتعين عليه بنسائها أن يصدر قراراً بالازالة أو التصحيح دون ترخص في ذلك أو تقدير . وهذه الحالات هي ، بالتطبيق لحكم المادة الثالثة قبل تعديلها بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ، المخالفات التي تشكل خطراً على الأرواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجاً على خط التنظيم أو مجاوزة الحد الأقصى للارتفاع المحدد قانوناً . وأوضحت هذه الحالات ، بعد التعديل الوارد على المادة الثالثة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ، هي تلك التي تشكل خطراً على الأرواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجاً على خط التنظيم أو لقيود الارتفاع المقررة في قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ . ثالثاً : أنه بالنسبة للحالات المنصوص على وجوب عرضها على المحافظ يكون لهذا الأخير أن يصدر بنسائها القرار بالازالة أو التصحيح دون استلزام العرض على اللجنة المنصوص عليها بالمادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ حسبما جرى به قضاء هذه المحكمة في الطعن رقم ٧٨٥ لسنة ٣١ القضائية الصادر بجللسة ٦ من فبراير سنة ١٩٨٨ تأسيساً على أن نص المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ لا يفيد أنه تضمن تعديلاً لنص المادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في خصوص ما ورد بها من جواز صدور القرار بالازالة من المحافظ المختص بخون الرجوع الى اللجنة المشار اليها بالمادة (١٦) وذلك بالنسبة للمخالفات التي تشكل خطراً على الأرواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجاً على خط التنظيم أو لقيود الارتفاع المقررة بقانون الطيران المدني . رابعاً : أن المشرع ارتأى ، بالشروط والأوضاع المقررة بالمادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ، ألا يكون عملاً سلطة الازالة أو التصحيح

الا في الحالات التي نصت عليها تلك المادة . فاذا كان ذلك وكانت المادة اثناثة المشار اليها قد استبدل بها النص الوارد بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ الذي يعمل به اعتبارا من ١٣ من أبريل سنة ١٩٨٤ فقد أضحت الحالات التي يكون للمحافظ أن يصدر بشأنها القرار بالازالة أو التصحيح ، في مجال أعمال حكم القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ وبالشروط والأوضاع المقررة به ، هي تلك التي تشكل خطرا على الأرواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجاً على خط التنظيم أو لقيود الارتفاع المقررة في قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ .

ومن حيث أنه بالترتيب على ما تقدم ، وفي واقعة المنازعة الماثلة ، ولما كان المطعون ضدهم قد تقدموا بطلب التصالح فيما هو منسوب اليهم من مخالفات لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ وذلك استنادا لحكم القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه ، على ما سبق البيان ، وكان كتاب اللجنة المشكلة بالتطبيق لحكم المادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المؤرخ ١٥ من يناير سنة ١٩٨٥ بشأن الأسس التي أقامت عليها الرأي بازالة الدورين العاشر والحادي عشر المشار اليه ، يخلو مما يفيد أن التعلية التي تمت تشكل خطرا على الأرواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجاً على خط التنظيم أو لقيود الارتفاع المقررة في قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ ، وكان قرار المحافظ بازالة هذين الدورين قد صدر بعد تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ فإنه ما كان يجوز للمحافظ ، بحسب الظاهر ، أن يصدر القرار بالازالة حيث لا يواجه حالة من الحالات التي ارتأى فيها للمشروع صدور القرار بذلك لمواجهة على نحو ما سبق بيانه . ولما كان ذلك وكان إنجكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه على توافر ركن الجدية في طلب وقف تنفيذ القرار الصادر من المحافظ بازالة الدورين العاشر والحادي عشر

لعقار المطعون ضدهم فإنه يكون قد صادف صحيح حكم القانون فيما انتهى اليه في هذا الشأن . واذ يتوافر في طلب وقف التنفيذ ركن الاستعجال على نحو ما استظهره بحق الحكم المطعون فيه ، فيكون قضاؤه بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه قائما على صحيح حكم القانون .

{ طعن رقم ٢٣٩٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٨/٣/١٩٨٩ }

الفرع الثالث

اللجنة المختصة بالتصريح بهدم المباني

قاعدة رقم (٦٩)

المبدأ :

المادة ١ ، ٢ من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ بشأن تنظيم هدم المباني — للجنة التي أنشأت بها المشرع اختصاص نظر طلبات التصريح بهدم العقارات الغير آيلة للسقوط سلطة تقديرية بقبول الطلب أو رفضه أو تعديله — لا تنفذ هذه القرارات لا باعتداد المحافظ لها — لا تعتبر نهائية ونافذة في ذات الوقت الا بهذا الاعتماد — اذا ما قرر المحافظ رغم ذكره انه يعتمدها ولكن يفقدها التنفيذ بحالة الامر الى دور حكم من القضاء فإنه لا يكون ثمة قرار ادارى نهائى يمكن النظر من محاكم مجلس الدولة في وقفه أو إلغائه — لأن مناط ذلك هو تنفيذ القرار الذى لا وجود له — اذ ان العبرة بالمقاصد والمعاني وليس بالالفاظ والمباني .

الحكمة : وعن حيث أن المادة (١) من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ بشأن تنظيم هدم المباني تنص على أنه « يحظر داخل حدود المدن هدم المباني غير الآيلة للسقوط ، وهى التى لا يسرى عليها القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ فى شأن المنشآت الآيلة للسقوط ، الا بعد الحصول على تصريح بالهدم وفقا لأحكام هذا القانون » .

وتنص المادة (٢) منه على أن « تشكل فى كل محافظة لجنة على الوجه الآتى وتتخذ كل لجنة بالنظر فى طلبات التصريح بهدم المباني الواقعة داخل حدود المدن فى نطاق المحافظة وتصدر فيها قرارات بالقبول أو التعديل أو الرفض ، ولا تكون قراراتها نافذة الا بعد اعتمادها من المحافظ ، وفى حالة اعتراضه عليها يعرض المحافظ الأمر على وزير الاسكان والمرافق ويكون قراره فى هذا الشأن نهائيا » .

ومن حيث أن مفاد ذلك أن اللجنة التي أنيط بها المشرع اختصاص
نظر طلبات التصريح بهدم العقارات الغير آيلة للسقوط ، سلطة تقديرية
مقبول الطلب أو رفضه أو تعديله ولا تنفذ هذه القرارات الا باعتماد
المحافظ لها ، أى أنها تعتبر نهائية ونافاذة في ذات الوقت بهذا الاعتماد -
فاذا ما قرر المحافظ رغم ذكره أنه يعتمدها ولكن يفقدها النفاذ بإحالة
الأمر الى صدور حكم من القضاء فإنه لا يكون ثمة قرار ادارى نهائى
يمكن النظر من محاكم مجلس الدولة في وقفه أو إلغاؤه لأن مناط ذلك
هو نفاذ القرار الذى لا وجود له فالعبرة بالمقاصد والمعانى وليس
بالألفاظ والمباني - حيث الاعتماد الذى قصده المشرع بالقانون المذكور
قرارات اللجنة المختصة بالتصريح بهدم المباني هو الاعتماد الذى يعطى
نفاذ محل القرار بقوته التنفيذية وليس الذى يجعل الأمر الى ما يقضى
به القضاء بواسطة سلطته المستقلة والنافذة وفقا لتنظيم الهيئات
القضائية وأحكام قانون المرافعات وقانون مجلس الدولة ولا شأن لأى
محافظ به .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن ورثة المرحومة ... قد تقدم
الى اللجنة المختصة بطلب هدم العقار رقم (١٠) شارع ... بجوار المدرسة
الثانوية التجارية ببليس محافظة الشرقية للاستفادة منه بشكل أوسع ،
وقد وافقت اللجنة على هذا الطلب ، فأشّر محافظ الشرقية في ٨/٥/١٩٨٥
بالموافقة على قرار اللجنة مع اتهام المالك بعدم تنفيذ الهدم الا بعد
الحصول على حكم من القضاء وليس هذا الذى قرره المحافظ اعتمادا
للقرار وإنما في حقيقة الأمر رفض لهذا الاعتماد وإحالة الأمر الى القضاء
المستقل في أداء رسالته ولا شأن للمحافظ بنفاذ أحكامه ومن ثم فلا
يكون ثمة قرار نهائى نافذ قد صدر بهدم العقار مما يكون محلا لطلب
وقف التنفيذ أو الإلغاء أمام محاكم مجلس الدولة - وبالتالي فإنه يتعين
على محكمة أول درجة الحكم بعدم قبول الدعوى شكلا لانقضاء أقرار
الادارى .

ومن حيث أنه وقد ذهب الحكم المطعون فيه الى الحكم بما تقدم
حيث قضى بعدم قبول الدعوى لعدم صدور قرار ادارى نهائى بهدم
العقار موضوع النزاع ومن ثم فانه يكون قد أصاب في تطبيقه صحيح
حكم القانون على المنازعة المطروحة ، ولا محل لالتائه ويتعين من ثم
القضاء برفض الطعن المائل لانعدام أساسه من حيث الواقع أو القانون .

(طعن رقم ٢٦٧٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/٢٨)

الفرع الرابع

لجان التظلمات واللجان الاستثنائية

قاعدة رقم (٧٠)

المبدأ :

الوافقة السادرة من اللجنة المختصة بإقامة بناء لا تقوم مقام الترخيص الذى تصدره جهة الادارة بل هى شرط لاصدار الترخيص اللازم ونلك بحسب ما نصت عليه المادة ٢ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ — المادة ١٧ قبل تصديها بالقانون ٣٠ لسنة ١٩٨٣ — للجهة الادارية سلطة وقف الاعمال المخالفة بالطريق الادارى بشرط أن يصدر بنك قرارا مسببا من الجهة الادارية وأن يعطى لنوى الشأن بالطريق الادارى — ومجال اعمال هذه المادة هو الحيز الزمنى الذى تنتم فيه اعمال انشاء المبنى المخالف فاذا كان المبنى المخالف قد تم بناؤه وشغله بالفعل فلا وجه لوقف اعمال سبق أن تمت بالفعل .

الحكمة : ومن حيث أنه بالنسبة الى الوجه الثانى من أوجه الطعن على الحكم فيتعلق بعدم توافر ركن الجدية اللازم للقضاء بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، والمبادئ من ظاهر الأوراق أن العقار موضوع النزاع وان وافقت اللجنة المختصة على اقامته ، الا أن جهة الادارة لم تصدر ترخيصا للمالك للبناء بل تطلبت من المالك — فى الميعاد المقرر قانونا — أن يقدم وثيقة التأمين وأن يكتب فى قروض الاسكان حتى يمكن الترخيص له بالبناء ، فالموافقة الصادرة من اللجنة بحسب نص المادة ٢ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه هى شرط لاصدار الترخيص وان كانت لا تقوم مقامه ، فالبناء على العقار محل النزاع قد تم دون الحصول على ترخيص ، الأمر الذى ترتب عليه تعريض عدة محاضر بالمخالفة وصدور أحكام جنائية ضد المالك خلال أعوام ٨٠

و٨١ و١٩٨٢ • وإذا كانت الجهة الادارية قد اتجهت بالقرار المطعون فيه الى تطبيق حكم المادة ١٧ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه على حالة البناء المذكور ، وهى المادة التى كانت تقضى قبيل تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ — بأن (توقف الأعمال المخالفة للطريق الادارى ويصدر بانوقف قرار مسبب من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم يتضمن بيانا بهذه الأعمال ، ويعطى الى ذوى الشأن بالطريق الادارى وتبين اللائحة التنفيذية الاجراءات الواجب اتخاذها فى حالات تعذر الاعلان • ويجوز للجهة المذكورة خلال مدة وقف الأعمال المخالفة التحفظ على الأدوات والمهمات المستخدمة) فان مجال اعمال هذه المادة هو الحيز الزمنى الذى تتم فيه أعمال انشاء المبنى المخالف والبادى من ظاهر الأوراق أنه فى تاريخ تنفيذ القرار المطعون فيه — ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٨١ — وكان المطعون ضدهم يشغلون المبنى منذ ستة أشهر ، أى أن المبنى كان قد تم بالنسبة للشقق التى يمسكوها بالفعل ، فلا وجه بالتالى لوقف أعمال سبق أن تمت فى الواقع • هذا فضلا عن أن القرار المطعون فيه لم يستوف الشكل المنصوص عليه بالمادة ١٧ المشار اليها بأن يصدر مسببا • ومن غير الثابت أنه قد أعطى الى أصحاب الشأن • وقد اقتصر ذلك القرار — على ما يبدو من مذكرة الجهة الادارية المؤرخة فى ٢١ من مارس سنة ١٩٨٢ — على أن « ١ — تقطع المياه والانارة فوراً وتخطر الجهات بذلك ٢٠٠٠٠ — يزال اشغال الطريق بواسطة الانقاذ وشرطة المرافق والتحفظ عليها بالانقاذ لحين البت فى القضايا المحررة ضد المالك ٣ — يخطر القسم المختص لعمل محضر لامالك ٤٠٠٠ » فللقرار قد أضلف اجراء قطع المياه والانارة الى ما ينص عليه القانون من مجرد وقف الأعمال • وهو بهذه المثابة اجراء غير مشروع طالما لم يرد فى نصوص القانون ما يبيح لجهة الادارة المشرفة على المبنى التدخل فى العلاقة بين المالك وبين الجهات الموردة للمياه والانارة • وقد قدم المطعون ضدهم — فضلا عن ذلك — صورة خطاب مؤرخ فى اول ديسمبر سنة ١٩٨٢ من مدير منطقة الاسكان لحي

شمال القاهرة الى ادارة شبكات شمال القاهرة بطلب إعادة إتيار الكهربائي للمقار محل النزاع . . أى أن جهة الادارة — على ما يبدو من ظاهر ذلك الكتاب — قد سلمت بأحقية المطعون ضدهم فى هذه الناحية من القرار المطعون فيه ، الأمر الذى يتبين منه توفر ركن الجدية فى طلب وقف ذلك القرار برمته .

(طعن رقم ٢١٧٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٧/٣/٢١)

قاعدة رقم (٧١)

المبدأ :

المادتان ١٩ ، ٢٠ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء مفادها — اللجنة الاستثنائية لا يصح انعقادها الا بحضور رئيسها وثلاثة من اعضاءها على الأقل من بينهم اثنين من المهندسين — هذه اللجنة تصدر قرارات ادارية نهائية بالازالة أو التصحيح — يلتزم كل من ذوى الشأن والجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم بتنفيذ هذه القرارات .

المحكمة : ومن حيث أن المادة ١٩ من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء المعمول بها وقت صدور القرار المطعون فيه تنص على أنه « لذوى الشأن واللجنة الادارية المختصة بشئون التنظيم حق الاعتراض على القرارات التى تصدرها لجنة التظلمات المنصوص عليها فى المادة ١٥ وتفحص بنظر هذه الاعتراضات لجنة استثنائية تشكل بمقر اللجنة التنفيذية للمحافظ المختص من :

— رئيس محكمة يقدره رئيس المحكمة الابتدائية بدائرة المحافظة رئيسا .

— ممثل وزارة الاسكان والتعمير باللجنة التنفيذية للمحافظة أو من ينوب عنه .

— اثنين من أعضاء الوحدة المحلية للمحافظة يختارهما المجلس لمدة سنتين قابلة للتجديد مدة أخرى مماثلة .

— اثنين من المهندسين أحدهما معمارى والآخر مدنى يختارهما المحافظ من غير العاملين في الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم لمدة سنتين قابلة للتجديد ٥٥٥٥ ويشتراط اصحة انعقادها حضور رئيسها وثلاثة على الأقل من أعضائها من بينهم اثنين من المهندسين .

كما تنص المادة ٢٥ من القانون ١٥٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه قبل تعديلها بالقانون رقم ١٩٨٣/٣٥ والتي كان معمولاً به وقت صدور القرار المطعون فيه على أنه « على ذوى الشأن أن يبادروا الى تنفيذ القرار النهائي الصادر من اللجنة المختصة بالازالة أو تصحيح الأعمال المخالفة وذلك خلال المدة التى تحددها الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم — فإذا امتنعوا عن التنفيذ أو انقضت المدة دون اتمامها كان لأجهزة الادارية المختصة بشئون التنظيم أن تقوم بذلك من نفسها أو بواسطة من تعهد اليه » ، والمستفاد من النصوص المتقدمة أن اللجنة الاستئنافية لا يصح انعقادها الا بحضور رئيسها وثلاثة من أعضائها على الأقل من بينهم اثنين من المهندسين ، كما أن هذه الاجنة تصدر قرارات ادارية نهائية بالازالة أو التصحيح تلتزم كل من ذوى الشأن والجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم بتنفيذها على النحو المبين في القانون الأمر الذى يترتب عليه أنه في حالة عدم حضور اجتماعاتها ممثل وزارة الاسكان والتعمير في اللجنة التنفيذية للمحافظة وهو مدير الاسكان بالمحافظة وفقاً لأحكام قانون الحكم المحلى ولائحته التنفيذية فإنه يتعين أن يكون من ينوب عنه في حضور اجتماعات هذه اللجنة غير محظور عليه ممارسة اختصاصات تنفيذية أو اصدار قرارات ادارية لأنها لجنة تصدر قرارات نهائية واجبة التنفيذ بشأن ازالة أو تصحيح الأعمال المخالفة على النحو سالف البيان .

ومن حيث أن عقد العمل المؤقت المبرم مع المهندس ٥٥٥ ينص على أنه لا يجوز أن يسند الى الخبير أية اختصاصات باصدار قرارات أو

«ممارسة سلطات تنفيذية » وهذا النص جاء تطبيقاً لقرار وزير التنمية الإدارية رقم ٢٣٣٥ لسنة ٨٢ الصادر بناء على اختصاصه الذي أنيط به القانون بوضع قواعد تنظيمية لتوظيف الخبراء الوطنيين والأجانب في المادة (١٤) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وهو في نفس الوقت يتفق مع ما قضى به قانون العاملين المشار اليه في المادة ٩٥ منه من حظر مد الخدمة بعد السن المقررة لانتهائها إذ أن تعيين الخبير بعد هذه السن مع اسناد اختصاصات تنفيذية له بنطوى بلا شك على الالتفات حول الحظر الصريح الذي فرضه المشرع في المادة ٩٥ مما يجعل فعل ذلك الاسناد مخالفاً للقانون .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم فإن المهندس ٥٥٥ ممثل مدير مديرية الاسكان في الأجنة الاستثنائية التي أصدرت القرار المطعون فيه إذ ثبت أنه أحيل الى المعاش في ١١/١٢/١٩٨٢ وعمل بمقد مؤقت كمستشار للشؤون الفنية والتراخيص ونص العقد المبرم معه على أنه لا يجوز أن يسند اليه أية اختصاصات باصدار قرارات أو ممارسة سلطات تنفيذية فإنه لا يسوغ قانوناً اختياره لتمثيل وزارة الاسكان في عضوية هذه اللجنة التي تفتض باصدار قرارات ادارية تنفيذية بشأن الازالة أو تصحيح الأعمال المخالفة في المباني ويترتب على ذلك بطلان عضويته كممثل للوزارة في عضوية اللجنة المذكورة وأذ يلزم وفقاً للقانون لصحة انعقادها حضور رئيسها وثلاثة على الأقل من أعضائها ومن حيث أنه نتيجة لبطلان تمثيل المهندس المذكور لوزارة الاسكان في عضوية هذه اللجنة فإنه لا يكتمل قانوناً النصاب اللازم لصحة انعقادها ومن ثم تبطل القرارات التي تصدر عن هذه اللجنة بهذا التشكيل الباطل والمخالف للقانون ويكون القرار المطعون فيه والذي أصدرته هذه اللجنة مشوباً بعيب جسيم وينحدر هذا العيب بقرار اللجنة الى الانعدام لبطلان تشكيلها الذي يظل الضمانات اللازمة لسلامة مهمتها التي ناطها بها القانون ذلك أن القانون إذ نص على تشكيل اللجنة على وجه معين فإنه يتمم الالتزام بتشكيلها على النحو الذي فرضه القانون تحقيقاً للضمانات والمصالح العامة التي قصدتها من هذا التشكيل فإذا حدث مخالفة لذلك ولم يراع التشكيل الذي يتطلبه

القانون فإن ما يصدر عن قرارات يكون صادرا من لجنة غير مشككة تشكيلا سليما بالمخالفة للقانون ويكون ما يصدر عنها من قرارات معيبا ومشوبا بعيب جسيم تعتبر من قبيل اغتصاب سلطة اللجنة التي أوجب القانون تشكيلا صحيحا وتعتبر قراراتها في هذه الحالة منعدمة ولا يلحقها أية حصة وينفسخ بالتالي الطعن في هذا القرار دون التقيد بالميعاد المحدد لقبول دعوى الالغاء ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون صحيحا فيما انتهى إليه من قضاء برفض الدفع وعدم قبول الدعوى شكلا وبقبولها .

(طعن ١٢٧٨ و ١٥١٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٦/٢/١٩٩١)

قاعدة رقم (٧٢)

المبدأ :

القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ بشأن اصدار قانون التخطيط العمراني لم يحدد للولاية التي يتم بها الاخطار لذوى الشأن — لذلك يسرى في شأنه القواعد العامة للاخطار بالبريد المسجل بعلم الوصول .

المحكمة : لا ينال مما تقدم ما يزعمه الطاعن من عدم اخطاره بالقرار المطعون فيه لأن القانون ٣ لسنة ١٩٨٢ آنف الذكر لم يحدد الوسيلة التي يتم بها الاخطار بهذه القرارات لذوى الشأن سواء بميعاد الجلسة أو ما قد تصدره اللجان من قرارات ومن ثم يسرى في شأنه القواعد العامة للاخطار بالبريد المسجل بعلم الوصول فاذا كان الثابت من حافظة مستندات الجهة الادارية أنه قد تم اخطار المدعى — انطاعن — لحضور جلسة لجنة الاعتراضات نظر التظلم المقدم من الوحدة المحلية في قرار لجنة التظلمات فإن الاخطار يكون قد تم بوسيلته . كما أن التلبت من الأوراق أنه بادر الى اقامة دعواه رقم ٣٨٧ لسنة ٨ ق أمام محكمة القضاء الإداري طاعنا على القرار رقم ٣٢٠ لسنة ١٩٨٥ الصادر من لجنة الاعتراضات ومن ثم يكون قد توافر في شأن الطاعن العلم اليقيني للقرار ومحتواه علما كافيا نافيا للجهالة بأثره . ومن ثم يضيى هذا الوجه من الطعن غير ما على سند .

(طعن رقم ٣٩٦٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٣١/٥/١٩٩٢)

الفرع الخامس
أجنة تحديد الأجرة

قامعة رقم (٧٣)

المبدأ :

خضوع جميع الأماكن المرخص في إقامتها لأغراض السكنى في ظل أحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بشأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر لاختصاص لجنة تحديد الأجرة والقواعد والمواعيد المقررة في شأنها والحاكمة لآعمالها .

الفتوى : أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٣١ من مايو سنة ١٩٩٢ فاستبان لها أن المادة (١) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر تنص على أنه « فيما عدا الإسكان الفاخر ، لا يجوز أن تزيد الأجرة السنوية للأماكن المرخص في إقامتها لأغراض السكنى اعتباراً من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون على ٧٪ من قيمة الأرض والمبنى وعلى الأتقل المساحة المؤجرة لهذه الأغراض عن ثلثي مساحة مباني العقار . » وقد أفصحت عبارات النص بمنطوقها — وعلى ما جاء بفتوى الجمعية العمومية الصادرة بجلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٩٢ — عن خضوع الأماكن المرخص بها بعد العمل بأحكام هذا القانون لأغراض السكنى ، من غير المستوى الفاخر ، لقواعد تحديد الأجرة التي استحدثها القانون . كما دل النص بمفهومه على بقاء الأماكن المقامة لغرض السكنى طليقة من قيود الأجرة وقواعد تحديدها . والمبررة في خضوع المكان لهذه القيود هي بطبيعة المكان في الترخيص الصادر بإنشائه بفض النظر عما يخصه له أو يستعمل فيه بعد إقامته ، ذلك أنه ينبغي على

الترخيص بلقائمة مبنى لغرض السكنى من غير المستوى الفاخر تمتع صاحب الترخيص بتميزات وتسهيلات في الحصول على مواد البناء والقروض التعاونية الميسرة ما كان يشئ له الحصول عليها لو أن المبنى رخص بانشائه لغير أغراض السكنى اذ يراعى ولا ريب في منح هذه التسهيلات والمميزات أن الأملكن التى تنعم بها تخضع في تحديد أجرتها لقواعد وقواعد تقلل من عائدها وتحدد من أرباحها • ولا يحق لمن ظفر بهذه الميزات عند دور الترخيص أن يتدخل من الالتزامات المقابلة لها ويقوم بتأجيرها لغير أغراض السكنى لكى ••• ينأى عن قيود الأجرة واختصاص الجان بالالزام بحدودها فذلك ما فطن اليه المشرع وتصيب له فنص صراحة على أن الأملكن التى تخضع لقواعد تحديد الأجرة هى الأملكن المرخص فى اقامتها لأغراض السكنى فى صدر الترخيص محددًا بطبيعة المكان وأن الغرض من اقامته تأجيره للسكنى خضع بهذه المثابة لقواعد تحديد الأجرة ويكون لمستأجرى هذه الوحدات اللجوء الى اللجنة المنصوص عليها فى المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار اليه لالتزام المالك بما فرضه القانون من أجرة لهذه الأملكن •

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم وكانت الوحدات فى الحالة المعروضة قد صدر الترخيص بلقائمتها لأغراض السكنى فمن ثم تخضع لاختصاص لجنة تحديد الأجرة والقواعد والمواعيد المقررة فى شأنها ولا ينال من ذلك الاختصاص قيام المالك بتأجيرها كمساكنات طبية اذ الصبرة دوماً هى بطبيعة المكان فى الترخيص الصادر بانشائه •

اذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع جميع الأملكن المرخص فى اقامتها لأغراض السكنى فى ظل أحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بشأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأملكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر لاختصاص لجنة تحديد الأجرة والقواعد والمواعيد المقررة فى شأنها والحاكمة لأعمالها •

الفصل الرابع

مخالفات المباني

الفرع الأول

مخالفة الامول الفنية والرسومات والبيانات
التي منح على اساسها الترخيص

قاعدة رقم (٧٤)

المبدأ :

لا يجوز انشاء مبان أو اقامة اعمال أو توسيعها أو نطيتها أو تعديلها إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم أو اخطارها وفقا لما تبينه اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ - يجب أن يتم تنفيذ البناء أو الأعمال المرخص بها وفقا للأصول الفنية وطبقا للرسومات والبيانات والمستندات التي منح الترخيص على أساسها ، والا اوقفت الأعمال المخلفة بالطريق الإداري - وأعلن قرار الوقف لنوى الشأن بالطرق الإداري - بالنسبة للأرض الزراعية ، ويعتبر منها الأراضي البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية ، لا يجوز اقامة أي مبان أو منشآت فيها ، أو اخذ أية إجراءات في شأن تقسيمها لاقامة مبان عليها باستثناء عدة حالات منها الأراضي الواقعة داخل كروان المدن المعتمد حتى ١٩٨١/١٢/١ إلا بعد الترخيص بذلك من المحافظ المختص قبل البدء في اقامة أي مبان أو منشآت أو مشروعات ، وذلك طبقا للشروط والجراءات التي صدر بها قرار وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير اعتبارا من ١٩٨٤/٩/١٢ .

المحكمة : من حيث أن المادة ٤ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء - مستبدلة بقانون رقم ٣٠

لسنة ١٩٨٣ - تنص على أنه « لا يجوز انشاء مبان أو اقامة أعمال أو توسيعها أو تعليتها أو تعديلها أو هدمها أو اجراء أية تشطيبات خارجية مما تحدده اللائحة التنفيذية الا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم أو اخطارها بذلك وفقا لما تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون » وتنص المادة ١١ من القانون المذكور على أنه « يجب أن يتم تنفيذ البناء أو الأعمال وفقا للأصول الفنية وطبقا للرسومات والبيانات والمستندات التي منح الترخيص على أساسها » وتنص المادة ١٥ من هذا القانون - معدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ على أنه « توقف الأعمال المخالفة بالطريق الإداري ويصدر بالوقف قرار من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم يتضمن بيانا بهذه الأعمال ، ويمن إلى ذوى الشأن بالطريق الإداري ويجوز للجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم خلال مدة وقف الأعمال المخالفة التحفظ على الأدوات والمهمات المستخدمة فيها » . وتنص المادة ٢ من مواد اصدار القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون التخطيط العمراني على أن « تحظر اقامة أية مبان أو منشآت في الأرض الزراعية أو اتخاذ أية إجراءات في شأن تقسيم هذه الأراضي لاقامة مبان عليها - ويعتبر في حكم الأرض الزراعية الأراضي البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية - ويستثنى من هذا الحظر (١) الأراضي الواقعة في كردون المدن المعتمد حتى ١/١٢/١٩٨١ مع عدم الاعتداد بأية تعديلات في الكردون اعتبارا من هذا التاريخ الا بقرار من مجلس الوزراء (ب) (ج) الأراضي التي تقيم عليها الحكومة مشروعات ذات نفع عام بشرط موافقة وزير الزراعة (د) (هـ) وفيما عدا الحالة المنصوص عليها في الفقرة (ج) يشترط في الحالات المشار اليها آتفا صدور ترخيص من المحافظ المختص قبل البدء في اقامة أية مبان أو منشآت أو مشروعات ، ويصدر بتحديد شروط واجراءات منح هذا الترخيص قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير . وتنفيذا لذلك صدر قرار وزير الزراعة والأمن الغذائي رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤

«قانونى» فى شأن شروط واجراءات منح تراخيص البناء فى الاراضى الزراعية وقد عمل بهذا القرار - وفقا للمادة ١٣ منه - من تاريخ نشره الذى تم فى الوقائع المصرية بالمعد ٢٠٨ بتاريخ ١٢/٩/١٩٨٤ وتنص المادة ١١ من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه على أنه « فى تطبيق هذا القانون يقصد بالتقسيم كل تجزئة لقطعة أرض داخل نطاق المدن الى أكثر من قطعتين ، كما يعتبر تقسيما إقامة أكثر من مبنى واحد وملحقاته على قطعة الأرض سواء كانت هذه المبانى متصلة أو منفصلة » ومفاد هذه النصوص أنه لا يجوز انشاء مبان أو إقامة أعمال أو توسيعها أو تعديلها الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم أو اخطارها وفقا لما تبينه اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ويجب أن يتم تنفيذ البناء أو الأعمال المرخص بها وفقا للأصول الفنية وطبقا للرسومات والبيانات والمستندات التى منح الترخيص على أساسها والا أوقفت الأعمال المخالفة بالطريق الادارى وأعلن قرار الوقف لذوى الشأن بالطريق الادارى ، وبالنسبة للأرض الزراعية ويعتبر منها الأراضى البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية لا يجوز إقامة أى مبان أو منشآت فيها أو اتخاذ أية اجراءات فى شأن تقسيمها لإقامة مبان عليها باستثناء عدة حالات منها الأراضى الواقعة داخل كردون المدن المعتمد حتى ١/١٢/١٩٨١ ، الا بعد الترخيص بذلك من المحافظ المختص قبل البدء فى إقامة أية مبان أو منشآت أو مشروعات وذلك طبقا لشروط والاجراءات التى صدر بها قرار وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير اعتبارا من ١٢/٩/١٩٨٤ .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المطعون ضده يملك قطعة أرض مساحتها فدانان على شارعى بورسعيد وعبد المنعم رياض بمدينة بيلا تقع داخل كردون مدينة بيلا المعتمد وملاصقة للكتلة السكنية . واستصدر بتاريخ ٢٦/٣/١٩٨٤ من الادارة الهندسية بالوحدة الحامية لمركز ومدينة بيلا الترخيص رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٤ لبناء الدور الأرضى الهيكلى على ناصيتى شارعى بورسعيد وعبد المنعم رياض . وقد خالف المطعون

ضده شروط الترخيص بأن قام بانحصر على شارع واحد هو شارع بورسعيد تاركا مسافة كبيرة بين الحفر وشارع عبد النعم رياض فأخطر بعدم البناء على هذه الأرض الا أنه أصر على البناء ووضع الأساسات فحضر ضده محضر الجنحة رقم ٣ بتاريخ ١٩٧٤/٥/٢٨ ، كما حضر محضر ادارى بالشرطة رقم ٩٨٧ لسنة ١٩٨٤ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٣١ وكتب رئيس مركز ومدينة بيلا في ١٩٨٤/٦/١٢ للمسيد سكرتير عام محافظة كهر الشيخ لعرض الأمر على السيد المستشار القانوني للإفادة بالرأى فأفاد بكتابه رقم ٦٨٠ في ١٩٨٤/٨/٥ بأن قيام المواطن المذكور بالبناء على الأرض التي يملكها دون صدور قرار تقسيم يعد مخالفة انصوص احكام القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بشأن التخطيط العمرانى ولائحته التنفيذية الأمر الذى يرى معه ايقاف المبانى واتخاذ اجراءات سحب الترخيص واحالة المسئول عن صدور الترخيص للتحقيق . ولم يصدر قرار بسحب الترخيص وانما أصدر رئيس مركز ومدينة بيلا القرار المطعون فيه رقم (١) بتاريخ ١٩٨٤/٩/١٧ بايقاف سريان رخصة المبانى رقم ١٤١ لسنة ١٩٨٤ وايقاف المالك عن اقامة المبانى في موقع العمل والتحفظ على الأدوات والمهمات الموجودة بموقع العمل . ورغم أن الترخيص بالبناء المذكور قد صدر من الوحدة الهندسية بالوحدة المحلية لمركز ومدينة بيلا ولم يصدر من المحافظ المختص بذلك قانونا فان المطعون ضده خالف شروط الترخيص بالبناء على قطعة أرض غير التي صدر الترخيص على أسسها — كما سبق القول — ومن ثم اذا ما صدر القرار المطعون فيه بايقاف رخصة المبانى وايقاف المالك عن اقامة المبانى المخالفة في موقع العمل والتحفظ على الأدوات والمهمات الموجودة بموقع العمل فان ايقاف رخصة المبانى يتفق وحكم القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٧٦ معدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ويكون طلب تنفيذ والغاء القرار المذكور على غير سند. من القانون ويتمين الحكم برفضه . ولا يغير من هذه النتيجة اشهادة التى قدمها المطعون ضده من جدول الجنع المبينة بتأييد بواته من جنحة اشغال الطريق بغير ترخيص اذ لا شأن

لها بموضوع النزاع . كما لا يغير من النتيجة أيضا ما يذكره الطاعن من اتمامه البناء تنفيذا للحكم المطعون فيه وأصبحت المطالبة بوقف تنفيذ رخصة البناء رقم ١٤١ لسنة ١٩٨٤ غير ذات موضوع فضلا عن توصيل المرافق وإداء الرسم المستحق والتكاليف اذ لا شأن لذلك ولا يمنع المحكمة الادارية العليا من بسط رقابتها على الحكم المطعون فيه وفقا لحكم المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ لبيان مدى موافقته أو مخالفته للقانون . كما لا شأن لما تم من اجراءات بعد صدور القرار المطعون فيه لتوصيل المرافق أو غير ذلك على مشروعية أو عدم مشروعية القرار المذكور . واذا انتهى انحكم المطعون فيه الى وقف تنفيذ القرار المطعون فيه فانه يكون قد خالف صحيح حكم القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ومن ثم يتعين الحكم بالغائه وبرفض طلب وقف تنفيذ هذا القرار .

(طعن رقم ٣٣٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٢/١١/١٩٨٨)

قاعدة رقم (٧٥)

المبدأ :

المواد ٤ ، ١١ ، ١٥ ، ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجييه وتنظيم أعمال البناء المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٢ — لا يجوز إنشاء بيان أو اقله أى عمل من أعمال البناء المشار اليها في القانون الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم — يجب ان يتم البناء أو الأعمال وفقا للأصول الفنية وطبقا للرسومات والبيانات والمستندات التى منح على اساسها الترخيص — يترتب على مخالفة ذلك أن تقوم الجهة الادارية المختصة باتخاذ الاجراءات الادارية لوقف هذه الأعمال ثم اصدار قرار بإزالة الأعمال المخالفة أو تصحيحها بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه فضلا عن احالة المخالف الى القضاء الجنائى لتوقيع العقوبات الجنائية المنصوص عليها والحكم بالازالة أو تصحيح أو استكمال الأعمال المخالفة .

الحكمية : من حيث أن المادة ٤ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ نص على أنه « لا يجوز إنشاء مبان أو إقامة أعمال أو توسيعها أو تعريضها أو تعديلها أو تدعيمها أو هدمها أو إجراء أى تشطيبات خارجية مما تحدده اللائحة التنفيذية الا بعد الحصول على ترخيص فى ذلك من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم ٥٥٥٥٥٥. وتنص المادة ١١ من لقانون على أنه يجب أن يتم البناء أو الأعمال وفقا للأصول الفنية وطبقا للرسومات والبيانات والمستندات التى منح الترخيص على أساسها وأن تكون مواد البناء المستخدمة مطابقة للمواصفات المصرية المقررة » وتنص المادة ١٥ على أنه توقف الأعمال المخالفة بالطريق الإدارى ويصدر بالوقف قرار مسبب من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم يتضمن بياناً بهذه الأعمال ويعلن الى ذوى الشأن بالطريق الإدارى ٥٥ » كما تنص المادة ١٦ على أن يصدر المحافظ المختص أو من ينييه بعد أخذ رأى لجنة تشكل بقرار منه من ثلاثة من المهندسين المعماريين والمختصين من غير العاملين بالجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم ممن لهم خبرة لا تقل عن عشر سنوات قراراً مسبباً بإزالة أو تصحيح الأعمال التى أوقفها وذلك خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ اعلان قرار وقف الأعمال المنصوص عليه بالمادة السابقة ٥٥ » وبعد أن حددت المواد ٢١ و ٢٢ و ٢٣ مكرر العقوبات الجنائية على مخالفة أحكام القانون نصت المادة ٢٢ مكرر (١) المضافة بالقانون ٣٠ لسنة ١٩٨٣ على أنه « يجب الحكم فضلاً عن العقوبات فى هذا القانون بإزالة أو تصحيح أو استكمال الأعمال المخالفة بما يجعلها متفقة مع أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً له وذلك فيما لم يصدر فى شأن قرار من المحافظ المختص أو من ينييه ٥٥٥٥٥٥ » كما نصت المادة ٢٧ من القانون على أنه « على ذوى الشأن أن يبادروا الى تنفيذ الحكم الصادر بإزالة أو تصحيح الأعمال المخالفة وذلك خلال المدة التى تلتزمها الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم » فلذا لم يتسوا عن التنفيذ أو

انقضت المدة دون اتمامه فان للجهة الادارية المختصة بشؤون التنظيم أن تقوم بذلك بنفسها أو بواسطة من تعهد اليه ويتحمل المخالفات بالنفقات وجميع النفقات وجميع المصروفات وتحمل منه التكاليف بطريق الحجز الإداري ٥٥٥٠ .

ومفاد هذه النصوص أنه لا يجوز انشاء مبان أو اقامة أى من أعمال البناء المشار اليها في القانون الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الادارية المختصة بشؤون التنظيم كما يجب أن يتم البناء أو الأعمال وفقا للأصول الفنية وطبقا للرسومات والبيانات والمستندات التي منح على أساسها الترخيص ، ورتب القانون على مخالفة ذلك أن تقوم الجهة الادارية المختصة باتخاذ الاجراءات الادارية لوقف هذه الأعمال ثم اصدار قرار بازالة الأعمال المخالفة أو تصحيحها بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون فضلا عن اعادة المخالف الى القضاء الجنائي لتوقيع العقوبات الجنائية المنصوص عليها والحكم بالازالة أو تصحيح أو استكمال الأعمال المخالفة مما يجعلها متفقة مع أحكام القانون فيما لم يصدر في شأنه قرار المحافظ المختص أو من ينوب عنه .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن المطعون ضده بعد أن حصل في ١٩٨٥/٣/٢٤ على ترخيص من منطقة الاسكان والتعمير حتى عابدين على تنكيس محله المكون من دور أرضى تنكيسا فنيا شاملا قائم باضافة بعض الأجزاء وبناء دور فوق الأرض على المحل مما أدى الى تحرر محاضر مخالفات متعددة انتهت بصور القرار المطعون فيه بازالة الأعمال المخالفة بتاريخ ١٩٨٦/٢/١٨ من مستشار المحافظ للشؤون الفنية والهندسية وفقا للتفويض الصادر له من المحافظ بالقرار رقم ٢٩٩ لسنة ١٩٨٦ كما أحيل للمحاكمة الجنائية في القضية رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٨٦ جنح الموسكى من تهمة البناء بدون ترخيص ومخالفته للمواصفات فقضت المحكمة الجنائية في ١٩٨٦/٦/٩ بتغريمه ٦٠٠ جنيه والاياقف بالنسبة للفرامة والازالة للأعمال المخالفة مع المصروفات .

(طعن رقم ٣١٦٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩٠/١٢/١)

الفرع الثاني

مجازرة الحد الأقصى للارتفاع

قاعدة رقم (٧٦)

المبدأ :

مجازرة البناء للحد الأقصى للارتفاع المسموح به تعد مخالفة تبرر إصدار قرار بإزالة المخالفة أو تصحيحها - لا يشترط أن يكون الارتفاع المسموح به محددا في قانون - يكفي أن يكون الارتفاع قد تحدد بناء على قانون أو لائحة أو تقسيم عام يعتمد طبقا للقانون بصرف النظر عما إذا كان هذا التقسيم معتمدا قبل العمل بقانون التغطيط العمراني رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ أو في ظله - لا وجه للأخذ بالتفسير الضيق لعبارة الحد الأقصى للارتفاع بقصرها على ما ورد بالمادة (٣٥) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ قبل إلغائها بقرار وزير التعمير رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٨٢ وهو ٣٠ مترا - ولا وجه لقصرها على الارتفاع المحدد في التقاسيم المعتمدة بعد العمل بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ .

المحكمة : ومن حيث أن القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء نص في المادة الثالثة قبل تعديلها بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ على أنه « يجوز لكل من ارتكب مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلبا إلى الوحدة المحلية المختصة خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون لوقف الاجراءات التي اتخذت أو تتخذ ضده . وفي هذه الحالة توقف هذه الاجراءات إلى أن تتم معالجة الأعمال موضوع المخالفة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في مدة لا تتجاوز شهرا فإذا تبين أنها تشكل خطرا على الأرواح أو الممتلكات

أو تتضمن خروجاً عن خط التنظيم أو مجاوزة للحد الأقصى للارتفاع المحدد قانوناً ، وجب عرض الأمر على المحافظ المختص لإصدار قرار بالازالة أو التصحيح وفقاً لحكم المادة ١٦ من ذلك القانون . وقد عمل بهذا القانون اعتباراً من ٨ يونية سنة ١٩٨٣ . ومفاد هذا أن القرار الصادر بازالة المخالفة طبقاً للمادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ قبل تعديلها بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ، يجب أن يصدر من المحافظ المختص أو من يفوضه في هذا الاختصاص قانوناً ، وأن يسبق بمعاينة للأعمال موضوع المخالفة عن طريق اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ، وأن يقوم على أن المخالفة تشكل خطراً على الأرواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجاً عن خط التنظيم أو تمثل تجاوزاً للحد الأقصى للارتفاع المحدد قانوناً . وإذا كان الارتفاع المحدد قانوناً لا يشترط أن يكون منصوصاً عليه في قانون ، وإنما يكفي أن يكون بناء على قانون سواء ورد في لائحة أو ضمن شروط تقسيم عام معتمد ، إذ جاء النص صريحاً في الاعتداد بالارتفاع المحدد قانوناً وهو ما يصدق أيضاً على الارتفاع المحدد ضمن شروط تقسيم معتمد طبقاً للقانون ، بصرف النظر عما إذا كان هذا التقسيم معتمداً قبل العمل بقانون التخطيط العمراني رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ أو في ظله . لا يشكك التقسيم المعتمد وفقاً للقانون من قيد عام ينبسط الى جميع نطاقه مستهدفاً غرضاً معيناً شفع في فرض الالتزام به ابتداء ودعا الى عدم التجاوز عن مخالفته انتهاء . ومن ثم فلا صحة لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه عن تفسير ضيق للمقصود بالحد الأقصى للارتفاع المحدد قانوناً بقصره على ما ورد في المادة ٣٥ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ قبل إلغائها بقرار وزير التعمير والسكان واستصلاح الأراضي رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٨٢ وهو ٣٥ متراً وعلى الارتفاع المحدد في التقاسيم المعتمدة بعد العمل بقانون التخطيط العمراني الصادر بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق وبالقدر اللازم للفصل في الطلب المستعجل أن المطعون ضده أقام الدورين السابع والثامن من الأدوار

التي تملو البديوم بدون ترخيص متجاوزا بتسعة أمتار الارتفاع المحدد في التقسيم المعتمد للمعادى وهو خمسة عشر مترا . وبعد المعاينة التي أجريت للمعيار على النحو البادى من ظاهر الأوراق ، وبناء على قرار السيد محافظ القاهرة رقم ١٩٥ في ٢٠ من يولية سنة ١٩٨٣ بتفويض رؤساء الأحياء في السلطة المخولة له في المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ، صدر قرار السيد رئيسى حى مصر القديمة والمعادى رقم ٣ في ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٨٣ بإزالة الدورين المخالفين لتجاوزهما حدود الارتفاع المقرر قانونا وهو القرار المطعون فيه . وههقتضى هذا حسب ظاهر الأوراق وبالقدر اللازم للفصل في الطلب المستعجل أن القرار المطعون فيه صدر وبعد معاينة للمخالفة وبناء على سبب مبرر له طبقا للمادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ قبل تعديلها بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ وهو تجاوز الحد الأقصى للارتفاع المحدد في التقسيم المعتمد للمعادى طبقا للقانون ومقداره خمسة عشر مترا ، وبذلك انتفى ركن الجدية اللازم توافره قرين ركن الاستعجال لأحكام بوقف تنفيذ هذا القرار . وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله اذ قضى بوقف التنفيذ رغم تخلف هذا الركن ، مما يتعين معه القضاء بالغاء الحكم وبرفض طلب وقف القرار المطعون فيه ويلتزم المطعون ضده بالمصروفات .

(طعن رقم ٦٦٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ٢٧/٢/ ١٩٨٨)

الفرع الثالث

وقف الأعمال المخالفة

أولا — سلطة جهة الإدارة في وقف الأعمال المخالفة

قاعدة رقم (٧٧)

المبدأ :

المادة ١٥ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ — الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم سلطة إصدار قرار إداري بوقف الأعمال المخالفة والذي يترتب عليه على الفور وقف الأعمال — وتمنحها كذلك سلطة التحفظ على الأدوات والمهمات المستخدمة في الأعمال المخالفة — وذلك بغية حرمان المخالف من أى وسيلة يستطيع معها الاستمرار في المخالفة — لم يقصر القانون اختصاص إصدار القرار بوقف الأعمال المخالفة على مستوى وظيفي معين مادام أن مصدر القرار من العاملين بالجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم ومنوطا به تنفيذ الحكم المقرر بالمادة ١٥ من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ سالفة الذكر — لقرار وقف الأعمال المخالفة أركان يجب توافرها أهمها ركن الاختصاص والشكل والسبب — الخطابات المرسلة لأشرطة لا تتضمن قرارا بالوقف — لا يجوز دفع مسؤولية عدم تنفيذ أحكام القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بعدم صدور تعليمات أو قواعد تنفيذية للقانون إذ أنه طالما لم يعلق القانون سريان أحكامه على قواعد تنفيذية أخرى ، فإن أحكامه تخاطب من عنانهم ويصبحون ملزمون بها من تاريخ العمل بالقانون .

الحكمة : من حيث أن هذه الأوجه للطعن على الحكم غير سديدة ذلك لأن القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء المعدل

بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ينص في المادة ١٥ منه على أن « توقف الأعمال المخالفة بالطريق الإداري ويصدر بإلوقف قرار مسبب من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم يتضمن بياناً بهذه الأعمال ويعلن إلى ذوى الشأن بالطريق الإداري ، فإذا تعذر الإعلان لشخصه لأى سبب يتم الإعلان بإيداع نسخة من القرار بمقر الوحدة المحلية المختصة بقسم الشرطة أو نقطة الشرطة الواقع في دائرتها العقار ويخطر بذلك الإيداع بكتاب موصى عليه وفي جميع الأحوال تلتصق نسخة من القرار بموقع العقار موضوع المخالفة ويجوز للجهة الإدارية المختصة بشئون تنظيم خلال مدة وقف الأعمال المخالفة التحفظ على الأدوات والمهمات المستخدمة فيها » .

ومن حيث أن المشرع قد ابتنى بنص المادة ١٥ سالفة الذكر بعد تعميلها منح الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم الوسيلة الفعالة لوقف الأعمال المخالفة فور اكتشافها وذلك تلافياً للحصول على موافقة لجان أو اتخاذ إجراءات قضائية يكون خلالها قد فرض الأمر الواقع بمعرفة المخالفين ويفوت بالتالى الهدف الذى ابتغاه المشرع من وقف تنظيم البناء وتضييع الفائدة من ورائه التى تستهدف انساق أعمال البناء بما يتفق والتنظيم القانونى المحقق للمصلحة العامة للبلاد وهو ما خول معه المشرع الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم سلطة اصدار قرار ادارى بوقف الأعمال المخالفة الذى يترتب على الفور وقف الأعمال كما منح للجهة الإدارية المذكورة سلطة التحفظ على الأدوات والمهمات المستخدمة في الأعمال المخالفة ، وذلك بغية حرمان المخالف من أى وسيلة يستطيع الاستمرار في المخالفة .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الطاعنين قد اكتشفا المخالفة الخاصة بتمليحة العقار رقم ٣ حارة أمين حنا المتفرع من شارع خلوصى وذلك بتجاوز البناء عن الثلاثة أوار المرخص بها في ١٩٨٦/٧/٨ وهو تاريخ تحرير المخالفة الأولى ، غير أن الطاعنين لم يستصعروا قرار بوقف

الأعمال المخالفة بالطريق الإداري إلا في ١٠/٢/١٩٨٧ بموجب القرار رقم ٧ لسنة ١٩٨٧ مما مكن مالك العقار المذكور من بناء ثلاثة طوابق بالمخالفة للترخيص الصادر في هذا الشأن .

ومن حيث أنه لا وجه لما يقول به الطاعنان من أن قرار الوقف للأعمال المخالفة تقع مسؤوليته على كبار المهندسين ذلك أن أول من يكتشف المخالفة هو المخطو به المرور ومراجعة تنفيذ الأعمال المارخص بها — هو ما يدخل في اختصاص الطاعنين والذي يعمل أولهما مهندس تنظيم الحى والثانى مساعد له واذا لم يقصر انقانون الاختصاص باصدار القرار المشار اليه على مستوى وظيفى معين فان الطاعنين بوصفهما من العاملين بالجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم يعتبران منوطا بهما تنفيذ الحكم المقرر بالمادة ١٥ سالفه الذكر وهو ما تم بالفعل من جانبهما في ١٠/٢/١٩٨٧ حيث صدر القرار رقم ٧ لسنة ١٩٨٧ بوقف أعمال البناء بالعقار موضوع الدعوى التأديبية وذلك بناء على تقريرهما الوارد بالقرار (حافظة مستندات الطاعنين أمام المحكمة التأديبية بجلسة ١٧/١٠/١٩٨٧) .

ومن حيث أنه لا يؤثر في ذلك أن التوقيع الرئيسى على القرار المشار اليه لمدير عام الاسكان اضافة الى توقيع مدير التنظيم والمهندس ، أن دور الطاعنين هو الأساس في اصدار قرار الأعمال المخالفة ، ولم يثبت من أوراق الطعن أو من دفاعهما أنهما قد طلبا استصدار القرار المشار اليه ورفض طلبهما أو أرجى .

ومن حيث أنه لا يسوغ ما يقول به الطاعنان من أن الخطابات السبع المرسلة للشرطة تتضمن قرارا اداريا بالوقف ، ذلك لأن قرار وقف الأعمال المخالفة له أركان أهمها ركن الاختصاص والشكل والسبب وهو ما لا يتوافر في الكتب المرسلة للشرطة .

ومن حيث أنه لا أساس لما يقوم به الطاعنان من أنهما غير ملزمين بتنفيذ القوانين مجرد صحتها — إذ أنه طالما لم يطق القانون سريان

أحكامه على قواعد تنفيذية أخرى ، فإن أحكامه تخاطب من عساهم
ويصبحون ملزمون بها من تاريخ العمل بالقانون . واذ صدر القانون
رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ وعمل به اعتبارا من ٧ يوفية ١٩٨٣ فإنه لا يسوغ
للطاعين بوصفهما من العاملين بالجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم
أن يدعيا مسؤوليتهما عن عدم تنفيذ أحكام القانون في النصف الثاني من
عام ١٩٨٦ بعدم صدور تعميمات أو قواعد تنفيذية للقانون — وفي ضوء
وضوح وصراحة المادة ١٥ سالفة الذكر .

ومن حيث أن من موجب ما تقدم فإن طعن الطاعين لا يكون مستندا
الى أساس سليم من القانون أو الواقع مما يتعين معه رفضه .
(طعن رقم ٤٧١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩٠/١/٢٠)

قاعدة رقم (٧٨)

المبدأ :

اقامة المدعى بناء مخالف لشروط الترخيص الممنوح له — ازالة البناء
يتم استندا الى احكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون
٣٠ لسنة ١٩٨٣ — يتعين صدور قرار الازالة من المحافظ المختص أو ممن
ينفيه — صدور القرار من رئيس الوحدة المحلية دون تفويض من المحافظ
بل اعتمادا على تفويض من المحافظ لرؤساء المراكز والحد والوحدات
المحلية في ازالة ما يقع على املك الدولة العامة والخاصة من تعديات
بالطريق الادارى — يجعل قرار الازالة صادرا من غير مختص مخالف
للقانون .

الحكمة : من حيث أن الثابت من الأوراق أن المدعى حصل
على ترخيص باقامة مباني على شارعين أحدهما عرضه ١٢ مترا وقائم
فملا والثاني بمرض يقل عن ٨ متر والترم في الترخيص بالارتداد بعد

المباني بما يؤدي الى توسعة الشارع الثاني الى ثمانية أمتار ، الا أن
المدعى أقام المباني دون الارتداد المطلوب .

ومن حيث أن القرار المطعون فيه قد صدر من رئيس مدينة المحلة
الكبرى بزالة المباني القائمة في الردود باعتبارها مخالفة لخط التنظيم ،
ثم تعدل ذلك القرار الى ازالة المباني القائمة خارج حد البناء .

ومن حيث أنه يبين من كل ما تقدم أن المدعى لم يعتمد على أرض
مملوكة للدولة وانما هو أقام بناء على ملكه الا أن هذا البناء مخالف
لشروط الترخيص الممنوح له والذي يلزمه بالارتداد بالمباني بما يؤدي
الى توسعة الشارع الذي تطل عليه تلك المباني ليكون معرض ثمانية أمتار
ومن ثم فإن ازالة هذا البناء يتم استنادا الى أحكام القانون رقم ١٠٦
لسنة ١٩٧٦ بشأن توجيه وتنظيم أعمال البناء والمعدل بالقانون رقم ٣٠
لسنة ١٩٨٣ والتي تنص المادة (١٥) منه على أن توقف الأعمال المخالفة
بالطريق الإداري ويصدر بالوقف قرار مسبب من الجهة الادارية المختصة
بشؤون التنظيم «

وتنص المادة (١٦) على أن « يصدر المحافظ المختص أو من ينييه
بعد أخذ رأى لجنة . . . قرارا مسببا بزالة أو تصحيح الأعمال . . . »

ومن حيث أنه ترتباً على ما تقدم فإذا كان الثابت من الأوراق أن
الأعمال المخالفة التي قام بها المدعى والتي تتمثل في اقامته بناء على
عقاره دون الارتداد عن خط التنظيم وفق الترخيص الممنوح له ، تخضع
لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ومن ثم فإنه كان يتعين أن يصدر
بازالتها قرار من المحافظ أو من ينييه ، فإذا كان ذلك وكان الثابت من
الأوراق أن رئيس الوحدة المحلية أصدر القرار المطعون فيه دون تفويض
من المحافظ ، وانما اعتمد على تفويض صدر من المحافظ لرؤساء المراكز

والمدن بالوحدات المحلية في ازالة ما يقع على املاك الادواة العامة والخاصة من تعدييات بالطريق الادارى (القرار رقم ٨ لسنة ١٩٨٠) فان القرار المطعون فيه يكون — على نحو ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه صادرا من غير مختص ، مخالفا للقانون وغنى عن البيان أنه يمكن للجهة الادارية أن تصحح القرار المطعون ، وتسلك الطريق الذى رسمه القانون في ازالة المخالفات التى شابته عملية البناء القانونية الصحيحة .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وقد قضى بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه فانه يكون قد أصاب الحق فيما قضى به ، ويكون النعى عليه غير قائم على أساس محيد ومن المتعين رفضه .

(طعن رقم ١١٣٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩٣/٦/٢٧)

ثانياً - التفرقة بين وقف الاجراءات ووقف الأعمال المخالفة

قاعدة رقم (٧٩)

المبدأ :

مفهوم وقف الاجراءات في المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٢ ينصرف الى الاجراءات القضائية التي بدأتها جهة الادارة أو النيابة العامة ضد صاحب الشأن كما يشهد بطبيعة الحال الاجراءات الإيجابية الأخرى التي تكون جهة الادارة قد اتخذتها أو أزمعت اتخاذها قبل التصحيح والازالة أما وقف الأعمال المخالفة فهو إجراء من شأنه الاحتفاظ بالأمر الواقع كما هو وعدم السماح للمخالف بالتمادي في المخالفة مما قد يتعذر معه تدارك آثارها - إذا امتنع على جهة الادارة اتخاذ اجراءات التصحيح أو الازالة بمجرد تقديم طلب التصالح فيه تمتع كذلك على صاحب الشأن التناهي في المخالفة أو الاستفادة من فترة الوقف - أساس ذلك : أن وقف الأعمال كإجراء تحفظي وسلبى يستمر العمل به رغم تقديم طلب التصالح .

المحكمة : من ناحية أخرى فلا صحة - بحسب الظاهر - لما يذهب اليه المطعون ضده من مخالفة قرار وقف الأعمال للقرارات السابقة الصادرة من لجان التظلمات الابتدائية ، والاستثنائية قبل العمل بأحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ، إذ فضلاً عن أن قرارات اللجان المذكورة تتعلق بقرار الإيقاف رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٣ الصادر بشأنه مخالفة الترخيص رقم ٨١/١٥٣٣ وهو الترخيص الخاص بالبرجين الثالث والرابع - فإن منطوق هذه القرارات يخلص في استمرار الأعمال بالنسبة للأدوار من الأول حتى العاشر المطابقة للترخيص أي أن التماهي من صورة القرار المذكور أن شرط الاستمرار هو مطابقة الأعمال للترخيص في حين أن المستظهر من المحاضر المحررة في شأن الإبراج أن الأدوار المشار إليها قد تضمنت مخالقات عديدة لشروط الترخيص ، وبذلك فلا

وجه للاحتجاج بهذه القرارات في هذا الشأن . كما أنه لا وجه كذلك بما تنص عليه المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ من أنه « يجوز لكل من ارتكب مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلبا إلى الوحدة المحلية المختصة خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون لوقف الاجراءات التي أتخذت ضده . وفي هذه الحالة تقف هذه الاجراءات الى أن تتم معاينة الأعمال موضوع المخالفة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في مدة لا تتجاوز شهرا ، فإذا تبين أنها تشكل خطرا على الأرواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجا على خط التنظيم أو مجاوزة للحد الأقصى للارتفاع المحدد قانونا ، وجب عرض الأمر على المحافظ المختص لاصدار قراره بالازالة أو التصحيح وفقا لحكم المادة ١٦ من ذلك القانون . وتسرى الأحكام السابقة على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم ما لم يكن قد صدر فيها حكم نهائي ، ويوقف نظر الدعاوى المذكورة بحكم القانون لمدة المشار إليها في الفقرتين الأولى والثانية » . ذلك أنه بالنسبة الى الجرح الأول فقد حـدثت في شأنه أحكام القضاء الجنائي ويبدو من الأوراق المقدمة في الدعوى أنها أصبحت نهائية — أما بالنسبة الى باقى الأبراج فاللبادى من ظاهر ذلك النص أن وقف الاجراءات يشمل بصفة خاصة الاجراءات القضائية التى بدأتها جهة الادارة أو النيابة العامة ضد صاحب الشأن ، كما يشمل بطبيعة الحال الاجراءات الايجابية الأخرى التى تكون جهة الادارة اتخذتها أو أزمعت اتخاذها قبل التصحيح والازالة ، أما وقف تنفيذ الأعمال المخالفة لمجراء من شأنه الاحتفاظ بالأمر الواقع كما هو وعدم السماح للمخالف بالتمادى في المخالفة مما قد يتعذر معه تدارك آثارها ، فإذا كان يتمتع على جهة الادارة اتخاذ اجراءات التصحيح أو الازالة بمجرد تقديم طلب التصالح فيمتنع على صاحب الشأن المخلف أيضا التمدادى في المخالفة والاستفادة من فترة وقف الاجراءات لزيادة هذه المخالفة أو ارتكاب مخالفات جديدة ، وعلى ذلك فان وقف الأعمال

كاجراء تحفظى وسلمى يستمر العمل به على الرغم من تقديم طلب التصالح .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه اذ أخذ بغير ما سبق وقضى بوقف التنفيذ على الوجه المبين بمنوطه على الرغم من عدم توافر ركن الجدية فى طلب وقف التنفيذ يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله ، مما يضمن معه القضاء بالغائه ، ويرفض طلب وقف التنفيذ مع الزام المطعون ضده بالمصروفات .

(طعن رقم ٩٥٥٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٣/٣/١٩٨٨)

قاعدة رقم (٨٠)

المبدأ :

اسانزم المشرع لاصدار قرار الجهة الادارية المختصة بشئون تنظيم بوقف الاعمال أن يقوم ذلك القرار على سبب مؤداه أن تكون الاعمال التى يصدر القرار بوقفها مخالفة لاحكام القانون ولائحته التنفيذية على أن يكون ذلك القرار مسببا - وقف الاجراءات التى اتخذت أو تتخذ ضد المخالف على نحو ما ورد بالنصوص يشمل بصفة خاصة الاجراءات القضائية التى بدأتها جهة الادارة أو النيابة العامة ضد صاحب الشأن - يشمل أيضا بطبيعة الحال الاجراءات الايجابية الأخرى التى تكون جهة الادارة قد اتخذتها قبل التصحيح أو الإزالة - وقف تنفيذ الأعمال المخالفة هو اجراء من شأنه تثبيت الحال على ما هو عليه والاحتفاظ بالأمر الواقع كما هو وعدم السماح للمخالف بالتماضى فى المخالفة مما قد يتعذر معه تدارك أثارها وذلك لحين البت فى المخالفات القائمة فعلا وقت تقديم طلب التصالح والموجودة قبل العمل بالقانون .

المحكمة : ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة يجرى على أنه طبقاً لحكم المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ يمتنع

الحكم بوقف تنفيذ القرار الإداري توافر ركنين الأول هو ركن النجدة بأن يكون القرار المطعون فيه مميّا بحسب الظاهر من الأوراق مما يحمل على ترجيح الحكم بالغائه عند الفصل في الموضوع والثاني هو ركن الاستعجال بأن يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها .

ومن حيث أن القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعدل لبعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجييه وتنظيم أعمال البناء ينص في المادة الأولى منه على أن « يستبدل بنص المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعدل لبعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجييه وتنظيم أعمال البناء النص الآتي :

« يجوز لكل من ارتكب مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون ، أن يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهي في ٧ يونيه سنة ١٩٨٥ لوقف الإجراءات التي اتخذت أو تتخذ ضده ، وفي هذه الحالة توقف هذه الإجراءات الى أن تتم معالينة الأعمال موضوع المخالفة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في مدة لا تتجاوز شهرا ، فإذا تبين أنها تشكل خطرا على الأرواح والممتلكات أو تتضمن خروجا على خط التنظيم أو لقيود الارتفاع المقررة في قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٨١ وجب عرض الأمر على المحافظ المختص لإصدار قرار بالازالة أو التصحيح وفقا لحكم المادة ١٦ من ذلك القانون ٠٠٠ » .

وتنص المادة الثانية من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ على أن يعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره وقد نشر في الجريدة الرسمية العدد ١٥ بتاريخ ١٩٨٤/٤/١٢ ، والمستفاد من هذا القانون أن أحكامه الموضوعية جاءت على غرار الأحكام التي وردت بالمادة الثالثة من القانون رقم ٣٠

لسنة ١٩٨٣ التى انصب عليها التعديل مع اختلاف المجال الزمنى لتطبيق النص القديم عن المجال الزمنى لتطبيق النص الجديد ، فالأول يتعلق بالمخالفات التى ارتكبت قبل العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ والثانى يتعلق بالمخالفات التى وقعت قبل العمل بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ والذى يعمل به اعتبارا من ١٣/٤/١٩٨٤ ومن ثم تطبيق الأحكام الواردة فى القانون الأخير على المخالفات التى وقعت قبل التاريخ الأخير فإذا كانت تلك المخالفات تمت بعد هذا التاريخ فلا يفيد من الأحكام التى تضمنها القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ .

ومن حيث أن المادة (١٥) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ معدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ تنص على أن « توقف الأعمال المخالفة بالطريق الإدارى ويصدر بالوقف قرار مسبب من الجهة الادارية المختصة بشؤون التنظيم يتضمن بياناً بهذه الأعمال ، ويعلن الى ذوى الشأن بالطريق الإدارى » .

وقد استلزم المشرع لاصدار قرار الجهة الادارية المختصة بشؤون التنظيم بوقف الأعمال أن يقوم ذلك القرار على سبب مؤداه أن تكون الأعمال التى يصدر القرار بوقفها مخالفة لأحكام القانون ولائحته التنفيذية على أن يكون ذلك القرار مسبباً ، وإذا كان المشرع فى القوانين أرقام ٣٠ لسنة ١٩٨٣ و ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ثم القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ قد جعل للمخالف تقديم طلب التصالح مع الجهة الادارية مقابل دفع المخالف غرامة حددتها نصوص هذه القوانين فإنه يبين من نصوص هذه القوانين الاجراءات التى اتخذت أو تتخذ ضد المخالف على نحو ما ورد بالنصوص يشمل بصفة خاصة الاجراءات القضائية التى بدأتها جهة الادارة أو النيابة العامة ضد صاحب الشأن ، كما يشمل بطبيعة الحال الاجراءات الايجابية الأخرى التى تكون جهة الادارة اتخذتها أو أزمعت اتخاذها قبل التصحيح أو الإزالة ، أما وقف تنفيذ الأعمال المخالفة فاجراء من شأنه تثبيت الحال على ما هو عليه والاحتفاظ بالأمر الواقع

كما هو وعدم السماح للمخالف بالتماضى فى المخالفة ، مما قد يتعذر منه تدارك آثارها ، وذلك لحين البت فى المخالفات القائمة فعلا وقت تقديم طلب التصالح والموجودة قبل العمل بالقانون فإذا كان يستمتع على جهة الإدارة اتخاذ إجراءات التصحيح أو الإزالة بمجرد تقديم طلب التصالح فإنه فى ذات اللحظة ويستمتع على صاحب الشأن أن المخالف التماضى فى المخالفة ويحظر عليه الاستفادة من فترة وقف الإجراءات لزيادة حجم ونطاق هذه المخالفة أو ارتكاب أية مخالفات جديدة ، ومن أجل ذلك يكون لجهة الإدارة المختصة بل أن عليها أعمالا لواجباتها أن توقف الأعمال المخالفة وأن تمنع المخالف من الاستمرار فى ارتكاب أية مخالفة جديدة مرتكبا على مجرد تقديم طلب التصالح واستخدامه ذلك وسيلة للتحايل على سيادة القانون والنظام العام للمباني وذلك للاستمرار فى المخالفة وتجاوزها الى غيرها من المخالفات وتمهيدا لفرض هذا الامر الواقع الذى يشكل عدوانا على الشرعية وسيادة القانون وعلى حقوق المواطنين فى السلامة والأمن فى حياتهم وعلى حقوقهم المشروعة فى التمتع بالشمس والهواء والمرور والشكل السليم للمباني والطرق وغيرها من الحقوق التى يكفلها النظام العام للمباني ويحميها طبقا لاهكام القوانين واللوائح المنظمة لها - وذلك سواء على المواطنين أو على جهة الإدارة ومن أجل ذلك فإنه يتحتم وقف الأعمال المخالفة كإجراء تحفظى كما يتعين أن يستمر العمل بالقرار الصادر به على الرغم من تقديم طلب التصالح احتراماً للشرعية وسيادة القانون وبذلك يكون المشرع قد أجرى توازنا بين ما قرره من وقف الإجراءات التى اتخذت أو تتخذ ضد المخالف بناء على طلب التصالح المقدم منه مع دفع الغرامة المقررة ، وفى ذات الوقت لجهة الإدارة أن توقف الأعمال المخالفة وحتى تغفل يد المخالف عن ارتكابه مخالفات جديدة وذلك خلال الفترة التى تستغرقها جهة الإدارة فى البت

في أمر تلك المخالفات اما بتصحيحها أو اتخاذ القرار بازالتها ، واذا يبين من ظاهر الاوراق ان المطعون ضده قد صدر له الترخيص رقم (٥٣) لسنة ١٩٨٣ بتاريخ ١٠/٣/١٩٨٣ ببناء بحروم وجراج وخمسة أدوار فوق البدروم وبتاريخ ٢٠/٢/١٩٨٤ حرر له المحضر رقم ١٥ لسنة ١٩٨٤ لقيامه بمخالفة الترخيص الصادر له بأن تجاوز مناطق الردود على شارع الشهيد عبد الهادي صبحي بمقدار ٩٥ م بطول الواجهة وعلى شارع الثورة بمقدار ١٧٥ م بطول الواجهة وحد الجار الشمالي بمقدار ٩٥ م بطول الواجهة ، وحد الجار الغربي بمقدار ٩٥ م وبذلك يكون المسطح قد زاد بمقدار ٣٩٠٠ م^٢ والاعمال التي قام بها المالك المخالف هي عبارة عن بحروم وأرض وأول وأعمدة الدور الثاني فوق الأرض ، وبتاريخ ١٣/١٢/١٩٨٤ حرر له المحضر رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٤ لأنه قام باستكمال الاعمال المخالفة بان قام بتعليق الادوار الخامس والسادس فوق الأرض متجاوزا أقصى ارتفاع مصرح به (الترخيص المنصرف له أربع أدوار فوق الأرض) ومخالفا بذلك لاشتراطات شركة مصر الجديدة ومتجاوزا مناطق الارتداد مثل الادوار السابقة ، وبتاريخ ٢٧/١/١٩٨٥ حرر له المحضر رقم ١٥/١٥ ١٩٨٥ لقيامه بحسب أعمدة الدور السابع فوق الأرض والبدروم ، وتحرر له مذكرة الاسكان رقم ٩٠٢ بتاريخ ٣٠/١/١٩٨٥ للعرض على اللجنة الثلاثية المشكلة طبقا للقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ والتي قررت بجلسة ١٨/٢/١٩٨٥ تصحيح وازالة الاعمال المخالفة وأخطره بالمخالف بالكتاب رقم ١٩٣٦ في ١٤/٣/١٩٨٥ لتنفيذ ما تقرر به خلال أسبوعين الا انه قام بتاريخ ٨/٩/١٩٨٥ ببناء سقف الدور الثامن فوق الأرض بمسطح ٣٣٩ م^٢ وتحرر له المحضر رقم ٦١ لسنة ١٩٨٥ ومن ثم فقد أصدرت الجهة الادارية القرار المطعون فيه رقم ١٥ لسنة ١٩٨٥ بتاريخ ٢٥/٦/١٩٨٥ بوقف هذه الاعمال فوراً

بالطريق الإداري بواسطة الشرطة ايقافا فعليا مع مراقبة عدم استثنائها
واخطار ذوى الشأن بقرار الايقاف مع احالة القرار الى اللجنة المختصة
للنظر في هذه المخالفات ، وقد قام القرار على ما ثبت لمهندس القسم من
اجرائه الاعمال المشار اليها بالمخالفة لاحكام القانون رقم ١٩٧٦/١٠٦
وللترخيص الصادر بشأن العقار ، ولما كانت هذه الاعمال قد وقعت من
المخالف بتاريخ ١٩٨٥/٦/٨ أى في تاريخ لاحق على العمل بالقانون رقم
٥٤ لسنة ١٩٨٤ ومن ثم فانها لا ينطبق عليها أحكام القانون المذكور من
حيث التصالح الذى ينصرف فقط الى ما وقع من الاعمال المخالفة قبل
العمل بهذا القانون في ١٣/٤/١٩٨٤ والبين من ظاهر الاوراق على ما سلف
بيانه ان ثمة مخالفات مبان جسيمة وعديدة منسوبة الى المطعون ضده
وان المعايينات التى أجرتها جهة الادارة والمحاضر التى حررتها لتلك
المخالفات أكدت انها موجودة بالواقع وقد أحيل بعضها الى القضاء
الجنائى ، بل ان التثبت ان المخالف رغم صدور القرار المطعون فيه بوقف
الاعمال المخالفة المحددة لهذا القرار حيث قام بتاريخ ١٩٨٥/٦/٢٩
بعمل سقف الدور الثامن من العقار وأعمدة الدور التاسع فوق الارضى -
أى ان المطعون ضده قد استمر في ارتكاب المخالفات بالمبنى بلا احترام
للشرعية أو سيادة القانون ومستهترا بالنظام العام للمباني وبأرواح
وبحياة وأموال المواطنين ومن ثم فان القرار الصادر بوقف الاعمال
المخالفة رقم ١٥ لسنة ١٩٨٥ حال صدوره بتاريخ ١٩٨٥/٦/٢٥
وما احتواء من أسباب لصدوره قد صدر - بحسب الظاهر - سليما
قانونا مما لا يتوافر معه ركن الجدية اللازم للقضاء بوقف التنفيذ -
ولا يحول دون ذلك صدور القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ بتعديل المادة
الاولى الفقرة الاولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ وسريانه على
الاعمال التى وقعت قبل العمل به في ٤/٧/١٩٨٦ وذلك لان القانون رقم

٩٩ لسنة ١٩٨٦ لا ينطبق على القرار المطعون فيه والذي صدر بتاريخ ١٩٨٥/٦/٢٥ سليماً ولا مطمئن عليه قانوناً ، فضلاً فإنه حتى ولو طبق على القرار الطعن القانون الأخير فإن وقف الأعمال المخالفة لا يزيله تقديم طلب التصالح من المخالف بل أن وقف الأعمال كإجراء تحفظي وحتمي لتحديد المخالفات وثبوتها ومنع تجاوزها لحين البت في شأنها يستمر العمل به ويتحقق احترام آثاره على الرغم من تقديم طلب التصالح .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه إذ أخذ على غير سند من القانون بغير ما سبق وقضى بوقف التنفيذ على الوجه المبين بمنطوقه على الرغم من عدم توافر ركن الجدية في طلب وقف التنفيذ يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله مما يتعين معه القضاء بالعلائه ، وبرفض طلب وقف التنفيذ .

(طعن رقم ٢١٣٤ لسنة ٣٣٣ ق - جلسة ١٩٩٢/١١/١٥)

ثالثاً - شروط وقف الاجراءات التى تتخذ ضد الاعمال المخالفة

قاعدة رقم (٨١)

المبدأ :

أجاز المشرع لنوى الشان تقديم طلباتهم الى الوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهى فى ١٩٨٥/٦/٧ لوقف الاجراءات التى اتخذت او تتخذ ضدهم بشأن المخالفات المتطعة بقانون توجيه وتنظيم اعمال البناء بالاجراءات والشروط المنصوص عليها - قرر المشرع نفس الحكم بالنسبة للدعاوى المنظورة امام المحاكم ما لم يكن قد صدر فيها حكم نهائى - المقصود بلفظ (الدعاوى) الوارد بنص المادة (١) من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه هو الدعاوى الجنائية وهى وهى وهى التى يمكن ان يقضى فيها على المخالف بعقوبة الغرامة فى الحدود المنصوص عليها - مؤدى ذلك : - ان دعاوى الالغاء الادارية المرفوعة بطلب الغاء قرارات الازالة التى صدرت فى هذا الشان تستمر فى سيرها الطبيعى امام محاكم مجلس الدولة المختصة بنظرها طالما بقيت هذه القرارات قائمة - اذا قامت جهة الادارة المختصة بسحب هذه القرارات اثناء نظر الدعوى فان ذلك يؤدى الى انتهاء الخصومة فى الدعوى وهو امر منبى الصلة بالاسباب التى من اجلها توقف الدعاوى الجنائية بقوة القانون طبقا لنص المادة (١) من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ .

الحكمة : من حيث أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد نأى بقضائه عن بحث الدعوى برمتها ولم يتطرق الا الى نص المادة (١) من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعدل لبعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء فقضى ببناء عليه بوقف الدعوى ، فان المحكمة التى أصدرت هذا الحكم لا تكون بذلك قد استنفدت ولايتها فى نظر

الدعوى ومن ثم وفي نطاق ما قضت به ينصب الطعن المثلث وتفصل فيه هذه المحكمة على مقتضى صحيح حكم القانون في مسألة وقف الدعوى باعتبارها المسألة المطروحة دون غيرها .

ومن حيث أنه يبين من نص المادة المذكورة والذي اعتمده الحكم المطعون فيه سند لقضائه أنه جرى على الوجه الآتى : « يجوز لكل من ارتكب مخالفة لاحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لامتحة التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهى في ٧ من يونيه سنة ١٩٨٥ لوقف الاجراءات التى اتخذت أو تتخذ ضده . وفى هذه الحالة تقف هذه الاجراءات الى أن تتم معاينة الاعمال موضوع المخالفة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى مدة لا تتجاوز شهرا ، فإذا تبين أنها تشكل خطرا على الأرواح والممتلكات أو تتضمن خروجا على خط التنظيم أو لقيود الارتفاع المقررة فى قانون الطيران الدنى الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ وجب عرض الأمر على المحافظ المختص لاصدار قرار بالازالة أو التصحيح وفقا لحكم المادة ١٦ من ذلك القانون . وتكون العقوبة فى جميع الاحوال غرامة تتحدد على الوجه التالى : ١٠٪ من قيمة الاعمال المخالفة اذا كانت المخالفة لا تتجاوز ٢٠ ألف جنيه و ٢٥٪ من قيمة الاعمال المخالفة اذا كانت المخالفة لا تتجاوز ٥٠ ألف جنيه و ٥٠٪ من قيمة الاعمال المخالفة اذا كانت المخالفة لا تتجاوز ٢٠٠ ألف جنيه و ٧٥٪ من قيمة الاعمال المخالفة لما زاد على ذلك . وتعفى جميع الأعمال المخالفة التى لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه من الغرامة المقررة فى هذه المادة . وتسرى الاحكام السابقة على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم ما لم يكن قد صدر فيها حكم نهائى . ويوقف نظر الدعاوى المذكورة بحكم القانون المدة المشار اليها فى الفقرتين الاولى والثانية ، وتؤول حصيلة الغرامة المنصوص عليها فى هذه المادة الى حسابات تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى

بالمحافظة وتخصص للمصرف منها على أغراضه كما يخصص جانب منها لمكافآت اللجان الفنية طبقا لما تحدده اللائحة التنفيذية . وتسرى أحكام هذه المادة على جميع مدن الجمهورية والقرى التي صدر بها قرار من الوزير المختص بالاسكان بتطبيق القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ عليها وذلك فيما عدا المناطق والاحياء التي يصدر بتحديددها قرار من الوزير المختص بالاسكان بناء على طلب المحافظ المختص خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون » . وبذلك يكون هذا النص قد تناول تنظيم أوضاع ادارية وقضائية تخص المخالفات التي ارتكبت لاحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه وفي هذا النطاق تناول الاوضاع الاجرائية للطلب الذي يقدمه المخالف لوقف الاجراءات التي اتخذت أو تتخذ ضده كما يبين أثر الطلب فأوقف هذه الاجراءات في حالة تقديمه مستوفيا لشروطه وفي الميعاد القانوني وذلك طالما لم تكن المخالفة من المخالفات التي تستوجب العرض على المحافظ المختص لاصدار قرار بالازالة أو التصحيح . وهذا كله بغض النظر عن وجود أو عدم وجود دعوى مرفوعة بطلب الغاء هذه الاجراءات ثم أخذ النص في تنظيم أمر العقوبة عن المخالفة المرتكبة فكانت العقوبة التي قررها هي عقوبة الغرامة الجنائية التي تتفاوت في جسامتها بحسب قيمة الاعمال المخالفة . ثم أتت مباشرة بعد سرد هذه الاحكام بالتنظيم الخاص بالاوضاع القضائية المتعلقة بالمخالفة فأورد الفقرة محل البحث والتطبيق التي نصت على أنه « وتسرى الاحكام السابقة على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم ما لم يكن قد صدر فيها حكم نهائي . ويوقف نظر الدعاوى المذكورة بحكم القانون للمدة المشار اليها في الفقرتين الاولى والثانية » . ومن ثم كان المقصود يقينا في تطبيق حكم هذه الفقرة هو الدعاوى الجنائية دون دعاوى الالغاء الادارية . ذلك أنه فضلا عن ان الاولى هي وحدها التي يمكن أن يقضى فيها بما نصت عليه الاحكام السابقة وهي المتعلقة بعقوبة الغرامة ، فإن الدعاوى الجنائية في هذا المجال هي التي يرتبط بعد الحكم

المصادر فيها بالفرامة بالنتيجة التي يسفر عنها بحث الجهة الادارية المختصة للطلب الذي يكون قد تقدم به المخالف عن المخالفة التي ارتكبها لموقف الاجراءات التي اتخذت أو تتخذ ضده ولهذا ورد النص على وقف الاجراءات المذكورة في حالة تقديم هذا الطلب وكذلك وقف هذه الدعاوى في آن واحد حتى تتفق أوضاع المخالفة بعد اعادة النظر في شأنها وتقييمها من الجهة الادارية المختصة والحكم الجنائي الذي قد يصدر فيها بالفرامة والتي يتوقف مبلغها على قيمة الاعمال المخالفة ، أما دعاوى الالغاء الادارية المرفوعة بطلب الغاء قرارات الازالة التي صدرت في هذا المجال فتستمر في سيرها الطبيعي أمام محاكم مجلس الدولة المختصة بنظرها طالما بقيت هذه القرارات قائمة . فان حدث وأن قامت الجهة الادارية المختصة بسحبها أثناء نظر الدعوى فان ذلك يؤدي الى انتهاء الخصومة في الدعوى وهو أمر منبئ الصلة بالدواعي التي من أجلها توقف الدعاوى الجنائية المنظورة بقوة القانون والتي سلف بيانها وعلى هذا الاساس فقد كان يتعين على المحكمة المطعون في حكمها أن تستمر في نظر دعوى الالغاء المرفوعة أمامها وتفصل فيها في ضوء ما يتبين لها عن مدى مشروعية القرارات المطعون فيها بعد تحقيق أوجه دفاع الخصوم . واذ لم تسلك هذا السبيل وقضت بمقتضى الحكم المطعون فيه بوقف الدعوى حتى يبت في طلب التصالح المقدم من الجمعية المدعية فان هذا الحكم يكون قد خالف القانون فيتعين القضاء بالغائه لتستأنف الدعوى سيرها ويتم الفصل فيها مع ابقاء الفصل في المصروفات .

(طعن رقم ٣٠٩٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٦/٦/٢٨)

قامعدة رقم (٨٢)

المبدأ :

المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ معلة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ تجيز لكل من ارتكب مخالفة لاحكام القانون رقم ١٠٦

لسنة ١٩٧٦ ولائحته التنفيذية أن يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهى في ٧ يونيه سنة ١٩٨٥ لوقف الاجراءات التى اتخذت ضده الى أن تتم معاينة الاعمال موضوع المخالفة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في مدة لا تتجاوز شهرا — اذا تبين أنها تشكل خطرا على الارواح او الممتلكات او تتضمن خروجاً على خط التنظيم او لقيود الارتفاع المقررة في قانون الطيران المدني وجب عرض الامر على المحافظ المختص لاصدار قرار بالازالة او التصحيح — هذه الاحكام مقيدة بما تنص عليه المادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ معلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ من أنه لا يجوز التجاوز عن المخالفات المتعلقة بمسدم الالتزام بقيود الارتفاع المقررة بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ او قانون الطيران المدني رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ او بخلوط التنظيم او بتوفير اماكن لايواء السيارات — يجوز للمحافظ في هذه الاحوال أن يصدر قرارا بازالة المخالفات دون الرجوع الى اللجنة المشار اليها في الفقرة الاولى من المادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ — مؤدى ذلك : أنه لا محل لوقف الاجراءات التى اتخذت او تتخذ ضد المخالف الذى يقدم طلبا وفقا للمادة ٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ معلة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ لوقف الاجراءات الى أن تتم معاينة الاعمال موضوع المخالفة .

الحكمه : ومن حيث أنه عن الموضوع فان المادة ٤ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء — مستبدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ — تنص على أنه « لا يجوز انشاء مباني أو اقامة أعمال أو توسيعها أو تعطيلها أو تعديلها أو هدمها أو اجراء أية تشطيلات خارجية معا تحدهه اللائحة التنفيذية الا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم أو اخطارها بذلك وفقا لما تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون » • وتنص المادة ١١ من القانون المذكور على أنه « يجب أن يقدم تنفيذ البناء أو الاعمال وفقا

للأصول الفنية وطبقا للرسومات والبيانات والمستندات التي منسح
الترخيص على أساسها » وتنص المادة ١٥ من هذا القانون — معحلة
بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ — على أن « توقف الاعمال المخالفة بالطريق
الادارى ويصدر بالوقف قرار مسبب من الجهة الادارية المختصة بشئون
التنظيم يتضمن بياناً بهذه الاعمال ، ويعطى الى ذوى الشأن بالطريق
الادارى » وتنص المادة ١٦ من القانون المشار اليه معدلة بالقانون رقم
٣٠ لسنة ١٩٨٣ على أن « يصدر المحافظ المختص أو من ينييه بعد أخذ
رأى لجنة تشكل بقرار منه من ثلاثة من المهندسين المعماريين والخبيرين
من غير العاملين بالجهة المختصة بشئون التنظيم ممن لهم خبرة لا تقل
عن عشر سنوات قراراً مسبباً بإزالة أو تصحيح الاعمال التي تم وقفها
وذلك خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ اعلان قرار وقف
الاعمال المنصوص عليها بالمادة السابقة — ومع عدم الاخلال بالمحاكمة
الجنائية يجوز للمحافظ بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها فى الفقرة
السابقة للتجاوز عن الإزالة فى بعض المخالفات التي لا تؤثر على مقتضيات
الصحة العامة أو أمن السكان أو المارة أو الجيران وذلك فى الحدود التي
تبينها اللائحة التنفيذية — وفى جميع الاحوال لا يجوز التجاوز عن
المخالفات المتعلقة بعدم الالتزام بقيود الارتفاع المقررة طبقاً لهذا القانون
أو قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ أو بخطوط
التنظيم أو بتوفير أماكن تخصص لايواء السيارات — وللمحافظ أن يصدر
قراره فى هذه الاحوال دون الرجوع الى اللجنة المشار اليها فى الفقرة
الاولى . ومفاد هذه النصوص أنه لا يجوز انشاء مبان أو اقامة أعمال
أو توسيعها أو تعديلها الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من
الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم أو اخطارها بذلك وفقاً لما تبينه
اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ويجب أن يتم تنفيذ
البناء أو الاعمال المرخص بها وفقاً للأصول الفنية وطبقاً للرسومات
والبيانات والمستندات التي منسح الترخيص على أساسها والا أوقفت
الاعمال المخالفة بالطريق الادارى وأعلن قرار الوقف لذوى الشأن

بالطريق الإداري ، ثم يصدر المحافظ المختص أو من ينييه بعد أخذ رأى لجنة مشكلة طبقا للمادة ١٦ من هذا القانون قرارا مسببا بإزالة أو تصحيح الاعمال التى تم وقفها ، وبإحالة المخالف للمحاكمة الجنائية ، ويجوز للمحافظ بعد أخذ رأى اللجنة المذكورة التجاوز عن إزالة المخالفة التى لا تؤثر على مقتضيات الصحة العامة أو أمن السكان أو المارة أو الجيران وذلك فى الحدود التى تبينها اللائحة التنفيذية إلا اذا كانت المخالفة مطلقة بعدم الالتزام بقيود الارتفاع المقررة طبقا للقانون المذكور أو قانون الطيران المدنى الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ أو بخطط التنظيم أو بتوفير أماكن تخصص لايواء السيارات فانه لا يجوز التجاوز عنها ، بل يجوز للمحافظ فى هذه الاحوال اصدار قرار الازالة دون الرجوع الى اللجنة المشار اليها . واذا كانت المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر — معلة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ تجيز لكل من ارتكب مخالفة لاحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهى فى ٧ يونية ١٩٨٥ لوقف الاجراءات التى اتخذت أو تتخذ ضده — وفى هذه الحالة تقف هذه الاجراءات الى أن تتم معالينة الاعمال موضوع المخالفة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى مدة لا تتجاوز شهرا فاذا تبين أنها تشكل خطرا على الارواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجا على خط التنظيم أو لقيود الارتفاع المقررة فى قانون الطيران المدنى الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ وجب عرض الامر على المحافظ المختص لاصدار قرار بالازالة أو التصحيح وفقا لحكم المادة ١٦ من ذلك القانون . ولئن كانت المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ — معلة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ — تنص على ما تقدم الا أنها مقيدة بما تنص عليه صراحة المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ — معلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر من أنه لا يجوز التجاوز عن المخالفات المتعلقة بعدم الالتزام بقيود الارتفاع المقررة طبقا للقانون رقم ١٠٦

لسنة ١٩٧٦ الصادر بشأنه ترخيص انشاء المباني أو تعديتها أو تعديلها أو قانون الطيران المدني رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ أو بخطط التنظيم أو بتوفير أماكن لايواء السيارات ، بل يجوز للمحافظ - في هذه الاحوال - أن يصدر قرارا بإزالة المخالفة دون الرجوع الى اللجنة المشار اليها في الفقرة الاولى من المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ الامر الذي يعنى أنه لا محل لوقف الاجراءات التي اتخذت أو تتخذ ضد المخالف الذي يقدم طلبا وفقا للمادة ٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ - ممثلة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ - لوقف هذه الاجراءات الى أن تتم معايينة الاعمال موضوع المخالفة في حالة المخالفات المتعلقة بعدم الالتزام بقيود الارتفاع المقررة طبقا للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ أو بخطط التنظيم أو بتوفير أماكن لايواء السيارات التي يجوز للمحافظ فيها اصدار قرار بإزالة المخالفة دون الرجوع الى اللجنة المشار اليها في الفقرة الاولى من المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ سالفه الذكر .

ومن حيث أن الجهة الادارية تذكر في صدد ردها على الدعوى أنه صدر عام ١٩٧٤ قرار بهدم عقار النزاع . وقد قام مالك العقار بهدمه . وإعادة البناء على أرضه بدون ترخيص في ضوائع التنظيم ولذا صدر القرار المطعون فيه رقم ١٤ لسنة ١٩٨٤ بالازالة طبقا لاحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ الذي أوجب الازالة في أحوال مخالفة خطوط التنظيم . وقد صدر عن هذه المخالفة قرار الايقاف رقم ١٤ لسنة ١٩٨٤ وأعلن المالك به ثم صدر القرار رقم ١٤ لسنة ١٩٨٤ بإزالة أعمال البناء المخالفة اكتى قام بها المالك على ضوائع التنظيم وثابت من الاوراق المقدمة من المطعون ضده أن العقار محل النزاع كان مكونا من أربعة أدوار بالأرضى وصدر قرار هدم جزئى له برقم ١٥ لسنة ١٩٧٤ في ٧/٣/١٩٧٤ بهدم الدورين الطويلين حتى سطح الدور الاول فوق الأرضى وتنكيس باقى العقار

مشرف مهندس نقابى ، وجاء فى وصف مبانى العقار بالقرار المذكور أنه من الدبش والطوب وأن الاسقف خشبية وبه شروخ رأسية ومتعرجة بعضها نافذ وترخيم بالاسقف وهبوط بالأرضيات ورشح ورطوبة بدورات المياه وتهدم بدرج السلم • وصدر قرار الايقاف رقم ١٤ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٩ لان مالك العقار المذكور قام ببناء الدور الارضى بهيكل خرسانى وأعمدة وسقف خرسانى بدون ترخيص وضوائع تنظيم • وفى ذات التاريخ صدر القرار المطعون فيه رقم ١٤ لسنة ١٩٨٤ بازالة المخالفة (مبانى دور أرضى ضوائع تنظيم) فى مدة أقصاها خمسة عشر يوما واذا كان الظاهر من اختلاف وصف العقار محل النزاع فى قرار الهدم الجزئى رقم ١٥ لسنة ١٩٧٤ بأنه من الدبش والطوب وأن الاسقف خشبية •••• الخ • عن وصفه فى قرار الايقاف رقم ١٤ لسنة ١٩٨٤ — الذى صدر على أساسه قرار الازالة المطعون فيه رقم ١٤ لسنة ١٩٨٤ — بأنه دور أرضى هيكل خرسانى وأعمدة وسقف خرسانى ما يدل على مصداقية ما جاء برد الجهة الادارية على الدعوى بأن مالك العقار قام بهدمه واعادة البناء على أرضه بدون ترخيص فى ضوائع التنظيم ولم ينف المطعون ضده أنه قام بالبناء بدون ترخيص فى ضوائع التنظيم ومن ثم يكون القرار المطعون فيه متفقاً وصحيحاً حكم القانون • ولا يقدح فى ذلك أن قرارى الايقاف والازالة صدرا بتاريخ واحد اذ أن المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ — معلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ تنص — كما سبق القول — على صدور قرار الازالة خلال خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ اعلان قرار وقف الاعمال المخالفة بالطريق الادارى • وليس صحيحاً ما يذكره المطعون ضده من أنه لم يوضح فى اذار الازالة ميعاد الازالة ، اذ أن هذا الانذار وكذا قرار الازالة المقدمين من المطعون ضده حددا مدة الازالة بخمسة عشر يوما • ويلاحظ أن المخالفة التى صدر بشأنها قرار الازالة المذكور — البناء بدون ترخيص وفى ضوائع التنظيم — من المخالفات الواردة بالمادة ١٦ سالفه الذكر التى لا يجوز التجاوز عنها والمحافظة أو من ينبيه أن يصدر قرارا بازالتها دون

الرجوع الى اللجنة المشار اليها في هذه المدة ، كما أنه لا يجوز التصالح بشأنها وفقا للمادة ٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ معدلة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ سالفة الذكر واذ انتهى الحكم المطعون فيه الى وقف قرار الازالة المطعون فيه فانه يكون قد خالف صحيح حكم القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله الامر الذي يتعين معه الحكم بالغاءه وبرفض طلب وقف تنفيذ القرار المذكور والزام المطعون ضده بالمصروفات عن درجتى التقاضى عملا بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(طعن رقم ٢٣٥٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٢/١١/١٩٨٨)

قاءعدة رقم (٨٢)

المبدأ :

الطلب المقدم من مرتكب المخالفة الى الوحدة المحلية خلال المدة المحددة قانونا - يترتب عليه وقف الاجراءات الادارية والجنائية ضده حتى تتم معاينة الأعمال موضوع المخالفة بمعرفة اللجنة المختصة عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجييه وتنظيم أعمال البناء - لا يترتب عليه العفو عن المخالفة أو انقضاء الدعوى الجنائية بشأنها أو تحويل الجزاء فيها الى مجرد دفع مبلغ نقدي معين الى الجهة الادارية دأى قرار التسامح المقررة قانونا - استثناف اللهيم في الاجراءات بتسلم المعالينة - تكون العقوبة في جميع الأحوال الغرامة - تعلى منها الأعمال المخالفة التى لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه - وتفرض فيما زاد على ذلك بنسب معينة متدرجة حسب قيمة الأعمال المخالفة - الغرامة بهذا الوضع نسبية - وهى ذات طبيعة جنائية - واهبت تعويضا ماليا - ايلولة حصيلة الغرامة التسمية الى حساب تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى بالمحافظة طبقا للمادة الثالثة من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٢ لا يقدح في طبيعتها الجنائية - يبقى للمحكمة الجنائية الاختصاص بتوقيعها - التقويم الذى تراه جهة الامارة لا ينتج

في حد ذاته اثرا قانونيا وبالتالي لا يعد قرارا اداريا بالمعنى الصحيح حتى يكون قابلا للطعن فيه قضائيا .

المحكمة : ومن حيث أن القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ، قضى ضمن المادة الأولى منه بأن يستبدل بالمادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ النص الآتي : (يصدر المحافظ المختص أو من ينييه بعد أخذ رأى لجنة تشكل بقرار منه من ثلاثة من المهندسين المعماريين والمدنيين من غير العاملين بالجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم ممن لهم خبرة لا تقل عن عشر سنوات قرارا سببا بازالة أو تصحيح الأعمال التي تم وقفها ٥٥٥٥) ، كما نص في المادة الثالثة منه على أنه (يجوز لكل من ارتكب مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون لوقف الاجراءات التي أتخذت ضده . وفي هذه الحالة توقف هذه الاجراءات الى أن تتم معاينة الأعمال موضوع المخالفة بمعرفة اللجنة المنصوص عايتها في المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في مدة لا تجلوز شهرا . فاذا تبين أنها تشكل خطرا على الأرواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجا على خط التنظيم أو مجاوزة للحد الأقصى للارتفاع المحدد قانونا وجب عرض الأمر على المحافظ المختص لاصدار قرار بالازالة أو التصحيح وفقا لحكم المادة ١٦ من ذلك القانون . وتكون العقوبة في جميع الأحوال غرامة تتحدد على الوجه التالي : ١٠٪ من قيمة الأعمال المخالفة اذا كانت المخالفة لا تتجاوز ٢٠ ألف جنيه ٢٥٪ من قيمة الأعمال المخالفة اذا كانت المخالفة لا تتجاوز ٥٠ ألف جنيه ٥٠٪ من قيمة الأعمال المخالفة اذا كانت المخالفة لا تتجاوز ٢٠٠ ألف جنيه . ٧٥٪ من قيمة الأعمال المخالفة للازداد على ذلك . وتسرى الأحكام السابقة على الديون الملتزمة بأعمال المخالفة ما لم يكن قد صدر عليها حكم نهائي .

ويوقف نظر الدعاوى المذكورة بحكم القانون للمدة المشار إليها في
التقريتين الأولى والثانية . وتؤول حصيلة الغرامة المنصوص عليها في
هذه المادة إلى حساب تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادي بالمحافظة
وتخصص للدخول منها على أغراضه كما يخصص جانب منها لمكافأة النجاة
طبقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية (.....) ثم صدر القانون رقم ٥٤
لسنة ١٩٨٤ وقضى في المادة الأولى منه بأن يستبدل بالمادة الثالثة من
القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ النص الآتي : (يجوز لكل من ارتكب
مخالفة أن يقدم طلباً إلى الوحدة المحلية خلال مهلة تنتهي
في ٧ يونيو سنة ١٩٨٥ لوقف الإجراءات التي اتخذت أو تتخذ ضده . وفي
هذه الحالة تقف هذه الإجراءات إلى أن تتم معاينة الأعمال موضوع
المخالفة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦
لسنة ١٩٧٦ في مدة لا تتجاوز شهراً . فإذا تبين أنها تشكل خطراً على
الأرواح والممتلكات أو تتضمن خروجاً على خط التنظيم أو لقيود الارتفاع
المقررة في قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١
وجب عرض الأمر على المحافظ المختص لإصدار الأمر بالازالة أو التصحيح
وفقاً لأحكام المادة ١٦ من ذلك القانون . وتكون العقوبة في جميع الأحوال
غرامة تحدّد على الوجه الآتي : وتعفى جميع الأعمال المخالفة
التي لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه من الغرامة المقررة في هذه
المادة (.....)

ومن حيث أنه يؤخذ من هذه النصوص أنه ولئن كان المطلب المقدم
من مرتكب المخالفة إلى الوحدة المحلية خلال المهلة المحددة قانوناً ، يترتب
عليه وقف الإجراءات الإدارية والجنائية ضده حتى تتم معاينة الأعمال
موضوع المخالفة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٩ من القانون
رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ، إلا أنه لا يترتب عليه العفو عن المخالفة أو انقضاء
الدعوى الجنائية بشأنها أو تحويل الجزاء فيها إلى مجرد دفع مبلغ
نقدي معين إلى الجهة الإدارية على غرار التصالح طبقاً للمادة ١٩١ من

قانون الضرائب على الحظ الصادر بانقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ أو غير ذلك من حالات اتصال المقرر قانونا ، إذ أن المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ لم تنص بأى من هذه الأمور بل نصت صراحة على مجرد وقف الاجراءات حتى تتم معاينة الأعمال المخالفة مما يعنى استئناف السير فى هذه الاجراءات بتمام المعاينة كما نصت صراحة أيضا على أن تكون العقوبة فى جميع الأحوال غرامة تعفى منها الأعمال المخالفة التى لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه وتفرض فيما زاد على ذلك بنسب معينة متدرجة حسب قيمة الأعمال المخالفة مما يضى الطبيعة الجنائية على هذه الغرامة النسبية ، لأنها سنت بدلا من العقوبة الجنائية المقررة أصلا للمخالفة وفرضت حسب صراحة النص كمقوبة فى جميع الأحوال أى سواء تمخض الوضع عن ازالة الأعمال المخالفة أو تصحيحها أو ابقائها ونسبت الى قيمة الأعمال المخالفة فى مجال الاعفاء منها أو تحديد مقدارها حسب الأحوال بذات الوصف العقابى فيها بما لا يدرك عنها طبيعتها الجنائية ولا يجعلها مجرد تعويض مالى . وإذا كانت المدة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ تضمنت النص على أيالة حصيلة الغرامة النسبية الى حسب تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى بالمحافظة ، فإن هذا مجرد رصد لها فى مصرف معين على نحو لا يقدح فى طبيعتها الجنائية وفقا للمادة ٢٢ من قانون العقوبات التى نصت على أن العقوبة بالغرامة هى الزام المحكوم عليه بأن يدفع الى خزينة الحكومة المبلغ المقرر فى الحكم ، وهو مناط يتوافر فى شأنها بصرف النظر عن رصدها بعدئذ لغرض معين . وبعبارة عن هذه الطبيعة الجنائية يبقى للمحكمة الجنائية الاختصاص بتوقيع الغرامة النسبية مقدرة على أساس من قيمة الأعمال المخالفة وفقا لما تراه هذه المحكمة باعتبارها صاحبة القول الفصل فى أعمال الخبرة ومن بينها التقويم الذى قد تجر به اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ حسبما اطرده عليه المبل ، لأن الواضح من المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ أنها لم تمتد للجهة الادارية عامة أو للجنة المذكورة خلاصة

أى اختصاص فى تحديد قيمة الأعمال المخالفة أو فى حساب مقدار الغرامة الواجبة أو فى تحصيل هذه الغرامة ، وإنما درج النص على الإدلاء بهذا التقدير ضمن ما يعرض على المحكمة الجنائية بشأن المخالفة تيسيراً عليها عند الفصل فى الدعوى الجنائية ، فيجوز لصاحب الشأن أن يجادل فيه أمامها عملاً بالقاعدة العامة فى حرية انقضى فى المواد الجنائية ، كما تمكّ المحكمة الجنائية بسط رقابتها عليه بما لها من حرية مطلقة فى تكوين عقيدتها • وعلى هذا فإن التقويم الذى تراه الجهة الإدارية سواء من تلقاء ذاتها أو بناء على رأى اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ، لا ينتج فى حد ذاته أثراً قانونياً سواء فى المجال الإدارى أو على الصعيد الجنائى ، وبالتالي لا يعد قراراً إدارياً بالمعنى الصحيح حتى يكون قابلاً للطعن فيه قضائياً على اعتبار أن القرار الإدارى هو انصاح الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث أثر قانونى ممكن وجائز قانوناً لتحقيق المصلحة العامة التى يبتغيها القانون •

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٤ الصادر من السيد محافظ الجيزة أشار فى ديباجته الى الطلب الذى قدمه الطاعن طبقاً للمادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ لوقف الاجراءات بالنسبة للمعقار رقم ٣١٩ بشارع الأهرام بحى غرب الجيزة وإلى التقرير المعد من اللجنة الفنية الأولى ازالة الأعمال المخالفة وتقدير قيمتها بمبلغ ٤٧٥ مليماً و ١٠١٨٦٦ جنيهاً ، كما قرر فى المادة الثالثة ايداع صورة منه وتقرير اللجنة الفنية ملف الدعوى الجنائية ضد الطاعن لتسكون أمام نظر المحكمة • ثم صدر القرار رقم ٣٠٥ لسنة ١٩٨٤ من السيد محافظ الجيزة بالنيابة ، وأشار فى ديباجته الى الطلب المقدم من الطاعن وإلى التقرير المعد من اللجنة الفنية الأولى وقرر فى المادة الأولى إلغاء القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٤ والتجاوز عن أعمال معينة وإزالة أعمال أخرى وتقدير قيمة الأعمال المخالفة بمبلغ مقداره ٤٠٠ مليماً، ٤٨١٦٩ جنيهاً،

كما قرر في المادة الثالثة ايداع صورة منه وتقرير اللجنة الفنية ملف الدعوى الجنائية ضد الطاعن لتكون أمام نظر المحكمة . ومفاد هذا أن القرار رقم ٣٠٥ لسنة ١٩٨٤ . وأن تضمن تقدير قيمة الأعمال المخالفة بمبلغ معين ، إلا أنه في هذا الشق لا ينتج بذاته أثرا قانونيا سواء في المجال الاداري أو على الصعيد الجنائي وبالتالي لا يعتبر قرارا اداريا قابلا للطعن على التفصيل المتقدم وذلك بصرف النظر عن مدى صحة ما ذهب اليه الطاعن من عدم ثبوت القيام بأعمال مخالفة أو باضافتها أو ما ذهب اليه الدفاع عن الجهة الادارية من اضافة أعمال جديدة زادت من التقدير السابق للأعمال المخالفة ، ومن ثم فإن ادعوى التي أقامها الطاعن بطلب وقف تنفيذ ذلك الشق وبطلب الغائه تكون غير مقبولة أصلا لانقضاء القرار الاداري محل الطعن بالالغاء .

(طعن رقم ٣١٧٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٤/١/١٩٨٩)

قاعدة رقم (٨٤)

المبدأ :

أجل المشرع في القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٢ المعدل لبعض احكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء والهدم لكل من ارتكب قبل العمل بأحكامه مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له أن يتقدم بطلب الى الوحدة المحلية المختصة خلال ستة اشهر من تاريخ العمل بالقانون المذكور لوقف الاجراءات التي اتخذت أو تتخذ ضده — لذا تبين أن الأعمال موضوع المخالفة تشكل خطرا على الأرواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجا على خط التنظيم أو مجاوزة للحد الأقصى للارتفاع المحدد قانونا — وجب عرض الأمر على المحافظ لاصدار قرار بالازالة أو التصحيح — حالات المخالفات التي يتعين على اللجنة التصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه أن

تحيلها الى المحافظ المختص ليصدر فيها قراره بالازالة أو التصحيح بعد التعديل الوارد على المادة (٢) من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٢ بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ هي تلك التي تشكل خطرا على الأرواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجها على خط التنظيم أو لقيود الارتفاع المقررة في قانون الطيران المدني — بذلك يكون المشرع قد استبعد من هذه الحالات حالة مجاوزة الحد الأقصى للارتفاع المحدد قانونا — منح المشرع المخالف مهلة جديدة تنتهى في ١٩٨٥/٦/٧ لتقديم طلب وقف الاجراءات — اعاد المشرع تناول ذات الموضوع في القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ بالتنظيم وعلى نفس النسق — الممول عليه في تحديد تاريخ ارتكاب المخالفة التي يجوز التصالح بشأنها هو ما ورد في القانون الأخير (٩٩ لسنة ١٩٨٦) والذي عمل به اعتبارا من ١٩٨٦/٧/٤ — يكون آخر تاريخ للمخالفات التي يجوز التصالح بشأنها هو ١٩٨٦/٧/٢ اليوم السابق على تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ وذلك اذا ما توافرت الشروط الأخرى التي تتطلبها المشرع لاتمام هذا التصالح .

الحكمة : من حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ — بتعديل الفقرة الأولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعدل لبعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء تنص على أن «يستبدل بنص الفقرة الأولى من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٨٤ بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعدل لبعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء والهدم النص الآتي : « يجوز لكل من ارتكب مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ولائحته التنفيذية والقرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهى في ٧ من يونيو سنة ١٩٨٧ لوقف الاجراءات التي اتخذت أو تتخذ ضده . وفي

هذه الحالة تقف هذه الاجراءات الى أن تتم معاينة الأعمال موضوع المخالفة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في مدة لا تتجاوز شهرا ، فإذا تبين أنها تشكل خطرا على الأرواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجاً على خط التنظيم أو لقيود الارتفاع المقررة في قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ وجب عرض الأمر على المحافظ المختص لإصدار قرار بالازالة والتصحيح وفقاً لحكم المادة ١٦ من ذلك القانون . وتكون العقوبة في جميع الأحوال غرامة ٥٠٠ » .

ونصت المادة الثانية من ذات القانون على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره » .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن المشرع في القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه ، أجاز لكل من ارتكب قبل العمل بأحكامه مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه أو لآئحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له أن يتقدم بطلب الى الوحدة الحية المختصة خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بالقانون المذكور لوقف الاجراءات التي اتخذت أو تتخذ ضده ، فإذا تبين أن الأعمال موضوع المخالفة تشكل خطراً على الأرواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجاً على خط التنظيم أو مجاوزة للحد الأقصى للارتفاع المحدد قانوناً ، وجب عرض الأمر على المحافظ لإصدار قرار بالازالة أو التصحيح ، ولم يقتصر المشرع في القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ المعمول به اعتباراً من ١٣/٤/١٩٨٤ على مد المهلة الزمنية المشار اليها ليعاد آخر ، بل أعاد تنظيم ذات الموضوع ، إذ أصبحت حالات المخالفات التي يتعين على اللجنة المشار اليها أن تحيلها الى المحافظ المختص ليصدر فيها قراره بالازالة أو التصحيح بعد التعديل الوارد على المادة الثالثة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ هي تلك التي تشكل خطراً على الأرواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجاً على خط التنظيم أو لقيود الارتفاع المقررة في قانون الطيران المدني ، وبذلك يكون المشرع قد

استبعد من هذه الحالات حالة مجاوزة الحد الأقصى للارتفاع المحدد قانونا .

وفي ذات القانون منح المخالف مهلة جديدة تنتهى في ٧ يونيو سنة ١٩٨٨ لتقديم طلب وقف الاجراءات وفي القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه أعاد المشرع تناول ذات الموضوع بالتنظيم وعلى نفس النسق اذ قضى صراحة أنه يجوز لكل من ارتكب مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لامحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له حتى تاريخ العمل بهذا القانون أن يتقدم بطلب لوقف الاجراءات ، ولا كانت المادة الثانية من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ قد نصت على أن يعمل بهذا القانون من اليوم التالى لتاريخ نشره ، أى اعتبارا من ١٩٨٦/٧/٤ فان عبارة « من تاريخ العمل بهذا القانون » الواردة في المادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ تنصرف الى هذا القانون وليس الى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ لأن حكم النص الذى حل بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ هو الذى يتضمن الاشارة الى القانون ولا يمكن حمل هذه الاشارة لمة ولا منطقا الى غير القانون الذى أجرى التعديل والذى ورد به اقتضاء النص على مفاد النص البديل ولا تؤثر في أنه أبطل به نصا في القانون رقم ٣٠ سنة ١٩٨٣ فلا يتصور عقلا أو بداهة أن يكون القصد هو تاريخ نفاذ هذا القانون الأخير كما ذهب الى ذلك الحكم الطعين قبل تعديله لأن العبارة اثنتى تضمنت الاشارة الى القانون لا يمكن أن يكون لها نفاذ تشريعى الا من وقت العمل بالقانون المعدل ونفاذه ومن ثم فان هذا التاريخ هو الذى يقصده ويعنيه المشرع وليس تاريخ العمل بالقانون المعدل قبل تعديله بل الصحيح في الفهم القانونى السليم هو تاريخ العمل بالقانون المذكور بعد تعديله بالنص الجديد ومن تاريخ نفاذ هذا التعديل يؤكد ذلك أن المشرع لم يقتصر على احلال النص الوارد في القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ محل النص الوارد في القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ وانما أعاد تنظيم ذات الموضوع كما سبق البيان ومن ثم يكون المعول عليه في تحديد تاريخ ارتكاب المخالفة التى يجوز التصالح بشأنها هو

ما ورد في القانون الأخير والذي عمل به اعتبارا من ١٩٨٦/٧/٤ أي يكون آخر تاريخ للمخالفات التي يجوز التصالح بشأنها هو ١٩٨٦/٧/٣ اليوم السابق على تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ سالف البيان اذا ما توافرت الشروط الأخرى التي تطلبها المشرع لاتمام هذا التصالح على النحو الذي فصله المشرع في القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ وتعديلاته .

ومن حيث أن مؤدى هذا الفهم الصحيح لأحكام القانون أنه طالما كان مما لا شك فيه فيما يختص بوقائع الطعن المائل أن البناء قد تم - حسبما ورد بالحكم المطعون فيه - قبل ١٩٨٢/١٠/٢١ وهو تاريخ سابق لتاريخ ١٩٨٦/٧/٤ آخر تاريخ للمخالفات التي يجوز التصالح بشأنها وطالما كانت الشروط الأخرى للتصالح متوافرة في شأن البناء محل التداعي في الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه بحسب الظاهر من الأوراق ، فإن ركن الجدية في طلب وقف تنفيذ القرار رقم ٧٠٣ لسنة ١٩٨٦ الصادر من محافظ الجيزة بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٩ بالأزالة والغرامة ورفض التصالح يكون متوافرا فاذا ما أضيف الى ذلك توافر ركن الاستمجال المتمثل في تعذر تدارك نتائج ازالة المبنى ، كان مؤدى ذلك أحقية الطاعن في الحكم له بوقف تنفيذ القرار المشار اليه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه اذ ذهب خلاف هذا المذهب ، فإنه يكون قد صدر ممييا واجب الالغاء .

(طعن رقم ٢٩٣٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢٠)

الفرع الرابع

السلطة المختصة بإزالة المبانى

قاعدة رقم (٨٥)

المبدأ :

القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن توجيه أعمال الإناء - نظم
أمر الاختصاص بإصدار القرار بالإزالة أو التصحيح في حالة مخالفة
أحكامه أو أحكام اللائحة التنفيذية المادرة تنفيذا له - للمحافظ المختص
أو من ينييه بعد أخذ رأى لجنة تشكل بقرار منه من ثلاثة مهندسين
إصدار قرار مسبب بإزالة أو تصحيح الأعمال التى تقرر وقفها - وذلك
خلال خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ اعلان قرار وقف الأعمال -
في جميع الأحوال لا يجوز التجاوز عن المخالفات المتعلقة بعدم الالتزام
بقيود الارتفاع المقررة طبقا للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو قانون
الطيران المحدث الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ أو بخطط التنظيم
أو بتوفير أماكن لواء السيارات - للمحافظ وهذه أن يصدر قراره في
هذه الأحوال دون الرجوع الى اللجنة المشار اليها - صدور القرار من
رئيس الوحدة المحلية بالمركز - تفويض المحافظ له بذلك - جوازه -
الجهة التى يصدر لها التفويض يتعين عليها في ممارسة الاختصاص
المفوض لها أن تلتزم حدوده ، فلا تخرج عنها أو تتجاوزها - إذا كان
المحافظ قد نص في القرار رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتفويض رؤساء الوحدات
المحلية المركزية في اختصاصاته الواردة بأادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦
لسنة ١٩٧٦ المشار اليه - فذلك على أن التفويض مقتصر على اختصاص
البت فيما تنتهى اليه اللجنة المشكلة بذلك القرار بشأن المخالفات لأحكام
القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ - التفويض يتحدد في هذا الاطار ولا يصح
أن يتجاوز به حيث يجب اتباع هذا الاجراء دائما بالالتزام به حتما -
تجاوز الجهة المفوضة حدود التفويض يصح قرارها بعدم المشروعية -

حتى وإن قام المذهب الصحيح المتمثل في الحالة الواقعية أو القانونية التي من شأن توافرها بتبرير إصداره من السلطة المختصة قانوناً بذلك .

الحكمية : من حيث أن القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ قد نظم أمور الاختصاص بإصدار القرار بالازالة أو التصحيح في حالة مخالفة أحكامه أو أحكام اللائحة التنفيذية الصادرة تنفيذاً له ، فأورد في المادة (١٦) المعدلة له بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ أن « يصدر المحافظ المختص أو من ينييه بعد أخذ رأى لجنة تشكل بقرار منه من ثلاثة من المهندسين قراراً مسبباً بالازالة أو تصحيح الأعمال التي تم وقفها وذلك خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ إعلان قرار وقف الأعمال المنصوص عليه بالمادة السابقة وفي جميع الأحوال لا يجوز التجاوز عن المخالفات المتعاقبة بعدم الالتزام بقيود الارتفاع المقررة طبقاً لهذا القانون أو قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ أو بخطوط التنظيم أو بتوافر أماكن تخصص لايواء السيارات وللمحافظ المختص أن يصدر قراره في هذه الأحوال دون الرجوع الى اللجنة المشار اليها في الفقرة الأولى .

ومن حيث أن الجهة الادارية أبدت في معرض دفاعها أن القرار المطعون فيه صدر من رئيس الوحدة المحلية بمركز استناداً الى أن المخالفة المنسوبة الى المطعون ضده هي التعدي على أملاك الدولة وأيضاً الى أحكام المادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ وما سبق يبين أنه ليس صحيحاً ما تدعيه الجهة الادارية من تعدي المطعون ضده على أملاك الدولة ذلك أن اجراء أعمال بناء في أجزاء داخلية في خطوط التنظيم لا يشكل عدواناً على الملك العام وإن كان مخالفاً لقيد أوردته القانون على حق الملكية الخاصة ونظم وسيلة رفعه . وعلى ذلك يتبقى تقدير ما اذا كان رئيس الوحدة المحلية بمركز اسنا مختصاً بإصدار القرار المطعون فيه بالازالة الأعمال المخالفة التي نسبت الى المطعون ضده استناداً لحكم المادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه .

ومن حيث أن الجهة الادارية تقيم ادعاءها بصحة القرار المطعون فيه ، على صدور قرارات من المحافظ المختص بتفويض السيد / رئيس الوحدة المحلية في هذا الشأن ، وهى القرارات أرقام ٢٢٣ لسنة ١٩٧١ و ٣٤١ لسنة ١٩٨١ و ٩١ لسنة ١٩٨٣ (التي طويت عليها حافظة الجهة الادارية المقدمة بجلسة أول يناير سنة ١٩٩٠ أمام دائرة فحص الطعون بهذه المحكمة) وبالإطلاع على القرارات المشار اليها يبين أن القرار رقم ٣٤١ لسنة ١٩٨١ ينص في المادة (٤) على أن « يفوض السادة رؤساء الوحدات المحلية للمراكز في الاختصاصات التالية : اصدار قرارات ازالة التعدي على أملاك الدولة والاستمانة بالجهات المختصة ويستثنى من ذلك التفويض حالات التعديت الجسيمة أو التي لها حساسية حيث تعرض غنيا . وقد سبق بيان أن المخالفات المنسوبة للمطعون ضده لا تغير ، في حقيقة الواقع وصحيح انقانون ، تعديا على أملاك الدولة العامة أو الخاصة . كما أنه بالإطلاع على القرار رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ يبين أنه ينص في المادتين ٢١ و ٢٢ على تشكيل لجنة باعداد الرأى فى : (أ) القرارات الصادرة من الجهات الادارية المختصة بشئون التنظيم والخاصة بآياف الأعمال المخالفة لقوانين توجيه وتنظيم أعمال البناء وفقا للتفصيل الوارد بالمادة الرابعة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ وذلك بإزالة أو تصحيح الأعمال التي تم وقفها وذلك قبل انتهاء المواعيد المحددة بالمادة (١٦) من القانون المشار اليه بوقت كاف (ب) التجاوز عن الإزالة فى بعض المخالفات التي لا تؤثر على الصحة العامة أو أمن السكان أو المارة أو الجيران فى الحدود التي بينها اللائحة التنفيذية لهذا القانون بصدد تنفيذ كل ما جاء بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ، كما ينص فى المادة (٣) على أن « يفوض السادة رؤساء الوحدات المحلية للمراكز فى اختصاصاتنا الواردة بالمادة ١٦ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ وذلك بالبت فيما انتهت اليه اللجنة السابقة .

ومن حيث أنه وان كلنت المادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ قد أنطط بالمحافظ المختص

اصدار القرار بالازالة أو التصحيح بالنسبة للأعمال المخالفة لأحكام القانون ، وأجازت تفويض المحافظ غيره في ممارسة هذا الاختصاص ، على النحو المنصوص عليه بالفقرة الأولى من المادة (١٦) المشار اليها ، الا أن الجهة التي يصدر لها التفويض يتعين عليها ، في ممارسة الاختصاص المفوض لها ، أن تلتزم حدوده فلا تخرج عنها أو تتجاوزها . وعلى ذلك وإذا كان المحافظ قد نص في القرار رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتفويض السادة رؤساء الوحدات المحلية للمراكز في اختصاصاته الواردة بالمادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ، على أن يكون التفويض مقتصرا على اختصاص البت فيما تنتهي اليه اللجنة المشكلة بذات القرار بشأن المخالفات لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ، فإن التفويض يتحدد في هذا الاطار ولا يصح أن يتجاوز ، بحيث يجب اتباع هذا الاجراء دائما بالالتزام به حتما . وإذا كان القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ قد أسبغ في المادة (١٦) اختصاصا في اصدار القرار في حالة وقوع مخالفات معينة نص عليها ، ومنها المخالفات التي تتمثل في مخالفة القيود الواردة على الملكية المترتبة على اعتماد خطوط التنظيم للشوارع : دون استئزام عرض الأمر على اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٦) المشار اليها ، الا أن التفويض الصادر بالقرار رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ قد نص دراحة وفي عبارة واضحة لا لبس فيها أو غموض على أن اختصاص رؤساء الوحدات المحلية للمراكز يقتصر على « البت فيما انتهت اليه اللجنة » المشكلة على النحو المبين بالمادتين ١ و ٢ من القرار بالتفويض رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ . ومتى كان ذلك فإنه يتعين على السلطة المفوضة الالتزام بحدود التفويض والأوضاع المقررة فيه . فان تجاوزه فقد القرار الذي تصدره سند قيامه صحيحا ومن ثم يغزو غير مشروع ، فصدوره على خلاف مقتضى التفويض ، حتى وان قام السبب الصحيح المتمثل في الحالة الواقعية أو القانونية التي من شأن توافرها تبرير اصداره من السلطة المختصة قانونا بذلك . وبالترتيب على ما سبق ، فإنه وأيا كان السبب الذي يقوم عليه القرار المطعون فيه ،

سواء كان ذلك لتجاوز خطوط التنظيم أو البناء بدون ترخيص ، فإن الأوراق تخلو من سابقة عرض المخالفات المنسوبة الى المطعون ضده على اللجنة المشكلة بالتطبيق لقرار المحافظ رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ وهن ثم يغدو القرار المطعون فيه معيبا بما يكون معه الحكم بالفائه متفقا وصحيح حكم القانون • واذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى الغاء القرار المطعون فيه وأنه يكون قد صادف صحيح حكم القانون فيما انتهى اليه مما تكفى معه هذه المحكمة باحلال هذه الأسباب محل الأسباب التي قام عليها مع تأييده فيما انتهى اليه من قضاء •

(طعن رقم ٢١٠٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢١/٤/١٩٩٠)

قاعدة رقم (٨٦)

المبدأ :

عدل المشرع من مسلكه في اعطاء الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم سلطة ازالة المباني — جعل المشرع الاختصاص في ذلك للمحافظ أو من ينييه طبقا لقواعد التفويض في الاختصاصات — بيان بالمخالفة للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء المعدل بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٢ ولائحته التنفيذية — صدور قرار ازالة مثل هذه المباني من رئيس وحدة محلية في حين أن الاختصاص معقود للمحافظ مخالف للقانون وفيه اعتداء جسيم على الملكية الخاصة — لمحافظ أن يفوض غيره في ممارسة هذه السلطة ولكن وفقا لقواعد التفويض بالاختصاصات •

الحكمة : من حيث أنه فيما يتعلق باستظهار ركن الجدية في طلب وقف تنفيذ القرار رقم ٢٨٠ بتاريخ ١٧/١٠/١٩٨٤ فالثابت أن هذا القرار صدر من رئيس الوحدة المحلية لمدينة كفر الشيخ استنادا الى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ وبناء على عرض الادارة الهندسية

بأن الطاعن قلم بالبناء دون عمل الارتداد القانوني وعدم احترام التخطيط المعتمد للشارع الواقع عليه المبنى مخالفاً بذلك القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ وتضمن القرار أن تتم الإزالة الإدارية للمباني القائمة بمعرفة المواطن ٠٠٠ بناحية سخا كفر الشيخ المخالفة لقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ولائحته التنفيذية وحماية للحدود والآداب العامة ولتعنيه على المنفعة العامة وخط التنظيم ، وإذ كان خط التنظيم بالشارع الذي تم فيه البناء قد اعتمد بقرار المحافظ بتاريخ ١٩٨٢/٨/٨ ونشر بالوقائع المصرية بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٦ فمن ثم يكون الترخيص الصادر للطاعن برقم ٢٠٤ بتاريخ ١٩٨٤/٥/١٠ مقيداً بخط التنظيم المعتمد في ذلك التاريخ ولا يجوز إجراء أعمال البناء أو التعلية في الأجزاء البارزة عن خط التنظيم عملاً بالفقرة الثانية من المادة ١٣ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ، وإذ كانت المادة ١٥ من هذا القانون معدلاً بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ أعطت جهة الإدارة المختصة بشئون التنظيم الاختصاص بوقف الأعمال المخالفة بالطريق الإداري ويقرر مسبب وإعلان ذوى الشأن ، وكذا التحفظ على الأدوات والمهمات المستخدمة في الأعمال المخالفة ، فإن المادة ١٦ معدلة بذات القانون تنص على أن « يصدر المحافظ المختص أو من ينييه بعد أخذ رأى لجنة من غير العاملين بالجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم ممن لهم خبرة ٠٠ قراراً مسبباً بإزالة أو تصحيح الأعمال التي تم وقفها ٠٠ وفي جميع الأحوال لا يجوز التجاوز عن المخالفات المتوقعة بعدم الالتزام بقيود الارتفاع المقررة طبقاً لهذا القانون أو قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ٨٢ أو بخطط التنظيم أو بتوفير أماكن مخصصة لايواء السيارات ، وللمحافظ المختص أن يصدر قراره في هذه الأحوال دون الرجوع إلى اللجنة المشار إليها في الفقرة الأولى » : فظاهر أن المشرع قد عدل عن مسلكه السابق في إعطاء الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم سلطة إزالة المباني وجعل الاختصاص في ذلك

للمحافظ أو من ينييه طبقا لقواعد التفويض في الاختصاصات ، واذ كان القرار رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٨٤ قد صدر من رئيس الوحدة المحلية لمدينة كفر الشيخ بإزالة مبان مخالفة للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ معدلا بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ في حين أن الاختصاص مفوض لمحافظ كفر الشيخ فإن هذا القرار يكون قد صدر من غير مفوض وفي نطاق الملكية الخاصة ومن غير مفوض كذلك الى أنه أجاز التفويض قانونا في هذه الحالة مما يصمه بعيب عدم الاختصاص الجسيم ويكون راجع الالفاء ، ولا شك أن ما تضمنه من ازالة سكن الطاعن يترتب عليه نتائج يتعذر تداركها بغير خسائر مالية كبيرة تاحق الطاعن ، ويتوافر بذلك الركنين الأساسيين لوقف تنفيذ هذا القرار طبقا للمادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، واذ ذهب الحكم المطعون فيه الى غير ذلك فإنه يكون قد خالف القانون ويتعين الحكم بالالفاء .

(ملعن رقم ٣٣١٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٩٠/٦/٣٠)

الفرع الخامس

مدى جواز توصيل المرافق العامة
الى المباني التى اقيمت بالمخالفة لأحكام قوانين تنظيم البناء

قامسدة رقم (٨٧)

المبدأ :

تقديم أحد المواطنين الى المحكمة الجنائية فى جريمة بناء دون ترخيص ومخالفة الاشتراطات البنائية - قضاء المحكمة بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة - اعمال شروط توصيل التيار الكهربائى الى المنازل على أساس قرينة البراءة القائمة فى حقه طالما أنه لم يصدر حكم جنائى بادانته فى هذه المخالفات وأنه يستجمع بقرة الشروط التى وضعت لتكافة التعاقد على ادخال التيار الكهربائى وأن المبنى الذى أقامه لا يهدد بهل أمن وسلامة شاقليه .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٢٣ من فبراير سنة ١٩٩٢ فاستبان لها أنه من المبادئ الأساسية فى الاجراءات الجنائية التى سما بها الدستور واحتواها ضمن أحكامه ما نصت عليه المادة (٦٧) من أن المتهم برئ حتى تثبت ادانته فى محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه اذ يتمتع كل انسان وفقاً لهذا المبدأ بقرينة البراءة الى أن يحكم بادانته بحكم نهائى . وهذا الحكم وحده هو الذى يحض قرينة البراءة فإذا لم يصدر وظلت هذه القرينة لصيقة بالانسان ينعم بها ويعامل على أساسها ولا تتفك عنه . لما كان ذلك وكان السيد ٠٠٠ قدم الى المحكمة الجنائية فى جريمة بناء دون ترخيص ومخالفة الاشتراطات البنائية الا أن المحكمة قضت بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ، ومن ثم تظل قرينة البراءة قائمة فى حقه ملازمة له اذا لم يصدر حكم بادانته ،

وينظر اليه حال اعمال شروط توصيل التيار الكهربائى الى المنازل على أساس هذه القرينة فلا يجوز تبعا لامتناع عن ائارة منزله استنادا الى ما حرر له من مخالفات طالما أنه لم يصدر حكم جنائى بادانته فى هذه المخالفات وأنه يستجمع بقية الشروط التى وضعت للكفاة للتعاقد على ادخال التيار الكهربائى ، وأن المبنى الذى أقامه لا يهدد بحال أمن وسلامة شاغليه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز توصيل الاثارة الى الدور الأول بمنزل السيد ...

(ملف رقم ١٤٧/٢/٧ — جلسة ١٩٩٢/٢/٢٣)

قاعدة رقم (٨٨)

المبدأ :

١ — يتعين المبادرة الى تقديم المخالفين لقوانين الزراعة والمبائى الى المحاكم الجنائية فور وقوع المخالفة لردعها .

٢ — عدم جواز تزويد المبائى المخالفة التى قضى بلزالتها أو تصحيح اسباب المخالفة فيها بالمرافق الى أن تصحح المخالفة وتنحصر موجباتها .

٣ — تزويد المبائى التى يتمتع أصحابها بقرينة البراءة بالمرافق العامة بعد استيفاء جميع الشروط الموضوعية لهذا الغرض والاستيثاق من أن المبنى لا يهدد أمن وسلامة شاغليه أو الغير .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٣ من مايو ١٩٩٢ فاستبان لها أن المادة ١٥٢ من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والمضافة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ تنص على أنه : « يحظر اقامة أية مبان أو منشآت فى الأرض الزراعية أو اتخاذ أية اجراءات فى شأن تقسيم هذه الأراضى لاقامة مبان عليها .

.

ويستثنى من هذا الحظر :

(أ) الأرض الواقعة داخل كردون المدن المعتمدة حتى ١٢/١/١٩٨١ مع عدم الاعتداد بأية تعديلات على الكردون اعتباراً من هذا التاريخ
الابقرار من مجلس الوزراء ٠٠ » وتنص المادة الرابعة من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء على أنه : « لا يجوز إنشاء مبان أو إقامة أعمال أو توسيعها أو تلطيتها أو تدعيمها أو هدمها أو إجراء أية تشطيبات خارجية مما تحدده اللائحة التنفيذية الا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم أو اخطارها بذلك وفقاً لما تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون ٠٠٠

ولا يجوز الترخيص بالمباني أو الأعمال المشار اليها بالفقرة الأولى الا اذا كانت مطابقة لأحكام هذا القانون ومتفقة مع الأصول الفنية والمواصفات العامة ومقتضيات الأمن والقواعد الصحية التي تحددها اللائحة التنفيذية » .

وقد تنبأ المشرع بمثل هذه النصوص تنظيم عملية البناء حرصاً على سلامة المواطنين وأمنهم والحفاظ على الرقعة الزراعية لما لها من عظيم الأثر في حياة البلاد الاقتصادية ، ومن ثم حظر الخروج عليها وفرض العقوبات على المخالفين لأحكامها . ولا تؤثر هذه التشريعات أكها ما لم تنهض الجهات المختصة بالتنظيم وتبادر الى وئد هذه المخالفات في مهدها واستخدام المكنت التي وصدها لها القانون في إيقاف أعمال البناء المخالفة بالطريق الادارى ، وتحرير المحاضر المثبتة لهذه المخالفات وعرضها على الجهات القضائية لتتخذ فيها شئونها وتحيل المخالفين انى المحاكمة الجنائية ويأتى الحكم في حالة ثبوت المخالفة فيعيد الأمور الى نصابها ويزيل أسجلب المخالفة . فان أغفلت الجهة الادارية هذه الاجراءات أو تراخت في اتخاذها فان المخالفة تمتد آثارها وتتشارك أوصالها بحيث يتعذر حتى بعد صدور الحكم الجنائى فيها إعادة الأوضاع الى سابق عهدها وصحيح نصابها . اذ من المبادئ الأساسية في الاجراءات الجنائية

التي سما بها الدستور واحتواها ظلال أحكامه ما نصت عليه المادة (٦٧) من أن « المتهم برئ حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه » اذ يتمتع كل انسان وفقا لهذا المبدأ بقرينة البراءة الى أن يحكم بإدانته بحكم نهائي . وهذه القرينة لصيقة بالانسان ينعم بها ويعامل على أساسها ولا تتفك عنه وترتبط على ذلك اذا تقدم أحد مرتكبي مخالفات البناء بطلب توصيل المرافق العام إليها ولم يك قد صدر حكم بإدانته فلا تملك الجهة الادارية لهذا الطلب رفضا ، طالما أنها قدمت عن ايقافه أعمال البناء المخالفة بالطريق الاداري قبل اكتمالها ، وأن صاحب المبنى يستجيب بكامل الشروط التي وضعت للكافة ليعتقد على توصيل المرافق العامة وأن المبنى القام لا يهدد بخال أمن وسلامة شاغليه أو الغير . أما ان كان هذا صدر حكم نهائي بالازالة أو التصحيح طاعى مثل ما ورد بطلب المبنى - فان قرينة البراءة تشتت بمصوّر هذا الحكم ولا يكون ثمرة وجه الاستجابة بطلب توصيل المرافق العامة الى المبنى التي قضى بإزالتها أو تصحيحها الا بعد تصحيح أوجه المخالفة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية للقسمى القانونى والتشريع الى :

أولاً : المباشرة الى تقديم المخالفين لقوانين الزراعة والمباني الى المحاكم الجنائية فور وقوع المخالفة لردعهما .

ثانياً : عدم جواز تزويد المباني المخالفة التي قضى بإزالتها أو تصحيح أسباب المخالفة فيها بالمرافق العامة تصحيح المخالفة وتعبر موجباتها .

ثالثاً : تزويد المباني التي يتمتع أصحابها بقرينة البراءة بالمرافق العامة بعد استيفاء جميع الشروط الموضوعية إذا الغرض من الاستيفاء من أن المبنى لا يهدد أمن وسلامة شاغليه أو الغير .

(ملف رقم ١٤٨/٢/٧ - جلسة ١٤٨٩/٣/٥)

الطبيعة القانونية للقرامة

قاعدة رقم (٨٩)

المبدأ:

١ - يترتب على الطلب المتقدم من مرتكب مخالفة المباني الى الوحدة المطوية خلال المهلة المحددة قتلونا وقف الإجراءات الادارية والجنائية حتى تتم معالجة الاعمال وموضوع المخالفة بمعرفة اللجنة المتخصص عليها في المادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ - لا يترتب على هذا الطلب الضمان عن المخالفة او انقضاء الدعوى الجنائية بشأنها او تحويل الجزء فيها الى مجرد مبلغ نقدي لجهة الادارة على غرار التصالح في قانون الضرائب حيث لا يقصد المشرع ترقيب هذا الأثر - الغرامة التي حددتها المشرع هي عقوبة في جميع الأحوال سواء تنخفض الوضع عن ازالة الاعمال المخالفة او تمحيصها او ايقافها - فرض الغرامة كعقوبة لا يبرأ عنها طبيعتها الجنائية ولا يجعلها مجرد تعويض مالي - لا يغير من وصف الغرامة النص على ايلولة حصيلتها الى حساب تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادي بالمحافظة فهذا مجرد رضاء لها في مصرف معين لا يغير من الطبيعة الجنائية للغرامة بوصفها الزام المحكوم عليه بان يدفع الى خزينة الحكومة المبلغ المقرر .

٢ - تقدير قيمة الأعمال المخالفة - طبيعة التقدير الصادر من جهة الإدارة لقيمة الأعمال المخالفة - التقدير الصادر من جهة الإدارة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على رأى اللجنة المتأهولة عليها المادة (١٦) المثلث إليها لا يعتبر قراراً إدارياً بالمعنى الصحيح - أساس ذلك : أن هذا التقدير لا ينتج في حد ذاته أثراً قانونياً سواء على المجالس الإدارية أم على السيد المنتقى (١٦٢ / ٢٧٢ هـ)

الحكمسة : ومن حيث أن القرار رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ، قضى ضمن المادة الأولى منه بأن يستبدل بالمادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ النص الآتي : (يصدر المحافظ المختص أو من ينييه بعد أخذ رأى لجنة تشكل بقرار منه من ثلاثة من المهندسين المعماريين والمدنيين من غير العاملين بالجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم ممن لهم خبرة لا تقل عن عشرة سنوات قرارا مسببا بإزالة أو تصحيح الأعمال التي تم وقفها ٥٠٠ ٠) ، كما نص في المادة الثالثة منه على أنه (يجوز لكل من ارتكب مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون لوقف الاجراءات التي اتخذت أو تتخذ ضده . وفي هذه الحالة توقف هذه الاجراءات الى أن تتم معاقبة الأعمال موضوع المخالفة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في مدة لا تتجاوز شهرا . فإذا تبين أنها تشكل خطرا على الأرواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجها على خط التنظيم أو مجاوزة الحد الأقصى للارتفاع المحدد قانونا وجب عرض الأمر على المحافظ المختص لاصدار قرار بالازالة أو التصحيح وفقا لحكم المادة ١٦ من ذلك القانون . وتكون العقوبة في جميع الأحوال غرامة تمتد على الوجه التالي : ١٠٪ من قيمة الأعمال المخالفة إذا كانت المخالفة لا تتجاوز ٢٠ ألف جنيه . ٣٥٪ من قيمة الأعمال المخالفة إذا كانت المخالفة لا تتجاوز ٥٠ ألف جنيه . ٥٠٪ من قيمة الأعمال المخالفة إذا كانت المخالفة لا تتجاوز ٢٠٠ ألف جنيه . ٧٥٪ من قيمة الأعمال المخالفة . لا زاد على ذلك . وتسرى الأحكام السابقة على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم بما لم يكن قد صدر فيها حكم نهائي . ويوقف نظر الدعاوى المذكورة بحكم القانون للمدة المشار إليها في الفقرتين الأولى والثانية ، وتؤول خصيلة الغرامة المنصوص عليها في هذه المادة الى حساب تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادي بالمحافظة

وتخصص لمصرف منها على أغراضه، كما يخصص جانب منها لكفأة اللجان طبقاً لما تحدده للبلدية التنفيذية (٥٠٠٠) ثم صدر القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ وقضى في المادة الأولى منه بأن يستبدل بالمادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ النص الآتي : (يجوز لكل من ارتكب مخالفة ٥٠٠ أن يقدم طلباً إلى الوحدة المحلية خلال مهلة تنتهي في ٧ يونيو سنة ١٩٨٥ لوقف الإجراءات التي اتخذت لمؤقتة ضده . وفي هذه الحالة تقف هذه الإجراءات إلى أن تتم معاينة الأعمال وموضوع المخالفة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٦ في مدة لا تتجاوز شهراً . فإذا تبين أنها تشكل خطراً على الأرواح والممتلكات أو تتضمن خروجاً على خط التنظيم أو لقيود الارتجاع المقررة في قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ وجب عرض الأمر على المحافظ المختص لإصدار الأمر بالإنذار أو التصحيح وفقاً لأحكام المادة ١٦ من ذلك القانون . وتكون العقوبة في جميع الأحوال غرامة تتعد على الوجه الآتي : ١٠٠٠م وتعفى جميع الأعمال المخالفة التي لا تزيد على عشرة آلاف جنيه من الغرامة المقررة في هذه المادة (٥٠٠٠) .

وهن حينئذ أنه يؤخذ من هذه النصوص أنه لئن كان الطلب المقدم من مرتكب المخالفة إلى الوحدة المحلية خلال المهلة المحددة قانوناً يقتضي عليه وقف الإجراءات الإدارية والعنائية ضده حتى يتم معاينة الأعمال بموضوع المخالفة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ إلا أنه لا يقتضي عليه البتة الجزاء المخالف أو انقضاء الدعوى الجنائية بشأنه أو تجويل الجزاء فيها إلى مجرد دفع مبلغ نقدي معين إلى الجهة الإدارية على غرار التصالح طبقاً للمادة ١٩١ من قانون الضرائب على الدخل الصادرة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٢ أو غير ذلك من محال التصالح المقررة بقانونه . وفي هذه الحالة والتحقق من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ لا يقتضي على من هذه الأمور حيث لا يقدم المخبر تمثيله هذا الأمر بل ينطوي صراحة على منحه وقف الإجراءات المتعلقة بمعاينة الأعمال المخالفة مما يؤول إلى استئثاره بالحق في معاقبة

الاجراءات بتمام المأينة كما نصت: الخراحة أيضا على أن تكون المعقوبة في جميع الأحوال غرامة تمغنى عنها الأعمال المخالفة التي لا تترتب قيمتها على عشرة آلاف جنيه وتقتصر فيما زاد على ذلك بنسبة مغنية متعرجة حسب قيمة الأعمال المخالفة مما يضمن الطبيعة الجنائية على هذه الغرامة النسبية ، لأنها سنت بدلا من العقوبة الجنائية المقررة فضلا للمخالفة وفرضت حسب صراحة النص كمعقوبة في جميع الأحوال أى سواء شخص الوضع عن ازالة الأعمال المخالفة أو تصحيحها أو إبقائها ونسبت الى قيمة الأعمال المخالفة في مجال الاعفاء منها أو تحديده مقدارها حسب الأحوال بذات الوصف العقابى فيها بما لا يدرك عنها طبيعتها الجنائية ولا يجعلها مجرد تعويض مالى. وإذا كانت المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ تضمنت النص على ايلولة حصيلة الغرامة النسبية الى حساب تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى بالمحافظة ، فإن هذا مجرد رصد لها في مصرف معين على نحو لا يقدح في طبيعتها الجنائية وفقا للمادة ٢٢ من قانون العقوبات التي نصت على أن المعقوبة بالغرامة هى الزام المحكوم عليه بأن يدفع الى خزينة الحكومة المبلغ المقرر في الحكم ، وهو مناط بتوافر في شأنها بصرف النظر عن رصدها بمدئد لغرض معين . وصدورا عن هذه الطبيعة الجنائية يبقى للمحكمة الجنائية الاختصاص بتوقيع الغرامة النسبية مقدرة على أساس قيمة الأعمال المخالفة وفقا لما تراه هذه المحكمة باعتبارها صلاحية القول الفصل في أعمال الخبرة ومن بينها التقييم الذى قد تجرته اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ حسبما اطرده عليه العمل ، لأن الواضح من المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ أنها لم تعدد للجنة الادارية عامة أو للجنة المذكورة خاصة أى اختصاص في تحديد قيمة الأعمال المخالفة أو في حساب مقدار الغرامة الواجبة أو في تحصيل هذه الغرامة ، وإنما درج العمل على الادلاء بهذا التقدير ضمن ما يعرض على المحكمة الجنائية بشأن المخالفة تيسيرا عليها عند الفصل فى الدوى الجنائية ، فيجوز لصاحب الشأن أن يجادل فيه أمامها عملا بالقاعدة

العامة في حرية النفي في المواد الجنائية ، كما تملك المحكمة الجنائية بسط رقابتها عليه بما لها من حرية مطلقة في تكوين عقيدتها . وعلى هذا فان التقويم الذي تراه الجهة الادارية سواء من تلقاء ذاتها أو بناء على رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ، لا ينتج في حد ذاته أثرا قانونيا سواء في المجال الادارى أو على الصعيد الجنائى ، وبالتالي لا يعد قرارا اداريا بالمعنى الصحيح حتى يكون قابلا للطعن فيه قضائيا على اعتبار أن القرار الإدارى هو أخصاص الادارية عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد أحدث أثر قانونى . ممكن وجائز قانونا لتحقيق المصلحة العامة التى يتضمنها القانون .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٤ الصادر من السيد محافظ الجيزة أشار في ديباجته الى الطلب الذى قدمه الطاعن طبقا للمادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ لوقف الاجراءات بالنسبة للقرار رقم ٣١٩ شارع الأهرام بحى غرب الجيزة والى التقرير المد من اللجنة الفنية الأولى ، وقرر في المادة الأولى ازالة الأعمال المخالفة وتقدير قيمتها بمبلغ ١٠١٨٦٦ جنيها و ٤٧٥ مليما ، كما قرر في المادة الثالثة ايداع صورة منه وتقرير اللجنة الفنية ملف الدعوى الجنائية ضد الطاعن لتكون أمام نظر المحكمة . ثم صدر القرار رقم ٣٠٥ لسنة ١٩٨٤ من السيد محافظ الجيزة بالنيابة ، وأشار في ديباجته الى الطلب المقدم من الطاعن والى التقرير المد من اللجنة الفنية الأولى وقرر في المادة الأولى إلغاء القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٤ والتجاوز عن أعمال معينة وازالة أعمال أخرى وتقدير قيمة الأعمال المخالفة بمبلغ مقداره ١٤٨١٦٩ جنيها ٤٤٠ مليما ، كما قرر في المادة الثالثة ايداع صورة منه وتقرير اللجنة الفنية ملف الدعوى الجنائية ضد الطاعن لتكون أمام نظر المحكمة . و مفاد هذا أن القرار رقم ٣٠٥ لسنة ١٩٨٤ . وان تضمن تقدير قيمة الأعمال المخالفة بمبلغ معين ، الا أنه في هذا الشق لا ينتج بذاته أثرا قانونيا سواء في المجال الادارى أو على الصعيد الجنائى

وبالتالى لا يعتبر قرارا اداريا قابلا للكلن القضائى على التفصيل المتكدم وذلك بصرف النظر عن مدى ضئفة ما ذهب اليه الطاعن من عدم ثبوت القيام بأعمال مخالفة أو باضافتها أو بما ذهب اليه الانتفاع عن الجهة الادارية من اضافة أعمال جديدة زادت من التقدير السابق للأعمال المخالفة ، ومن ثم فان الدعوى التى أقامها الطاعن بطلب وقف تنفيذ الشق و بطلب الغائه تكون غير مقبولة أصلا لانتهاء القرار الادارى محل الطعن بالانتهاء ، وبالتالي فان الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله اذ قضى بقبول الدعوى وبرفض طلب وقف تنفيذ ذلك القرار على ظن من كونه قرارا اداريا قابلا للطعن القضائى ، الأمر الذى يوجب القضاء بالغائه بالحكم المطعون فيه وبعدم قبول الدعوى لانتهاء القرار الادارى مع الزام الطاعن بمصروفات الدعوى والطعن .

(طعن رقم ٣١٧٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٤/١/١٩٨٩)

قاعدة رقم (٩٠)

المبدأ :

الغرامة المنصوص عليها فى المادة الثالثة من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٣ المعدلة بالقانونين رقمى ٥٤ لسنة ١٩٨٤ و ٩٩ لسنة ١٩٨٦ هى عقوبة لا سبيل لاستدعاء مبلغها أو أى جزء منه اذا صدرت الاحكام الجنائية الجزائية ما يتمتع معه هذا الاستحقاق شأن الحكم الذى يصدر بالبراءة أو بتنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

القدسوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى أكتوبر سنة ١٩٩١ فاستبان لها أن الغرامة المنصوص عليها فى المادة الثالثة من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٣ المعدلة بالقانونين رقمى ٥٤ لسنة ١٩٨٤ و ٩٩ لسنة ١٩٨٦ هى على ما يبدو من هذا النص فى صريح لفظه ومفهوم دلالاته « عقوبة » اذ ورد بهذه المادة « وتكون العقوبة فى جميع الأحوال غرامة نهى عقوبة

لا سبيل الى استثناء مبلغها أو أي جزء منه اذا صدرت الاحكام الجنائية النهائية ما يتمتع معه هذا الاستحقاق شأن الحكم الذي يصدر بالبراءة أو بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

ومن حيث أن الحكم الصادر لمصلحة طالبة بانقضاء الدعوى الجنائية قبلها بمضى المدة ، من شأنه حتماً — وبعد صيرورته نهائياً — الحيولة دون المحافظة والمطالبة بباقي مبلغ الغرامة وقدره ٩٢٩٢ جنية و ٥٠٠ قرش ، فانه ومما يسقط معه ، تبعاً وبالوجه المقابل سند استحقاق ما عجل من مبلغ على ذمة التصالح وقدره ٣٠٠٠ جنية على نحو يدعو معه لزما رد هذا المبلغ والذي لأفكات من ضرورة رده بعد اذ حصل على ذمة جريمة انقضت دعواها الجنائية بحكم قضائي نهائي .

هذا ولا يفوت الجمعية العمومية أن تنوّه بمناسبة نظر هذا الموضوع الى أن ينشط المسئولون بالوحدات المحلية الى وثق مخالفات المباني في مراحلها الاولى ، بعد أن استفحل أمرها في الإلونة الاخيرة لكي يتسنى ايقاع العقوبة المناسبة على المخالفين فلا يتراخى الامر — كما في الحالة المعروضة — الى المدى الذي تسقط فيه الجريمة بمضى المدة ، مع تحميل كل مقصر مغبة تقصيره في النهوض بتعبئة وظيفته وأماناتها .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ثبوت احقية السيدة / في استرداد المبلغ الذي قامت بأداؤه لمحافظة القاهرة .

(ملف رقم ١٤٦/٢/٧ — جلسة ١٠/٩/١٩٩١)

قاعدة رقم (٩١)

المبدأ :

التقدير الذي تراه الجهة الادارية بشأن المغرامة الواجبة عن الاعمال المخالفة لا ينتج في حد ذاته اثرًا قانونيًا ملزمًا — سواء في المجال الإداري

أو في المجال الجنائي - لا يعد هذا التقدير قرارا إداريا بالمعنى القانوني
الفني الدقيق حتى يكون قابلا للطعن عليه بالالغاء التي يخضع لها القرار
الإداري .

الحكمة : ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن
التقدير الذي تراه الجهة الإدارية بشأن الغرامة الواجبة عن الأعمال
المخالفة - لا ينتج في حد ذاته أثرا قانونيا نهائيا ملزما سواء في المجال
الإداري أو في المجال الجنائي ، وبالتالي لا يعد هذا التقدير قرارا إداريا
بالمعنى القانوني الفني الدقيق الذي جرى عليه قضاء هذه المحكمة حتى
يكون قابلا للطعن فيه بدعوى الالغاء ، التي يخضع لها القرار الإداري
باعتباره أفصاح من الجهة الإدارية عن إرادتها المنفردة الملزمة بما لها من
سلطة عامة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد أحداث أثر قانوني ممكن
وجائز قانونا لتحقيق المصلحة العامة التي يتعيها القانون .

ومن حيث أنه بناء على ما سبق فإن القرار المطعون فيه وإن تضمن
تقديرا لقيمة الأعمال المخالفة بمبلغ محدد إلا أنه في هذا الخصوص لا ينتج
بذاته أثرا قانونيا سواء في المجال الإداري أو في المجال الجنائي وبالتالي
فهو لا يعتبر قرارا إداريا قابلا للطعن بالالغاء ، وذلك على النحو المسالف
ذكره .

ومن حيث أنه ما دام أن القرار الذي يطلب المطعون ضده وقف
تنفيذه والغائه فيما تضمنه من تحديد قيمة الأعمال المخالفة بالعقار
الواردة ببياناته في صحيفة الدعوى لا في حقيقته يعد قرارا إداريا مما يطعن
فيه بدعوى الالغاء ولما كان الحكم المطعون فيه قضى بغير ذلك فإنه يكون
قد أخطأ في تطبيق القانون ، ويغدو الطعن عليه صحيحا قانونا .

(طعن رقم ٢٢٠٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩٣/٦/٢٧)

الفروع الستة تنفيذ الحكم الصادر بتصحيح مخالفات البناء

أولاً — سلطة الجهة الإدارية في تنفيذ

الحكم الجنائي الصادر بالازالة

قاعدة رقم (٩٢)

المبدأ :

المادة ٢٧ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن توجيه وتنظيم أعمال البناء المعدل بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٢ — الحكم الجنائي بالازالة واجب النفاذ وتلتزم الجهة الإدارية بتنفيذه في حالة تراهي المظنون ضده في تنفيذه في الاجل الذي تحدده له والزامها بالتنفيذ هو التزام مصدره القانون — لا يؤثر في هذا الالتزام وقف تنفيذ القرار الإداري المظنون فيه .

الحكمة : ومن حيث أنه بالنسبة لركن الاستعجال فإنه يبين من الاوراق أنه بعد صدور القرار المظنون فيه في فبراير عام ١٩٨٦ قضت المحكمة الجنائية بتاريخ ٩/٦/١٩٨٦ ضد المظنون ضده في الجنحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٨٦ جنح الموسكى بازالة الاعمال المخالفة موضوع القرار المظنون فيه وهذا الحكم كما هو ظاهر من الاوراق حكم نهائي لأن المظنون ضده لم يقدم ما يفيد الطعن فيه أو الفأؤه ، وتنص المادة ٢٧ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ على أنه « على ذوي الشأن أن يبادروا الى تنفيذ الحكم الصادر بالازالة أو تصحيح الاعمال المخالفة وذلك خلال المدة التي تحددها الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم » فإذا امتنعوا عن التنفيذ أو انقضت المدة دون تمامه فإن للجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم أن تقوم بذلك بنفسها أو بواسطة من تعهد اليه ، ويتحمل المخالف

بالنفقات وجميع المصروفات وتحصل منه التكاليف بطريق الجز الادارى . ومن حيث أن مفاد هذا النص أن الحكم الجنائي بالازالة واجب النفاذ وتلتزم الجهة الادارية بتنفيذه في حالة تراخى المطعون ضده في تنفيذه في الاجل الذى تحدده له والزامها بالتنفيذ هو التزام مصدره القانون ولا يؤثر في هذا الالتزام وقف تنفيذ القرار الادارى المطعون فيه الامر الذى يتخلف معه ركن الاستعجال في طلب وقف تنفيذه .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم يكون وقف تنفيذ القرار المطعون فيه فاقدًا لأحد ركنيه اللذين لا يقوم قانوننا الا بتوافرها وهو ركن الاستعجال مما كان يستوجب أن يقضى الحكم المطعون فيه برفض الطلب والزام رافعه بمصروفاته .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه اذ قضى بغير ذلك فانه يكون قد صدر بالمخالفة لصحيح حكم القانون ويتمين من ثم القضاء بالغاءه وبرفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه .

(طنين رقم ٣١٦٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١)

ثانياً - مدى جواز تعطيل تنفيذ الأحكام
الصادرة بتصحيح مخالفات البناء
قاعدة رقم (٩٣)

المبدأ :

لا يجوز تعطيل تنفيذ الاحكام الصادرة بتصحيح مخالفات البناء
في بعض طوابق العقار الا اذا اثبت وجود استحالة مادية تعوق ذلك ،
بان يترتب على التصحيح تصدع باقى طوابق العقار التى استوفت
اشتراطات البناء المقررة وانهار العقار بأكمله وهذا بعد الرجوع الى
اللجان الفنية المختصة .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية
لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المقعودة بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢١ فتبينت
أن القاعدة المسلم بها أن الاحكام القضائية النهائية تكون واجبة التنفيذ
حيث تكتسب قوة الامر المقضى به فيما فصلت فيه بصفة صريحة أو
ضمنية فتمتنع العودة الى مناقشة المسألة التى فصل فيها ولو بأدلة قانونية
أو واقعية لم يسبق اثارتها أو اثيرت ولم يبحثها الحكم . ومنى كان
الثابت - في الحالة المعروضة - أنه قد صدرت عدة أحكام أصبحت نهائية
ضد مالك العقار المشار اليه تقضى بالغرامة وتصحيح مخالفات البناء في
بعض طوابق هذا العقار ومن ثم فانها تكون واجبة التنفيذ ، ولا يجوز
تعطيل التنفيذ في الشق المتعلق بتصحيح المخالفات الا اذا ثبت وجود
استحالة مادية تعوق ذلك ، بان يترتب على التصحيح تصدع باقى طوابق
العقار التى استوفت اشتراطات البناء المقررة وانهار العقار بأكمله ،
وهذا بعد الرجوع الى اللجان الفنية المختصة .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في
تنفيذ الاحكام في الحالة المعروضة - بالقدر الذى لا يتعارض مع سلامة
العقار بعد الرجوع الى اللجان الفنية المختصة على النحو السالف بيانه .
(ملف رقم ١٢٩/٢/٧ - جلسة ١٩٩٠/٢/٢١)

الفروع الخمس التصالح في مخالفات البناء

أولا - المخالفات التي يجوز فيها التصالح

قاعدة رقم (١٤)

٢٨

المبدأ :

يجوز التصالح في مخالفات البناء التي ارتكبت حتى اليوم السابق
على تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرّض على الجمعية العمومية
لقسمي الفتوى والتشريع بجلستها المعقوفة بتاريخ ١٨/١٠/١٩٨٩
فاستقرت نص المادة الثالثة من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٣ بتعديل
أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توزيع وتنظيم أعمال البناء
الذي قضى بأنه « يجوز لكل من ارتكب مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦
لسنة ١٩٧٦ أو لأمره التنفيذية أو القرارات المخففة له قبل العمل بهذا
القانون ان يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال ستة شهور من
تاريخ العمل بهذا القانون لوقف الاجراءات التي اتخذت أو تتخذ ضده
وفي هذه الحالة تقف هذه الاجراءات الى ان تتم معاينة الاعمال ٥٥٠
فاذا تبين انها تشكل خطرا على الارواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجا
على خط التنظيم أو مجاوزة للحد الأقصى للارتفاع المحدد قانونا وجب
عرض الامر على المحافظ المختص لاصدار قرار بالازالة والتصحيح وفقا
لهكم المادة ١٦ من ذلك القانون ٥٥٠٠ » ونص المادة للبياسة من فوات
الطلون على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من
اليوم التالي لتاريخ نشره ١٥ » ثم استبدل نص المادة الثالثة من القانون
رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٣ بمقتضى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ وأصبحت

تنص على أنه « يجوز لكل من ارتكب مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهي في ٧ يونيو سنة ١٩٨٥ لوقف الاجراءات التي اتخذت أو تتخذ ضده وفي هذه الحالة تقف هذه الاجراءات الى ان تتم معيئة الاعمال فاذا تبين أنها تشكل خطرا على الارواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجا على خط التنظيم أو لقيود الارتفاع المقررة في قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ وجب عرض الامر على المحافظ لاصدار قرار بالازالة أو التصحيح . . . » ونصت المادة الثانية من ذات القانون على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره » . كما استعرضت الجمعية المادة الاولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ بتعديل الفقرة الاولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعدل لبعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٦ في شأن توجيه وتنظيم اعمال البناء التي نصت على أنه « يستجوب بنص الفقرة الاولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعدل لبعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء النص الآتي : - « يجوز لكل من ارتكب مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ولائحته التنفيذية والقرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهي في ٧ يونيو سنة ١٩٨٧ لوقف الاجراءات التي اتخذت أو تتخذ ضده وفي هذه الحالة تقف هذه الاجراءات الى ان يتم معيئة الاعمال موضوع المخالفة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٧٦ في مدة لا تتجاوز شهرا فلذا تبين انها تشكل خطرا على الأرواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجا على خط التنظيم أو لقيود الارتفاع المقررة في قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ وجب عرض الامر على المحافظ المختص لاصدار قرار بالازالة

والتصحيح وفقا لحكم المادة ١٦ من ذلك القانون • وتكون العقوبة في جميع الاحوال غرامة تحدد على الوجه التالي : —

ونصت المادة الثانية من ذات القانون على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره » •

ومفاد ما تقدم ان المشرع في القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه أجاز لكل من ارتكب قبل العمل بأحكامه مخالفة لاحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له أن يتقدم بطلب الى الوحدة المحلية المختصة في خلال ستة شهور من تاريخ العمل بالقانون المذكور لوقف الاجراءات التي اتخذت أو تتخذ ضده ، فإذا تبين ان الاعمال موضوع المخالفة تشكل خطراً على الارواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجاً على خط التنظيم أو مجاوزة للحد الأقصى للارتفاع المحدد قانوناً وجب عرض الامر على المحافظ لاصدار قرار بالازالة أو التصحيح • وفي القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ المعمول به اعتباراً من ١٣/٤/١٩٨٤ — لم يقتصر المشرع على مد المهلة الزمنية المشار اليها ليماد آخر بل اعاد تنظيم ذات الموضوع اذ اوضحت حالات المخالفات التي يتعين على اللجنة المشار اليها ان تحيلها الى المحافظ المختص ليصدر قراره بالازالة أو التصحيح بعد التعديل الوارد على المادة الثالثة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ هي تلك التي تشكل خطراً على الارواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجاً على خط التنظيم أو لقيود الارتفاع المقررة في قانون الطيران المدني وبذلك يكون المشرع قد استبعد من هذه الحالات حالة مجاوزة الحد الأقصى للارتفاع المحدد قانوناً ، وفي ذات القانون منح المخالف مهلة جديدة تنتهي في ٧ يونيو سنة ١٩٨٥ لتقديم طلب وقف الاجراءات ، وفي القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه أعاد المشرع تناول ذات الموضوع بالتنظيم وعلى نفس النسق اذ قضى صراحة بأنه يجوز لكل من ارتكب مخالفة لاحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له حتى تاريخ

العمل بهذا القانون ان يتقدم بطلب لوقف الاجراءات، ولما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ قد نصت على ان يعمل بهذا القانون من اليوم التالى لتاريخ نشره أى اعتبارا من ١٩٨٦/٧/٤ فان عبارة « من تاريخ العمل بهذا القانون » الواردة في المادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ تنصرف الى هذا القانون وليس الى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ لان المشرع لم يقتصر على احوال النص الوارد في القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ محل النص الوارد في القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ وانما أعاد تنظيم ذات الموضوع كما سبق البيان ومن ثم يكون المعمول عليه في تحديد تاريخ ارتكاب المخالفة التي يجوز التصالح بشأنها هو ما ورد في القانون الاخير والذي عمل به باعتبارها من ١٩٨٦/٧/٤ أى يكون آخر تاريخ للمخالفات التي يجوز التصالح بشأنها هو ١٩٨٦/٧/٣ اليوم السابق على تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ سالف البيان اذا ما توافرت الشروط الاخرى التي تطلبها المشرع لاتمام هذا التصالح على النحو الذي فصله المشرع .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز التصالح في مخالفات البناء التي ارتكبت حتى اليوم السابق على تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه .

(ملف رقم ١٣٨/٢/٧ — في ١٨/٩/١٩٨٩)

(ملف رقم ١٣٨/٢/٧ — جلسة ١٩٩٢/٨/٩)

ثانياً - ما يخرج من نطاق التصالح

قاعدة رقم (٩٥)

المبدأ :

لم يتضمن القانونان رقما ٣٠ لسنة ١٩٨٣ و ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ما يفيد جواز التصالح في المخالفات التي تشكل خطرا على الارواح والممتلكات أو تتضمن خروجاً على خط التنظيم أو تجاوز الارتفاع المقرر بقانون الطيران المدني - مؤدى ذلك : - أن هذه المخالفات لا يرد عليها طلب التصالح المعنى بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ - تقديم طلب التصالح رغم ذلك لا يوقف الاجراءات المتخذة ضد المخالف - أساس ذلك أن طبيعة هذا النوع من المخالفات تآبى التصالح نظرا لخطورتها ومساسها بالتصالح العام ومقتضيات النظام العام التي تحتاج الى الحماية السريعة مما يعده من مظاهر لا تحتل التأخير - الابقاء على قرار الازالة رغم تقديم طلب لتماح لا يعد مخالفة من جانب الادارة .

الحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه اذ استظهر ركن الجدية في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه من عدم قيام الجهة الادارية بتطبيق أحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ الذي صدر أثناء نظر الدعوى ، فانه أى القرار المطعون فيه صدر في ١٩٨٤/١/٩ بموجب التفويض الصادر من محافظ القاهرة لرؤساء الاحياء بمباشرة السلطة المخولة له بمقتضى المادة ١٠٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء . وتقتضى بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بأن « يصدر المحافظ المختص أو من ينييه بعد أخذ رأى لجنة تشكل بقرار منه قرارا مسببا بازالة أو تصحيح الاعمال التي تم وقفها وفي جميع الاحوال لا يجوز التجاوز عن المخالفات المتعلقة بعدم الالتزام بقيود الارتفاع المقررة طبقا لهذا القانون أو قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ أو بخلوط التنظيم أو بتوقيف

أماكن تخصص لايواء السيارات ، وللمحافظ المختص أن يصدر قراره في هذه الاحوال دون الرجوع الى اللجنة المشار اليها في الفقرة الاولى » .

واذا صدر القرار - على ما هو ظاهر من سلطة مختصة بانقويض مستندا الى حكم هذه المادة بازالة مخالفات تتعلق بخطط التنظيم فلا يكون قد شابه وقت صدوره عيب بتوافر ركن الجدية في طلب وقف تنفيذها فالمادة ١٣ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ صريحة في حظر البناء أو التعمية في الاجزاء البارزة عن خطوط التنظيم المعتمدة من السلطة المختصة .

كما أن المادة ١٠٦ المشار اليها تفصح بوضوح عن أن ثمة مخالفات معينة ومنها ما يتعلق بخطط التنظيم لا يجوز التجاوز عنها لما تنطوي عليه من مساس بالمصلحة العامة واخلال بالنظام العام ومن ثم لم يشترط لازالها العرض على اللجنة المنصوص عليها في تلك المادة حتى لا تتأثر المصلحة العامة فيما لو تراخت الازالة الى حين العرض على اللجنة وانتظار رأيها في أمر هذه المخالفات . أما عن أثر القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعدل لبعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فيمقتضى المادة (١) منه استبدل بنص المادة انثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ النص الآتي : « يجوز لكل من ارتكب مخالفة لاحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهى في ٧ يونية ١٩٨٥ لوقف الاجراءات التى اتخذت أو تتخذ ضده . وفي هذه الحالة توقف هذه الاجراءات الى أن تتم معاينة الاعمال موضوع المخالفة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٩ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في مدة لا تجاوز شهرا ، فإذا تبين أنها تشكل خطرا على الارواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجا على خط التنظيم أو لقيود الارتفاع المقررة في قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ وجب عرض الامر على المحافظ المختص لاصدار قرار بالازالة أو التصحيح وفقا لحكم المادة ١٦ من ذلك القانون ٥٠٠٠ » والمستفادة من هذا النص أن أحكامه الموضوعية

جاءت على غرار الاحكام التي وردت بالمادة الثالثة من القانون رقم ١٩٨٣/٣٠ التي انصب عليها التعديل مع اختلاف المجال الزمني لتطبيق النص القديم عن المجال الزمني لتطبيق النص الجديد . فالاول يتعلق بالمخالفات التي ارتكبت قبل العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ والثاني يتعلق بالمخالفات التي وقعت قبل العمل بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ وفيما عدا ذلك فلم يتضمن أيهما ما يتعين جواز التصالح في المخالفات التي تشكل خطرا على الارواح والممتلكات أو تتضمن خروجاً على خط التنظيم أو تجاوز الارتفاع المقرر بقانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ . ولذلك لا يرد على هذه المخالفات طلب التصالح المعنى بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ . فان قدم مع ذلك فلا توقف الاجراءات المتخذة ضد المخالف . ولا وجه للقول بأن هذا القانون قد استهدف عرض جميع المخالفات بما فيها المخالفات المشار إليها على اللجنة المنصوص عليها في المادة ٦ متى قدم طلب التصالح عنها لتقوم بالمعينة إذ فضلا عن أن ذلك مما تأباه طبيعة هذا النوع من المخالفات لخطورتها ومساسها باعتبارات الصالح العام وبمقتضيات النظام العام ووجوب حمايته على وجه السرعة مما يهدده من مخاطر لا تحتل التأخير الذي قد تقتضيه عملية المعينة بواسطة هذه اللجنة ، فان نص المادة الثالثة من هذا القانون لا يفيد أنه قد تضمن تعديلا لنص المادة ١٦ المشار إليها في خصوص ما ورد بها من جواز اصدار قرار الازالة من المحافظ المختص بدون الرجوع الى اللجنة المنصوص عليها فيها وذلك بالنسبة الى المخالفات التي تشكل خطرا على الارواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجاً على خط التنظيم أو لقيود الارتفاع المقررة بقانون الطيران المدني ، وبناء عليه فان الجهة الادارية ان ابقت على القرار المطعون فيه الصادر بازالة مخالفات لخط التنظيم ولم تأمر بوقفه على الرغم من تقديم المدعى طلبا بالتصالح عن هذه المخالفة بعد صدور القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ فتكون قد التزمت صحيح حكم القانون وطبقته تطبيقاً سليماً ، وبذلك ينهار ركن الجدية في طلب وقف تنفيذه بما يقتضى رفضه واذا قضى الحكم المطعون

الصحة العامة أو أمن السكان أو المارة أو الجيران وذلك في الحدود التي تبينها اللائحة التنفيذية وفي جميع الاحوال لا يجوز التجاوز عن المخالفات المتعلقة بعدم الالتزام بقيود الارتفاع المقررة طبقا لهذا القانون أو قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ أو بخطط التنظيم أو بتوفير أماكن تخصص لايواء السيارات » كما تنص المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ على أنه « يجوز لكل من ارتكب مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لأحكامه التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهي في ٧ من يونية سنة ١٩٨٥ لوقف الاجراءات التي اتخذت أو تتخذ ضده . وفي هذه الحالة تقف هذه الاجراءات الى أن تتم معاينة الاعمال المخالفة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في مدة لا تتجاوز شهرا فإذا تبين أنها تشكل خطرا على الارواح والممتلكات أو تتضمن خروجا على خط التنظيم أو مخالفة لقيود الارتفاع المقررة في قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ وجب عرض الامر على المحافظ المختص لاصدار قرار بالازالة أو التصحيح وفقا لحكم المادة ١٦ من ذلك القانون وتكون العقوبة في جميع الاحوال على الوجه الآتي . . . »

ومن حيث أن مفاد النصوص المشار اليها أن المشرع حرص على بيان الحالات التي لا يجوز فيها التصالح ، فلا يكون للجهة الادارية حيالها الا أن تتخذ وجوبا القرار بالازالة أو التصحيح دون استئزام الرجوع الى اللجنة المشار اليها بالفقرة الاولى من المادة ١٦ المعدلة من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن مفاد حكم المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ قبل وبعد تعديلها بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ أنه لا يرد على المخالفات المنصوص عليها بها طلب التصالح المعنى بالقانونين رقمي ٣٠ لسنة ١٩٨٣ و ٥٤ لسنة

١٩٨٤ فلا يلزم بشأن تلك المخالفات عرض أمرها على اللجنة المنصوص عليها بالفقرة الاولى من المادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ (الحكم الصادر بجلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٨٨ في الطعن رقم ٧٨٥ لسنة ٣١ القضائية عليا) وفي غير تلك الاحوال فليس ثمة ما يفيد الاختصاص المقرر للجهة الادارية ، وفقا لاحكام القانون ، في تقدير ملاءمة القرار الذي تصدره في شأنها ، شريطة أن يستوى القرار الذي يصدر في هذا الشأن صحيحا يتوافر الشرائط الشكلية والموضوعية المقررة لصحته .

فاذا كان ذلك وكان الثابت أن المطعون ضده قد قام بالبناء دون ترخيص بالمخالفة لحكم المادة (٤) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ كما لا يجادل المطعون ضده فيما أثبتته تقرير اللجنة الفنية من أن البناء أقيم دون مراعاة الردود القانونية ويمدون ترك المسافات الامامية والجانبية للمنطقة السياحية ، فان توافر هذه الحالة القانونية والواقعية ، تقوم سببا صحيحا للقرار بالازالة . واذا كان القرار رقم ٣١٣ لسنة ١٩٨٣ ، وهو القرار المطعون فيه ، قد صدر من محافظ الجيزة بالنيابة واستند في ديباجته الى التقرير المقدم من اللجنة الفنية المشكلة بالتطبيق لحكم المادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ، وتبنى في مضمونه ما كانت قد انتهت اليه اللجنة الفنية المشار اليها من رأى مفاده ازالة الدور الخامس بعد الارضى من المقار موضوع المنازعة فلانه على ذلك يكون قد استوفى أوضاعه الشكلية المقررة قانونا لصحته . ولا وجه في هذا الصدد لما يبيديه المطعون ضده من أن القرار قد خلا من التسبب ذلك أن استناد القرار في ديباجته الى التقرير المقدم من اللجنة الفنية المختصة وتبنيه موضوعا ما انتهت اليه اللجنة من رأى بازالة الدور الخامس فوق الارضى قاطع الدلالة في أن القرار قد تبنى الاسباب التي تضمنها تقرير اللجنة الفنية ، ويكون بذلك قد استوفى الاوضاع الشكلية بالتسبب في مفهوم حكم المادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ — وبالترتيب على ما تقدم لا يكون ثمة وجه بحسب الظاهر من الاوراق ودون المساس بأصل طلب الالتواء ، للنمى على القرار المطعون فيه فلا يكون طلب وقف تنفيذ

مستوفيا ركن الجدية اللازم للقضاء به مما يتعين معه رفض الطلب دون حاجة الى التعرض لركن الاستعجال على استقلال لعدم جدواه . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد استظهر توافر ركن الجدية في طلب وقف التنفيذ فانه يكون قد خالف حكم الواقع والقانون .

(طعن رقم ٢٥٦٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٨٨/٥/٢٨)

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ :

المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن توجيه أعمال البناء أوردت ضمن المخالفات التي لا يجوز التصالح فيها مخالفة عدم الالتزام بتوفير أماكن تخصص لايواء السيارات — أوجبت أيضا على المحافظ المختص ازلتها دون الرجوع الى اللجنة المتخصص عليها في المادة (١٦) المشار اليها .

المحكمة : ومن حيث أنه سبق لهذه المحكمة أن قضت في حكمها الصادر بجلسته ٣٠ من أبريل سنة ١٩٨٨ في الطعن رقم ٣١/٢٤٧٠ القضائية عليا ، أن المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه أعمال البناء ، معدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ تنص على أنه « يصدر المحافظ المختص أو من ينييه بعد أخذ رأى لجنة تشكل بقرار منه ... قرارا مسببا بازالة أو تصحيح الاعمال التي تم وقفها ... وفي جميع الاحوال لا يجوز التجاوز عن المخالفات المتعلقة بعدم الالتزام بقيود الارتفاع المقررة طبقا لهذا القانون أو قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ أو بخطط التنظيم أو بتوفير أماكن تخصص لايواء السيارات وللمحافظ المختص أن يصدر قراره في هذه الاحوال دون الرجوع الى اللجنة المشار اليها في الفقرة الاولى » وأن البين من هذه المادة أنها حددت مخالفات معينة لا يجوز للمحافظ المختص

التجاوز عنها لما تنطوى عليه من مساس بالمصلحة العامة وإخلال بالنظام العام ، وأوجبت عليه إزالتها دون العرض على اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ١٦ المذكورة حتى لا تتأثر المصلحة العامة أو النظام العام إذا ما تراخت إزالة تلك المخالفات لحين العرض على اللجنة وانتظار رأيها فيها . وأنه لا يغير من حكم المادة (١٦) المشار إليه ، ما نص عليه القانون رقم ٥٤ لسنة ٨٤ بتعديل المادة الثالثة من انقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ من أنه : « يجوز لسلك من ارتكب مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لاحقة التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهى في ٧ يونية سنة ١٩٨٥ لوقف الاجراءات التى اتخذت أو تتخذ ضده ، وفى هذه الحالة تقف هذه الاجراءات الى أن تتم معاينة الاعمال موضوع المخالفة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى مدة لا تتجاوز شهرا ، فاذا تبين أنها تشكل خطرا على الارواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجا على خط التنظيم أو لقيود الارتفاع المقررة فى قانون الطيران المدنى الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ وجب عرض الأمر على المحافظ المختص لاصدار قراره بالازالة أو التصحيح وفقا لحكم المادة ١٦ من ذلك القانون ٥٠٠ » اذ أن الاستفادة من هذا النص أن أحكامه الموضوعية جاءت على غرار الاحكام التى وردت بالمادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ التى انصب عليها التعديل ، ولم يتضمن أى منها تحديدا للمخالفات التى لا يجوز التصالح فيها أو تعديلا للمادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ، سالفه الذكر ، فيما يتعلق بتحديد المخالفات التى لا يجوز التصالح فيها ، وبناء على ذلك فإن المخالفات التى حددتها المادة ١٦ المذكورة وأوجبت على المحافظ المختص اصدار قرار بازالتها لم تتأثر بما نص عليه القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه ، ومن ثم فلا يجوز أن تكون هذه المخالفات محلا للتصالح وفقا لهذا القانون الأخير .

ومن حيث أنه متى كان ذلك وكانت المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة

١٩٧٦ ، المشار اليه ، قد أوردت صراحة ضمن المخالفات التي لا يجوز التصالح فيها ، مخالفة عدم الالتزام بتوفير أماكن تخصص لايواء السيارات ، وأوجب على المحافظ المختص ازالته دون الرجوع الى اللجنة المنصوص عليها بالفقرة الاولى من المادة ١٦ المذكورة ، فمن ثم فان القرار المطعون فيه بعدم الموافقة على التصالح في مخالفة عدم توفير أماكن لايواء السيارات بالعقارين ملك الشركة المطعون ضدها ، المقامين على قطعتي الارض رقمي ٥١٤٢ و ٥١٤٣ من تقسيم هضبة الازهرام بالمقطم ، المنطقة (هـ) ، قسم الخليفة ، يتفق — بحسب الظاهر من الأوراق — مع صحيح أحكام القانون ، مما ينتفى معه ركن الجدية في طلب وقف تنفيذه ، واذا ذهب الحكم الطعين الى خلاف هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ، حق من ثم القضاء بالغاءه ، وبرفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه والزام المدعى مصروفاته طبقاً لأحكام المادة ١٨٤ مرافعات .

(طعن رقم ٢٢٤٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٥/١٢/١٩٩٠)

الفصل الثامن

مسائل متنوعة

الفرع الأول

الجهة المختصة بترميم المباني الحكومية

قاعدة رقم (٩٨)

المبدأ :

أعمال الانشاءات أو توسيع أو تقوية أو حفظ أو تعديل أو ترميم المباني الحكومية تقوم بها مديرية الاسكان بالخصم على ميزانيتها - لا تدرج التكاليف في ميزانيات المصالح صاحبة الشأن - يستثنى من ذلك المصالح التي يحددها وزير الخزانة - لا يجوز للمصالح الحكومية اجراء أى عمل من الاعمال المتقدمة الا بواسطة مديرية الاسكان .

المحكمة : ومن حيث أن المادة ٥٥٨ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات تنص على أن : « أعمال الانشاءات أو توسيع أو تقوية أو حفظ أو تعديل أو ترميم المباني الحكومية تقوم بها مديرية الاسكان بالخصم على ميزانيتها . ولا يدرج شيء من هذا القبيل في ميزانيات المصالح صاحبة الشأن الا المصالح المستثناة من هذا الحكم بقرخص من وزارة الخزانة . ولا يجوز للمصالح أن تجرى أى عمل من الاعمال المتقدمة في المباني الحكومية الا بواسطة مديرية الاسكان وبعد الرجوع اليها » .

ومن حيث ان عبارات النص واضحة وصريحة في أنه لا يجوز القيام بأعمال الانشاءات المبينة بالنص الا بعد الرجوع الى الادارات الهندسية المختصة حتى تتم هذه الانشاءات بواسطتها أو تحت اشرافها ومن ثم يقع التزام على عاتق القائمين على أمر المصالح الحكومية المشار اليها في

النص بالخطار الادارات الهندسية المختصة بما ترمع اقامته من مبان أو منشآت حتى تقسوم بمباشرة مسئوليتها بشأنها ، وتقع مسئولية هذا الاخطار في الطعن المائل على المسئولين بادارة تعليم مدينة منوف القائمين على أمر أعمال المباني . ولما كان الطاعن لا يندرج في عداد هؤلاء العاملين وانما يعمل بصفة أصلية أخصائي معمارى بالمدرسة الصناعية الثانوية بمنوف وقد تم نحيه لأداء مهمة محددة هي الاشراف الفنى على ما ترمع هذه الادارة اقامته من مبانى فان مناط تحميله لمسئولية مثل هذا الاخطار هو أن يكون قد كلف به رسميا .

(طعن رقم ١٦١٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١١/١٦/١٩٨٥)

الفرع الثاني

نطاق سريان الباب الثاني

من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦

قاعدة رقم (٩٩)

المبدأ :

استمرار سريان أحكام الباب الثاني من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ على القرى التي صدر بشأنها قرار من وزير الاسكان بتطبيق الباب المذكور عليها قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المقسودة بتاريخ ٨/١٠/١٩٨٦ فاستعرضت نص المادة ٢٩ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء الذي يقضى بأن « تسرى أحكام الباب الثاني من هذا القانون في عواصم المحافظات والبلاد المتبرة مدنا بالتطبيق للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون نظام الحكم المحلى ، أما القرى والجهات الاخرى فلا يسرى فيها الا بقرار من وزير الاسكان والتعمير بناء على طلب المحافظ المختص » .

ويجوز تحقيقا لمصلحة عامة أو لاسباب تاريخية أو ثقافية أو سياحية أو مراعاة لظروف العمران ، أعفاء مدينة أو قرية أو جهة من تطبيق بعض أحكام الباب الثاني من هذا القانون » .

كما استعرضت الجمعية نص المادة ٢٩ سالفه البيان بعد استبدالها بمقتضى المادة الاولى من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ والتي قضت بأن « تسرى أحكام

الباب الثانى من هذا القانون على عواصم المحافظات والبلاد المعتبرة مدنا
بالتطبيق لقانون الحكم المحلى .

ويجوز لاسباب تاريخية أو ثقافية أو سياحية أو تحقيقا لغرض
قومى أو مصلحة اقتصادية أو مراعاة لظروف العمران اعفاء مدينة أو
قرية أو جهة من تطبيق بعض أحكام الباب الثانى من هذا القانون «...» .
ونصت المادة ٣١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ والمعلقة بالمادة
الاولى من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بأنه « يجوز للمحافظ المختص
بناء على اقتراح الوحدة المحلية المختصة أن يطلب من الوزير المختص
بالاسكان اعفاء بعض المناطق بالمدينة أو القرية من بعض الاشتراطات
البنائية الواردة فى هذا القانون أو لائحته التنفيذية «...» .

وتبين للجمعية أن المشرع فى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ أضاف
حكما جديدا الى أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ إذ نصت المادة
الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ على أنه « يجوز لكل من ارتكب
مخالفة لاحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو
القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلبا الى الوحدة
المحلية المختصة خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون لوقف
الاجراءات التى اتخذت أو تتخذ ضده «...» .

وتسرى أحكام هذه المادة على جميع مدن الجمهورية والقرى التى
صدر بها قرار من الوزير المختص بالاسكان بتطبيق القانون رقم ١٠٦
لسنة ١٩٧٦ عليها «...» .

ومفاد ما تقدم أن المشرع فى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ قبل
تعديله بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ حدد نطاق سريان الباب الثانى منه
الخاص بتنظيم المباني « من حيث المكان فأخضع له عواصم المحافظات
والبلاد المعتبرة مدنا بالتطبيق لاحكام قانون الحكم المحلى ، أما بالنسبة
للقرى والجهات الأخرى فقد فوض المشرع وزير الاسكان والتعمير فى

مد نطاق سريان أحكام الباب المذكور عليها بناء على طلب المحافظ المختص وبذلك يكون المشرع قد فوض وزير الاسكان في تحديد مجال نفاذ القانون من حيث المكان بالنسبة لغير عواصم المحافظات والمدن وهو أمر من صميم العمل التشريعي الذي يستقل به المشرع وحده . بيد أن المشرع في القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه قد عدل عن مسلكه هذا فالغنى التفويض التشريعي الممنوح لوزير الاسكان في هذا الشأن ضمينا بقصره مجال تطبيق القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ على عواصم المحافظات والمدن فقط فلم يعد من الجائز قانونا اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ في ١٩٨٣/٦/٨ مد نطاق أحكام الباب الثاني من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ الى القرى وغيرها من الجهات غير المعتبرة مدنا بالتطبيق لقانون الحكم المحلي الا ان المشرع عندما ألغى التفويض التشريعي الممنوح لوزير الاسكان في هذا الشأن انما ألغاه بالنسبة للمستقبل فقط ولم يتعرض بالالغاء للقرارات الصادرة عن الوزير بعد سريان أحكام الباب المذكور الى بعض القرى ابان قيام التفويض بل أبقى عليها صحيحة منتجة لكافة اثارها . يؤكد ذلك ما جاء صراحة في الفقرة الثانية من المادة ٢٩ بعد استبدالها بالمادة الاولى من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ سالفه البيان من جواز اعفاء مدينة أو قرية من بعض أحكام الباب الثاني من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ، وأيضا ما ورد في المادة ٣١ من القانون المذكور من جواز اعفاء بعض المناطق بالمدينة أو القرية من بعض الاستمرارات البنائية ، وكذلك ما جاء صراحة في عجز المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ من سريان أحكام هذه المادة على جميع مدن الجمهورية والقرى التي صدر بها قرار من الوزير المختص بالاسكان بتطبيق القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ عليها .

واذ يبين من الاوراق أن السيد وزير الاسكان أصدر القرار رقم ١٢٩ لسنة ٨٠ بتطبيق أحكام الباب الثاني من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ على بعض قرى محافظة الغربية ومن ثم تظل أحكام هذا الباب

سارية على هذه القرى في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣
سالف البيان .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
استمرار سريان أحكام الباب الثاني من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦
على القرى التي صدر بشأنها قرار من وزير الاسكان بتطبيق الباب
المذكور عليها قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه .
(ملف رقم ١٠٩/٢/٧ - جلسة ١٠/٨/١٩٨٦)

الفرع الثالث

نطاق سريان الاعفاء المقرر في المادة (٥) من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤

قاعدة رقم (١٠٠)

المبدأ :

عدم سريان شمول الاعفاء المقرر في المادة (٥) من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالتعمير على نشاط بيوت الخبرة الاستشارية المصرية من ضرائب المهن غير التجارية عن الأعمال الاستشارية التي تقوم بها بيوت الخبرة الاستشارية المصرية في نطاق المجتمعات العمرانية الجديدة .

الفتوى : أن هذا النزاع الخاص بشركة ايلكو سبق عرضه على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلسة ١٢/٦/١٩٨٥ وانتهت الى عدم اختصاصها بنظره واذ كان الطلب الحالي مقدما من الوزير في الموضوع وباعتباره نزاعا بين الوزارة وبين مصلحة الضرائب فهو بذاته نفس النزاع السابق فتقرر عدم اختصاص الجمعية فيه ومن ثم فقد قررت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلسة ١٩/٣/١٩٨٦ ولذات الأسباب السابقة عدم جواز نظر النزاع السابق الفصل فيه . أما عن طلب ابداء الرأي حول اعفاء نشاط بيوت الخبرة الاستشارية المصرية من ضرائب المهن غير التجارية عن الأعمال الاستشارية التي تقوم في نطاق المجتمعات العمرانية الجديدة ، فقد تبينت الجمعية العمومية أن المادة ٥ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ سالف الذكر المعدل بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٥ تقضى بأن « تتمتع شركات المقاولات الأجنبية والبيوت الاستشارية الأجنبية العاملة في مشروعات بالاعفاءات الضريبية المقررة لرأس المال الأجنبي بمقتضى قانون استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة . وتتمتع بذات الاعفاءات المنصوص عليها في الفقرة السابقة العمليات التي تقوم بها شركات المقاولات أو البيوت الاستثمارية المصرية بالتعاون مع شركات أو بيوت أجنبية في المشروعات

التي يكون فيها التعاون من مقتضيات التعمير ويصدر بتحديددها قرار من وزير الاسكان والتعمير » • كما تبين أن المادة ١٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن اصدار نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ تقضى بأن « مع عدم الاخلال بأية اعفاءات ضريبية أنفصل مقررة فى قانون خاص تصفى أرباح المشروعات من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها ، وتمضى الأرباح التى توزعها من الضريبة على إيرادات التقيم المنقولة وملحقاتها ومن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها بحسب الأحوال ، ومن الضريبة العامة على الأيراد بالنسبة للزوعية المصفاة من الضرائب النوعية طبقا لهذا النص » •

ومفاد ما تقدم أن المشرع سرى الاعفاءات الضريبية المقررة لرأس المال الأجنبى بمقتضى قانون استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة على العمليات التى تقوم بها شركات المقاولات أو البيوت الاستشارية المصرية بالتعاون مع شركات أو بيوت أجنبية فى المشروعات التى يكون فيها التعاون من مقتضيات التعمير ويصدر بتحديددها قرار من وزير الاسكان والتعمير • وإذا كانت المادة ١٦ سائفة الذكر تناولت بالحصص الضرائب المعفى منها ولا يدخل ضمنها ضرائب الأرباح عن المهن غير التجارية ويزدك فلا يتناولها الاعفاء المقرر فى المادة ٥ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه وبذلك فلا تتمتع البيوت الاستشارية المصرية العامة فى مجال التعمير من أداء تلك الضرائب •

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى :
أولا — عدم جواز نظر النزاع الخاص بشركة ايلكو السابق الفصل فيه ، وعدم اختصاص الجمعية بنظر النزاع الخاص بشركة ديفيد أوكوين •
ثانيا — عدم سريان شمول الاعفاء المقرر فى المادة ٥ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ على نشاط بيوت الخبرة الاستشارية المصرية من ضرائب المهن غير التجارية عن الأعمال الاستشارية التى تقوم بها بيوت الخبرة الاستشارية المصرية فى نطاق المجتمعات العمرانية الجديدة •
(ملف رقم ٣٧/٢ - ٣٠٧ - جلسة ١٩/٣/١٩٨٦)

الفرع الرابع

اتلوة

قاعدة رقم (١٠١)

المبدأ :

أحقية :حافظ القاهرة في استئداء الاتوة في مبيعات الأراضى وغيرها من الاتوات بمنطقة المقطم من شركة النصر للاسكان والتعمير وصيانة المباني نزولا عند مريح نص المادة السادسة من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٤٣ لسنة ١٩٨٤ في شأن تعمير وإدارة منطقة المقطم واستصحابا لصحيح فتوى الجمعية العمومية السائرة بجلساتها المنعقدة ١٩٨٣/١١/١٤ في شأن ايلولة هذه الاتوات

الفتوى : ان هذا الموضوع قد عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٩٢/٦/٧ فاستبان لها أن المادة الأولى دن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٤٣ لسنة ١٩٨٤ في شأن تعمير وإدارة منطقة المقطم تنص على أن « تتولى شركة النصر للاسكان والتعمير وصيانة المباني — إحدى شركات هيئة القطاع العام للاسكان ، تعمير وإدارة منطقة المقطم على أن تخصص لها باقى الأراضى التى كانت محلا للامتياز بهذه المنطقة وكافة المرافق والمنشآت التى تؤول الى الدولة وفقا لأحكام عقد الالتزام وتنص المادة السادسة من ذات القرار على أن تلتزم شركة النصر للاسكان والتعمير وصيانة المباني قبل محافظة القاهرة بذات الالتزامات التى كانت تلتزم بها الشركة المساهمة المصرية للتعمير والانشاءات السياحية بموجب عقد الالتزام » .

واستظهرت الجمعية مما تقدم أن المشرع ناط بشركة النصر للاسكان والتعمير وصيانة المباني تعمير وإدارة منطقة المقطم بعد أن انقضت مدة انقزام الشركة المساهمة المصرية للتعمير والانشاءات السياحية السابق

منحها لها بالقانون رقم ٥٦٥ لسنة ١٩٥٤ وعنى بالنص على إلزام شركة النصر
صراحة بذات التزامات الشركة المساهمة المصرية قبل محافظة القاهرة
بموجب عقد الالتزام المشار إليه .

وخلصت الجمعية العمومية من ذلك الى أنه لما كان من بين هذه
الالتزامات التزام الشركة المصرية بأداء قيمة الاتاوة على مبيعات الأراضي
والغاب بمدينة المقطم ونق ما انتهى الى افتاء الجمعية بجلستها
المنعقدة في ١٤/١١/١٩٨٢ في هذا الشأن ، فمن ثم يتعين القول بأحقية
المحافظة في استثناء قيمة هذه الاتاوة من شركة النصر للإسكان والتعمير
وصيانة المباني نزولا عند صريح نص المادة السادسة من قرار رئيس
مجلس الوزراء المشار اليه واستصحابا لصحيح فتوى الجمعية آنفة
البيان في أيلولة هذه الاتاوات .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
أحقية محافظة القاهرة من استثناء الاتاوة في مبيعات الأراضي وغيرها
من الاتاوات بمنطقة المقطم من شركة النصر للإسكان والتعمير وصيانة
المباني وفق ما انتهى اليه الافتاء السابق للجمعية في هذا الشأن .

(ملف رقم ٨٣٠/٢/٣٢ — جلسة ١٩٩٢/٦/٧)

الفرع الخامس

صفة الضبط القضائي

قاعدة رقم (١٠٢)

المبدأ :

المادتان ١٤ ، ١٧ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء يكون للمديرين والمهندسين والمساعدين الفنيين القائمين بأعمال التنظيم بالمجالس المحلية صفة الضبط القضائي - يكون لهم بمقتضى ذلك حق دخول مواقع الأعمال المخالفة لأحكام هذا القانون ولو لم يكن مرخصا بها وإثبات ما يقع فيها من مخالفات واتخاذ الاجراءات المقررة في شأنهم - ومتابعة تنفيذ القرارات والأحكام النهائية الصادرة في شأن الأعمال المخالفة وإبلاغ رئيس المجلس المختص بأية عقبات في سبيل تنفيذها - توقف الأعمال المخالفة بالطريق الإداري ويصدر بالوقف قرار مسبب من الجهة الادارية المختصة بشؤون التنظيم يتضمن بياناً بهذه الأعمال - يجوز للجهة الادارية المختصة خلال مدة وقف تلك الأعمال التحفظ على الأدوات والمعدات المستخدمة .

المحكمة : ومن حيث أن المادة ١٤ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء تنص على أن يكون للمديرين والمهندسين والمساعدين الفنيين القائمين بأعمال التنظيم بالمجالس المحلية صفة الضبط القضائي ويكون لهم بمقتضى ذلك حق دخول مواقع الأعمال المخالفة لأحكام هذا القانون ولو لم يكن مرخصا بها وإثبات ما يقع فيها من مخالفات واتخاذ الاجراءات المقررة في شأنها ، وعليهم متابعة تنفيذ القرار والأحكام النهائية الصادرة في شأن الأعمال المخالفة وإبلاغ رئيس المجلس المحلي المختص بأية عقبات في سبيل تنفيذها . كما تنص المادة ١٧ من هذا القانون بأن توقف الاعمال بالطريق الإداري ويصدر بالوقف قرار مسبب من الجهة الادارية المختصة بشؤون التنظيم يتضمن بياناً

بهذه الأعمال ، ويجوز للجهة المذكورة خلال مدة وقف تلك الأعمال التحفظ على الأدوات والمهمات المستخدمة .

ومن حيث أنه بالنسبة للطاعن في الطعن رقم ١٣٩١/٣٤ ق - فإن العقار محل التحقيق كان فيما قبل ١٩٨٢/٨/١ تابعا لمنطقة اسكان حي الجنوب ولم تنقل تبعيته لمنطقة اسكان حي مصر القديمة رئاسة الطاعن المذكور الا من ١٩٨٢/٨/١ ، ولما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن هذا الطاعن ندب من حي مصر القديمة الى حي الوسط اعتبارا من ١٩٨٣/٨/٣ ، فإن مسؤوليته عن العقار المشار اليه وما اعتوره من مخالفات تكون محصورة في الفترة ما بين ١٩٨٢/٨/١ حتى ١٩٨٣/٨/٣ .

ولما كان الثابت في جلاء ووضوح من عيون الأوراق أن منطقة اسكان حي مصر القديمة أرسلت في الفترة من ١٩٨٢/٣/٦ حتى ١٩٨٣/٤/١٠ أكثر من ثلاثين اشارة وكتبا لشرطة مصر القديمة وشرطة مرافق حي مصر القديمة تخطرهم فيها بمخالفات مالك العقار المشار اليه وتجاوزاته وتطلب منهم اتخاذ اللازم نحو ايقاف أعمال المبانى المخالفة وتشميع الآلات والمعدات الموجودة بموقع تلك المخالفات والتحفظ عليها كما أنها في ذات الفترة أرسلت أكثر من ثلاثة كتب لرفق المياه لقطع المياه عن ذلك العقار وكذلك أكثر من ثلاثة كتب لرفق الكهرباء لقطع التيار الكهربائي عن ذلك العقار .

كما أن منطقة الاسكان المذكورة أرسلت أكثر من ثلاثة مكاتبات لكل من اللواء نائب مدير أمن المنطقة الجنوبية ولنايب المحافظ للمنطقة الجنوبية في ذات الفترة السابقة تخبرهم فيها بسبق كتاباتها للشرطة بنوعيتها وبتجاوزات ومخالفات المالك واستمراره فيها وتلقت نظرم الى خطورة هذه المخالفات وخطورة الموقف وتستصرخهم لوقف هذه المخالفات والأعمال ومتابعة الايقاف ، بل انها كتبت لهم برجاء استئاض همة مرفقى الكهرباء والمياه لقطع المياه والتيار الكهربائي عن ذلك العقار ، وفوق كل ذلك فقد

تم تحرير العديد من محاضر مخالفات المبنى للعقار المشار اليه في ذات الفترة السابق بيانها ومنها المحاضر أرقام ١٥ ، ٤٢،٣٤، ٥٠ لسنة ١٩٨٢ .

ومما لا شك فيه أن هذه الاشارات والمكتاتبات والاسـتـنـاهـات والمحاضر انما تدل دلالة قاطعة على عدم ارتكاب الطاعن الأول لتهمة عدم القيام بالاجراءات الواجبة لوقف مباني العقار محل التحقيق المشار اليه .

ومن حيث أن الثابت بالأوراق أن الطاعن الأول أصدر في ٣١/٧/١٩٨٣ القرار رقم ١ الموقع منه والمعتد من رئيس حي مصر القديمة بإزالة الأدوار الثمانية المخالفة ، وأرسل هو ورئيس الحي في ١/٨/١٩٨٣ كتابا لرئيس شركة المرافق مرفقا به قرار الازالة المشار اليه وذلك لاتخاذ اللازم لتنفيذ الازالة الادارية في الميعاد المحدد بالقرار ، وأخطرا في ذات التاريخ مأمور شرطة مصر القديمة ، وفي ذات التاريخ أيضا أرسلنا لنائب المحافظ للمنطقة الجنوبية كتابا مرفقا به قرار الازالة . واذ كان ذلك وكان الطاعن المذكور قد انقطعت صلته بمنطقة اسكان مصر القديمة منذ ١/٨/١٩٨٣ ، وكانت الكتب العديدة السابق الاشارة اليها فيما تقدم قد تضمنت طلب تسميع الآلات والمعدات المستخدمة في أعمال الموقع ، فانه بذلك لا يمكن أن ينسب للطاعن تهمة عدم اتخاذه اجراءات ازالة المباني المخالفة اداريا وعدم اتخاذه اجراءات غلق المبنى والاستيلاء على الأدوات والمهمات ، اذ الثابت من تلك الكتابات العديدة أن المبنى تم تسميحه عدة مرات وفرض التسميع اما اعمالا لقرارات من النيابة العامة واما بمعرفة المالك يوعى العموم فالطاعن قد أدى واجبه في هذا الخصوص وفقا لما تنطق به الأوراق وفي متابعة جادة واجبائية ، بما لا يمكن معه أن ينسب اليه تهمة عدم اتخاذ اللازم لوقف الأعمال أو للازالة أو عدم غلق المبنى والاستيلاء على المعدات والآلات .

(طعن رقم ١٣٩١ و ١٦٩٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١/٢٦/١٩٩١)

الفرع السادس
تحديد الالتزام بصعب وثيقة التأمين
قاعدة رقم (١٠٣)

المبدأ :

المادة ٨ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانونين رقمي ٢ لسنة ١٩٨٢ و ٧٠ لسنة ١٩٨٣ تنص بان وثيقة التأمين تغطي المسؤولية المدنية لكل من المهندسين والمقاولين أثناء فترة التنفيذ ومسؤولية مالك البناء خلال فترة الضمان المنصوص عليها بالقانون المدني وأنهم جميعا يعتبرون مؤمناً لهم وممثلين بالتضامن من صحة البيانات الواردة في تلك الوثيقة - عبء أداء قبضة الوثيقة يقع على عاتقهم جميعاً ويقسم بينهم بالتساوى طالما أن المشرع لم يحدد نصيب كل منهم فيها - يؤكد ذلك حرص المشرع النص في القرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٨٢ الصادر بتنفيذا لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ وفي حدود التفويض الوارد به على أن التزام المالك بسداد أقساط التأمين إنما يكون عن نفسه وبالتبعية عن المهندسين والمقاولين أي أنه اعتبر مالك البناء هو الملتزم بإداء أقساط تلك التأمين في مواجهة المؤمن إلا أنه في مجال العلاقة بينه وبين المهندسين والمقاولين المتعاقدين معه فيقسم عليهم ذلك الالتزام بالتساوى ما لم يتفقوا على غير ذلك .

الفتوى : أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٢٧/٤/١٩٨٨ فتبينت أن المادة ٤ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن توجييه وتنظيم أعمال البناء المعدل بالقانونين رقمي ٢ لسنة ١٩٨٢ ، ٣ لسنة ١٩٨٣ تنص على أنه : « لا يجوز إنشاء مبان أو إقامة أعمال أو توسيعها أو تعديلها أو تدعيمها أو هدمها أو اجراء أية تشطيطات خارجية مما تحدده اللائحة التنفيذية الا بعد الحصول على تصريح في ذلك من الجهة الادارية المختصة بشئون

التنظيم أو إخطارها بذلك وفقا لما تقرره اللائحة التنفيذية لهذا القانون .
ويسرى هذا الحكم على كل من ينشئ أى مبنى أو يجرى أى عمل من الأعمال المنصوص عليها فى الفقرة السابقة سواء أكان من أفراد أو هيئات القطاع الخاص أو الجمعيات التعاونية أو الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات العامة وشركات القطاع ٠٠ « وتنص المادة ٨ من ذات القانون قبل تعديلها بالقانونين رقمى ٢ لسنة ١٩٨٢ و ٣ لسنة ١٩٨٣ المشار اليهما على أنه « لا يجوز صرف ترخيص البناء أو البدء فى التنفيذ بالنسبة الى الأعمال التى تصل قيمتها عشرة آلاف جنيه فأكثر الا بعد أن يقدم طالب الترخيص وثيقة تأمين ٠٠٠ وتغطى وثيقة التأمين المسؤولية المدنية للمهندسين والمقاولين عن الأضرار التى تلحق بمالك البناء أو بالغير خلال فترة التنفيذ ٠٠٠ كما تغطى مسؤوليتهم خلال فترة الضمان المنصوص عليها بالمادة ٦٥١ من القانون المدنى ٠٠٠٠ « وتنص هذه المادة بعد تعديلها بالقانونين المشار اليهما على أنه « لا يجوز صرف ترخيص البناء أو البدء فى التنفيذ بالنسبة الى الأعمال التى تصل قيمتها ثلاثين ألف جنيه والتعليقات مهما بلغت قيمتها الا بعد أن يقدم طالب الترخيص وثيقة تأمين ٠٠٠ وتغطى وثيقة التأمين المسؤولية المدنية للمهندسين والمقاولين عن الأضرار التى تلحق بالغير بسبب ما يحدث فى المبنى والمنشآت من تدهم كلى أو جزئى بالنسبة لما يلى : ١ - مسؤولية المهندسين والمقاولين أثناء التنفيذ باستثناء عمالهم مسؤولية المالك أثناء فترة الضمان المنصوص عليها فى المادة ٦٥١ من القانون المدنى ٠٠٠ ويصدر قرار من وزير الاقتصاد والاتفاق مع الوزير المختص بالاسكان بالقواعد المنظمة لهذا التأمين وشروطه وقيدوده وأوضاعه والأحوال التى يكون فيها للمؤمن حق الرجوع على المسئول عن الضرر كما يتضمن القرار قسط التأمين الواجب أدائه والشخص الملزم به ٠٠٠٠٠ « وتنص المادة ١ من قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٨٢ على أن تسرى الأحكام والقواعد الواردة فى هذا القرار على التأمين من المسؤولية المدنية قبل الغير المنصوص عليها بالمادة ٨ من القانون رقم ١٠٦ لسنة

١٩٧٦ وتتضمن المادة ٢ من ذات القرار على أن « يقصد بالمؤمن لهم حيثما ورد بهذا القرار » المهندسون والمقاولون ومالك البناء » ويكونون مسئولين بالتضامن عن صحة البيانات الواردة في طلب التأمين وتتضمن المادة ٨ على أن « يتم سداد قسط التأمين في جميع الأحوال بمعرفة مالك البناء عن نفسه ونيلابة عن المهندسين والمقاولين » .

واستظهرت الجمعية العمومية أن المشرع حظر في القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه على الأفراد والهيئات الخاصة والوزارات والمصالح الحكومية والهيئات العامة وشركات القطاع العام انشاء أية مبن أو تعديل مبنى قائم أو توسيعه أو تعديته أو هدمه الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الادارية المختصة كما حظر على هذه الجهة صرف أية تراخيص بالبناء أو البدء فيه الا بعد أن يقدم طالب الترخيص وثيقة تأمين عن الاحداث التي تلحق بالغير وفي هذا المقام اتجه المشرع في بداية الأمر الى جعل هذه الوثيقة تغطي المسؤولية المدنية للمهندسين والمقاولين عن الأضرار التي تلحق بالغير أثناء مدة التنفيذ وخلال فترة الضمان المنصوص عليها بالتقنين المدني وذلك من جراه ما يحدث في المبنى من تدهم كلي أو جزئي أو بسبب ما يوجد من عيوب تهدد ساكنيها وسلامتها ويعتبر مالك البناء من المؤمن لصالحهم في هذا الشأن ثم عدلت أحكام تلك المسؤولية بصدر القانونين رقمي ٢ لسنة ١٩٨٢ و ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بحيث أصبحت وثيقة التأمين تغطي أيضا مسؤولية مالك البناء خلال فترة الضمان المنصوص عليها بالقانون المدني كما تغطي مسؤولية المهندسين والمقاولين عن الأضرار التي تلحق بالغير أثناء مدة التنفيذ فقط ، هذا وقد ناط المشرع بوزير الاقتصاد بالاتفاق مع وزير الاسكان سلطة تحديد شروط ذلك التأمين وتقيوده ، وأوضاعه والأحوال التي يكون فيها للمؤمن الرجوع على المسئول عن الضرر ، كما ناط به أيضا بتحديد أقساط ذلك التأمين والشخص المترحم به وقد صدر تنفيذا لذلك القرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٨٢ بتقرير المسؤولية التضامنية لكل من مالك البناء والمهندس والمقاول عن صحة البيانات الواردة بوثيقة التأمين وبإلزام المالك بأداء

أقساط التأمين المستحقة بالأصلالة عن نفسه وبالنسبة عن باقى المؤمن لهم
(المهندسين والمقاولين)

ولما كان البادى من استغراض الأحكام المتقدمة أن وثيقة التأمين
المشار إليها أصبحت وفقاً لصريح حكم المادة ٨ من القانون رقم ١٠٦
لسنة ١٩٧٦ المعدل بقانونين رقمى ٢ لسنة ١٩٨٢ و ٣٠ لسنة ١٩٨٣
تغطى المسؤولية المدنية لكل من المهندسين والمقاولين أثناء فترة التنفيذ
ومسؤولية مالك البناء خلال فترة الضمان المنصوص عليها بالقانون المدنى
وأنهم جميعاً يعتبرون مؤمناً لهم ومسؤولين بالتضامن عن صحة البيانات
الواردة فى تلك الوثيقة ، ومن ثم فإن عبء أداء قيمة الوثيقة المشار إليها
يقع على عاتقهم جميعاً ، ويقسم بينهم بالتساوى طالما أن المشرع لم
يحدد نصيب كل منهم فيها ، ويؤكد ذلك حرص المشرع بالنص فى القرار
رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٨٢ الصادر بتنفيذاً لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة
١٩٧٦ وفى حدود التفويض الوارد به على أن التزام المالك بسداد أقساط
التأمين إنما يكون عن نفسه وبالنسبة عن المهندسين والمقاولين أى أنه
ولئن اعتبر مالك البناء هو الملتزم بأداء أقساط ذلك التأمين فى مواجهة
المؤمن إلا أنه فى مجال العلاقة بينه وبين المهندسين والمقاولين المتعاقدين
معه فيقسم عليهم ذلك الالتزام بالتساوى ما لم يتفقوا على ذلك سواء
بتحديد نصيب كل منهم فى أداء تلك الأقساط على نحو مغاير أو بتحمل
أحدهم قيمتها بالكامل وترتباً على ما تقدم فإن عبء أداء قيمة وثيقة
التأمين على عملية استكمال مبنى منطقة كفر الشيخ الأزهرية المشار إليها
يقع على عاتق مقاول هذه العملية والجهة التى يتم التنفيذ لحسابها على
أن تتحمل هذه الأخيرة بقيمة المهندس إذا كان قد قامت بالأعمال الهندسية
لعملية المشار إليها طالما أنهما لم يتفقا على خلاف ذلك ولا ينال مما تقدم
ما تنص عليه المادة ٧٧ من لائحة المناقصات والمزايدات التى تعتبر جزءاً
لا يتجزأ من العقد الجرم بينهما على التزام المقاول بالتباعد جميع القوانين
والوائح الحكومية المتعلقة بتنفيذ العملية ، ذلك أن هذا النص يفرض
التزاماً عاماً على المقاول بالتباعد القواعد والأحكام المتعلقة بالتنفيذ

كالوصول على رخص الأشغال وتصاريح العمل فيما يجاوز الميعاد المحدد
واقتراع الارشادات والتعليمات المتعلقة بالمحافظة على سهولة المرور بمنطقة
تنفيذ العملية الى غير ذلك من الالتزامات التي يتطلبها التنفيذ أما
استخراج تراخيص البناء وسداد قيمة وثيقة التأمين فذلك التزام خاص
بمقتضى اتفاقا صريحا على التزام المقاول بالقيام به .

اذن انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى التزام
الجهة الادرية والمقاول بتحمل عبء أداء قيمة وثيقة التأمين عن عملية
استكمال مبنى منطقة كفر الشيخ الأزهرية على النحو المبين بالأسباب .

(ملف رقم ١٢٤/٢/٧ - جلسة ١٩٨٨/٤/٢٧)

الفرع السابع

فوائد القروض

قاعدة رقم (١٠٤)

المبدأ :

لا يجوز اضافة فوائد القروض التى حصلت عليها «حافطة البحرة»
لاقامة وحدات سكنية اقتصادية الى القيمة الفعلية للمباني التى ياتزم
بسددها المشتررون لتلك الوحدات — وذلك بالنسبة للعقود التى أبرمتها
بالفعل مع هؤلاء المشترين بعد ١٩٧٧/٩/٩ •

الفتسوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى
الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٥/١١/١٩٨٩ فاستعرضت
المادة ١٢٠ من التقنين المدنى التى تنص على أنه « اذا وقع المتعاقد فى
غلط جوهري جاز له أن يطلب ابطال العقد ، ان كان المتعاقد الآخر قد
وقع مثله فى هذا الغلط ، أو كان على علم به ، أو كان من السهل عليه أن
يتبينه » • والمادة ١٢١ من ذات التقنين التى تنص على أن « ١ — يكون
الغلط جوهريا اذا بلغ حدا من الجسامه بحيث يمتنع معه المتعاقد عن ابرام
العقد لو لم يقع فى هذا الغلط » والمادة ١٢٢ منه التى تنص على
أن « يكون العقد قابلا للإبطال لغلط فى القانون اذا توافرت فيه شروط
الغلط فى الواقع طبقا للمادتين السابقتين هذا ما لم يقضى القانون بغيره » •
والمادة ١٤٧ منه التى تنص على أن « ١ — العقد شريعة المتعاقدين ، فلا
يجوز نقضه أو تعديله الا باتفاق الطرفين ، أو للأسباب التى يقررها
القانون » •

كما استعرضت المادة ٧٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن
تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر التى تنص على
أن « تلك المساكن الشعبية والاقتصادية والمتوسطة التى أقامتها المحافظات

وتم شغلها قبل تاريخ العمل بهذا القانون ، نظير أجرة نقل عن الأجرة القانونية ، إلى مستأجريها على أساس الأجرة المخفضة لمدة خمس عشر سنة وذلك وفقا للقواعد والشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء » . وكذلك استعرضت الجمعية المادة الثانية من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ وتعديلاته بشأن تملك المساكن الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها أو تقيمها المحافظات التي تندس على أنه « ثانيا : بالنسبة لوحدات المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها أو تقيمها المحافظات ويتم شغلها بعد ١٩٧٧/٩/٩ يكون تملكها طبقا لقواعد والشروط والأوضاع الموضحة بالملحق رقم (٧) المرافق لهذا القرار » . وقد جاء بالملحق رقم (٢) من القرار المذكور ما يلي :

أولا - نسب التوزيع : يتم تملك المساكن الاقتصادية التي تقيمها المحافظات على أساس تكلفة المبنى بدون الأرض وتقسط القيمة على ٣٠ سنة بتون فوائد .

خامسا : حالات التأخير في السداد وأحكام أخرى :

في حالة تأخير المشتري عن سداد أى قسط في المواعيد المحددة له ، تسرى على الأقساط المتأخر سدادها .

فوائد تأخير بواقع ٧٪ من تاريخ الاستحقاق الى تاريخ السداد

.....

يتضمن عقد البيع نصا يقضى بأن يحظر التصرف بالبيع أو التنازل أو تغيير التخصيص لوحدات المباع الا بعد موافقة المحافظة وفي حالة الحصول على الموافقة على التصرف بالبيع أو التنازل أو تغيير التخصيص تسدد كامل الأقساط المتبقية بالإضافة الى فوائد القروض عن رأس المال لمدة التقسيط .

— تؤول حصيلة البيع ومقابل الانتفاع « بمساكن الايواء » الى صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى على أن يتصل الصندوق

بقية أقساط القروض والفوائد التي استخدمت في بناء هذه الوحدات »

واستظهرت الجمعية مما تقدم أن المشرع في المادة ٧٢ من قانون تأجير وبيع الأملكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ناط برئيس مجلس الوزراء وضع قواعد وشروط تمايك المساكن الشعبية والاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها المحافظات الى مستأجرها ، وذلك بالنسبة للوحدات التي تم شغلها قبل العمل بهذا القانون في ١٩٧٧/٩/٩ وتنفيذا لهذا التفويض صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ وتناول قواعد تملك المساكن المشار اليها التي أقامتها المحافظات وشغلت قبل ١٩٧٧/٩/٩ وتلك التي أقامتها أو تقيمها المحافظات وتشغل بعد هذا التاريخ وبالنسبة لقواعد تملك الوحدات السكنية الاقتصادية التي تشغل بعد ١٩٧٧/٩/٩ حسبما جاء بالجدول الثاني المرفق بالقرار المذكور - فانها تقتضى بأن تقوم المحافظات ببيع تلك الوحدات على أساس تكلفة المبانى بدون الأرض ، وتقسط القيمة على ثلاثين عاما بدون فوائد ، فاذا تأخر المشتري عن سداد أى قسط في المواعيد المحددة له ، تسرى على الأقساط المتأخرة سدادها فوائد تأخير بواقع ٧٪ من تاريخ الاستحقاق الى تاريخ »

وئن كان قرار رئيس مجلس الوزراء المشار اليه لم يتطرق هو أو القواعد الواردة بالجدول الثاني المرفق به صراحة الى فوائد القروض التي تحصل عليها المحافظات لتمويل بناء هذه لنوعية من المساكن ، الا أنها تتدرج بطبيعة الحال ضمن العناصر اللازمة لحساب تكلفة تلك المساكن والتي يتحمل بها المشترون - وذلك على خلاف الوضع بالنسبة لمساكن الايواء ، حيث نصت القواعد الواردة بالجدول الثاني المشار اليه صراحة على أن القروض وفوائدها التي استخدمت في بناء هذه المساكن يتحمل بها صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادي .

ولا يحتاج في هذا الصدد بعدم مشروعية قرار رئيس مجلس الوزراء

سالف الذكر فيما تضمنه من تحديد قواعد تملك المساكن التي تقيمها المحافظات وتشغل بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه ، لتجاوز القرار حدود التفويض المقرر في هذا القانون ، وبإتالي فيتعين استبعاد أقساط القروض وفوائدها المستخدمة في بناء المساكن الاقتصادية من تكلفة المباني ذلك لأنه أيا كان الرأي في مشروعية القرار المذكور ، وإتزامه بحدود التفويض ، فإن التكلفة الفعلية للمباني التي يلتزم بها المشتري تندرج تحتها الفوائد الخاصة بقروض تمويل البناء ، بما لا وجه معه لاستبعادها من هذه التكلفة — وهذا هو الرأي الذي سبق أن انتهت إليه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٩/١/٤ ملف رقم ١٢٨/٢/٧

ولما كانت محافظة البحيرة ، في الحالة المعروضة ، قد أبرمت بعد ١٩٧٧/٩/٩ عقود لتمليك وحدات سكنية اقتصادية للمواطنين ولم ينص في هذه العقود على أن ثمن البيع يشمل قيمة فوائد القروض التي حصلت عليها المحافظة لبناء تلك الوحدات ، فإنه لا يجوز — وأحالته هذه — تعديل العقود المذكورة بإضافة قيمة الأقساط والفوائد المشار إليها إلى ثمن البيع ، بالإرادة المنفردة للمحافظة ذلك لأن العقد هو شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله إلا باتفاق الطرفين ، أو للأسباب التي يقررها القانون ولا وجه للقول بأن المحافظة قد وقعت في غلط في القواعد القانونية المنظمة لبيع الوحدات السكنية الاقتصادية والواردة بالجدول الثاني المرفق بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ سالف الذكر ، حيث أن التكلفة الفعلية للمباني تشمل فوائد القروض أو أن المحافظة لم تتنبه إلى وجوب إضافة فوائد القروض التي حصلت عليها لبناء هذه الوحدات إلى التكلفة الفعلية للمباني طبقا للقواعد المشار إليها وأنه يترتب على ذلك أن يكون للمحافظة حق طيب بإبطال العقود المشار إليها ، أن لم يرتض المشترون بزيادة ثمن الوحدات المباعة لا وجه لهذا القول لأنه من المسلم به فقها وقضاء أن الغلط المبرر لطلب إبطال العقد هو الذي يكون غلطا جوهريا والذي يبلغ حدا من الجسامة بحيث

يمتنع منه المتعاقد عن إبرام العقد لو تم يقع في هذا الغلط وأن الغلط إذا كان في القانون يجب أن تتوافر فيه شروط الغلط في الواقع فضلا عن أن الغلط في القانون هو الغلط في القواعد القانونية التي ليست محلا للخلاف أما الغلط في المسائل المختلف عليها فعلا وترجيح رأى دون آخر فلا أثر له في صحة العقد وبالتالي فإن عقود البيع التي حددت ثمنها معيناً لتعليك الوحدة السكنية دون أن تضمن الثمن النص على فوائده القروض لا تتطوى على غلط جوهري يبرر طلب إبطالها لأن تحمل هذه الفوائد أو عدم تحملها لم يكن له تأثير في مدى إقدام المحافظة على تعليك الوحدة السكنية فضلا عن أن هذه المسألة كانت محلاً للخلاف القانوني فلا يثير مسألة الغلط في القانون ، وعليه فلا يسمح للمحافظة طلب إبطال العقود المشار إليها للخلط في القانون وذلك لا يخل بطبيعة الحال بحق المحافظة في النص صراحة في العقود الجديدة على إلزام المشتري بالفوائد المذكورة باعتبارها تدخل ضمن التكلفة الفعلية للمباني .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز اضافة فوائد اقروض التي حصلت عليها محافظة البحيرة لاقامة وحدات سكنية اقتصادية ، الى القيمة الفعلية للمباني التي يلتزم بسدادها المشترون لتلك الوحدات ، وذلك بالنسبة للعقود التي تم إبرامها بالفعل مع هؤلاء المشتريين بعد ١٩٧٧/٩/٩ للأسباب السالف بيانها .

(ملف رقم ١٣٦/٢/٧ - جلسة ١٩٨٩/١١/١٥)

الفرع الثامن

مخالفة قوانين الزراعة والمباني

قاعدة رقم (١٠٥)

المبدأ :

مبنى — مخالفة قوانين الزراعة والمباني — توصيل المرافق العامة — قرينة البراءة — حكم نهائي .

الفتوى : المبادرة الى تقديم المخالفين لقانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء الى المحاكم الجنائية فور وقوع المخالفة لردعها — أساس ذلك : أن المشرع تغيا بالنصوص المتعلقة بتنظيم عالية البناء حرصا على سلامة المواطنين وأمنهم والحفاظ على الرقعة الزراعية لما لها من عظيم الأثر في حياة البلاد الاقتصادية ومن ثم حظر الخروج عليها وفرض العقوبات على المخالفين لأحكامها — لا تؤثر هذه التشريعات أكلها ما لم تنهض الجهات المختصة بالتنظيم وتبادر الى وئد هذه المخالفات في مهدها واستخدام المكنت التي وسدها لها القانون في ايقاف أعمال البناء المخالفة بالطريق الإداري وتحرير المحاضر المثبتة لهذه المخالفات وعرضها على الجهات القضائية لتتخذ فيها شئونها وتحيل المخالفين الى المحاكمة الجنائية ويأتى الحكم في حالة ثبوت المخالفة فيميد الأمور الى نصابها ويزيل أساس المخالفة — من المبادئ الأساسية في الاجراءات الجنائية التي سما بها الدستور واحتواها ضمن أحكامها ما نصت عليه المادة ٦٧ من أن المتهم برئ حتى تثبت ادانته في محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه — وفقا لهذا المبدأ يتمتع كل انسان بقرينة البراءة الى أن يحكم بادانته بحكم نهائي — هذه القرينة لصيقة بالانسان ينعم بها ويعامل على أساسها ولا ينفك عنه — ترتبنا على ذلك اذا تقدم أحد مرتكبى

مخالفات البناء بطلب توصيل المرافق العامة اليها ولم يك قد صدر حكم بإدانتته فلا تملك الجهة الادارية لهذا الطلب رفضا طالما أنها قعدت عن ايقاف أعمال البناء المخالفة بالطريق الادارى قبل اكتمالها وان صاحب البناء يستجمع كامل الشروط التى وضعت للكافة المتعاقد على توصيل المرافق العامة وأن المبنى المقام لا يهدد بحال أمن وسلامة شاعليه أو الغير — صدور حكم نهائى بالازالة أو التصحيح — انتفاء قرينة البراءة — لا يكون ثم من وجه للاستجابة لطلب توصيل المرافق العامة الى المباني التى قضى بازالتها أو تصحيحها الا بعد تصحيح أوجه المخالفة .

(ملف رقم ١٤٨/٢/٧ — جلسة ١٩٩٢/٥/٣)

الفرع التاسع مقابل حق الانتفاع

قاعدة رقم (١٠٦)

المبدأ :

عدم احقية محافظة القاهرة في الحصول على أية حصة من المبالغ التى تتقاضاها شركة مدينة نصر للاسكان والتعمير كمقابل انتفاع عن الأدوار التى سمح بتخليتها من قبل الشركة — اداء هذه المبالغ لا يجد فيه المباشرة فى نص القانون الذى أم ينشئ بذاته هذا الالتزام — مصدر الالتزام بها لا يكمن سوى فى الاتفاق بين شركة مدينة نصر الباتعة لأراضى البناء وملاك هذه الأراضى بصفتهم مشترين على تعديل قيود الارتفاع واشترائط البناء فى عقود الشراء مقابل مبالغ تحصل عليها هذه الشركة — هذا الالتزام لا يترتب للمحافظة أدنى حق فى الحصول على حصته من هذه المبالغ أو المشاركة أو المشاطرة فيها على أى وجه .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٦ من أكتوبر سنة ١٩٩١ فاستبان لها :

١ — ان المبالغ المحصلة — موضوع طلب الرأى — تؤدى مقابل تخويل الملاك فى المناطق التى تتبع شركة مدينة نصر للاسكان والتعمير بزيادة عدد من طوابق مبانيهم القائمة على الأراضى المشترقة من الشركة متجاوزين فى ذلك قيود الارتفاع التى التزموا بها عند إبرام عقود شراء تلك الأراضى .

١ — أن هذه المبالغ وبهذه المثابة لا تجد سند تخصيصها فى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ، فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء التى عاجلت نصوصه مجاوزة قيود الارتفاع عما هو مخصص به باعتباره جريمة

جنائية وليس في المادة ١٨ من هذا القانون — قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ — بما نصت عليه من جواز التجاوز عن بعض المخالفات التي لا تؤثر على مقتضيات الصحة العامة أو أمن السكان أو المارة أو الجيران نظير أداء المخالف مقابل انتفاع ما يجاوز هذا النظر ذلك أنها إنما تعالج بعض مخالفات البناء باعتبارها جريمة ، إذ يتصدر حكمها في هذا الخصوص النص على أنه « مع عدم الإخلال بالعقوبة الجنائية يجوز للجنة التجاوز عن بعض المخالفات » ، والحالة المطروحة للبحث تتأى عن مجال جريمة مخالفة البناء مما تعالجه نصوص القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه .

٣ — لا وجه قانونا الى استنهاض سند لتحصيل هذه المبالغ من قانون التخطيط العمراني الصادر بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بحسبان أنها إنما تحصل منذ صدور قرار المجلس المحلي في ١٩٧٩ أى قبل صدور القانون المشار اليه .

٤ — وإذا كان أداء المبالغ المحصلة في الحالة المعروضة لا يجد سببه المباشر في نص القانون الذي لم ينشأ بذاته هذا الالتزام فإن مصدر الالتزام بها لا يكمن سوى في الاتفاق بين شركة مدينة نصر البائنة لأراضي البناء وملاك هذه الأراضي بصفقتهم مشترين ، على تعديل قيود الارتفاع ولشتراطات البناء الواردة في عقود الشراء مقابل مبالغ تحصل عليها هذه الشركة وهو ما لا يرتب للمحافظة أدنى حق في الحصول على حصة من هذه المبالغ أو المشاركة والمشاركة فيها على أى وجه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية محافظة القاهرة في الحصول على أية حصة من المبالغ التي تتقاضاها شركة مدينة نصر للسكان والتعمير كمقابل انتفاع عن الأدوات التي سمح بتخليتها من قبل الشركة .

(ملف رقم ٤٧/١٠/١٤٠ — جلسة ١٠/١٠/١٩٩١)

الفرع العاشر

دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات

قامعة رقم (١٠٧)

المبدأ :

دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات هي بحسب طبيعتها دراسات تقريبية عن أمور مستقبلية قد لا تتحقق في أغلب الحالات — أسعار مواد البَدْء قد تخضع لظروف اقتصادية لم تكن في الحسبان وتحدث في أى وقت •

الحكمة : لا وجه أيضاً لما ينمى به الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه لم يراع في مجال تقدير الكسب الفائت عليه عدم احتمال تحقق خسائر في تنفيذ العملية على خلاف ما ذهب إليه الحكم بأن احتمال الخسائر في تنفيذ المشروعات أمر وارد مثل توقع الكسب منها بمقولة أن هذا الذى ذهب إليه الحكم المطعون فيه قد أصبح اليوم محل نظر ولا يعمل عليه الاقتصاديون في دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات وفي حالات استقرار أسعار مواد البناء باعتبار أن مدة تنفيذ العملية كانت قصيرة لا تتجاوز تسعة أشهر ، فإن هذا الذى ينمى الطاعن بهذا الوجه في غير محله من ناحيتي الواقع أو القانون ذلك أن دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات هي بحسب طبيعتها دراسات تقريبية عن أمور مستقبلية قد لا تتحقق في الأغلب الأعم من الحالات ، كما أن أسعار مواد البناء قد تخضع لظروف اقتصادية لم تكن في الحسبان وتحدث في أى وقت •

(طعن رقم ٤٩٦ و ٥٢٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩/٣/١٩٩١)

الفرع الحادى عشر
الاختصاص بتوزيع الزجاج
قاعدة رقم (١٠٨)

المبدأ :

أناط المشرع المكتب الدائم لتوفير مواد البناء بوزارة الاسكان الاختصاص فى تحديد حصص الزجاج وطريقة توزيعها على التجار والمؤسسات وكذلك تعديلها وإلغائها كلما اقتضى الأمر ذلك - استهدف المشرع من ذلك جعل عملية توزيع الزجاج مرفقا قيميا يقدم خدماته على مستوى الجمهورية بطريقة موحدة تحقيقا لمعادلة التوزيع بين التجار وكافة المنشآت - تعديل هذا الاختصاص لا يكون الا بقرار من وزير الاسكان - مؤدى ذلك : بقاء المكتب المذكور هو صاحب الاختصاص فى تحديد حصص التجار وتوزيعها وتعديلها طالما لم يمسر قرار بتعديل اختصاصه أو إلغائه - لا حاجة فى هذا الصدد بمسور خطاب من وزارة الامكان الى رئيس الغرفة التجارية يفيد بان توزيع حصص محافظة الدقهلية أصبح من اختصاص المحافظ - أساس ذلك - أن الخطاب المشار ايه لا ينهض دليلا على نقل اختصاص المكتب المذكور الى تلك المحافظة .

الحكمة : ومن حيث أن عملية توزيع وبيع حصص الزجاج قد نظمت ابتداء بطريقة قومية على مستوى الجمهورية بقرار وزير الاسكان رقم ١١٦٥ سنة ١٩٦٤ التى نص فى مادته الأولى على أن : « يحظر بيع الزجاج المسطح الشفاف الا بترخيص من المكتب الدائم لتوفير مواد البناء وخفض التكلفة بوزارة الاسكان والمرافق » كما نصت المادة الثانية منه على أن « يقوم المكتب المذكور باعداد كشوف توزيع الكميات على التجار وورش الشطف والسقية ... وتخطر بها شركة النصر لصناعة الزجاج والبللور لتقوم بالصرف بمقتضاها شهريا ... وللمكتب المذكور تعديل الكشوف كلما اقتضى الأمر ويقوم باخطار

الشركة ومديرية الاسكان بكل تعديل في حينه » وبتاريخ ١٩٦٥/٩/١١ صدر قرار نائب وزير الاسكان والمرافق رقم ١١٦٣ لسنة ١٩٦٥ بشأن توزيع وبيع «زجاج ونص في المادة الأولى منه على أن « تلتزم شركة النصر لصناعة الزجاج والبلاور بعدم التصرف في انتاجها من الزجاج المسطح الشفاف الا الى الأشخاص والجهات التي يحددها المكتب الدائم لتوفير مواد البناء وخفض التكلفة بوزارة الاسكان والمرافق » ، كما نصت المادة الثانية منه على أن يقوم المكتب المذكور باعداد كشوف الكميات التي تقرر توزيعها على التجار وورش الشطف والمرايا ويخطر بها شركة النصر لصناعة الزجاج والبلاور .. وللمكتب المذكور تعديل الكشف كلما اقتضى الأمر ذلك ويخطر الشركة ومديريات الاسكان والمرافق بكل تعديل في حينه » .

ومن حيث أنه يبين من جماع النصوص المتقدمة أن سلطة تحديد حصص الزجاج بالجمهورية وطريقة توزيعها على التجار والمنشآت وتعديلها واختائها كلما اقتضى الأمر ذلك ، انما ينعقد أصلاً للمكتب الدائم لتوفير مواد البناء وخفض التكلفة بوزارة الاسكان . وقد أكد هذا المعنى اقرار الصادر من نائب وزير الاسكان بتنظيم عملية توزيع وبيع الزجاج والقرارات المعدلة له ، ومن ثم فان القرار الصادر من وزير الاسكان والمرافق المشار اليه بتنظيم عملية توزيع الزجاج قد استهدف أن يجعل منها مرفقا قويا يقدم خدماته على مستوى الجمهورية بطريقة موحدة تحقيقا لعادلة التوزيع بين التجار والمنشآت كافة ، ومن ثم فلا يجوز نقل هذا الاختصاص المعقود للمكتب الدائم - أو تعديله الا بمقتضى قرار من وزير الاسكان بتعديل قراره رقم ١١٦٥ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ، وما لم يصدر هذا القرار يظل المكتب المذكور هو صاحب الاختصاص الوحيد في الجمهورية الذي يناط به تحديد حصص التجار والمنشآت وتوزيعها وتعديلها عند الاقتضاء » ومن ثم فان ما أثاره الحكم من أن خطابا قد وجه من وزارة الاسكان الى رئيس الغرفة التجارية يفيد فيه « بأن توزيع حصص محافظة الدقهلية أصبحت من اختصاص المحافظة » لا يكفي

بذاته لانتزاع اختصاص المكتب الدائم لتوفير مواد البناء وخفض التكلفة، في توزيع حصص الزجاج وتعديلها طبقا لتنظيم الذي حدده وزير الاسكان بقراره المذكور ولم يتم دليل من الأوراق على صدور القرار المدعى بصدوره من وزير الاسكان ، ولا يفيد في ذلك ما أورده الحكم من صدور خطاب من وزارة الاسكان — اذ أن هذا الخطاب يفرض صدوره — لا ينهض دليلا على نقل اختصاصات المكتب الدائم الى الجهة المشار اليها بالمحافظة تعديلا لقرار وزير الاسكان الذي ناط بالمكتب الدائم لتوفير مواد البناء وخفض التكلفة تحديد حصص الزجاج وطريقة توزيعها على التجار والمنشآت .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الطاعن كان يحصل من الزجاج طبقا للكشوف التي يقرها المكتب الدائم لمواد البناء وخفض التكلفة على حصة تبلغ في مجموعها ٦٣٠ مترا مربعا بواقع ٢٣١٠ م^٢ « ٣ ملم » للمحل التجارى و ٤٢٠ مترا مربعا (٣ ملم) بورشة صناعة المرايا الذين يمتلكهما ، فإن القرار الصادر من اللجنة المشكلة بالمحافظة بتخفيض هذه الحصص دون الرجوع الى المكتب المشار اليه بوزارة الاسكان يكون قد صدر من جهة لا تملك اصداره مما يتعين معه الغاؤه والالتفات عنه ، واذا انتهج الحكم غير هذا النهج فانه يكون قد أخطأ في تكيف الوقائع وتأويلها ، وأضحى خليقا بالالغاء .

(ملعن رقم ٨٧٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٦/٢/١)

الفرع الثاني عشر
مناطق تحديد مستوى الاسكان
قاعدة رقم (١٠٩)

المبدأ :

المناطق في تحديد مستوى الاسكان عند منح الترخيص هو بما ورد
في رخصة البناء .

الفنوسى : مفاد المادة ١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء وقرار وزير التعمير والدولة للاسكان رقم ١٢٩ و ١٣١ لسنة ١٩٨٠ — أن المناطق في تحديد مستوى الاسكان عند منح الترخيص هو بما ورد في رخصة البناء وهناك فرق بين سعر الاسمنت الموحد وسعر تكلفة الاستيراد وبيع الاسمنت والحديد بسعر تكلفة الاستيراد بالنسبة للاسكان الفاخر — المقصود بمواد البناء المسعرة جبريا هي المواد التي تباع بالسعر المخصص للاسكان المتوسط وهو السعر المدعم وليس سعر تكلفة الاستيراد .

(ملف رقم ١٠١/١/٤٧ — جلسة ١٩٨٦/٥/٢١)

لأفرع الثالث عشر

وجوب إخطار الجهة الإدارية المختصة بشؤون التنظيم
بموعد تنفيذ المبنى والإنشاءات

قاعدة رقم (١١٠)

المبدأ :

المادة ٥٢ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن توجيه وتنظيم أعمال البناء تقضى بالتزام الوزارات والأجهزة والمصالح العامة والهيئات العامة وهيئات وشركات القطاع العام وهيئات الحكم المحلي بإخطار الجهة الإدارية المختصة بشؤون التنظيم بموعد تنفيذ المبنى والإنشاءات والمشروعات الخاصة بها قبل البدء في التنفيذ بشهر على الأقل - وذلك بخطاب مسجل أو عن طريق التسليم باليد - يعتبر الإخطار بمثابة ترخيص بالبناء .

الحكمة : استبدل المشرع بالترخيص - الإخطار بإنشاء المبنى وذلك بتعديله اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ - سالف الذكر بقرار وزير الإسكان والمرافق رقم ١١١ لسنة ١٩٨٤ حيث نص في المادة (٥٢) منها على التزام الوزارات والأجهزة والمصالح العامة والهيئات العامة وهيئات وشركات القطاع العام وهيئات الحكم المحلي بإخطار الجهة الإدارية بشؤون التنظيم بموعد تنفيذ المبنى والإنشاءات والمشروعات الخاصة بها قبل البدء في التنفيذ بشهر على الأقل وذلك بخطاب مسجل أو عن طريق التسليم باليد ، ويعتبر الإخطار بالصورة المتقدمة بمثابة ترخيص بالبناء .

ومن حيث أنه من مقتضى ما تقدم فإن ما نسب للطاعن من ضرورة الحصول قانوناً على ترخيص ببناء المجلس الشعبي المحلي للمحافظة الذي قدره هذا المجلس والمحافظة من الإدارة الهندسية وقسم التنظيم بمجلس

مدينة دمياط على غير أساس أو سند صحيح من القانون مما ينتفى معه الأساس القانونى لشرعية الاتهام الموجه اليه .

ومن حيث أنه فضلا عما تقدم فإن الجهة الادارية قد أودعت بحافطة مستنداتها المقدمة بجلسة ١٨/٣/١٩٨٩ بطلقة وصف وظيفة اقطاع — أخصائى عقود ومشتريات ثالث — ولم يرد ضمن اختصاصاته استصدار تراخيص البناء كما أفادت الجهة الادارية وفقا للوارد على غلاف حافطة المستند بأن مديرية الاسكان لم تقم باستصدار أى تراخيص لأعمال البناء الحكومية التى تنفذها قبل عام ١٩٨٤ ولم يسبق لها اتخاذ أية اجراءات فى هذا الخصوص . وعن ثم فإن اقطاع لم يكن مختصا بأداء الأعمال المنسوب اليه تخلفه عن أدائها فيما لو كانت هذه الأعمال واجبة قانونا .

ومن حيث أن احكم الطعين وقد ذهب على خلاف ما تقدم الى مجازاة الطاعن بخضم شهر من أجره يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه مما ينعين معه الحكم بالغائه والقضاء ببراءة الطاعن مما نسب اليه .

(طعن رقم ٤٤٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٨٩)

مجتمعات عمرانية جديدة

مجتمعات عمرانية جديدة

قاعدة رقم (١١١)

المبدأ :

الشركات المنشأة طبقاً للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ يجوز لها أن تمتلك الأراضي في المجتمعات العمرانية الجديدة إذا تحققت فيها الشروط المقررة في القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بأن يكون ثلثا رأس مالها على الأقل مملوكاً لأشخاص طبيعيين مصريين أو لأشخاص اعتبارية مصرية يتحقق فيهم نفس الشروط بأن يكون ثلثا رأسمالها مملوكاً لمصريين — تمتلك الأراضي الصحراوية طبقاً للقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨١ إذا كان ٥١٪ على الأقل من رأسمالها مملوكاً لأشخاص طبيعيين مصرية ولأشخاص اعتبارية مصرية تتحقق فيها نفس الشروط بأن يكون ٥١٪ من رأسمالها مملوكاً لمصريين — وذلك بشرط ألا يزيد ما يملكه الفرد على ٥٪ من رأس المال .

الفتوى : إن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ١٥/١/١٩٨٦ فتبينت أن المادة (٣٨) من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ سالف الذي تنقضى بأن يكون لهيئة المجتمعات العمرانية الترويج لبيع أو تأجير أو الانتفاع بأراضي المجتمعات العمرانية الجديدة وذلك للمستثمرين المصريين والأجانب بهدف التنمية الاقتصادية للمشروعات وذلك دون الاخلال بالقواعد المنظمة لتملك الأجانب وتنقضى المادة الأولى من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٨٦ بتنظيم تملك غير المصريين للمعارات المبنية والأراضي الفضاء بأنه « مع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة ، يحظر على غير المصريين سواء أكانوا أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين اكتساب ملكية العقارات المبنية أو الأراضي الفضاء في جمهورية مصر العربية ، أيا كان سبب اكتساب الملكية ، عدا الميراث ، ويشمل هذا الحظر الملكية التامة وملكية الرقبة وحقوق

الانتفاع ، ويعتبر في حكم التملك في تطبيق أحكام هذا القانون ،
الايجار الذي تزيد مدته على خمسين عاما ويقصد بالشخص
الاعتباري غير المصرى ، في تطبيق أحكام هذا القانون ، أية شركة
أيا كان شكلها القانونى — لا يملك المصريون ثلثى رأس مالها على الأقل
ولو كانت قد أنشئت في مصر طبقا لأحكام القانون المصرى » • ومفاد
ما تقدم أن المشرع لاعتبارات قدرها قيد التصرف في الأراضى العمرانية
الجديدة بمراعاة الأحكام الخاصة بتملك الأجانب والواردة في القانون
رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٦ ، والتي حظر بها المشرع على غير المصرين سواء
أكلوا أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين اكتساب ملكية العقارات المبنية أو
الأراضى الغضاء سواء كانت هذه الملكية تامة أو ملكية رقبة ، وكذلك
اكتساب أى حق من حقوق الانتفاع فيها ، واعتبر في حكم التملك الايجار
لمدة تزيد على خمسين سنة وبين المشرع هدلول الشخص الاعتباري غير
المصرى في مجال القانون بأنه أية شركة أيا كان شكلها القانونى لا يملك
المصريون ثلثى رأس مالها على الأقل ولو كانت أنشئت في مصر طبقا
لأحكام القانون المصرى • فالعبرة ليست بجنسية الشخص الاعتباري
وانما بمصرية رأس مالها ولا يكون رأس المال مصرياً بصريح النص الا
إذا كان ثلثه على الأقل مملوكاً لمصريين وذلك بصرف النظر عن الشركة
أو شكلها القانونى ، وعلى ذلك فالعبرة في جواز تملك الشركات المنشأة
طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار اليه للعقارات المبنية
أو الأراضى الغضاء الواقعة في المجتمعات العمرانية الجديدة أو الانتفاع
بها الخ ، ليست بجنسية الشركة ، وانما بملكية المصرين لثلثى
رأس المال على الأقل • فإذا زاد ما يملكه غير المصرين من رأسمالها على
الثلث لم تكن مصرية بالنص المحدد المقصود ، فلا يجوز على هذه الشركة
اكتساب ملكية الأراضى بالمجتمعات العمرانية الجديدة سواء كانت هذه
الملكية تامة أو ملكية رقبة ، وكذا اكتساب أى حق من حقوق الانتفاع
فيها كما لا يجوز لها استئجار هذه الأراضى لمدة تزيد على خمسين عاما •

كما تبين الجمعية العمومية أن المادة ١٩ من القانون رقم ١٤٣

لسنة ١٩٨١ المشار اليه بشأن الأراضي الصحراوية الخاضعة لأحكام هذا القانون وفقا لما تحققه أساليب وطرق الرى ٠٠٠٠٠٠٠ وفى جميع الأحوال يجب ألا تقل ملكية المصريين عن ٥١٪ من رأس مالها مملوكا لمصريين • وثانيهما ألا تزيد ملكية الفرد على ٥٪ من رأس مال الشركة وعلى ذلك فالعبرة فى جواز تملك الشركات الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ للأراضي الصحراوية ليست بجنسية الشركات وانما بمصرية ٥١٪ من ملاك رأس مالها اذ كان النصاب يمتلكه أغلبية أو أكثرية عدد الشركات بشرط ألا يزيد ما يملكه أى فرد منهم على ٥٪ من رأس المال وبذلك لا يجوز أن يصل عدد الشركاء عن ١١ شريكا • أما الشركات التى يملك الشركاء غير مصريين أكثر من ٤٩٪ من رأس مالها فلا يجوز بأية حال التملك أو اكتساب حق من حقوق الانتفاع أو ايجار الأرضى لمدة تزيد على خمسين عاما وفقا لأحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ •

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن ناك الشركات المنشأة طبقا للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ يجوز لها :

أولا — تملك الأرضى فى المجتمعات العمرانية الجديدة اذا تحققت فيها الشروط المقررة فى القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بأن يكون ثلثا رأس مالها على الأقل مملوكا لأشخاص طبيعيين مصريين أو لأشخاص اعتبارية مصرية يتحقق فيهم نفس الشروط بأن يكون ثلثا رأس مالها مملوكا لمصريين •

ثانيا — تملك الأرضى الصحراوية طبقا للقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ اذا كان ٥١٪ على الأقل من رأس مالها مملوكا لأشخاص طبيعيين مصرية أو لأشخاص اعتبارية مصرية تحقق فيها نفس الشروط بأن يكون ٥١٪ من رأس مالها مملوكا لمصريين بشرط ألا يزيد ما يملكه الفرد على ٥٪ من رأس المال •

(ملف رقم ٤٧/٢/٣٦٥ — جلسة ١٥/١/١٩٨٦)

قاعدة رقم (١١٢)

المبدأ :

يتمتع نشاط المشروعات القائمة وفقا لقانون استثمار المال العربي والأجنبي والكتنة بالمجتمعات العمرانية الجديدة بالاعفاءات الضريبية المقررة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ .

الفتوى : نشاط التصدير والاستيراد الذي تقوم به المشروعات والمنشآت القائمة وفقا لقانون نظام استثمار المال العربي والأجنبي والكتنة بالمجتمعات العمرانية الجديدة والذي يقع في إطار نشاطها لأصلي ولا يستقيم وحده نشاطا منفصلا قائما بذاته يتمتع بالاعفاءات الضريبية المقررة بالمادتين ٢٤ و ٢٥ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شأن انشاء المجتمعات العمرانية الجديدة تطبيقا لما صدر عن الجمعية العمومية من افتاء سابق بنجاستها المنعقدة في ٢١/٢/١٩٩٠ ولم يطرأ جديد يقتضى المدول عنه .

(ملف رقم ٣٧/٢/٤٣٣ — جلس ١/٥/١٩٩٢)

قاعدة رقم (١١٣)

المبدأ :

سريان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٨٨ الصادر في ١٨ أغسطس سنة ١٩٨٨ بنقل تبعية مشروع المصلحة الزراعي الى وزارة الزراعة اعتبارا من تاريخ العمل به دون أن يرتد باثارة الى تاريخ سابق — لا يجوز اغفال واقع الحالة المعروضة وان وزارة الزراعة قد اتبعت توصيات لجنة السياسات ووضعت يدعا في ٢٠/٢/١٩٨٨ أي في تاريخ سابق على صدور القرار الجمهوري المشار اليه على اصول المشروع وانتقلت اليها تبعا في هذا التاريخ الالتزامات المالية المستحقة على المشروع تجاه أصحابه أو الغير والتي لا تنقسم عن الأصول اذ لا وجود للمشروع

الا بأصوله وخصومه فهما كيانه وإذا تخلف أحدهما انتقد المشروع هذا الكيان وما ورد بالقرار الجمهوري هو تأكيد لهذا الواقع وترسيخ لهذا الحال — مقتضى ذلك : أن تسلم وزارة الزراعة المشروع من شركة اتقاولون العرب في تاريخ سابق على تاريخ العمل بالقرار الجمهوري من شأنه أن ينقل الوزارة بجميع التزامات المشروع شاملة تلك الأصول والخصوم معا — صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٢٧ لسنة ١٩٨٢ بإنشاء مدينة الصالحية الجديدة بمقتضى ما منحه القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شأن انشاء المجتمعات العمرانية الجديدة من سلطة في هذا المجال — لا تعارض بين هذا القرار وما تضمنه قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٨٨ المشار اليه من نقل تبعية مشروع الصالحية الى وزارة الزراعة — الأثر الصحيح لهذا القرار الأخير بحسب الغرض منه وطبيعة المسائل التي انتظمها هو نقل تبعية الأراضي الزراعية وملحقاتها من مبان ومنشآت وثروة حيوانية وداجنة ومعدات وآلات وسيارات الى وزارة الزراعة وليست ضمن هذه التبعية مدينة الصالحية الجديدة التي تبقى تابعة لبيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وفقا لأحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه .

الفتوى : أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لمسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٧ من يناير سنة ١٩٩٣ فاستبان لها أنه في ١٨ أغسطس سنة ١٩٨٨ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤ بنقل مشروع الصالحية الى وزارة الزراعة ونص في (المادة الأولى) : « تنتقل تبعية مشروع الصالحية بجميع أصوله الثابتة والمنقولة من أراضي تبلغ ١٨ قيراطا و ٥٦٤٩١ فداناً ومنشآت ومزارع للثروة الداجنة والحيوانية وآلات ومعدات وسيارات وغيرها الى وزارة الزراعة » وتتضمن المادة الثانية : « تشكل بقرار من وزير الزراعة لجان تتولى تجديد أصول وخصوم مشروع الصالحية كما تتولى تقييمها وفقا لأحكام القانون » . كما تنص المادة الثالثة « تتخذ وزارة الزراعة الاجراءات القانونية للالتزام لتأسيس شركة قطاع

علم معاونة للدولة بالكامل تسمى شركة الصلاحية الزراعية تؤول اليها أصول هذا المشروع وتتولى ادارته •

ومن حيث أنه وان كان لا خلف من الناحية القانونية في أن الأحكام التي تضمنها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٨٨ لا تسرى الا من تاريخ العمل بهذا القرار ، ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبئها ، وهو ما يعنى أن يكون انتقال تبعية مشروع الصلاحية الى وزارة الزراعة بدءا من تاريخ العمل بالقرار المشار اليه الا أنه مع ذلك لا يجوز اغفال واقع الحالة المعروضة وأن وزارة الزراعة قد اتبعت توصيات لجنة السياسات ووضعت يدها في ٢٠/٢/١٩٨٨ — أى في تاريخ سابق على صدور القرار الجمهورى المشار اليه — على أصول المشروع ، وانتقلت اليها تبعاً في هذا التاريخ الالتزامات المالية المستحقة على المشروع تجاه أصحابه أو الغير والتي لا تنقسم عن الأصول اذ لا وجود الا بأصوله وخصومه فهما كيانه وإذا تخلف أحدهما افترق المشروع هذا الكيان • وما ورد بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٨٨ هو تأكيد لهذا الواقع وترسيخ لهذا الحال •

أما بالنسبة الى الاستفسار المتعلق بمدى التعارض بين القرار الجمهورى المشار اليه وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٣/١٢٣٧ فقد استبان للجمعية العمومية أن رئيس مجلس الوزراء أصدر قراره سالف البيان بانشاء مدينة الصلاحية الجديدة وقرر تبعيةها لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بمقتضى ما منحه القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شأن انشاء المجتمعات العمرانية الجديدة من سلطة في هذا المجال ولا تعارض بين هذا القرار وما تضمنه قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٨٨ المشار اليه من نقل تبعية مشروع الصلاحية الى وزارة الزراعة أن الأكثر الصحيح لهذا القرار الأخير بحسب الغرض منه وطبيعة المسائل التي انتظمها هو نقل تبعية الأراضى الزراعية وملحقاتها من مبان ومبشآت وثروة حيوانية وداجنة ومعدات وآلات وسيارات الى وزارة

الزراعة وليس ضمن هذه التبعية مدينة الصالحية الجديدة التي تبقى تابعة لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وفقا لأحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ سالف البيان .

لذلك انتهت الجمعية العمومية تقسمى الفتوى والتشريع الى :

١ - سريان القرار الجمهورى رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٨٨ بنقل تبعية مشروع انصالحية الزراعية اعتبارا من تاريخ العمل به دون أن يرتد بنثره الى تاريخ سابق .

٢ - تسلم وزارة الزراعة المشروع من شركة المقاولون العرب فى تاريخ سابق على تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٨٨ فى شأنه أن ينقل الوزارة بجميع التزامات المشروع شاملة فى ذلك الأصول والخصوم معا .

٣ - انتهاء أى تعارض بين القرار الجمهورى رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٨٨ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٣٧/٨٢ بإنشاء مدينة الصالحية الجديدة باعتبارها مجتمعا عمرانيا جديدا .

(ملف رقم ١٢٩/١/٤٧ - جلسة ١٧/١/١٩٩٣)

مجلس أعلى للشباب والرياضة

مجلس أعلى للشباب والرياضة

قاعدة رقم (١١٤)

المبدأ :

قانون الهيئات الخاصة لرعاية الشباب والرياضة لم يلزم رئيس الجهة الادارية بالتدخل في كل حالة يدعى فيها بوجود مخالفة لأحكام القوانين أو اللوائح الخاصة بتلك الهيئات .

المحكمة : قانون الهيئات الخاصة لرعاية الشباب والرياضة لم يلزم رئيس الجهة الادارية بالتدخل في كل حالة يدعى فيها بوجود مخالفة لأحكام القوانين أو القرارات أو اللوائح الخاصة بتلك الهيئات وانما ترك ذلك لتقدير رئيس الجهة الادارية ولا يمد سكوت رئيس الجهة الادارية المختصة عن التدخل لاعلان بطلان قرار صادر من مجلس ادارة الهيئة قرارا سلبيا بالامتناع وأساس ذلك أن القانون لم يفرض على الرئيس اتخاذ قرار في هذا الشأن .

(طعن رقم ٤١٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٨٦/٦/٢٨)

قاعدة رقم (١١٥)

المبدأ :

المجلس الأعلى للشباب والرياضة هو صاحب الاختصاص في استبعاد المرشحين الذين لم تتوافر فيهم الشروط المطلوبة لعضوية مجلس الادارة مناط حظر الترشح لمجلس ادارة الاتحاد أو منطوقه .

المحكمة : يتحقق مجلس ادارة اتحاد كرة القدم من توافر الشروط المطلوبة في المرشحين لعضوية مجلس الادارة وبعد المجلس الأعلى للشباب والرياضة هو صاحب الاختصاص في استبعاد المرشحين الذين لم تتوافر فيهم الشروط ولا يوجد ميعاد معين للطعن في قوائم المرشحين ولا جناح على ذوي الشأن أن يترقبوا الى أن تتم العملية الانتخابية

ثم يتقدموا الى الجهة الادارية المختصة بما ينعمونه من أوجه البطلان التي شابست تلك العملية حتى لو تعلقت برحلة الترشيح .

مناط حظر الترشيح لمجلس ادارة الاتحاد أو مناطقه أن يكون المرشح قد شغل بالانتخاب دورتين انتخابيتين متتاليتين رئاسية أو عضوية مجلس ادارة الاتحاد أو المنطقة حسب الأحوال ولا يتوافر انحظر متى كان شغل العضوية بغير طريق الانتخاب في احدى هاتين الدورتين المتتاليتين .

(طمن رقم ٣٣٤٨ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٣١)

قاعدة رقم (١١٦)

المبدأ :

المادة ١٤ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ بشأن الهيئات الخاصة للشباب والرياضة منحت الشفعية الاعتبارية لكل من هذه الهيئات بمجرد شهر نظامها بالقيد في السجل المعد لذلك بالجهة الادارية المختصة - المادة ١٩ من القانون المشار اليه اعطت لهذه الهيئات الحق في اتخاذ جميع الوسائل والسبل التي تراها لتحقيق هدفها - المواد من ٢٧ الى ٢٩ من هذا القانون حددت اختصاص الجمعية العمومية لهذه الهيئات - المواد من ٤٠ الى ٤٩ حددت اختصاصات مجلس ادارة هذه الهيئات - لأصل استقلال الهيئات الخاصة للشباب والرياضة في مباشرة نشاطها عن الجهة الادارية المختصة - استثناء يقيّد المشروع هذه الهيئات عند مباشرة نشاطها بضوابط معينة وأخصها لاثراف الجهة الادارية المختصة - المادة ٤٥ من القانون المشار اليه أجازت للوزير المختص في حالة الضرورة التي لا تحتفل التأخير أو لمتفنيين المصالح العام أن يصدر قرار بطل مجلس ادارة الهيئة ويمين مجلس ادارة مؤقت لها .

الحكمة : من حيث أن قانون الهيئات الخاصة للشباب والرياضة

المصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ والمعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ ، نص في المادة ٢٨ على أنه (تجتمع الجمعية العمومية اجتماعا عاديا مرة كل عام خلال الأشهر الثلاثة التالية لانتهاء السنة المالية ٠٠٠) ، ونص في المادة ٣٠ على أنه (تختص الجمعية العمومية العادية بما يأتى ٤٠٠٠ — انتخاب مجلس الإدارة ٠٠٠) ونص في المادة ٤٠ على أنه (٠٠٠ وتكون مدة مجلس الإدارة أربع سنوات من تاريخ انتخابه ٠٠٠) ونص في المادة ٦٢ على أنه (مدة مجلس إدارة اللجنة الأولمبية ومجالس إدارة الاتحادات للعبات الرياضية أربع سنوات على أن يجرى انتخاب أعضاء مجلس ادارتها في أول جمعية عمومية عقب كل دورة أولمبية ٠٠٠) وإذا كان الثابت أن مجلس الإدارة السابق لاتحاد كرة القدم انتخب سنة ١٩٨٤ وبذا حل موعد انتهاء مدته سنة ١٩٨٨ طبقا للمادتين ٤٠ و ٦٢ مما كان ينيط بالجمعية العمومية العادية انتخاب مجلس إدارة جديد خلال أشهر يولييه وأغسطس وسبتمبر سنة ١٩٨٨ عملا بالمادة ٢٨ وهو ما كان يلقي بظله على المصلحة في الدعوى بوصفها شرط بقاء حتى لا تنتهى الخصومة فيها كما هي شرط ابتداء حتى يقضى بقبولها ، الا أن المجلس الأعلى لأشباب والرياضة رأى تأجيل عقد الجمعيات العمومية لاتحادات الالعاب الرياضية الى ما بعد انفضاض دورة سول الأولمبية ثم رأى في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٨ قيام هذه الاتحادات بعقدها ، وأيا كان الرأي في صحيح ذلك فإن القدر المتيقن أنه مد في آجالها عامة سواء قانونا أو فعلا ، الأمر الذى كان ومازال يصدق على مجلس الإدارة السابق لاتحاد كرة القدم فيما لو لم يحل أو فيما لو أسفر في منازعته الى أن يتم انتخاب مجلس إدارة جديد في الموعد الذى ضرب لمعد الجمعية العمومية لاتحاد كرة القدم في ٢٨ من مارس سنة ١٩٨٩ وهو تاريخ لم يأت بعد ، ومن ثم فإن مصلحة الطاعنين في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ما فتئت قائمة لم تزل وان أرف هذا الموعد اللوشيك ، مما يوجب القضاء برفض الدفع المبدى على زعم انتفاؤها ٠٠٠

ومن حيث أن قانون الهيئات الخاصة لأشباب والرياضة يسرى

بمقتضى المادة الأولى من قانون الاصدار على الهيئات الأهلية لرعاية الشباب والرياضة ، وأجاز في المادة ٤٥ منه للوزير المختص أن يصدر قرارا مسببا بحل مجلس ادارة الهيئة ويتعين مجلس ادارة مؤقت من بين أعضائها في أحوال معينة ، ويحدد أنواع هذه الهيئات ومن بينها اتحادات للعبات الرياضية انضار اليها في المواد من ٩٣ الى ٧٠ منه .

وصدر القرار الجمهورى رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٧٩ في شأن المجلس الأعلى للشباب والرياضة ، وقضى في المادة الأولى بانشاء هيئة عامة تسمى المجلس الأعلى للشباب والرياضة تتبع وزير الدولة للشباب والرياضة ، وقرر في المادة الثالثة تشكيل المجلس الأعلى للشباب والرياضة برئاسة وزير الدولة للشباب والرياضة ، ونص ضمن المادة السابعة على أن يكون لرئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة السلطات والصلاحيات المخولة لوزير الشباب في القوانين واللوائح والقرارات الصادرة في مجالات رعاية النشء والشباب والرياضة ثم صدر القرار الجمهورى رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٨٠ ونص ضمن المادة الثانية على أن تستبدل عبارة .. رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة .. بعبارة .. وزير الدولة للشباب والرياضة .. اينما وردت في القرار الجمهورى رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٩ في شأن المجلس الأعلى للشباب والرياضة ويؤخذ من هذا أنه ولئن كان قانون الهيئات الخاصة للشباب والرياضة أناط في المادة ٤٥ بالوزير المختص سلطة اصدار قرار بحل مجلس ادارة الهيئة الخاصة للشباب والرياضة كالاتحاد المصرى لكرة القدم ، ثم صدر القرار الجمهورى رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٧٩ بانشاء المجلس الأعلى للشباب والرياضة حيث جعله في المادة الأولى هيئة عامة تابعة لوزير الدولة للشباب والرياضة وشكاه في المادة الثالثة برئاسة هذا الوزير وخلف في المادة السابعة على رئيسه الاختصاصات المخولة لوزير الشباب في القوانين واللوائح والقرارات الصادرة في مجالات رعاية النشء والشباب والرياضة ، الا أن القرار الجمهورى رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٨٠ الصادر بعدئذ استبدل رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة بوزير الدولة للشباب والرياضة في القرار الجمهورى رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٧٩ بانشاء المجلس

الأعلى للشباب والرياضة ، وبذا جعل تبعية هذا المجلس ورئاسته كهيئة عامة معقودتين لرئيسه بدلاً من وزير الدولة للشباب والرياضة نسخاً للوضع السابق في المادتين الأولى والثانية من القرار الجمهوري رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٧٩ ، كما أسبغ على هذا الرئيس جميع الاختصاصات الثابتة لوزير الشباب طوعاً للمادة السابعة من ذات القرار الجمهوري ، ومن بين هذه الاختصاصات سلطة حل مجلس إدارة الهيئة الخاصة للشباب والرياضة كالاتحاد المصري لكرة القدم طبقاً للمادة ٤٥ من قانون الهيئات الخاصة للشباب والرياضة ، فهذه المادة يعقدها سلطة حل مجلس الإدارة للوزير المختص لا تتدح في شرعية المادة السابعة من القرار الجمهوري رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٧٩ أو المادة الثانية من القرار الجمهوري رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٨٠ إذ حددتا اختصاصات رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة كرئيس لهذه الهيئة العامة بذات الاختصاصات المخولة لهذا الوزير طبقاً للقوانين واللوائح والقرارات الصادرة في هذا الشأن على نحو يبسطها إلى الاختصاص الثابت له في حل مجلس إدارة الهيئة الخاصة للشباب والرياضة عملاً بالمادة ٤٥ من قانون الهيئات الخاصة للشباب والرياضة مما يعقد هذا الاختصاص لرئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة طوعاً للمادة السابعة من القرار الجمهوري رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٧٩ والمادة الثانية من القرار الجمهوري رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٨٠ ، ومن ثم فإن القرار المطعون فيه إذ صدر من السيد رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة بحل مجلس إدارة الاتحاد المصري لكرة القدم ويتمين مجلس إدارة مؤقت عملاً بالأحكام المتقدمة يكون مطعراً من عيب عدم الاختصاص مبرراً بالأولى من غضب السلطة على نحو ما قضى به الحكم المطعون فيه وعلى نقض ما ذهب إليه الطاعنون سواء خلال الدعوى أو في مرحلة الطعن .

ومن حيث أن قانون الهيئات الخاصة للشباب والرياضة المشار إليه نص في المادة ١ على أنه (تعتبر هيئة عاملة في ميدان رعاية الشباب والرياضة في تطبيق أحكام هذا القانون كل جماعة ذات تنظيم مستمر ويكون الخرض منها في إطار السياسة العامة للدولة والتخطيط .

الذي يضغه المجلس الأعلى للشباب والرياضة (٥٠ ونص في المادة ١٤ على أنه (تثبت الشخصية الاعتبارية للهيئة بمجرد شهر نظامها طبقاً لهذا القانون ، ويتم الشهر بالقيود في السجل المدد لذلك) وتناول في المواد من ١٩ الى ٢٦ الاشراف والرقابة على الهيئات ، فنص في المادة ١٩ على أنه (تباشر الهيئات الاهلية لرعاية الشباب والرياضة أوجه نشاطها في اطار السياسة العامة للدولة والتخطيط المقرر وقرارات الجمعية العمومية ومجلس الإدارة...ولها في سبيل ذلك أن تتخذ كافة الوسائل والسبل التي تراها لتحقيق أهدافها) ونص في المادة ٢٥ على أنه (تخضع الهيئات... ماليا وتنظيميا وإداريا وفنيا وصحيا لأشراف الجهة الادارية المختصة ولهذا الجهة - في سبيل تحقيق ذلك - التثبت من عدم مخالفة القوانين والنظام الاساسي للهيئة وقرارات الجمعية العمومية وعدم مخالفة الهيئة لسياسة الجهة الادارية المختصة ... ، وعليها أن تخطر الهيئة بملاحظاتنا عن أية دخاغات لازالة أسبابها خلال ثلاثين يوما من تاريخ الاخطار) ٥ ونظم الجمعية العمومية للهيئة في المواد من ٢٧ الى ٣٩ فنص في المادة ٣٢ على أنه (يجوز دعوة الجمعية العمومية لاجتماعات غير عادية بناء على طلب مسبب من الجهة الادارية المختصة أو مجلس الإدارة أو ربع عدد الأعضاء الذين لهم حق حضورها وإذا لم يقم مجلس الإدارة بدعوتها بناء على طلب هذه الجهات للهيئة الادارية المختصة أن تتولى دعوة الجمعية العمومية على نفقة الهيئة) ، ونص في المادة ٣٣ على أنه (تختص الجمعية العمومية غير العادية بما يأتي : ١ - اسقاط العضوية عن كل أو بعض أعضاء مجلس الإدارة بموافقة ثلثي أعضاء الجمعية العمومية ، واختيار مجالس إدارة جديد من بين أعضائها في حالة اسقاط العضوية عن كل أعضاء مجلس الإدارة وشغل المراكز الشاغرة في مجلس الإدارة في حالة اسقاط العضوية عن بعض أعضائه ٢ - ابطال قرار أو أكثر من قرارات مجلس الإدارة ٣ ٤) ٥ كما نظم مجلس إدارة الهيئة في المواد من ٤٠ الى ٤٩ ، فنص في المادة ٤٥ على أنه (للوزير المختص أن يصدر قرارا مسببا بحل مجلس إدارة الهيئة وتعيين مجالس إدارة مؤقتة لمدة سنة من بين أعضائها يتولى

الاختصاصات المخولة لمجلس ادارتها وذلك في الأحوال الآتية :

١ - مخالفة أحكام القانون أو النظام الأساسي للهيئة أو أية لائحة من لوائحها أو القرارات اتى تصدرها الجهة الادارية المختصة ٢٠ - عدم تنفيذ مجلس الادارة قرارات الجمعية العمومية خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدورها ٣٠ - اذا لم يقوم مجلس الادارة بتنفيذ سياسة الجهة الادارية المختصة أو توجيهاتها أو ملاحظاتها ... ولا يجوز اصدار قرار الحل الا بعد اخطار الهيئة بخطاب مسجل لازالة أسباب المخالفة وانقضاء ثلاثين يوما من تاريخ وصول الاخطار دون أن تقوم الهيئة بازالتها وللوزير المختص في حالة الضرورة التي لا تحتمل التأخير ولتقتضيات الصالح العام أن يصدر قرار الحل فورا دون اتباع الاجراءات المنصوص عليها في الفقرة السابقة....) وتعرض هذا القانون للنشاط الرياضي في المواد من ٥٩ الى ٧٨ ، فنص في المادة ٥٩ على أنه (يباشر النشاط في جمهورية مصر العربية كل من اللجنة الأولمبية واتحادات اللعاب والأندية والهيئات الرياضية الأعضاء في الاتحادات وذلك طبقا لأحكام هذا القانون ويكون لكل من هذه الهيئات استقلالها في مباشرة اختصاصاتها الواردة في هذا القانون وفي نظامها الأساسي الذي يعتمد عليه الوزير المختص) ، ونص في المادة ٦٣ على أن (اتحاد اللعبة الرياضية هيئة تتكون من ... والاتحاد وحده هو المسئول فنيا عن شئون هذه اللعبة ...) ، ونص في المادة ٦٤ على أنه (يباشر اتحاد اللعبة الرياضية الاختصاصات الآتية :

١٢ - تنظيم المسابقات والمباريات بين الهيئات والأندية الأعضاء ...) ، ونص في المادة ٦٥ على أنه (يباشر الاتحاد اختصاصاته السابقة في حدود السياسة العامة للجهة الادارية المختصة) وجاء في المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ ما يأتي (..... فقد قلم المشروع على المبادئ والأسس الآتية : ١ - استقلال الهيئات واعطاؤها كافة الاختصاصات والسلطات والمسئوليات لتحقيق أهدافها في حدود السياسة العامة للدولة والتخطيط المقرر مع حرية كاملة في العمل بوسائلها الخاصة ٢٠ - ٣ - تأكيد حق الدولة في الرقابة والاشراف بما يكفي تنفيذ السياسة

العامة طبقا للخطـة لموضوعة باعطاء النـجـمة الادارية المختصة بالصلاحيات الكفيلة بتحقيق هذا الاشراف مع عدم التدخل في شئون الهيئات الا في حالات معينة ومحددة ٠٠٠٠ ٤ - تدرج سلطة الرقابة والاشراف طبقا للأوضاع الادارية المرعية واختصاص الوزير المسئول دستوريا أو من له صلاحياته مباشرة باصدار القرارات الخاصة بالمخالفات الجسيمة التي تتعلق بأوضاع الهيئة ذاتيا أو وجودها أو مجلس الادارة أو الجمعية العمومية ٠٠٠ ومن أهم الأحكام التي تضمنها المشروع ربط الخدمات التي توفرها الهيئات للشباب وأنشطتها بآسياسة العامة للدولة والتخطيط الذي يضعه المجلس الأعلى للشباب ٠٠٠٠ أكد المشروع على استقلال الهيئات وحريتها في العمل وذلك بالنص على أن تباشر أوجه نشاطها في اطار السياسة العامة للدولة والتخطيط ولها أن تتخذ كافة الوسائل واسبل التي تراها لتحقيق أهدافها ٠٠٠ أجاز المشروع حق الجهة الادارية المختصة في الاشراف على أعمال الهيئات من كافة النواحي المالية والفنية والادارية والصحية ضمانا لحسن أداء العمل بها وتنفيذ خطة العمل المقررة ٠٠٠) كما جاء في المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ ما يأتي : (٠٠٠٠ وقد تناولت التعديلات المقترحة المواد الآتية : ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ١٠ المادة ٤٥ من القانون حيث يهدف التعديل الى أن الجهة الادارية باعتبارها صاحبة الولاية على الهيئات الخاضعة لأحكام هذا قانون وهي المسئولة عن تلك الهيئات تترك فـمن المسلم به منحها صلاحية تقويم أى انحراف أو خلل يعترض مسيرتها لذلك فقد قرر القانون أن يصدر قرار حل مجلس الادارة مسببا وفي أحوال معينة وباجراءات شكلية محددة الا أنه وفقا لمقتضيات الصالح العام وكاجراء وقائي يخشى منه من فوات الوقت أو تعرض الهيئة لضرر بالغ يهدد كيانها فقد تضمن التعديل علاجاً لذلك لمواجهة حالة الضرر والاستمجال ٠٠٠) .

ومن حيث أنه يؤخذ مما تقدم أن قانون الهيئات الخاصة للشباب والرياضة وان قضى في المادة ١٤ بمنح الشخصية الاعتبارية لكل من هذه الهيئات بمجرد شهر نظامها بالقيد في السجل المعد لذلك بالجهة الادارية

المختصة ، وخولها في المادة ١٩ اتخاذ جميع الوسائل والسبل التي تراها لتحقيق هدفها ، وحدد في المواد من ٢٧ الى ٣٩ اختصاصات جمعيتها العمومية وفي المواد من ٤٠ الى ٤٩ اختصاصات مجلس إدارتها ، الأمر الذي يضمن عليها في الأصل استقلالاً في مباشرة نشاطها عن الجهة الإدارية المختصة ، وقد أكدت ذلك المادة ٥٩ في شأن الهيئات التي تباشر النشاط الرياضي ومن بينها اتحادات اللعيب الرياضية ، وهو ما أفصحت عنه بجلاء المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ ، إلا أنه استثناء من ذلك قيدها في مباشرة نشاطها بضوابط وأخضعها لإشراف الجهة الإدارية المختصة من وجوه محددة رغبة في بسط الرقابة عليها للتحقق من مضيها في مباشرة نشاطها على النحو المرسوم لتحقيق غرضها سواء كانت رقابة سابقة على التصرف كالزامها بالسياسة العامة للدولة وبالتخطيط الموضوع من جانب المجلس الأعلى للشباب والرياضة عملاً بالمواد ١ و ١٩ و ٦٥ ، أو كانت رقابة لاحقة للتصرف كاللثب من عدم مخالفتها للقوانين والسياسة العامة والتخطيط الموضوع وقرارات الجمعية العمومية على النحو الوارد في المادة ٢٥ ، وكلاهما بضروبها المختلفة شرعاً استثناء بنصوص مبينة لأوجهها موضحة لحدودها حتى لا تطغى على استقلال الهيئة أو تتغول على حريتها في التصرف سياسياً بشخصيتها فتذوب الهيئة في الجهة الإدارية التي تنقلب حينئذ من سلطة وصائية إلى سلطة رئاسية . وبالتالي فإن الرقابة على هذا النحو تقف عند حدودها فلا تنبسط مثلاً من مجرد بث توجيه كي يراعى بصفة عامة مستقبلاً إلى درجة إصدار أمر معين بفعل أو بامتناع كي ينفذ حالاً أو إلى درجة الحلول محلها في اتخاذ تصرف من اختصاصها والا عصفت باستقلالها وأهدرت شخصيتها وصيرتها شطراً منها وأخضعها لمسئج رئاستها بدلاً من حيز وصايتها ومن هنا يجب تفسير المادة ٤٥ فيما تضمنته من الترخيص للوزير المختص في حل مجلس إدارة الهيئة وتعيين مجلس إدارة مؤقت لها إذا لم يقم مجلس إدارتها بتنفيذ توجيهات الجهة الإدارية المختصة ، فهذه التوجيهات تحظى الإرشاد عمومًا والتبصرة كلياً بما يكفل تحقيق

الغرض قبلا ولا ترادف بحال الأوامر بأفعال أو بامتناعات معينة بذاتها حالا ، وبناء عليه فإن عجم صدع مجلس ادارة الهيئة بأمر صادر ابيه من المجلس الأعلى للشباب والرياضة مفاده اتخاذ تصرف معين أو الامتناع عن اتخاذه لا يعد قعودا عن تنفيذ توجيه من هذا المجلس اليه في مفهوم المادة ٤٥ ولا يشكل أحد الأحوال الواردة فيها على سبيل الحصر ولا يصلح سببا لحل مجلس الادارة وتعيين مجلس مؤقت طبقا لها بصرف النظر عن لباس الأمر ثوب التعميم أو اتخاذه شكل التوجيه مادام أمرا خاصا فرديا مما يصدر في نطاق السلطة الرئاسية وليس توجيهيا مما يحق من السلطة الرقابية إذ أن العبرة بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني .

كما يجب تفسيرها فيما تضمنته من الترخيص في اصدار قرار بحل مجلس ادارة الهيئة وتعيين مجلس مؤقت لها بعد اخطارها بخطاب مسجل لازالة أسباب المخالفة وانقضاء ثلاثين يوما من تاريخ وصول الاخطار اليها دون قيامها بالازالة ، وفيما أجازته استثناء في حالة الضرورة التي لا تتمثل بالتأخير ولمقتضيات الصالح العام من اصدار قرار الحل دون اتباع هذه الاجراءات فالضرورة التي شغعت في تقرير هذا الاستثناء من القاعدة العامة يجب أن تقدر بقدرها بأن يكون تدخل الجهة الادارية المختصة بلجراء اللازم لمواجهة في حدودها دون تجاوزها لذا لا يجوز اللجوء الى حل مجلس الادارة أو التوصل من الاجراءات المقررة لحله اذا تيسرت مواجهة الضرورة بتصرف آخر أو بمراعاة هذه الاجراءات .

ومن حيث أنه بتطبيق ذلك على وقائع المنازعة حسب الظاهر من أوراقها وبالنظر اللازم للفصل في الطلب المستعجل ، يبين أنه اذا كانت الأحداث التي ختمت المباراة بين نادى غزل المحلة والنادى الأهلى يوم ١١ من مايو سنة ١٩٨٨ والأمر الذى تداعت بعده من جانب الجهات المعنية والأثار التى انمكست نتيجة ذلك على الصعيد الكروى ، أفرزت ضرورة تأجيل المباراة الوشيكّة بين النادى الأهلى ونادى الترسانة يوم ١٦ من مايو سنة ١٩٨٨ مما أجاز للمجلس الأعلى للشباب والرياضة التدخل بتقرير هذا التأجيل بصرف النظر عن دخوله في اختصاص اتحاد

كرة القدم طبقا للمادة ١٢/٦٤ من قانون الهيئات الخاصة للشباب والرياضة التي خولته تنظيم المباريات ، فان القرار الصادر من المجلس الأعلى للشباب والرياضة بتأجيل المباراة فضلا عن اتصاله فحسب برئيس مجلس ادارة اتحاد كرة القدم دون مجلس الإدارة ذاته حتى يستوى عدم تنفيذه من جانب هذا المجلس ، فانه أيضا لا يعد توجيها على النحو المقصود في المادة ٥٤ من هذا القانون حتى يقوم على تنفيذه قرار بحل مجلس الإدارة يمثل في الحقيقة أمرا بتصريف معين مما لا يصلح تنكبه سببا لقرار حل مجلس الإدارة ، كما أنه كيتدخل من جانب المجلس الأعلى للشباب والرياضة يقف عند الحد اللازم لمواجهة الضرورة الملجئة له وهو ما أتخذ ابتداء باصدار أمر التأجيل الذي أبلغ الى كل من اتحاد كرة القدم والنادى الأهلى ونادى الترسانة وهيئة استاد القاهرة ثم نفذ انتهاء من جانب هيئة استاد القاهرة فعلا مما لا يجوز معه التمدى الى ما يجاوز هذه الضرورة بحل مجلس ادارة الاتحاد ودون اتباع الاجراءات المتطلبية قانونا ، ولا يجدى في هذا سواء التذرع بالخشية من امتداد الانكسارات الى المباريات التالية اذ يصح بشأنها حينئذ تقرير تأجيل مماثل وسواء التعلل بالمباراة المزمع اقامتها بين النادى الأهلى وفريق فيلا الأوغندى بكامبالا يوم ٢٢ من مايو سنة ١٩٨٨ اذ لا تمثل ضرورة ملجئة الى حل مجلس ادارة الاتحاد على نحو ما تم بالقرار المطعون فيه لأن الضرورة القائمة تشفع فحسب في اتخاذ ما يلزم من اجراء عاجل لمواجهة دون تجاوز لها والا وجب اتخاذ الوسائل المقررة قانونا مثل دعوة الجمعية العمومية غير العادية طبقا للمادة ٣٢ من ذلك القانون للنظر في اسقاط العضوية عن كل أو بعض أعضاء مجلس ادارة الاتحاد واختيار خلفاء لهم عملا بالمادة ٣٣ من ذات القانون ، ومن ثم فان القرار المطعون فيه اذ صدر بحل مجلس ادارة اتحادكرة القدم ويتمين مجلس ادارة مؤقت لهذا الاتحاد طبقا للمادة ٥٤ من قانون الهيئات الخاصة للشباب والرياضة ودون اتباع الاجراءات المتطلبية فيها وبناء على سبب معين هو مخالفة مجلس الإدارة لتوجيه المجلس الأعلى للشباب والرياضة

بتأجيل الجأزة بين النادي الأهلي ونادى الترسلنة على سند من توافق حالة الضرورة التي لا تحتل التأخير ، يكون حسب الظاهر مخالفا للقانون بقيامه على سبب غير صحيح قانونا وباتخاذ إجراء مجاوزا للضرورة الملجلة له ، مما يوفز ركن الجدية اللازم للقضاء بوقف تنفيذه تبعا لما توافق أيضا من ركن الاستعجال الذي تحقق بالنتائج المترتبة على ابتسار مدة مجلس الإدارة السابق ، وبالتالي فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله إذ قضي برفض طلب وقف تنفيذ هذا القرار ، مما يوجب القضاء بإلغاء هذا الحكم وبوقف تنفيذ القرار المطعون فيه .

ومن حيث أن قانون الهيئات الخاصة للشباب والرياضة أجاز في المادة ٥٤ الطعن في قرار حل مجلس الإدارة طبقا لإجراءات المنصوص عليها في المادة ٢٦ منه ، وقد قضت هذه المادة بإعفاء الطعن أمام محكمة القضاء الإداري من المصروفات ، فإنه لا محل للزعم من خسر بها .

(طعن رقم ٣٣٤٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٤)

مجلس الأمة

مجلس الأمة

قاعدة رقم (١١٧)

المبدأ :

المادة ٩٥ من دستور ١٩٢٢ - المادة ٩٠ من دستور سنة ١٩٣٠ -
المادة ١٧ من قانون عضوية مجلس الأمة رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٦ - المادة
٨٩ من دستور ١٩٥٦ - المادة ٦٢ من دستور سنة ١٩٦٤ - المادة ٩٣
من دستور سنة ١٩٧١ مفادها - الاختصاص بالفصل في صحة العضوية
يكون لمجلس النواب والشيء كل : النسبة لأعضائه - الاختصاص بالفصل
في ذلك منوط بالسلطة النيابية للشعب وليس للسلطة القضائية - أجاز
الدستور للمشرع أن يمنح الاختصاص بالفصل في صحة العضوية لمحكمة
النقض أى للسلطة القضائية - المادة ٩٣ من دستور ١٩٧١ مفادها -
الأهون التي تختص محكمة النقض بتحقيقها في إطار الاختصاص المقرر
دستوريا لمجلس الشعب وحده بالفصل في صحة عضوية أعضائه هي
الأهون التي تنصب أساسا على بطلان عملية الانتخاب ذاتها في مهاتها
الدستورية والقانونية الفنية - يكون الطعن على أية مرحلة من مراحل
العملية الانتخابية من اختصاص مجلس الشعب وحده .

المحكمة : ومن حيث أنه يتقضى نصوص الدساتير في تنظيمها
الفصل في صحة العضوية لأعضاء المجالس النيابية يبين أن المادة (٩٥)
من دستور سنة ١٩٢٢ كانت تنص على أن « يختص كل مجلس بالفصل
في صحة نيابة أعضائه ، ولا تعتبر النيابة باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية
ثلثي الأصوات ، ويجوز أن يعهد القانون بهذا الاختصاص الى سلطة
أخرى ، وقد صدر القانون رقم (١٤١) لسنة ١٩٥١ الذي أناط بمحكمة
النقض مباشرة هذا الاختصاص » .

وقد نص دستور سنة ١٩٣٠ في المادة (٩٠) منه على أن « تقتضى

محكمة الاستئناف منعقدة بهيئة محكمة نقض وإبرام ، أو محكمة النقض والابرام اذا أنشئت في الطلبات الخاصة بصحة نيابة النواب والشيوخ أو بسقوط عضويتهم ويحدد قانون الانتخاب طريقة السير في هذا الشأن .

وبعد ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ نص الدستور الصادر سنة ١٩٥٦ على أن « يختص مجلس الأمة بالفصل في صحة عضوية أعضائه ، وتختص محكمة عليا يعينها القانون بالتحقيق في صحة الطعون المقدمة الى مجلس الأمة وذلك بناء على إحالة من رئيسه ، وتعرض نتيجة التحقيق على المجلس للفصل في الطعن ، ولا تعتبر العضوية باطلة الا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس ، ويجب الفصل في الطعن خلال ستين يوما من عرض نتيجة التحقيق على المجلس » .

وقد حددت المادة (١٧) من قانون عضوية مجلس الأمة الصادر بالقانون رقم (٤٦) لسنة ١٩٥٦ المحكمة المشار اليها بأنها « محكمة مجلس الأمة محكمة النقض » .

وقد رددت المادة (٦٢) من دستور سنة ١٩٦٤ ذات الحكم المنصوص عليه في المادة (٨٩) عن دستور سنة ١٩٥٦ المشار اليها .

ومن حيث أن الدستور الحالي الصادر سنة ١٩٧١ قد نص في المادة (٩٣) بالفصل الثاني منه بشأن مجلس الشعب على أن « يختص المجلس بالفصل في صحة عضوية أعضائه ، وتختص محكمة النقض بالتحقيق في صحة الطعون المقدمة الى المجلس بعد إحالتها اليه من رئيسه ويجب إحالة الطعن الى محكمة النقض خلال خمسة عشر يوما من تاريخ علم المجلس به .. وتعرض نتيجة التحقيق والرأي الذي انتهت اليه المحكمة على المجلس للفصل في صحة الطعن خلال ستين يوما من تاريخ عرض نتيجة التحقيق على المجلس ولا تعتبر العضوية باطلة الا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس » .

ومن حيث أنه يبين من نصوص الدساتير المصرية المتعاقبة سواء

في عهد النظام الملكي أو النظام الجمهوري أن دستور سنة ١٩٢٣ قد أناط الاختصاص بالفصل في صحة العضوية لمجلس النواب والشيوخ كل بالنسبة لأعضائه ، بما مفاده اعتبار أن الأصل هو النهج القائم على منح المجلس النيابي ذاته الفصل في صحة عضوية أعضائه ، أي أن الاختصاص بالفصل في ذلك منوط بالسلطة النيابية للشعب ، وليس للسلطة القضائية ، وقد أجاز الدستور في ذات الوقت للمشرع أن يمنح هذا الاختصاص لغير تلك السلطة ذات التشكيل والطابع السياسي فاستخدام المشرع هذه الرخصة منذ سنة ١٩٥١ وأناط الاختصاص بالفصل في صحة العضوية لمحكمة النقض ، أي للسلطة القضائية ، وهو ما يجري عليه دستور سنة ١٩٣٠ الذي أناط الاختصاص في صحة العضوية بمحكمة الاستئناف المعقودة في هيئة محكمة نقض وإبرام أو بالمحكمة الأخيرة عند انشائها .

ولكن المشرع الدستوري عمد سنة ١٩٥٦ إلى نقل الولاية في الفصل في صحة العضوية إلى المجلس النيابي وهو مجلس الأمة ، وفي ذات الوقت حتم أن تجرى التحقيق في الوقائع الخاصة بالطعن محكمة عليا يحددها القانون ، ومقتضى ذلك أنه جعل تحقيق وقائع الطعن في صحة العضوية منوطا بالسلطة القضائية ، بينما ترك الفصل في صحة العضوية بناء على هذا التحقيق للمجلس النيابي ، وقد أناط قانون مجالس الأمة الاختصاص بتحقيق صحة العضوية بمحكمة النقض قمة المحاكم العادية في مصر ، وبذلك يكون قد أصبح للسلطة القضائية تحقيق وقائع الطعن في صحة العضوية ، وتتولاه أعلى محكمة قانون في نظام القضاء العادي تحقيقا لأوفى قدر من الضمانات لصحة العضوية من حيث تحقيق وتحديد الوقائع الصحيحة التي لا يقوم التطبيق السليم لأحكام الدستور أو القانون إلا عليها ، بينما يكون للسلطة التشريعية الشعبية أو النيابية حسم النزاع على صحة العضوية وهذا هو النهج الذي أخذ به الدستور الحالي الصادر سنة ١٩٧١ في المادة (٩٣) منه .

ومن حيث أن مفاد هذه المادة — وفقا لما جرى به قضاء هذه المحكمة —

من قبل (المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٣٠٩٦ لسنة ٣٠ ق بجلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٨٥ ، وحكم المحكمة الادارية العليا في الطعون أرقام ١٩٠٠ ، ١٩٢٠ ، ١٩٢٥ لسنة ٣٢ القضائية بجلسة ٢٩ من فبراير سنة ١٩٨٩) أن الطعون التي تختص محكمة النقض بتحقيقها ، في اطار الاختصاص المقرر دستوريا لمجلس الشعب وحده بالفصل في صحة عضوية أعضائه ، انما هي الطعون التي تنصب أساسا على بطلان عملية الانتخاب ذاتها في معناها الدستوري والقانوني الفني الوثيق ، والتي تتمثل في عمليات (التصويت والفرز ، وعلان النتيجة) طبقا لأحكام القانون رقم (٧٣) لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية المعدل بالقانون رقم (٢٠٢) لسنة ١٩٩٠ ، وبصفة خاصة أحكام المادتين (٢٦ ، ٣٧) من هذا القانون ، ومن ثم يكون الطعن على أية مرحلة من تلك المراحل المتتابعة التي تمر بها العملية الانتخابية بالماضي الدستوري والقانوني الفني الدقيق على النحو المشار اليه من اختصاص مجلس الشعب وحده بمباشرة اعمالا لصريح حكم المادة (٩٣) من الدستور المشار اليه ، وعلى الوجه المنصوص عليه فيها ، أيا ما يكون وجه هذا الطعن أو أساسه .

(طعن رقم ٢١٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٩١/٢/٩)

مجلس الشعب

الفرع الأول — اللجنة الثلاثية •

الفرع الثاني — صفة المرشح •

الفرع الثالث — شروط الترشيح لعضوية مجلس الشعب •

الفرع الرابع — كيفية استكمال نسبة العمال والفلاحين •

الفرع الخامس — استبعاد كل حزب لا تحصل قوائمه على ثمانية
في المئة على الأقل من مجموع الأصوات الصحيحة على
مستوى الجمهورية •

الفرع السادس — صحة العضوية •

الفرع السابع — العاملون بمجلس الشعب •

الفرع الثامن — مسائل متنوعة •

أولا — اثر تعدد الأحكام المنظمة لمجلس الشعب •

ثانيا — لجان المجلس •

ثالثا — نطق سريان الحظر الوارد في المادة (٩٥) من
الدستور على أعضاء المجلس •

رابعا — لا يجوز للأقارب من الدرجة الأولى لأحد أعضاء
المجالس النيابية القيد بسجل الوكلاء والوسطاء
التجاريين طوال مدة العمل النيابي •

خامسا — نطق حظر عضوية أعضاء المجالس النيابية بمجالس
إدارات الشركات المساهمة •

الفرع الأول اللجنة الثلاثية

قاعدة رقم (١١٨)

المبدأ :

اللجنة الثلاثية المفتصة بأعداد نتيجة الانتخاب هي لجنة استحدثت بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ وتطلب تشكيلها نظام الانتخاب بالقوائم الحزبية وأجراءاته - مهمة تلك اللجنة تتمثل في حصر الأصوات التي حصل عليها كل حزب على مستوى الجمهورية وتحديد الأحزاب التي يجوز لها وفقا للمعايير والقواعد والضوابط التي حددها القانون التمثيل بمجلس الشعب ثم تقوم بعد ذلك بأعداد مشروع النتيجة النهائية للانتخابات وتحرير محضر بكافة الإجراءات التي اتخذتها وتعرض النتيجة على وزير الداخلية لاعتمادها وإصدار قرار بالنتيجة العامة للانتخابات خلال الثلاثة أيام التالية - عمل هذه اللجنة لا يتصل بصميم العملية الانتخابية ذاتها من تصويت وفرز الأصوات - - ذلك أنه طبقا للمادتين ٢٤ ، ٢٤ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ فإن اللجان الفرعية هي التي تباشر عملية الاقتراع تحت إشراف اللجان العامة الرئيسية - يتم ذلك وفقا لحكم المادة ٣٦ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ - ما تقوم به هذه اللجنة من مهام وتباشره من اختصاصات هي تصرفات وأعمال إدارية محضة - ما يصدر من هذه اللجنة من قرارات في هذا الشأن هي قرارات صادرة من سلطة إدارية في أمور تتعلق بتطبيق أحكام القانون في شأن تحديد الأحزاب التي يجوز لها وفقا للقانون التمثيل بمجلس الشعب وتوزيع المقاعد عليها وتنتمي إلى ترتيب مركز قانوني لكل حزب من الأحزاب المقدمة بقوائم في الانتخاب وتحديد من له حق التمثيل بمجلس الشعب وعدد المقاعد التي حصل عليها في كل دائرة وتعيين أسماء الفائزين من كل قائمة - تتوج أعمال اللجنة وقراراتها باعتماد وزير الداخلية حيث يصدر قرار بإعلان النتيجة العامة للانتخابات .

الحكمة : ومن حيث أن مقطع النزاع في الفصل في الدفع بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر المنازعة المأثمة يتحصل فيما اذا كان الطعن في قرار وزير الداخلية باعتماد قرار اللجنة الثلاثية المنوط بها اعداد نتيجة الانتخاب وبعانن النتيجة بمقولة أن اللجنة أخطأت في تطبيق أحكام القانون في توزيع المقاعد على الأحزاب وترتيب المقاعد بين المرشحين في كل قائمة ، يعتبر من قبيل الطعن في صحة عضوية أعضاء مجلس الشعب أو الطعن بإبطال الانتخاب فيسرى في شأنه حكم المادة (٩٣) من الدستور أم أنه لا يعتبر كذلك ومن ثم يبقى الاختصاص بنظره لمجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بوصفه طعنا في قرار ادارى .

ومن حيث أنه بالرجوع الى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية يبين أن المادة (٣٦) منه المستبدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ تنص على أنه « ٠٠٠ وفي حالة الانتخاب لعضوية مجلس الشعب تتولى لجنة اعداد نتيجة الانتخابات المشكلة طبقا للفقرة الأخيرة من المادة ٢٤ حصر الأصوات التي حصل عليها كل حزب تقدم بقائمة تقدم على مستوى الجمهورية وكل مرشح للانتخاب الفردى وتحديد الأحزاب التي يجوز لها وفقا للقانون أن تمثل بمجلس الشعب والمرشح للانتخاب الفردى الذى حصل على الأغلبية المطلوبة من الأصوات ثم تقوم بتوزيع المقاعد في كل دائرة على الوجه الآتى ٠٠٠ (ب) تعطى كل قائمة حزبية عددا من مقاعد الدائرة بنسبة عدد الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها الى مجموع عدد الأصوات الصحيحة للفائزين في الدائرة التي حصلت عليها قوائم الأحزاب التي يحق لها أن تمثل طبقا لأحكام القانون وتوزيع المقاعد المتبقية بعد ذلك على القوائم الحاصلة على أصوات زائدة لا تقل عن نصف المتوسط الانتخابى للدائرة على أن تعطى كل قائمة مقعدا تبعا لتوالى الأصوات الزائدة والا أعطيت المقاعد المتبقية لقائمة الحزب الحاصل على أكبر الأصوات على مستوى الجمهورية وتنص المادة « ٣٧ » من القانون

المشار اليه على أن تعق النتيجة العامة للانتخابات أو الاستفتاء بقرار يصدر من وزير الداخلية خلال الثلاثة أيام التالية لوصول محاضر لجان الانتخاب أو الاستفتاء اليه كما يبين من مراجعة أحكام قرار وزير الداخلية رقم ٢٩٣ لسنة ١٩٨٤ بإجراءات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الشعب المعدل بالقرارين رقمي ١٤٢ و ٢٧٩ لسنة ١٩٨٧ أنه ينص في المادة (١١) على أن « تشكل بوزارة الداخلية لجنة من ثلاثة أعضاء برئاسة أحد مساعدي وزير الداخلية على أن يكون من أعضاء أحد أعضاء الهيئات القضائية بدرجة رئيس بالمحاكم الابتدائية على الأقل تختص باعداد الانتخابات على الوجه التالي : (أ) تلقى النتائج ... (ب) تتحقق من حصول كل حزب على نسبة ٨/١ من ... ثم تقوم باستبعاد الحزب والمرشح الفردي الذي لم يحصل على النسبة المقررة (ج) تتولى توزيع المقاعد في كل دائرة على الوجه الآتي (د) تستكمل نسبة العمال والفلاحين ... (هـ) ملقاة (و) تقوم باعداد مشروع النتيجة النهائية للانتخابات ... على أن تعرض النتيجة النهائية على وزير الداخلية لاعتمادها وإصدار قرار بالنتيجة العامة للانتخابات خلال الثلاثة الأيام التالية ... كما صدر قرار وزير الداخلية رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٧ بشأن تشكيل لجنة اعداد نتيجة الانتخابات العامة لعضوية مجلس الشعب وتضمن في المادة (١٠) بيان تشكيلها واختصاصها في اعداد نتيجة الانتخابات لمجلس الشعب المحدد لاجرائها ٦ من ابريل ١٩٨٧ . وفاد ما تقدم من نموص أن اللجنة الثلاثية المختصة باعداد نتيجة الانتخاب وهي لجنة التعديلات بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ وتطاب تشكيلها نظام الانتخاب بالقوائم الحزبية وإجراءاته مهمتها على نحو ما بينته المادة (٣٦) من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ . المشار اليه تتحصل في حصر الأصوات التي حصل عليها كل حزب على مستوى الجمهورية وتحديد الأحزاب التي يجوز لها وفقا للمعايير والقواعد والضوابط التي حددها القانون : تمثيل بمجلس الشعب ثم يقوم بعد ذلك باعداد مشروع النتيجة النهائية للانتخابات وتحرير محضر بكلفة الإجراءات التي اتخذتها

وتعرض النتيجة على وزير الداخلية لاعتمادها وإصدار قرار بالنتيجة العامة للانتخابات خلال الثلاثة الأيام التالية وعلى ذلك فإن عمل اللجنة المشار إليها والمهام التي تقوم بها لا تتصل بصميم العملية الانتخابية ذاتها من تصويت وفرز للأصوات وإنما يبدأ عملها بعد انتهاء عملية الانتخاب بمعناها الدقيق ذلك أنه طبقاً لحكم المادتين ٢٤ و ٣٤ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ فإن اللجان الفرعية هي التي تباشر عملية الاقتراع تحت إشراف اللجان العامة والرئيسية ويعلن رئيس اللجنة الرئيسية عدد ما حصلت عليه كل قائمة وكل مرشح للانتخاب الفردي من أصوات في الدائرة ويوقع رئيس اللجنة هو وجميع أعضائها في الجلسة نسختين من محضرها ترسل إحداها مع أوراق الانتخاب إلى وزير الداخلية مباشرة خلال ثلاثة أيام من تاريخ الجلسة وتحفظ الثانية بمقر مديرية الأمن على نحو ما تنص عليه المادة (٣٦) من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه وبتمام ذلك تعتبر عملية الانتخاب بمعناها الدقيق قد انتهت ليبدأ دور اللجنة الثلاثية المشكلة بوزارة الداخلية في إعداد النتيجة النهائية للانتخابات ولا ريب في أن ما تقوم به هذه اللجنة من مهام وتباشره من اختصاصات هي تصرفات وأعمال إدارية محضة وما يصدر عنها من قرارات في هذا الشأن إن هي إلا قرارات صادرة من سلطة إدارية في أمور تتعلق بتطبيق أحكام القانون في شأن تحديد الأحزاب التي يجوز لها وفقاً للقانون التمثيل بمجلس الشعب وتوزيع المقاعد عليها وتنتهي إلى ترتيب مركز قانوني لكل حزب من الأحزاب المتقدمة بقوائم في الانتخاب وتحديد من له حق التمثيل بمجلس الشعب وعدد المقاعد التي حصل عليها في كل دائرة وتعيين أسماء الفائزين من كل قائمة وتتوج أعمال اللجنة وقراراتها باعتماد وزير الداخلية حيث يصدر قرار بإعلان النتيجة العامة للانتخابات .

(طعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٨٩/٤/٢٩)

الفرع الثاني صفة المرشح

قاعدة رقم (١١٩)

المبدأ :

المادة (٢) من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ قبل تعديلها عرفت الفلاح بأنه من لا يحوز هو وأسرته (أى زوجته وأولاده القصر) أكثر من عشرة أفدنة على أن تكون الزراعة مصدر رزقه وعمله الوحيد وأن يكون مقيما في الريف - بعد التعديل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ أصبح المقصود بالفلاح هو من تكون الزراعة عمله الوحيد ومصدر رزقه الرئيسي ويكون مقيما في الريف على ألا يحوز هو وزوجته وأولاده القصر ملكا أو إيجارا أكثر من عشرة أفدنة - العبرة في ثبوت هذه الصفة بالصفة التي تثبت للمرشح في ١٥ مايو سنة ١٩٧٦ - مؤدى ذلك : عدم الاعتماد بتغيير الصفة بعد ذلك التاريخ .

المحكمة : ومن حيث أن المادة ٢ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب كانت تنص قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ على أنه « في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالفلاح من لا يحوز هو وأسرته أى زوجته وأولاده القصر أكثر من عشرة أفدنة على أن تكون الزراعة مصدر رزقه وعمله الوحيد وأن يكون مقيما في الريف » ويقصد بالعامل « . فلما صدر القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه استبدل بنص المادة الثانية سائغة الذكر النص الآتي « في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالفلاح من تكون الزراعة عمله الوحيد ومصدر رزقه الرئيسي ، ويكون مقيما في الريف ويشترط ألا يحوز هو وزوجته وأولاده القصر ملكا أو إيجارا أكثر من عشرة أفدنة . ويعتبر عاملا « . ولا يمتد بتغيير الصفة من فئات الى عمال أو فلاحين إذا كان بعد ١٥ مايو سنة ١٩٧٦ ويعتمد في تحديد صفة المرشح من العمال أو الفلاحين بالصفة التي تثبت له في ١٥ مايو سنة ١٩٧٦ أو بصفته التي رشح على أساسها لعضوية مجلس الشعب « . ويبين من مقابله نص هذه المادة قبل التعديل وبعده أن

الفترتين الثالثة والرابعة قد أضيفتا بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ ، واستحدثتا حكمين جديدين مؤداهما الاعتداد بالصفة الثابتة في ١٥ مايو سنة ١٩٧٦ . وقد تغيا حكم الفقرة الثالثة من هذه المادة الحيلولة بين من كانوا من الفئات في ١٥ مايو سنة ١٩٧٦ وتغيرت صفاتهم الى عامل وفلاحين بعد هذا التاريخ . كما استهدف حكم الفقرة الرابعة أن تكون صفة العامل أو الفلاح الثابتة في ١٥ مايو سنة ١٩٧٦ هي الصفة التي يعتد بها في تحديد صفة المرشح لعضوية مجلس الشعب . وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن البادى بجلاء من المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ وكذلك الأعمال التحضيرية له (مضبطة جلسة مجلس الشعب التاسعة والستين المنعقدة في ١٢ يوليو سنة ١٩٧٦) أن المشرع عنى بتثبيت الصفة التي كانت للمرشح في ١٥ مايو سنة ١٩٧٦ ، فمن كان من الفئات في هذا التاريخ يستمر ولا يعتد بتغيير صفته الى عامل أو فلاح بعد ذلك التاريخ . ومن كانت له هذه الصفة في ١٥ مايو سنة ١٩٧٦ صاحبته اياما صار اليه وضعه الاجتماعي أو المهني . وبناء عليه فقد أخطأ الحكم المطعون فيه اذ فسر حكم الفقرة الثالثة من المادة الثانية من القانون المذكور بأنها تغلق الباب أمام من ثبتت له صفة الفئات بعد ذلك التاريخ ليتحول الى عامل أو فلاح . ورتب على ذلك الطاعن وقد ثبتت له صفة الفئات في تاريخ لاحق على ١٥ مايو سنة ١٩٧٦ لحيازته في ١٩٧٩/١/٣ اقليانا زراعية تبلغ ٤ ط و ٣٠ ف فلا يجوز له تغيير صفته من فئات الى عامل أو فلاح مرة أخرى حتى ولو نقصت ملكيته وحيازته الى أقل من عشرة أفدنة . وانما الصحيح في تفسير حكم هذه الفقرة أن العبرة بالصفة الثابتة في ١٥ مايو سنة ١٩٧٦ وليس بعد هذا التاريخ فمن كانت صفته فئات في هذا التاريخ فلا يعتد بتغيير صفته بعد ذلك الى عامل أو فلاح . كذلك أخطأ الحكم المطعون فيه عندما استبعد الطاعن من مجال تطبيق حكم الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون المشار اليه التي نصت على أن يعتد في تحديد صفة المرشح من العمال والفلاحين بالصفة التي ثبتت له في ١٥ مايو سنة ١٩٧٦ - بمقولة أنه في هذا التاريخ

لم يكن قد بلغ السن المؤهل للترشيح لعضوية مجلس الشعب (ثلاثين سنة) وبالتالي لم تكن قد تحددت صفته كفلاح في هذا التاريخ ذلك أن وسائل اثبات الصفة في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ لا تتأتى عن طريق الترشيح لمجلس الشعب لأنه في هذا التاريخ لم يكن دستور سنة ١٩٧١ الذي أنشأ مجلس الشعب أو القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ المنظم لأحكامه قد صدر بعد . وإنما تثبت الصفة في ذلك التاريخ بأدلة تكون قاطعة في تحديدها مثل صفة العضوية بالاتحاد الاشتراكي العربي أو بمجالس إدارة الجمعيات التعاونية الزراعية . وشاهد صحة هذا الرأي أن الفقرة الرابعة من المادة الثانية بعد أن نصت على أن يعتد في تحديد صفة المرشح من العمال أو الفلاحين بالصفة التي تثبت له في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ أُرِدفت بعبارة أو بصفته التي رشح على أساسها لعضوية مجلس الشعب . . ومن ثم فلا لزوم بين استيفاء الشخص لشروط الترشيح لعضوية مجلس الشعب المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ وتطبيق حكم الفقرة الرابعة من المادة ٢ من هذا القانون .

ومن حيث أن الشابت من الأوراق — وهو مالا يججده المطعون ضده الأول أن الطاعن كان في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ لا يحوز هو وزوجته وأولاده القصر أطيانا زراعية تريد على عشرة أفدنة فضلا عن اقامته بانريف بقرية الدمليره مركز بلقاس ، كما قدم بطاقة عضوية بالاتحاد الاشتراكي العربي وحدة الدمايرة برقم ١٤٧ ثابتا بها صفته كفلاح . ومن ثم فإنه يحتفظ بهذه الصفة الثابتة له في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ فلا يغير منها حيازته خلال السنتين الزراعتين ١٩٧٨/٧٧ و ١٩٧٩/٧٨ . لأكثر من عشرة أفدنة ، اذ فضلا عن استمرار صفة الفلاح له طبقا لحكم الفقرة الرابعة من المادة الثانية المشار إليها ، فإنه اعتبارا من السنة الزراعية ١٩٨٠/٧٩ — حسبما يبين من الأوراق — أصبح لا يحوز سوى ٢ ط ٥ ف — وقد سبق أن انتخب الطاعن عضوا بمجلس محلي مركز بلقاس بصفته فلاحا منذ عام ١٩٧٥ ولعدة دورات حتى تم انتخابه بهذه الصفة أيضا عضوا بمجلس الشعب عام ١٩٨٤ .

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم يكون القرار الصادر بتاريخ ١٤/٣/١٩٨٧ من لجنة تفصل في الاعتراضات على مرشحي مجلس الشعب برفض الاعتراض المقدم من المطعون ضده الأول على ترشيح الطاعن بصفته فلاح ضمن قائمة الحزب الوطني الديمقراطي بالدائرة الأولى بمحافظة الدقهلية ، قرارا صحيحا متفقاً وأحكام القانون ، ويعنو الحكم المطعون فيه فيما قضى به من وقف تنفيذ هذا القرار مجانبا للصواب ومخالفا للقانون ، فيتعين القضاء بإلغائه وبرفض طلب وقف تنفيذ القرار المشار اليه مع إلزام المطعون ضده الأول بمصروفات هذا الطلب ومصروفات الطعن .

(طعن رقم ١٥٥٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١)
(ذات المبدأ) (طعن رقم ٣١٨ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٨)

قاعدة رقم (١٢٠)

المبدأ :

استحدثت الفقرة الثالثة والرابعة المضافتين بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ حكمتين جديدين للمادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب مؤداهما لإعتداد بالصفة الثابتة في ١٥ مايو ١٩٧١ وقد تغيا حكم الفقرة الثالثة من هذه المادة الحيلولة بين من كانوا من الفئات في ١٥ مايو ١٩٧١ وتغير صفاتهم لى عمال أو فلاحين من هذا التاريخ . كما استهدف حكم الفقرة الرابعة أن تكون صفة العامل أو الفلاح الثابتة في ١٥ مايو ١٩٧١ هى التى يعتد بها في إثبات صفة المرشح لعزوية مجلس الشعب أيا ما صار اليه وضعه الاجتماعى أو المبنى أو العلمى بعد ذلك - التقيّد في السجل التجارى يخرج المرشح عن نطاق العمال ويخفى في محلول الفئات باعتباره يزاول النشاط التجارى .

الحكمة : ومن حيث أن المادة السادسة من القانون رقم ٣٨

لسنة ١٩٧٣ في شأن مجلس الشعب المعدلة بالقانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٩٠ ينص على أن يقدم طلب الترشيح لعضوية مجلس الشعب كتابه الى مديرية الأمن بالمحافظة التي يرغب المرشح في الترشيح لاحدى دوائرها ويثبت صفة العامل أو الفلاح باقرار يقدمه المرشح مصحوبا بما يؤيد ذلك في مستندات . وكان المطعون ضده الأخير قد قدم بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٩٠ الى مدير أمن الدقهلية بطلب ترشيح نفسه لعضوية مجلس الشعب عن الدائرة الانتخابية رقم (٣) ومقرها بنى عبيد وقد أثبت أمام البند (٦) من هذا الطلب أن الصفة التي يرشح بها نفسه أنه « عامل » ومن ثم فإن المنازعة في هذا الطعن تقوم على تبين مدى توافر هذه الصفة في المطعون ضده .

ومن حيث أن المادة الثانية في قانون مجلس الشعب المشار اليه كانت تنص قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ على أنه « في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالفلاح من لا يحوز ويقصد بالعامل من يعمل يدويا وذهنيا في الصناعة أو الزراعة أو الخدمات ويعيش من دخله الناتج عن هذا العمل ولا يحق له الانضمام الى نقابة مهنية ولا يكون من خريجي الجامعات أو المعاهد العليا أو الكليات العسكرية ويستثنى من ذلك من بدأ حياته عاملا وحصل على مؤهل جامعي وبقي في نقابته العمالية ، فلما صدر القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ بتعديل نص أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه استبدل بنص المادة الثانية المشار اليها النص التالي « في تطبيق أحكام هذا القانون » يقصد بالفلاح ويعتبر عاملا من يعمل عملا يدويا أو ذهنيا في الزراعة أو الصناعة أو الخدمات ويعتمد بصفة رئيسية على دخله الناتج من هذا العمل ولا يكون منضمًا لنقابة مهنية أو مقعدًا في السجل التجارى أو من حملة المؤهلات العليا ، ويستثنى من ذلك أعضاء النقابات المهنية من غير حملة المؤهلات العليا وكذلك من بدأ حياته عاملا وحصل على مؤهل عال وفي الحالتين يجب لاعتبار الشخص عاملا أن يبقى مقيدا في نقابته العمالية .

ولا يعتد بتغيير الصفة من فئات الى عمال أو فلاحين اذا كان ذلك بعد ١٥ مايو ١٩٧١ . ويعتد في تحديد صفة المرشح من العمال أو الفلاحين بالصفة التي تثبت له في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ أو بصفته التي يرشح على أساسها لعضوية مجلس الشعب » .

وبين من مقابله نص هذه المادة قبل التعديل وبعبء أن الفقرتين الثالثة والرابعة قد أضيفتا بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ واستحدثنا حكمين جديدين مؤداهما الاعتداد بالصفة الثابتة في ١٥ مايو ١٩٧١ وقد تغيا حكم الفقرة الثالثة من هذه المادة الحيلولة بين من كانوا من الفئات في ١٥ مايو ١٩٧١ وتغير صفاتهم الى عمال أو فلاحين من هذا التاريخ كما استهدف حكم الفقرة الرابعة أن تكون صفة العامل أو الفلاح الثابتة في ١٥ مايو ١٩٧١ هي التي يعتد بها في اثبات صفة المرشح لعضوية مجلس الشعب أيما ما صار اليه وضعه الاجتماعي أو المهني أو العلمي بعد ذلك على نحو ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق ومن الاطلاع على ملف ترشيح المطعون ضده والمستندات التي تقدم بها أنها جاءت خالية من اثبات أنه في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ كان يعمل عملا يدويا أو ذهنيا في الزراعة أو الصناعة ويعتمد بصفة رئيسية على دخله الناتج عن هذا العمل وفقا للتعريف الذي أوردته المادة الثانية حتى يصدق عليه تعريف العامل وتثبت بالتالي له هذه الصفة في هذا التاريخ وتلازمه بعد ذلك كما أن المطعون ضده لم يرشح بهذه الصفة قبل العمل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ لعضوية مجلس الشعب إذ أنه وهو من مواليد ١٦/٧/١٩٤٩ لم يكن قد بلغ من العمر ثلاثين سنة ميلادية حتى يكون له حق الترشيح لعضوية مجلس الشعب وذلك بناء على ما تنص عليه المادة الخامسة من قانون مجلس الشعب المشار اليه والتي تنص في البند ٣ منها على أن يشترط فيمن يرشح لعضوية مجلس الشعب ، أن يكون بالغاً من العمر ثلاثين سنة ميلادية على الأقل يوم الانتخاب » .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المطعون ضده له قيدان بالسجل التجاري الأول رقم ٤٢٦١٦ مؤرخ في ١٩٧٧/٨/٢٨ وقيد آخر برقم ٥٩٧٢٦ في ١٩٨٣/١/٢٠ مما يخرج من نطاق تعريف العامل الوارد في القانون والذي يشترط لتوافر هذه الصفة فيه ألا يكون مقيدا بالسجل التجاري ولا ينال في ذلك ما أورده في حافظة مستنداته من أنه ألغى القيد الأول بتاريخ ١٩٩٠/١١/٥ إذ مازال القيد الثاني قائما لم يتم الغاؤه ومن ثم أنه يخرج عن نطاق العمال ويحذف في مدلول الفئات باعتباره يزاول النشاط التجاري لأنه يشترط للقيد في السجل التجاري وفقا للمادة ٣ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ في شأن السجل التجاري الحصول على ترخيص بمزاولة التجارة في الغرفة التجارية المختصة .

(طعن رقم ١٧٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٩٠/١١/٢٨)

الفرع الثالث

شروط الترشيح لعضوية مجلس الشعب

قاعدة رقم (١٢١)

المبدأ :

الحد الأدنى اللازم توافره في المرشح لعضوية مجلس الشعب الذي يصدق في حقه أنه يجيد القراءة والكتابة هو أن يتمكن من القراءة استرسلة دون تعلّم وأن يتمكن من الكتابة في يسر دون عجز عن متابعة ما يملأ عليه لسرعة الالتقاء الطبيعية وأن يكتب ذلك بصورة مقروءة وواضحة دون الوقوع في خطأ املأى جسميم بجهل حقيقة ما يريد تسجيله أو التعبير عنه بما يمجز الشخص العادي عن قراءته واستيعابه وفهمه دون جهد غير عادي - هذا المعيار في تحديد شرط اجادة الكتابة والقراءة هو معيار قانوني وموضوعي ويتعلق بالنظام العام - يتعين على محاكم مجلس الدولة التحقق من توافره عند الطعن أمامها في توفر شرط اجادة المرشح للقراءة والكتابة ويتعين عليها وهي في مجال رقابة المشروعية في نطاق وقف التنفيذ أن تستظهر توافره وأن تبين في أسبابها أن ظاهر الأوراق تؤكد ثبوت ذلك مما تستعرضه من هذه الأوراق .

المحكمة : ومن حيث أن مبنى الطعن على الحكم المطعون فيه أنه استند في قضائه الى أن المحكمة تطعن الى ما انتهت اليه اللجنة من تأكيدها من اجادة الطعون الرابع للقراءة والكتابة ، ذلك أن الأوراق لا تفصح عن أن المطعون ضده يجيد القراءة والكتابة وانما تفصح فقط عن أنه ملم فقط بالقراءة والكتابة ، ولم تفرق المحكمة بين الايام بالقراءة والكتابة وبين اجادتها ومن ثم فان هذا القضاء يندو مخالفا للقانون .

ومن حيث أن دستور جمهورية مصر العربية قد قدم لنصوصه بوثيقة اعلان الدستور التي جاء بها أننا نحن جماهير شعب مصر الحامل

على هذه الأرض المجيدة منذ فجر التاريخ والحضارة باسم الله ، ويعون الله نلتزم الى غير ما حد ، وبدون قيد أو شرط أن تبذل كل الجهود لتحقيق .. التطوير المستمر للحياة في وطننا ، عن ايمان بأن التحدى الحقيقى الذى تواجهه الأوطان هو تحقيق التقدم ، والتقدم لا يحدث تلقائيا أو بمجرد الوقوف عند اطلاق الشعارات ، وانما القوة الدافعة لهذا التقدم على اطلاق جميع الامكانيات والمكائات الخلاقة والمبدعة لشمينا .. وأن يصحح دواما وباستمرار مسارها ... وأن يحقق بها تكاملا الى حد الوحدة الكلية بين العلم والايمان وبين الحرية السياسية والحرية الاجتماعية وبين الاستقلال الوطنى والانتماء القومى وبين عالمية الكفاح الانسانى من أجل تحرير الانسان سياسة واقتصادا وثقافة وفكرا ، والحرب ضد كل قوى رواسب التخلف .

ومن حيث أنه من أول رواسب التخلف التى استهدفت وثيقة اعلان الدستور الكفاح الوطنى من أجلها ظاهرة تفشى الأمية التى لا شك تعوق تحقيق الوحدة الكلية بين العلم والايمان عن طريق الحيولة دون الانتفاع بأهم صور المعرفة العلمية من خلال القراءة وبأهم وسائل التغيير الواضح والصحيح عن الفكر والحس للآخرين من خلال الكتابة من أجل ذلك كان نص الدستور فى المادة (٢١) على أن « محو الأمية واجب وطنى تجند كل طاقات الشعب من أجل تحقيقه » . واذا كان محو الأمية على هذا النحو واجب وطنى على المتعلم نحو الأمى ، فلا شك فى أن محو الأمية واجب على الأمى نحو ذاته حتى يرتفع بها الى الدرجة الأولية من مدارج المعرفة ، تلك المعرفة الأولية التى لا يستطيع الانسان أن يكون مواطنا صالحا ونافعاً فى الحياة العامة دون ادراكها ولو فى حدها الأدنى الذى يلزم بالضرورة للاحاطة بحقوقه عن وعى وادراك ولأداء التزاماته عن بصيرة وفهم ومعرفة .

وان كان محو الأمية واجبا وطنيا على كل انسان مصرى ، فان ذلك لابد وأنه ألزم فمين يريد من بنى مصر أن يتصدى للعمل العالم ، وفى

مقدمة العمل العام ، وفي الطليعة من صور ممارسته ، الترشيح لعضوية المجلس النيابي والتشريعي ، حيث يتولى أعضاؤه مسئولية ورسالة وطنية عامة ، ويباشرون مهام سلطة التشريع للبلاد والرقابة على الحكومة باسم الشعب ، ونياية عن الشعب .

من أجل ذلك كان طبيعيا أن ينص القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ - المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ - في شأن مجلس الشعب ضمن الشروط التي استلزمت المادة الخامسة توافرها فيمن يرشح لعضوية مجلس الشعب « أن يجيد القراءة والكتابة » .

واذا كانت اجادة القراءة والكتابة التي تطلبها النص في حاجة الى تحديد المدى المطلوب في شأنها ، فان تحديد هذا المدى لا بد وأن يرتبط بالمهام التي يتطلب القانون من أجلها أن يجيد المرشح لعضوية مجلس الشعب القراءة والكتابة ، ويقدر أهمية تلك المهام بكون المدى المطلوب في تلك الاجادة .

ومن حيث أنه بالاطلاع على أحكام الفصل الثاني من الباب الخامس من الدستور ، تحت عنوان (السلطة التشريعية - مجلس الشعب) نرى نص المادة (٨٦) على أن « يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع ، ويقر السياسة العامة للدولة ، والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والموازنة العامة للدولة . كما يمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية ، وذلك كله على الوجه المبين في الدستور » كما تنص المادة (١٠٩) على أنه « ٥٥ لكل عضو من أعضاء مجلس الشعب حق اقتراح القوانين » وتنص المادة (١١٤) على أن « يقر مجلس الشعب الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية » كما تنص المادة (١١٥) على أنه « يجب عرض مشروع الموازنة العامة على مجلس الشعب قبل شهرين على الأقل من بدء السنة المالية ، ولا تعتبر نافذة الا بموافقة عليها » وتنص المادة (١٣٤) على أن « لكل عضو من أعضاء مجلس الشعب أن يوجه الى رئيس مجلس الوزراء أو الى أحد نوابه أو أحد الوزراء أو

نوابهم أسئلة في أى موضوع يدخل في اختصاصهم » وتنص المادة (١٢٥) على أن « لكل عضو من أعضاء مجلس الشعب حق توجيه استجوابات الى رئيس مجلس الوزراء أو نوابه أو الوزراء أو نوابهم لحاسبتهم في الشؤون التي تدخل في اختصاصهم » وتنص المادة (١٢٦) على أنه « .. لمجلس الشعب أن يقرر سحب الثقة من أحد نواب رئيس مجلس الوزراء أو أحد الوزراء أو نوابهم وتنص المادة (١٢٧) على أنه « لمجلس الشعب أن يقرر بناء على طلب عشر أعضائه مسئولية رئيس مجلس الوزراء » هذا فضلا عن اختصاص مجلس الشعب في المادة (١٢٩) بطرح موضوع عام للمناقشة لاستيضاح سياسة الوزارة بشأنه، واختصاصه في المادة (١٣٠) بإبداء رغبات في موضوعات عامة الى رئيس الوزراء أو أحد نوابه أو أحد الوزراء ، واختصاصه في المادة (١٣١) بتشكيل لجان لتقصي الحقائق في احدى المصالح الادارية أو المؤسسات العامة أو أى جهاز تنفيذى أو ادارى ، أو أى مشروع من المشروعات العامة . وذلك كله الى جانب حق مجلس الشعب المقرر بالمادة (١٣٢) في مناقشة بيان رئيس الجمهورية وحقه المقرر بالمادة (١٣٣) في مناقشة برنامج الوزارة الذى يقدمه رئيس مجلس الوزراء .

ومن حيث أنه يبين من استعراض هذه المهام الدستورية لمجلس الشعب والتي يمارسها من خلال أعضائه ، أنها مهام وطنية سامية الغايات ، ورفيعة المستوى ، في حاجة الى من يستطيع حمل الأمانة مسلحا بالحد الأدنى على الأقل من القدرة على حمل تبعاتها ، والنهوض بمسئولياتها ، والوقوف على أساس راسخ من الوطنية والحب للشعب والانتماء للأمة والمعرفة والفهم والقدر على التعبير عما يفكر فيه ويريده دفاعا عن المصالح العامة للشعب — ويتميز هذا الشرط عن باقى الشروط اللازمة للترشيح في دلالاته على الصلاحية والقدرة على تمثيل الشعب مما يجعله وثيق الصلة بالنظام العام وهو يؤدى رسالتها . ولا شك في أن ذلك لن يكون متحققا. أو مقوارا الا بمن يجيد القراءة والكتابة اجادة من لا يتعثر كتابا أو قارئاً ، ومن لا يقع في خطأ املائى جسيم على نحو

— يجهل ما يسجله بالكتابة على غيره • ومن ثم فإن الحد الأدنى اللازم توافره في المرشح لعضوية مجلس الشعب الذى يصدق في حقه أنه يجيد القراءة والكتابة هو أن يتمكن من القراءة المسترسلة دون تلعثم ، وأن يتمكن من الكتابة في يسر دون عجز عن متابعة ما يملأ عليه لسرعة الالتقاء الطبيعية وأن يكتب ذلك بصورة مقرأّة وواضحة دون الوقوع في خطأ إملائي جسيم يجهل حقيقة ما يريد تسجيله أو التعبير عنه بما يعجز الشخص العادى عن قراءته واستيعابه وفهمه دون جهد غير عادى •

ومن حيث أن هذا المعيار في تحديد شرط اجادة القراءة والكتابة هو معيار قانونى وموضوعى ويتعلق بالنظام العام ويتعين على محاكم مجلس الدولة التحقق من توافره عند الطعن أمامها في توفر شرط اجادة المرشح للقراءة والكتابة ويتعين عليها وهي في مجال رقابة المشروعية في نطق وقف التنفيذ أن تستظهر توافره وأن تبين في أسبابها أن ظاهر الأوراق تؤكد ثبوت ذلك مما تستعرضه من هذه الأوراق •

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على ما أسفر عنه اعادة استكتاب •• بعد فترة أمام ذات الدائرة أنه قد سقطت من كتابته بعض الكلمات لعجزه عن متابعة ما أملأ عليه من نص المادة (٦٨) من الدستور سالفه الذكر •

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه ، قد استند في قضائه برفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه الى أن المحكمة تطمئن الى ما انتهى اليه هذا القرار ومن الاطلاع على الاستكتاب المشار بالأوراق انى أن لجنة الطعون لمرشحى مجلس الشعب قد أجرتة ، فإن هذا القضاء يكون قد صدر مبيناً اذا انطوى على اقرار ما انتهى اليه القرار المطعون فيه دون مراقبته • ذلك أن قرار هذه اللجنة الصادر في السابع من نوفمبر سنة ١٩٩٠ قد أشار الى أنه تم استكتاب المطعون ضده ومطالعة بنص العبارات بأحدى الصحف اليومية ، وقررت اللجنة قبول الاعتراض شكلاً وفي الموضوع برفضه • وقد دونت اللجنة هذا القرار خلف صحيفة الاعتراض المقدم من الطاعن ووقع أعضاءها دون بيان اسم

كل منهم ووظيفته ودون اوراق ورقة الاستكتاب ، الأمر الذى كان يتعين معه على المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه أن تطلب ايداع ورقة الاستكتاب فان لم تودعها جهة الادارة كان عليها أن تجرى بذاتها استكتاب المطعون ضده على نحو ما أجرتة دائرة فحص الطعون لهذه المحكمة حتى تستبين ما استبانته هذه المحكمة من الاطلاع على ورقتي استكتاب المطعون ضده من أنه لا يجيد الكتابة الاجادة التى يتطلبها نص القانون .

ومن حيث أنه يبين مما سبق أن الحكم الطعين لم يتضمن سوى أنه قد تأكدت لجنة الطعون من اجادة المطعون ضده السيد . . . للقراءة والكتابة وهو ما أورد الحكم أنه تطمئن اليه المحكمة دون بيان للاصول التى استخلصت منها المحكمة هذه النتيجة خلال آدائها لواجبها فى اعمل رقابتها بحسب ظاهر الأوراق على مدى مشروعية قرار اللجنة المذكورة توصلا الى مدى تحقق جدية الطعن فى هذا القرار ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد شاب القصور الشديد فى التسبب والنقص البالغ فى الايضاح والابانة عما استندت اليه المحكمة فى قناعتها والطمئناتها الى توفر شرط اجادة المطعون ضده المذكور للقراءة والكتابة والذى يتعلق بصلاحيته لتمثيل الأمة والدفاع عن مصالحها فى مجلس الشعب مما يعيب هذا الحكم ويشوبه بخل جسيم يررر فى ذاته الحكم بالفائه ، فاذا ما أضيف الى ما سبق أن الثابت من الاطلاع على ما أسفر عنه استكتاب السيد . . . أمام دائرة فحص الطعون لهذه المحكمة ، أنه قد وقع فى أخطاء جسيمة فى السطور التى استكتبته لها المحكمة وهى المادة (٦٨) من الدستور ومن بينها كتابة كلمة التقاضى (التقادى) وكلمة للناس (اناس) وكلمة الالتجاء (الالتداء) وكلمة القضايا (القضائية) .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بناء على ما تبين يكون قد شاب النقص الجسيم فى أسبابه كما تتكب السبيل القويم فيما ذهب اليه من منطوق قضائه ومن ثم فانه يكون قد صدر معيبا واجب الالغاء .

(طعن رقم ١٦٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٧) .

الفرع الرابع كيفية استكمال نسبة العمال والفلاحين

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

أوجبت المادة (٨٧) من الدستور الصادر سنة ١٩٧١ أن يكون نصف عدد أعضاء مجلس الشعب على الأقل من العمال والفلاحين — الفقرة الثانية من المادة (١٧) من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب معدلا بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٢ ألزمت الجهة المختصة في اعلان نتيجة الانتخاب بترتيب الأسماء طبقا لورودها بقوائم الأحزاب مع مراعاة نسبة الخمسين في المائة المقررة للعمال والفلاحين من كل دائرة على حدة — ازاء نسخ للحكم المنظم لكيفية استكمال تلك النسبة عند تعديل المادة (٣٦) من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ فلا محيص من وجوب تدخل المشرع لوضع قاعدة تضمن الحفاظ على النسبة المطلوبة دستوريا وقانونيا وهو ما لا ينأتى الا بقانون وليس بأداة أدنى لتعلق الأمر بحقوق عامة كفلها الدستور .

المحكمة : ومن حيث أن القانون المدني نص في المادة ٢ على أنه (لا يجوز إلغاء نص تشريعي الا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء ، أو يشتمل على نص يتعارض مع التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع) . وقد صدر القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية ، وتتناول في أبواب متتابعة الحقوق السياسية ومباشرتها وجداول الانتخاب وعملية الاستفتاء والانتخاب وجرائم الانتخابات وأحكاما عامة ووقفية وصدر القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب ، وتعرض في أبواب متعاقبة لتكوين مجلس الشعب ولترشيح لمضويته ولأحكام العضوية وانصوص ختامية وانتقالية . وصدر القانون رقم ١١٤ لسنة

١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٣ في شأن مجلس الشعب ، ومن بينها حكم المادة ١٧ التي عدلت الى النص الآتي (ينتخب أعضاء مجلس الشعب طبقا لنظام القوائم الحزبية بحيث يعطى لكل قائمة عدد من مقاعد الدائرة بنسبة عدد الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها وتعطى المقاعد المتبقية بعد ذلك للقائمة الحائزة أصلا على أكثر الأصوات . وعلى الجهة المختصة أن تلتزم في اعلان نتيجة الانتخاب بترتيب الأسماء طبقا لورودها بقوائم الأحزاب مع مراعاة نسبة الخمسين في المائة المقررة للعمال والفلاحين عن كل دائرة على حدة ، ويلتزم الحزب صاحب القائمة الحاصلة على أقل عدد من الأصوات والتي يحق لها أن تمثل باستكمال نسبة العمال والفلاحين طبقا لترتيب الوارد بها وذلك عن كل دائرة . ولا يمثل بالمجلس الحزب الذي لا تحصل قوائمه على ثمانية من المائة على الأقل من مجموع الأصوات الصحيحة التي أعطيت على مستوى الجمهورية) . وصدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية ، ومن بينها حكم المادة ٢٤ التي صار نص الفقرات الثلاثة والرابعة والخامسة منها كالآتي (... وفي حالة الانتخاب لعضوية مجلس الشعب يكون لكل حزب قدم قائمة بمرشحيه أن يندب عضوين من بين الناضحين في نطاق اللجنة العامة لتمثيله في كل لجنة من اللجان العامة والفرعية في الدوائر التي قدم فيها قوائم دون غيرها (...) ، ومن بينها أيضا حكم المادة ٣٦ التي صار نص الفقرة الثانية منها كالآتي : (... وفي حالة الانتخابات لعضوية مجلس الشعب تتولى لجنة اعداد نتيجة الانتخابات المشكلة طبقا للفقرة الأخيرة من المادة ٢٤ حصر الأصوات التي حصل عليها كل حزب تقدم بقائمة على مستوى الجمهورية وتحديد الأحزاب التي يجوز لها وفقا للقانون أن تمثل بمجلس الشعب ثم تقوم بتوزيع المقاعد في كل دائرة على تلك الأحزاب وفقا لنسبة عدد الأصوات التي حصلت عليها قائمة كل حزب منها في الدائرة الى مجموع ما حصلت عليه قوائم تلك الأحزاب من أصوات صحيحة في ذات الدائرة وتعطى المقاعد المتبقية بعد ذلك للقائمة الحائزة أصلا على أكثر

الأصوات ، على أن تستكمل نسبة العمال والفلاحين من قائمة الحزب
الحاصل على أقل عدد من الأصوات ثم من قائمة الحزب الذى يزيد عنه
مباشرة ٥٠٠٠٠ . و صدر القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ بتعديل بعض
أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب ، ومن بينها
حكم المادة ٥ مكررا التى صار نصها كالاتى : (يكون انتخاب أعضاء
مجلس الشعب عن طريق الجمع فى كل دائرة انتخابية بين نظام الانتخاب
بالقوائم الحزبية ونظام الانتخاب الفردى ، بحيث يكون لكل دائرة عضو
واحد يتم انتخابه عن طريق الانتخاب الفردى ويكون انتخاب باقى
الأعضاء الممثلين للدائرة عن طريق الانتخاب بالقوائم الحزبية . ويكون
لكل حزب قائمة خاصة ٥٠٠٠٠ ويجب أن تتضمن كل قائمة عددا من
المرشحين مساويا لعدد الأعضاء الممثلين للدائرة طبقا للجدول المرفق
ناقصا واحدا كما يجب أن يكون نصف المرشحين بكل قائمة حزبية على
الأقل من العمال والفلاحين على أن يراعى اختلاف الصفة فى تتابع أسماء
المرشحين بالقوائم ٥٠٠٠٠) ، ومن بينها أيضا حكم المادة ١٧ فقرة أولى
التي صار نصها كالاتى (يعلن انتخاب المرشح الفرد الذى حصل على
أكثر عدد من الأصوات الصحيحة فى دائرته الانتخابية أيا كانت صفته
التي رشح بها ٥٠٠٠٠٠ ويعن انتخاب باقى الأعضاء المثلين للدائرة
الانتخابية طبقا لنظام القوائم الحزبية عن طريق اعطاء كل قائمة حزبية
عددا من مقاعد الدائرة بنسبة عدد الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها
الى مجموع عدد الأصوات الصحيحة للناخبين فى الدائرة التي حصلت
عليها قوائم الأحزاب التي يحق لها أن تمثل طبقا لأحكام هذه المادة وتوزع
المقاعد المتبقية بعد ذلك على القوائم الحاصلة على أصوات زائدة لا تقل
عن نصف المتوسط الانتخابى للدائرة على أن تعطى كل قائمة مقعد تبعا
لتوالى الأصوات الزائدة والا أعطيت المقاعد المتبقية لقائمة الحزب الناحل
على أكبر الأصوات على مستوى الجمهورية) . وأخيرا صدر القانون
رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦
بتظيم مباشرة الحقوق السياسية ، ومن بينها حكم المادة ٢٤ فقرة ثالثة

ورابعة اللتين صار نصيهما كالآتي : (وفي حالة الانتخاب لعضوية مجلس الشعب يكون لكل حزب قدم قائمة بمرشحيه بالنسبة الى الدوائر التي قدم فيها قوائم دون غيرها وكذلك لكل مرشح فرد أن يندب عضوا من الناخبين في نطاق اللجنة العامة لتمثيله في ذات اللجنة العامة وعضوا من الناخبين المقيدة أسماؤهم في جداول انتخاب اللجنة الفرعية لتتولى في ذات اللجنة الفرعية ٥٠٠٠ ولكل حزب قدم قائمة بمرشحيه بالنسبة الى الدوائر التي قدم فيها قوائم بمرشحيه دون غيرها وكذلك لكل مرشح فرد أن ييكل عنه أحد الناخبين من المقيدين في ذات الدائرة الانتخابية لتمثيله أمام كل لجنة انتخابية رئيسية أو عامة أو فرعية ٥٠٠٠٠) ، ومن بينها أيضا حكم المادة ٣٦ التي صار نص الفقرة الثانية منها كالآتي : (٥٠٠٠٠ وفي حالة الانتخاب لعضوية مجلس الشعب تتولى لجنة اعداد نتيجة الانتخابات المشكلة طبقا للفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ حصر الأصوات التي حصل عليها كل حزب تقدم بقائمة على مستوى الجمهورية وكل مرشح للانتخاب الفردي وتحديد الأحزاب التي يجوز لها وفقا للقانون أن تمثل بمجلس الشعب والمرشح للانتخاب الفردي الذي حصل على الأغلبية المطلوبة من الأصوات ، ثم تقوم بتوزيع المقاعد في كل دائرة على الوجه الآتي :

(أ) يخصص مقعد في الدائرة للمرشح الفردي الذي حصل على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة التي أعطيت للمرشحين للانتخاب الفردي ٥٠٠

(ب) تعطى كل قائمة حزبية عددا من مقاعد الدائرة بنسبة عدد الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها الى مجموع عدد الأصوات الصحيحة للناخبين في الدائرة التي حصلت عليها قوائم الأحزاب التي يحق لها أن تمثل طبقا لأحكام القانون وتوزع المقاعد المتبقية بعد ذلك على القوائم الحاصلة على أصوات زائدة لا تقل عن نصف المتوسط الانتخابي للدائرة على أن تعطى كل قائمة مقعدا تبعا لتوالي الأصوات الزائدة والا أعطيت المقاعد المتبقية لقائمة الحزب الحاصل على أكبر الأصوات على مستوى الجمهورية) .

ومن حيث أنه يؤخذ من هذه النصوص أنه ولئن كان القانون رقم

٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب أورد الأحكام المتعلقة بمجلس الشعب بصفة خاصة ، بينما سرد القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ تنظيم مباشرة الحقوق السياسية الأحكام المتعلقة بهذه الحقوق بصفة عامة إلا أن القانون الأخير رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ في تعديله بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ وكذا في تعديله ٤ بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ تضمن صراحة أحكاما تخص مجلس الشعب سواء في الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة ٢٤ اللتين تناولتا الأحزاب ووكلاءهم في اللجان الانتخابية لمجلس الشعب ، وسواء في الفقرة الثانية من المادة ٣٦ التي تناولت عمية حصر الأصوات وتحديد الأحزاب التي يحق لها التمثيل وتوزيع المقاعد في كل دائرة بمجلس الشعب ، وهذان الضريان من الأحكام المتعلقة بمجلس الشعب سواء الصادرة بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ أو الواردة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ ، وان تباينا في مكان ورودهما فقد اتحدا في موضوعها على نحو تنظيما معا عقد واحد ، وبذا يتسايران ان اثتفا ويقتاسخان ان اختلافهما حيث يلغى اللاحق فيهما السابق تبعا لوحدة الموضوع مما لا محل ازاءه للقول بأعمال قاعدة الحكم العام والحكم الخاص ، فهذا القول لا يستقيم في معرض أحكام ذات موضوع واحد هو مجلس الشعب حتى تنسق جميعها تحت مظلة موضوعها فلا تتنافر فيما بينها ولا تتبعض في وحدتها بصرف النظر عن مكان ورودها ، لأن العبرة في هذا الصدد هي بوحدة الموضوع وليس بصعيد الورد .

ومن حيث أنه يتخذ كذلك من ذات النصوص ، أن القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب ، تضمن تعديل المادة ١٧ من هذا القانون الى نص أرفع فقرات نظمت أمورا معينة وان لم يراع فيها الترتيب والتعقيب التطبيقي وقد جاء متفقا مع هذه المادة المعدلة ذلك التعديل الذي أصاب بعدئذ الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية بمقتضى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ الا فيما يتعلق بكيفية استكمال نسبة العمال والفلاحين ، فقد قضت الفقرة الثالثة

من المادة ١٧ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ معدلة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ باستكمال هذه النسبة من الحزب صاحب القائمة الحاصلة على أقل عدد من الأصوات ، بينما قضت بعدئذ الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ معدلة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ باستكمال ذات النسبة من قائمة الحزب الحاصل على أقل عدد من الأصوات ثم من قائمة الحزب الذى يزيد عليه مباشرة ، وبذا أعادت تنظيم كيفية استكمال نسبة العمال والفلاحين على نحو لا يقف فى الاستكمال عند الحزب صاحب القائمة الحاصلة على أقل عدد من الأصوات وإنما يتعداه أن لم يغطها الى الحزب الذى يزيد عليه مباشرة ، مما ينطوى على نسخ ضمنى للحكم الذى ورد قبلئذ فى الفقرة الثالثة من المادة ١٧ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ معدلة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ منخلًا استكمالها فحسب من الحزب صاحب القائمة الحاصلة على أقل عدد من الأصوات ، وهذا النسخ يؤدى الى زوال ذلك الحكم المنسوخ منها ، فلا يعود ثانية بتعديل الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بمقتضى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ تعديلًا خلا من ايراد الحكم الناسخ له من قبل ، لأن الحكم المنسوخ وقد زال بالنسخ لا يبعث ثانية دون نص يحييه ، ولأن الحكم الناسخ اذ أوقع النسخ فى حينه قد استنفذ غرضه فيما تضمنه من إلغاء الحكم المنسوخ واذا استبدل به حكما آخر فقد أوجب هذا الحكم البديل حتى يتم الفأوه بدوره وهو ما حدث بعدم النص عليه ثانية عند تعديل المادة ٣٦ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بمقتضى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ ، وبالتالي فانه لا مناص من رفع الالتزام الخاص باستكمال نسبة العمال والفلاحين سواء عن كاهل الحزب الحاصل على أقل عدد من الأصوات أو عن عاتق الحزب الذى يزيد عليه مباشرة ، وذلك تبعا لنسخ الحكم الخاص به من الفقرة الثالثة من المادة ١٧ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ بمقتضى الحكم الذى أعاد تنظيمه فى المادة ٣٦ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ معدلة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ وطوعا لنسخه أيضا من هذه المادة الأخيرة معدلة بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ .

ومن حيث أن المادة ٨٧ من الدستور أوجبت أن يكون نصف عدد أعضاء مجلس الشعب على الأقل من العمال والفلاحين ، كما أن الفقرة الثانية من المادة ١٧ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب معدلا بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ ألزمت الجهة المختصة في اعلان نتيجة الانتخاب بترتيب الأسماء طبقا لورودها بقوائم الأحزاب مع مراعاة نسبة الخمسين في المائة المقررة للعمال والفلاحين عن كل دائرة على حدة ، الا أنه ازاء نسخ الحكم المنظم كيفية استكمال تلك النسبة على النحو المتقدم ، فإنه لا محيص من وجوب تدخل المشرع لوضع قاعدة تضمن الحفاظ على النسبة المطلوبة دستوريا وقانونيا وهو ما يقاى الا بقانون وليس بأداة أدنى لتعلق الأمر بحقوق عامة كفلها الدستور .

ومن حيث أنه يبين من ظاهر الأوراق وبالقدر اللازم للفصل في الشق المستعجل بطلب وقف التنفيذ ، أن لجنة اعداد انتخابات مجلس الشعب سنة ١٩٨٧ استكملت النسبة المقررة للعمال والفلاحين باعلان فوز المرشح رقم ٢ عمال دون المرشح رقم ١ فئات من قائمة حزب الوفد الجديد بالدائرة الثانية في أسيوط باعتبارها القائمة الحاصلة على أقل عدد من الأصوات بالدائرة وعلى سند من حكم الفقرة الثالثة من المادة ١٧ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب وصدر قرار من السيد وزير الداخلية باعتماد هذه النتيجة ، وقد وضع مما سلف أن حكم هذه الفقرة جرى نسخه ضمنا بمقتضى الحكم الذى أعاد تنظيم استكمال ذات النسبة في المادة ٣٦ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية معدلة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ ، ولا يعود ثانية بالفاء هذا الحكم الناسخ من المادة ٣٦ المشار إليها عند تعديلها بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٧ ، ومن ثم يكون قرار وزير الداخلية مشوبا بعبب مخالفة القانون فيما تضمنه من استكمال النسبة المقررة للعمال والفلاحين من قائمة حزب الوفد الجديد بالدائرة الثانية في أسيوط على النحو المتقدم ، الأمر الذى يجعل الحكم المطعون فيه صحيحا قانونا اذ قضى بوقف تنفيذه في هذا الشق صدورا عن توافر ركن الجدية فضلا

عن ركن الاستعجال اللازمين لوقف تنفيذ القرارات الادارية ، وبالتالي يكون الطعن على هذا الحكم خليقا بالرفض .

(طعن رقم ١٩٠٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٨٩/٤/٢٩)

قاعدة رقم (١٢٣)

المبدأ :

استكمال النقص في نسبة العمال والفلاحين من الحزب صاحب القائمة الحاصلة على أقل عدد من الأصوات استنادا الى حكم الفقرة الثالثة من المادة ١٧ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب — تعديلها بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ — الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ — تعديلها بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ — التعديلان جاءا «تفقا» الا فيما يتعلق بكيفية استكمال نسبة العمال والفلاحين — القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ قد أعاد تنظيم كيفية استكمال نسبة العمال والفلاحين على نحو لا يقف بالاستكمال عند الحزب صاحب القائمة الحاصلة على أقل الأصوات وإنما تعدها الى الحزب الذي يليه مباشرة — ينطوي ذلك من جانب القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ على نسخ ضمنى للحكم الذى ورد قبله في الفقرة الثالثة من المادة ١٧ من قانون مجلس الشعب — هذا النسخ يؤدي الى زوال الحكم المنسوخ فيها — ولا يعود ثانية بتعديل الفقرة الثانية من المادة ٣٦ بمقتضى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ تعديلا خلا من ايراد الحكم النامى له من قبل — الحكم المنسوخ وقد زال بالنسخ لا يبعث ثانية دون نص يحييه — الحكم المنسوخ اذا اوقع النسخ في حينه — يكون قد استنفذ غرضه فيما تضمنه من إلغاء الحكم المنسوخ — اذا استبدل به حكم آخر وجب اعمال هذا الحكم البديل حتى يتم الغاؤه بدوره — هذا ما حدث عند تعديل المادة ٣٦ بمقتضى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ — لا مناص بالتالى من رفع الالتزام الخاص باستكمال نسبة

العمال والفلاحين سواء عن كامل الحزب الحاصل على أقل عدد من الأصوات أو عن عتق الحزب الذى يزيد عنه مباشرة - بعد أن نسمح الحكم المنظم لكيفية استكمال النسبة المقررة للعمال والفلاحين عن كل دائرة على حدة على ما سلف يقتضى الأمر تدخل المشرع بوضع قاعدة مريحة ومحكمة تكفل الحفاظ على تلك النسبة - لا يتأتى ذلك بأداة أدنى لتعاق الأمر بحقوق عامة كفلها الدستور .

المحكمة : استكمال النقص فى نسبة العمال والفلاحين من الحزب صاحب القائمة الحاصلة على أقل عدد من الأصوات استنادا الى حكم الفقرة الثالثة من المادة ١٧ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب ، فإن المادة ٢ من القانون المدنى تنص على أنه « لا يجوز إلغاء نص تشريعى الا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده ذلك لتشريع ، وإذا كانت المادة ١٧ من قانون مجلس الشعب سبق أن عزت بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ وصار نصها كالآتى : « ينتخب أعضاء مجلس الشعب طبقا لنظام القوائم الحزبية بحيث يعطى لكل قائمة عدد من مقاعد الدائرة بنسبة عدد الأصوات الصحيحة التى حصلت عليها وتعطى المقاعد المتبقية بعد ذلك للقائمة الحائزة أصلا على أكثر الأصوات وعلى الجهة المختصة أن تلتزم فى إعلان نتيجة الانتخابات بترتيب الأسماء طبقا لورودها بقوائم الأحزاب مع مراعاة نسبة الخمسين فى المائة المقررة للعمال والفلاحين عن كل دائرة على حدة . ويلتزم الحزب صاحب القائمة الحاصلة على أقل عدد من الأصوات والتى يحق لها أن تهتل باستكمال نسبة العمال والفلاحين طبقا لترتيب الوارد بها وذلك عن كل دائرة . ولا يمثل بالمجلس الحزب الذى لا تحصل قوائمه على ثمانية فى المائة على الأقل من مجموع الأصوات الصحيحة التى أعطيت على مستوى الجمهورية » ثم صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية وتتلول التعديل المادة ٣٦ منه فقرة ثانية فصار نصها كالآتى :

» وفي حالة الانتخابات لعضوية مجلس الشعب تتولى لجنة اعداد نتيجة الانتخابات المشكلة طبقا للفقرة الأخيرة من المادة ٢٤ حصر الأصوات التي حصل عليها كل حزب تقدم بقائمة على مستوى الجمهورية وتحديد الأحزاب التي يجوز لها وفقا للقانون أن تمثل بمجلس الشعب ثم تقوم بتوزيع المقاعد في كل دائرة على تلك الأحزاب وفقا لنسبة عدد الأصوات التي حصلت عليها قائمة كل حزب منها في الدائرة الى مجموع ما حصلت عليه قوائم تلك الأحزاب من أصوات صحيحة في ذات الدائرة وتعطى المقاعد المتبقية بعد ذلك للقائمة الحائزة أصلا على أكثر الأصوات، على أن تستكمل نسبة العمال والفلاحين في قائمة الحزب الحاصل على أقل عدد من الأصوات ثم من قائمة الحزب الذي يزيد عنه مباشرة ٠٠٠ » ثم عدلت الفقرة الأولى من المادة ١٧ من قانون مجلس الشعب بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ كما عدلت الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من قانون تنظيم الانتخاب لعضوية مجلس الشعب تتولى لجنة اعداد نتيجة الانتخابات المشكلة طبقا للفقرة الأخيرة من المادة ٢٤ حصر الأصوات التي حصل عليها كل حزب تقدم بقائمة على مستوى الجمهورية وكل مرشح للانتخاب الفردى وتحديد الأحزاب التي يجوز لها وفقا لقانون أن تمثل بمجلس الشعب والمرشح للانتخاب الفردى الذى حصل على الأغلبية المطلوبة من الأصوات ثم تقوم بتوزيع المقاعد في كل دائرة على الوجه الآتى : (أ) يخصص مقعد في الدائرة المرشح الفرد الذى حصل على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة (ب) تعطى كل قائمة حزبية عددا من مقاعد الدائرة بنسبة عدد الأصوات الصحيحة للاخمين في الدائرة التي حصلت عليها قوائم الأحزاب التي يحق لها أن تمثل طبقا لأحكام القانون . وتوزع المقاعد المتبقية بعد ذلك على القوائم الحاصلة على أصوات زائدة لا تقل عن نصف المتوسط الانتخابي للدائرة على أن تعطى كل قائمة مقعدا تبعا لتوالى الأصوات الزائدة والا أعطيت المقاعد المتبقية لقائمة الحزب الحاصل على أكثر الأصوات على مستوى الجمهورية .

ومن حيث أنه يؤخذ من هذه النصوص أنه ولئن كنن القانون رقم ٣٨

لسنة ١٩٧٢ أورد الأحكام المتعلقة بمجلس الشعب بصفة خاصة بينما سرد القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ الأحكام المتعلقة بالحقوق السياسية بصفة عامة إلا أن القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ في تعديله بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٨٤ ثم بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ تضمن صراحة أحكاما تخص مجلس الشعب وخاصة كيفية توزيع المقاعد في كل دائرة بمجلس الشعب ، وهذان الضريان من الأحكام المتعلقة بمجلس الشعب وان تباينا صعيدا فقد اتحدا موضوعا وبذا يتسايران أن أثلتغا ويتناسخان أن اختلغا حيث يلغى اللاحق منها السابق تبعا لوحدة الموضوع فلا تعد تلك الأحكام من قبيل الخاص والعام إذ هما في الأثر سواء حتى تنسق جميعها تحت مظلة وحدة موضوعها .

ومن حيث انه واضح من النصوص سالفة الذكر أن تعديل الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ جاء متققا مع التعديل الذي سبق أن أدخل على المادة ١٧ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ الا فيما يتعلق بكيفية استعمال نسبة العمال والفلاحين فقد كانت الفقرة الثالثة من المادة ١٧ تقضى باستكمال هذه النسبة في الحزب صاحب القائمة الحاصلة على أقل عدد من الأصوات بينما نمت الفقرة الثانية من المادة ٣٦ باستكمال هذه النسبة من قائمة الحزب الحاصل على أقل عدد من الأصوات ثم من قائمة الحزب الذي يزيد عليه مباشرة ، وبذا يسكون القانون ٤٦ لسنة ١٩٨٤ قد أعاد تنظيم كيفية استكمال نسبة العمال والفلاحين على نحو لا يقف بالاستكمال عند الحزب صاحب القائمة الحاصلة على أقل الأصوات وانما يتعداه الى الحزب الذي يزيد عليه مباشرة ، مما ينطوى على نسخ ضمنى للحكم الذي ورد قبلئذ في الفقرة الثالثة من المادة ١٧ من قانون مجلس الشعب وهذا النسخ يؤدي الى زوال الحكم المنسوخ فيها ، ولا يعود ثانية بتعديل الفقرة الثانية في المادة ٣٦ بمقتضى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ تعديلا خلا من ايراد الحكم المناسخ له من قبل لأن الحكم المنسوخ وقد زال بالنسخ لا يبعث ثانية

دون نص يحويه ولأن الحكم الناسخ اذ أوقع النسخ في حينه فقد استغنى
غرضه فيما تضمنه من إلغاء الحكم المنسوخ ، واذا استبدل به حكم آخر
فقد أوجب أعمال هذا الحكم البديل حتى يتم الغاؤه بدوره وهو ما حدث
بعدم النص عليه ثانية عند تعديل المادة ٣٦ بمقتضى القانون رقم ٢
لسنة ١٩٨٧ ، وبالتالي فإنه لا مناص من رفع الالتزام الخاص باستكمال
نسبة العمال والفلاحين سواء عن كاهل الحزب الحاصل على أقل عدد
من الأصوات أو عن علق الحزب الذى يزيد عنه مباشرة وذلك تبعا
لنسخ الحكم الخاص به .

ومن حيث أن المادة ٨٧ من الدستور أوجبت أن يكون نصف
أعضاء مجلس الشعب من العمال والفلاحين كما أن الفقرة الثانية من المادة
١٧ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٣ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون
رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ قضت بأن تلتزم الجهة المختصة فى إعلان نتيجة
الانتخاب بترتيب الأسماء وطبقا لورودها بقوائم الأحزاب مع مراعاة
نسبة الخمسين فى المائة المقررة للعمال والفلاحين عن كل دائرة على حدة ،
فإن تنفيذ هذا الالتزام ووضع موضع التطبيق ، بعد أن نسخ الحكم
المنظم لكيفية استكمال تلك النسبة على ما سلف ويقتضى تدخل المشرع
بوضع قاعدة صريحة ومحكمة تكفل الحفاظ على تلك النسبة وهو ما لا
يتأتى الا بقانون وليس بأداة أدنى لتعلق الأمر بحقوق عامة كلها
الدستور .

ومن حيث أن قرار وزير الداخلية المطعون فيه قد خالف بحسب
الظاهر حكم القانون كما توافر فى طلب وقف تنفيذه ركن الاستعجال
الذى استظهره الحكم محل الطعن المائل وبذا يكون ما انتهى إليه
الحكم فى وقف تنفيذ هذا القرار قد وافق صحيح حكم القانون ويصبح
الطعن عليه غير قائم على أساس متعين الحكم برفضه .

(طعن رقم ١٩٢١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٢٩)

الفرع الخامس

استبعاد كل حزب لا تحصل قوائمه على ثمانية في المائة على الأقل
من مجموع الأصوات الصحيحة على مستوى الجمهورية

قاعدة رقم (١٢٤)

المبدأ :

الفقرة الرابعة من المادة ١٧ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب مازال حكمها قائما بعد العمل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ محل لفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ — مؤدى هذا الحكم استبعاد كل حزب لا تحصل قوائمه على ثمانية في المائة على الأقل من مجموع الأصوات الصحيحة على مستوى الجمهورية — متى نفي ذلك دخول الأحزاب التي حصلت على هذه النسبة على الأقل في عملية توزيع المقاعد المقررة للقوائم الحزبية في كل دائرة — المقاعد المخصصة للقوائم في كل دائرة توزع بينها بنسبة عدد الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها كل منها الى مجموع عدد الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها جميعها في الدائرة — المقاعد المتبقية توزع على القوائم الحاصلة على أصوات زائدة لا تقل عن نصف المتوسط الانتخابي الدائرة — تعطى كل قائمة مقعدا تبعا لتوالي الأصوات الزائدة .

الحكمة : من حيث أنه يؤخذ من ذات النصوص أن الفقرة الرابعة من المادة ١٧ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب معدلة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ قضت بأنه لا يمثل في مجلس الشعب الحزب الذي لا تحصل قوائمه على ثمانية في المائة على الأقل من مجموع الأصوات الصحيحة التي أعطيت على مستوى الجمهورية . وهذه الفقرة لم يمسها قانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٦ في تعديله بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٢ في شأن مجلس الشعب كما أقرها

ضمننا القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ في تعديله لمادة ٣٦ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية حيث قضت الفقرة الثانية من هذه المادة المعدلة بأن تتولى لجنة اعداد نتيجة الانتخابات المشكلة طبقا للفقرة الأخيرة من المادة ٢٤ أمورا من بينها تحديد الأحزاب التي يجوز لها وفقا للقانون أن تمثل بمجلس الشعب وعلى هذا فان الفقرة الرابعة من المادة ١٧ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب معسلا بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٦ ، مازال حكما قائما بعد العمل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ المعدل للفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية ، ومؤدى هذا الحكم مباشرة استبعاد كل حزب لا تحصل قوائمه على ثمانية في المائة على الأقل من مجموع الأصوات الصحيحة على مستوى الجمهورية في الانتخابات التي أجريت لمجلس الشعب سنة ١٩٨٧ ، ومقتضاه تبعا دخول الأحزاب التي حصلت على هذه النسبة على الأقل في عملية توزيع المقاعد المقررة للقوائم الحزبية في كل دائرة . وقد نظمت هذه العملية الفقرة الأولى من المادة ١٧ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب معدلة بمقتضى القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ ، وهو تعديل سايره بعدئذ التعديل الذى أصاب الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية بمقتضى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ ، اذ نظمت الفقرتان عملية تحديد الفائز سواء كان مرشحا فردا أو كان من مرشحي قوائم الأحزاب التي يحق لها التمثيل في مجلس الشعب ، ومؤدى هذا التنظيم أن المقاعد المخصصة لهذه القوائم في كل دائرة توزع بينها بنسبة عدد الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها كل منها الى مجموع عدد الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها جميعها في الدائرة، فان بقيت مقاعد توزع على القوائم الحاصلة على أصوات زائدة لا تقل عن نصف المتوسط الانتخابي للدائرة فتعطى كل قائمة مقعدا تبعا لتوالي الأصوات الزائدة .

(طعن رقم ١٩١١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٢٩)

الفرع السادس

صحة العضوية

قاصدة رقم (١٢٥)

المبدأ :

ليس لازماً لاختصاص مجلس الشعب وحده بالفصل في صحة العضوية لكافة أعضائه سواء المنتخبين أو المعيّنين أن يكون ثمة طعن مقدم في صحة عضوية عضو معين أو يشمل بحسب المآل الطعن في صحة هذه العضوية لعضو بذاته من أعضاء المجلس - وذلك تأمّياً على أن التحقق من صحة مسلافة الإرادة الشعبية التي أسست على كل عضو من أعضاء مجلس الشعب عفة العضوية يعتبر من النظام العام الدستوري والبرلماني الواجب حتماً الالتزام به وأعمال حكمه - وهو المبدأ الدستوري العام الذي نظمت بناء عليه اللائحة الداخلية لمجلس الشعب أمر الفصل في صحة العضوية لجبرج أعضاء الشعب - لا يسوغ في هذا المجال الزعم بأن ما قضى به الدستور من عراحة في المادة ٩٣ أنه يتضمن حرمان المرشحين المتنافسين على عضوية مجلس الشعب أو غيرهم ممن له صفة ومصلحة في حقهم الدستوري في الطعن قضائياً على صحة هذه العضوية - وذلك لأن الدستور أنط هذا الاختصاص بمجلس الشعب وبناء على التحقيق الذي تجرّبه محكمة النقض وحدها - حق الطعن قد نظمه الدستور ونظّمته لائحة مجلس الشعب - لا يسوغ على أي وجه أن يوجه لأحكام الدستور المريحة النقد أمام القضاء وفيما تفتت به في موضوعها من اختيار دستوري لأسباب الرقابة على صحة العضوية على النحو المشترك بين السلطتين التشريعية والقضائية معثلة في محكمة النقض .

الحكمة : وتحقيقاً لذلك وبناء على ما هو مقرر دستورياً من استقلال السلطة التشريعية بتتظيم شؤونها نصت المادة (١٥٤) من

الدستور على أن يضع مجلس الشعب لائحته لتنظيم أسلوب العمل فيه وكيفية ممارسته لوظائفه .

ولقد نظم مجلس الشعب في الفصل الأول من الباب الثاني عشر من تلك اللائحة تحقيق صحة عضوية أعضاء المجلس (المادتان ٣٤٧ - ٣٥٥) حيث قضت المادة (٣٤٧) بأن يخطر وزير الداخلية رئيس المجلس بنتيجة انتخاب الأعضاء كما يرسل الى رئيس المجلس الأوراق المتعلقة بانتخابه خلال ثلاثين يوما من بداية الفصل التشريعي ويحيل رئيس المجلس هذه الأوراق خلال ثلاثة أيام من تاريخ ورودها الى لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية لتحقيق صحة عضوية من لم تقدم طعون في صحة انتخابهم أو عضويتهم ، كما يخطر رئيس المجلس بالقرارات الجموعية المادرة بتعيين الأعضاء طبقا للمادة (٨٧) من الدستور ويحيل رئيس المجلس هذه القرارات في ذات الموعد الى اللجنة المذكورة لتحقيق صحة عضويتهم ، كما أوجبت المادة (٣٤٨) على لجنة الشؤون الدستورية عرض تقاريرها بشأن من لم تقدم طعون متعلقة بصحة عضويته من أعضاء المجلس خلال الستين يوما التالية لانقضاء المواعيد القانونية لتقديم هذه الطعون ولا يمنع زوال العضوية عن العضو لأي سبب من تحقيق صحة عضويته .

ولقد نصت المادة (٣٤٩) على أن تقدم الطعون المقدمة الى رئيس المجلس وفقا لأحكام المادة (٩٣) من الدستور والقانون الخاص بمجلس الشعب بإبطال انتخاب أي من أعضاء المجلس بسجل للطعون بنجنة الشؤون الدستورية والتشريعية ثم يحيلها رئيس المجلس الى رئيس محكمة النقض خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ورود الطعن لتقوم المحكمة بتحقيقها ويرفق بالطعن المستندات التي قدمها الطاعن وأوراق الانتخابات الخاصة بالعضو المطعون في صحة انتخابه اذا كانت قد أودعت المجلس .

وبعد أن نظمت المواد من ٣٥٠ الى ٣٥٤ من اللائحة المذكورة أمر

احالة تقارير محكمة النقض بنتيجة التحقيق في الطعون المحالة اليها ائى مجلس الشعب والى اللجنة المختصة بنظر صحة العضوية واجراءات مناقشة هذه اللجنة وتحقيقها للمطاعن على صحة عضوية المطعون فى صحة عضويته وتقديم تقريرها الى رئيس المجلس وضرورة بيانها فى التقرير لمدى أحقية غير العضو المطعون فى صحة عضويته من المرشحين فى الدائرة لاعلان انتخابه قانونا فيها ، وذلك فى الحالات التى يكون اعلان النتيجة قد تم بناء على مجرد خطأ مادى ، وتنظيم مناقشات مجلس الشعب فى هذا الشأن ، فقد نصت المادة (٣٥٥) من اللائحة المذكورة على أن يعلن رئيس المجلس قراره بصحة العضوية أو بطلانها ولا تعتبر العضوية باطلة الا بقرار يصدر بأغلبية ثلثى عدد أعضاء المجلس ، وإذا قرر المجلس بطلان العضوية ، أعلن الرئيس خلو مكانه فى الدائرة أو اسم المرشح الذى قرر المجلس أن انتخابه قد جرى صحيحا وله انحق فى عضوية المجلس وفى الحالة الأخيرة يدعو الرئيس المرشح الذى قرر المجلس أن انتخابه صحيح الى حلف اليمين الدستورية فى أول جلسة آتية .

ومن حيث أنه يبدو ظاهرا وقاطعا من أحكام الدستور والقانون ومن النصوص سالفه الذكر الواردة باللائحة الداخلية لمجلس الشعب أنه ليس لازما لاختصاص مجلس الشعب وحده بالفصل فى صحة العضوية لكافة أعضائه سواء المنتخبين أو المعينين — أن يكون ثمة طعن مقدم فى صحة عضوية عضو معين أو يشمل بحسب المال الطعن فى صحة هذه العضوية لعضو بذاته من أعضاء المجلس — لأن التحقق من صحة هذه العضوية لكل عضو من أعضاء مجلس الشعب سواء أكان منتخبا أم معينا بالمجلس ولو لم يقدم بشأنه أى طعن مباشر أو غير مباشر هو أحد الواجبات الدستورية الأساسية التى يباشرها مجلس الشعب اعمالا لأحكام الدستور من تلقاء ذاته بالنسبة لكل عضو من أعضائه ، ودون أى طعن من أى أحد ودون أى طلب من أى عضو ومن أية جهة ، وذلك تأسيسا على أن التحقق من صحة سلامة الارادة

الشعبية التي أسبغت على كل عضو من أعضاء مجلس الشعب صفة العضوية يعتبر من :النظام العام الدستوري والبرلماني الواجب حتما الالتزام به وأعمال حكمه وترتيب أثره وهو المبدأ الدستوري العام الذي نظمت بناء عليه اللائحة الداخلية لمجلس الشعب أمر الفصل في صحة العضوية لجميع أعضاء مجلس الشعب سواء كانوا منتخبين أم معينين مطعون في صحة عضويتهم أم غير مطعون فيها من أحد على النحو سالف البيان .

ومن حيث أنه لا يسوغ في هذا المجال الزعم بأن ما قضى به الدستور صراحة في المادة (٩٣) منه يتضمن حرمان المرشحين المتنافسين على عضوية مجلس الشعب أو غيرهم ممن له صفة ومصلحة في حقهم الدستوري في الطعن قضائيا على صحة هذه العضوية ، وذلك لأن الدستور أناط هذا الاختصاص بمجلس الشعب ، وبناء على التحقيقتين الذي تجريه محكمة النقض وحدها على النحو سالف البيان .

فحق الطعن نظمه الدستور ذاته اختصاصا وتحقيقا ، ونظمته لائحة مجلس الشعب بناء على صريح نص الدستور من حيث الاجراءات .

ومن حيث أنه لا يسوغ على أي وجه أن يوجه لأحكام الدستور الصريحة القاطعة النقد أمام القضاء وفيما قضت به في موضوعها من اختيار دستوري لأسلوب الرقابة على صحة العضوية على النحو المشترك بين السلطتين التشريعية والقضائية ممثلة في محكمة النقض على النحو السالف ذكره .

لأن الدستور هو الأساس لكل قاعدة قانونية تشريعية في الدولة ويتعين أن ترد كل قاعدة منها اليه لتحديد ما اذا كانت قد صدرت على نحو سليم دستوريا وتضمنت أحكاما متوافقة دستوريا مع أحكامه من عدمه ، ولا يحاكم الدستور على الإطلاق بأية قاعدة قانونية أخرى ، حيث تملو وتسمو قواعده على أية قواعد قانونية أخرى وتسود الأحكام الدستورية كل مراتب البناء التشريعي والقانوني في الدولة ، كما أنه

ترتفع سيادة وإرادة الشعب الصادرة عنها القواعد الدستورية التي يحتويها الدستور بين دفتيه - كل إرادة أخرى ، وقد سبق بيان أن السلطة المؤسسة واضعة أحكام الدستور أن تختار ما تشاء من نظام للتحقق من صحة عضوية أعضاء البرلمان سواء أكان نظاما سياسيا بحتا أو نظاما قضائيا بحتا أو نظاما مشتركا مثل النظام الذي أخذ به دستور سنة ١٩٧١ ، وقد سلف بيان ما أخذت به دساتير مصر المتعاقبة في عهديها الملكي والجمهورى في هذا الخصوص .

وفضلا عما سبق فإنه لا يتصور أن تفسر كل من نصوص الدستور أو بعضها منفصلة عن باقى نصوصه وأحكامه ، فالنصوص التى يتضمنها الدستور وما تنطوى عليه من أحكام - كل متكامل - يتعين تنسيده وفهمه مع بعضه البعض دون معزل لجانب منه عن الجانب الآخر والا كان فى ذلك النهج السقيم تغافل عن بعض أحكام الدستور بقصد اهدارها للانحراف فى تفسير بعض أحكامه الأخرى عن حقيقة مراد المشرع الدستورى وقصده منها .

ومن حيث أنه بناء على ما سبق بيانه فإنه فى صحيح حكم الدستور وانقانون يكون الاختصاص بالفصل فى الطعن على العملية الانتخابية فى أية مرحلة من مراحلها وأيا كان وجه هذا الطعن عليها - معقود لمجلس الشعب وحده ، ويتحقق بذلك لا شك ما يقتضيه حسن سير العدالة وسلامة أداء رسالتها من عدم تقطيع أوصال المنازعة الواحدة فى صحة العضوية حالا أو مآلا إلى المنازعة عموما فى مدى صحة العملية الانتخابية (ن.تصويت) و(فرز) و(إعلان النتيجة) على الوجه سالف البيان ويستوى فى ذلك أن تكون عملية الانتخاب قد أسفرت عن فوز مرشح بعينه بحصوله على الأغلبية المطلقة ، أم لم تكن قد أسفرت عن فوز مرشح وانما كشفت عن وجوب إعادة بين مرشحين أو أربعة مرشحين على 'وجه النصوص عليه بالفقرتين الأولى والثانية من المادة الخامسة عشرة من قانون مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم (٢٠١) لسنة ١٩٩٠ ، فمناط تحديد الاختصاص المحجوز دستوريا لمجلس الشعب وخذه أن يكون مرد

الطعن ما شاب العملية الانتخابية من بطلان متى أسفرت هذه العملية حالا أو مالا عن اكتساب العضوية بمجلس الشعب .

ومن حيث أنه بالترتيب على ما سبق يكون الحكم المطعون فيه اذ قضى باختصاص المحكمة بنظر الدعوى ، وهي حسبما سلف البيان لا تعدو أن تكون منازعة في صحة العضوية لمجلس الشعب قد خالف صحيح حكم الدستور والقانون مما يتعين معه القضاء بالغائه .

(طعن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٦/٢/١٩٩١)

قاعدة رقم (١٣٦)

المبدأ :

الطعون التي تختص محكمة النقض بتحقيقتها في اطار الاختصاص المقرر دستوريا لمجلس الشعب وحده بالفصل في صحة عضوية أعضائه هي تلك الطعون التي تنصب أساسا على بطلان عملية الانتخاب ذاتها في معناها الدستوري والفني الدقيق — التي تتمثل في عمليات (التصويت — الفرز — اعلان النتيجة) — الطعن على أية مرحلة من تلك المراحل التي تمر بها العملية الانتخابية يكون من اختصاص مجلس الشعب وحده — يسرى هذا الحكم على مجلس الشورى .

الحكمة : ومن حيث أنه بمقتضى نصوص الدساتير المصرية في تنظيمها الفصل في صحة العضوية لأعضاء المجالس النيابية بصفة عامة يبين أن المادة (٩٥) من دستور سنة ١٩٢٣ كانت تنص على أن « يختص كل مجلس بالفصل في صحة نيابة أعضائه ولا تعتبر النيابة باطلة الا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي الأصوات ويجوز أن يعهد القانون بهذا الاختصاص الى سلطة أخرى ، وقد صدر القانون رقم (١٤١) لسنة ١٩٥١ الذي أناط بمحكمة النقض مباشرة هذا الاختصاص .

وقد نص دستور سنة ١٩٣٥ في المادة (٩٠) منه على أن « تقضى

محكمة الاستئناف منعقدة بهيئة محكمة نقض وإبرام أو محكمة النقض والابرام إذا أنشئت في الطلبات الخاصة بصحة نيابة النواب وأنشيوخ أو بسقوط عضويتهم ويحدد قانون الانتخاب طريقة السير في هذا الشأن وبعد ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ نص الدستور الصادر سنة ١٩٥٦ على أن « يختص مجلس الأمة بالفصل في صحة عضوية أعضائه » وتختص محكمة عليا يمينها القانون بالتحقيق في صحة الطعون المقدمة الى مجلس الأمة وذلك بناء على إحالة من رئيسه وتعرض نتيجة التحقيق على المجلس للفصل في الطعن ولا تعتبر باطلة الا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس ويجب الفصل في الطعن خلال ستين يوما من عرض نتيجة التحقيق على المجلس » .

وقد حددت المادة (١٧) من قانون عضوية مجلس الأمة الصادر بالقانون رقم (٤٦) لسنة ١٩٥٦ المحكمة المشار إليها بأنها « محكمة النقض » اذ نص على أن « يقوم بالتحقيق في صحة عضوية مجلس الأمة محكمة النقض » .

وقد رددت المادة (٦٢) من دستور سنة ١٩٦٤ ذات الحكم المنصوص عليه في المادة (٨٩) من دستور سنة ١٩٥٦ المشار إليها .

ومن حيث أن الدستور الحالي الصادر سنة ١٩٧١ قد نص في المادة (٢٥٥) على أن : « تسرى في شأن مجلس الشورى الأحكام الواردة بالدستور في المواد : (٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٤) » .

وذلك فيما لا يتعارض مع الأحكام الواردة في هذا الفصل ، على أن يباشر الاختصاصات المقررة في المواد المذكورة مجلس الشورى ورئيسه » . وينص في المادة (٩٣) بالفصل الثاني منه بشأن مجلس الشعب على أن « يختص المجلس بالفصل في صحة عضوية أعضائه وتختص محكمة النقض بالتحقيق في صحة الطعون المقدمة الى المجلس

بعد إحالتها اليه من رئيسته ويجب إحالة الطعن الى محكمة النقض خلال خمسة عشر يوما من تاريخ علم المجلس به . . . وتعرض النتيجة للتحقيق والرأى الذى انتهت اليه المحكمة عنى المجلس للفصل فى صحة الطعن خلال ستين يوما من تاريخ عرض نتيجة التحقيق على المجلس . ولا تعتبر العضوية باطلة الا بقرار يصدر بأغلبية ثلثى أعضاء المجلس .

ومن حيث أنه يبين من نصوص الدساتير المصرية المتعاقبة سواء فى عهد النظام الملكى أو النظام الجمهورى أن دستور سنة ١٩٢٣ قد أناط الاختصاص بالفصل فى صحة العضوية لمجلس النواب والشيخوخ كل بالنسبة لأعضائه بما مفاده اعتبار أن الأصل هو النبع القائم على منح المجلس النيابى ذاته الفصل فى صحة عضوية أعضائه أى أن الاختصاص بالفصل فى ذلك منوط بالسلطة البرلمانية أو النيابية للشعب ، وليس للسلطة القضائية وقد أجاز الدستور فى ذات الوقت للمشرع أن يمنع هذا الاختصاص لغير تلك السلطة ذات التشكيل والطابع السياسى فاستخدم المشرع هذه الرخصة منذ سنة ١٩٥١ وأناط الاختصاص بالفصل فى صحة العضوية لمحكمة النقض ، أى للسلطة القضائية وهو ما جرى عليه نص دستور سنة ١٩٣٠ الذى أناط الاختصاص بالفصل فى صحة العضوية بمحكمة الاستئناف المعقودة فى هيئة محكمة نقض وإبرام بالمحكمة الأخيرة عند انشائها .

ولكن المشرع الدستورى عمد منذ سنة ١٩٥٦ الى نقل الولاية فى الفصل فى صحة العضوية الى المجلس النيابى وهو مجلس الأمة ، وفى ذلك الوقت حتم أن تجرى التحقيق فى الوقائع الخاصة بالطعن محكمة عليا يحددها القانون ، ومقتضى ذلك أنه جعل تحقيق وقائع الطعن فى صحة العضوية منوطا بالسلطة القضائية ، بينما ترك الفصل فى صحة العضوية بناء على هذا التحقيق للمجلس النيابى وقد أناط قانون مجلس الأمة الاختصاص بتحقيق صحة العضوية بمحكمة النقض قمة المحاكم العادية فى مصر ، وبذلك يكون قد أصبح للسلطة القضائية تحقيق وقائع

الطعون في صحة العضوية ، وتتولاه أعلى محكمة قانون في نظام القضاء العادي تحقيقاً لأقصى قدر من الضمانات لصحة العضوية من حيث تحقيق وتحديد الوقائع الصحيحة التي لا يقوم التطبيق السليم لأحكام الدستور أو القانون الا عليها ، بينما يكون للسلطة التشريعية الشعبية أو النيابية حسم النزاع على صحة العضوية وهذا عدا النبع الذي أخذ به الدستور الحالي الصادر سنة ١٩٧١ في المادة (٩٣) منه بالنسبة لمجلس الشعب والشورى .

ومن حيث أن مفاد هذه المادة — وفقا لما جرى به قضاء هذه المحكمة — من قبل (المحكمة الادارية العليا في الطعون أرقام ١٩٠٠ ، ١٩٢٠ ، ١٩٢٥ لسنة ٣٣ القضائية بجلسة ٢٩ من فبراير سنة ١٩٨٩) أن الطعون التي تختص محكمة النقض بتحقيقها ، في اطار الاختصاص المقرر دستوريا لمجالس الشعب وحده بالفصل في صحة عضوية أعضائه ، إنما هي الطعون التي تنسب أساسا على بطلان عملية الانتخاب ذاتها في معناها الدستوري والقانوني الفني الحقيقي ، والتي تتمثل في عمليات (التصويت، والفرز وعلان النتيجة) طبقا لأحكام القانون رقم (٧٣) لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية المعدل بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩٠ وبصفة خاصة أحكام المادتين (٢٦ ، ٣٧) من هذا القانون ومن ثم يكون الطعن على أية مرحلة من تلك المراحل المتتابعة التي تمر بها العملية الانتخابية بالمعنى الدستوري والقانوني الفني الحقيقي على النحو المشار اليه من اختصاص مجلس الشعب وحده بمباشرته اعمالا لصريح حكم المادة (٩٣) من الدستور المشار اليه ، وعلى الوجه المنصوص عليه فيها أيما ما يكون وجه هذا الطعن أو أساسه ويسرى هذا الحكم تبعاً على مجلس الشورى طبقا للإحالة عليه المنصوص عليها في المادة (٣٥٥) من الدستور السالف ببيانها .

(طعن رقم ٣٩٩٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢٦/٧/١٩٩٢)

قاعدة رقم (١٢٧)

المبحث :

حتى تنقضى الأمر بالفصل في صحة عضوية أعضاء مجلس الشعب .
لا يغير من اختصاص مجلس الشعب وحده بالفصل في هذه الطعون
والنازعات ما قد يثار من تفرقة بين حالة ما اذا أسفرت عملية الانتخاب
فعلا عن انتخاب أحد المرشحين واكتسابه صفة العضوية بمجلس الشعب
أو بين ما اذا لم تسفر العملية الانتخابية عن ذلك — الاختصاص المقرر
لمجلس الشعب بالفصل في صحة عضوية أعضائه يشمل كل نص أو طعن
على عملية الانتخاب بالمعنى الدستوري والقانوني الفني الدقيق في مراحل
المتابعة . يفصل المجلس في ذلك بعد التحقيق انذى تجريه محكمة
النقض .

الحكمة : وعلى ذلك فان الأمر في ظل هذا النظام كان يختلف
اختلافا بينا عن نظام الانتخاب الفردى . وذلك بالسلطة المسندة للجنة
الثلاثية سالفة الذكر ومن بعدها لوزير الداخلية في المادة (٣٧) من
القانون المذكور قبل تعديله سنة ١٩٩٠ والتي تخول للجنة ثم للوزير
سلطة توزيع المقاعد والأصوات على الأحزاب وعلى المرشحين الأفراد
على نحو يقطع بأنه توجد سلطة تقديرية أناطها القانون بهذه اللجنة
الثلاثية ووزير الداخلية في توزيع الأصوات والمقاعد على ما سلف بيانه
على نحو لا يلتزم التزاما كاملا بالإرادة الشعبية ممثلة في أصوات
الناخبين التي تم الادلاء بها خلال عملية التصويت وبصورة تؤثر في
النتيجة التي تعلن للانتخاب ، وبالتالي فانه — أيا ما كان الرأي في مدى
اعتبار ما يصدر عن هذه اللجنة أو وزير الداخلية بعدها في هذا المجال
قرار إداري من عدمه بالمعنى القانوني والفني الدقيق ويخضع نتيجة
ذلك لولاية اللغاء والتعويض لحاكم مجلس الدولة — فان وجود هذه
اللجنة الادارية وسلطانها في توزيع الأصوات والمقاعد طبقا لنصوص

القانون سالف الذكر قبل تعديله سنة ١٩٩٠ هو المبرر الأساسي لاعتبار
الطعن على ما تذهب اليه هذه اللجنة وعلى ما يقرره وزير الداخلية بعدها
من نتائج طعنا في قرار أو تصرف إداري يدخل في ولاية محاكم مجلس
الدولة .

ومن حيث أنه لا شك في أنه إذا ألغيت الأحكام الخاصة بسطة
اللجنة الثلاثية آنفة الذكر في المادة (٣٦) من قانون مباشرة الحقوق
السياسية بعد تعديله بالقانون رقم (٢٠٢) لسنة ١٩٩٠ فإنه قد أصبحت
الارادة والسيادة الشعبية وحدها هي الأساس في تحديد من يكون عضوا
من بين المرشحين لأنه في هذا الخصوص سواء أكانت المطاعن على مرحلة
سابقة وقدمت بعد اعلان هذه النتيجة أو على مراحل لاحقة لتقرير
الاعادة فان كل ذلك يتعلق بالفصل في صحة العضوية مالا بالنسبة لمن
سوف يتم انتخابه لأن أى طعن من تلك المطاعن ولو قبل الاعادة من
مقتضاه اشارة الطعن في صحة عضوية من سوف ينتخب بالفعل في مرحلة
الاعادة .

ومن حيث أنه لا تغفل المحكمة التأكيد على أنه لا يرتبط بلا شك
المعيار الذى يحدد ما يدخل الفصل في صحة العضوية المقصور ولاية
الفصل فيها على مجلس الشعب بضرورة الاعلان عن فوز مرشح أو أكثر
في الدائرة الانتخابية وحلفهم اليمين الدستورية لأنه اذا كان صحيح الفهم
السليم لأحكام الدستور والقانون في تنظيم أحكام الترشيح والانتخاب
أنه « كاشف عن الارادة الشعبية » وليس منشئا لمركز قانوني للمرشح
العضوية يعتبر بمقتضاه عضوا بمجلس الشعب من الوجهتين الدستورية
والقانونية لأن هذه العضوية تتحقق له بمقتضى الدستور والقانون منذ
اقبال باب التصويت بالجان الانتخابية حيث تكون الارادة الشعبية
والسيادة الشعبية ، قد أودع التعبير عنها مسجلا في تذاكر التصويت
بصناديق الانتخاب ، وتكمن في هذه التذاكر حقيقة ومضمون هذه الارادة
التي لا شأن لأية سلطة أو لأحد بعدها الا في الكشف عنها والنزول

عليها واعلانها للكافة دون تبديل أو تغيير أو تعديل من أى نوع كان .
ولذلك فإن عضو مجلس الشعب يتمتع بهذه العضوية وفقا لصريح نصوص
الدستور والقانون من تاريخ وساعة عملية التصويت وهذا الحكم تنص
عليه صراحة المادة (٩٠) من الدستور التى نصت على أنه « يقدم عضو
مجلس الشعب أمام المجلس قبل أن يباشر عمله اليمين الدستورية
المنصوص عليها في هذه المادة فهذا العضو بصريح النص الدستوري
له صفة العضوية قبل أن يقسم اليمين الدستورية أمام المجلس وقبل أن
يباشر عمله أيضا بهذا المجلس ومنذ أن تحققت بالفعل الارادة الشعبية
التي أسبغت عليه هذه العضوية لحظة انتهاء العملية الخاصة بالاقتراع
وقبل أن يعلن عن هذه الارادة الشعبية بعد الكشف عنها بطريق فرز
الأصوات وعلان النتيجة التي قررتها ارادة الناخبين » ولا يفوت المحكمة
في هذا المجال التنويه أيضا الى أن هذا الاختصاص المنوط بمجلس الشعب
بحكم الدستور طبقا للمادة (٩٣) منه انما يمارسه هذا المجلس خاضعا
لأحكام الدستور والقانون وبناء على ما ينتهي اليه تحقيق الطعن بمحكمة
النقض ولا يجوز أخضاعه للأهواء السياسية أو الحزبية اذ يعتبر فصلا
في منازعة على صحة العضوية بمجلس الشعب وهذه المنازعة تتعلق بسلامة
النظام العام الدستوري للوطن ويتعين حسمها في اطار من سيادة الدستور
وسيادة القانون وبنزاهة وتجرد القضاء ، وكل هذه الأسس والمبادئ
العليا التي تنطق بها أحكام الدستور والقانون يجب على مجلس الشعب
الالتزام بها في ممارسة اختصاصه الدستوري في حسم هذا النزاع ،
وهو التزام دستوري يحتمه طبيعة صحة العضوية بالبرلمان وأيما ما كانت
الجهة المنوط بها طبقا لأحكام الدستور تحقيق صحة العضوية والفصل
في الطعون المقدمة والبرلمانية والسياسية للامة لتعلقه بسلامة وصحة
التعبير عن سيادتها واعمال ارادة الشعب الصحيحة بواسطة ممثليه
الحقيقيين والشرعيين في مجلس الشعب فلا يجوز على أى وجه أن تظفى

على من أناط به المشرع الدستوري أمانة في الفصل في صحة هذه العضوية لأعضاء مجلس الشعب أية نزعة من الهوى أو الغرض تبعد به وتنبأى عن مؤسسة العمل القضائي الذي يلتزم التزاما مجردا ونزيها بصحيح حكم القانون وحقيقة الحال وثبوت الواقع .

ومن حيث أنه بناء على ما سلف بيانه فانه متى تعلق الأمر بالفصل في صحة العضوية ويشمل ذلك المنازعة في بطلان عملية الانتخاب بالمنعنى الفني المشار اليه فيما سبق ، فانه لا يغير من اختصاص مجلس الشعب وحده بالفصل في هذه الطعون والمنازعات ما قد يثار من تفرقة بين حالة ما اذا أسفرت عملية الانتخاب فعلا عن انتخاب أحد المرشحين واكتسابه صفة العضوية بمجلس الشعب ، أو بين ما اذا لم تسفر العملية الانتخابية عن ذلك ، مما يقتضى الاعادة بين المرشحين أى منهم على الأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة اعمالا لأحكام المادة الخامسة عشرة من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٩٠ ذلك أن مفاد حكم المادة (٩٣) من الدستور المشار اليها على ما سلف البيان ، أن الاختصاص المقرر لمجلس الشعب بالفصل في صحة عضوية أعضائه يشمل كل نعى أو طعن على عالية الانتخاب بالمنعنى الدستوري والقانوني الفني الدقيق في مرحلة المتابعة المشار اليها ، ويفصل المجلس في ذلك بعد التحقيق الذي تجريه محكمة النقض وبناء على ما ينتهى اليه هذا التحقيق من تحديد لواقع الحالة ، اذا كان ثمة طعن مقدم في صحة العضوية وبناء على ما ينتهى اليه تحقيق وبحث لجنة الشئون الدستورية بمجلس الشعب اذا لم يقدم أى طعن على صحة عضوية الأعضاء فالمجلس يختص وحده بتحقيق صحة العضوية لجميع أعضاء مجلس الشعب سواء أكانوا منتخبين أم معينين ، مطعون أو غير مطعون في عضويتهم ، تأسيسا على أن صحة العضوية أمر يتصل

بالنظام الحام الدستورى والسياسى المصرى الذى يتعين على مجلس الشعب من تلقاء ذاته العمل على الحفاظ عليه ورعايته .

وتحقيقا لذلك وبناء على ما هو مقرر دستوريا من استقلال السلطة التشريعية بتنظيم شئونها نصت المادة (١٠٤) من الدستور على أن يضع مجلس الشعب لائحته لتنظيم أسلوب العمل فيه وكيفية ممارسته لوظائفه .
(طعن رقم ٦٤٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٩٢/١٢/٢٧)

الفرع السابع

العاملون بمجلس الشعب

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الشعب معدلا بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ - القواعد التنفيذية العامة التي وضعها أو يفرضها مكتب مجلس الشعب استنادا الى المادة (٨١) من لائحة العاملين به تعتبر جزءا مكملا لأحكام هذه اللائحة ويستمر العمل بها ما لم تلغ أو تعدل وذلك الى أن يضع مجلس الشعب بناء على اقتراح مكتبه لائحة لتنظيم شئون العاملين بالمجلس تكون لها قوة القانون .

الحكمة : ومن حيث أنه عن موضوع الطعن فإن المادة (٣٦) من قانون مجلس الشعب رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ معدلة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ تنص على أن « يضع مجلس الشعب بناء على اقتراح مكتبه لائحة لتنظيم شئون العاملين به وتكون لها قوة القانون ويسرى عليهم فيما لم يرد به نص في هذه اللائحة الأحكام المطبقة على العاملين المدنيين بالدولة » . وإلى أن يتم وضع اللائحة المشار إليها في الفقرة السابقة يستمر تطبيق أحكام لائحة العاملين بالمجلس المعمول بها حاليا والقواعد التنظيمية العامة الصادرة بقرار من مكتب المجلس أو رئيس « » وأن المادة (٨١) من لائحة العاملين بمجلس الشعب الصادرة بقرار مكتب مجلس الشعب رقم ١٣ لسنة ١٩٧٢ والتي صدر القرار الطعن في ظل العمل بها تنص على أن « يضع مكتب المجلس القواعد التنظيمية العامة في شئون العاملين وتعتبر هذه القواعد مكملة لأحكام هذه اللائحة » . ومفاد ما تقدم أن القواعد التنظيمية العامة التي وضعها أو يفرضها مكتب مجلس الشعب استنادا الى المادة (٨١) من

لائحة العاملين به تعتبر جزءاً مكملاً لأحكام هذه اللائحة ويستمر العمل بها ما لم تلغ أو تعدل وذلك الى أن يضع مجلس الشعب بناءً على اقتراح مكتبه لائحة لتنظيم شئون العاملين بالمجلس تكون لها قوة القانون .
(طعن رقم ٢٦١٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٨٩/٢/٥)

قاعدة رقم (١٢٩)

المبدأ :

تأديب العاملين بمجلس الشعب — المادة ٥٨ من لائحة العاملين بمجلس الشعب — قرار رئيس مجلس الشعب رقم ٣٧ لسنة ١٩٨٥ بتشكيل مجلس التأديب بضم عضوين من أمانة شئون اللجان ولم يضم لعضويته واحداً من شاغلي وظائف الإدارة العليا بأمانة الشئون المالية والإدارية — مخالفة تشكيل مجلس التأديب على هذا النحو للقاعدة التنظيمية الواجب تشكيله على مقتضاها — بطلان ما يصدر عن مثل هذا المجلس من قرارات — لرئيس مجلس الشعب اختصاص عقيد في تشكيل مجلس التأديب بأن يضم لعضويته واحداً من شاغلي وظائف الإدارة العليا من كل الأمانات المسماة بالنسب المشار إليه ، ومنها أمانة الشئون المالية والإدارية — لرئيس مجلس الشعب أيضاً اختصاص تقديرى في نطاق حريته في اختيار أعضاء مجلس التأديب من الأمانات التي حددها النص — عدم مراعاته حدود ما له من سلطة تقديرية وما له من اختصاص عقيد يرتب بطلان تشكيل مجلس التأديب .

المحكمة : ومن حيث أن هذا النعى في غير محله ذلك أن لائحة العاملين بمجلس الشعب تنص في المادة (٥٨) على أن « يشكل مجلس التأديب بقرار من رئيس مجلس الشعب برئاسة نائب الأمين العام وعضوية مستشار مساعد من مجلس الدولة ، وأن شاغلي وظائف الإدارة العليا بكل من أمانات شئون اللجان ، والجلسات والعلاقات الخارجية ، العامة والشئون المالية والإدارية بمجلس الشعب وفي حالة غياب رئيس

مجلس التأديب أو أحد أعضائه أو قيام مانع بأى منهم يعين رئيس مجلس الشعب من يجل محله « . والثابت أنه صدر قرار رئيس مجلس الشعب رقم ٣٧ لسنة ١٩٨٥ بتشكيل مجلس التأديب يضم عضوين من أمانة شئون اللجان ولم يضم لعضويته واحدا من شاغلى وظائف الادارة العليا بأمانة الشئون المالية والادارية حسب صريح نص المادة (٥٨) المشار اليها ومن ثم فلا شبهة في مخالفة تشكيل مجلس التأديب على هذا النحو لقاعدة التنظيمية الواجب تشكيله على مقتضاها ، الأمر الذى يعيب تشكيل المجلس ويرتب بطلان ما يصدر عنه من قرارات .

وهن حيث أن نص المادة (٥٨) من لائحة العاملين بمجلس الشعب سائلة الذكر — تضمن اختصاصا مقيدا لرئيس مجلس الشعب في تشكيل مجلس التأديب على النحو المحدد فيه ومنه أن يضم لعضويته واحدا من شاغلى وظائف الادارة العليا من كل من الأمانات المسماة بالنص ومنها أمانة الشئون المالية والادارية كما تضمن اختصاصا تقديريا لرئيس مجلس الشعب في نطاق حريته في اختيار أعضاء مجلس التأديب من الأمانات التى حددها النص دون أن يكون له ترخضا في استبعاد يمثل أية أمانة منها فان هو فعل ذلك يكون قد خلط بين ما له من سلطة تقديرية وما له من اختصاص مقيد الأمر الذى يعيب قراره ويجعل تشكيل مجلس التأديب المشكل بموجب هذا القرار باطلا ومن ثم يبطل ما يصدره من قرارات .

وهن حيث أن لائحة العاملين بمجلس الشعب تنص في المادة (٥٩) على أن يشكل مجلس التظلمات بقرار من رئيس مجلس الشعب برئاسة أمين علم المجلس وعضوية مساعد الأمين العام ومستشار من مجلس الدولة وأمناء شئون اللجان والجلسات والعلاقات الخارجية والعامه والشئون المالية والادارية ورئيس النقابة أو أحد أعضائه والثابت أن مجلس التظلمات الذى أصدر القرار الذى قضى بالغائه الحكم المطعون

فيه لم يتضمن تشكيله ضمن أعضائه مساعد الأمين العام كما تضمن
ضمن أعضائه مساعد أمين العلاقات الخارجية دون ثبوت غياب أمين
اللجنة أو قيام مانع لديه — مما يقع معه تشكيل هذا المجلس باطلا ومما
يرتب بطلان القرار الذى أصدره فى ٢٠/٥/١٩٨٦ •

ومن حيث أن هذا هو ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه ، فإنه يكون
قد وافق صحيح حكم القانون ومن ثم يكون الطعن عليه فى غير محله
واجب الرفض •

(طعن رقم ١٧٨٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٩٠)

قاعدة رقم (١٣٠)

المبدأ :

قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — لائحة العاملين بمجلس
الشعب الصادرة بالقرار رقم ١٢ لسنة ١٩٧٢ — المادتان ٥٨ و ٥٩ —
القرار الصادر من مجلس تأديب العاملين بمجلس الشعب لا يكون نافذا
الا بعد فوات مهلة التظلم دون تقديم تظلم الى رئيس مجلس الشعب
— اذا تم تقديم التظلم استمر عدم نفاذ القرار الى حين الفصل فى
التظلم من «مجلس التظلمات المشكل طبقا لاحكام لائحة العاملين بمجلس
لشعب والتصديق على قرار «مجلس التظلمات» من مكتب مجلس الشعب —
— قرار مجلس تأديب العاملين بمجلس الشعب خاضع للتظلم منه الى
رئيس مجلس الشعب وقرار «مجلس التظلمات» خاضع للتصديق الادارى من
«مكتب مجلس الشعب» — التصديق اجراء جوهري لا ينفذ قرار «مجلس
التظلمات» دون تحققه ويترتب على حجية عدم نفاذ قرار مجلس التظلمات
— اختصاص المحكمة التأديبية قبل المحكمة الادارية العليا بنظر الطعن
المقام فى قرار «مجلس التظلمات» •

المحكمة : من حيث أن الأصل فى قرارات مجالس التأديب

أنها قرارات ادارية يكون الطعن فيها أمام المحاكم التأديبية الا أنه استثناء من هذا الأصل ترتفع مجالس التأديب التي لا تخضع قراراتها للتصديق من جهات ادارية الى مستوى المحاكم التأديبية فيكون الطعن في أحكامها أمام المحكمة الادارية العليا وفقا لما انتهى اليه قضاء المحكمة الادارية العليا - الدائرة المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكررا من انقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن مجلس الدولة معدلا بالانقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ .

ومن حيث أن مقتضى ذلك أنه ما كانت قرارات مجلس التأديب خاضعة لتصديق جهة ادارية بحيث لا تنفذ الا بعد التصديق عليها ، فإن هذه القرارات لا ترتفع الى مستوى الأحكام التأديبية ومن ثم ينال الاختصاص بنظر الطعون المقامة فيها من اختصاص المحاكم التأديبية وليست المحكمة الادارية العليا .

من حيث أن لائحة العاملين بمجلس الشعب الصادرة بالقرار رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ تنص في المادة (٥٨) على أنه « لا يجوز تنفيذ قرار مجلس التأديب الا بعد فوات ميعاد الطعن دون التظلم منه لرئيس مجلس الشعب » وتنص المادة (٥٩) على أن « ترفع الطعون في قرارات مجلس التأديب بعريضة تقدم الى رئيس مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها ان كانت حضورية أو من تاريخ اعلانها للعامل بخطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول أو من تاريخ تسليمها اليه ان كانت غيابية ولا يكون قرار مجلس التظلمات نهائيا الا بعد تصديق عليه من مكتب المجلس » .

ومن حيث أن مفاد ذلك أن القرار الصادر من مجلس تأديب العاملين بمجلس الشعب لا يكون نافذا الا بفوات ميعاد التظلم دون تقديم تظلم الى رئيس مجلس الشعب فاذا تم تقديم التظلم المستمر عدم نفاذ القرار الى حين الفصل في التظلم من مجلس التظلمات المشكل طبقا لأحكام لائحة العاملين بمجلس الشعب والتصديق على قرار مجلس التظلمات من مكتب مجلس الشعب .

ومن حيث أن مؤدى ما تقدم أن قرار مجلس تأديب العاملين

بمجلس الشعب خاضع للتظلم منه الى رئيس مجلس الشعب ، وان قرار مجلس التظلمات خاضع للتصديق الادارى من مكتب مجلس الشعب .
ومن حيث أنه لا صحة لما يقال من أن انتصديق الادارى المشار اليه مجرد اجراء شكلى ذلك أن التصديق اجراء جوهرى لا ينفذ قرار مجلس التظلمات دون تحقيقه ويترتب على حجية عدم نفاذ قرار مجلس التظلمات .

ومن حيث أن مقتضى ما تقدم صحة ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه فيما انتهى اليه من اختصاص المحكمة التأديبية - قبل المحكمة الادارية العليا بنظر الطعن المقام فى قرار مجلس التظلمات ومن ثم يكون الطعن عليه فى هذا الشق من قضائه غير قائم على سند قانونى سليم متمم الرفض .

(طعن رقم ١٧٧٨ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٩٠)

قاعدة رقم (١٣١)

المبدأ :

القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الشعب قد أقر أحكام اللائحة الصادرة بقرار مكتب المجلس رقم ١٣ لسنة ١٩٧٢ بإصدار لائحة العاملين بالمجلس - نص على استمرار العمل بأحكامها - من بين هذه الأحكام وضع الضوابط والقواعد التنظيمية وشروط الترقية للوظائف ومنها وظيفة وكيل وزارة - اذا قام مكتب مجلس الشعب بوضع هذه الضوابط والشروط والقواعد التنظيمية لشغل هذه الوظيفة فإن ذلك يكون من اختصاصه - اذ لا يعتبر من قبيل تعديل أحكام هذه اللائحة - يصبح الطعن على ذلك بغير أساس من القانون .

المحكمة : ومن حيث أن المادة ٣٦ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدلة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٦ تنص

على أن يضع مجلس الشعب بناء على اقتراح مكتب لائحة تنظيم شئون العاملين به وتكون لها قوة القانون ، ويسرى عليهم فيما لم يرد فيه نص في هذه اللائحة الأحكام المطبقة على العاملين المدنيين بالدولة •

والى أن يتم وضع اللائحة المشار اليها في الفقرة السابقة يستمر تطبيق احكام لائحة العاملين بالمجلس المعمول بها حاليا والقواعد التنظيمية العامة الصادرة بقرار من مكتب المجلس أو رئيسه •

ويكون لرئيس المجلس السلطات المخولة للوزير ووزير الخزانة المنصوص عليها في القوانين واللوائح ... وقد أصدر مكتب مجلس الشعب القرار رقم ١٣/١٩٧٣ باصدار لائحة العاملين بالمجلس •

وتنص المادة ١٥ من هذه اللائحة على أن « مع مراعاة استيفاء العامل لشروط ومواصفات الوظيفة المرقى اليها يكون شغل الفئة الوظيفية بطريق الترقية من الفئة التي تسبقها مباشرة •

وتكون الترقية من وظائف الفئة الثالثة وما يعوها بالاختيار على أساس الكفاية وتكون الترقية الى باقى الوظائف بالاختيار أو بالأقدمية وفقا للقواعد التي يحددها مكتب المجلس •

كما تنص المادة ٨١ من اللائحة المشار اليها على أن « يضع مكتب المجلس القواعد التنظيمية في شئون العاملين وتعتبر هذه القواعد مكملة لأحكام هذه اللائحة •

كما يصدر مكتب المجلس القرارات التنفيذية لهذه اللائحة •

ومن حيث أنه اعمالا لما تقدم فقد وضع مكتب مجلس الشعب القواعد التنظيمية وضوابط الترقية لوظيفة وكيل وزارة واشترط لذلك بجلسة ٢٣/٦/١٩٨٣ ضرورة توافر الشروط الآتية :

١ — أن يكون حاصلا على مؤهل عال يتفق مع طبيعة عمل الوظيفة •

٢ — ألا تقل مدة خدمته الكلية عن ١٨ سنة •

٥ - أن يكون قد مضى على حصوله على المؤهل العالي وهو في خدمة المجلس خمس سنوات على الأقل .

ومن حيث أن القانون رقم ١٩٧٦/١٠٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الشعب قد أقر أحكام اللائحة الصادرة بقرار مكتب المجلس رقم ١٣/١٩٧٣ المشار اليها ونص على استمرار العمل بأحكامها ومن بين هذه الأحكام وضع الضوابط والقواعد التنظيمية وشروط الترقية للوظائف ومنها وظيفة وكيل وزارة فإذا ما قام مكتب مجلس الشعب بوضع هذه الضوابط واشروط والقواعد التنظيمية لشغل هذه الوظيفة فإن ذلك مما يدخل في صميم اختصاص مكتب مجلس الشعب ولا يعتبر ذلك من قبيل تعديل أحكام هذه اللائحة إذ أن هناك فروق واختلاف بين تعديل أحكام اللائحة وبين التدخل لوضع معايير وضوابط لشغل بعض الوظائف مما يدخل أصلا في نطاق اختصاص هيئة مكتب مجلس الشعب ومن ثم فإذا ما تدخل مكتب مجلس الشعب بقراره المؤرخ ٢٣/٦/١٩٨٣ بوضع بعض الضوابط لشغل هذه الوظيفة فإن ذلك يعد من قبيل ممارسة اختصاص أصيل معقود له قانونا وبالتالي يصبح الطعن على ذلك على غير أساس من القانون .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بمدى مشروعية القاعدة التنظيمية العامة التي وضعها مكتب مجلس الشعب بقراره المشار اليه من ضرورة مضى خمس سنوات على الحصول على المؤهل العالي في خدمة مجلس الشعب فإن المشرع قد أجاز للسلطة المختصة إضافة بعض الضوابط الإضافية للترقية بالاختيار إلا أن هذه الضوابط يجب أن تكون من المعموم والتجريد بحيث لا تقتصر على فئة أو فئات من العاملين دون غيرهم وأن تكون معلومة لدى أصحاب الشأن ليحددوا مراكزهم القانونية في ضوءها وليكونوا على بينة من أمرها وذلك حتى لا تتقلب هذه الضوابط الى ستار تخفي خلفه الجهة الادارية للتخطي بغير مسوغ من القانون ومن

ثم فإذا ما أضافت السلطة المختصة للقواعد التنظيمية العامة شرط مضي خمس سنوات بعد الحصول على المؤهل العالي في خدمة مجلس الشعب إذا كان الحصول على المؤهل في أثناء الخدمة وذلك حتى يمكن التحقق من جدارة واستحقاق المرشح للترقية بعد حصوله على هذا المؤهل لشغل الوظيفة المرشح لها في هذه الجهة فإن ذلك الضابط يتصف بالعمومية والتجريد مما يتفق وأحكام القانون .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الطاعن قد حصل أثناء الخدمة على بكالوريوس معهد التعاون سنة ١٩٨٠ وأن حركة الترقّيات قد أُجريت في ١٩٨٣/٦/٣٠ ومن ثم فإنه عند إجراء هذه الترقّيات لم يكن قد استوفى شروط شغل هذه الوظيفة لعدم مضي خمس سنوات بعد حصوله على المؤهل العالي في خدمة مجلس الشعب وبالتالي فإن عدم ترقّيته بالقرار رقم ١٩٨٣/٢٩ المطعون فيه يكون له ما يبرره قانوناً الأمر الذي لا يحق له مزاحمة من تمت ترقّيتهم بالقرار المطعون فيه ويكون الطعن على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص قد جاء على غير أساس واجب الرفض .

(طعن رقم ٢٥٣٧ لسنة ٣٢ قـ جلسة ١٩٩٢/١٢/٢٩)

الفرع الثامن

مسائل متنوعة

أولاً - أثر تعدد الأحكام المنظمة لمجلس الشعب

قاعدة رقم (١٣٢)

المبدأ :

وردت الأحكام المتعلقة بمجلس الشعب في القانونين رقمي ٢٨ لسنة ١٩٧٢ و ٧٣ لسنة ١٩٥٦ هذان القانونان وإن تباينا في مكان ورودهما فقد اتحدا في موضوعهما على نحو ينتظمهما معا عقد واحد - يتسيران ان التقيا ويتناسخان ان اختلفا حيث يلغى اللاحق فيها السابق تبعاً لوحدة الموضوع - لا وجه للقول بأعمال قاعدة الحكم العام والحكم الخاص فوذا القول لا يـ تقيم في معرض أحكام ذات موضوع واحد هو مجلس الشعب حتى تتسق جميعها تحت مظلة موضوعها فلا تتنافر فيما بينها ولا تتبعض في وحدتها بصرف النظر عن مكان ورودهما فالعبرة في هذا الصدد بوحدة الموضوع وليس بصعيد الورد .

الحكمة : من حيث أن القانون المدني نص في المادة ٢ على أنه لا يجوز إلغاء نص تشريعي الا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع التشريع القديم ، أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع ، وقد صدر القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية ، وتناول في أبواب متابعة الحقوق السياسية ومباشرتها وجداول الانتخاب وعمايتى الاستفتاء والانتخاب وجرائم الانتخابات وأحكاما عامة ووقفية ، وصدر القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب ، وتعرض في أبواب متعاقبة لتكوين مجلس الشعب وللترشيح لعضويته ولأحكام العضوية

ولنصوص ختامية وانتقائية . وصدر القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجالس الشعب ، ومن بينها حكم المادة ١٧ التي عدلت الى النص الآتي (ينتخب أعضاء مجلس الشعب طبقا لنظام القوائم الحزبية بحيث يعطى لكل قائمة عدد من مقاعد الدائرة بنسبة عدد الأصوات الصحيحة التي حصل عليها وتعطى المقاعد المتبقية بعد ذلك للقائمة الحائزة أصلا على أكثر الأصوات . وعنى الجهة المختصة أن تلتزم في اعلان نتيجة الانتخاب بترتيب الأسماء طبقا لورودها بقوائم الأحزاب مع مراعاة نسبة الخمسين في المائة المقررة للعمال والفلاحين عن كل دائرة على حدة . ويلتزم الحزب صاحب القائمة الحاصلة على أقل عدد من الأصوات والتي يحق لها أن تمثل باستكمال نسبة العمال والفلاحين طبقا للترتيب الوارد بها وذلك عن كل دائرة . ولا يمثل بالمجلس الحزب الذي لا تحصل قوائمه على ثمانية في المائة على الأقل من مجموع الأصوات الصحيحة التي أعطيت على مستوى الجمهورية) . وصدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية ، ومن بينها حكم المادة ٢٤ التي صار نص الفقرات الثالثة والرابعة والخامسة منها كالآتي (..... وفي حالة الانتخاب لعضوية مجلس الشعب يكون لكل حزب قدم قائمة بمرشحيه أن يندب عضوين من بين الناخبين في نطاق اللجنة العامة لتمثيله في كل لجنة من اللجان العامة والفرعية في الدوائر التي تقدم فيها قوائم دون غيرها) ومن بينها أيضا حكم المادة ٣٦ التي صار نص الفقرة الثانية منها كالآتي (..... وفي حالة الانتخابات لعضوية مجلس الشعب تتولى لجنة اعداد نتيجة الانتخابات المشكلة طبقا للفقرة الأخيرة من المادة ٢٤ حصر الأصوات التي حصل عليها كل حزب تقدم بقائمة على مستوى الجمهورية وتحديد الأحزاب التي يجوز لها وفقا للقانون أن تمثل بمجلس الشعب ثم تقوم بتوزيع المقاعد في كل دائرة على تلك الأحزاب وفقا لنسبة عدد الأصوات التي حصلت عليها قائمة كل حزب منها في الدائرة الى مجموع ما حصلت عليه

قوائم تلك الأحزاب من أصوات صحيحة في ذات الدائرة وتعطى المقاعد المتبقية بعد ذلك للقائمة الحائزة أصلا على أكثر الأصوات ، على أن تستكمل نسبة العمال والفلاحين من قائمة الحزب الحاصل على أقل عدد من الأصوات ثم من قائمة الحزب الذي يزيد عنه مباشرة ٥٠٠٠٠) وصدر القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب ، ومن بينها حكم المادة ٥ مكررا التي نصها كالآتي : (يكون انتخاب أعضاء مجلس الشعب عن طريق الجمع في كل دائرة انتخابية بين نظام الانتخاب بالقوائم الحزبية ونظام الانتخاب الفردي ، بحيث يكون لكل دائرة عضو واحد يتم انتخابه عن طريق الانتخاب الفردي ويكون انتخاب باقي الأعضاء الممثلين للدائرة عن طريق الانتخاب بالقوائم الحزبية . ويكون لكل حزب قائمة خاصة ٥٠٠٠ ويجب أن تتضمن كل قائمة عددا من المرشحين مساويا لعدد الأعضاء الممثلين للدائرة طبقا للجدول المرافق ناقصا واحد كما يجب أن يكون نصف المرشحين بكل قائمة حزبية على الأقل من العمال والفلاحين على أن يراعى اختلاف الصفة في تتابع أسماء المرشحين بالقوائم ٥٠٠٠٠) ومن بينها أيضا حكم المادة ١٧ فقرة أولى التي نصها كالآتي (يعين انتخاب المرشح الفرد الذي حصل على أكثر عدد من الأصوات الصحيحة في دائرته الانتخابية أيا كانت صفته التي رشح بها ٥٠٠٠٠ . ويعلن انتخاب باقي الأعضاء الممثلين للدائرة الانتخابية طبقا لنظام القوائم الحزبية عن طريق اعطاء كل قائمة حزبية عددا من مقاعد الدائرة بنسبة عدد الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها الى مجموع عدد الأصوات الصحيحة للناخبين في الدائرة التي حصلت عليها قوائم الأحزاب التي يحق لها أن تمثل طبقا لأحكام هذه المادة وتوزع المقاعد المتبقية بعد ذلك على القوائم الحاصلة على أصوات زائدة لا تقل عن نصف المتوسط الانتخابي للدائرة على أن تمطى كل قائمة مقعدا تبعا لتوالي الأصوات الزائدة والا أعطيت المقاعد المتبقية لقائمة الحزب الحاصل على أكبر الأصوات على مستوى الجمهورية) . وأخيرا صدر القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض

أحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية ،
ومن بينها حكم المادة ٢٤ فقرة ثالثة ورابعة اللذين صار نصهما كالآتي :
(وفي حالة الانتخاب لعضوية مجلس الشعب يكون لكل حزب قدم قائمة
بترشيحه بالنسبة الى الدوائر التي قدم فيها قوائم دون غيرها وكذلك
لكل مرشح فرد أو يندب عضوا من الناخبين في نطاق اللجنة العامة لتمثيله
في ذات اللجنة العامة وعضوا من الناخبين المقيدة أسمائهم في جدول
انتخاب اللجنة الفرعية لتمثيله في ذات اللجنة الفرعية ٥٥٥٥٥٥ . ولكل حزب
قدم قائمة بمرشحيه بالنسبة الى الدوائر التي قدم فيها قوائم دون غيرها
وكذلك لكل مرشح فرد أن يوكل عنه أحد الناخبين من المقيدين في ذات
الدائرة الانتخابية لتمثيله أمام كل لجنة انتخابية رئيسية أو عملة أو
فرعية ٥٥٥٥) ومن بينها أيضا حكم المادة ٣٦ التي صار نص الفقرة
الثانية منها كالآتي (٥٥٥٥٥٥ وفي حالة الانتخاب لعضوية مجلس الشعب تتولى
لجنة اعداد نتيجة الانتخابات المشككة طبقا للفقرة الأخيرة من المادة ٢٤
حصر الأصوات التي حصل عليها كل حزب تقدم بقائمة على مستوى
الجمهورية وكل مرشح للانتخاب الفردي وتحديد الأحزاب التي يجوز
لها وفقا للقانون أن تمثل بمجلس الشعب والمرشح للانتخاب الفردي
الذي حصل على الأغلبية المطلوبة من الأصوات ، ثم تقوم بتوزيع المقاعد
في كل دائرة على الوجه الآتي : (أ) يخصص مقعد في الدائرة للمرشح
الفرد الذي حصل على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة التي أعطيت
للمرشحين للانتخاب الفردي ٥٥٥ (ب) تعطى كل قائمة حزبية عددا من
مقاعد الدائرة بنسبة عدد الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها الى
مجوع عدد الأصوات الصحيحة للناخبين في الدائرة التي حصلت عليها
قوائم الأحزاب التي يحق لها أن تمثل طبقا لأحكام القانون وتوزع المقاعد
المتبقية بعد ذلك على القوائم الحاصلة على أصوات زائدة لا تقل عن
نصف المتوسط الانتخابي للدائرة على أن تعطى كل قائمة مقعدا تبعا لتوالي
الأصوات الزائدة والا أعطيت المقاعد المتبقية لقائمة الحزب الحاصل على
أكبر عدد الأصوات على مستوى الجمهورية) .

ومن حيث أنه يؤخذ من هذه النصوص أنه ولئن كان القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب أورد الأحكام المتعلقة بمجلس الشعب بصفة خاصة ، بينما سرد لأقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية الأحكام المتعلقة بهذه الحقوق بصفة عامة ، إلا أن القانون الأخير رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ في تعديله بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ وكذا في تعديله بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ تضمن صراحة أحكاما تخص مجلس الشعب سواء في الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة ٢٤ اللتين تناولتا ممثلي الأحزاب ووكلائهم في اللجان الانتخابية لمجلس الشعب وسواء في الفقرة الثانية من المادة ٣٦ التي تناولت عملية حصر الأصوات وتحديد الأحزاب التي يحق لها التمثيل وتوزيع المقاعد في كل دائرة بمجلس الشعب وهذان الضريان من الأحكام المتعلقة بمجلس الشعب سواء الصادرة بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ أو الواردة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ ، وإن تباينا في مكان ورودهما فقد اتحدا في موضوعهما على نحو ينتظمهما معا عقد واحد ، وبذا يتسايران ان اختلافهما ويتساخنان ان اختلافهما حيث يلغى اللاحق فيهما السابق تبعا لوحدة الموضوع ، مما لا محل ازاءه للقول بأعمال قاعدة الحكم العام والحكم الخاص ، فهذا القول لا يستقيم في معرض أحكام ذات موضوع واحد هو مجلس الشعب حتى تتسق جميعها تحت مظلة موضوعها فلا تتنافر فيما بينها ولا تتبعض في وحدتها بصرف النظر عن مكان ورودها ، لأن العبرة في هذا الصدد هي بوحدة الموضوع وليس بصعيد الورد .

(طعن رقم ١٩١١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٢٩/٤/١٩٨٩)

ثانياً - لجان المجلس

قام -سدة رقم (١٣٣)

المبدأ :

لجان مجلس الشعب مجرد أجهزة معاونة للمجلس في ممارسة اختصاصه التشريعي وتقصى آثار تطبيق القوانين المهمة التي تمس صالح الجماعة الأساسية وإبداء الرغبات في شأن موضوع هام ذي صفة عامة - اختصاص مجلس الشورى ينحصر في دراسة واقتراح ما يراه كفيلاً بالادفاظ على مبادئ ثورتى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ، ودعم الوحدة الوطنية والحريات العامة للدولة في جميع مجالات النشاط القومى - توديات لجان مجلس الشعب أو مجلس الشورى أو المجالس المتخصصة أو الاقتراحت أو الرغبات التي تصدر من أى من هذه الجهات - كما كانت قيتها الأدبية غير ملزمة لمجلس الشعب أو للسلطة التنفيذية الا اذا صدر بها تشريع من مجلس الشعب المختص - الامتناع من اصدار قرار ادارى وفقاً للتوصيات أو الاقتراحت أو الرغبات المشار اليها لا يعتبر قراراً سلبياً غير مشروع .

الحكمة : ومن حيث أنه عن الوجه الأول من أوجه الطعن في الحكم المطعون فيه وهو أن مؤدى المواد ٤٧ و ٤٨ و ٥٣ و ٥٦ من اللائحة الداخلية لمجلس الشعب أن هناك التزاماً تشريعياً يقوم وينشأ كحق للمجتمع على السلطة التنفيذية بمجرد صدور لجان مجلس الشعب بحيث يصبح عدم اعمال هذه السلطة ضرباً من ضروب اساءة استعمال السلطة ويصبح لا مناص لألم الوزير من اصدار القرار الإدارى بالزام لتصحيح الوضع بالمطابقة للتوصية التشريعية حيث قررت لجنة للنقل والمواصلات في مجلس الشعب بضرورة كسر قيود القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ في حدود صلاحيات وزير النقل البحرى المنبثقة من ذات التشريع اذ قررت أنه لم يعد هناك مبرر لتقييد نشاط التوكيلات الملاحية بمعد الانفتاح

الاقتصادى ولا يوجد مبرر واحد لحرمان القطاع الخاص من عزولة العمل في مجال الوكالات البحرية . كما أن مجلس الشورى المختص طبقا للمادة ٩٤ من الدستور باقتراح ما يراه كفيلا بالحفاظ على ثورتى ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ و ١٥ مايو عام ١٩٧١ ودعم الوحدة الوطنية والحريات قد اقترح اطلاق العمل أمام القطاع الخاص في مجال التوكيلات الملاحية وأوصى بذلك . والمجالس القومية المتخصصة المختصة طبقا للمادة ١٦٤ من الدستور بالتعاون في رسم السياسة العامة للدولة أوصت هي الأخرى باطلاق العمل أمام القطاع الخاص في هذا المجال فإن المادة ٨٦ من الدستور تنص على أن « يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع ويقر السياسة العامة للدولة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة للدولة كما يمارس الرقابة على السلطة التنفيذية » . وتنص المادة ٤٧ من اللائحة الداخلية لمجلس الشعب على أن اللجان هي أجهزة المجلس المعاونة في ممارسة اختصاصه التشريعى وتنص المادة ٤٨ على أن تشترك اللجان بطريقة خلاقة في بحث الوسائل المؤدية الى تنمية الاقتصاد القومى . وتنص المادة ٥٣ على أن تقوم اللجان كل فيما يخصها بتقصى آثار تطبيق القوانين المهمة التى تمس مصالح الجماهير الأساسية . وتنص المادة ٥٦ من اللائحة المذكورة على أنه للجنة أن تبدي رغبات في شأن موضوع هام ذي صفة عامة . وتنص المادة ١٩٤ من الدستور على أن « يختص مجلس الشورى بدراسة واقتراح ما يراه كفيلا بالحفاظ على مبادئ ثورتى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ و ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ودعم الوحدة الوطنية والحريات » . وتنص المادة ١٦٤ من الدستور على أن « تنشأ مجالس متخصصة على المستوى القومى تعاون في رسم السياسة العامة للدولة في جميع مجالات النشاط القومى » . ومناد هذه النصوص أن لجان مجلس الشعب مجرد أجهزة معاونة للمجلس في ممارسة اختصاصه التشريعى وتقصى آثار تطبيق القوانين المهمة التى تمس مصالح الجماهير الأساسية وابداء الرغبات في شأن موضوع هام ذي صفة عامة ، وأن اختصاص مجلس الشورى ينحصر

في دراسة واقتراح ما يراه كفيلا بالحفاظ على مبادئ ثورتى ٢٣ يونيو سنة ١٩٥٢ و ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ودعم الوحدة الوطنية والحريات . وأن المجالس المتخصصة تعتبر أجهزة معلونة في رسم السياسة العامة للدولة في جميع مجالات النشاط القومى . . . وأن توصيات لجان مجلس الشعب أو مجلس الشورى المتخصصة أو الاقتراحات أو الرغبات التى تصدر من أى من هذه الجهات — مهما كانت قيمتها الأدبية غير ملزمة لمجلس الشعب أو للسلطة التنفيذية الا اذا صدر بها تشريع من مجلس الشعب المختص — وفقا للمادة ٨٦ من الدستور سالفه الذكر — بسلطة التشريع ، وعلى ذلك فان الامتناع عن اصدار قرار ادارى وفقا لتوصيات أو الاقتراحات أو الرغبات المشار اليها لا يعتبر قرارا سلبيا غير مشروع .

(طعن رقم ٨٦٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٩٠/١/٦)

ثالثاً — نطاق مريان الحظر الوارد في المادة ٩٥ من الدستور .
على أعضاء المجلس

قاعدة رقم (١٢٤)

المبدأ :

مريان الحظر الوارد في المادة (٩٥) من الدستور على تعاقب
النواب مع وزارة الاسكان الحصول على شقق لهم بمعارفاتها على مبيع
التعليك أو الايجار .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقمي
الفتوى والتشريع بجسستها المعقودة في ٥ من ديسمبر ١٩٩٠ ، فتبين لها
أن الدستور رأى أن يرتفع بالنواب عن مواطن الشبهات والظنون وأن
يبيدهم عن كل ما يؤثر في حق قيامهم بواجبات العضوية فحظر عليهم أثناء
مدة العضوية ما هو مباح لغيرهم الا ما استثنى بنص في الدستور كالوزراء
(م ١٥٨) أو في القانون ، غقضى بالألا يجوز لهم التعامل مع الدولة
بمعناها الشامل في المعاملات المالية المباحة للكافة ، وكان لهم اجراؤها
قبل ذلك ، وهي عقود البيع والشراء والايجار من الدولة أو لها ، وعقود
الالتزام والتوريد والمقولة معها سواء كان ذلك بطريق مباشر أو غير
مباشر لا بأسمائهم ولا باسم مستعار ، ولو كان التعاقب بطريق المزا
أو المناقصة المباحة ، فنص في المادة (٩٥) من الدستور الصادر سنة
١٩٧١ على أنه « لا يجوز لعضو مجلس الشعب أثناء مدة عضويته أن
يشترى أو يستأجر شيئاً من أموال الدولة أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئاً
من أموال ، أو أن يقابضها عليه ، وأن يبرم مع الدولة عقد بوصفه ملتزماً
أو مورداً أو مقاولاً ، وهو نص صريح في معناه ودلالته واضح حكمه من
عبارته وما سيقت له ، وهو صادر عن نظر الدستور في رغبة الى هذه
الببوع والايجارات والمناقصات والالتزام والتوريد والمقولة من قبلهم
مع الدولة فاراد دراها عنهم فحظرها كلية وعلى أى صورة سواء كانت

بشمن المثل أو بالقيمة الحقيقية ابعاداً لهم عن الشبهة وتنزيتها عن الذمة وهذا أزكى لهم وأكفل بقيامهم بواجبات عضويتهم وعدم الإفادة خلال مدة عضويتهم من أية منفعة شخصية نتيجة لها أو تكون مظنة لذلك وإن في ذلك لتوطيد بانثقة العامة بهم .

ومن حيث حيث أنه لما كان ذلك فإن ما جاء به نص المادة ٢٧١ من اللائحة الداخلية لمجلس الشعب الصادرة استناداً منه إلى نص المادة ١٠٤ من الدستور التي خولته وضع لائحة لتنظيم أعماله وكيفية ممارسة وظائفه من أنه « لا يجوز لعضو فور اعلان انتخابه أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أموال الدولة أو يؤجرها أو يبيعها شيئاً من أمواله أو يقايضها عليه أو أن يبرم مع الدولة عقداً يودعه ملتزماً أو مورداً أو عقولاً ، ولا يسرى هذا الحظر على التعاقد الذي يتم طبقاً لقواعد عامة تسرى على الكافة . وفي جميع الأحوال يحظر على العضو بصفة عامة أن يسهح باستغلال صفته في الحصول على مزايا خاصة بغير وجه حق ، وذلك يكون هذا النص قد أورد نص المادة ٩٠ كاملاً ثم عطف عليه فأجاز ما حظره بما أوردته في الفقرة الأخيرة من استثناءه للأحوال التي أوردتها بنصه على أنه « لا يسرى هذا الحظر — على التعاقد الذي يتم طبقاً لقواعد عامة » ، وهو في ذلك قيد من عموم النص . فخصص حالة مما يتناولها الحظر استثناءها منه وأجازها وهذه إضافة إلى النص لا تجوز ، فهي تنقيح للدستور ، وليست بيان تقرير لحكمه أو تفسيراً صحيحاً له ، ولا تملك السلطة التي أصدرتها ذلك إذ هي محكومة بنص الدستور . وتخصيص حكمه أو تقييد اطلاقه أو تقرير الاستثناء منه أو الإضافة إليه — لا يكون إلا بنص يقرر في الدستور بإجراءاته وقواعده — وغنى عن البيان أن النص يحظر الصورة التي أجازتها هذه الفقرة ويتناولها لأنه يحظر على النواب أثناء مدة عضويتهم هذه العقود المباحة للكافة أصلاً . وبذلك فلا يعتد بما تضمنه حكم المادة ٣٧١ من اللائحة الداخلية بمجلس الشعب في الخصوص . ولا يعول عليه في إجازة ما حظره الدستور ونص عليه صراحة في المادة ٩٥ منه مما يجب التزامه وعدم تعدى حدوده .

ومن حيث أنه لكل ما تقدم ، فإن الحظر الذي جاء به نص المادة ٩٥ من الدستور يسرى على تعاقد النواب مع وزارة الاسكان للحصول على شقق لهم بمماراتها على سبيل التملك أو الايجار . وهو الواقع في الحالة محل البحث .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى سريان الحظر الوارد في المادة (٩٥) من الدستور على الحالة المعروضة لدخولها في عمومها .

(ملف رقم ٧١/١/٧ — جلسة ١٢/٥/١٩٩٠)

رابعاً - لا يجوز للأقارب من الدرجة الأولى لأحد أعضاء
المجالس النيابية القيد بسجل الوكلاء والوسطاء التجاريين
طوال مدة العمل النيابي

قاعدة رقم (١٢٥)

المبدأ :

عدم جواز استمرار قيد نجل أحد السادة وزراء أو أعضاء مجلس
الشعب أو الشورى في سجل الوكلاء والوسطاء التجاريين بعد تعيين والده
في منصب وزاري أو كسب عضوية مجلس الشعب أو الشورى ويمرر
ذلك على القيد مع ملاحظة أن مدة ارساء العمل بدون قيد يكون جريمة
يعاقب عليها القانون .

الفتوى : أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية
لقسمي الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١١/٦/١٩٨٥ فاستعرضت
نص المادة ١٥٨ من الدستور التي تنص على أن « لا يجوز للوزير أثناء
تولى منصبه أن يزاول مهنة حرة أو عملاً تجارياً » والمادة ٣ من القانون
رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون تنظيم أعمال الوكالة التجارية
وبعض أعمال الوساطة التجارية التي تنص على أنه « لا يجوز أن يقيد
في السجل المشار إليه في المادة السابقة إلا من تتوافر فيه الشروط الآتية :
أولاً - بالنسبة إلى قيد الأشخاص الطبيعيين : (أ) أن يكون مصري
الجنسية (ب) أن يكون كامل الأهلية (ج) أن يكون حسن
السمة (د) ألا يكون قد أشهر إفلاسه (و) ألا يكون من
أعضاء مجلس الشعب أو الشورى أو المجالس الشعبية المحلية أو متفرغاً
للعمل السياسي وذلك طوال مدة العضوية أو التفرغ ما لم يكن مشغولاً
أصلاً بهذا العمل قبل عضويته أو تفرغه (ز) ألا يكون من الأقارب
من الدرجة الأولى لأحد شاغلي المناصب السياسية أو لأحد من الفئات

المنصوص عليها في البند السابق » كما استعرضت المادة ١٨ من القانون المذكور التي تنص على أنه « إذا مارس الوكيل أو الوسيط التجاري العمل بعد زوال أحد الشروط المنصوص عليها بالمادة (٣) من هذا القانون مع عامه بذلك عوقب بالحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين • ويترتب على صدور الحكم بالادانة الغاء القيد وسقوط الحق واسترداد التأمين » واستبان لها أن الشروط الواردة بالمادة ٣ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٢ أشار إليه هي في أصلها شروط يجب توافرها لدى القيد بسجل الوكلاء والوسطاء التجاريين وكذلك شروط لاستمرار هذا القيد ومزاولة أعمال الوكالة والوساطة التجارية وتأكيذا لذلك فقد نص المشرع في المادة ١٨ المشار إليها على عقوبة جنائية توقع على من ينارس أعمال الوكالة أو الوساطة التجارية بعد زوال أحد لشروط المنصوص عليها بالمادة ٣ المشار إليها مع علمه بذلك كما رتب على صدور حكم بالادانة الغاء القيد وسقوط الحق في استرداد التأمين كما استبان لها أن المشرع حظر على أعضاء مجالس الشعب راشرورى والمجالس الشعبية المحلية والمتفرعين للعمل السياسى طوال مدة عضويتهم في المجالس المذكورة أو تفرغهم للعمل السياسى القيد في سجل الوكلاء والوسطاء التجاريين ما لم يكونوا مثقلين أعمالا بهذا العمل قبل عضويتهم أو تفرغهم للعمل السياسى ، كما أن المشرع حظر باطلاق على الوزير أثناء توليه منصبه أن يزاول مهنة حرة أو عملا تجاريا ، وذلك درءا لأية شبهة لاستغلال النفوذ أو التوسل به في مباشرة أعمال الوساطة أو الوكالة التجارية • ومد المشرع بمقتضى الفقرة (ز) من المادة ٣ المشار إليها الحظر الى الأقارب من الدرجة الأولى لأحد شاغلى المناصب السياسية أو لأحد من الفئات المنصوص عليها في البند (و) ، وعن ثم فلا يجوز للأقارب من الدرجة الأولى أو أعضاء مجلس الشعب أو الشرورى القيد بسجل الوكلاء والوسطاء التجاريين طوال مدة تولي المنصب الوزارى أو العمل النيابى حسب الأحوال كما لا يجوز استمرار من كان مقيدا منهم بالسجل المذكور قبل تولي قريبه من الدرجة

الأولى المنصب السياسى أو كسب عضوية مجلس الشعب أو الشورى ويتمين إلغاء قيدهم فور تحقق المانع من القيد الواجب لإلغائه ، ولا يجوز قياس حالة هؤلاء على حالة الفئات الواردة بالفقرة (و) من المادة ٣ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٢ أو استثناء هؤلاء بعد ولايته النيابية سنده النص ، ولم يتسع هذا النص لاستثناء أقاربهم من الدرجة الأولى والعبارة فى ذلك كله بالقيد فى السجل فهو المحذور على من تحقق به المانع من القيد مع ملاحظة أن يقيد فى ذلك من سنده مزاولة أعمال الوكالة أو الوساطة اذ مزاولتها بغير قيد تكون جريمة يعاقب عليها القانون •

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز استمرار قيد نجل أحد السادة الوزراء أو أعضاء مجلس الشعب أو الشورى فى سجل الوكلاء والوسطاء التجاريين بعد تعيين والده فى منصب وزارى أو كسب عضوية مجلس الشعب أو الشورى يسرى ذلك على القيد مع ملاحظة أن ممارسة العمل بدون قيد يكون جريمة يعاقب عليها القانون •

(ملف رقم ٨٦ / ٣١١ / ٦ — جلسة ١١ / ١٩٨٥)

قائمة ١ — مناهج حظر عضوية أعضاء المجالس النيابية
بمجالس إدارات الشركات المساهمة

قاعدة رقم (١٣٦)

البدا :

حرم المشرع على أعضاء المجالس النيابية عضوية مجالس إدارات
الشركات المساهمة أثناء اضطلاعهم بمهامهم النيابية — يرفع الحظر
المنكور في حالة ما يكون عضو مجلس الشعب أو الشورى قد سبق له
التمتع بعضوية مجلس إدارة الشركة المساهمة في وقت ما قبل اختياره
لعضوية المجلس النيابي .

الفتوى : أن المشرع تنص المادة ١٧٩ من القانون رقم ١٥٦
لسنة ١٩٨١ في شأن الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم
والشركات ذات المسؤولية المحدودة أن يسمو بأعضاء المجالس النيابية سواء
في مجلس الشعب أو الشورى عن مواطن الشبهات ونطاق استغلال
النفوذ فحصر عليهم كقاعدة عامة عضوية مجالس إدارات الشركات
المساهمة أثناء اضطلاعهم بمهامهم النيابية نأيا منهم عن كل ما يؤثر في
حق قيامهم بهذه المهام ولم يرفع هذا الحظر إلا في الأحوال التي قدر
فيها انتفاء شبهة التأثير أو مظنة الاستغلال ومن ذلك أن يكون عضو
مجلس الشعب أو الشورى قد سبق له التمتع بعضوية مجلس إدارة
الشركة المساهمة في وقت ما قبل اختياره لعضوية المجلس النيابي إذ
يفترض في هذه الحالة أن إعادة تعيينه لعضوية مجلس إدارة الشركة
المساهمة ليست وليدة هوى أو استغلال أو بدافع عن رغبته في المجاملة
أو التأثير بعد إذ سبق وأن تمتع بهذه العضوية مجردا من صفته النيابية
معتدا على خبرته وقدراته فلا شبهة ومن ثم في إعادة تعيينه في مجلس
إدارة الشركة المساهمة بعد أن تحلى بعضوية المجلس النيابي بالغرض
هنا أن إعادة التعيين حاد بها استثمار تلك القدرات وأسباب الخبرة

التي رجحت تعيينه من قبل — ولا وجه للتفرقة عند اباحة شغل عضوية مجلس ادارة الشركات المساهمة بين عضو منتخب وعضو معين في المجلس النيابي — شغل رئيس بنك مصر السابق عضوية مجلس ادارة بنك قناة السويس قبل تعيينه في مجلس الشورى لا غرو ومن ثم أن يعود ويشغل عضوية مجلس ادارة البنك ذاته بعد تعيينه في المجلس النيابي — صحة عضويته في مجلس ادارة بنك قناة السويس أثناء عضويته السابقة المعين فيها بمجلس الشورى •

(ملف رقم ٤٧/١/١٥١ — جلسة ١٩٩٢/٢/٢)

مؤسسة فلاحية

مؤسسة عامة

قاعدة رقم (١٣٧)

المبدأ :

البديل المقرر للعاملين بالاذاعة مقصور عليهم دون ما عداهم —
هناك هذا البديل هو امتداد للعمل بالاذاعة الى غير ساعات العمل الرسمية
في الحكومة — بقاء هذا البديل رغم تحويل الاذاعة الى مؤسسة عامة
للاذاعة والتلفزيون بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة
١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة — اثر ذلك : عدم احقية
العاملين في مؤسسة السينما للبديل المقرر للعاملين بالاذاعة — لا وجه
للقول بأن ميزانية مؤسسة المسرح والسينما ضمت الى ميزانية هيئة
الاذاعة اعتباراً من السنة المالية ٦٤ — ١٩٦٥ بقرار رئيس الجمهورية
رقم ٢٠٢٠ لسنة ١٩٦٤ — أساس ذلك : أن ضم الميزانية للهيئتين المشار
اليهما قصد به توحيد النظم المالية والمصرف المالي وسهولة الاشراف
والرقابة — لا يتعدى ذلك الى توحيد القواعد المطبقة على العاملين بكتلتا
الهيئتين .

المحكمة : من حيث أن الطعن يقوم على أن الحكم المطعون
فيه خالف القانون وأخطأ في تأويله وتطبيقه ذلك أن تقرير هذا البديل وغيره
من البدلات المالية أيا كان نوعها انما يتطلب ضرورة توافر الاعتماد المالي
الذي يتم الصرف منه وقد تعذر على الجهة الادارية توفير هذا الاعتماد
الخاص بذلك النوع من البدلات لمن نقلوا في تاريخ لاحق على بدء تقريره
حال صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٠٦ لسنة ١٩٥٩ حيث كان
الاعتماد متوافراً بالنسبة الى العاملين الأصليين الموجودين حال تقريره
بداية ، ومن ثم فإن من نقلوا من جهات أخرى كالعاملين بالمؤسسة المصرية
العامة للسينما في تاريخ لاحق على هذا التاريخ ومنهم المدعون لا يحق
لهم تقاضى ذلك البديل طالما لم يتوافر الاعتماد المالي اللازم .

ومن حيث أنه سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن قرار رئيس الجمهورية

رقم ١٦٠٦ لسنة ١٩٥٩ الصادر بمقتضى السلطة المقررة في المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٩ بإدخال بعض التعديلات في التشريعات القائمة والتي تقضى بأن تأخذ النصوص الواردة في القوانين في شأن ترتيب المصالح العامة حكم القرارات الصادرة من رئيس الجمهورية في هذا الشأن الى أن يتم إلغاؤها أو تعديلها بقرارات منه هو تعديل لنص المادة ١٣ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٣ في شأن الإذاعة المصرية ، وهو النص الذي ظل قائما بعد العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٧١٧ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم إذاعة الجمهورية العربية المتحدة بمقتضى المادة ٢٢ منه ، وكان يقضى بأن :

١ - تسرى في شأن جميع موظفي الإذاعة ومستخدميها الأحكام المنصوص عليها في نظام موظفي الدولة والقوانين الأخرى المنظمة لشئون الموظفين .

٢ - واستثناء مما تقدم يتقاضى هؤلاء الموظفون والمستخدمون أجرا اضافيا لا يزيد على ٢٥٪ من مرتباتهم بصفة مكافأة نظير ما يقومون به من عمل يمتد الى غير ساعات العمل الرسمية في الحكومة « واقتصر هذا التعديل على البند (٢) اذ تغير نظير الأجر الإضافي الى بدل طبيعة عمل فأصبح النص يجرى كالاتي :

٣ - واستثناء مما تقدم يتقاضى هؤلاء الموظفون والمستخدمون بدل طبيعة عمل لا يزيد على ٢٥٪ من مرتباتهم نظير ما يقومون به من عمل يمتد الى غير ساعات العمل الرسمية وهذا الاستثناء بحسب ما يبين من أصل تقريره من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ انما يخص العاملين في الاداعة فحكمه مقصور عليهم دون ما عداهم ، وهو من ناحية أخرى مقيد بالشروط الذي جعله القرار موجبا له كمكافأة نظير ما يقومون به من عمل يمتد الى غير ساعات العمل الرسمية في الحكومة ، وقد أبقي هذا الحكم قائما بعد تحويل الاداعة الى مؤسسة عامة للإذاعة

والتليفزيون بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٢٠ لسنة ١٩٦٤ بربط ميزانية الخدمات للسنة المالية ١٩٦٥/٦٤ قد تضمن التأثير في الميزانية على ضم ميزانية مؤسسة فنون المسرح والموسيقى الى ميزانية هيئة الاذاعة اعتبارا من السنة المالية ١٩٦٥/٦٤ .

ومن حيث أن الضم قصد به توحيد النظم المالية والمصرف المالى وسهولة الاشراف والرقابة ويقف أثر قرار ربط الميزانية عند حد قرار تقدير إيرادات الدولة في عام واحد دون أن يتعداها الى القول بادماج المؤسستين أو توحيد القواعد التى تحكم العاملين في كل منها واستفادة كل منهما من الميزات المقررة للآخرين . ولا يغير من الحكم المتقدم في شيء اعادة تنظيم مؤسسة فنون المسرح والموسيقى بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٦٦ والنص في المادة ١٥ منه على أن يعمل بالقواعد السارية في هيئة الاذاعة بالنسبة الى الشؤون المالية والادارية وشئون العاملين الى أن تصدر اللوائح الخاصة بالمؤسسة .

(طعن رقم ٧١٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢)

مؤسسة علاجية

مؤسسة علاجية

قائمة رقم (١٢٨)

المبدأ :

١ - اجاز المشرع للعامل المعاد تعيينه بالحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أن يجمع بين راتبه والمعاش المستحق له قبل التعيين متى كان مجموع الراتب والمعاش لا يجاوز مائة جنيه ويتم ذلك بقرار من وزير الخزانة - يشترط فيما يجاوز المائة جنيه صدور قرار من رئيس الجمهورية .

٢ - ناط المشرع امر اختيار وتحديد مرتبات العاملين بالمستشفيات المستولى عليها الى لجنة تشكل بقرار من وزير الصحة - يتم التعيين بقوة القانون بقرار من تلك اللجنة دون حاجة لاعتماد سلطة أعلى .

المحكمة : حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة وبين المعاش المستحق قبل التمتع فيها تنص على أنه « استثناء من أحكام المواد ٥٠٠٠٠ يجوز للوزير أو الرئيس المختص أن يقرر بعد موافقة وزير المالية والاقتصاد الجمع بين المعاش والمرتب الذي يتقاضاه الموظف الذي يعاد للعمل في الحكومة أو في إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة » .

وحيث أن القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم المؤسسات العلاجية التي تنشأ في المحافظات (المادتين ١ ، ٥٠ من القانون) ونصت المادة العاشرة من القانون بأن ينقل العمال الذين يعملون في المستشفيات المستولى عليها في النشاط المتعلق بالعلاج الى المؤسسات العلاجية التي تنشأ في المحافظات بحالتهم عند العمل بهذا القانون ولهذه المؤسسات أن تعيد توزيعهم على الوحدات التابعة لها واستثناء من أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ يعين في المؤسسات العلاجية ووحداتها الموظفون القائمون بالعمل في النشاط المذكور الذين يتم

اختيارهم وتحدد مرتباتهم بواسطة لجنة تشكل بقرار من وزير الصحة وذلك خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون .

وحيث أن البين من هذه النصوص أن القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ أجاز بموافقة وزير الخزانة الجمع بين ائتراتب المستحق للمعامل المعاد تعيينه في خدمة الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها متى كان مجموع الراتب والمعاش لا يجاوز مائة جنيه فان جاوزت ذلك القدر تعين أن يكون الترخيص بالجمع بقرار من رئيس الجمهورية وأن القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه أوكل الى لجنة تشكل بقرار من وزير الصحة أمر اختيار وتحديد مرتبات العاملين في المستشفيات المستولى عليها ومن ثم فان صدور قرار من تلك اللجنة باختيار العاملين الذين يعينون في المستشفيات المشار انيها وتحديد مرتباتهم يجعل ذلك التعيين وتحديد المرتبات حاصلًا بقوة القانون بلا حاجة لاعتداد سلطة أعلى وهو أمر مستفاد من صريح حكم المادة العاشرة آنفة الذكر .

ولما كان الثابت من الأوراق أن اللجنة المذكورة قد قررت في ١٩٦٥/٥/٢٣ بقاء مورث المدعين مديرا اداريا لمستشفى الهلال الأحمر بالسويس براتب شامل قدره ٣٧٨٧٥ جم بالإضافة الى المعاش الذي كان مرخصا له بالجمع بينه وبين مرتبه في ذلك المستشفى - وأنه جاء بالبند الرابع من قرار اللجنة أنه بالنسبة للعاملين الذين تقل سنهم عن ستين سنة ويتقاضون معاشات فتتحمل المستشفيات برواتبهم كلمة مع وقف صرف المعاش اذا كانت ميزانية المستشفى تسمح بذلك والا فقصوى اللجنة باستصدار قرار بالجمع بين الراتب والمعاش الى أن تسمح الميزانية بذلك فان مفاد ذلك أن اللجنة قد حددت راتب مورث المدعين اعتبارا من ١٩٦٥/٥/٢٣ على أساس شموله مجموع الراتب والمعاش باعتباره من المعادين للعمل في هيئة عامة - المؤسسة العلاجية - قبل سن الستين على ما هو ثابت من الأوراق وبهذه المثابة ينطبق في شأنه حكم البند الرابع من قرار اللجنة المشار اليه أما ما جاء بذلك القرار من أنه في

الحالات التي لا تسمح فيها ميزانية المستشفى بتحمل الراتب شساهلا المعاش على النحو المشار اليه فانها تسمى باستصدار قرار بالجمع بين الراتب والمعاش فذلك لا ينال من اعتبار راتب مورث المدعين محددا على اوجه أنف الذكر من تاريخ صدور ذلك القرار وانما يتعلق بتحديد المصدر المالي الذي يتحمل بقيمة المعاش الذي أصبح جزء لا يتجزأ من الراتب بموجب القرار المذكور حتى تسمح ميزانية المستشفى بتحمل الراتب المذكور فواقع الحال أن ما ورد في البند الرابع من قرار اللجنة لا يعدو أن يكون توصية موجهة الى وزارة الخزانة بالموافقة على أن يجمع هؤلاء العاملين بمعاشاتهم التي أصبحت جزءا من رواتبهم الى أن تسمح ميزانية المستشفيات المعتمدة من محاسب قانوني المرفقة حافظة المستندات المودعة من الطاعنين قد حققت أرباحا بما يسمح بصرف راتب مورثهم ومن ثم يتحقق مناط الزام المستشفى بصرف راتبه كاهلا على الوجه المشار اليه .

وحيث أنه على المقتضى فان مورث المدعين يستحق أن تسوى حالته على أساس اعتبار راتبه محددا بمبلغ ٧٣٨٨٥ جم من ٢٣/٥/١٩٦٥ من تاريخ صدور قرار اللجنة المشار اليها بتحديد الراتب على هذا الوجه — مع ما يترتب على ذلك من آثار وعلاوات وغيرها على أن يقتصر حقه في الفروق المترتبة على ضم المعاش للراتب من تاريخ وقف صرف المعاش — واذا أخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر فانه يكون قد جاء على خلاف أحكام القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه وبأحقية المدعين في أن يصدد راتب مورثهم على أساس ٧٣٨٨٥ جم من ٢٣/٥/١٩٦٥ وما يترتب على ذلك من آثار مع مراعاة قصر صرف الفروق المترتبة على ضم المعاش الى الراتب على الفترة اللاحقة لوقف صرف المعاش .

(طعن رقم ٣٢٤٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٥/٢/١٩٨٧)

مؤهل دراسي

الفصل الأول: - لوضع تطبيق المادة ٢٥٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨

بنظام العاملين للمدنيين بالدولة (الحاصلين على مؤهلات أعلى أثناء الخدمة)

الفصل الثاني: - قوانين خاصة بالمؤهلات الدراسية وتصنيف حالات الحاصلين

عليها من العاملين للمدنيين بالدولة

الفرع الأول: - القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات

بعض العاملين بالدولة

الفرع الثاني: - القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية حالات

بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية

الفرع الثالث: - القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتطبيق أوضاع العاملين

للمدنيين بالدولة والقطاعات العامة

أولا : الحصول على مؤهل أعلى أثناء الخدمة

ثانيا : مامية للمؤهلات المتوسطة طبقا للقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٥

ثالثا : مامية للمؤهلات العليا في مجال التطبيق القانوني رقم ١٦ سنة

سبع مئة

رابعا : الشروط التي تتطلبها القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٥ للاعتماد

للمؤهل الدراسي في بعض المجالات

(٣٦٠/١٨٠)

الفرع الرابع: - القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٥ بتطبيق المادة ٢٥٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على

تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٤ على العاملين بالدولة

العاملين من حملة المؤهلات المتوسطة في بعض المجالات

أولا : المواد الأولى والثانية والثالثة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠

١ - اقلية اعتبارية

٢ - حق الخيار المقرر للمعلمين الجاصلين على مؤهلات عليا أثناء

الخدمة

٣ - تواريخ الوجود بالخدمة

٤ - الميعاد الذي لا يجوز بعده التسوية أو سحبها أو كانت محافظة

ناتجا : للمادة السادسة من القانون رقم ١٣٥ سنة ١٩٨٠ .

ثالثا : للمادة الحادية عشرة مكررا من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠

الفرع الخامس : القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ بشأن تسوية حالات

بعض المعلمين

الفصل الثالث : شهادات دراسة مختلفة

الفرع الأول : شهادات دراسة صناعية

أولا : شهادة الانتدابة للصناعات

ناتجا : دبلوم للعلوم الصناعية (نظام الخمس سنوات)

ثالثا : دبلوم كلية الصناعات

الفرع الثاني : شهادات دراسة زراعية (دبلوم الزراعة التكميلية العليا)

الفرع الثالث : شهادات دراسة تجارية

أولا : دبلوم الدراسات التكميلية التجارية العالية

ناتجا : دبلوم المعهد العالي للتجارة

الفرع الرابع : شهادات دراسة طبية

أولا : دبلوم المعهد الصحي

ناتجا : دبلوم مدرسة الفترات الصحية

الفرع الخامس : شهادات دراسية تربوية

اولا : دبلوم معهد دراسات الطفولة

ثانيا : شهادة التربية النسوية

ثالثا : دبلوم الفنون الطرزية

رابعا : دبلوم مناهج للعلماء الابتدائية

خامسا : دبلوم مناهج للعلمين الابتدائية

سادسا : شهادة للعلماء الأولية الراقية

سابعا : شهادة للعلماء العامة

ثامنا : شهادة محرمي مدرسة التربية البحرية

الفرع السادس : شهادات دراسية ازهرية

اولا : شهادة الاجازة العالمية من كلية اللغة العربية بجامعة الازهر

المسبوقة بشهادة الثانوية الازهرية

ثانيا : شهادة الاجازة العالمية للمعادلة لبيكالوريوس التجارة للمسبوقة

بالثانوية الازهرية

الفرع السابع : للماجستير والدكتوراه

اولا : للماجستير (شهادة زمالة كلية الجراحين بأدنوره

ثانيا : الدكتوراه

الفرع الثامن : شهادات دراسية في العلوم

الفرع التاسع : شهادة الدراسة الثانوية العامة

الفرع العاشر : شهادة (جى - سى - ايه)

الفرع الحادى عشر : مؤهل الاعدادية الفنية بتنوعه الثلاثة (صناعى -

زراعى - تجارى)

الفرع الثاني عشر : شهادة اتمام الدراسة الابتدائية

اولا : شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة

ثانيا : شهادة اتمام الدراسة الابتدائية الرقمية

الفرع الثالث عشر : شهادة اتمام الدراسة بالمدراس الاولى

الفرع الرابع عشر : دبلوم الصيارف

الفرع الخامس عشر : دبلوم التفريغ

الفرع السادس عشر : دبلوم معهد السكرتارية نظام السنة الواحدة

الفرع السابع عشر : اعزازات الطوان للمبني

الفرع الثامن عشر : الشهادات العسكرية

اولا : شرط اعتبار العامل حاصلًا على احدى الشهادات العسكرية

ثانيا : تسوية حالات عرقيي مدرّس الكتاب العسكريين

ثالثا : تسوية حالات عرقيي المعهد الفني للقوات المسلحة

رابعا : الوجود الفعلي بالخدمة شرط الاستفادة من القانون رقم ٧٢

لسنة ١٩٧٤ بتقييم الشهادات العسكرية

الفصل الرابع : مسائل متنوعة

اولا : مدلول نظام تسعير المؤهلات الدراسية

ثانيا : تاريخ الحصول على المؤهل الدراسي

ثالثا : قرار اعلان نتيجة الامتحان

رابعا : المقصود بتاريخ دخول الخدمة

خامسا : استمرار العمل بالتقييم العلمي الذي سبق ان تم لبعض

المؤهلات

سادسا : بعض احكام المؤهلات الدراسية في القطاع العام

الفصل الأول

أوجاع تطبيق المادة ٢٥ من القانون

رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين

المدنيين بالدولة (الحاصلين على مؤهلات

أعلى التاء الخمسة)

قاعدة رقم (١٣٩)

المبدأ : اعمال حكم المادة ٢٥ مكرر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة المضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ يفرض وجود العامل فى الخمسة فصلا باحدى الوحدات المخاطبة بنظام العاملين المدنيين بالدولة - ايضا يفرض حصوله التاء مدة خدمته على مؤهل اعلى من المؤهل الحاصل عليه العاملين غير المخاطبين بنظام العاملين المدنيين بالدولة من اصحاب الكادرات الخاصة لا يستفيدون من حكم المادة ٢٥ مكرر المشار اليها - بل يطبق عليهم ماورد فى نظمهم الخاصة فى هذا الشأن - العلاقة الوظيفية تبدأ اعتبارا من تاريخ صدور قرار التعيين - ذلك الا اذا ورد نص استثنائى على ان تبدأ هذه العلاقة من تاريخ سابق ففى هذه الحالة يتعين اعمال الاثر الرجعى لقرار التعيين - ويقتصر الاثر الرجعى على ما ورد بشأنه فقط فلا يشمل كافة المجالات الاخرى ومنها الوجود الفعلى بالخدمة.

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بمجلسها للمقودة بتاريخ ١٤/١٠/١٩٨٧ تبين لها ان المادة ٢٥ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين للمدنيين بالدولة للضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ تنص على انه مراعاة حكم البند (١) من

الفقرة الثالثة من المادة ١٨ من القانون يجوز للسلطة المختصة تعيين العاملين الذين يحصلون اثناء الخدمة على مؤهلات اعلى لازمة لشغل الوظائف الخالية بالوحدة التي يعملون بها متى توافرت فيهم الشروط اللازمة لشغل هذه الوظائف وفقا لجداول التوصيف والترتيب المعمول بها وذلك مع استثنائهم من شرطى الاعلان والامتحان اللازمين لشغل هذه الوظائف. ويمنح العامل الذى يعين وفقا لاحكام الفقرة السابقة اول مربوط الوظيفة المعين عليها وعلاوة من علاواتها او مرتبه السابق مضافا اليه هذه العلاوة ابهما اكر حتى وان تجاوز نهاية مربوط درجة الوظيفة المعين عليها، ويمنح هذه العلاوة لمن يعاد تعيينه بوحدة اخرى بالمؤهل الاعلى الذى حصل عليه، وتبين للجمعية مما تقدم ان المشرع فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ حجر فكرة تسعير الشهادات راعته بالوظيفة واشترطات شغلها فلم يعد العامل الذى يحصل على مؤهل اعلى اثناء مدة الخدمة تسوى حالته بنقله تلقائيا الى وظيفة تتناسب مع مؤهله بل اصبح يتساوى مع غيره من غير العاملين من يحتاج للخدمة من حيث توافر شروط شغل الوظيفة كل ما هنالك ان للمشرع اجاز تعيين العامل الذى يحصل اثناء الخدمة على مؤهل اعلى لازم لشغل الوظائف الخالية بالوحدة التى يعمل بها واعفاء من شرطى الاعلان والامتحان اللازمين لشغل هذه الوظائف ورتب له حقوقا مالية مميزة عند تعيينه فى الوحدة التى يعمل بها او فى وحدة اخرى من الوحدات للمعاطبة باحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ مؤهله الاعلى. وعلى ذلك فان اعمال هذا الحكم يفترض وجود العامل فى الخدمة فعلا باحدى الوحدات للمعاطبة بنظام العاملين اللذين بالدولة وحصوله اثناء مدة خدمته هذه على مؤهل اعلى من المؤهل الحاصل عليه لازم لشغل احدى الوظائف

الخالية بالوحدة التي يعمل بها او بوحدة اخرى من الوحدات المذكورة . ومن ثم فان العاملين غير المعاضطين بنظام العاملين المدنيين بالدولة من اصحاب الكادرات الخاصة لا يستفيدون من حكم المادة ٢٥ مكررا بل يطبق عليهم ما ورد في نظمهم الخاصة في هذا الشأن.

وبتطبيق ما تقدم على السيد المعروضة حالته ، فانه يبين من الاوراق انه حصل على المؤهل العالي عام ١٩٨٤ ابان خدمته بهيئة الشرطة التي يخضع العاملون بها لاحكام قانون خاص هو قانون هيئة الشرطة الصادر بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ والذي خلا من نص مماثل لنص المادة ٢٥ مكررا سالفه البيان . ولم يتناول - في هذا الشأن بالتنظيم سوى حالة امين الشرطة او مساعد الشرطة الذي يحصل على اجازة الحقوق اثناء خدمته بهيئة الشرطة (مادة ١٠٣ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١). ومن ثم فان نقل المعروضة حالته بعد حصوله على بكالوريوس معهد الدراسات التعاونية الى الجهاز المركزي للتنظيم والادارة الى وظيفة كتابية دون اعتداد بمؤهله العالي وفقا لاحكام قانون هيئة الشرطة قد صادف صحيح حكم القانون . ولا يحق له بعد نقله للمطالبة باعادة تعيينه بمؤهله العالي بالجهاز وفقا لحكم المادة ٢٥ مكررا لعدم دخول هيئة الشرطة ضمن الوحدات للمعاضطة بنظام العاملين المدنيين بالدولة، وبالتالي يكون قد تخلف في حقه شرط الحصول على المؤهل الاعلى اثناء مدة خدمته الفعلية باحدى الوحدات الخاضعة لنظام العاملين المدنيين بالدولة . فلا يستفيد من حكم المادة ٢٥ مكررا بل يتزاحم مع غيره من غير العاملين بالجهاز في التقدم لشغل احدى الوظائف الخالية به والتي تتوفر فيه شروط شغلها باتباع القواعد العامة التي تحكم التعيين .

وبالنسبة الى العامل الذى يحصل خلال الفترة من تاريخ تعيينه الى تاريخ ترشيحه أو التاريخ الذى ارتدت اليه اقدميته على مؤهل اعلى من المؤهل المعين بمقتضاه فانه يستفيد ايضا من حكم المادة ٢٥ مكررا سالفه البيان فعلم وجوده فى الخدمة فعلا ابان حصوله على المؤهل الاعلى لان القاعدة ان العلامة الوظيفية تبدأ اعتبارا من تاريخ صدور قرار التعيين الا اذا ورد نص استثنائى على ان تبدأ من تاريخ سابق ففى هذ الحالة يتعين ان يقتضيه الاثر الرجعى لقرار التعيين على ماورد بشأنه فقط فلا يمتد ليشمل كافة المجالات الاخرى ومنها الوجود الفعلى بالخدمة.

لذلك : انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم افادة السيد/..... من حكم المادة ٢٥ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وعدم سريان هذا الحكم الا على من كان فى الخدمة الفعلية عند الحصول على المؤهل الاعلى.

(ملف ٧١٣/٣/٨٦ — جلسة ١٤/١٠/١٩٨٧)

قاعدة رقم (١٤٠)

المبدأ : المادة ٢٥ مكرر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ مناهض الاستفادة من حكمها ان يحصل العامل أثناء الخدمة على مؤهل اعلى من المؤهل الحاصل عليه والمعين بمقتضاه — ذلك لان المشرع فى هذه المادة يخاطب حملة المؤهلات الدراسية دون غيرهم من العاملين — العامل المعين بالخيرة دون الحصول على اى مؤهل دراسى ثم يحصل أثناء الخدمة على مؤهل دراسى لاستفيد من حكم المادة ٢٥ المشار اليها — ذلك لتختلف مناهض الاستفادة منها.

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٨/٢/٣ فاستعرضت البند (١) من الفقرة الثالثة من المادة ١٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة الذى ينص على أنه "اذا كانت الشهادة الدراسية احد الشروط الواجب توافرها فيمن يشغل الوظيفة فيكون التعيين طبقا للمؤهل الاعلى وعند التساوى فى المؤهل تكون الاولوية للاعلى فى مرتبه الحصول على الشهادة الدراسية فالأقدم تخرجاً فالأكبر سناً. كما استعرضت المادة ٢٥ مكرراً من ذات القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ التى تنص على انه "مع مراعاة حكم البند (١) من الفقرة الثالثة من المادة (١٨) من القانون يجوز للسلطة المختصة تعيين العاملين الذين يحصلون اثناء الخدمة على مؤهلات اعلى لازمة لشغل الوظائف الخالية بالوحدة التى يعملون بها متى توافرت فيهم الشروط اللازمة للشغل هذه الوظائف وفقاً لجدول الترتيب المعمول بها وذلك مع استثناءهم من شرطى الاعلان والامتحان اللزمين لشغل هذه الوظائف....

واستظهرت الجمعية ان المشرع استحدث فى المادة ٢٥ مكرراً من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنظيماً متكاملاً مؤداه تعيين العامل الذى يحصل اثناء الخدمة على مؤهل اعلى وكان هذا المؤهل لازماً لشغل الوظيفة الخالية بنفس الفتى يعمل بها اذا توافرت فى العامل الاشتراطات الاخرى للتعيين واستوفى اجراءاته فيما عدا شرطى الاعلان والامتحان، ومن ثم فمناط الاستفادة من هذا الحكم المستحدث ان يحصل العامل اثناء الخدمة على مؤهل أعلى من المؤهل الحاصل عليه وللعين بمقتضاه لان المشرع فى هذه المادة يتطلب حملة للمؤهلات الدراسية دون غيرهم من العاملين، يؤكد ذلك ان للمشرع استعمل المادة ٢٥ مكرراً بعبارة مع مراعاة حكم البند (١) من الفقرة الثانية من

المادة ١٨ من القانون" وهو حكم متعلق بالتعيين فى الوظائف التى تعتبر للمؤهلات الدراسية احد الشروط الواجب توافرها فيمن يشغلها وعلى ذلك فان العامل للمعين بالخيرة دون الحصول على أى مؤهل دراسى ثم يحصل اثناء الخدمة على مؤهل دراسى لا يستفيد من حكم المادة ٢٥ مكررا لتختلف مناطها، بيد أن هذا لا يحول بطبيعة الحال - بينه وبين التقدم لشغل احدى الوظائف الخالية التى تتناسب مع للمؤهل الحاصل عليه وفقا للقواعد العامة فى التعيين. ولما كانت العاملة المعروضة حالتها قد عينت فى وظيفة من الدرجة الخامسة بالخيرة فقط دون الحصول على مؤهل، فان حصولها على شهادة اتمام الدراسة بالتعليم الاساسى لا يصلح سندا لتطبيق نص المادة ٢٥ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باعتبارها من غير المخاطين به.

لذلك : انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية العاملة المعروضة حالتها فى الاستفادة من نص المادة ٢٥ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨.

(ملف رقم ٧٢٣/٣/٨٦ جلسة ١٩٨٨/٢/٣)

قاعدة رقم (١٤١)

المبدأ : (١) علم مريان حكم المادة ٢٥ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة على العاملين غير المؤهلين الذين يحصلون على مؤهلاتهم الدراسية الاولى اثناء الخدمة وكذلك المؤهلين من العاملين الذين لم يمتدوا او يعاملوا بالمؤهلات الحاصلين عليها اذا ما حصلوا على مؤهلات أعلى اثناء الخدمة.

(٢) يعتبر المؤهل فوق المتوسط مؤهلاً أعلى من المؤهل المتوسط
يُجيز للحصول عليه أثناء الخدمة الإفادة من حكم المادة ٢٥ مكرراً
المشار إليها

(٣) تحدد فئة العلاوة الدورية المستحقة لمن تجاوز مرتبه بداية
مربوط الوظيفة المعين عليها وفقاً لحكم المادة المشار إليها على أساس
المرتب المستحق في حدود علاوات الدرجة المعين عليها

(٤) عدم انطباق حكم المادة ٢٥ مكرر المشار إليها على من عين
عن طريق القوى العاملة بمقتضى مؤهله الأعلى الحاصل عليه أثناء
الخدمة —

الفتوى : أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى
الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٨٨/٣/٢ فاستعرضت فتاها
السابقة الصادرة بجلسة ١٩٨٨/٢/٣ وتبين أن المادة ١٨ من القانون رقم
٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة المعدل بالقانون رقم ١١٥
لسنة ١٩٨٣ تنص على أن " يكون التعيين في الوظائف التي تشغل بدون
امتحان على الوجه الآتي

(١) إذا كانت الشهادة الدراسية أحد الشروط الواجب توافرها فيمن
يشغل الوظيفة فيكون التعيين طبقاً للمؤهل الأعلى وعند التساوى في
المؤهل تكون الأولوية للأعلى في مرتبه الحصول على الشهادة الدراسية
فالأقدم تغزحاً فالأخير سناً " وتنص المادة ٢٥ مكرراً (١) من ذات
القانون على أنه " مع مراعاة حكم البند (١) من الفقرة الثالثة من المادة
(١٨) من القانون يجوز للسلطة المختصة تعيين العاملين الذين يحصلون أثناء

الخدمة على مؤهلات أعلى لازمة لشغل الوظائف الحالية بالوحدة التى يعملون بها متى توافرت فيهم الشروط اللازمة لشغل هذه الوظائف وفقا لجدوال التوصيف والترتيب المعمول بها وذلك مع استثناءهم من شرطى الاعلان والامتحان اللازمين لشغل هذه الوظائف وبمنح العامل الذى يعين وفقا لاحكام الفقرة السابقة أول مرتبة مبروط درجته الوظيفة المعين عليها وعلاوة من علاواتها أو مرتبه السابق مضافا اليه هذه العلاوة أهما أكبر حتى وان تجاوزتها نهاية مرتبة درجته الوظيفية للمعين عليها ، وبمنح هذه العلاوة لمن يعاد تعيينه بوحدة أخرى بالمؤهل الاعلى الذى حصل عليه .

وأستظهرت الجمعية ان المشرع استحدث بالمادة ٢٥ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه تنظيما قانونيا متكاملا يتيح لمن يحصل من العاملين المخاطبين بأحكام هذا القانون على مؤهل دراسى أعلى من بذلك المعين بمقتضاه التعيين فى أى وظيفة خالية فى ذات الوحدة التى يعمل بها أو فى وحدة أخرى متى كان هذا المؤهل الاعلى لازما لشغل هذه الوظيفة وتوافرت فى شأن العامل الحاصل عليه كافة الاشتراطات الاعسرى المتطلبة لشغلها واستوفى اجراءات التعيين بها وذلك فيما عدا شرطى الاعلان والامتحان اذ يتم تعيين العامل فى هذه الحالة دون اتباع هذين الاجرائين وبذلك يكون المشرع جعل تطبيق هذه السادة منوط بحصول العامل أثناء الخدمة على مؤهل دراسى أعلى من ذلك للمؤهل الحاصل عليه والمعين بمقتضاه : فلا تخاطب هذه المادة سوى العاملين للمؤهلين للمعين بمقتضى مؤهلاتهم ويؤكد ذلك أن المشرع قد استعمل المادة ٢٥ مكررا المشار اليها بعبارة مع مراعاة حكم البند (١) من المادة ٦٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة

١٩٧٨ وهو حكم خاص بالمتعين في الوظائف التي تحتو الموهلات الدراسية أحد الشروط المطلوبة لشغلها . وبذلك يخرج من نطاق تطبيق هذه المادة العاملون غير المؤهلين الذين يحصلون على موهلاتهم الدراسية الأولى أثناء الخدمة، وكذلك المؤهلين من العاملين الذين لم يمتدوا أو يمتدوا بمقتضى موهلاتهم ثم حصلوا أثناء الخدمة على موهلات أعلى إذ يتصورون في هذه الحالة في حكم غير المؤهلين . وإذا كانت هذه المادة لا تسوى الأعلى العاملين المؤهلين الذين يحصلون أثناء الخدمة على موهلات دراسية أعلى فلا يشترط في هذه الموهلات الأخيرة سوى أن تكون أعلى من تلك الحاصلين عليها والمعينين بها، بغض النظر عن الدرجة الوظيفية المقررة لتعين حاملها عليها: أى سواء كان مقررا لها ذات الدرجة الوظيفية التي يشغلها العامل بمقتضى موهله الأول أم درجة وظيفية أعلى . فالعبرة بالمؤهل وليس بالدرجة . وهو أمر يرجع فيه للتنظيم القانوني للنظم لمنح الموهلات الدراسية . وإذا تنقسم هذه الموهلات الى موهلات أقل من المتوسطة وموهلات متوسطة وموهلات فوق المتوسطة وموهلات عليا وتحتو الموهلات عليا وتحتو الموهلات فوق المتوسطة وفقا لهذا التقسيم الأعلى من الموهلات المتوسطة ، ومن ثم فيحوز تطبيق حكم المادة ٢٥ مكررا المشار إليها على من عين بوهل ثم حصل أثناء الخدمة على موهل فوق المتوسط . ومن حيث أنه عن تحديد فئة العلاوة الدورية المستحقة لمن يتجاوز مرتبه بداية مربوط درجة الوظيفة المعين عليها، فلما كانت المادة ٢٥ مكررا المشار إليها قررت منح العامل أول مربوط درجة الوظيفة المعين عليها وعلاوة من علاوتها أو مرتبه السابق مضافا إليه هذه العلاوة أيهما

أكبر وكانت القاعدة أن احكام التشريع الواحد تكمل بعضها البعض
وكما بين من الاطلاع على جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٨ ان هناك بعض الدرجات الوظيفية (الثانية، الثالثة، الرابعة) قرر لها
المشروع أكثر من فئة للملاوات الدورية التي لمنح لشاغلها وربط تحديد فئة
العلاوة المستحقة بالمرتب الذى يحصل عليه العامل ، ومن ثم يعتبر هذا
المسلك الذى انتهجه المشروع بمثابة المبدأ العام الذى يسرى فى حالة التعمين
طبقا لحكم المادة ٢٥ مكررا سالفه الذكر فتحدد فئة العلاوة الدورية
المستحقة فى هذه الحالة على أسس المرتب المحتفظ به للعامل اذا ما جاوز
هذا المرتب بداية مربوط الوظيفة المعين عليها .

ومن حيث أنه عن تطبيق حكم هذه المادة على المعينين عن طريق
القوى العاملة فقد استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
حكم للمادة ١ من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ بعض الاحكام الخاصة
بالتعيين فى الحكومة والهيئات العامة والقطاع العام التى تنص على استثناء
من احكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ فى شأن التعيين فى وظائف
شركات المساهمة أو المؤسسات العامة والقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١
باصدار نظام العاملين للمدنيين بالدولة والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١
باصدار نظام العاملين بالقطاع العام يجوز تعيين محريجي الجامعات والازهر
والمعاهد العليا وكذلك الحاصلين على المؤهلات الثانوية الفنية والمهنية
..... فى الوزارات والمصالح العامة ووحدات الادارة المحلية والهيئات
العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها دون اجراء
الامتحان أو الاختيار المنصوص عليه فى القوانين المشار اليها كما

استعرضت المادة ٢ من ذات القانون التي تنص على أن "تحدد أقدمية العاملين الذين يتم اعتبارهم للتعين طبقا للمادة ١ من هذا القانون من تاريخ الترشيح ... وتبين ان التعيين عن طريق القوى العاملة وفقا لاحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه هو نظام استثنائي خاص لشغل الوظائف العامة تتحدد فيه أقدمية العامل من تاريخ ترشيحه ولا يخضع هذا النظام للقواعد العامة للتعين كالحصول على المرتب المقرر للدرجة التي يعين فيها العامل وغير ذلك من قواعد التعيين الاخرى التي لا تتعارض مع طبيعة ذلك النظام الاستثنائي . أما التعيين وفقا لحكم المادة ٢٥ مكررا فهذه سلطة تقديرية لجهة الادارة يخضع لسائر القواعد العامة المقررة للتعين فيما عدا شرطي الاعلان واجراء الامتحان . وبذلك يكون لكل نظام من النظامين المشار اليهما مجال اعماله المستقل عن الاخر بحيث يكون احدهما مانعا من تطبيق الاخر، ولا يجوز الجمع بينهما . وترتبا على ذلك فلا يجوز تطبيق المادة ٢٥ مكررا على من عين عن طريق القوى العاملة بمقتضى مواعله الاعلى الحاصل عليه أثناء الخدمة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يلي :

أولا : عدم سريان حكم المادة ٢٥ مكررا من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه على العاملين غير الموظفين الذين يحصلون على مواعيلهم الدراسية الاولى أثناء الخدمة وكذلك الموظفين من العاملين الذين لم يمتدوا أو يمتدوا بالمواعيل الحاصلين عليها اذا ما حصلوا على مواعيل اعلى أثناء الخدمة .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى
الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٥/٣/١٩٨٩ فاستعرضت المادة
٢ من قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادرة بالقانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٨ المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ التى تنص على انه فى
تطبيق أحكام هذا القانون يقصد

١ - بالوحدة : (ب) كل وحدة من وحدات الحكم
المحلى .. والمادة ١٧ من ذات القانون التى تنص على انه تعلن الوحدات
عن الوظائف الحالية بها التى يكون التعيين فيها بقرار من السلطة المختصة
فى صحتين يوميتين على الاقل . ويتضمن الاعلان البيانات المتعلقة
بالوظيفة وشروط شغلها . وتحدد السلطة المختصة الوظائف التى يكون
شغلها بامتحان وتلك التى تشغل بدون امتحان والمادة ١٨ من القانون
المذكور التى تنص على انه ويكون التعيين فى الوظائف التى
تشغل بدون امتحان على الوجه الاتى : ١ - اذا كانت الشهادة الدراسية
أحد الشروط الواجب توافرها فيمن يشغل الوظيفة فيكون التعيين طبقا
للمؤهل الاعلى ، وعند التساوى فى المؤهل تكون الاولوية للاعلى فى
مرتبة الحصول على الشهادة الدراسية فالأقدم تخرجاً فالأكثر سناً....."
والمادة ٢٥ مكرراً منه التى تنص على انه "مع مراعاة حكم البند ١ من
الفقرة الثالثة من المادة ١٨ من القانون يجوز للسلطة المختصة تعيين العاملين
الذين يحصلون أثناء اخذهم على مؤهلات اعلى لازمة لشغل الوظائف
الحالية بالوحدة التى يعملون بها متى توافرت فيهم الشروط اللازمة لشغل
هذه الوظائف وفقاً لجداول التوصيف والترتيب المعمول بها وذلك من

استثنائهم من شرطى الاعلان والامتحان اللازمين لشغل هذه الوظائف .
ويمنح العامل الذى يعين وفقا لاحكام الفقرة السابقة اول مربوط درجة
الوظيفة المعين عليها وعلاوة من علاواتها أو مرتبه السابق مضافا اليه
العلاوة أيهما أكبر حتى وان تجاوز نهاية مربوط درجة الوظيفة المعين
عليها، و تمنح هذه العلاوة لمن يعاد تعيينه بوحدة أخرى بالمؤهل الاعلى
الذى حصل عليه كما استعرضت الجمعية المادة ١٣٨ من قانون نظام
الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانونين
رقمى ٥٠ لسنة ١٩٨١ و ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ التى تنص على ان يكون
لكل مديرية من مديريات المحافظة هيكل تنظيمى مستقل يشمل جميع
العاملين فى مجال اختصاصها فى نطاق المحافظة ويكون العاملون فى كل
مديرية من هذه المديريات وحدة مع مراعاة تخصصاتهم وذلك طبقا
للقواعد التى تحددها اللائحة التنفيذية وكذلك استعرضت المادة ١٠ مكررا
من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الصادرة بقرار لجنة
شئون الخدمة المدنية رقم ٢ لسنة ١٩٧٨ المعدل بقرار وزير التنمية الادارية
رقم ٥٥٤٦ لسنة ١٩٨٣ التى تنص على انه تقوم وحدة شئون العاملين
بمصر الوظائف الشاغرة والعاملين الذين يحصلون على مؤهلات
أعلى أثناء الخدمة التقدم بطلبات للتعيين فى هذه الوظائف اذا ما توافرت
شروط شغلها مع استثنائهم من شرطى الاعلان الخارج والامتحان
اللازمين لشغل هذه الوظائف ويتم شغل باقى الوظائف بمراعاة القواعد
العامة فى التعيين الواردة بهذه اللائحة - والمادة ٩٤ من اللائحة التنفيذية
للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم

٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ التى تنص على ان كما يعتبر العاملون فى كل مديرية وحدة واحدة وذلك فيما يتعلق بالاقدمية والرقية والنقل مع مراعاة تخصصاتهم .

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة ان المشرع تشجعا منه للعاملين الذين يحصلون على مؤهلات أعلى أثناء الخدمة ، أجاز الفقرة الاولى بالمادة ٢٥ مكررا من قانون العاملين للمدينين بالدولة تعيينهم فى الوظائف الخالية بذات الوحدة التى يعملون بها، متى كانت هذه المؤهلات لازمة لشغلها وتوافرت فيهم باقى الشروط المطلوبة للتعيين، وذلك مع استثنائهم من شرط الاعلان الخارجى عن الوظائف الشاغرة فى صحيفتين يوميتين على الاقل فيكتفى بالنسبة لهم باعلان داخل الوحدة . وكذلك اعفائهم من شرط الامتحان المقرر لشغل الوظائف التى ترى السلطة المختصة ان يكون التعيين فيها بعد اجتياز امتحان يعقد لهذا الغرض . ولما كان حكم الفقرة الاولى من المادة ٢٥ مكررا بشروطه وأوضاعه الخاصة يخاطب العاملين المتمين لنفس الوحدة الذين يحصلون على مؤهل أعلى أثناء الخدمة فان هذا الحكم يقتصر عليهم ، وبالتالي فلا يجوز ان يتقدم لشغل وظيفة خالية بالوحدة أعلن عنها " داخليا " أحد العاملين من خارجها حتى لو كان من الحاصلين على مؤهل أعلى أثناء الخدمة فى وحدته لمخالفة ذلك لصريح نص الفقرة الاولى المشار اليها . ولا ينال من هذا النظر ان المشرع فى الفقرة الثانية من المادة ٢٥ مكررا قرر للمعاد تعيينه خارج وحدته الاصلية بمؤهله الاعلى الذى حصل عليه أثناء الخدمة نفس الحقوق المالية التى يتمتع بها المعينون المشار اليهم بالفقرة الاولى من

ذات المادة. ذلك لان المشرع لم يستثن المقاد تعيينه بمؤهله الاعلى من شرطى الاعلان الخارجى والامتحان الخارجى والامتحان سالفى الذكر وانما قصر الامر على تنظيم معاملته المالية وعليه فان اعادة تعيينه خارج وحدته لايتحقق الا اذا اعلنت احدى الوحدات عن حاجتها لشغل الوظائف الخالية بها طبقا للقواعد العامة المقررة للتعيين او اعادة التعيين وليس بناء على حكم الفقرة الاولى من المادة ٢٥ مكررا السالف بيانه.

ولما كانت كل مديرية من مديريات المحافظات تعد وحدة واحدة فى مجال تطبيق احكام قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨، وذلك وفقا لمفهوم المادتين ١٣٨ من قانون الادارة المحلية رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ و ٣٩ من لائحته التنفيذية فان العامل - فى الحالة المعروضة - لايجوز له التقدم لشغل احدى الوظائف التى يلزم لها المؤهل الاعلى الذى حصل عليه اثناء خدمته بمديرية الطرق والنقل بمحافظة سوهاج لكون تلك الوظيفة قد اعلن عنها بمديرية التربية والتعليم - اى خارج وحدته - وطبقا للنظام المقرر فى الفقرة الاولى بالمادة ٢٥ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨.

لذلك : انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية للمعرضة حالته فى شغل احدى الوظائف الخالية بمديرية التربية والتعليم بسوهاج للاسباب السابق ايضاحها.

(ملف رقم ٧٥٤/٣/٨٦ جلسة ١٥/٣/١٩٨٩)

الفصل الثاني

قوانين خاصة بالمؤهلات الدوامية

وتسوية حالات الحاصلين عليها

من العاملين المدنيين بالدولة

الفرع الاول

القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧

بشأن تسوية حالات

بعض العاملين بالدولة

قاعدة رقم (١٤٣)

المبدأ : مناط المادة العامل من احكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ وذلك بوضعه في الدرجة المقررة لمؤهله واعتبار اقدميته فيها من تاريخ دخوله الخدمة او من تاريخ حصوله على المؤهل ايهما اقرب ان يكون قد توافرت في حقه في هذا التاريخ كافة شرائط تقلد الوظيفة المقررة لمؤهله ومنها شرط السن.

المحكمة : يقوم الطعن على ان المعيرة عند تسوية حالة المدعى وفقا لاحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ والمادة ١٤ من قانون تصحيح اوضاع العاملين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ هي بلوغه سن الصلاحية للتميين في الدرجة المقررة لمؤهله. والثابت ان الجهة الادارية قد اعتمدت بلوغ المدعى هذه السن عندما سويت حالته طبقا لاحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بالقرار رقم ١٨ لسنة ١٩٧٥ الصادر في ١٩٧٥/٤/٢٠.

ومن حيث ان المادة ١ من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة تنص على ان تسرى احكام هذا القانون على العاملين المدنيين بالدولة بوزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة.

وتنص المادة ٢ على انه استثناء من احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤..... بوضع العاملون الحاصلون على مؤهلات دراسية المعينون في درجات او فئات ادنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقا لمرسوم ٦ من اغسطس سنة ١٩٣٥.... وكذلك العاملين المعينين على اعتماد الاجور والمكافآت الشاملة، في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقا لهذا المرسوم او في الفئات المعادلة لها بالهيئات العامة..... وتنص المادة ٤ على ان تعتبر اقدمية هؤلاء العاملين من تاريخ دخولهم الخدمة او من تاريخ حصولهم على هذه المؤهلات ايهما اقرب.

ويسرى هذا الحكم على العاملين الذين سبق حصولهم على الدرجات والفئات المقررة لمؤهلاتهم.

ومن حيث ان مودى النصوص المتقدمة ان مناط افادة العامل من احكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ وذلك بوضعه في الدرجة المقررة لمؤهله واعتبار اقدميته فيها من تاريخ دخوله الخدمة او من تاريخ حصوله على المؤهل ايهما اقرب ان يكون قد استوفى الشروط الاخرى المطلوبة للتعين في الوظيفة وفقا لاحكام قانون التوظيف الذي كان ساريا في التاريخ الذي ترد اليه اقدميته نتيجة لتسوية حالته طبقا لاحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ يقضى ان يكون قد توافرت في حقه في هذا

التاريخ كافة شرائط تقلد الوظيفة المقررة لمؤهله ومنها بطبيعة الحال شرط السن، لكي تتم تسوية حالته بوضعه على الدرجة المقررة لمؤهله في التاريخ الذى كان يحق له قانونا شغل الوظيفة العامة، والقول بغير ذلك موداه تعديل الاحكام المنظمة لشروط التعيين فى الوظائف العامة بأثر رجعى دون سند من احكام القانون يقرر هذا الاثر صراحة.

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المدعى لم يكن قد بلغ السن المقررة قانونا للتعين فى الوظيفة العامة طبقا لاحكام قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ عندما التحق بالخدمة بصفة مؤقتة فى ١٩٦٢/١٢/١ فمن ثم فلا يكون له اصل حق فى المطالبة بتسوية حالته بارجاع اقدميته فى الدرجة المقررة لمؤهله الى هذا التاريخ طبقا لاحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ او المادة ١٤ من قانون تصحيح اوضاع العاملين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥.

(طعن رقم ١٣٥٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٦/١/٥)

الفرع الثاني

القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣

بشأن تسوية حالة بعض العاملين

من حملة المؤهلات الدراسية

قاعدة رقم (١٤٤)

المبدأ : معنى الزميل فى تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ان

يحمل ذات المؤهل ومن ذات دفعة التخرج ويعمل فى ذات الجهة
الادارة.

المحكمة : من المقرر وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة ان مفهوم
الزميل فى تطبيق احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية
حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية هو العامل الذى يحمل
ذات المؤهل ومن ذات دفعة التخرج ويعمل فى ذات الجهة وان هذا المفهوم
يحمل مبدأ عاما فى التنظيم القانونى للوظيفة ولما كان المدعى حاصلا على
دبلوم الفنون والصناعات نظام حديث ينما ان العامل المطلوب التساوى
به حاصل على دبلوم الهندسة التطبيقية وهو مؤهل مغاير. فوق ان الاول
حاصل على مؤهله فى عام ١٩٣٦ والثانى فى عام ١٩٤١ مما يتفق معه
وصف الزميل لذلك العامل بالنسبة للمدعى وتضحي مطالبته بالتساوى به
على الاساس المذكور مقفرة لستلها من القانون حقيقة يرفضها.

(طعن رقم ٢٨٨٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٤/٦/١٩٨٧)

قاعدة رقم (١٤٥)

المبدأ : العاملون الحاصلون على مؤهلات توقف منحها وتمت تسوية حالتهم بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ لا يفيدون من حكم المادة الثالثة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ معدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ بتقرير اقدمية اعتبارية قدرها ستان حملة المؤهلات طبقا لمفهوم المخالفة لتلك المادة.

المحكمة : وحيث انه من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ان العاملين الحاصلين على مؤهلات توقف منحها وتمت تسوية حالتهم بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ لا يفيدون من حكم المادة الثالثة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ معدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ بتقرير اقدمية اعتبارية قدرها ستان حملة بعض المؤهلات طبقا لمفهوم المخالفة لتلك المادة وهو امر يؤكد ان هذه المادة بعد ان ابانت المؤهلات التي يفيد حملتها من تلك الاقدمية الاعتبارية اضافت فى فقرة مستقلة المؤهلات المنصوص عليها فى المادة الاولى من ذلك القانون - وهى الواردة فى الجدول المرافق للقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ او المضافة اليه - وقيدت حق حملة هذه للمؤهلات فبنى الافادة من تلك الاقدمية بعدم تسوية حالتهم بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه لكونهم غير موجودون فى الخدمة فى تاريخ نشره عما من مواده انه اذا كان العامل موجودا فى الخدمة فى ذلك التاريخ وبالتالي افاد من ذلك القانون وسويت حالته وفق احكامه فانه يتمتع عليه الافادة من حكم المادة الثالثة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه ولا يستحق منحه تلك الاقدمية.

وحيث انه لما كان للدعى قد سويت حالته بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ على ما هو ثابت بالاوراق فلا يفيد من حكم المادة الثالثة المشار اليها ولا يستحق بالتالى منحه تلك الاقدمية وهو ما يستتبع عدم احقيته فى الرقبة الى الدرجة الثالثة من ١٩٧٤/١٢/٣١ مادام انه يؤسس طلبه الحصول على تلك الدرجة فى ذلك التاريخ الى ان اقدمية فى الدرجة الرابعة بعد اضافة الاقدمية الاعتبارية المشار اليها ترتب له الحق فى الرقبة بالسوب الوظيفى اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣٠ طبقا للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٤ واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فيكون قد وافق صحيح حكم القانون فى هذا الشق من الدعى.

(طعن رقم ٤٢٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/٦/١٢)

قاعدة رقم (١٤٦)

المبدأ : تحديد المستوى المائى والاقدمية للمؤهلات التى توقف منحها والمعادلة للشهادات المنصوص عليها فى الجداول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ لا يخضع لاحكام المنصوص عليها فى المادة ٥ من قانون تصحيح اوضاع العاملين وانما يتم طبقا للقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ الذى يقضى فى المادة الثانية منه بمنح العامل الدرجة والمابهة المحددة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية وهى بالنسبة للمؤهلات المذكورة للدرجة السادسة المنخفضة بمرتبة عشرة جنيها ونصف - هذا الحكم ورد استثناء من المادة ٥ المشار اليها - مؤدى ذلك : عدم اعمال حكم الاقدمية

الافراضية المنصوص عليها في الفقرة (د) من هذه المادة - أساس ذلك - ان الاقدمية في هذه الحالة هي اقدمية في الدرجة الثامنة بينما في الشهادات التي توقف منحها لتحديد الاقدمية طبقا للدرجة السادسة المخفضة.

الحكمة : ومن حيث ان قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ نص في المادة ٥ منه على تحديد المستوى المالى والاقدمية للحاصلين على المؤهلات الدراسية الاقل من المتوسطة وفوق المتوسطة وعرف في الفقرة (د) من هذه المادة المؤهلات فوق المتوسطة بانها التي يتم الحصول عليها بعد دراسة تزيد مدتها على المدة المقررة للحصول على المؤهلات المتوسطة وقضى بان يعين حله الشهادات فوق المتوسطة في الفئة (٣٦٠/١٨٠) مع اضافة اقدمية افراضية للحاصلين عليها بقدر عدد السنوات الزائدة على المدة المقررة للحصول على الشهادات المتوسطة وتضاف الى بداية مربوط الفئة علاوة من علاواتها عن كل سنة من هذه السنوات الزائدة وان المادة ٧ من هذا القانون نصت على ان يصدر قرار من الوزير المختص بالتنمية الادارية بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة الثامنة من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر باتفاقون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ببيان المؤهلات الدراسية المشار اليها في المادة ٥ مع بيان مستواها المالى ومدة الاقدمية الافراضية وذلك طبقا للقواعد المنصوص عليها في المادتين ٥ و ٦ وبمراعاة المادة ٢٢ والتي تنص على ان تنسوى حالة حملة الشهادات التي توقف منحها والمعادلة للشهادات المحددة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة

١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية طبقاً لاحكام هذا القانون. ومودى ذلك ان تحديد المستوى المالى والاقدمية للمؤهلات التى توقف منحها والمعادلة للشهادات المنصوص عليها فى الجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ لا يخضع لاحكام المنصوص عليها فى المادة ٥ من قانون تصحيح اوضاع العاملين وانما تم طبقاً للقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والذي يقضى فى المادة الثانية منه بمنح العامل الدرج والمابهة المحددة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية وهى بالنسبة للمؤهلات المذكورة الدرجة السادسة المحفضة بمرتب عشرة جنيهاً ونصف وهذا الحكم ورد استثناء من المادة ٥ من قانون تصحيح اوضاع العاملين ومن ثم فلا مجال فى هذا الشأن لاصحال حكم الاقدمية الافتراضية المنصوص عليه فى الفقرة (د) من المادة ٥ بالنسبة لما كان يتم الحصول عليه من تلك المؤهلات بعد دراسة تزيد مدتها على السنة المقررة للحصول على الشهادات المتوسطة والعلية فى ذلك واضحة لان الاقدمية الافتراضية المشار اليها هى اقدمية فى الدرجة الثامنة التى يتم تعيين حملة المؤهلات فوق المتوسطة فيها وهى فى جميع الاحوال ادنى من درجة بدء التعيين لحملة للمؤهلات المنصوص عليها فى المادة ١٢ والذين تسوى حالتهم طبقاً للقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بافراض التعيين فى الدرجة السادسة بمرتب مقداره عشرة جنيهاً ونصف (السادسة المحفضة) ولاينال مما تقدم ان حملة الشهادات المذكورة مخاطبون فيما يتعلق بالمدد الكلية اللازمة للترقية طبقاً لاحكام قانون تصحيح اوضاع العاملين بالجدول الثانى الخاص بحملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة المقررة

تعيينهم ابتداءً في الفقرة (٣٦٠/١٨٠) إذ أن المشرع ادراكاً منه لوضع حملة هذه المؤهلات وما اوجبه المادة ١٢ من تسوية اوضاعهم بافراض التعيين في الدرجة السادسة المحفضة اصدر القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ باضافة الفقرة (ز) الى المادة ٢٠ من قانون تصحيح اوضاع العاملين ونص على ان يعمل بهذا القانون من ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل بقانون التصحيح وتنص هذه الفقرة على ان "تخفض المدد الكلية اللازمة للترقية للفتات المختلفة الواردة بالجدول الثاني من الجداول الملحق بهذا القانون بمقدار ست سنوات وذلك بالنسبة لحملة المؤهلات الواردة بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية والمؤهلات التي اضيفت اليه عن توافر في شأنهم شروط تطبيق ذلك القانون" إذ ان مودى اعمال حكم هذه الفقرة هو الاعتماد بما تقضى به احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ من اعتبار حملة هذه المؤهلات في الدرجة السادسة المحفضة السابعة من بدء التعيين وذلك في نطاق الجدول الثاني وهو ما يعتبر تعديلاً ضمياً للمدد الكلية الواردة في هذا الجدول بالنسبة لحملة تلك المؤهلات.

ومن حيث ان الشائب من الاوراق ان المدعى حاصل على دراسة اعمال السكرتارية التي انشأتها وزارة التربية والتعليم في عام ١٩٥٨ بعد حصوله على شهادة الدراسة الثانوية العامة عام ١٩٥٧ وهي من الشهادات التي ورد النص عليها في البند ٤ من المادة الثالثة من قرار وزير التمية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ الصادر بتنفيذ المادة ٧ من قانون تصحيح اوضاع العاملين والتي تؤهل حاملها في التعيين بالصفة

(٣٦٠/١٨٠) بحرتب ١٩٢ جنيها سنويا وباقلعية افراضية مدتها سنة على نحو ماجاء بصدر المادة الثالثة من ذلك القرار وقد قامت جهة الادارة بتسوية حالة المدعى بالتطبيق لاحكام قانون تصحيح اوضاع العاملين على اساس ما تقدم.

ومن حيث انه صدر بعد ذلك القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية ونص في مادته على ان تضاف الى الجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المؤهلات او الشهادات الدراسية التى توقف منحها وكان يتم الحصول عليها بعد دراسة وعلى الجهات الادارية المختصة تحديد المؤهلات والشهادات الدراسية التى تحقق فيها الشروط المبينة بالفقرة الاولى ويتم التحديد فى هذه الحالة بقرار من وزير التعليم بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ونصت المادة الثانية من هذا القانون على ان تسوى حالات العاملين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة للوجودين بالخدمة فى ١٩٧٤/١٢/٣١ والحاصلين على احد المؤهلات او الشهادات الدراسية المشار اليها فى المادة السابقة طبقا لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وتبدأ التسوية بافراض التعيين فى الدرجة السادسة المحفضة بحرتب شهرى مقدارها عشرة جنيهات ونصف وقد صدر تنفيذ ذلك قرار وزير الدولة والبحث العلمى رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٠ الذى نص على ان تضاف الى الجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية

حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية..... الشهادات والمؤهلات الآتية: أولاً: ١..... ٢- دبلوم معهد السكرتارية نظام السنة الواحدة والذي كان تابعا لوزارة التربية والتعليم ثم وزارة التعليم العالي والمسبوق بالشهادة الثانوية العامة او الثانوية القسم الخاص من سنة ١٩٥٨ حتى سنة ١٩٦٤ او دراسة اعمال السكرتارية....." وهو المؤهل الحاصل عليه المدعى وبناء على ذلك قامت جهة الادارة اعمالا لاحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ وقرار وزير الدولة والبحث العلمى رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٠ باعادة تسوية حالة المدعى طبقا للقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بافترض تعيينه بالدرجة السادسة المعفوضة بمرتب شهرى مقداره عشرة جنيهات ونصف وتطبيق قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين على حالته طبقا للحلول الثانى من الجداول المرفقة بهذا القانون بعد خصم ست سنوات من المدة الكلية اللازمة للترقية للفتحات المختلفة دون اضافة مدة الاقدمية الاعتبارية التى لحقت اقدميته فى الفئة الثامنة (٣٦٠/١٨٠) طبقا للتسوية السابقة قبل معاملته بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وبذا فان جهة الادارة تكون قد اصابته بتصحيح حكم القانون ووافقت موجه ومقتضاه.

ومن حيث انه ترقيا على ماتقدم يكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بغير النظر للتقدم قد خالف صحيح حكم القانون واعتلأ فى تطبيقه وتأويله الامر الذى يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه وقبول الدعوى شكلا ويرفضها موضوعا والزام المدعى بالمصروفات. (طعن ٦٠٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢٧)

الفرع الثالث

القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح

اوضاع العاملين المدنيين بالدولة

والقطاع العام

أولا : الحصول على مؤهل

اعلى اثناء الخدمة

قاعدة رقم (١٤٧)

المبدأ : العاملين الذين عينوا بمؤهلات اقل من المتوسطة ثم حصلوا اثناء الخدمة على مؤهلات متوسطة يطبق عليهم الجدول الرابع حتى تاريخ حصولهم على المؤهل المتوسط ثم يطبق عليهم الجدول الثانى من تاريخ الحصول على هذا المؤهل - العامل الذى حصل على مؤهل عال بعد ذلك ونقلت لفته او تعينه بمجموعة الوظائف العليا قبل نشر القانون يستمر تطبيق الجدول الثانى على حالته حتى تاريخ حصوله لى المؤهل العالى ثم يطبق عليه الجدول الاول اعتبارا من التاريخ الاخير بالفترة والاقدمية التى بلغها طبقا للجدول الثانى - اساس ذلك:

الفقرة (د) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ -

لاوجه للقول بتطبيق الجدول الثانى على كل المدد السابقة على المؤهل العالى - اساس ذلك: ان هذا القول يعرب عليه تطبيق الجدول الثانى على مدد قضيت بمؤهل اقل من المتوسط او بدون مؤهل وهو مايتعارض

مع هدف المشرع من وضع الجدول الثاني الخاص بالمؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة.

المحكمة : ومن حيث ان المنازعة موضوع الطعن المائل تدور حول تطبيق الفقرتين (د)، (و) من المادة ٣٠ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ وقد نصت المادة ٢٠ على ان "تحسب المدد الكلية المحددة بالجدول المرفقة الخاصة بمجملة المؤهلات الدراسية سواء ما كان منها مقيما عند العمل بأحكام هذا القانون او ما يتم تقييمه بناء على احكامه اعتبارا من تاريخ التعيين او الحصول على المؤهل ايهما اقرب، وتحسب المدد الكلية المتعلقة بمجملة المؤهلات العليا والمحددة في الجدول المرفق مع مراعاة القواعد الآتية: (أ)..... (ب)..... (ج)..... (د) "احتساب مدة الخدمة السابقة على الحصول على المؤهل العالي لمن نقلت فته او اعيد تعيينه بمجموعة الوظائف العالية قبل نشر هذا القانون على اساس تطبيق الجدول الثاني المرفق على حالته حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالي ثم على اساس تطبيق المدد المبينة في الجدول الاول المرفق اعتبارا من التاريخ المذكور على حالته بالفئة والاقدمية التي بلغها طبقا للجدول الثاني" (و) "بالنسبة لمجملة المؤهلات الاقل من المتوسطة الذين عينوا بهذه المؤهلات ثم حصلوا على مؤهلات متوسطة اثناء الخدمة يطبق عليهم الجدول المرافق لهذا القانون حتى تاريخ حصولهم على المؤهل المتوسط ثم يطبق عليهم الجدول المرافق لهذا القانون من تاريخ حصولهم على هذا المؤهل.

ومن حيث ان المستفاد من نص المادة ٢٠ المتقدم ان القاعدة العامة التي اوردتها النص هي حساب المدد الكلية المحددة فى الجداول المرافقة للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والخاصة بحملة المؤهلات الدراسية اعتبارا من تاريخ التعيين او الحصول على المؤهل ايهما اقرب واورد المشرع فى الفقرة (و) من تلك المادة انه بالنسبة لحملة المؤهلات الاقل من المتوسطة الذين عينوا بهذه المؤهلات ثم حصلوا على مؤهلات متوسطة اثناء الخدمة يطبق عليهم الجدول الرابع حتى تاريخ حصولهم على المؤهل المتوسط ثم يطبق عليهم الجدول الرابع حتى تاريخ حصولهم على المؤهل المتوسط ثم يطبق عليهم الجدول الثانى من تاريخ حصولهم على هذا المؤهل فاذا كان العامل قد حصل على مؤهل عال بعد ذلك ونقلت فته او اعيد تعيينه بمجموعة الوظائف العليا قبل نشر القانون استمر تطبيق الجدول الثانى على حالته حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالى ثم يطبق عليه الجدول الاول اعتبارا من التاريخ الاخير بالفئة والاقدمية التى بلغها طبقا للجدول الثانى وذلك طبقا لما اوردته المشرع فى الفقرة (د) من المادة ٢٠ المشار اليها والقول بغير ذلك اى بتطبيق الجدول الثانى على كبر المدد السابقة على الحصول على المؤهل العالى كما ذهب الى ذلك الحكم محل الطعن يودى الى تطبيق الجدول الثانى على مدة خدمة العامل التى قضاه بالمؤهل الاقل من المتوسط او حتى بغير مؤهل وهو مالا يمكن ان يكون قد ورد بخلاف المشرع عند وضعه للجدول الثانى الخاص بحملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة المقررة ابتداء فى الفئة الثامنة اذ ان المشرع خص فى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ كل فئة من فئات العاملين بجدول

حسب المؤهل الحاصلين عليه والصفة التى عينوا فيها والمجموعة الوظيفية التى يتمتعون اليها، ورعاية من المشرع لمن حصل من العاملين على مؤهل عال بعد تعيينه بمؤهل متوسط قرر الاعتداد بالمدد التى قضوها بالمؤهل المتوسط بشروط معينة وذلك بتطبيق الجدول الثانى على هذه المدد وهو ما جاء بالفقرة (د) من المادة ٢٠ من القانون ولا يمكن مد تطبيق الجدول الثانى على مدد اخرى تكون قد قضيت بمؤهل اقل من المتوسط او بدون مؤهل.

ومن حيث انه وفقا لما تقدم تكون التسوية التى اجرتها الجهة الادارية للمدعى بالقرار رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٨ بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٩ باعتباره بالدرجة الثامنة من ١٩٥٨/١٢/١ القضائية سبع سنوات طبقا للجدول الرابع بشهادة الابتدائية المعين بها ثم نقله الى الجدول الثانى لحصوله على الثانوية العامة سنة ١٩٦٣ طبقا للفقرة و من المادة ٢٠ واعتباره فى الدرجة السابعة من ١٩٦٤/١٢/١ القضائية ست سنوات فى الجدول الثانى ثم نقله الى الجدول الاول لحصوله على ليسانس الحقوق سنة ١٩٦٧ حيث اعترف فى الدرجة السادسة من ١٩٦٨/١٢/١ والخامسة من ١٩٧٢/١٢/١ والرابعة من ١٩٧٦/١٢/٣١ بالرسوب الوظيفى هذه التسوية تكون صحيحة ويكون ما يطالب به المدعى من تطبيق الجدول الثانى على حالته منذ بدء تعيينه بالشهادة الابتدائية على غير سند من القانون، واذ قضى الحكم المطعون فيه بغير هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون متعين الالغاء الامر الذى يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى والزام المدعى للمصروفات من درجتى التقاضى.

(طعن رقم ١٤٠٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٦/١١/١٦)

قاعدة رقم (١٤٨)

المبدأ : العامل الذى يكون قد بلغ اثناء الخدمة فئة اعلى او مرتبا اكبر من الفئة او المرتب الذى يستحقه نتيجة حصوله على مؤهل عال او اى مؤهل اخر اعلى من مؤهله اثناء الخدمة فانه يتنقل بفئة واقدمية الى مجموعة الوظائف العالية غير التخصصية فى الجهة التى تلتزم خبراته مالم يكن بقاؤه فى مجموعته الاصلية افضل له - يعتبر النقل من مجموعة الى اخرى هو نقل نوعى ياخذ حكم التعيين المبتدأ، ويعامل العامل المنقول فى المجموعة الجديدة على هذا الاساس لتتوزب اقدميته بين العاملين الشاغلين هذه المجموعة اصلا والذين ترجع اقدميتهم فيها فى ذلك التاريخ المحفوظ له به، ولايجوز النظر الى اقدميته فى الدرجة السابقة على الدرجة المنقول بها.

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٨ من فبراير سنة ١٩٨٧، فاستعرضت المادة ٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام والتى تنص على ان "يعين اعتبارا من تاريخ نشر هذا القانون حملة المؤهلات المنصوص عليها فى المادة ٥ فى الفئات المالية وبالاقدمية الافتراضية المقررة لمؤهلاتهم.

كما تحدد اقدمية من يعين بعد حصوله على مؤهل عال او اى مؤهل اخر اعلى من مؤهله اثناء الخدمة فى الفئة المقررة لمؤهله طبقا لاقدمية

خريجي ذات الدرجة من حملة المؤهل الاعلى الحاصل عليه المعينون طبقا لاحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه - وذلك ما لم تكن اقدميته افضل.

واذا كان العامل قد بلغ اثناء الخدمة فئة اعلى او مرتبات اكبر من الفئة او المرتب الذى يستحقه طبقا للاحكام السابقة ينقل بفتته واقدميته ومرتبه الى مجموعة الوظائف العالية غير التخصصية فى الجهة التى تلاحم خبراته ما لم يكن بقاءه فى مجموعته الوظيفية الاصلية افضل له".

ومن حيث ان مفاد ماتقدم ان المشرع فى المادة ٣/٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد وضع قاعدة موداها ان العامل الذى يكون قد بلغ اثناء الخدمة فئة اعلى او مرتبا اكبر من الفئة او المرتب الذى يستحقه نتيجة حصوله على مؤهل عال او اى مؤهل اخر اعلى من مؤهله اثناء الخدمة فانه ينقل بفتته واقدميته الى مجموعة الوظائف العالية غير التخصصية فى الجهة التى تلاحم خبراته ما لم يكن بقاءه فى مجموعته الاصلية افضل له. ولما كان النقل من مجموعة الى اخرى هو نقل نوعى يأخذ حكم التعيين المبتدأ، يعامل العامل المنقول فى المجموعة الجديدة على هذا الاساس فتترتب اقدميته بين العاملين الشاغلين لهذه المجموعة والذين ترجع اقدميتهم فيها فى ذلك التاريخ المحض له به، ولا يجوز النظر الى اقدميته فى الدرجة السابقة على الدرج المنقول بها لان المشرع فى المادة ٣/٤ من المشار اليها لا يحتفظ له بالاقدمية. بالجهة التى تليها فى هذه الدرجة الاخيرة دون ترتيب اقدميته بين شاغلى الدرجة المعادلة.

ومن حيث انه بتطبيق ماتقدم على الحالة المعروضة فانه لما كان
الثابت ان السيد/..... نقل بقتته واقدميته الى مجموعة الوظائف
العالية غير التخصصية بالدرجة الثانية فى ٢١/١١/١٩٧٧، بما بلغ قبله
هذه الدرجة فى هذا التاريخ بالترقية فى مجموعة وظائف التنمية الادارية
كل من السيد/..... والسيدة/..... ومن ثم يوضع
السيد/..... فى ترتيب الاقدمية فى الدرجة الثانية بمجموعة
الوظائف التالية تاليا لكل من السيد/..... والسيدة/.....

لذلك : انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
تحديد اقدمية السيد/..... فى ترتيب اقدمية الدرجة الثانية بمجموعة
وظائف التنمية الادارية بحيث يكون تاليا لكل من السيد/.....
والسيدة/..... فى ذات المجموعة.

(ملف رقم ٨٦/٤/١٠٨٣ - جلسة ١٨/٢/١٩٨٧)

قاعدة رقم (١٤٩)

المبدأ : مناط تطبيق حكم الفقرة (د) من المادة ٢٠ من القانون
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ هو ان يكون العامل قد امضى مدة خدمته
بالمؤهل المتوسط قبل نقل فته او اعادة تعيينه بمجموعة الوظائف العالية
ليس مناط تطبيقه ان يكون العامل موظفا عاما بالمعنى الفنى فى الفقرة
والقضاء الإداريين.

الحكمة : ان الفقرة د من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة
١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين بالدولة والقطاع العام. معللة بالقانون
رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ تنص على: "حساب مدة الخدمة السابقة على

الحصول على المؤهل العالى لمن تقلت فته او اعيد تعيينه بمجموعة الوظائف العالية قبل نشر هذا القانون على اساس تطبيق الجدول الثانى المرفق على حالته حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالى ثم على اساس تطبيق المدد المبينة فى الجدول الاول للمرفق اعتبارا من التاريخ المذكور على حالته بالفئة والاقدمية التى بلغها طبقا للجدول الثانى ويبين من حكم هذا النص ان المشرع رعاية منه لطائفة العاملين الذين حصلوا على مؤهلات عليا بعد تعيينهم بمؤهلات متوسطة، قرر الاعتداد بالمدد التى قضوها بالمؤهل المتوسط، وذلك فى حالتين:

أولهما : ان تكون فئة العامل قد تقلت الى مجموعة الوظائف العالية قبل ١٠/٥/١٩٧٥ تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ٧٥ المشار اليه.

وثانيهما : أن يكون قد اعيد تعيينه بتلك المجموعة قبل التاريخ المذكور. فاذا قامت بالعمل احدى هاتين الحالتين طبق عليه الجدول الثانى الملحق بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٥ المذكور، الخاص بمحملة المؤهلات المتوسطة حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالى، ثم يطبق عليه الجدول الاول الملحق بالقانون المذكور، الخاص بمحملة للمؤهلات العليا، بالفئة والاقدمية التى بلغها بالجدول الثانى.

ومن حيث ان مناط تطبيق حكم الفقرة د من المادة ٢٠ المذكورة، على النحو السابق بيانه هو أن يكون العامل قد امضى خدمته بالمؤهل المتوسط قبل نقل فته او اعاده تعيينه بمجموعة الوظائف العالية — شاغلا لاحدى فئات الكادر المتوسط، ولايتأتى ذلك الا اذا كان عاملا بالحكومة او بالقطاع العام. ذلك ان حكم الفقرة المذكورة، قبل تعديله بالقانون رقم

٢٣ لسنة ١٩٧٨ كان يقتصر على من نقلت فته من الكادر المتوسط الى الكادر العالى، بما لا يدع مجالاً للجدل فى ان مناط تطبيقه هو ان يكون العامل شاغلاً لاحدى فئات الكادر المتوسط قبل حصوله على المؤهل العالى اثناء الخدمة. ثم استهدف التعديل التسوية فى الحكم بين هذه الحالة وحالة من يعاد تعيينه من هؤلاء دون نقل فته - بمجموعة الوظائف العالية بعد حصوله على المؤهل العالى اثناء الخدمة بالكادر المتوسط اى انه بدها يفرض سبق شغله لاحدى فئات الكادر المتوسط قبل حصوله على المؤهل العالى، مما كحالة نقل الفقة التى تمت المساواة فى الحكم بينها وبين حالة اعادة التعيين بمقتضى هذا التعديل. وهو ما تفصح عنه المذكرة الايضاحية لهذا التعديل، اذ جاء بها " ان نصر الفقرة المذكورة بصورته الحالية انما ينصرف الى فقة واحدة، هم اولئك الذين حصلوا على مؤهل عال اثناء الخدمة ونقلت فتهم نقلاً مكانياً - بالالفاء من الكادر المتوسط والانشاء بالكادر العالى - دون باقى زملائهم الذين حصلوا معهم على مؤهل عال اثناء الخدمة وكانوا معهم بمجموعة الوظائف العالية قبل نشر القانون، مما يترتب عليه الاعتداد بمدة الخدمة بالكادر المتوسط لفقة وحسابها بالكامل لهم ضمن مدة خدمتهم، واهدائها بالنسبة لفئات اخرى، فى الوقت الذى يتقدم فيه الجميع الدولة سواء بسواء".

ومن حيث انه متى استبان ان مناط تطبيق حكم الفقرة د من المادة ٢٠ للمشار اليها، هو كما سبق بيانه، فانه يتضح ايضا ان ليس مناط تطبيقه ان يكون العامل موظفاً عاماً بالمعنى الفنى فى الفقة والقضاء الاداريين، وعلى هذا يضحى ككل ما جاء بالسبب الاول من اسباب الطعن، حول

اسباغ صفة الموظف العام على العاملين ببطيركية الاقباط الارثوذكس لفهم الطاعن، تطبيقا لحكم المحكمة الادارية العليا الصادر بتاريخ ١٩٦٩/٤/٥ في الطعن رقم ١٢/٦٨٩ق، غير منتج في المنازعة المثالة، طالما ان الطاعن لم يكن يشغل اثناء عمله بالبطيركية احدى فئات الكادر المتوسط، قبيل تعيينه بمجموعة الوظائف العالية، بعد حصوله على المؤهل العالي اثناء خدمته بالبطيركية، ومن ثم فيتعين اطراحه والالتفات عنه.
(طعن رقم ٩٥٤ لسنة ٢٩ق بجلسة ١١/٢٢/١٩٨٧)

قاعدة رقم (١٥٠)

المبدأ : لا يجوز الجمع بين الفئتين (د) و(ز) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - من يعين باحد المؤهلات المنصوص عليها في القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية او المضافة اليه، ثم يحصل على مؤهل عال اثناء الخدمة له طبقا للمادة ٦ من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨١ ان يختار بين معاملته طبقا للمادة ٢ من هذا القانون او معاملته على اساس المؤهل العالي - لا يتصور بعد ذلك الجمع بين المؤهلين طبقا للمادة ٢٠ فقرة د من قانون تصحيح اوضاع العاملين المشار اليه - العبرة في تطبيق هذا الحكم ان يكون العامل قد عين ابتداء او جرت معاملته بالمؤهل الوارد في القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ قبل حصوله على المؤهل العالي.

الحكمة : ومن حيث انه لاوجه فى هذا الشأن للقول ان المطعون
ضده حاصل على احد المؤهلات العسكرية المنصوص عليها فى القانون
رقم ٧٢ سنة ١٩٧٤ بتقييم الشهادات العسكرية فوق المتوسطة والمتوسطة
وان هذه للمؤهلات من المؤهلات التى اضيفت الى القانون رقم ٨٣ لسنة
١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة للمؤهلات الدراسية
موجب المادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ وانه يتعين طبقا
للفقرة (ز) من المادة ٢٠ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المضافة
بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ - يتعين تخفيض المدد الكلية اللازمة لرقية
المطعون ضده للفتات المختلفة الواردة بالجدول الثانى من جداول القانون
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بمقدار ست سنوات ومن ثم يفيد من حكم الفقرة
(د) من المادة ٢٠ - لاوجه لهذا القول - لانه فضلا عن انه لايجوز الجمع
بين الفقرتين (د) و(ز) من المادة ٢٠ وان من يعين باحد المؤهلات
للمنصوص عليها فى القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ او المضافة اليه ثم يحصل
على مؤهل عال اثناء الخدمة له طبقا للمادة ٦ من القانون رقم ١٣٥ لسنة
١٩٨١ ان يختار بين معاملته طبقا للمادة ٢ من هذا القانون او معاملته على
اساس المؤهل العالى ولايتصور بعد ذلك الجمع بين المؤهلين طبقا للمادة
٢٠ فقرة (د) من قانون تصحيح اوضاع العاملين المشار اليه - فضلا عن
ذلك - فلان العبرة فى تطبيق هذا الحكم هي بان يكون العامل قد عين
ابتداء او جرت معاملته بالمؤهل الوارد فى القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣
قبل حصوله على المؤهل العالى والحال غير ذلك بالنسبة للمطعون ضده اذا
انه ولئن كان الثابت من الاوراق انه حصل خلال فترة تطوعه بالقوات

المسلحة على احد المؤهلات الواردة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه الا انه عين بمديرية الريية والتعليم بالمنوفية عقب انتهاء خدمته بالقوات المسلحة لعدم اللياقة الطبية وتم التعيين بالقرار رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٨ فى وظيفة كاتب بالدرجة التاسعة الكتابية وكان الاساس فى هذا التعيين هو حصوله على شهادة الثانوية العامة لسنة ١٩٦٥ وذلك حسبما افصح عنه صراحة قرار التعيين وسجله المطعون ضده فى طلب الاستعظام (نموذج ١٦٧ ع خ) للمقدم منه الى مديرية الريية والتعليم بالمنوفية كما انه قدم استمارة النجاح فى الثانوية العامة كمسوغ للتعين بغير اشارة الى اى مؤهل اخر حصل عليه خلاف تلك الشهادة وبالتالي فلا يكون قد تحدد مركزه القانون باعتباره معينا بالثانوية العامة وتعينت معاملته عن مدة خدمته بالمؤهل المتوسط على اساس حصوله على هذا المؤهل دون سواء خاصة وانه حصل على المؤهل العالى (ليسانس الحقوق) وعين بقتضاه اعتبارا من ١٩٧٠/٩/١ اى قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ المنوه عنه.

ومن حيث انه لاوجه الى اعمال حكم المادة الثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية للمعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ على حالة المدعى بحسبانه حاصلا على احد المؤهلات العسكرية للنصوص عليها فى القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ والمضافة الى الجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٤ بموجب المادة الاولى من القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٨٠ - والقول - بتسوية حالته

تطبيقاً لذلك بافراض التعيين في الدرجة السادسة المخفضة بمرتبة شهرى مقداره عشر جنيهات ونصف، ذلك ان مناط تطبيق المادة الثانية هذه ان يكون العامل قد عين ابتداء باحد اللوحدات المشار اليها او حصل عليها اثناء الخدمة بعد تعيينه بمؤهل ادنى وهو امر تكشف عنه صراحة المادة ٢ من القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والوضع فى حالة المعلمون ضده غير ذلك اذ فضلاً عن أنه لم يسبق معاملته بالمؤهل العسكرى فانه قد تم تعيينه بالمؤهل العال (ليسانس الحقوق) اعتباراً من ١٩٧٠/٩/١ ومن ثم تحدد مركزه القانونى فى ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ باعتباره من حملة اللوحدات العالية وبالتالي تخلف فى حقه مناط تطبيق المادة الثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ولاعمل فى هذا الصدد للقول بان المادة ٦ من ذات القانون تحولت العاملين الحاصلين على مؤهلات جامعية او عالية اثناء الخدمة الخيار بين تطبيق احكام المادة الثانية او معاملتهم بمؤهلاتهم الجديدة فتطبق عليهم احكام المادتين الثالثة والخامسة من هذا القانون لان مناط هذا الخيار ان يكون العامل قد عين ابتداء باحد اللوحدات الواردة فى القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ او المضافة اليه ثم حصل على المؤهل العالى اثناء الخدمة والامر فى النزاع المائل غير ذلك فمن الجلى ان المعلمون ضده لم ينشأ له حتى من هذا القليل وهو مايمنع معه اعمال الخيار المنصوص عليه فى شأنه ليس هناك من سبيل سوى معاملته على اسس مؤهله العالى الذى تحدد على اساسه مركزه القانونى فى ١٩٧٤/١٢/٣١.

(طعن رقم ٢٦٠٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٩/٦/٢٥)

قاعدة رقم (١٥١)

المبدأ : العامل الذى يحصل اثناء الخدمة على مؤهل عال وكان قد بلغ فئة اعلى امر مرتبا اكبر من الفئة او المرتب الذى يستحقه طبقا لاحكام التى تضمنتها الفقرتان الاولى والثانية من المادة الرابعة من القانون ١٩٧٥/١١، ينشأ له الحق فى تسوية حاله وفقا لحكم الفقرة الثالثة وذلك بنقله بفتته واقدميته ومرتبته الذى بلغه وقت حصوله على المؤهل العالى الى مجموعة الوظائف العالية غير التخصصية وذلك ما لم يكن بقاءه فى مجموعته الوظيفية افضل.

المحكمة : وحيث ان المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام تنص على ان "يعين اعتبارا من تاريخ نشر هذا القانون حملة المؤهلات المنصوص عليها فى المادة ٥ فى الفئات المالية وبالاقدمية الافتراضية المقررة لمؤهلاتهم. كما تحدد اقدمية من يعين بعد حصوله على مؤهل عال او اى مؤهل اخر اعلى من مؤهله اثناء الخدمة فى الفئة المقررة لمؤهله طبقا لاقدمية بحريجي ذات الدفعة من حملة المؤهل الاعلى الحاصل عليه المعينون طبقا لاحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه وذلك ما لم تكن اقدميته افضل. واذا كان العامل قد بلغ اثناء الخدمة فئة اعلى او مرتبا اكبر من الفئة او المرتب الذى يستحقه طبقا لاحكام السابقة ينقل بفتته واقدميته ومرتبته الى مجموعة الوظائف العالية غير التخصصية فى الجهة التى تلتزم بحوائه ما لم يكن بقاءه فى مجموعته الوظيفية الاصلية افضل له".

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على الحكم للطعون فيه وتقرير الطعن وسائر الاوراق المقدمة فى الدعوى والطعن ان الغاية من قرار الدائرة الثانية بالمحكمة الادارية العليا الصادر بجلسة ١٩٩٠/١/١٤ بحالة الطعن المائل اليها هو البت فى مسالتين قانونيتين يشترهما حكم الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وهما:

أولاً : هل ينشأ للعامل الذى يحصل اثناء الخدمة الى موهل عالى — وكان قد بلغ فئة اعلى او مرتبا اكبر من الفئة او المرتب الذى يستحقه طبقا لاحكام الفقرتين الاولى والثانية من المادة الرابعة المشار اليها — حق يستمده مباشرة من حكم الفقرة الثالثة من هذه المادة فى ان ينقل بفئته واقدميته ومرتبه الى مجموعة الوظائف العالية غير التخصصية، ام ان ذلك يتوقف على تقدير جهة الادارة.

ثانيا : تحديد للمدى الزمنى لسريان حكم الفقرة الثالثة من المادة الرابعة المشار اليها، والواقعة او الاجراء الذى يتوقف بتحقيقه اعمال حكم هذه الفقرة.

وحيث انه عن المسألة الاولى فان البادى بجلاء من نص الفقرة الثالثة من المادة الرابعة سالفة الذكر انه قد ورد بصيغة أمرة موداعا ان العامل الذى يحصل اثناء الخدمة على موهل عال وكان قد بلغ فئة اعلى او مرتبا اكبر من الفئة او المرتب الذى يستحقه طبقا لاحكام التى تضمنتها الفقرتان الاولى والثانية من المادة الرابعة المشار اليها، ينشأ له الحق فى تسوية حالته وفقا لحكم الفقرة الثالثة وذلك بتقله بفئته واقدميته ومرتبه الذى بلغه وقت حصوله على موهل العالى الى مجموعة الوظائف العالية غير

التخصصية وذلك ما لم يكن بقاءه في مجموعته الوظيفية افضل. ولا مجال في هذا الصدد للقول بان ثقل العامل - في هذه الحالة - بحالته الى مجموعة الوظائف العالية غير التخصصية، هو امر حوازي متروك تقديره لجهة الادارة استنادا الى ماذهبت اليه بعض الاحكام القضائية من ان هذا النقل هو في حقيقته تعيين بالمؤهل الاعلى الذى حصل عليه العامل اثناء الخدمة يستصحب فيه حالته قبل التعيين، وانما هو - ولاريب - من قبيل التسوية الحالة التى يستمد العامل حقه فيهما من احكام القانون مباشرة، فالمرشح قد استخدم تعبير امر ينص على ان "ينقل بفتته واقدميته ومرتبته....." ولم يستخدم مايفيد الجواز والتخير والتقدير لجهة الادارة كما لم يستخدم اطلاقا عبارة "يعين" للدلالة على مقصوده من النص. وتؤكد صحة هذا النظر بمقارنة نص الفقرة الثالثة من المادة الرابعة المشار اليها بنص المادة ٢٥ مكررا من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التى تنص على انه "مع مراعاة..... يجوز للسلطة المختصة تعيين العاملين الذين يحصلون اثناء الخدمة على مؤهلات اعلى --- لازمه الشغل-الوظائف الخالية بالوخدة التى يعملون بها متى توافرت فيهم الشروط اللازمة لشغل هذه الوظائف.....".

(طعن ٢٣٨٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩١/٤/٢١)

ثانيا - ماهية المؤهلات المتوسطة

طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

قاعدة رقم (١٥٢)

المبدأ : المشرع فى القانون ١٩٧٥/١١ تطلب لاعتبار الشهادة الدراسية التى توقف منحها من الشهادات المتوسطة ان تكون مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية مسبقة بشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او مايعادلها. على ان يكون الحصول على الابتدائية القديمة او مايعادلها شرط لازم لامكان الالتحاق بهذه الدراسة.

المحكمة : باستعراض المراحل التى مرت بها المدراس الاعدادية الفنية (زراعية صناعية تجارية) بين انه لم يكن يشترط للقبول بها الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او اختيار امتحان مسابقة القبول الذى كان شرطا للقبول بالمدراس الاعدادية العامة وانما اشترط للقبول بها ان يكون التلميذ قد اتم بنجاح الدراسة الابتدائية وهى دراسة ادنى فى مستواها من اجتياز امتحان مسابقة القبول وقد جرى قضاء هذه المحكمة بان مودى نص المادة ٥ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ان المشرع تطلب لاعتبار الشهادة الدراسية التى توقف منحها من الشهادات المتوسطة التى يحدد مستواها المالى بالفترة ١٨٠/٣٦٠ ان تكون مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الاقل مسبقة بشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او مايعادلها. بمعنى ان يكون الحصول على الابتدائية القديمة او

ما يعادلها شرط لازم لامكان الالتحاق بهذه الدراسة كحد ادنى للتأهيل العلمى اللازم للانضمام فيها، وان مؤدى نص المادة ٧ من القانون المشار اليه ان الوزير المختص بالتنمية الادارية له وحده بيان للمؤهلات الدراسية المشار اليها مع بيان مستواها المالى. وفعلًا حدد وزير التنمية الادارية فى القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ شهادة الاعدادية الزراعية ضمن الشهادات الدراسية اقل من المتوسطة التى تؤهل للتعين فى الفئة ٣٦٠/١٦٢.

(طعن رقم ٢٥٤٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٦/٣/١٩٨٦)

ثالثا - ماهية المؤهلات العليا فى

مجال تطبيق القانون ١١ لسنة ١٩٧٥

قاعدة رقم (١٥٣)

المبدأ : اعتبار المشرع المؤهل مؤهلا عاليا شرطه الحصول على المؤهل من احدى الكليات الجامعية او المعاهد العليا بعد دراسة مدتها اربع سنوات بعد الحصول على شهادة الدراسة الثانوية العامة (التوجيهية).

المحكمة : ومن حيث ان الفقرة الاولى من المادة ١٧ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام تنص على ان:

"يرقى اعتبارا من اليوم الاخير من السنة المالية ١٩٧٤ او السنة المالية ١٩٧٥ او السنة المالية ١٩٧٦ او السنة المالية ١٩٧٧ العاملون من حملة المؤهلات العليا وفوق المتوسطة من الفئة (٦٨٤ - ١٤٤٠) الى الفئة (٨٧٦ - ١٤٤٠) الذين تتوافر فيهم الشروط الاتية:

(أ) ٢٤ سنة بالنسبة لحملة المؤهلات العالية:

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة استقر على ان دبلوم المدارس الصناعية نظام الخمس سنوات لا يعد مؤهلا عاليا تأسيسا على انه فى مجال تطبيق احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه لا يعتبر مؤهلا عاليا الا اذا كانت واردة ضمن الشهادات المقررة قانونا فى هذا الشأن وكان صاحبها قد حصل عليها بعد حصوله على شهادة الدراسة الثانوية (قسم ثان) او التوجيهية او الثانوية العامة (حاليا) وبعد ان يقضى فى احدى الكليات الجامعية او فى معهد عال معادل لها اربع سنوات دراسية كاملة على الاقل.

وترتبيا على ما تقدم فان مؤهل المدعى لا يعد مؤهلا عاليا، ومن ثم لاحقية له فى تسوية حالته طبقا للفقرة (أ) من المادة ١٧ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥، مما يعين معه قبول الطعن شكلا. ورفض دعوى المدعى فيما يتعلق بهذا الشق من الدعوى.

(طعن رقم ٢٩٨٨ لسنة ٣٠ قى جلسة ١٩٨٦/١٢/٧)

رابعا - الشروط التي تطلبها القانون

رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لاعتبار

المؤهل الدراسي مؤهلا متوسط

يحدد مستواه المالي

بالقفة ٣٦٠/١٨٠

لقاعدة رقم (١٥٤)

المبدأ : المشرع تطلب لاعتبار المؤهل الدراسي مؤهلا متوسطا
يحدد مستواه المالي بالقفة (٣٦٠/١٨٠) توافر عدة شروط — اولها: ان
يكون هذا المؤهل قد توقف منحه وثانيها: ان تكون مدة الدراسة التي
كانت لازمة للحصول عليه ثلاث سنوات دراسية على الاقل وثالثها:
الحصول قبل ذلك على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او
مايعادلها — اناط المشرع بالوزير المختص بالتنمية الادارية سلطة تحديد
تلك المؤهلات في ضوء الضوابط والمعايير التي حددتها المادة الخاصة —
نتيجة ذلك — شهادة مدرسة فلاحية البساتين غير المسبوقه بشهادة
الابتدائية القديمة او مايعادلها لاتعتبر مؤهلا متوسطا.

المحكمة : ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان
المستفاد من حكم البند (ج) من المادة الخامسة من القانون رقم ١١ لسنة
١٩٧٥ ان المشرع تطلب لاعتبار المؤهل الدراسي المنصوص عليه فيه مؤهلا
متوسطا ويحدد المستوى المالي له بالقفة ٣٦٠/١٨٠ توافر عدة شروط
اساسية اولها ان يكون هذا المؤهل قد توقف منحه، ثانيا ان تكون مدة

الدراسة التي كانت لازمة للحصول عليه ثلاثة سنوات دراسية على الأقل،
ثالثا الحصول قبل ذلك على شهادة اتمام الدراسة ابتدائية او مايعادلها وقد
ناط المشرع بالوزير المختص بالتنمية الادارية - بعد موافقة اللجنة للنصوص
عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين
المدنيين بالدولة - سلطة تحديد تلك المؤهلات في ضوء الضوابط والمعايير
التي حددتها المادة الخامسة.

ومن حيث انه متى كان الثابت ان المدعى غير حاصل على الشهادة
الابتدائية القديمة او مايعادلها قبل الحصول على شهادة مدرسة فلاحية
البيساتين والخلدائق " فمن ثم فلايسوغ تسوية حالته وفقا للحدول الثاني
للمرافق لقانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام
الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥.

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد اخذ بغير هذا النظر، فانه يكون
قد صدر مخالفا للقانون حقيقا بالالغاء ورفض الدعوى مع الزام المدعى
بالمصروفات.

(طعن رقم ٩٢٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٣)

الفرع الرابع

القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المورثة

على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣

بشأن تسوية حالات بعض العاملين

من حملة المؤهلات الدراسية

أولاً - المواد الأولى والثانية والثالثة

من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠

١ - اقليمية اعتبارية

قاعدة رقم (١٥٥)

المبدأ : العامل الموجود بالخدمة فى ١٩٧٤/١٢/٣١ الحاصل على مؤهل عال او جامعى بعد دراسة ملتها اربع سنوات على الاقل بعد شهادة الثانوية العامة او مايعادلها يمنح اقليمية اعتبارية مقدارها ستان فى الفئة المالية التى كان يشغلها اصلا فى ١٩٧٤/١٢/٣١ او اصبح يشغلها فى هذا التاريخ بعد تطبيق احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على حالته - هذه الاقليمية الاعتبارية تؤخذ فى الحسبان عند تطبيق احكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ - مؤدى ذلك ان هذه الاقليمية تمنح فى الفئة المالية التى يشغلها العامل فى ١٩٧٤/١٢/٣١ قبل تطبيق القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ على حالة العامل - اساس ذلك: انه لو كان المقصود هو منح هذه الاقليمية فى الفئة المالية التى يشغلها العامل فى ١٩٧٤/١٢/٣١ بعد ان يكون قد طبق فى شأنه

القانون رقم ١٠ لسنة ٧٥ لما نص المشرع صراحة على انه يعتد بهذه الاقليمية الاعتبارية عند تطبيق القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ - يؤكد ذلك ان المشرع حرص على تأكيد اضافة الاقليمية الاعتبارية الى الفئة التي يشغلها العامل في ١٩٧٤/١٢/٣١ او التي اصبح يشغلها في ذلك التاريخ طبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ثم عاد المشرع واكد على مراعاة هذه الاقليمية عند تطبيق القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥.

المحكمة : ومن حيث ان مفاد نص المادة الثالثة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بعد تعديلها بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ المشار اليه ان العامل الموجود بالخلمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ الحاصل على مؤهل عال او جامعي بعد دراسة مدتها اربع سنوات على الاقل بعد شهادة الثانوية العامة او مايعادلها بمنح اقليمية اعتبارية مقدارها ستان في الفقة المالية التي كان يشغلها اصلا في ١٩٧٤/١٢/٣١ او اصبح يشغلها في هذا التاريخ بعد تطبيق احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على حالته، وواضح من ذلك ان هذه الاقليمية الاعتبارية تؤخذ في الحسبان عند تطبيق احكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ اى ان هذه الاقليمية تمنح في الفقة المالية التي يشغلها العامل في ١٩٧٤/١٢/٣١ قبل تطبيق القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ على حالة العامل، لانه لو كان المقصود هو منحها في الفقة المالية التي يشغلها العامل في ١٩٧٤/١٢/٣١ بعد ان يكون قد طبق في شأنه قانون الرسوب رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ لما نص المشرع صراحة على ان يعتد بهذه الاقليمية الاعتبارية عند تطبيق القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥،

يؤكد ذلك ان المشرع فى نص المادة الثالثة ساقفة البيان حرص على تأكيد
اضافة الستين الاعتباريتين الى الفئة المالية التى يشغلها العامل فى
١٩٧٤/١٢/٣١ او التى اصبح يشغلها فى ذلك التاريخ بالتطبيق لاحكام
القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ثم عاد المشرع واكد ذلك بالنصر على
ضرورة مراعاة هذه الاقدمية الاعتبارية عند تطبيق القانون رقم ١٠ لسنة
١٩٧٥ وهو مايفترض بداهة ان تكون الفئة المالية المقصودة هى التى
يشغلها العامل فى ١٩٧٤/١٢/٣١ قبل تطبيق القانون رقم ١٠ لسنة
١٩٧٥.

ومن حيث انه تطبيقا لما سلف فانه لما كان والثابت ان المدعى حصل
على الفئة الخامسة فى ١٩٧١/١٢/٣١ وهى الفئة التى كان يشغلها فى
١٩٧٤/١٢/٣١ قبل تطبيق القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ على حالته
والذى حصل بموجبه على الفئة الرابعة اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ فانه
يمنح الاقدمية الاعتبارية ومقدارها ستان بالتطبيق لاحكام القانون رقم
١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه فى الفئة الخامسة ومن ثم يرتد تاريخ اقدميته
فيها الى ١٩٦٩/١٢/٣١ بدلا من ١٩٧١/١٢/٣١ واذا الثابت ان ذلك
هو ماقامت به جهة الادارة فعلا فانهما تكون قد طبقت بشأنه صحيح
حكم القانون واذا ذهب الحكم المطعون فيه الى رفض طلب المدعى ضم
الستين الاعتباريتين فى اقدمية الفئة الرابعة فانه يكون قد طبق القانون
تطبيقا سليما ويكون الطعن فى هذا الشق غير مستند الى اسس سليم من
القانون خليقا بالرفض.

(طعن رقم ٣٢٧٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٦/٣/٩)

قاعدة رقم (١٥٦)

المبدأ : ميز المشروع بين مجالى تطبيق المادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ فقتضى فى المادة الثانية بتسوية حالة حملة المؤهلات والشهادات الدراسية التى توقف منحها وكانت المدة اللازمة للحصول عليها خمس سنوات على الاقل او بعد ثلاث سنوات دراسية على الاقل بعد الحصول على الشهادة الاعدادية بانواها وكذلك حملة المؤهلات المحددة بالقانونين رقمى ٧١ و٧٢ لسنة ١٩٧٤ تسوى حالة هؤلاء العاملين بالفراض تعيينهم بالدرجة السادسة المخفضة - اتى المشروع بحكم مغاير فى المادة الثالثة وذلك بالنسبة للعامل الحاصل على احد المؤهلات الواردة بها فيمنح اقدمية اعتبارية مدتها سنتين فى الفئة التى يشغلها فى ١٩٧٤/١٢/٣١ - اثر ذلك : ان العامل الذى يستفيد من احكام المادة الثانية لا يستفيد بحكم اللزوم من احكام المادة الثالثة - اساس ذلك : اختلاف مجال اعمال كل من المادتين.

التهكمية : ومن حيث ان المادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ فى شأن علاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بتسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية تنص على ان تضاف الى الجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية والمؤهلات او الشهادات التى توقف منحها وكان يتم الحصول عليها بعد دراسة تستغرق خمس سنوات دراسية على الاقل بعد شهادة اتمام الدراسة الابتدائية (قديم)

او بعد امتحان مسابقة القبول التي تنتهى بالحصول على مؤهل بعد خمس سنوات دراسية على الاقل او بعد دراسة تستغرق ثلاث سنوات بعد شهادة الاعدادية بانواعها المختلفة او مايعادل هذه المؤهلات، وتعتبر من المؤهلات المشار اليها الشهادات المحددة بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ والقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ بتقييم بعض المؤهلات العسكرية وكذلك التي شملها قرار وزير التنمية الادارية رقم ٢ لسنة ١٩٧٦ وقرار نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الادارية رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨.....". ونصت المادة الثانية من القانون ذاته على ان "تسوى حالات العاملين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة الموجودة بالخدمة فى ١٩٧٤/١٢/٣١ والحاصلين على احد المؤهلات او الشهادات الدراسية المشار اليها فى المادة السابقة طبقا لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه..... وتبدأ التسوية بافترض التعيين فى الدرجة السادسة المخفضة بمرتب شهرى قدره عشرة جنيهاً ونصف". ونصت المادة الثالثة من القانون ذاته والمستبدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١.

ومن حيث ان الاستفادة من النصوص السابقة ان القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه قد ميز بين مجالى تطبيق المادتين الثانية والثالثة منه فقصت مادته الثانية بتسوية حالة حملة المؤهلات والشهادات الدراسية التي توقف منحها وكانت المدة اللازمة للحصول عليها خمس سنوات على الاقل او بعد ثلاث سنوات دراسية على الاقل بعد الحصول على الشهادة الاعدادية بانواعها وكذلك حملة للمؤهلات المحددة بالقانونين رقمى ٧١، ٧٢ لسنة ١٩٧٤ فى شأن بعض للمؤهلات العسكرية - قضت المادة الثانية

للمشار إليها بتسوية حملة حالة تلك المؤهلات بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وذلك باضافة تلك المؤهلات والشهادات الى الجدول المرفق به وبتسوية حالتهم بافراض تعيينهم بالدرجة السادسة المخفضة بينما قضت المادة الثالثة منه بحكم مغاير بالنسبة للعامل الحاصل على احد المؤهلات الواردة بها وذلك بمنحه اقدمية اعتبارية مدتها مستين فى الفقة التى يشغلها فى ١٩٧٤/١٢/٣١.

ومن حيث انه اعمالا لاختلاف بمجال اعمال المادتين الاولى والثانية من ناحية والمادة الثالثة من ناحية اخرى فان العامل الذى يستفيد من المادة الثانية او بعبارة اخرى العامل المعاطب باحكام المادة الثانية لا يكون بحكم الزوم مخاطبا بحكم المادة الثالثة وعلى ذلك فان العامل الذى تسوى حالته بافراض تعيينه بالفقة السادسة المخفضة وهو الحاصل على احد المؤهلات المنصوص عليها بالمادة الاولى والثانية من القانون المشار اليه لايحق له تسوية حالته بمنحه اقدمية اعتبارية مستين فى الفقة التى كان يشغلها فى ١٩٧٤/١٢/٣١ وهذا العامل الاخير هو ذلك الحاصل على احد المؤهلات المحددة بالمادة الثالثة من القانون ومن ثم لا يجوز الجمع بين تطبيق حكم للمادتين الاولى والثانية وحكم المادة الثالثة على عامل واحد، وبما يؤيد هذا النظر مانصت عليه المادة الثالثة المشار اليها من ان يسرى حكم الفقرة الاولى منها على حملة المؤهلات المنصوص عليها فى المادة الاولى من هذا القانون الموجودين بالخدمة فى ١٩٧٤/١٢/٣١ ولم يفيدوا من تطبيق المادة الثانية بسبب عدم وجودهم بالخدمة فى تاريخ نشر القانون رقم ٨٣ لسنة

١٩٧٣ وبذلك قطع المشرع بأن من يفيد من تطبيق حكم المادة الثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨١ لا يسرى في شأنه حكم المادة الثالثة منه.

ومن حيث انه بتطبيق القواعد المتقدمة على واقعة النزاع فان الثابت من ملف خدعة المدعى انه حاصل على شهادة الثانوية العامة سنة ١٩٦٠ والتحق بمركز التدريب المهني للقوات البحرية خلال الفترة من ١٩٦٣/١/٢٨ حتى ١٩٦٣/١/٢٧ حصل بعدها على شهادة فرقة تعليم غلايات وصدر قرار بتعيينه في وظيفة فني اصلاح غلايات في الدرجة العمالية صانع ممتاز في ١٩٦٣/٤/٣٠ وارجعت اقدميته الى ١٩٦٣/١/٢٨ ثم نقل في ١٩٦٤/٧/١ للدرجة الثامنة بذات اقدميته ورقى للدرجة السابعة في ١٩٧٤/١٢/٣١ وارجعت اقدميته الى ١٩٧١/٢/١ ومنح الفئة الخامسة من ١٩٧٤/١٢/٣١ طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ثم منح الفئة الرابعة من ١٩٧٧/١٢/٣١ ونقل للدرجة الثانية من درجات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ وبصدور القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ قامت الادارة بتسوية حالته طبقا للمادتين الاولى والثانية منه باعتبار بداية تعيينه بالدرجة السادسة المنخفضة من ١٩٦٣/١/٢٧ وتدرج بالترقيات ليبلغ الدرجة الخامسة من ١٩٧٣/١٢/٣١ والرابعة من ١٩٧٦/١٢/٣١ ثم نقل للدرجة الثانية في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بأقدمية من ذلك التاريخ وبذلك يكون قد طبق في شأن المدعى حكم المادتين الاولى والثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه وبالتالي فلا تسرى في شأنه حكم المادة الثالثة منه ويكون طلبه الحكم بتسوية حالته بمنحه ستين اعتباريتين طبقا لاحكام

القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ غير قائم على اسس صحيح من القانون
واذ ذهب الحكم المطعون فيه هذا المذهب فانه يكون قد اصاب وجه
الحقيقة ويكون الطعن قد جانبه الصواب حديرا بالرفض الامر الذى يتعين
معه الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام المدعى
بالمصروفات.

(طعن رقم ١٨١٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣/٤/١٩٨٦)

قاعدة رقم (١٥٧)

المبدأ : المادة الثالثة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج
الاثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية
حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية معدلا بالقانون رقم
١١٢ لسنة ١٩٨١ مفادها - منح المشرع العاملين غير المخاطبين
باحكام هذا القانون اقدمية اعتبارية مقدارها سنتين او ثلاثة سنوات فى
احوال خاصة - اوجب المشرع الاعتداد بهذه الاقدمية عند الرقية
بقواعد الرسوب.

المحكمة : ومن حيث ان المادة الثالثة من القانون رقم ١٣٥/١٩٨٠
لعلاج الاثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣/١٩٧٣ بشأن تسوية
حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية معدلا بالقانون رقم
١١٢ لسنة ١٩٨١ تنص على ان "يمنح حملة للمؤهلات العالية او الجامعية
التي يتم الحصول عليها بعد دراسة ملتها لربع سنوات على الاقل بعد
شهادة الثانوية العامة او ما يعادلها الموجودون بالخدمة فى ٣١/١٢/١٩٧٤
بالجهات المشار اليها بالمادة السابقة اقدمية اعتبارية قبلها ستان فى الفئات

للمالية التي كانوا يشغلونها اصلا او التي اصبحوا يشغلونها في ذلك التاريخ
بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٩٧٥/١١ بتصحيح لوضاع العاملين
بالدولة القطاع العام اما من يحصل على هذه المؤهلات بعد دراسة مدتها
خمس سنوات فاكتر بعد شهادة الثانوية العامة او مايعادلها الموجودون
بالخلمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ في هذه الجهات بمنحون اقدمية اعتبارية
قدرها ثلاث سنوات..... ويسرى حكم الفقرة الاولى على حملة
الشهادات فوق المتوسطة والمتوسطة التي لم يتوقف منحها كما يسرى على
حملة الشهادات المتوسطة التي توقف منحها وكان يتم الحصول عليها بعد
دراسة تستغرق اقل من خمس سنوات بعد اتمام الدراسة الاجتلاية (قديم) او
بعد امتحان مسابقة ينتهى بالحصول على مؤهل او بعد دراسة مدتها اقل
من ثلاث سنوات دراسية بعد الشهادة الاعلادية بانواها المختلفة او
مايعادلها.... ويحدد بهذه الاقدمية الاعتبارية للتخصص عليها في الفقرات
السابقة عند تطبيق احكام القانون رقم ١٩٧٥/١٠ بشأن تطبيق قواعد
الرقية بالرسوب الوظيفي وايضا عند تطبيق قواعد الرسوب التالية الصادرة
بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٧٦/١١٨٢ وبالقانون رقم
١٩٧٨/٢٢..... ولايجوز الاستناد الى هذه الاقدمية الاعتبارية للظعن
في قرارات الرقية الصادرة قبل العمل باحكام هذا القانون.

ومن حيث ان الاستفادة من النص المشار اليه ان للمشرع وهو بسميل
علاج الآثار التي ترتبت على تطبيق احكام القانون رقم ١٩٧٣/٨٢ قضى
بمنح العاملين غير المعاطين باحكام هذا القانون اقدمية اعتبارية مقدارها
ستان او ثلاث سنوات في احوال خاصة وذلك في النقة التي كانوا

يشغلونها في ١٩٧٤/١٢/٣١ أو تلك التي أصبحوا يشغلونها في هذا التاريخ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٩٧٥/١١ وبذلك أصبح من الممكن اعادة تسوية حالة العامل بعد منحه تلك الاقدمية وفقا لاحكام القانون رقم ١٩٧٥/١١ واولجب المشرع الاعتداد بهذه الاقدمية عند الرقية بقواعد الرسوب وفقا لاحكام القانون رقم ١٩٧٥/١٠ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٧٦/١١٨٢ والقانون رقم ١٩٧٨/٢٢ ومن حيث ان مقتضى اعمال القانون رقم ١٩٨٠/١٣٥ للمعدل بالقانون رقم ١٩٨١/١١٢ من شأنه ان يؤدي الى امكان تطبيق القانون رقم ١٩٧٥/١١ واعادة تسوية حالات العاملين وفقا لاحكامه مع الجمع بين تطبيق تلك الاحكام وتطبيق قواعد الرسوب الوظيفي الصادر بها القانون رقم ١٩٧٥/١٠ وقواعد الرسوب التالية خلال السنوات المحددة لاعمال القانون رقم ١٩٧٥/١١ بعد اضافة الاقدمية الاعتبارية ومتى كان ذلك وكان القانون رقم ١٩٧٥/١١ باصدار قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ينص في الفقرة هـ من المادة الثانية من مواد اصداره على "حظر الجمع بين الرقية طبقا لاحكام القانون المرافق والرقية بمقتضى قواعد الرسوب الوظيفي اذا كان يترتب على ذلك خلال سنة مالية واحدة ترقية العامل الى اعلى من فئتين وظيفيتين تاليتين للفئة التي يشغلها" فانه وقد ورد حظر الجمع عاما مطلقا دون تخصيص لقواعد الرسوب الصادر بها القانون رقم ١٩٧٥/١٠ فان هذا الحظر مشمول الرقية بالرسوب وفقا لاحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٧٦/١١٨٢ وكذلك الرقية بالرسوب بمقتضى احكام القانون رقم ١٩٧٨/٢٢ التي تتم

بها الرقبة اعتباراً من ١٩٧٧/١٢/٣١ أى فى خلال سنوات اعمال احكام القانون رقم ١٩٧٥/١١.

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المدعى حاصل على شهادة الدراسة الابتدائية القديمة فى ١٩٤٩ والتحق بخدمة الجهة الادارية فى ١٩٥٠/٦/٦ وحصل على الدرجة الثامنة فى ١٩٦٩/٣/١ وبمستور القانون رقم ١٩٧٥/١١ سويت حالته طبقاً لاحكامه ومنح الدرجة السادسة من ١٩٦٩/٧/١ والدرجة الخامسة من ١٩٧٥/٧/١ طبقاً للجدول الرابع الخاص بحملة المؤهلات الاقل من المتوسط وتطبيقاً لاحكام القانون رقم ١٩٨٠/١٣٥ للمعدل بالقانون رقم ١٩٨١/١١٢ اعيدت تسوية حالته القرار رقم ١٩٨١/١٠٠٥ فحصل على الدرجة السادسة من ١٩٦٧/٧/١ باضافة ستين اعتباريتين ورقى الى الدرجة الخامسة من ١٩٧٤/١٢/٣١ بقواعد الرسوب الوظيفى الصادر بها القانون رقم ١٩٧٥/١٠ والى الدرجة الرابعة من ١٩٧٧/١٢/٣١ بقواعد الرسوب الوظيفى الصادر بها القانون رقم ١٩٧٨/٢٢ ثم اصدرت الادارة القرار رقم ١٩٨١/١٦٠٠ بناء على كتاب الجهاز المركزى للتنظيم والادارة رقم ٢/٦/٣٣ المؤرخ ١٩٨١/١٠/٢٦ متضمناً سحب التسوية الاخيرة وتعديل حالة المدعى بحيث يمنح الدرجة السادسة من ١٩٦٧/٧/١ والدرجة الخامسة من ١٩٧٥/٧/١ ولذا كان الثابت مما تقدم ان المدعى كان يشغل الدرجة الثامنة قبل تطبيق احكام القانون رقم ١٩٧٥/١١ ثم رقى بمقتضاه الى الدرجة السادسة اعتباراً من ١٩٦٩/٧/١ وارجعت اقدميته فيها الى ١٩٦٧/٧/١ على نحو ما سلف بيانه وبالتالي يكون قد حصل على اثنتين

مليتين تاليتين للفترة التي كان يشغلها عند العمل بالقانون رقم ١٩٧٥/١١ وهذه الخانة لا يجوز ترقيته الى فئة ثالثة طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي خلال سنة مالية واحدة نزولا على الخطر الوارد بالفقرة هـ من المادة ٢ من مواد اصدار القانون رقم ١٩٧٥/١١ ومن ثم فان القرار رقم ١٩٨٦/١٦٠٠ الصادر في ١٩٨١/١٢/٢٦ باعادة تسوية حالة المدعى بمنحه الفئة السادسة من ١٩٦٧/٧/١ والفئة الخامسة من ١٩٧٥/٧/١ يكون قد صادف صحيح حكم القانون ويكون النعى عليه على غير اساس سليم من القانون.

(طعن رقم ٢٨٧٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩٣/٨/٢٨)

٢ - حق الخيار المقرر للعاملين الحاصلين

على مؤهلات عليا اثناء الخدمة

قاعدة رقم (١٥٨)

المبدأ : القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدارسية - ازال القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ شروط الاستفادة من احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وخول العاملين الذين عتوا بالمؤهلات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وتلك التي اضيفت اليه بحكم المادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ والذين حصلوا اثناء الخدمة على مؤهلات عالية بعد قضاء مدة دراسية مقدارها اربع سنوات على الاقل

حقا مطلقا في الخيار بين معاملتهم على اساس مؤهلاتهم القديمة فتسوى حالاتهم طبقا لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ او معاملتهم بمؤهلاتهم العالية الجديدة فتطبق في شأنهم حكم المادتين الثالثة والخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ وبذلك يمنحوا اقدمية اعتبارية قدرها ستين بالغة التي كانوا يشغلونها في ١٩٧٤/١٢/٣١ وعلاوتين من علاوات الفئة التي كانوا يشغلونها في ١٩٧٨/٦/٣٠.

المحكمة : ومن حيث ان المادة الاولى من القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية نصت على ان "تسرى احكام هذا القانون على العاملين المدنيين بالجهاز الاداري للدولة والهيئات العامة الحاصلين على المؤهلات المحددة في الجدول المرفق ولم تسر حالاتهم طبقا لاحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية بسبب عدم توفر كل او بعض الشروط المنصوص عليها في المادة الثانية منه" كما نصت المادة الثانية على ان "تمنح العاملون المنصوص عليهم في المادة السابقة الدرجة والملازمة المحددة في الجدول المرفق بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ سالف الذكر وذلك من تاريخ تعيينهم او حصولهم على المؤهل ايهما اقرب وتدرج مرتباتهم وترقياتهم واقدمياتهم على هذا الاساس".

ومن حيث انه بتاريخ ١٢ من يوليو سنة ١٩٨٠ صدر القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية، وقد نصت مادته الثانية على ان "تسرى حالات العاملين بالجهاز الاداري

للدولة والهيئات العامة الموجودين بالخدمة فى ١٩٧٤/١٢/٣١ والحاصلين على احد المؤهلات والشهادات الدراسية المشار اليها فى المادة السابقة طبقا لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه، وفى جميع الاحوال لا يشترط للاستفادة من احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ الحصول على المؤهل او التعيين قبل اول يوليو سنة ١٩٥٢ او الوجود بالخدمة فى ٢٢ يولية سنة ١٩٥٣ او سابقة تطبيق احكام قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ كل ذلك اذا لم يسبق لهم الاستفادة من احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ او كانت التسوية طبقا للمؤهل المضاف بحكم المادة الاولى من هذا القانون اكثر فائدة للعامل، وتبدأ التسوية بافراض التعيين فى الدرجة السادسة المنخفضة بحرتب شهرى قدره عشرة جنيهات ونصف" كما نصت المادة السادسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه معدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ على انه "يجوز للعاملين الحاصلين على مؤهلات جامعية او عالية اثناء الخدمة من العاملين المدنيين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة الخيار بين تطبيق احكام المادة الثانية من هذا القانون او معاملتهم بمؤهلاتهم الجديدة فتطبق عليهم احكام المادة الثالثة او الخامسة من هذا القانون".

ومن حيث ان مفاد النصوص المتقدمة ان المشرع بمقتضى القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ازال شروط الاستفادة من احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣، وحول العاملين الذين عينوا بالمؤهلات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وتلك التى اضيفت اليه بحكم المادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ والذين حصلوا اثناء الخدمة على

مؤهلات عالية بعد قضاء مدة دراسة مقدارها اربع سنوات على الاقل حقا مطلقا فى الخيار بين معاملتهم على اسس مؤهلاتهم القديمة وتسوى حالاتهم طبقا لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ او معاملتهم بمؤهلاتهم العالية الجديدة فتطبق فى شأنهم حكم للمادة الثالثة والخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ وبذلك بمنحوا اقدمية اعتبارية قدرها ستان بالفئة التى كانوا يشغلونها فى ١٩٧٤/١٢/٣١ وعلاوتين من علاوات الفئة التى كانوا يشغلونها فى ١٩٧٨/٦/٣٠.

ومن حيث ان الثابت بالاوراق ان الطاعن قد حصل على دبلوم المعهد الصحى عام ١٩٥٧ وعين بمقتضاه فى وزارة الصحة بوظيفة معاون صحة بالدرجة السابعة المتوسطة (قانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١) اعتبارا من ١٩٥٧/٨/٢٦ ثم حصل اثناء الخدمة على بكالوريوس الخدمة الاجتماعية سنة ١٩٦١ وعين بمقتضاه تعيينا جديدا بوزارة التخطيط اعتبار من ١٩٦٢/١/٢١ بالدرجة السادسة بالكادر الفنى العالى وبناء على ذلك يكون له الخيار بين معاملته على اسس مؤهل دبلوم المعهد الصحى وهو احد المؤهلات الواردة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ فتسوى حالته طبقا لاحكام هذا القانون او على اسس مؤهله العالى الجديد - بكالوريوس الخدمة الاجتماعية - واذا افصح الطاعن عن اختياره تسوية حالته بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ حسبما ضمته صحيفة الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه، فيتعين اجابته الى ذلك انعمالا لحكم المادة السادسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ السابق الاشارة اليه.

ومن حيث انه تأسيسا على ما تقدم يكون مذهب اليه الحكم المطعون فيه على غير سند من صحيح حكم القانون مما يتعين معه الحكم بالغائه والقضاء باحقية الطاعن في تسوية حالته بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه بافراض تعيينه بالدرجة السادسة المخفضة بمرتبة شهرى عشرة جنهات ونصف مع ما يترتب على ذلك من اثار على الا تصرف له فروق مالية سابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ طبقا للمادة العاشرة من هذا القانون دون احتفاظه بهذا الوضع عند تعيينه بالمؤهل العالى وذلك كله بمراعاة ان الطعن امام المحكمة الادارية العليا يفتح امامها الباب لتنزل حكم القانون وتنزل الحكم المطعون فيه غير ان القانون غير مقيد بالاسباب التى يديها الطاعن.

ومن حيث انه عن مصروفات الدعوى فان حق الطاعن فى تسوية حالته طبقا لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه انما مرده صدور القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بعد رفع الدعوى، فيتعين لذلك الزامه بالمصروفات عن درجتى التقاضى.

(طعن رقم ١٠ لسنة ٢٧ قى جلسة ١٠/١١/١٩٨٥)

٣ - تواريخ الوجود بالخدمة

قاعدة رقم (١٥٩)

المبدأ : لا يشترط للاستفادة من احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٦ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لمعالجة الاثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية

حالات بعض العاملين ان يكون العامل موجودا بالخدمة فى تاريخ صدوره فى ١٩٨١/٧/٤.

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٧/٤/١ فاستعرضت احكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية وتبين لها ان المادة الثانية من هذا القانون تنص على ان "تسوى حالات العاملين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة الموجودين بالخدمة فى ١٩٧٤/١٢/٣١ والحاصلين على احد المؤهلات او الشهادات الدراسية المشار اليها فى المادة السابقة طبقا لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ونصت المادة السابقة منه على انه "يشترط للارتفاع باحكام المواد السابقة ان يكون العامل موجودا بالخدمة فى تاريخ العمل بهذا القانون" ونصت مادته الثانية عشرة على ان "ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٨٠". كما استعرضت الجمعية احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية والذي بمقتضاه استبدلت بعض نصوص القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ واضيف اليها نصوص جديدة، ونصت المادة الخامسة من هذا القانون على ان "ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من اول يوليو

سنة ١٩٨٠.... " وقد صدر هذا القانون في ١٩٨١/٧/٤ ونشر بالجريدة الرسمية بالعدد ٤٤ بتاريخ ١٩٨١/٧/٩.

ومفاد ما تقدم ان المشرع في القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ في سبيل علاج الآثار المترتبة على تطبيق احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ سلك مسليكن اولهما خاص بحملة المؤهلات الواردة بالجدول المخلق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣، والثاني خاص بحملة المؤهلات الجامعية، واشترط المشرع للاستفادة من احكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ الموجود بالخدمة فعلا في ١٩٧٤/١٢/٣١ وان تستمر هذه الخدمة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ في ١٩٨٠/٧/١، واذ كان المشرع في القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ المشار اليه والمنشور بالجريدة الرسمية في ١٩٨١/٧/٩ قد اورد بتاريخ العمل بأحكامه الى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ في ١٩٨٠/٧/١ فانه ازاء صراحة النصوص، وبالنظر الى ان القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ لا يعلو ان يكون تعديلا لاحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠، فانه يتعين للاستفادة من احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ وجود العامل بالخدمة فعلا في ١٩٧٤/١٢/٣١ واستمرار خدمته هذه متصلة حتى ١٩٨٠/٧/١ ولاوجه لاشتراط استمرار هذه الخدمة حتى تاريخ صدور القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ في ١٩٨١/٧/٤ وذلك لانه من المقرر دستوريا ان الاصل هو سرية القانون على الوقائع التي تحدث من يوم نفاذه الى يوم الغائه وعدم سريةه على تلك الوقائع التي تحدث قبل نفاذه الا اذا ورد النص في القانون على خلاف ذلك، واذا كان الامر كذلك وكان المشرع قد نص

صراحة في المادة الخامسة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ على ان يعمل به اعتبارا من ١٩٨٠/٧/١ فانه احكاما لصراحة النصوص يكفى للاستفادة من احكام القانون المذكور بالوجود بالخدمة في ١٩٨٠/٧/١ بشرط توافر كافة الشروط الاخرى ولا يشترط الوجود بالخدمة في تاريخ صدوره في ١٩٨١/٧/٤ لان للشرع لو اراد اشراط هذا الشرط الاضافي لما اعوزه النص على ذلك صراحة كمسلكه في بعض القوانين الخاصة بالتسويات.

كذلك : انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه يشترط للاستفادة من احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ المشار اليه ان يكون العامل موجودا بالخدمة في تاريخ صدوره في ١٩٨١/٧/٤ .
(ملف رقم ١٩١/٢/٧٦ - جلسة ١٩٨٧/٤/١)
قاعدة رقم (١٦٠)

المبدأ : المواد ١ ، ٢ ، ٣ من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الاثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ مفادها - العاملين الذين لا يتوافر في شأنهم شرط الوجود في الخدمة في ١٩٧٣/٨/٢٣ تاريخ نشر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه - وكانوا بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ ، ١٩٨٠/٧/١٢ لا يطبق عليهم المادة الثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة

١٩٨٠ وانما تسرى في شأنهم احكام المادتين الثالثة والخامسة من هذا القانون.

المحكمة : ومن حيث انه باستقراء نصوص القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ يبين انه ينص في المادة الاولى منه على ان (تضاف الى الجدول المرافق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية المؤهلات او الشهادات الدراسية التي توقف منحها وكان يتم الحصول عليها بعد دراسة تستغرق خمس سنوات دراسية على الاقل بعد شهادة اتمام الدراسة ابتدائية (قديم) او بعد امتحان مسابقة القبول التي تنتهى بالحصول على مؤهل بعد خمس سنوات دراسية على الاقل او بعد دراسة تستغرق ثلاث سنوات دراسية على الاقل بعد شهادة الاعدادية بانواعها المختلفة او مايعادل هذه المؤهلات وتحجر من المؤهلات المشار اليها الشهادات المحددة بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ والقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ بتقييم بعض المؤهلات العسكرية وكذلك التي شملها قرار وزير التنمية الادارية رقم ٢ لسنة ١٩٧٦ وقرار نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الاجتماعية رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨.

وتنص المادة الثانية من ذات القانون على ان "تسوى حالات العاملين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة الموجودين بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٢١ والحاصلين على احد المؤهلات او الشهادات الدراسية

المشار اليها في المادة السابقة طبقا لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه. وفي جميع الاحوال لايشترط للاستفادة من احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ الحصول على المؤهل او التعيين مثل اول يوليو سنة ١٩٥٢ او الوجود بالخدمة في ٢٢ من يوليو سنة ١٩٥٣ او سابقة تطبيق احكام قانون المعادلات الدراسية رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ عليهم، كل ذلك اذا لم يسبق لهم الاستفادة من احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه او كانت التسوية طبقا للمؤهل المضاف بحكم المادة الاولى من هذا القانون اكر فائدة للعامل.

وتبدأ التسوية بافترض التعيين في الدرجة السادسة المنخفضة بمرتبة شهرى قدره عشر جنيهاً ونصف".

كما تنص المادة الثالثة على انه "يمنح حملة المؤهلات الحالية او الجامعية التي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها اربع سنوات على الاقل بعد شهادة الثانوية العامة او مايعادلها للوجودون بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ بالجهات المشار اليها بالمادة السابقة اقدمية اعتبارية قدرها ستان في الفئات المالية التي كانوا يشغلونها اصلا او اصبحوا يشغلونها في ذلك التاريخ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام.

.....

كما يسرى حكم الفقرة الاولى من هذه المادة وحكم المادة الخامسة من هذا القانون على حملة المؤهلات المنصوص عليها في المادة الاولى منه للوجودون بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ الذين لم يفيدوا من تطبيق المادة

الثانية بسبب عدم وجودهم بالخدمة فى تاريخ نشر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية".

والاستفاد من النصوص السابقة انه قد ترتب على صدور القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وتطبيقه على العاملين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة عدة مفارقات ادت الى الاختلال بالمركز الوظيفى والمالى للعاملين بالدولة مهما صدرت قاعدة المساواة بينهم لذلك اتجه المشرع الى اصدار القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ حيث اضاف بمقتضى المادة الاولى منه بعض المؤهلات والشهادات الدراسية الى تلك الواردة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وحلدها فى نص هذه المادة ثم جاء فى المادة الثانية ونص على تطبيق احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ على حملة المؤهلات والشهادات الدراسية المضافة بحكم المادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ومما لاشك فيه ان وجود العامل بالجهاز الادارى للدولة او الهيئات العامة فى ٢٣/٨/١٩٨٣ وهو تاريخ نشر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٨٣ والعمل به هو شرط اسلس للاستفادة من احكام المادة الثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ذلك ان المادة الثانية تقضى بتطبيق احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ومن ثم يتعين التقيد بالشروط المتطلبية لتطبيق هذا القانون ومن بينها شرط وجود العامل فى الخدمة فى ٢٣/٨/١٩٧٣ ولو ان المشرع اتجهت نيته الى عدم تطلب هذا الشرط لنص على ذلك صراحة فى المادة الثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ومما يؤيد هذا النظر ان تطبيق القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ادى الى عدم

استفادة العاملين الذين لم يكونوا في الخدمة بالجهاز الإداري للدولة او
المقاييس العامة في ١٩٧٣/٨/٢٣ (تاريخ نشر القانون رقم ٨٣ لسنة
١٩٧٣) من احكام المادة الثانية منه ورغبة من المشرع في ايفاض هذه
الطائفة من العاملين اتجه وهو بصدد تعديل المادة الثالثة منه بمقتضى القانون
رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ الى اضافة فقرة جديدة اليها وهى (كما يسرى
حكم الفقرة الاولى من هذه المادة وحكم المادة الخامسة من هذا القانون
على حملة المؤهلات المنصوص عليها فى المادة الاولى منه الموجودون
بالخدمة فى ١٩٧٤/١٢/٣١ الذين لم يفيلوا من تطبيق المادة الثانية بسبب
عدم وجودهم بالخدمة فى تاريخ نشر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن
تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية.

ومن حيث ان الاستفادة مما تقدم ان العاملين الذين لايتوافر فى شأنهم
شرط الوجود فى الخدمة فى ١٩٧٣/٨/٢٣ تاريخ نشر القانون رقم ٨٣
لسنة ١٩٧٣ وكانوا بالخدمة فى ١٩٧٤/١٢/٣١، ١٩٨٠/٧/١٢ لايتطبق
عليهم المادة الثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ وانما تسرى فى
شأنهم احكام المادتين الثالثة والخامسة من هذا القانون.

ومن حيث ان الثابت ان المطعون ضدهم لم يتوافر فى شأنهم شرط
الوجود القعلى بالخدمة فى ١٩٧٣/٨/٢٣ تاريخ نشر القانون رقم ٨٣
لسنة ١٩٨٣ فمن ثم لا تسرى فى شأنهم احكام المادتين الثالثة والخامسة من
القانون المذكور وهو مطبقته عليهم جهة الادارة بمقتضى القرار رقم ١٢١
لسنة ١٩٨٤ ومن ثم يكون طلب المطعون ضدهم تطبيق المادتين الاولى
والثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ عليهم غير قائم على سند

صحيح حدير بالرفض واذا اعتد الحكم للطعون فيه بغير هذا النظر وقضى باحقيتهم في تسوية حالاتهم طبقاً لحكم المادتين الاولى والثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ فى الدرجة السادسة المحفظة بمرتب شهرى مقداره عشرة جنيهات ونصف من تاريخ تخرج كل منهم وحصوله على شهادته العسكرية فانه يكون قد خالف القانون واخطأ فى تطبيقه وتاويله ومن ثم يتعين الحكم بالغائه ورفض دعوى الطعون ضدهم.

(طعن رقم ٢٤٧٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩١/١١/٣٠)

قاعدة رقم (١٦١)

المبدأ : المادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ مفادها - يعتد بالمؤهلات الواردة بقرار نائب رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ كاساس لتسوية حالات العاملين الحاصلين عليها وفقاً للقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ - اشترطت المادة ١ من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المشار اليها للاعتداع باحكامه الوجود بالخدمة فى تاريخ العمل به فى ١/٧/١٩٨٠ - هذا الاعتداد بالمؤهلات التى تضمنها القرار رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ لايعمل به الا اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ - احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه لايسرى الا على العاملين الحاصلين على المؤهلات المشار اليها الموجودين بالخدمة فى ١/٧/١٩٨١ لاعمال الآثار المباشر للقانون.

المحكمة : ومن حيث ان المادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ينص على ان (تضاف الى الجدول المرافق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية والمؤهلات والشهادات الدراسية التي توقف منحها وكان يتم الحصول عليها بعد دراسة تستغرق خمس سنوات دراسية على الاقل بعد شهادة اتمام الدراسة الابتدائية (قديم) او بعد امتحان مسابقة القبول التي تنتهى بالحصول على مؤهل بعد خمس سنوات دراسية على الاقل او بعد دراسة تستغرق ثلاث سنوات دراسية على الاقل بعد شهادة الاعدادية بانواعها المختلفة او ما يعادل هذه المؤهلات وتعتبر من المؤهلات المشار اليها الشادات المحلدة بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ والقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٤ بتعميم بعض المؤهلات العسكرية وكذلك التي شملها قرار وزير التسمية الادارية رقم ٢ لسنة ١٩٧٦ وقرار نائب رئيس مجلس الوزراء للتسمية الاجتماعية رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨.

ومن حيث ان مفاد ما تقدم ان القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه قد اعتد في المادة الاولى منه بالمؤهلات الواردة بهذا القرار (ومن بينها المؤهلات الواردة بقرار نائب رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ كأساس لتسوية حالات العاملين الحاصلين عليها وفقا للقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه ولما كانت المادة السابقة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ قد اشترطت للاقتناع باحكامه الوجود بالخلمة في تاريخ العمل به فى ١/٧/١٩٨٠ فان هذا الاعتداد بالمؤهلات التي تضمنتها

القرار رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ لا يعمل به الا اعتبارا من تاريخ العمل
بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ومن القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣
المشار اليه لا تسرى الا على العاملين الحاصلين على المؤهلات المشار اليها
للموجودين بالخدمة في ١٩٨١/٧/١ لاعمال الاثر المباشر للقانون.

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان خدمة الطاعن انتهت في
١٩٧٨/٧/٢٤ بالاحالة الى المعاش ومن ثم يكون قد تخلف في شأنه
الوجود الفعلي في ١٩٨٠/٧/١ وهو شرط الافادة من احكام القانون رقم
١٣٥ لسنة ١٩٨٠ الذي اضاف بعض المؤهلات الى الجدول رقم ٨٣
لسنة ١٩٨٣ ومن بينها المؤهلات التي تضمنها قرار نائب رئيس الوزراء
رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ (وبالطاعن حاصل على احد المؤهلات التي نعى
عليها هذا القرار) ويكون طلب الطاعن تسوية احكامه بالاستناد الى قرار
نائب رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه على غير
اساس من القانون ويتعين رفض دعواه لعدم استنادها الى اساس سليم من
القانون والزامه المصروفات.

(طعن رقم ٣٠٥٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩٢/٢/١٥)

٤ - الميعاد الذي لا يجوز بعده التسوية

او سحبها لوكات خاطئة

قاعدة رقم (١٦٢)

المبدأ : لا يجوز للعامل المطالبة بتعديل وضعه الوظيفي استنادا الى

القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ الا تطبيقا لحكم

قضائي نهائي، كما يمتنع على جهة الادارة لذات السبب تعديل المركز القانوني للعامل، حتى ولو كانت التسوية التي اجريت له خاطئة.

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لفسمي الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٩/٢/١ فاستعرضت المادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة للمؤهلات الدراسية التي تنص على ان "تضاف الى الجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة للمؤهلات الدراسية والمؤهلات والشهادات الدراسية التي توقف منحها وكان يتم الحصول عليها بعد دراسة تستغرق خمس سنوات دراسية على الاقل بعد اتمام الدراسة الابتدائية (قديم) او بعد امتحان مسابقة القبول التي تنتهي بالحصول على مؤهل بعد خمس سنوات دراسية على الاقل او بعد دراسة تستغرق ثلاث سنوات دراسية على الاقل بعد شهادة الاعدادية بأنواعها المختلفة، او مايعادل هذه المؤهلات.

وتعتبر من المؤهلات المشار اليها الشهادات الممنوحة بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧١ والقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤.....

وعلى الجهات الادارية المختصة تحديد المؤهلات والشهادات التي تتحقق فيها الشروط المبينة بالفقرة ويتم التحديد في هذه الحالة بقرار من وزير التعليم بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨....."

والمادة الثانية من ذات القانون التى تنص على ان "تسوى حالات بعض العاملين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة الموجودين بالخدمة فى ١٩٧٤/١٢/٣١ والحاصلين على احد المؤهلات والشهادات الدراسية المشار اليها فى المادة السابقة طبقا لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣....." والمادة الثالثة من القانون التى تنص على ان "يمنح حملة المؤهلات العالية او الجامعية التى يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها اربع سنوات على الاقل بعد شهادة الثانوية العامة او مايعادلها الموجودون بالخدمة فى ١٩٧٤/١٢/٣١ بالجهات المشار اليها بالمادة السابقة اقدمية اعتبارية قدرها ستان فى الفئات المالية التى كانوا يشغلونها اصلا او التى اصبحوا يشغلونها فى ذلك التاريخ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام.....".

والمادة الخامسة من القانون التى تنص على ان "تزداد مرتبات العاملين المشار اليهم بالمادتين السابقتين..... بما يعادل علاوتين من علاوات الفئة التى كانوا يشغلونها فى ١٩٧٨/٦/٣٠ او ستة جنيهاات ايها اكثر.....".

والمادة السادسة التى تنص على انه "يجوز للعاملين الحاصلين على مؤهلات جامعية او عالية اثناء الخدمة من العاملين المدنيين بالجهاز الادارى للدولة او الهيئات العامة للخيار بين تطبيق احكام المادة الثانية من هذا القانون او معاملتهم بمؤهلاتهم الجديدة فيطبق عليهم احكام المادتين الثالثة والخامسة من هذا القانون". والمادة الحادية عشرة مكررا من القانون التى تنص على انه "مع عدم الاعلال ينص المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم مجلس الدولة يكون معاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة ستة

واحدة من تاريخ نشر هذا القانون وذلك فيما يتعلق بالمطالبة بالحقوق التى نشأت بمقتضى احكام هذا القانون او بمقتضى احكام القوانين ارقام ٨٣ لسنة ١٩٧٣، ١٠، ١١ لسنة ١٩٧٥..... ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانونى للعامل استنادا الى احكام هذه التشريعات على اى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى". وقد تم مد المهلة المنصوص عليها فى المادة المذكورة بمقتضى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٢ حتى ١٩٨٣/٦/٣٠، بموجب القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٨٣ حتى ١٩٨٤/٦/٣٠.

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة ان المشرع فى القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه اجاز للعامل المخاطب باحكامه والحاصل على احد المؤهلات الجامعية او العالية اثناء الخدمة، ان يطلب تسوية حالته الوظيفية وفقا للنظام المقرر فى المادة الثانية او طبقا للنظام الوارد فى المادتين الثالثة والخامسة من القانون المذكور، وذلك فى ضوء مساييراه محققا لفائدة اكثر بالنسبة لوضعه الوظيفى. ولاحظ على العامل فى ان يعدل عن اختيار تطبيق احد النظامين المذكورين فى شأنه، اذا ماتيين له فيما بعد ان اعمال النظام الاخر افضل لحالته. بيد انه يجب بمراعاة ان المشرع فى ذات القانون قد حدد مهلة زمنية حتى ١٩٨٤/٦/٣٠ لرفع دعوى امام المحكمة المختصة للمطالبة بالحقوق المستمدة منه او من التشريعات المذكورة، وحظر بعد فوات هذا الميعاد تعديل المركز القانونى للعامل على اى وجه من الوجوه الا تنفيذا لحكم قضائى نهائى. وعلى ذلك فلا يجوز للعامل المطالبة بتعديل وضعه الوظيفى استنادا الى القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بعد انقضاء

الميعاد المذكور الا تطبيقا لحكم قضاي نهائي، كما يجتمع على جهة الادارة لذات السبب تعديل المركز القانوني للعامل، حتى ولو كانت التسوية التي اجريت له خاطئة.

وبتطبيق ماتقدم على العامل المعروضة حالته، يبين انه قد حصل على مؤهل عام ١٩٥٦ توقف منحه ثم حصل على مؤهل جامعي عام ١٩٦٥ أثناء الخدمة، واختار معاملته بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠، وسويت حالته الوظيفية على هذا الاساس. الا انه عدل عن هذا الاختيار وطلب اعادة التسوية وفقا للمادتين الثالثة والخامسة من ذات القانون لانهما اكثر فائدة لوضعه الوظيفي فاجابت الوزارة الى طلبه واصدرت بذلك القرار رقم ١٩٠٤ في ١٩٨٤/٦/٢٨ وهي تسوية صحيحة اجريت له قبل الميعاد الذي يحظر بعده تعديل المركز القانوني للعامل سالف الذكر - ويحتفظ بها. ومن ثم يكون القرار الوزاري رقم ١٥٤٤ بتاريخ ١٩٨٧/٧/٢٩ بسحب التسوية المذكورة، قد عالج صحيح حكم القانون، باعتبار ان السحب لا يرد الا على تسوية باطللة، فضلا عن صدور هذا القرار بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ بالمخالفة لنص المادة ١١ مكررا من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ سالف الذكر.

لذلك : انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز تعديل المركز القانوني للعامل المعروضة حالته بعد ١٩٨٤/٦/٣٠. للاسباب السابق ايضاها.

(ملف رقم ٧٥٠/٣/٨٦ في ١٩٨٩/٢/١)

لقاعدة رقم (١٦٣)

المبدأ : المادة ١١ مكرر من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠
بعلاج اثار المرتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن
تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية معدلا بالقانون
رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ مفادها - لا يجوز بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ تحليل
المركز القانوني للعامل استنادا الى احكام القوانين والقرارات على اى
وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائي نهائى - هذا
الحظر ينصرف الى كل من جهة الادارة والعامل فى نفس الوقت - اذا
انقضى هذا الميعاد ولم تكن الجهة الادارية قد اجابت العامل الى طلبه ولم
ترفع دعوى المطالبة القضائية خلاله امتنع وجوبا على المحكمة قبول
الدعوى - هذا الميعاد هو ميعاد سقوط ومصلق بالنظام العام فلا يجوز
مخالفته يمتنع على الجهة الادارية النظر فى الطلب ما يكن ذلك تنفيذا
لحكم قضائي نهائى..

المحكمة : ومن حيث ان المادة الحادية عشر مكرر من القانون رقم
١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لصالح الاثار المرتبة على تطبيق القانون رقم
١٩٧٣/٨٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة للمؤهلات
الدراسية معدلا بالقانون رقم ١١٢/١٩٨١ تنص على انه "مع علم
الاخلال بنص المادة ٢٤ من القانون رقم ١٩٧٢/٤٧ بتنظيم مجلس الدولة
يكون ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة سنة واحدة من تاريخ نشر
هذا القانون، وذلك فيما يصلق بالمطالبة بالحقوق التى تشأت بمقتضى

احكام هذا القانون او بمقتضى احكام القوانين ارقام ١٩٧٣/٨٣، ١٠،
١٩٧٥/١١، ٢٢ لسنة ١٩٧٨ وقرار رئيس الوزراء رقم ١٩٧٦/١١٨٢
وقرارى نائب ورئيس مجلس الوزراء رقمى ١٩٧٣/٧٣٩، ١٩٧٤/٢٣٢،
وقرارات وزير الخزانة ارقام ١٩٧١/٣٥، ١٩٧١/٣٦٨، ١٩٧٢/٤٢٠،
ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانونى للعامل استنادا الى احكام
هذه التشريعات على اى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم
قضائى نهائى وقد نشر القانون رقم ١٩٨١/١١٢ الذى اضاف المادة ١١
مكررا الى القانون رقم ١٩٨٠/١٣٥ المشار اليه فى الجريدة الرسمية فى ٤
من يوليو/ ١٩٨١ هذا وقد مدت هذه السنة لمدة ستة اشهر اعتبارا من ٩
يوليو ١٩٨٢ بموجب نص المادة الاولى من القانون رقم ١٩٨٢/١٠٦ ثم
لمدة اخرى تنتهى فى ١٩٨٣/٦/٣٠ طبقا لنص المادة الاولى من القانون
رقم ١٩٨٣/٤ ثم مدت اعواما لمدة تنتهى فى ١٩٨٤/٦/٣٠ اعمالا لنص
المادة ٢ من القانون رقم ١٩٨٣/٣٣.

ومن حيث ان مفاد هذا النص انه لا يجوز بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ تعديل
المركز القانونى للعامل استنادا الى احكام القوانين والقرارات المذكورة به
على اى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى وهذا
الحظر ينصرف الى كل من جهة الادارة والعامل فى نفس الوقت فاذا
انقضى هذا الميعاد ولم تكن الجهة الادارية قد اجابت العامل الى طلبه ولم
ترفع دعوى المطالبة القضائية خلاله امتنع وجوبا على المحكمة قبول الدعوى
- لان هذا الميعاد وميعاد سقوط ومتعلق بالنظام العام باعتباره من النصوص
المتعلقة بتنظيم اجراءات التقاضى التى لا يجوز الخروج عليها او مخالفتها الا

بنص صادر بذات الاداة التشريعية وهي القانون - كما يتمتع على - الجهة
الادارية النظر في الطلب ما لم يكن ذلك تنفيذا لحكم قضائي نهائى.
ومن حيث انه لما كان المدعى يطالب بتسوية حالته بنقله الى الكادر
الادارى بالفئة الثانية غير التخصيصية بذات الراتب وبذات الاقدمية اى انه
يطالب تعديل مركز قانونى له مستندا فى ذلك الى احكام المادة ٣/٤ من
القانون رقم ١٩٧٥/١١ بشأن تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة
والقطاع العام وهو من التشريعات المذكورة فى المادة ١١ مكررا وبالتالى
كان يتعين عليه ان يرفع دعواه للمطالبة بهذه التسوية فى ميعاد غايته
١٩٨٤/٦/٣٠ اما انه اقام الدعوى فى ١٩٨٥/٤/٢ فمن ثم تكون غير
مقبولة ولايغير من ذلك ماينذهب اليه الطاعن من ان يطلب مساواته
بزميله..... اذ ان سنده فى دعواه هو القانون رقم ١٩٧٥/١١
سالف البيان وهو مايمتنع على المحكمة النظر فى احكامه الموضوعية طالما
كانت دعواه غير مقبولة شكلا.
(طعن رقم ٢٤٩٥ لسنة ٣٥ فى جلسة ١٩٩٢/٣/٢٨)

ثانيا - المادة السادسة من القانون

رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠

قاعدة رقم (١٦٤)

المبدأ : المادة السادسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ مفادها - المشرع خير العاملين الحاصلين على مؤهلات جامعية أو عالية أثناء الخدمة الخيار بين تطبيق احكام المادة الثانية من هذا القانون أو معاملتهم بمؤهلاتهم العالية تطبيق عليهم احكام المادة الثالثة والخامسة - ايجاز المشرع لهم اختيار تطبيق المادة الثانية . التي تقضى بتسوية حالتهم طبقا لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٨٧ - ذلك دون ان يشترط لتطبيقها ان يكونوا قد عوملوا وظيفيا بالزهل الجامعي او العالى فى ١٩٧٤/١٢/٣١ .

المحكمة : ومن حيث انه بالنسبة للوجه الاول من اوجة الطعن فان المادة الثانية من القانون رقم ١٣٥/١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١١٢/١٩٨١ تقضى بان " تسوى حالات العاملين للموحدين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة المجرد بالخدمة فى ١٩٧٤/١٢/٣١ والحاصلين على احد المؤهلات والشهادات المشار اليها فى المادة السابقة طبقا لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه..... "

ونصت المادة الثالثة من هذا القانون على انه " بمنح حملة المؤهلات العالية او الجامعية التى يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها اربع سنوات على الاقل بعد شهادة الثانوية العامة او ما يعادلها الموجودين بالخدمة فى

١٩٧٤/١٢/٣١ بالجهات المشار إليها بالمادة السابقة اقلعية اعتبارية قدرها ستان في الفئات المالية التي كانوا يشغلونها اصلا او اصبحوا يشغلونها في ذلك التاريخ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٩٧٥/١١ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام

ونصت المادة الخامسة من هذا القانون على انه تزداد مرتبات العاملين المشار اليهم بالمادتين السابقتين

ونصت المادة السادسة من هذا القانون على انه " يجوز للعاملين الحاصلين على مؤهلات جامعية أو عالية اثناء الخدمة من العاملين المدنيين بالجهات الادارية للدولة والهيئات العامة الخارجية تطبيق احكام المادة الثانية من هذا القانون او معاملتهم بمؤهلاتهم الجديدة منطبق عليهم احكام المادتين الثالثة والخامسة من هذا القانون .

ومن حيث ان مقتضى نص المادة السادسة السالفة الواردة بالقانون رقم ١٩٨٠/١٣٥ المعدل بالقانون رقم ١٩٨١/١١٢ ان المشرع خصم العاملين الحاصلين على مؤهلات جامعية او عالية اثناء الخدمة الخيار بين تطبيق احكام المادة الثانية او معاملتهم بمؤهلاتهم العالية ستطبق عليهم احكام المادتين الثالثة والخامسة المشار اليهما ومن ثم فان المشرع اجاز لهم اختيار تطبيق حكم المادة الثانية / التي تقضى بتسوية حالتهم طبقا للاحكام القانون رقم ١٩٨٧/٨٣ دون ان يشترط تطبيقها الا يكونوا قد عولوا وظيفيا بالمؤهل الجامعي او العالي في ١٩٧٤/١٢/٣١، ومن ثم فلا محل لاضافة هذا الشرط وتقييد حكم المادة الثانية المذكورة به ، خاصة وان المشرع اجاز لهؤلاء العاملين تحير تطبيق المادة الثانية او المادتين الثالثة

والخامسة من هذا القانون وهو ما يفترض معه حصولهم على المؤهل الذى توقف منحه المشار اليه فى المادة الاولى وحصولهم على المؤهل الجامعى او العالى اثناء الخدمة ومعاملتهم وظيفيا بهذه المؤهلات على التوالى اثناء الخدمة الامر الذى يكون معه ما نعتة الجهة الادارية الطاعنة على الحكم المطعون فيه فى هذا الشأن غير مستند لاساس قانونى صحيح

(طعن رقم ٢٩١٥ لسنة ٣٣ ق بجلسته ١٩٩١/٣/٣١)

قاعدة رقم (١٦٥)

المبدأ : المادة (٦) من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المرتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ تقضى بأنه يجوز للعاملين الحاصلين على مؤهلات جامعية أو عالية اثناء الخدمة من العاملين المدنيين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة الخيار بين تطبيق احكام المادة الثانية من هذا القانون او معاملتهم بمؤهلاتهم الجديدة فيطبق عليهم احكام المادتين الثالثة والخامسة من هذا القانون — بشرط للافادة من هذا الخيار ان يكون العامل من حملة المؤهلات الدراسية التى توقف منحها ومن تسوى حالتهم وفقا للقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ اعمالا لنص المادة الثانية من القانون ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ وان يكون العامل قد حصل على مؤهل عال اثناء الخدمة ومن يفقدون من حكم المادتين الثالثة والخامسة من القانون المشار اليه .

المحكمة : ومن حيث ان المادة السادسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة

١٩٨٠ لعلاج الآثار المرتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣

تنص على انه (يجوز للضاملين الحاصلين على مؤهلات جامعية أو عالية
اتناء الخدمة من العاملين للمدنيين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة
الخيار بين تطبيق احكام المادة الثانية من هذا القانون أو معاملتهم بمؤهلاتهم
الجديدة فيطبق عليهم أحكام المادتين الثالثة والخامسة من هذا القانون .

ومن حيث يشترط للافادة من هذا الخيار ان يكون العامل من حملة
المؤهلات الدراسية التى توقف منحها وعن تسوى حالتهم وفقا للقانون
رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ أعمالا لنص المادة الثانية من القانون ١٣٥ لسنة
١٩٨٠ ، وان يكون العامل قد حصل على مؤهل على اثناء الخدمة ومن
يفيدون من حكم المادتين الثالثة والخامسة من القانون المشار اليه . واذ
توافرت فى الطاعن هذين الشرطين فانه يفيد من حق الخيار ، وما تمسك
به فى دعواه وطلب معاملته على أساس المادتين الثالثة والخامسة من القانون
رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ .

(ومن حيث ان الطاعن بلغ الفئة الرابعة فى ١/٩/١٩٧١ وهى الفئة
التي يشغلها فى ١٢/٣١/١٩٨٤ فانه بمنح الاقلية الاعتيادية وقدرها
ستان وفقا لحكم المادة الثالثة من القانون ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ، لتصبح
اقلية فى هذه الفئة ١/٩/١٩٦٩ ، وكان من الممكن تطبيق القانون ١٠
لسنة ١٩٧٥ على حالة ان يحصل على الفئة الثالثة رسوبا فسى
١٢/٣١/١٩٧٤ الا ان ذلك يقع فى نطاق الخطر المنصوص عليه فى المادة
الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فقرة (هـ) والتي تنظر
الجمع بين الترقية طبقا لاحكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ والترقية بقواعد
الرسوب الوظيفى اذا كان يرتب على ذلك خلال سنة مالية واحدة ترقية

العامل الى اعلى من فئتين وظيفتين، وانه اصبح من المستقر ان ارجاع
الاقلمية فى فئة معينة يأخذ حكم الرقية فى هذا الخصوص ، وعليه توصل
هذه الرقية الى ان تصادف قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة
١٩٧٦ بقواعد الرقيات بالسوب الوظيفى فى ديسمبر ١٩٧٦ فسوقى الى
الدرجة الثالثة اعتبارا من ١٩٧٦/١٢/٣١ ."

(طعن رقم ٣٤٢٦ لسنة ٣٢ ق بجلسته ١٩٩٢/١/٤) .

ثالثا - المادة الحادية عشرة مكررا من

القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠

قاعدة رقم (١٦٦)

المبدأ : المادة ١١ مكررا من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠

لعلاج الاثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والمضافة
بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ مفادها - المشرع رغبة منه فى تصفية
الحقوق الوظيفية الناشئة عن بعض التشريعات المتعلقة بالتسويات
لحالات العاملين واستقرارا للمراكز القانونية قد حدد ميعاد لرفع
الدعوى للمطالبة بهذه الحقوق وهو (١٩٨٤/٦/٣٠) - علم جواز
تعديل المركز القانونى للعامل على اى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك
تنفيذا لحكم قضائى - هذا الحظر ينصرف الى جهة الادارة والعامل فى
ذات الوقت - العامل الذى لم يرفع دعواه للمطالبة بحق ناشئ عن
احد التشريعات المنصوص عليها فى المادة ١١ من القانون رقم ١٣٥
لسنة ١٩٨٠ المشار اليها يمتنع على المحكمة وجوبا قبول دعواه لتعلق

هذا الميعاد بالنظام العام يعتبر هذا الميعاد من مواعيد السقوط التي لا تقبل وقفا أو انقطاعا طلب المساعدة القضائية لا يقوم مقام الدعوى فى هذا الشأن - طلب المساعدة القضائية يقوم مقام التظلم الوجوبى السابق على رفع دعوى الالغاء - المحكمة من التظلم او ما يقوم مقامه كطلب المساعدة القضائية هو تمكين الجهة الادارية من سحب القرارات المعبية او الرجوع فيها - التظلم وطلب المساعدة يعلن الى الجهة الادارية ويفتح امامها باب السحب - اذا كان امر سحب قرار التسوية خاطيء او اجراء التسوية اصبح ممتعا بحكم الوجوب على الجهة الاخرى بعد التاريخ الذى حددته المشرع (١٩٨٤/٦/٣٠) - التظلم ار ما يقوم مقامه كطلب المساعدة القضائية لا يحقق ذات الاثر بالنسبة لجهة الادارة حتى ولو قدم قبل ١٩٨٤/٦/٣٠ لا يمكنها تعديل المركز القانونى بعد هذا التاريخ عن طريق اجراء التسويات الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى عن دعوى اقيمت قبل ١٩٨٤/٦/٣٠ .

المحكمة : ومن حيث انه عن الوجه الاول للطعن فان المادة الحادية عشر (مكرر) من القانون رقم ١٣٥ سنة ١٩٨٠ لعلاج الاثار المترتبة على القانون رقم ٨٣ سنة ١٩٧٣ والمضافه بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ تنص على انه مع عدم الاعلال بنص المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم مجلس الدولة يكون ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة بمجلسة واحد من تاريخ نشر هذا القانون وذلك فيما يتعلق

بالمطالب بالحقوق التى نشأت بمقتضى احكام هذا القانون أو بمقتضى احكام القوانين ارقام ٨٣ لسنة ٧٣ و ١٠ و ١١ لسنة ١٩٧٥..... ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانونى للعامل استنادا الى احكام هذه التشريعات على اى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى .

وقد مرت المهلة المنصوص عليها فى المادة الحادية عشر سالفة الذكر بمقتضى القوانين ارقام ١٠٦ لسنة ٨٢ و ٤ لسنة ١٩٨٣ و ٢٣١ لسنة ١٩٨٣ لتصبح نهائيا ١٩٨٤/٦/٣٠ .

ومن حيث ان مصاد هذا النص ان المشرع رغبه منه فى تصفية الحقوق الوظيفية الناشئة عن بعض التشريعات المتعلقة بالتسويات لحالات العاملين واستقرارا للمراكز القانونية — قد حدد ميعاد لرفع الدعوى للمطالبة بهذه الحقوق وهو ١٩٨٤/٦/٣٠ ، ورتب على تحديد هذا الميعاد المقرر لرفع الدعوى القضائية عدم جواز تعديل المركز القانونى للعامل على اى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى عن دعوى اقيمت بالطريق الذى رسمه القانون للتداعى امام المحاكم قبل هذا التاريخ . وهذا الحظر يتصرف الى جهة الادارة والعامل فى ذات الوقت بمعنى ان العامل الذى لم يرفع دعواه للمطالبة بحق ناشىء عن احد التشريعات المنصوص عليها فى المادة الحادية عشر مكرر سالفة الذكر قبل ١٩٨٤/٦/٣٠ ، يتمتع على المحكمة وجوبا بقبول دعواه لتعلق هذا الميعاد بالنظام العام . ولا يغير من ذلك ثبوت ان المطالب بالحق قدم طلبا الى لجنة المساعدة القضائية لاعفائه من الرسوم القضائية تمهيدا لرفع الدعوى وان

يكون هذا الطلب قد قدم قبل ١٩٨٤/٦/٣٠ وصدر القرار بأعفائه بعد هذا التاريخ . ذلك ان هذا الميعاد قصد به - كما سلف القول تصفية الحقوق الناشئة عن القوانين والقرارات المنصوص عليها فى المادة الحادية عشر مكرر من القانون ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ استقرار المراكز القانونية للعاملين ، ومن ثم يكون ميعاد لرفع الدعوى القضائية بالطابق الذى رسمه القانون للتداعى امام المحاكم، وهو بهذه المثابة يعتبر من مواعيد السقوط التى لا تقبل وقفاً او انقطاعاً ، وطلب المساعدة القضائية لا يقوم مقام الدعوى فى هذا الشأن ، ذلك ان هذا الطلب استقرت المحاكم على انه يقوم مقام التظلم الوجوبى السابق على رفع دعوى الالفاء " والذى اعتبره المشرع شرطاً لقبول الدعوى . وان للمحكمة من هذا التظلم او ما يقوم مقامه كطلب المساعدة القضائية - هو تمكن الجهة الادارية من سحب القرارات الملعية او الرجوع فيما اذا ما اثبتت وجهاً لذلك ، وباعتبار ان التظلم وطلب الاعفاء يعلن الى الجهة الادارية ويفتح امامها باب السحب، اما اذا كان امر سحب قرار التسوية الخاطيء او اجراء التسوية اصبح متمتعاً بحكم الوجوب على الجهة الادارية بعد التاريخ الذى حدده المشرع وهو ١٩٨٤/٦/٣٠ فان التظلم او ما يقوم مقامه كطلب المساعدة القضائية لا يحقق ذات الاثر بالنسبة لجهة الادارة حتى ولو قدم قبل ١٩٨٤/٦/٣٠ حيث لا يمكنها تعديل المركز القانونى بعد هذا التاريخ عن طريق اجراء التسويات الا اذا كان ذلك تنفيذاً لحكم قضائى عن دعوى قيمت قبل ١٩٨٤/٦/٣٠ .

ومن حيث ان الثابت من اوراق الطعن ان المدعى اقام دعواه فى
١٩٨٥/٥/٢٨ اى بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ فانه والحالة هذه اقامها بعد الميعاد
ويتعين القضاء بعدم قبولها شكلاً .

(طعن رقم ٢٨٩٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩١/٧/١٩)

قاعدة رقم (١٦٧)

المبدأ : المادة ١١ مكرر من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠
لعلاج الاثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن
تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية معدلا بالقانون
رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ مفادها - رفع الدعوى الى المحكمة المختصة
يكون سنة واحدة من تاريخ نشر هذا القانون - ذلك فيما يتعلق
بالمطالبة بالحقوق التى نشأت بمقتضى احكام هذا القانون المشار اليه او
بمقتضى احكام القوانين ارقام ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ، ١٠ ، ١١ لسنة
١٩٧٥ ، ٢٢ لسنة ١٩٧٨ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٢
لسنة ١٩٧٦ وقرار نائب رئيس مجلس الوزراء رقمى ٧٣٩ لسنة
١٩٧٣ ، ٢٣٢ لسنة ١٩٧٤ وقرارات وزير الخزانة ارقام ٣٥ لسنة
١٩٧١ ، ٣٦٨ لسنة ١٩٧١ ، ٤٢٠ لسنة ١٩٧٢ - لا يجوز بعد
هذا الميعاد تعديل المركز القانونى للعامل استنادا الى احكام هذه
التشريعات على اى وجه من الوجوه - الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم
قضائى نهائى .

المحكمة : ومن حيث انه فيما يتعلق بطلب المدعيه تطبيق القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية معدلا بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ ، فانه وفقا لنص المادة الحادية عشر (مكرر) يكون ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة سنة واحدة من تاريخ نشر هذا القانون ، وذلك فيما يتعلق بالمطالبة بالحقوق التى نشأت بمقتضى احكام هذا القانون او بمقتضى احكام القوانين ارقام ٨٣ لسنة ١٩٧٣ و ١٠ و ١١ لسنة ١٩٧٥ و ٢٢ لسنة ١٩٧٨ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٦ وقرارى نائب رئيس مجلس الوزراء رقمى ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ و ٢٣٢ لسنة ١٩٧٤ وقرارات وزير الخزانة ارقام ٣٥ لسنة ١٩٧١ و ٣٦٨ لسنة ١٩٧١ و ٤٢٠ لسنة ١٩٧٢ ، ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانونى للعامل استنادا الى احكام هذه التشريعات على اى وجه من الوجوه ، الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى، وقد مد ميعاد رفع الدعوى لىتهى فى ١٩٨٤/٦/٣٠ .

ومن حيث ان المدعية اقامت دعواها امام القضاء الادارى لتسوية حالتها طبقا لاحكام

القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ والقوانين الاخرى المنصوص عليها بالمادة الحادية عشر (مكرر) من القانون المشار اليه بتاريخ ١٩٨٥/٦/٢٩ اى بعد انقضاء الميعاد المنصوص عليه فتكون دعواها غير مقبولة شكلا . ومن حيث انه يتعلق بتطبيق احكام القانون رقم ٧ لسنة

١٩٨٤ فإنه يفترض اساسا ان تكون هناك تسوية سابقة طبقت على العامل بمقتضى احكام القوانين المنصوص عليها بالمادة الحادية عشر (مكرر) من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه ، اما وقد ثبت انه لم تطبق على المدعية احكام هذه القوانين ، فإنه ليس من شأن القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ ان ينشئ للمدعية حقا جديدا في تطبيق احكام هذه القوانين ، بعد ان انتهت المواعيد القانونية التى نص عليها للمطالبة بها قضائيا .

ومن حيث ان فيما يتعلق بطلب المدعية زيادة مرتبها اعمالا لاحكام القانونين رقمى ١١٤ لسنة ١٩٨١ و ٣١ لسنة ١٩٨٣ بزيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام والخاضعين لكادرات خاصة ، فإنه وقد ألغى حكم المحكمة التأديبية بانهاء خدمة المدعية وذلك بحكم المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ٦٧٩ لسنة ٢٦ القضائية ، مما يستتبع بالتالى اعتبار مدة خدمتها متصلة ومن ثم يسوى مرتبها على اساس الزيادات التى قضى بها القانونان المشار اليها .

(طعن ١٧٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٠/٣/١٩٩١)

قاعدة رقم (١٦٨)

المبدأ : انعدام التسويات لحملة المؤهلات الاعلى انشاء الخدمة اذا تمت تلك التسويات بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ ما لم يكن ذلك تنفيذا لحكم قضائى .

الفتوى : مفاد المادة ٣/٤ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المتدنيين بالدولة والقطاع العام رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ان المشرع استن جكماً من مقتضاه نقل العاملين الذين يحصلون على مؤهلات عليا انشاء

الخدمة الى مجموعة الوظائف العليا غير التخصصية واحتفظ لهم باقدمياتهم ومرتباتهم في المجموعة الوظيفية المتقولين منها اذا كانت اعلى من تلك المقررة للمؤهلات الاعلى المعينين بها ما لم يكن بقاؤهم في مجموعاتهم الاصلية افضل لهم وباستعراض افتاء الجمعية من انه بانقضاء حكم المادة (٤) المشار اليها اعتبارا من تاريخ اعتماد جداول التوصيف والتقييم بالجهة ومقتضى المادة الحادية عشر مكررا من القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ انه لايجوز بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ المطالبة بالحقوق التي نشأت بمقتضى أحكام القوانين التي عدلتها ومن بينها القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه وحظر على جهة الادارة تعديل المركز القانوني للعامل بعد هذا التاريخ ما لم يكن تنفيذا لحكم قضائي نهائي فاذا توافر مناط تطبيق المادة ٣/٤ فى شأن عاملين باحدى الهيئات العامة وذلك لحصولهم على مؤهلات عليا أثناء الخدمة قبل اعتماد جداول التوصيف والتقييم بالهيئة ففى ١٩٨٢/٤/١٨ ولم تقم الهيئة بتسوية حالاتهم طبقا للمادة ٣/٤ من القانون المشار اليه حتى ١٩٨٤/٦/٣٠ فان مودى ذلك عدم جواز تعديل المركز القانوني للعاملين بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ وانعدام التسويات الصادرة من الهيئة فى هذا الشأن بعد هذا التاريخ .

(ملف رقم ٨٤٥/٣/٨٦ — جلسة ١٩٩٣/٤/١٨)

الفرع الخامس

القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ فى شأن

تسوية حالات بعض العاملين

قاعدة رقم (١٦٩)

المبدأ : مقتضى نص المادة الاولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ فى شأن تسوية حالات بعض العاملين ان المشرع زاد مرتبات العاملين المستفيدين من أحكام هذا القانون بقيمة علاوتين من علاوات درجة العامل فى تاريخ العمل به فى ١/١/ ١٩٨٤ ومن بين هؤلاء العاملين حملة المؤهلات المتوسطة التى توقف منحها وكانت مدة دراستها اربع سنوات على الاقل تالية للشهادة الابتدائية القديمة او ما يعادلها أو مسابقة للقبول انتهت بالحصول على المؤهل واشترط المشرع لذلك الا يكون المؤهل قد ورد فى جدول القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ أو اضيف اليه وناط بوزير التمية الادارية بالاتفاق مع وزير التعليم والبحث العلمى تعيين المؤهلات المشار اليها فى البندين ٢ و ٣ من هذه المادة صدور قرار وزير التمية الادارية رقم ٢٩٧٨ لسنة ١٩٨٤ بشأن تحديد المؤهلات التى تمنح لحاملها الزيادة المتصوص عليها فى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ ومن بين تلك المؤهلات دبلوم التجارة المتوسطة قسم علم والذى مدته أربع سنوات بعد الشهادة الابتدائية القديمة تعيين احد العاملين بمؤهل دبلوم التجارة المتوسطة وحصوله التواء الخدمة على دبلوم التجارة التكميلية العالية ومعاملته وظيفيا به وبمقتضاها

سويت حالته بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٢ نتيجة ذلك عدم احقيته فى العلاوتين المنصوص عليها فى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ لانتفاء مناط الاستفاداة من احكامه.

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٧/١١/١٩٩١ فاستبان لها أن المادة الاولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ فى شأن تسوية حالات بعض العاملين تنص على انه " يزداد اعتبارا من ١/١/١٩٨٤ المرتب المستحق قانونا لكل من العاملين المذكورين بعد بقية علاوتين من علاوات درجته فى تاريخ العمل بهذا القانون بحد أدنى خمسة حنيهاات شهريا ولو تجاوز بها نهاية مرسوم الدرجة : (١) (٢) (٣) حملة المؤهلات المتوسطة التى توقف منحها وكانت مدة دراستها أربع سنوات على الاقل تالية للشهادة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها أو مسابقة للقبول انتهت بالحصول على المؤهل ، بشرط الاتكون هذه المؤهلات قد وردت بحلول القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٢ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية أو أضيفت اليه.

ويصدر بتحديد المؤهلات المشار اليها فى البندين ٢و٣ قرار من الوزير المختص بالتنمية الادارية بالاتفاق مع وزير الدولة للتعليم والبحث العلمى

وتنفذا لذلك صدر قرار وزير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٢٩٧٨ لسنة ١٩٨٤ بشأن تحديد للمؤهلات التى تمنح لحاملها الزيادة المنصوص عليها فى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ ونص

المادة الثالثة منه على ان "تصدر المؤهلات الآتية من المؤهلات النصوص عليها في البند (٣) من المادة الاولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه : (١) (٢) دبلوم التجارة المتوسطة قسم عام والذي مدته أربع سنوات بعد الشهادة الابتدائية القديمة .."

واستظهرت الجمعية مما تقدم أن المشرع زاد مرتبات العاملين المستفيدين من أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ ، المشار اليه، بقيمة علاوتين من علاوات درجة العامل في تاريخ العمل بهذا القانون في ١/١/١٩٨٤ ، ومن بين هؤلاء العاملين حملة المؤهلات المتوسطة التي توقف منحها وكانت مدة دراستها أربع سنوات على الأقل تالية للشهادة الابتدائية القديمة او مابعداها او مسابقة للقبول انتهت بالحصول على المؤهل واشروط المشرع لذلك الا يكون المؤهل قد ورد في جدول القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ او اضيف اليه، وناط بوزير التنمية الادارية بالاتفاق مع وزير التعليم والبحث العلمي تعيين المؤهلات المشار اليها في البندين ٢ و ٣ من المادة الاولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ حيث صدر قراره المتقدم، وكان من بين هذه المؤهلات دبلوم التجارة المتوسطة قسم عام والذي مدته أربع سنوات بعد الشهادة الابتدائية القديمة.

وعطست الجمعية الى انه ولئن كان السيد/..... عين بمؤهل دبلوم التجارة المتوسطة سنة ١٩٤٨، الا انه اذ حصل - اثناء الخدمة - على دبلوم التجارة التكميلية العالية سنة ١٩٥٢، وعومل به وظيفيا، ومقتضاه، سويت حالته بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣، ومن ثم يبنى في شأنه مناط الاستفادة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ بما

يستقيم معه القول بعدم احقيته فى العلاوتين المنصوص عليهما فى المادة الاولى بند ٣ من هذا القانون.

لذلك : انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية السيد/..... فى العلاوتين المنصوص عليهما فى المادة الاولى بند ٣ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ .

(فتوى رقم ١٢٢١/٤/٨٦ جلسة ١٢/١١/١٩٩١)

الفصل الثالث

شهادات دراسية مختلفة

الفرع الاول

شهادات دراسية صناعية

أولاً - شهادة الابتدائية للصناعات

قاعدة رقم (١٧٠)

المبدأ : عدم احقية حاملي شهادة الابتدائية للصناعات غير المسبوقة بشهادة الابتدائية القديمة في التسوية على الفئة الثامنة، وان الفئة المقررة لها هي الفئة التاسعة.

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٢ من اكتوبر سنة ١٩٨٦، فاستعرضت فتويها السابقتين بجلستي ١٠/٤/١٩٨٦ و ٤/١٦/١٩٨٠، كما استعرضت القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون تصحيح اوضاع العاملين للمدنيين بالدولة والقطاع العام حيث تنص المادة الثانية من مواد اصداره على انه "يجوز ان يترتب على تطبيق احكام القانون المرافق:

أ - المساس بالتقييم المالى للشهادات الدارسية المدنية والعسكرية طبقا للتشريعات الصادرة قبل تاريخ نشر هذا القانون ما لم يكن تطبيق احكامه افضل للعامل. وتنص المادة ٥ من القانون المذكور على ان "يحدد المستوى المالى والاقدمية للحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو الاتي:

ج - الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) لحملة الشهادات الدراسية المتوسطة التي توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الأقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او مايعادلها.

....." وتنص المادة ٧ من ذات القانون على انه "مع مراعاة احكام المادة ١٢ من هذا القانون يصدر ببيان للمؤهلات الدراسية المشار اليها مع بيان مستواها المالى ومدة الاقلية الاضافية المقررة لها وذلك طبقا للقواعد المنصوص عليها فى المادتين ٥ و ٦ قرار من الوزير المختص بالتنمية الادارية بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة الثامنة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن العاملين المدنيين بالدولة "ثم صدر قرار وزير التنمية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ ناصا فى المادة السابقة منه على ان "تعتمد الشهادات الدارسية الاتى ذكرها فيما يلى والتي توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الاقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او مايعادلها للتعيين فى وظائف الفئة (١٨٠ - ٣٦٠)..... ٦ - شهادة المدارس الابتدائية الصناعية". كما صدر قرار وزير التربية والتعليم رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن معادلة بعض المؤهلات الدارسية الوطنية ونص فى المادة الاولى منه على ان "..... ٣ تعادل شهادة خريجي المدارس الابتدائية للصناعات بشهادة خريجي المدارس الصناعية نظام قديم" كما استعرضت الجمعية العمومية للمادة ٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة وللغنى والتسكى كانت تنص على ان

"..... ويكون تحديد المستوى المالى للمؤهلات الوطنية بقرار من وزير الخزانة بعد اخذ رأى لجنة تمثل فيها وزارات التربية والتعليم والتعليم العالى وشيئون الازهر او الجهاز المركزى للتنظيم والادارة".

وحيث ان مفاد ما تقدم ان المشرع وهو بصدد بيان المستوى المالى للحاصلين على المؤهلات الدراسية المنصوص عليها فى المادة الخامسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ حدد الفئة الثامنة لتعيين حملة الشهادات المتوسطة التى توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات بعد الحصول شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او مايعادلها، وانه قد اعاد تأكيد ذات الحكم فى المادة السابعة من قرار وزير التنمية الادارية رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٥ الذى صدر تنفيذا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥، وترتيا على ذلك فانه يشترط لتعيين حملة المؤهلات المتوسطة التى توقف منحها فى الفئة المالية الثامنة ان يكون قد تم الحصول على هذه المؤهلات بعد دراسة لمدة ثلاث سنوات على الاقل تالية للحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او مايعادلها فاذا لم يكن الحصول عليها مسبقا بالحصول على الشهادة الاخيرة او مايعادلها فان حاملها لا يصلح لتعيين فى تلك الفئة.

وحيث انه لا يغير من ذلك ان قرار وزير التربية والتعليم رقم ٦ لسنة ١٩٧٥ قد تضمن معاملة شادة خريجي المدارس الابتدائية للصناعات بشهادة خريجي المدارس الصناعية نظام قديم، فليس معنى ذلك اعتبار الاولى من المؤهلات المتوسطة التى توقف منحها وتمتد لتعيين فى السنة الثامنة، اذ ان المعادلة الواردة فى القرار رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٥ هى فى

حقيقتها معادلة علمية وليست مالية اما تحديد المستوى المالى للأخصائين على تلك الشهادة فيعتقد الاختصاص به لوزير الخزانة وفقا لحكم الفقرة الاخيرة من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة (الملغى)، وعلى ذلك فانه لا يؤثر فيما تقدم ان المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ منعت فى الفقرة (أ) منها المساس بالتقييم المالى للشهادات الدراسية طبقا للتشريعات الصادرة قبل ١٠/٥/١٩٧٥ تاريخ نشر هذا القانون، اذ ان حكم تلك المادة يقتصر على عدم المساس بالتقييم المالى للشهادات ولا يمتد الى تقييمها العلمى، وبالتالي فليس من مقتضاه الاعتداد بقرار وزير التربية والتعليم رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٥ عند تحديد المستوى المالى للشهادة الابتدائية للصناعات.

وحيث ان قرار الوزير للمختص بالتنمية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر قد اغفل تحديد المستوى المالى للشهادة الابتدائية للصناعات غير المسبوقه بالشهادة الابتدائية القديمة او مايعادها فمؤدى ذلك انه قد قصد الاكتفاء بتقييم هذه الشهادة وفقا للقوانين والقرارات السابقة عليه ومن بينها مرسوم ٦ اغسطس سنة ١٩٥٣ بتعيين المؤهلات العلمية التى يعتمد عليها للتعين فى الوظائف والذى نص البند ١ من المادة السادسة منه على اعتماد تلك الشهادة لصلاحيه اصحابها فى التقدم للرشيح لوظائف الدرجة التاسعة الفنية بالكادر الفنى المتوسط ومن ثم تكون هذه الدرجة هى المقررة لتعيين حاملى الشهادة المذكورة.

لذلك : انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد فتويها السيلفتين الصادرتين بجلستى ١٠/٤/١٩٧٨ و ٤/٤/١٩٨٠

بعدم احقية حاملي شهادة الابتدائية للصناعة غير المسبوقة بشهادة الابتدائية القديمة في التسوية على الفئة الثانية، وان الفئة المقررة لها هي الفئة التاسعة.
(ملف رقم ٦٩١/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٦/١٠/٢٢) .

ثانيا - دبلوم المدارس الصناعية

نظام الخمس سنوات

قاعدة رقم (١٧١)

المبدأ : دبلوم المدارس الصناعية نظام خمس سنوات لا يعد مؤهلا عاليا في مجال تطبيق احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - اساس ذلك: تخلف الشرط الذي تطلبه المشرع لاعتبار مؤهل ما مؤهلات عاليا والذي يقضى بالحصول على المؤهل من احدى الكليات الجامعية او المعاهد العليا بعد دراسة مدتها اربع سنوات بعد الحصول على شهادة الدراسة الثانوية العامة (التوجيهية).

المحكمة : ومن حيث ان الفقرة الاولى من المادة ١٧ من قانون تصحيح لوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام تنص على ان: "يرقى اعتبارا من اليوم الاخير من السنة المالية ١٩٧٤ او السنة المالية ١٩٧٥ او السنة المالية ١٩٧٦ او السنة المالية ١٩٧٧ العاملون من حملة المؤهلات العليا وفوق المتوسطة من الفئة (٦٨٤ - ١٤٤٠) الى الفئة (٨٧٦ - ١٤٤٠) الذين تتوافر فيهم الشروط الاتية:

(أ) ٢٤ سنة بالنسبة لحملة المؤهلات العالية.

ومن حيث ان قضياء هذه المحكمة استقر على ان دبلوم المدارس الصناعية نظام الخمس سنوات لا يعد مؤهلا عاليا تأسيسا على انه في مجال

تطبيق احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه لايتمتع مؤهلا عاليا الا اذا كانت واردة ضمن الشهادات المقررة قانونا فى هذا الشأن وكان صاحبها قد حصل عليها بعد حصوله على شهادة الدراسة الثانوية (قسم ثان) او التوجيهية او الثانوية العامة (حاليا) وبعد ان يقضى فى احدى الكليات الجامعية او فى معهد عال معادل لها اربع سنوات دراسية كاملة على الاقل.

وترتبا على ماتقدم، فان مؤهل المدعى لايعد مؤهلا عاليا، ومن ثم لاحقية له فى تسوية حالته طبقا للفقرة (أ) من المادة ١٧ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥، مما يتعين معه قبول الطعن شكلا. ورفض دعوى المدعى فيما يتعلق بهذا الشق من الدعوى.

(طعن رقم ٢٩٨٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/٧)

ثالثا - دبلوم كلية الصناعات

قاعدة رقم (١٧٢)

المبدأ : متى وضعت جهة الادارة ضابطا اضافيا للرقبة بالاختيار تعين عليها الالتزام به - دبلوم كلية الصناعات يتم الحصول عليه بعد شهادة اتمام الدراسة الثانوية الصناعية بعد دراسة ثلاث سنوات - اثر ذلك : لايعد هذا الدبلوم مؤهلا عاليا - اساس ذلك : مرسوم ٦ اغسطس سنة ١٩٥٣ الذى تضمن المهلات المعتمدة لصلاحية الحاصلين عليها للتشيع لوظائف الكادر الادارى والفنى العالى وهى الدرجات الجامعية والدبلومات العالية التى تمنحها الدولة اثر النجاح فى

معهد عال تكون مدة الدراسة فيه اربع سنوات على الاقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الثانوية او مايعادلها والشهادات والدبلومات الاخرى التى نص عليها على سبيل الحصر وليس من بينها دبلوم كلية الصناعات.

المحكمة : ومن حيث ان المرسوم الصادر فى ٦ من اغسطس سنة ١٩٥٣ قد تضمن المؤهلات المعتمدة لصلاحية الحاصلين عليها للتشجيع لوظائف الكادر الادارى والفنى العالى وهى الدرجات الجامعية والدبلومات العالية التى تمنحها الدولة اثر النجاح فى معهد عال تكون مدة الدراسة فيه ابع سنوات على الاقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الثانوية او مايعادلها والشهادات والدبلومات الاخرى التى نص عليها على سبيل الحصر، والتى لم ترد من بينها دبلوم كلية الصناعات.

ومن حيث ان دبلوم كلية الصناعات المشار اليه من الدبلومات التى تم الحصول عليها بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الثانوية الصناعية، بعد دراسة ثلاث سنوات، ومن ثم لا يعد مؤهلا عاليا.

ومن حيث ان جهة الادارة والحكم للمطعون فيه قد استند الى اعتبار دبلوم كلية الصناعات مؤهلا عاليا لتعطى الطاعن فى الرقية الى الدرجة الثانية، ومن ثم تكون الرقية التى تمت على هذا الفهم بالقرار المطعون فيه قد جاءت مخالفة للقانون، ويتعين بالتالى الحكم بالقضاء بالقرار المطعون فيما يخص السيد/..... القاء بحرذا.

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه اخذ بغير هذا النظر فيتعين الحكم
بالغاء وبالغاء القرار المطعون فيه الغاء مجردا فيما تختص بالسيد/.....
وما يترتب على ذلك من اثار والزمته الجهة الادارية للصروفات.
(طعن رقم ١٤٨١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٨/٥/٨)

القرع الثانى

شهادة دراسية زراعية

(دبلوم الزراعة التكميلية العليا)

قاعدة رقم (١٧٣)

المبدأ : يشترط لاعتبار المؤهل الدراسى مؤهلا عاليا ان يتم الحصول عليه بعد دراسة ملتها اربع سنوات على الاقل بعد الثانوية العامة او مايعادها من احدى الكليات الجامعية او المعاهد العالية — هذه المؤهلات يعين حاملوها فى الدرجة السادسة بماهية مقدارها ١٢ جنيتها شهريا من بداية التعيين — اساس ذلك: قانون المعادلات الدراسة رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ — دبلوم الزراعة التكميلية العالية لايعتبر مؤهلا عاليا — اساس ذلك: ان مدة الحصول عليه مستان بعد الحصول على المؤهل المتوسط — يعين حاملوه بالدرجة السادسة المخفضة بماهية مقدارها ١٠ر٥ جنيتها شهريا — لالوجه للقياس على دبلوم التجارة التكميلية العالة الذى اعتبرته المحكمة الدستورية العليا من المؤهلات العليا بجلسة ١٩٨١/٤/٤ فى طلب التفسير رقم ٥ لسنة ٢٢ق — اساس ذلك: ان القرار التفسيرى مقصور على المؤهل محل التفسير — مؤدى ذلك: علم امتداد التفسير المشار اليه لغيره من المؤهلات الاخرى.

الحكمة : ومن حيث ان للمادة ٣ من مرسوم ٦ اغسطس سنة

١٩٥٣ عرفت للمؤهلات العليا بانها الدرجات الجامعية المصرية والدبلومات

المصرية اثر النجاح فى معهد دراسى عال تكون مدة الدراسة فيه اربع سنوات على الاقل للحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية القسم الخاص او مايعادلها، كما عرفت المادة الثالثة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ معدلا بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ المؤهلات العليا بانها التى يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها اربع سنوات على الاقل بعد شهادة الثانوية العامة او مايعادلها وان مفاد ماتقدم - حسبما جرى به قضاء هذه المحكمة انه يتعين لاعتبار المؤهل الدراسى مؤهلا عاليا ان يتم الحصول عليه بعد دراسة مدتها اربع سنوات على الاقل بعد الثانوية العامة او مايعادلها من احدى الكليات الجامعية او معهد عال، وان هذه المؤهلات هى التى كانت تؤهل اصحابها للتعيين فى الدرجة السادسة بمهامية مقدارها ١٢ جنيه شهريا من بدء التعيين طبقا لاحكام قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣.

ومن حيث ان دبلوم الزراعة التكميلية العالية مقرر له الدرجة السادسة المحفضة بمهامية مقدارها ١٠.٥٠ جنيه شهريا وان مدة الدراسة اللازمة للحصول عليه تقل عن اربع سنوات اذ هى مستان بعد الحصول على المؤهل المتوسط ومن ثم فان عناصر ومقومات اعتباره من بين المؤهلات العالية فى تطبيق القوانين رقم ٢١١ لسنة ١٩٥١، ٣٧١ لسنة ١٩٥٣، ١٣٥ لسنة ١٩٨٠، ١١٢ لسنة ١٩٨١ وكذلك المرسوم الصادر فى ٦ اغسطس سنة ١٩٥٣ تكون غير متوافرة سواء من حيث درجة بداية التعيين وانهاية المقرزة مدة الدراسة التى يتعين قضائها للحصول عليه وهى

اربع سنوات وبالتالي فلا يجوز اعتبار هذا المؤهل عاليا ولاوجه لقياس هذا للمؤهل على دبلوم التجارة التكميلية العالية الذى اعتبرته المحكمة الدستورية العليا بقرارها الصادر بجلسة ١٩٨١/٤/٤ فى طلب التفسير رقم ٥ لسنة ٢٢ مؤهلا عاليا لان القرار التفسرى مقصور على المؤهل محل التفسير وحده دون ان يمتد الى غيره من المؤهلات الاخرى بما يؤدى الى اعتبار احد المؤهلات من المؤهلات العالية مما يخافى طبيعة ووصف الشهادات والدبلومات العالية فى ضوء المعايير والضوابط سالفة الذكر.

من حيث انه متى كان ذلك، فان قيام جهة الادارة بسحب التسوية التى اجرتها للمدعى على اسس تطبيق الجدول الاول من الجداول المرافقة للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الخاص بحملة المؤهلات العالية واعادة تسوية حالته بتطبيق الجدول الثانى من جداول القانون المشار اليه على حالته وهو الجدول المقرر لحملة المؤهلات فوق المتوسط والمتوسطة وذلك بالقرار رقم ٧٣٠ الصادر فى ١٩٧٨/٦/٢٦ المطعون فيه فانها تكون قد اعملت صحيح حكم القانون ويكون النعى على قرارها فى هذا الشأن بالبطلان غير قائم على سند من القانون مما ينعين معه رفض الدعوى ويكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بغير هذا النظر قد اخطأ الصواب.

ومن حيث انه لاينال مما تقدم ان يكون سحب التسوية الخاطئة واعادة تسوية حالة المدعى طبقا للقانون قد تم بعد مضي مايقرب من ثلاثة سنوات لان من المقرر ان التسوية الخاطئة يجوز سحبها فى اى وقت دون التقيد بمواعيد الطعن بالالغاء على القرارات الادارية.

ومن حيث انه عن طلب المدعى احالة الطعن الى المحكمة الدستورية للنظر فيما اذا كان التفسير الصادر منها بخصوص دبلوم التجارة التكميلية العالية يسرى على مؤهله دبلوم الزراعة التكميلية العالية فهو امر يخرج عن اختصاص هذه المحكمة لان المشرع رسم في المادة ٣٣ من قانون المحكمة الدستورية الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ اجراءات طلب التفسير فنص على ان يقدم طلب التفسير من وزير العدل بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء او رئيس مجلس الشعب او المجلس الاعلى للهيئات القضائية. ومن حيث انه ترتيبا على ماتقدم يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بالغاء الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى والزام المدعى بالمصروفات.

(طعن رقم ١٩٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٤/١٢/١٩٨٦)

قاعدة رقم (١٧٤)

المبدأ : دبلوم الزراعة التكميلية العليا لا يعتبر من عداد المؤهلات العالية ولا يجوز قياسه على مؤهل التجارة التكميلية العليا الصادر بشأنه التفسير التشريعي الذي اصدرته المحكمة العليا في طلب التفسير رقم ٥ لسنة ٢٠٠٢ بق جلسة ٤/٤/١٩٨١ - وانه لا مكان اعتبار مؤهل ما مؤهلا عاليا فانه يتعين النظر الى طبيعته ومدة الدراسة المقررة له والدرجة والمرتب المحددين له تطبيق.

... المحكمة : ومن حيث ان مثار الخلاف في هذه المنازعة هو ملاذا كان دبلوم الزراعة التكميلية العليا يعتبر من عداد المؤهلات العالية.

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على انه لا يجوز القياس على موهل التجارة التكميلية العالية الصادر بشأنه التفسير التشريعي المنوه عنه، الذى يقتصر حكمه على ماورد بشأنه، وانه لا يمكن اعتبار موهل ماموهلا عاليا فانه يتعين النظر الى طبيعته ومدة الدراسة المقررة له والدرجة والمرتب المحددين له، وان دبلو الدراسات التكميلية الزراعية العالية وان كان مقرر له الدرجة السادسة المخفضة بمائة شهرية عشرة جنيها ونصف الا ان مدة الدراسة المقررة له تقل عن اربع سنوات بعد الحصول على الثانوية العامة (القسم العام)، ومن ثم فان عناصر ومقومات اعتباره من المؤهلات العالية تكون متفية فى ظل احكام القوانين ارقام ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ - ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ - ١١٢ لسنة ١٩٨١ وكذلك فان المادة ٣ من المرسوم الصادر فى ٦ من اغسطس سنة ١٩٥٣ حددت الشهادات والمؤهلات الصالحة لتقديم اصحابها للترشيح لوظائف الكادر الفنى والادارى والعالى بانها الدرجات الجامعية والدبلومات العالية المصرية التى تمنحها الدولة اثر النجاح فى معهد دراسى عال تكون مدة الدراسة فيه اربع سنوات على الاقل للحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية (القسم الخاص) لو مايعادها من الوجهة العلمية. واذ كان الثابت ان مدة الدراسة اللازمة للحصول على دبلوم الدراسات الزراعية التكميلية والذى انشئ بقرار من وزير المعارف سنة ١٩٤٨ هى مستان فقط، وهى دراسة مسائية، فان هذا الدبلوم لايمد متدرجا تحت مملول الدبلومات العالية ولاوجه للقول بان قانون المعادلات الدراسية رقم

١٩٥٣/٣٧١ قرار اعتبار الحاصلين على المؤهل المذكور في الدرجة السادسة بمهنية ١٠ ر ج في الشهر، مما يستتبع اعتباره مؤهلا عاليا، ذلك انه ولئن كانت الدرجة السادسة هي درجة بدء التعيين في الكادرين الاداري والفني العالي وكان هذا القانون قد قلدر الدرجة السادسة للحاصلين على ذلك للمؤهل الا انه في ذات الوقت قلدر له مرتبا يقل عما هو مقرر لنهاية مربوط هذه الدرجة، مما يعني انها ليست الدرجة السادسة بمعناها ومملوها القانون المقرر لها، يؤيد ذلك ما نصت عليه المادة السادسة من ذات القانون من ان "اصحاب المؤهلات المقرر لها عند التعيين او بعد فترة محددة منه الدرجة السادسة بمهنية ١٠ ر ج شهريا وفقا للجدول المرفق لهذا القانون او وفقا لقرارات مجلس الوزراء الصادرة قبل اول يوليو سنة ١٩٥٢، يجوز النظر في ترقيةهم للدرجة الخامسة بالكادر الفني العالي والاداري بالاقلية الا بعد مضي ثلاث سنوات على الاقل من تاريخ اعتبارهم في الدرجة السادسة بالمهنية المذكورة، وعلى العموم تعتبر الحاملين الشهادة العالية او للمؤهل الجامعي من شاغلي الدرجة السادسة بالكادر الفني العالي والاداري اقلية نسبية مقدارها ثلاث سنوات على اصحاب المؤهلات المقرر لها عند التعيين او بعد فترة محددة منه الدرجة السادسة بمهنية ١٠ ر ج شهريا. الامر الذي لا يدع مجالاً للشك في عدم مساواة هذا الدبلوم بالدبلومات العالية وهو ما أفصحت عنه المذكورة الايضاحية لهذا القانون.

ومن حيث انه متى كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بخلافه، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وتأويله، مما يتعين معه القضاء ورفض دعوى المظعون ضده.

(طعنان ٣٠٧٨ و ٣٠٩٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٥/١١/١٩٨٧)

الفرع الثالث

شهادات دراسة تجارية

اولا - دبلوم الدراسات التكميلية

التجارية العالية

قاعدة رقم (١٧٥)

المبدأ : المحكمة الدستورية العليا قررت بجلسته ٤ ابريل ١٩٨١
فى طلب التفسير رقم ٥ لسنة ٢ القضائية ان المشرع يعتبر دبلوم
الدراسات التكميلية التجارية العالية من المؤهلات العالية - هذا القرار
الذى اصدورته المحكمة الدستورية العليا يعد تفسير ملزم للكافة - يرتد
بآثره الى تاريخ العمل بالنص الذى تم تفسيره - هذه القرارات تعد
كاشفة وليست منشئة.

المحكمة : ومن حيث ان الشايت مما تقدم ان الجهة الادارية عزت
تخطيها للمدعى فى الرقية الى درجة مدير عام الى انه لم يتوافر فى حقه
معياران من المعايير التى وضعها اولهما عدم حصوله على مؤهل علمى
عال، وثانيهما عدم توليه اعمالا فنية تخصصية مدة لا تقل عن عشرين عاما،
وبالنسبة الى السبب الاول فان المحكمة الدستورية العليا قررت بجلسته ٤ من
ابريل ١٩٨١ فى طلب التفسير رقم ٥ لسنة ٢ القضائية ان المشرع يعتبر
دبلوم الدراسات التكميلية التجارية العالية من المؤهلات العالية، وهذا
القرار الذى اصدورته المحكمة تفسير ملزم للكافة ويرتد بآثره الى تاريخ

العمل بالنص الذى تم تفسيره، اذ القناعة ان هذه القرارات كاشفة وليست منشئة، ومؤدى ذلك اعتبار الدبلوم مؤهلا عاليا من تاريخ انشائه في شأن الموظف وعلاقته الوظيفية بالجهة التى يتبعها.

(طعن رقم ٦٣٩ لسنة ٣٠ قى جلسة ١٩٨٦/١١/٣٠)

قاعدة رقم (١٧٦)

المبدأ : وفقا لقرار التفسير الصادر من المحكمة الدستورية العليا وقرار المحكمة العليا ان المشرع يعتبر دبلوم التجارة التكميلية العالية من المؤهلات العليا — قرارات التفسير الصادرة من المحكمة العليا ومن المحكمة الدستورية العليا هي قرارات ملزمة.

المحكمة : ومن حيث انه بالنسبة لموضوع الطعن المقام من الجهة الادارية الطاعنة، والذى تمسكت فيه بان المؤهل الحاصل عليه المطعون ضده (المدعى) لا يعد من قبيل المؤهلات العالية المشترط توافرها للترقية الى وظيفة مدير عام طبقا للضوابط التى وضعتها الجهة الادارية وبالتالى يعد الحكم المطعون فيه مخالفا للقانون حسبما سلف، فانه مردود على ذلك بانه من المقرر وفقا لقرار المحكمة العليا بملسة ٣ من ديسمبر ١٩٧٢ فى طلب التفسير رقم ٧ لسنة ٨ قضائية وقرار المحكمة الدستورية العليا بملسة ٤ من ابريل ١٩٨١ فى طلب التفسير رقم ٥ لسنة ٢ قضائية ان المشرع يعتبر دبلوم التجارة التكميلية العالية من المؤهلات العالية، ولما كانت قرارات التفسير الصادرة من المحكمة العليا ومن بعدها المحكمة الدستورية العليا هي قرارات ملزمة للكافة سواء طبقا لقانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم

٨١ لسنة ١٩٦٩ ، ام قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، وعلى ذلك فانه يتعين رفض ما تمسكت به الجهة الادارية الطاعنة فى الطعن المائل من ان المدعى لا يتوافر فيه شرط الحصول على المؤهل العالى اللازم للرقية او التعيين فى الوظيفة المذكورة. اما بالنسبة لما اثارته ايضا الجهة الطاعنة من عدم توافر شرط الخبرة المطلوبة فى اعمال المالية والحسابات والميزانية فى المدعى، فانه مردود عليه بما اورده الحكم المطعون فيه واستخلصه بحق من الاوراق المودعة بملف الدعوى من ان المدعى عين بعد حصوله على المؤهل السالف فى وظيفة محاسب بالادارة المالية بوزارة الزراعة وتدرج فى مناصبها فشغل وظيفة مفتش مالى ثم مدير لقسم التفتيش على الشئون المالية والادارية كما شغل وظيفة مفتش عام بالادارة العامة للتفتيش العام فى الدرجة الاولى عام ١٩٧٧ حتى تاريخ صدور القرار المطعون فيه (حافضة مستندات للمدعى للمودعة بملف الدعوى) فتوافرت له الخبرة المطلوبة فى هذا الشأن، الامر الذى يكون معه تذرع الجهة الادارية بالسبب االف لتخطيه فى هذه الرقية غير مستند لاساس صحيح.

(طعن رقم ٩١ لسنة ٢٩ قى جلسة ١٧/٣/١٩٩١)

ثانيا - دبلوم المعهد العالى للتجارة

قاعدة رقم (١٧٧)

المبدأ : دبلوم المعهد العالى للتجارة كان يتم الحصول عليه بعد دراسة منها مستان بعد شهادة الثقافة العامة نظام قديم - يخرج بذلك

من عداد المؤهلات العليا التي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها اربع سنوات على الاقل بعد الثانوية العامة او مايعادلها من احدى الكليات الجامعية او من معهد عال - بعد دبلوم المعهد العالي للتجارة من المؤهلات فوق المتوسطة.

المحكمة : ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على ان دبلوم المعهد العالي للتجارة - الحاصل عليه المدعى - كان يتم الحصول عليه بعد دراسة مدتها مستان بعد شهادة الثقافة العامة نظام قديم وقسم ماليا بقرارات مجلس الوزراء بالدرجة السادسة المنخفضة ١٠٥٠٠ ج ومن ثم فانه يخرج من عداد المؤهلات العالية التي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها اربع سنوات على الاقل بعد الثانوية العامة او مايعادلها من احدى الكليات الجامعية او من معهد عال وهي للمؤهلات التي كانت تؤهل اصحابها للتعين في الدرجة السادسة بمهامية قدرها ١٢ جنيتها شهريا من بدء التعيين طبقا لاحكام قانون المعادلات الدراسية (يراجع حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ١٩٣٨ لسنة ٢٨ في الصادر بجلسة ١٩٨٤/١٢/٣ وحكمها الصادر في الطعن رقم ١٦٥٠ لسنة ٢٨ في الصادر بجلسة ١٩٨٥/١١/١٧)

ومن حيث انه تبعا لما تقدم يكون القرار الصادر باعتبار دبلوم المعهد العالي للتجارة من المؤهلات فوق المتوسطة قد صدر صحيحا متفقا مع احكام القانون ويكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بالغائه هذا القرار وبإحقيقته المدعى في تسوية حالته على اساس ان هذا الدبلوم من المؤهلات

العالية قد عالف حكم القانون مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وبالفاء الحكم المطعون فيه ويرفض الدعوى والزام المدعى للمصروفات.

(طعن رقم ٢١٧٠ لسنة ٣١ قى جلسة ١٩٩٢/١/١١)

فى نفس المعنى :

(طعن رقم ٨٧٧ لسنة ٣٠ قى جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣)

(طعن رقم ١٦٥٠ لسنة ٢٨ قى جلسة ١٩٨٥/١١/١٧)

الفرع الرابع

شهادات دراسة طبية

أولا - دبلوم المعهد الصحى

قاعدة رقم (١٧٨)

المبدأ : ان دبلوم المعهد الصحى المقرر له الدرجة السادسة
المخفضة بمهامية قدرها ١٠٠ ر.ج شهريا يمنح بعد دراسة مدتها ثلاث
سنوات بعد الحصول على الثانوية العامة (القسم العام - الثقافة) -
عناصر ومقومات اعتباره من بين المؤهلات العالية او الجامعية فى تطبيق
القوانين ارقام ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ، ١٣٥ لسنة
١٩٨٠ و ١١٢ لسنة ١٩٨١ ومرسوم ٦ اغسطس ١٩٥٣ تكون غير
متوافرة سواء من حيث درجة بداية التعيين والمهامية المقررة ومدة
الدراسة التى يتعين قضاؤها للحصول على المؤهل العالى وهى اربع
سنوات - لايجوز اعتبار دبلوم المعهد الصحى مؤهلا عاليا - لوجه
للقياس على دبلوم الدراسات التجارية التكميلية العليا الذى اعتبرته
المحكمة الدستورية العليا مؤهلا عاليا. اساس ذلك: ان القرار التفسيري
المشار اليه مقصور على المؤهل محل التفسير وحده ولا يمتد الى غيره من
المؤهلات.

المحكمة : ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان دبلوم
المعهد الصحى مقرر له الدرجة السادسة للمخفضة بمهامية ١٠٠ ر.ج شهريا
ويمنح بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات بعد الحصول على الثانوية العامة

(القسم العام - الثقافة) ومن ثم فإن عناصر ومقومات اعتباره من بين المؤهلات العالية او الجامعية فى تطبيق القوانين ارقام ٢١٠ لسنة ١٩٥١، ٣٧١ لسنة ١٩٥٣، ١٣٥ لسنة ١٩٨٠، ١١٢ لسنة ١٩٨١ وكذلك المرسوم الصادر فى ١٩٥٣/٨/٦ تكون غير متوافرة سواء من حيث درجة بداية التعمين والماهية المقررة ومدة الدراسة التى يتعين قضاؤها للحصول عليه وهى اربع سنوات وبالتالى لايجوز اعتبار هذا المؤهل مؤهلا عاليا ولاوجه لقياس هذا المؤهل على دبلوم الدراسات التكميلية العليا الذى اعترفته المحكمة الدستورية العليا بقرارها الصادر بجلسته ٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ فى طلب التفسير رقم ٧ لسنة ٨ ق مؤهلا عاليا - لان القرار التفسيري مقصور على المؤهل محل التفسير وحده دون ان يمتد الى غيره من المؤهلات الاخرى بما يودى الى اعتبار احد المؤهلات من المؤهلات العالية بما يجافى طبيعة ووصف الشهادات والدبلومات العالية فى ضوء المعايير والضوابط سالفه الذكر.

ومن حيث انه تأسيسا على ماتقدم واذ قضى الحكم المطعون فيه بغير هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون واعطأ فى تأويله وتطبيقه مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بالفاء الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى والزام المدعين المصروفات.

(طعن رقم ٢٠٨١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٣)

قاعدة رقم (١٧٩)

المبدأ : دبلوم المعهد الصحى يقرر له الدرجة السادسة المنخفضة بماهية ٢٠٥٠ ج شهريا عند بدء التعمين ومنح بعد دراسة مدتها

ثلاث سنوات بعد الحصول على الثانوية العامة (القسم العام — الثقافة)
— عدم جواز اعتباره مؤهلا عاليا — لوجه لقياس هذا الدبلوم على
دبلوم الدراسات التكميلية العليا.

المحكمة : يقوم الطعنان على ان الحكم للطعون فيه يخالف القانون
واخطأ في تطبيقه وتأويله لان قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة
١٩٥٣ قد ميز بين حاملي الشهادات العالية والمؤهلات الجامعية المقرر
تعيينهم ابتداء في الدرجة السادسة بالكادر الفني العالي والاداري بمرتب
قدره ١٢ حنيها شهريا، وبين حملة للمؤهلات الاخرى المتحد لمؤهله عند
التعيين او بعد فترة محددة الدرجة السادسة مخفضة بمرتب شهري قدره
١٠ ر.ج. كما ان مرسوم ٦ اغسطس سنة ١٩٥٣ قد قرر بانه المؤهل
العالي هو الذي تكون مدة الدراسة اللازمة للحصول عليه اربع سنوات
على الاقل بعد الحصول على شهادة الدراسة الثانوية (القسم المختص) او
مايعادها، اما حملة للمؤهلات غير العالية فيتم تعيينهم بالكادر للتوسط ولما
كان المؤهل المدعى قد تم الحصول عليه بعد دراسة اقل من اربع سنوات فلا
يجوز اعتباره مؤهلا عاليا في تطبيق احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥.

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة جرى على ان دبلوم المعهد الصحي
المقرر له الدرجة السادسة للمخفضة بمابهية ١٠ ر.ج حنيها شهريا ويمنح بعد
دراسة مدتها ثلاث سنوات بعد الحصول على الثانوية العامة (القسم العام
— الثقافة) ومن ثم فان عناصر ومقومات اعتباره من بين المؤهلات العالية
او الجامعية في تطبيق القوانين رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١، ٢٧١ لسنة
١٩٥٣، ١٣٥ لسنة ١٩٨٠، ١١٢ لسنة ١٩٨١ وكذلك الرسوم الصادر

فى ١٩٥٣/٨/٦ تكون غير متوافرة سواء من حيث درجة بداية التحيين
والمامية المقررة ومدة الدراسة التى يتعين قضائها للحصول عليه وهى اربع
سنوات وبالتالي لا يجوز اعتبار هذا المؤهل مؤهلا عاليا - ولاوجه لقياس
هذا المؤهل على دبلوم الدراسات التكميلية العليا الذى اعتزته المحكمة
الدستورية العليا بقرارها الصادر بجلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ فى
طلب التفسير رقم ٧ لسنة ٨ق مؤهلا عاليا لان القرار التفسيرى مقصور
على المؤهل محل التفسير وحده دون ان يمتد الى غيره من المؤهلات الاخرى
بمايؤدى الى اعتبار احد المؤهلات من المؤهلات العالية بما يجافى طبيعة
ووصف الشهادات والدبلومات العالية فى ضوء المعايير والضوابط سائلة
الذكر.

(طعنان ١٦٩٣ و ١٥٢٦ لسنة ٢٩ق جلسة ١١/١/١٩٨٧)

ثانيا - مدرسة الزائرات الصحيات

قاعدة رقم (١٨٠)

المبدأ : مدة الدراسة بمدرسة الزائرات الصحيات تقبل عن اربع
وعشرين شهرا ومن ثم لاترقى الشهادة الممنوحة الى عداد المؤهلات
المتوسطة - عدم الاحقية فى التسوية على الفئة ٣٦٠/١٨٠ من بدء
التعيين.

المحكمة : جرى قضاء هذه المحكمة على ان مدة الدراسة بمدرسة
الزائرات الصحيات تبدأ مع بداية العام الدراسى وتنتهى بنهايته بعد عامين
دراسيين وليس بعد اربع وعشرين شهرا كاملة وان الدراسة بهذه المدرسة
تبدأ فى سبتمبر من كل عام وسواء كانت الدراسة مستمرة دون اجازات

لو تخللتها فترة تدريب فإن السنة من بداية العام الدراسي حتى يونيو من العام الدراسي التالي له تقل عن أربع وعشرين شهرا. ومن ثم يخرج هذا المؤهل من عداد المؤهلات للتوسطة وتبا لذلك يكون طلبها الحكم بتسوية حالتها على الفئة ٣٦٠/١٨٠ من بدء تعيينها طبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على غير اساس متعينا رفضه.

(طعن رقم ١٢٥٢ لسنة ٣٠ في جلسة ١٩٨٧/٥/٢٤)

نفس للمعنى :

(طعن رقم ١٣٨٣ لسنة ٣٠ في جلسة ١٩٨٦/٢/١٦)

(طعن رقم ٦٨٥ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٨٦/٣/٢٣)

الفرع الخامس

شهادات دراسية تربوية

اولا - دبلوم معهد دراسات الطفولة

قاعدة رقم (١٨١)

المبدأ : دبلوم معهد الطفولة دراسته ثلاث سنوات بعد الاعدادية
وقد توقف منحه عام ١٩٦٠ - صدور قرار وزير التربية والتعليم رقم
١٤٦ لسنة ١٩٨٠ باضافته الى القرار ١٢٨ لسنة ١٩٨٠ بوصفه من
المؤهلات والشهادات التي توقف منحها وتطبق في شأنها احكام المادة
الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ - اذا ادعت العاملة بان
الدبلوم الذي حصلت عليه توقف منحه عام ١٩٦٣ فهو ليس بالدبلوم
الذي ورد بالبند (خامسا) فقرة ٦٤ من قرار وزير التربية والتعليم
المشار اليه - ومن ثم لا يندرج ضمن المؤهلات التي صدر بشأنها قرار
الجهة المختصة بانطباق المادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة
١٩٨٠.

الحكمة : نص القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ على ان "يضاف الى
الجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المؤهلات او الشهادات
الدراسية التي توقف منحها وكان يتم الحصول عليها بعد دراسة تستغرق
خمس سنوات دراسة على الاقل بعد شهادة اتمام الدراسة الابتدائية (قديم)
او بعد امتحان مسابقة القبول التي تنتهي بالحصول على مؤهل بعد خمس
سنوات دراسية على الاقل او بعد دراسة تستغرق ثلاث سنوات دراسية

على الأقل بعد شهادة الاعدادية بانواعها المختلفة او مايعادل هذه المؤهلات وعلى الجهات الادارية المختصة تحديد المؤهلات والشهادات الدراسية التى تحقق فيها الشروط المبينة بالفقرة الاولى ويتم التحديد فى هذه الحالة بقرار من وزير التعليم بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة".

وقد صدر قرار وزير التربية والتعليم رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٠ بشأن اضافة بعض المؤهلات والشهادات التى تنطبق عليها احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وقد اشار فى دياحه الى ماعرضته اللجنة للمشكلة لتحديد المؤهلات والشهادات الدراسية التى توقف منحها وتنطبق عليها الشروط المنصوص عليها فى المادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ونص فى مادته الاولى على ان تضاف للمؤهلات الواردة بالقرار الوزارى رقم ١٢٨ بتاريخ ١٠/١١/١٩٨٠ للمؤهلات والشهادات الاتى بيانها بعد وهى التى توقف منحها وتنطبق عليها احكام المادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ وهى..... (خامسا) شهادات ومؤهلات توقف منحها وكانت مدة الدراسة بها ثلاث سنوات مسبقة بالشهادة الاعدادية بانواعها المختلفة وهى..... (٦٤) دبلوم معهد دراسات الطقولة ومدة دراسته ثلاث سنوات بعد الشهادة الاعدادية والذى توقف منحه عام ١٩٦٠.

وحيث ان البين من هذه النصوص ان القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ قضى فى مادته الاولى بان يضاف الى القانون رقم ٨٣ لسنة

١٩٧٣ بعض المؤهلات من بينها للمؤهلات التي توقف منحها وكان يتم الحصول عليها بعد دراسة تستغرق ثلاث سنوات دراسية على الاقل بعد الحصول على شهادة الاعدادية باتواعها المختلفة او مايعادل هذه الشهادات وناط القانون بوزير التربية والتعليم اصصدار قرار بتحديد تلك الشهادات والمؤهلات بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة وقد صدر قرار وزير التربية والتعليم رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٠ مشورا في ديباجته الى ماعرضته اللجنة للمشكلة لتحديد المؤهلات والشهادات الدراسية التي توقف منحها وينطبق عليها الشروط المنصوص عليها في المادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ وقضى القرار في مادته الاولى باضافة للمؤهلات الواردة به الى تلك الواردة بالقرار رقم ١٢٨ في ١٠/١١/١٩٨٠ بوصفها من المؤهلات والشهادات التي توقف منحها وتنطبق في شأنها احكام المادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ وقد اورد القرار بيانا بتلك للمؤهلات وجاء في البند (خامسا) منه فقرة (٦٤) "دبلوم معهد دراسات الطفولة ومدة دراسته ثلاث سنوات بعد الشهادة الاعدادية والذي توقف منحه عام ١٩٦٠".

وحيث انه لماكانت الجهة التي ناط بها القانون تحديد المؤهلات التي يوقف منحها وينطبق في شأنها المادة الاولى من القانون المشار اليها قد ابانت صراحة في قرارها الصادر بتحديد تلك للمؤهلات ان دبلوم معهد الطفولة المنصوص عليه في البند (خامسا) فقرة (٦٤) منه هو ذلك الذي توقف منحه عام ١٩٦٠ وكان الغائب من صورة المذكرة الصادرة من

المعهد المتوسط للخدمة الاجتماعية (رابطة الاصلاح الاجتماعي) رقم ١٥١
فى ١٩٨١/٤/٣٠ للرفقة بمحافظة مستندات المدعية ان الدبلوم الحاصلة عليه
من ذلك للمعهد قد توقف منحه عام ١٩٦٣ وليس عام ١٩٦٠ حسبما
نص عليه القرار رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٠ ومن ثم فلا يعتبر مؤهل المدعية
واردا ضمن المؤهلات المنصوص عليها فى ذلك القرار وبالتالي فلا ينطبق
فى شأن مؤهلها حكم المادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠
للمشار اليه ولا حاجة فيما اثارته بتقرير الطعن من ان الدبلوم الحاصلة عليه
توقف منحه عام ١٩٦٠ وليس عام ١٩٦٣ وان ماورد فى كتاب المعهد
المشار اليه غير صحيح ذلك ان الاوراق عطلت من دليل على هذا الزعم بل
ان المستندات المقدمة منها لا تثبت دعواها تفيد ان الدبلوم الحاصلة عليه قد
توقف منحه عام ١٩٦٣ وليس عام ١٩٦٠ وغير صحيح ماثارته فى
اسباب الطعن من ان الجهاز المركزى للتنظيم والادارة قد قام بحث امر
هذا المؤهل وانتهى الى ان يتدرج ضمن المؤهلات الفنية الواردة بالقرار رقم
١٤٦ لسنة ١٩٨٠ ذلك ان كتاب الجهاز المركزى للتنظيم الادارى تشير
اليه المدعية والذى لرفقت صورته محافظة مستندات ان صدر بمناسبة طلب
المدعية اضافة شهادة معهد الدراسات للطفولة للمشرقات الاجتماعيات الى
الجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وفقا لنص المادة الاولى من
القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ وقد تضمن هذا الكتاب ان المؤهل سالف
الذكر قد ضم الى كشف المؤهلات الذى سيعرض على اللجنة المشكلة
بوزارة التعليم للنظر فى مدى توافر الشروط المقررة بللادة للمشار اليها عنه
وذلك تمهيدا لاستصدار القرار اللازم وظاهر ان الامر محل دراسة الجهاز

والجهات المختصة وانه لم يصدر من الجهاز أية مصادقة ان التبرع الحاصلة عليه للمدية يندرج ضمن المؤهلات الواردة بالقرار رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٠ وبالتالي لا يحق لها ان تسوى حالتها على اساس هذا القرار.

ومن حيث انه وقد استبان ان مؤهل للمدية لا يندرج ضمن المؤهلات التي صدر بشأنها قرار الجهة المختصة بانطباق المادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ في شأنها فمن ثم تضحى دعواها ولاسند لها من القانون حقيقة برفضها.

(طعن رقم ١٤٩٥ لسنة ٣٠ في جلسة ١٩٨٧/٦/٢١)

قاعدة رقم (١٨٢)

المبدأ : حدد المشرع الشهادات التي تصاف الى الجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بانها الشهادات التي توقف منحها وكان يتم الحصول عليها بعد قضاء مدة دراسة معينة تختلف بحسب ما اذا كانت مسبقة بالشهادات الابتدائية القديمة او مسابقة القبول او الشهادة الاعدادية بانواعها المختلفة او ما يعادل تلك الشهادات . قصد المشرع بذلك تحديد تلك الشهادات حسب الشروط المطلوبة للحصول عليها - الشهادة المشار اليها في البند خامسا من قرار وزير التوالة للبحث العلمي رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٠ تحت رقم ٦٤ باسم دبلوم معهد دراسات الطفولة ومدة دراسة ثلاث سنوات بعد الشهادة الاعدادية لاورجة قيامها على شهادات اخرى بذات المسمى حصل عليها بعد الحصول على شهادات معادلة للاعدادية - اساس ذلك : عدم

النص على الشهادات المعادلة للاعدادية - يعين الالتزام بعبارة النص دون اجتهاد او قياس.

المحكمة : ومن حيث ان المادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار الموزية على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية نصت على ان تضاف الى الجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية نصت على ان تضاف الى المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية او الشهادات الدراسية التي توقف منحها وكان يتم الحصول عليها بعد دراسة تستغرق خمس سنوات دراسية على الاقل بعد شهادة اتمام الدراسة الابتدائية (قديم) او بعد امتحان مسابقة القبول التي تنتهي بالحصول على مؤهل بعد خمس سنوات دراسية على الاقل او بعد دراسة تستغرق ثلاث سنوات دراسية على الاقل بعد شهادة الاعدادية بانواعها المختلفة او ما يعادل هذه المؤهلات..... وعلى الجهات الادارية المختصة تحديد للمؤهلات والشهادات الدراسية التي تتحقق فيها الشروط المبينة في الفقرة الاولى ويتم التحديد في هذه الحالة بقرار من وزير التعليم بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة. وان المادة الثانية من ذات القانون نصت على ان تنسوي حالات العاملين بالجهاز الاداري للدولة والهيئات العامة الموجودين بالخخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ والحاصلين على احد للمؤهلات او الشهادات الدراسية

المشار إليها في المادة السابقة طبقاً لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣..... المشار اليه..... وتبدأ التسوية بافتراض التعيين في الدرجة السادسة المحفظة بمرتب شهرى عشرة خنيهاً ونصف" وقد صدر تنقيها للمادة الاولى قرار وزير الدولة والبحث العلمى رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٠ باضافة ٥٢ مؤهلاً توقف منحها وينطبق عليها احكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ثم صدر قرار وزير الدولة والبحث العلمى رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٠ الذى نص فى مادته الاولى على انه "تضاف الى المؤهلات الواردة بالقرار الوزارى رقم ١٢٨ بتاريخ ١٠/١١/١٩٨٠ المؤهلات والشهادات الاتى بيانها بعد وهى التى توقف منحها وتنطبق عليها احكام المادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ وهى: اولاً..... خامساً: شهادات ومؤهلات توقف منحها وكانت مدة الدراسة بها ثلاث سنوات مسبقة بالشهادة الاعدادية بانواعها المختلفة وهى:..... (٦٤) دبلوم معهد دراسات الطفولة ومدة دراسته ثلاث سنوات بعد الشهادة الاعدادية والذى توقف منحه عام ١٩٦٠".

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان للمؤهل الذى تطلب الطائفة بتسوية حالتها بمقتضاه "دبلوم معهد دراسات الطفولة للمشرفات الاجتماعيات التابع لرابطة الاصلاح الاجتماعى غير مسبوق بالشهادة الاعدادية وانما حصلت للدمية عليه فى عام ١٩٥٩ بعد حصولها على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية الراقية فى عام ١٩٥٧ ومن ثم يكون مؤهل للدمية مغايراً لدبلوم معهد دراسات الطفولة" الذى ورد الشخص عليه تحت

رقم (٦٤) بند خامسا من قرار وزير الدولة والبحث العلمي رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٠ وبالمثل فلا يخفى لها الافادة من احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بالتطبيق للمادتين الاولى والثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ولا حجة في القول بان المدعية قد سبق لها الحصول على شهادة الابتدائية الراقية وهى معادلة للشهادة الاعدادية ومن ثم يحتم موافقها مسبقا بالشهادة الاعدادية خاصة وان للمشرع عو عن ذلك بصارة "الاعدادية باتواعها المختلفة" لاحجة في ذلك - لان القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ وان كان قد عرف في المادة الاولى منه الشهادات التى تضاف الى الجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بانها الشهادات التى توقف منحها وكان يتم الحصول عليها بعد قضاء مدة دراسة معينة تختلف بحسب ما اذا كانت مسبوقة بالشهادة الابتدائية (القديمة) او مسابقة القبول او الشهادة الاعدادية باتواعها المختلفة او ما يعادل تلك الشهادات والمقصود بذلك ان يتم تحديد تلك الشهادات حسب الشروط التى كانت مطلوبة للحصول عليها فعنها ما كان يتطلب للحصول عليه سبق الحصول على الابتدائية القديمة او مسابقة للقبول او الشهادة الاعدادية سواء كانت اعدادية عامة او فنية (زراعية - صناعية - تجارية) فقط ومنها ما كان يكفى بمسابقة الحصول على اية شهادة معادلة لتلك الشهادات ويتمين الوقوف في ذلك دائما عند عبارة النص دون اجتهاد او قبيل وهذا المعنى هو الذى انتهجته قرارات وزير الدولة والبحث العلمي ارقام ١٢٨ لسنة ١٩٨٠ و١٤٦ لسنة ١٩٨٠ و٦١ لسنة ١٩٨٦ الصادرة بتحديد الشهادات واللوائح التى تضاف للجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة

١٩٧٣ تنفيذا للمادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بحيث اوردت تعديلا للشهادات المشار اليها بحسب مدة الدراسة التي كانت لازمة للحصول عليها او الشهادة التي تسبقها فاعتد في بعضها بسابقة الحصول على الشهادة الابتدائية القديمة فقط وفي بعض اخر بالشهادات المعادلة لها، كما اعتد احيانا بالشهادة الاعدادية العامة وفي احيان اخرى بالشهادة الاعدادية بمختلف انواعها وهو في كل ذلك يجري تعديلا حصريا لتلك الشهادات حسب الشروط التي كانت مقررّة للحصول عليها، وبناء على ذلك فانه لما كانت الشهادة المشار اليها في البند "خامسا" من قرار وزير الدولة والبحث العلمي رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٠ تحت رقم ٦٤ غير عنها باسم "دبلوم معهد دراسات الطفولة ومدة دراسته ثلاث سنوات بعد الشهادة الاعدادية ولم ترد الاشارة الى الشهادات المعادلة للاعدادية فانه يتعين الالتزام بعبارة النص مما لا يتفسح معه مجال للاجتهد او القياس.

وترتبا على ماتقدم تكون الدعوى غير قائمة على سند من القانون خليقة بالرفض ويكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بهذا النظر قد اصابه صحيح حكم القانون الامر الذي يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ويرفضه موضوعا والزام الطاعنة بالمصروفات.

(طعن رقم ٢٢٧٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٢٤)

ثانيا - شهادة الرتبة النسوية

قاعدة رقم (١٨٣)

المبدأ : قرار وزير الترقية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ حدد المستوى المالي المؤهل للرتبة النسوية - شهادة الرتبة النسوية غير

المسبوقه بشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة - تقيمها - هي مؤهل اقل من المتوسط - الاثر المترتب على ذلك: تعيين اصحابها في الفئة (٣٦٠/١٦٢) - ومعاملتهم بالجدول الرابع المرافق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - شهادة التعليم الاولى وشهادة القبول امام المدرسة النسوية لايعادلان شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة - اساس ذلك: ليس لهما تقييم صادر من الجهة المتوط بها هذا التقييم في ظل العمل بقانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .
المحكمة : ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة جرى على ان تحديد وزير التنمية الادارية للمستوى المالى لمؤهل التربة النسوية قد استقر بقراره رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ ، وان شهادة التربة النسوية غير المسبوقه بشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة هي مؤهل اقل من المتوسط يعين اصحابها في الفئة ٣٦٠/١٦٢ يعاملون بالجدول الرابع المرافق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

غنى عن البيان ان شهادة التعليم الاولى او شهادة القبول امام المدرسة النسوية لايعادلان شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة ، فليس لها تقييم صادر من الجهة المتوط بها هذا التقييم في ظل احكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ينظم العاملين المدنيين بالدولة .

ومن حيث انه لذلك ، فان الجهة الادارية تكون قد احسنت تطبيق القانون حين طبقت على المدعية الجدول الرابع المرفق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باعتبارها من حملة المؤهلات اقل من المتوسطه لحصولها على شهادة التربة النسوية غير المسبوقه بشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او

مايعادها ويكون الحكم المطعون فيه اذ اخذ بغير هذا النظر قد صدر مخالفا للقانون حقيقا بالغاء وبرفض الدعوى مع الزام المطعون ضدهم المصروفات عن الدرجتين.

(طعن رقم ٢٧٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٣)

قاعدة رقم (١٨٢)

المبدأ : (١) شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة تعادل الشهادة الاعدادية وكتلتاهما من الشهادات اقل من المتوسطة والمستوى المالى المقرر لكليهما هو (١٦٢ - ٣٦٠) اساس ذلك: نص المادة ٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والمادة ٨ من القرار رقم ٨٣ لسنة ٧٥.

(٢) شهادة الزرية النسوية غير المسبوقة بشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة مؤهل اقل من المتوسط يعين حاملوها فى الفشة (١٦٢ - ٣٦٠) - تقييمها على اساس انها مؤهل متوسط يعين حاملوها بالفشة (١٨٠ - ٣٦٠) بمقتضى قرار وزير التنمية الادارية رقم ١ لسنة ١٩٧٦ الذى انشىء على قرار لاحق برقم ٤ لسنة ٧٦ اثر ذلك: عودة وضع هذا المؤهل لما كان عليه بالقرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ ويقاؤه اقل من المتوسط ومعاملة حامله بالجدول الرابع من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥.

(٣) شهادة الزية النسوية المسبوقة بالابتدائية القديمة او مايعادها يعين حاملوها فى الفئة المالية (١٨٠ - ٣٦٠) وينطبق بشأنهم الجداول الثانى من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

المحكمة : ومن حيث ان قانون الاصلاح الوظيفى الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ نص فى المادة الخامسة منه على ان : " يحدد المستوى المالى والاقدمية للحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو التالى :

(أ) الفئة ٣٦٠ / ١٦٢ حملة الشهادات اقل من المتوسطة (شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة وشهادة اتمام الدراسة الاعدادية او مايعادها) .

(ب)

(جـ) الفئة ٣٦٠ / ١٨٠ حملة الشهادات الدراسية للمتوسطة التى توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الاقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او مايعادها " ونص فى المادة السابعة على انه : " مع مراعاة احكام المادة ١٢ من هذا القانون يصدر ببيان المؤهلات الدراسية مع بيان مستواها المالى ومدة الاقدمية الاضافية المقررة لها ، وذلك طبقا للقواعد للنصوص عليها فى المادتين ٥ ، ٦ قرار من الوزير المختص بالتنمية الادارية بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة .

ومقاد هذين التصنيف ان الشهادة الابتدائية القديمة تعادل الشهادة الاعدادية وكتاهما من الشهادات اقل من المتوسطة . وحدد مستواها المالى فى الفئة ٣٦٠ / ١٦٢ اما الفئة ٣٦٠ / ١٨٠ فهى لحملة الشهادات الدراسية

المتوسطة التي توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الأقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او مايعادلها اى ان شهادة الترقية النسوية وهى من الشهادات التي توقف منحها وكانت مدة الدراسة بها ثلاث سنوات اذا لم تكن مسبقة بالابتدائية القديمة او مايعادلها، تعادل الشهادة الابتدائية القديمة ذاتها ولا تزيد عليها.

ومن حيث ان الوزير المختص بالتنمية الادارية له وحده دون غيره بيان للمؤهلات الدراسية المشار اليها مع بيان مستواها المالى وذلك بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين للمدنيين بالدولة وقد اصدر القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ بتقييم للمؤهلات الدراسية نفاذا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون تصحيح اوضاع العاملين للمدنيين بالدولة والقطاع العام ونصت المادة السابعة على ان تعتمد الشهادات والمؤهلات الدراسية المتوسطة الاتى ذكرها فيما يلى والتي توقف منحها، وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الأقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او مايعادلها للتعيين فى وظائف الفئة (٣٦٠/١٨٠) (٣٣) شهادة مدرسة الترقية النسوية المسبقة بشهادة الابتدائية القديمة او مايعادلها. ثم جاءت المادة الثامنة من ذات القرار ونصت على ان تعتمد الشهادات والمؤهلات الدراسية اقل من المتوسطة (شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة وشهادة اتمام الدراسة الاعدادية او مايعادلها) الاتى ذكرها فيما يلى للتعيين فى

وظائف الفئة ٣٦٠،٣٥/١٦٢ شهادة ملغية الزرية النسوية غير المسبوقة
بشهادة الابتلائية القديمة او ما يعادلها، ويصدر هذا القرار فقد استعمل
الوزير المختص للتنمية الادارية اختصاصه الوارد فى احكام القانون رقم
١١ لسنة ١٩٧٥ بالنسبة لتقييم للمؤهلات المتوسطة او الاقل من المتوسطة
وحدد الفئات المالية لكل منها فى الشكل وبالأوضاع التى استلزمها هذا
القانون.

ومن حيث انه بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢ اصدر الوزير المختص بالتنمية
الادارية القرار رقم ١ لسنة ١٩٧٦ بتقييم المؤهلات الدراسية ونص فى
المادة الثالثة منه على ان: "تعتمد الشهادات والمؤهلات الدراسية للمتوسطة
التى توقف منحها والآتى ذكرها فيما يلى للتمين فى وظائف الفئة
٣٦٠/١٨٠ (٨) شهادة الزرية النسوية. وبتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٢
اصدر وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء والمتابعة والرقابة والتنمية الادارية
قرارا لاحقا برقم ٤ لسنة ١٩٧٦ سحب بمقتضاه احكام المادة الثالثة من
القرار رقم ١ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه الامر الذى يجعل تقييم شهادة الزرية
النسوية الواردة فى القرار رقم ١ لسنة ١٩٧٦ كأن لم يكن.

ومن حيث انه تأسيسا على ماتقدم يعود وضع هذا المؤهل الى ما كان
عليه بالقرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ وموداه التفرقة بين شهادة الزرية
النسوية الغير مسبوقة بالابتلائية القديمة او ما يعادلها ويعين اصحابها فى الفئة
المالية ٣٦٠/١٦٢ وبين شهادة الزرية النسوية المسبوقة بالابتلائية القديمة او
ما يعادلها ويعين اصحابها فى الفئة للمالية ٣٦٠/١٠٨ وبالتالى يطبق على

الاولى الجدول الرابع من احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه
لما الثانية فيطبق عليها احكام الجدول الثانى الملحق بذات القانون.

ومن حيث ان تحديد وزير التنمية الادارية للمستوى للمالى لهذا المؤهل
قد استقر بمقتضى قراره رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥، فان شهادة التربية النسوية
غير المسبوقة بشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة هى مؤهل اقل من
المتوسط يمين اصحابها فى الفقة ١٦٢/٣٦٠ فيعاملون بالجدول الرابع
للمرافق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وغنى عن البيان ان شهادة
التعليم الاولى وامتحان القبول امام المدرسة النسوية لاتصادلان شهادة اتمام
الدراسة الابتدائية القديمة.

ومن حيث ان الجهة الادارية قد طبقت على للدعية احكام الجدول
الرابع للمرافق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باعتبارها من حملة للوحدات
اقل من المتوسطة لحصولها على شهادة التربية النسوية غير المسبوقة بشهادة
اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او مايعادها وهو ماينطبق مع احكام القانون.
ويمكن الحكم المطعون فيه اذ ذهب الى غير هذا النظر بخالفا لحكم القانون
حقيقا بالالغاء ورفض الدعوى مع الزام للدعية بالمصروفات.

(طعن ١٦٢٤ وطعن ١٦٩٢ لسنة ٢٨ فى جلسة ١٥/١٢/١٩٨٥)

قاعدة رقم (١٨٥)

المبدأ : شهادة التربية النسوية غير المسبوقة بشهادة اتمام الدراسة
الابتدائية القديمة هى مؤهل اقل من المتوسط يمين اصحابها فى الفقة
١٦٢/٣٦٠، وعاملون بالجدول الرابع للمرافق لاحكام القانون رقم
١٩٧٥/١١.

المحكمة : جرى قضاء هذه المحكمة بأن شهادة الترية النسوية غير المسبوقة بشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة هي موحد أقل من المتوسط معين اصحابها في الفقرة ١٦٢/٣٦٠ فيعاملون بالجدول الرابع المرافق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥. لان شهادة التعليم الاولى وامتحان القبول امام المدرسة النسوية لاتعادلان شهادة اتمام الدراسة ابتدائية، وليس لمما تقييم مالي صادر من الجهات المنوط بها هذا التقييم في ظل احكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين للمتعين بالفتوة.

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان للدمية حاصلة على شهادة الترية النسوية غير المسبوقة بشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة اوما يعادلها فمن ثم فلا يكون بها اصل حق في طلب تسوية حالتها طبقا للجدول الثاني المرافق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ومن حيث ان الحكم المعلوم فيه قضى بغير هذا النظر. فمن ثم يكون قد خالف القانون واعطى في تطبيقه وتأويله.

(طعن رقم ٢٤١٠ لسنة ٢٩ ق، جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩)

ثالثا - دبلوم الفنون الطرزية

قاعدة رقم (١٨٦)

المبدأ : مؤهل دبلوم الفنون الطرزية شعبة تفصيل مع اجازة التدريس لا يعد مؤهلا عاليا من الناحية العلمية.

الفقوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بحلستها المنقطة بتاريخ ١٩٨٩/٤/٥ فتبينت من استعراض احكام ومرسوم ٦ اغسطس سنة ١٩٥٣ الخاص بتعيين المؤهلات التى يعتمد عليها للتعيين فى الوظائف ان المشرع بعد ان اشار الى الدرجات الجامعية التى تمنحها الجامعة المصرية والتى تعد مؤهلات عالية ونص على صلاحية حاملها للتعيين فى وظائف الكادر الادارى والفنى والعالى اورد بعض المؤهلات والشهادات الاخرى. وقضى بصلاحية اصحابها للتقدم للترشيح لهذه الوظائف، ومن هذه الشهادة شهادة معهد التدبير المتزلى والفنون الطرزية مع اجازة التدريس (البند ١٦ من المادة ٣ من مرسوم ٦ اغسطس سنة ١٩٥٣) كما تبين للجمعية ان اقتاؤها. وكذلك قضاء المحكمة الادارية العليا - قد استقر على انه من المقرر للوقوف على طبيعة المؤهل الدارسى ان يؤخذ فى الاعتبار عدة اسور كالدرجة التى تمنح اياه والمرتب الذى يقرر له ومدة الدراسة التى تقضى للحصول عليه، وان الشهادات الدراسية لاتعد - كتساعلة عامة مؤهلات عالية الا اذا كانت واردة ضمن الشهادات المقررة قانونا فى هذا الشأن وكان صاحبها قد حصل عليها بعد حصوله على شهادة الدراسة الثانوية (القسم الخاص) - الثانوية العامة حاليا - وبعد ان يقضى فى احدى الكليات الجامعية او فى

معهد عال معادل لما اربع سنوات دراسية كاملة على الاقل، وقد اوضحت هذا الحكم المادة ٣ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٢ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بقولها "للموهل العالى هو الذى يمنح بعد دراسة جامعية او فى معهد عال معادل مدتها اربع سنوات، وعلى ذلك فان تقييم الموهل الدراسى بدرجة مالية معينة لا يكفى وحده لتقييم هذا الموهل علميا وانما يجب ان يتوافر فضلا عن ذلك حد ادنى من مطالب التأهيل العلمى للالتحاق بالدراسة التى تنتهى (بعد قضاء عدد معين من السنوات الدراسية بنجاح) بالحصول على هذا الموهل كما ان الموهل الدراسى لا يكتسب وصف للموهل العالى الا اذا كان حاملة قد التحق - بعد حصوله على شهادة الثانوية العامة (القسم الخاص) بمعهد دراسى وامضى به اربع سنوات دراسية متتابعة بنجاح انتهت بحصوله على الموهل ومن ثم فلا يكفى ان يضى الطالب - بعد الحصول على شهادة الدراسة الثانوية - عدة مجموعات من السنوات الدراسية تنتهى كل مجموعة منها بالحصول على موهل معين للقول بان هذه الموهلات مجتمعة تعد موهلا عاليا واحد، لان التقييم العلمى للموهل يقوم على اساس ان المواد العلمية التى تدرس فى كل سنة دراسية تعتبر امتدادا للسنة السابقة عليها ومقدمة طبيعية للسنة الدراسية التالية لها وهكذا الى ان يتم الحصول على الموهل.

وبتطبيق ما تقدم على الحالة للمروضة فانه يبين من الاوراق ان معهد التدبير المنزلى والفنون الطرزية يشتمل على قسمين احدهما للتدبير المنزلى والاخر للفنون الطرزية ومدة الدراسة لكل قسم ثلاث سنوات تحصيل الطالبة الناجحة فى نهايتها على دبلوم فى التدبير المنزلى او الفنون الطرزية.

ولمن ترغب الاشتغلا بمهنة التدريس ان تتابع الدراسة بعد ذلك لمدة سنة للحصول على اجازة تدرس التدبير المنزلى او الفنون الطرزية على ذلك يخرج دبلوم الفنون الطرزية - شعبة تفصيل - التى حصلت عليه السيدة المعروضة حالتها عام ١٩٥٣ من عداد المؤهلات العليا بحسبان ان الحصول عليه يتم بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات بعد شهادة الثانوية العامة (القسم الخاص) ولا مجال للمحاجة فى هذا الخصوص بانها حصلت على اجازة التدريس للفنون الطرزية - شعبة تفصيل من ذات المعهد، لان الحصول على هذه الاجازة لايعنى ان يكون تأهيلا لممارسة مهنة معينة هى مهنة التدريس وبالتالي فان الانتظام فى هذه الدراسة التأهيلية لايدخلها فى نطاق التسامح العلمى للمواد الدراسية السابق الاشارة اليه، ولايؤدى الى اعتبار المؤهل مؤهلا عاليا، وان ماقدره مرسوم اغسطس ١٩٥٣ من ان المؤهل المذكور مع الاجازة يصلح للتعين فى وظائف الكادرين الفنى العالى والادارى يقتصر على تحديد الدرجة المالية المقررة للمؤهل دون ان يتصرف ذلك الى تقييمه من الناحية العلمية.

واذ كانت الاوراق خالية مما يدل على انه تم تقييم المؤهل علميا على وجه يخالف هذا النظر من اللجنة المختصة بتقييم المؤهلات التى تمنحها المعاهد والمدارس الوطنية وفقا للمادة ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة.

لذلك : انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان مؤهل دبلوم الفنون الطرزية شعبة تفصيل مع اجازة التدريس الحاصلة عليه

المعرضة حالتها لا يعد مؤهلا عاليا من الناحية العلمية على الوجه السابق
بيانه.

(ملف رقم ٧٤١/٣/٨٦ فى ١٩٨٩/٤/٥)

رابعا - دبلوم مدارس المعلمات الابتدائية

قاعدة رقم (١٨٧)

المبدأ : اشترط المشرع لاعتبار مؤهلا مامؤهلا عاليا ان تكون مدة
الدراسة اللازمة للحصول عليه هى اربع سنوات - دبلوم مدارس
المعلمات الابتدائية يمنح بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات بعد الحصول
على الثانوية العامة (القسم الخاص - الثقافة) - اثر ذلك: عدم اعتباره
مؤهلا عاليا - لاجه للاستناد الى التقييم الذى اتى به قرار مجلس
الوزراء بجلسته المنعقدتين فى ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ - اساس
ذلك: انه لم يقرر لدبلوم مدارس المعلمات سوى الدرجة السادسة
المختصة بمهية ١٠٥ ر ١٠ جنيتها شهريا (وهذا ليس تقييما للمؤهل) -
لاوجه للاستناد للحكم الصادر من المحكمة العليا بجلسة ٣ من ديسمبر
سنة ١٩٧٧ فى طلب التفسير رقم ٧ لسنة ٨ القضائية باعتبار دبلوم
الدراسات التجارية التكميلية العليا من المؤهلات العالية - اساس ذلك:
ان القرار التفسرى مقصور على المؤهل محل التفسير ولا يمتد الى غيره
من المؤهلات الاخرى ولا يجوز القياس عليه او التوسع فيه.

الحكمة : ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان دبلوم
مدارس المعلمين الابتدائى (دبلوم مدارس المعلمات الابتدائية) وهو المؤهل

الحاصل عليه كل من المدعين مقرر له الدرجة السادسة المخفضة بماهية ١٠ر٥ ج شهريا ويمتد بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات بعد الحصول على الثانوية العامة (القسم العام - الثقافة) ومن ثم فان عنصر ومقومات اعتباره من بين المؤهلات العالية او الجامعية فى تطبيق القوانين رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١، ٣٧١ لسنة ١٩٥٣، ١٣٥ لسنة ١٩٨٠، ١١٢ لسنة ١٩٨١ وكذلك الرسوم الصادر فى ١٩٥٣/٨/٦ تكون غير متوافرة سواء من حيث درجة بداية التعيين والماهية المقررة ومدة الدراسة التى يتعين قضاءها للحصول عليه وهى اربع سنوات وبالتالي لايجوز اعتبار هذا المؤهل عالياً - ولايجوز الاستناد الى التقييم الذى اتى به قرار مجلس الوزراء بمجلسه المتعقدتين فى ٢، ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ حيث لم يقرر للمؤهل المذكور سوى الدرجة السادسة المخفضة بماهية ١٠ر٥ ج شهريا، ولاوجه للاستناد الى ماقدرته المحكمة العليا بملسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ فى طلب التفسير رقم ٧ لسنة ٨ فى اعتبار دبلوم الدراسات التحضيرية التكميلية العليا من المؤهلات العالية وهو احد المؤهلات الواردة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ لاوجه لذلك لان القرار التفسيرى مقصور على المؤهل محل التفسير وحده دون ان يمتد الى غيره من المؤهلات الاخرى ولايجوز القياس عليه او التوسع فيه بمايؤدى الى اعتبار احد المؤهلات من المؤهلات العالية مما يجافى طبيعة ووصف الشهادات والدبلومات العالية فى ضوء المعايير والضوابط سالفة الذكر.

ومن حيث انه تأسيسا على ماتقدم واذ قضى الحكم المطعون فيه بغير هذا النظر فانه يكون قد عالف القانون واخطأ فى تأويله وتطبيقه مما يتعين

معه الحكم بقبول الطعنين شكلا وفي الموضوع بالفناء الحكم المطعون فيه ويرفض الدعوى والزام المدعى بالمصروفات.

(طعنين ٢٨٩ و ٣٨٦ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٦/١١/١٩٨٦)

خامسا - دبلوم مدارس المعلمين الابتدائية

قاعدة رقم (١٨٨)

المبدأ : لا يجوز اعتبار دبلوم مدارس المعلمين الابتدائية مؤهلا
عاليا.

المحكمة : ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان دبلوم
مدارس المعلمين الابتدائية (دبلوم مدارس المعلمين الابتدائية) وهو المؤهل
الحاصل عليه كل من المدعين مقرر له الدرجة السادسة المخففة بماهية
١٠ر٥ جنبها شهريا ويمتد بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات بعد الحصول
على الثانوية العامة (القسم العام - الثقافة) ومن ثم فان عناصر ومقومات
اعتباره من بين المؤهلات العالية او الجامعية في تطبيق القوانين رقم ٢١٠
لسنة ١٩٥١، ٣٧١ لسنة ١٩٥٣، ١٣٥ لسنة ١٩٨٠، ١١٢ لسنة
١٩٨١ وكذلك الرسوم الصادر في ١٩٥٣/٨/٦ تكون غير متوافرة سواء
من حيث درجة بداية التعيين والماهية المقررة ومدة الدراسة التي يتعين
قضاءها للحصول عليه وهي اربع سنوات وبالتالي لا يجوز اعتبار هذا المؤهل
مؤهلا عاليا - ولا يجوز الاستناد الى التقييم الذي اتى به قرارا مجلس الوزراء
بمجلسه المتعقدتين في ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ حيث لم يقرر
للمؤهل المذكور سوى الدرجة السادسة المخففة بماهية ١٠ر٥ جنبها
شهريا، ولا وجه للاستناد الى مقررته المحكمة الدستورية العليا بمجلسه ٣ من

ديسمبر سنة ١٩٧٧ فى طلب التفسير رقم ٧ لسنة ٨ قضائية من اعتبار دبلوم الدراسات التجارية التكميلية العليا من المؤهلات العالية وهو احد المؤهلات الواردة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ لوجه لذلك لان القرار التفسرى مقصور على المؤهل محل التفسير وحده دون ان يمتد الى غيره من المؤهلات الاخرى ولا يجوز القياس عليه او التوسع فيه بما يودى الى اعتبار احد المؤهلات من للمؤهلات العالية بما يجافى طبيعة ووصف الشهادات والدبلومات العالية فى ضوء المعايير والضوابط سالفة الذكر.

(طعن رقم ٣٠٧٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٦/٣/٩)

سادسا - شهادة الملمات الاولى الراقية

قاعدة رقم (١٨٩)

المبدأ : قرر المشرع تخفيض المدد الكلية اللازمة للرقية لحملة المؤهلات المنصوص عليها فى الجدول الثانى الملحقه بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بمقدار ست سنوات - ينطبق هذا الجدول على المؤهلات فوق المتوسطة - استعاض المشرع عن هذه القاعدة بحكم آخر هو الاقدمية الافتراضية الواجب اضافتها لحملة المؤهلات فوق المتوسطة والعلاوات المقررة لها - مؤدى ذلك: انه اذا صدر قرار وزير التنمية الادارية باضافة بعض الشهادات الى الجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ومنها شهادة الملمات الاولى الراقية دون النص على وجوب اضافة اقدمية افتراضية فلا وجه لاضافة تلك الاقدمية - اساس

ذلك: ان النص على تلك الاضافة لا يكون الا بالنسبة لقرارات وزير
التسمية الادارية التي تصدر بالتطبيق للمادة ٧ من القانون رقم ١١ لسنة
١٩٧٥.

المحكمة : وحيث انه عن الطلب الاحتياطي فان القانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام قد
قضى فى مادته الخامسة بان "يحدد المستوى المالى والاقلية للحاصلين على
المؤهلات الدراسية على النحو الاتي:

(أ) الفقة (١٦٢ - ٣٦٠) حملة الشهادات اقل من المتوسطة
(شهادات اتمام الدراسة الابتدائية القديمة وشهادة اتمام الدراسة الاعدادية او
مايعادلها.

(ب) الفقة (١٨٠ - ٣٦٠) حملة الشهادات المتوسطة التى يتم
الحصول عليها بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات تالية لشهادة اتمام الدراسة
الاعدادية او مايعادلها وكذلك الشهادات التى يتم الحصول عليها بعد دراسة
مدتها خمس سنوات تالية لشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او
مايعادلها.

(ج) الفقة (١٨٠ - ٣٦٠) حملة الشهادات الدراسية المتوسطة التى
توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات
دراسية على الاقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة
او مايعادلها (د) الفقة (١٨٠ - ٣٦٠) حملة الشهادات الدراسية فوق
المتوسطة التى يتم الحصول عليها بعد دراسة تزيد مدتها على المدة المقررة
للحصول على الشهادات المتوسطة.

وتضاف مدة اقليمية افتراضية لحملة هذه المؤهلات بقدر عدد سنوات الدراسة الزائدة عن المدة المقررة للشهادات المتوسطة.

كما يضاف الى مربوط الفئة علاوة من علاواتها عن كل سنة من هذه السنوات الزائدة ونصت المادة السابعة من ذلك القانون على ان "مع مراعاة احكام المادة ١٢ من هذا القانون يصدر ببيان المؤهلات الدراسية المشار اليها مع بيان مستواها المالى ومدة الاقليمية الاضافية المقررة لها وذلك طبقا للقواعد المنصوص عليها فى المادتين ٥ ، ٦ قرار من الوزير المختص بالتنمية الادارية بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى الفقرة الثامنة من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة" ونصت المادة ١٢ على ان "تسوى حالة حملة الشهادات التى توقف منحها والمعادلة للشهادات المحددة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية طبقا لاحكامه.

ويصدر قرار من الوزير المختص بالتنمية الادارية ببيان الشهادات المعادلة للمؤهلات المشار اليها وذلك بموافقة اللجنة المنصوص عليها فى الفقرة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه" هذا فى حين نصت المادة ٢ على ان "تحسب المدد الكلية المحددة بالجدول المرافق الخاصة بحملة المؤهلات الدراسية سواء ماكان منها مقيما عند العمل باحكام هذا القانون او مايتيم تقييمه بناء على احكامه اعتبارا من تاريخ التعيين او الحصول على المؤهل ايهما اقرب وتحسب المدد الكلية المتعلقة بحملة للمؤهلات العليا والمحددة فى الجدول المرفق مع مراعاة القواعد الاتية:

(أ) (ب)

(ج)..... (ز) تخفيض المدد الكلية اللازم للرقية للنفقات المختلفة الواردة بالجدول الثاني من الجداول الملحق بهذا القانون بمقدار ست سنوات بالنسبة لحملة المؤهلات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية والمؤهلات التي اضيفت اليه ممن توافر في شأنهم شروط تطبيق ذلك القانون.....".

وحيث ان مفاد هذه النصوص ان المشرع بعد ان بين في المادة الخامسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه الاحكام العامة في تحديد المستوى المالي لمختلف المؤهلات والاقدمية الافتراضية المضافة والعلاوات المقابلة لها افرد حكما خاصا لحملة المؤهلات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والمؤهلات التي توقف منحها المضافة اليه اورده المادة ٢٠ فقرة (ز) التي قضت بتخفيض المدد الكلية اللازمة للرقية لحملة هذه المؤهلات المنصوص عليها في الجدول الثاني من الجداول الملحق بذلك القانون بمقدار ست سنوات وبذا يكون قد حدد بموجب هذا النص الاخير المستوى المالي للمؤهلات المنصوص عليها في الجدول الراقق للقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والمؤهلات الاخرى المعادلة المضافة الى ذلك الجدول طبقا للمادة ١٢ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بانها من المؤهلات فوق المتوسطة التي تخضع للحدول الثاني كما استعاض بالحكم الخاص بتخفيض المدد الواردة في الجدول الثاني بمقدار ست سنوات لحملة تلك المؤهلات عن الحكم الخاص بالاقدمية الافتراضية

الواجب اضافتها لحملة المؤهلات فوق المتوسطة والعلاوات المقررة لها
النصوص عليه في المادة الخامسة فقرة اخيرة من القانون رقم ١١ لسنة
١٩٧٥ ويؤكد هذا النظر ان المشرع اوجبه في المادة الخامسة من ذلك
القانون الاخير صدور قرار من وزير التنمية الادارية ببيان المستوى المالي
والاقدمية الافتراضية المشار اليها في المادة الخامسة انفة الذكر مشيرا في
مستهل نص المادة السابعة بمراعاة المادة ١٢ من ذلك القانون والتي قضت
بان تسوى حالة حملة الشهادات التي توقف منحها المعادلة للشهادات
المحددة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ طبقا لاحكامه وبان
يصدر من وزير التنمية الادارية بيان المؤهلات المعادلة انفة الذكر مما مؤداه
ان حملة الشهادات المشار اليها في المادة ١٢ لا يخضعون للحكم الوارد في
المادة السابعة وان قرار وزير التنمية الادارية الذي يصدر طبقا للمادة
السابعة يتناول بيان المستوى المالي للمؤهلات المختلفة والاقدمية الافتراضية
الواجب اضافتها طبقا للمادة الخامسة ينما ان قرار وزير التنمية الادارية
الذي يصدر طبقا للمادة ١٢ يقتصر على بيان الشهادات التي توقف
منحها والمعادلة للشهادات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة
١٩٧٣ ومتى تم ذلك فان هذه الشهادات الاخيرة تعتبر بقوة القانون من
الشهادات فوق المتوسطة التي تخضع للحدول الثاني طبقا للفقرة (ز) من
المادة ٢٠ انفة الذكر وتخفيض النسبة لها المسد الكلية المنصوص عليها في
ذلك الجدول ست سنوات بدلا عن الاقدمية الافتراضية المضافة طبقا للمادة
الخامسة المشار اليها ووقعا لذلك فان قرار وزير التنمية ادارية رقم ٢ لسنة
١٩٧٦ الذي اضيفت بموجبه الشهادة التي تحملها المدعية وبعض

الشهادات الاخرى الشهادات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ لم ينص على وجوب اضافة اية اقدمية افتراضية لحملة الشهادات المنصوص عليها في ذلك القرار الاخير لان النص على تلك الاضافة لا يكون الا بالنسبة لقرارات وزير التنمية الادارية التي تصدر بالتطبيق للمادة السابعة الخاصة بتحديد المستوى المالى للشهادات المشار اليها في المادة الخامسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥، وعلى موجب الاجراءات المضمنة في تلك المادة.

وحيث انه على مقتضى هذا النظر تكون للدعية غير محقة في طلبها الاحتياطي واذا اغفل الحكم المطعون فيه النظر في طلبها الاحتياطي بعد رفضه الطلب الاصلى فيكون - في هذا الشق - قد جاء على خلاف احكام القانون مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وبالقضاء الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى بالنسبة للطلبين الاصلى والاحتياطي والزام المدعية بالمصروفات.

(طعن رقم ٨٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٧/٤/١٩٨٨)

سابعا - شهادة المعلامات العامة

قاعدة رقم (١٩٠)

المبدأ : شهادة المعلامات العامة عام ١٩٥٩ من المؤهلات فوق المتوسطة التي توقف منحها والورادة بقرار نائب رئيس الوزراء للتنمية الادارية ووزير شئون مجلس الوزراء رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ - المدعية حاملة هذه الشهادة سويت حالتها طبقا لاحكام هذا القرار والقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ يتخلف بذلك في شأنها مناسط استحقاق

الاقلمية الاعتبارية المنصوص عليها فى المادة الثالثة من القانون رقم

١٣٥ لسنة ١٩٨٠.

المحكمة : ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المدعية حاصلة على شهادة المعلومات العامة عام ١٩٥٩ وهى من المؤهلات فوق المتوسطة التى توقف منحهما والواردة بقرار نائب رئيس الوزراء للتنمية الادارية ووزير شعون مجلس الوزراء رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ وتم تسوية حالتها طبقا لاحكام هذا القرار والقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وهو مايقضى به احكام المادة الثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه ومن ثم يتخلف فى شأن المدعية مناط استحقاق الاقلمية الاعتبارية للمنصوص عليها فى المادة الثالثة من القانون الاخير.

(طعن رقم ٦٦٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٧/٣/٢٢)

ثامنا - شهادة خريجي مدرسة الزبية البحرية

قاعدة رقم (١٩١)

المبدأ : شهادة خريجي مدرسة الزبية البحرية لا تعتبر مؤهلا متوسطا فى تطبيق احكام المادة الخامسة من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام.

المحكمة : ومن حيث ان المادة الخامسة من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على انه "يحدد المستوى السالى والاقلمية للحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو الاتى: ١- الفئة (١٦٢ - ٣٦٠) لجملة الشهادات اقل من المتوسطة (شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة وشهادة

اتمام الدراسة الاعلادية او مايعادلهما)..... ب - الفقة (١٨٠ - ٣٦٠) لحملة الشهادات المتوسطة التى يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات تالية لشهادة اتمام الدراسة الاعلادية او مايعادلهما وكذلك الشهادات التى يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها خمس سنوات تالية لشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او مايعادلهما. ج - الفقة (١٨٨ - ٣٦٠) لحملة الشهادات الدراسية المتوسطة التى توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الاقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او مايعادلهما..... وان المادة السابعة من ذات القانون تنص على انه "مع مراعاة احكام المادة ١٢ من هذا القانون يصدر بيان المؤهلات الدراسية المشار اليها مع بيان مستواها المالى ومدة الاقدمية الاضافية المقررة لها وذلك طبقا للقواعد المنصوص عليها فى المادتين (٥ ، ٦) قرار من الوزير المختص بالتنمية الادارية بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة".

ومن حيث ان مفاد ماتقدم ان الاصل طبقا لحكم الفقرة (ب) من المادة الخامسة يعتبر المؤهل متوسطا يعين حامله فى الفقة (١٨٠ - ٣٦٠) اذا كان يتم الحصول عليه بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات تالية لشهادة اتمام الدراسة الاعلادية او مايعادلهما او يتم الحصول عليه بعد دراسة مدتها خمس سنوات تالية لشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او مايعادلهما، واستثناء من ذلك قضت الفقرة (ج) من ذات المادة بان يعتبر المؤهل متوسطا يعين حامله فى الفقة (١٨٠ - ٣٦٠) اذا كان قد توقف منحه

وكان يتم الحصول عليه بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات على الأقل تالية لشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او مايعادلها.

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المدعى حصص على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة عام ١٩٥٢ وحصل على شهادة خريجي مدرسة التربية البحرية بالاسكندرية عام ١٩٥٤ مما يقطع بان المدة اللازمة للحصول على هذه الشهادة لا تقل عن ثلاث سنوات دراسية، كذلك فانه ليس شرطاً للالتحاق بهذه المدرسة الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او مايعادلها وان شرط الالتحاق بهذه المدرسة هو فقط اجتياز مسابقة القبول للمدارس الاعلادية وهى فى مستوى ادنى من شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة، وقد تم معادلة شهادة خريجي مدرسة التربية البحرية بالاسكندرية بشهادة الاعلادية الصناعية وذلك بقرار وزير التربية والتعليم رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٨ الصادر بتاريخ ٢٣ من يولية سنة ١٩٦٨ والنشور بالعدد رقم ١٥٢ من الوقائع المصرية بتاريخ ٧ من يولية سنة ١٩٦٨ وقد جرى قضاء هذه الحكمة على ان مؤهل الاعلادية الفنية بانواعه الثلاثة صناعى وتجارى وزراعى لا يعد مؤهلاً متوسطاً فى تطبيق حكم الفقرة (ج) من المادة الخامسة من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين والسالف الاشارة اليها وانما يدخل فى عداد المؤهلات الاقل من المتوسطة التى تتيح لحاملها التعيين ابتداء فى الفئة (١٦٢ - ٣٦٠) جنيتها سنوياً وهى للمؤهلات المنصوص عليها فى الفقرة (أ) من المادة الخامسة المذكورة وهى شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة وشهادة اتمام الدراسة الاعلادية او مايعادلها. وبناء على ذلك فان شهادة خريجي مدرسة التربية

البحرية بالاسكندرية الحاصل عليها للدعى لاتعتبر وفى جميع الاحوال
موهلا متوسطا فى تطبيق احكام المادة الخامسة من قانون تصحيح اوضاع
العاملين وانما تدخل فى عداد المؤهلات الاقل من المتوسطة المقرر لها الفئة
(١٦٢ - ٣٦٠) وفقا لحكم الفقرة (أ) من هذه المادة وهو ما اكده على نحو
صريح قرار وزير التنمية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ الصادر تنفيذيا
لحكم المادة السابقة من القانون المشار اليه حيث نصت المادة الثامنة من هذا
القرار على ان تعتمد الشهادات والمؤهلات الدراسية اقل من المتوسطة
(شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة وشهادة اتمام الدراسة الاعدادية او
ما يعادلها) الاتى ذكرها فيما يلى للتعين فى وظائف الفئة (١٦٢) -
(٣٦٠): ٢٠٠١ (٣٢) شهادة خريجي مدرسة
الزيرة البحرية بالاسكندرية..... ومن ثم تكون الدعوى غير
قائمة على سند صحيح من الواقع او القانون خليقة بالرفض.

من حيث انه ترتب على ما تقدم فان الحكم المطعون وقد قضى
منطوقه بنات النظر المتقدم - فانه يكون قد صادف الصواب الامر الذى
يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ورفض موضوعا.

(طعن رقم ٨٧٩ لسنة ٣٠ قى جلسة ١٩٨٨/١/١٧)

الفرع السادس

شهادات دراسية ازهرية

اولا - شهادة الاجازة العالمية من كلية اللغة

العربية بجامعة الازهر المسبوقة

بشهادة الثانوية الازهرية

قاعدة رقم (١٩٢)

المبدأ : علم احقية العامل الحاصل على شهادة الاجازة العالمية من كلية اللغة العربية جامعة الازهر المسبوقة بشهادة الثانوية الازهرية من الاستثناء المتاح وفقا للقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ بالبقاء فى الخدمة حتى سن الخامسة والستين وانتهاء خدمته لزوما ببلوغه سن الستين - اذ ان حكم هذا الاستثناء لا ينسبط او يمتد الا بالنسبة لحملة الشهادة العالمية من خريجي الازهر دون حملة الشهادة العالمية حيث لا سبيل الى التوسع فى استثناء الاصل فيه ان يفسر تفسيراً ضيقاً.

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٢/٢٧/١٩٩٢ فاستظهرت اقتناعها السابق الصادر بجلستها المنعقدة فى ٢ مارس سنة ١٩٨٨ وحاصله ان المادة ٢٦ من قانون الجامع الازهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية رقم ١٠ لسنة ١٩١١ كانت تنص على ان "ينقسم التعليم فى الجامع الازهر الى اولى وثانوى وعالى وقسم للتخصص....." كما تنص المادة ٥٤ من ذات القانون على ان "الشهادات ثلاثة انواع: شهادة اولية وهى لمن انموا

الدراسة فى القسم الاولى وشهادة ثانوية وهى لمن اتموا الدراسة فى القسم الثانوى وشهادة العالمية لمن اتموا الدراسة فى القسم العالى.... " وان المادة ١١٦ منه تنص على ان "العالم هو من بيده شهادة العالمية" فى حين تنص المادة ٦٨ من المرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ باعادة تنظيم الجامع الازهر والمعاهد الدينية الاسلامية على ان "الشهادات التى تعطى للناجحين فى الامتحانات النهائية هى:.....

(٥) شهادة العالمية لمن اتموا دراسة التخصص فى مهنة التدريس او القضاء الشرعى او الوعظ او الارشاد". وان المادة ٢ من المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ باعادة تنظيم الجامع الازهر تنص على ان "يشمل الجامع الازهر الكليات الاتية: (١) كلية الشريعة. (٢) كلية اصول الدين. (٣) كلية اللغة لعربية". وتنص المادة ٥٠ من ذات القانون على ان "يمنح بناء على طلب كلية الشريعة وموافقة المجلس الاعلى الشهادات الاتية:..... (٢) شهادة العالمية مع اجازة القضاء. (٣) شهادة العالمية من درجة استاذ فى الفقه والاصول...." وتنص المادة ٥٦ منه على ان "يمنح بناء على طلب كلية اصول الدين وموافقة المجلس الاعلى الشهادات الاتية:..... (٢) شهادة العالمية مع الاجازة فى الدعوى والارشاد. (٣) شهادة العالمية من درجة استاذ فى التوحيد والفلسفة. (٤) شهادة العالمية من درجة استاذ علوم القرآن الكريم والحديث الشريف. (٥) شهادة العالمية من درجة استاذ فى التاريخ الاسلامى". وتنص المادة ٦٢ على ان: "يمنح بناء على طلب كلية اللغة العربية وموافقة المجلس الاعلى الشهادات الاتية:..... (٢) شهادة العالمية مع الاجازة فى التدريس. (٣) شهادة العالمية من درجة استاذ

فى النحو. (٤) شهادة العالمية من درجة استاذ فى البلاغة". وتنص المادة ١١٢ من ذات القانون على ان "العالم من بيده شهادة العالمية طبقا لاحكام هذا القانون والقوانين السابقة عليه". هذا بينما نصت المادة الاولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه المستبدلة بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٤ بتعديل احكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ على انه "استثناء من احكام القوانين التى تحدد سن الاحالة الى المعاش تنتهى خدمة العاملين المدنيين بالجهاز الادارى للدولة ووحدات الحكم المحلى والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها والهيئات القضائية والجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحوث وغيرها من الجهات، من العلماء خريجي الأزهر وخريجي دار العلوم من حملة ثانوية الأزهر او تجهيزية دار العلوم وخريجي كلية الاداب من حملة ثانوية الأزهر، وحاملى العالمية المؤقتة او العالمية على النظام القديم غير المسبوق بثانوية الأزهر يبلوغيهم سن الخامسة والستين".

واستظهرت الجمعية فى سابق افتتاحها ومما تقدم جميعا ان المشرف انصافا منه لخريجي جامعة الأزهر وتعيضا لهم عن طول مدة الدراسة فى التعليم الأزهرى عن تلك المقررة فى التعليم العام قرر استثناء خريجي هذه الجامعة المعينين بالجهاز الادارى للدولة وغيرها من الجهات الاخرى المنصوص عليها فى المادة الاولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه من احكام القوانين التى تحدد سن الاحالة الى المعاش وقضى بانتهاء خدمتهم يبلوغيهم سن الخامسة والستين وقصر الاستثناء على طائفتين من خريجي الأزهر الاولى: طائفة العلماء والثانية: طائفة خريجي دار العلوم

وكلية الاداب الحاصلين على المؤهلات المنصوص عليها من حملة ثانوية الازهر وكذلك حاملي العالمية المؤقتة او العالمية على النظام القديم غير المسبوقه بثانوية الازهر. وفى تحديد المقصود بـافراد الطائفة الاولى استبان للجمعية فى الاقتضاء المشار اليه ان المادة ١١٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ آنف البيان - ومن قبلها المادة ١١٦ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ - نصت على ان العالم من بيده شهادة العالمية طبقا لاحكام هذا القانون والقوانين السابقة عليه. وباستعراض احكام قوانين الازهر المتعاقبة استبان ان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ قسم التعليم الازهرى الى تعليم اولى وثانوى وعالى وان شهادة العالمية كانت تمنح طبقا لاحكامه لمن اتموا الدراسة فى القسم العالى والامر كذلك فى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ الذى قرر منح شهادة العالمية لمن اتموا دراسة التخصص فى مهنة التدريس او القضاء الشرعى او الوعظ او الارشاد. اما القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ فقسم جامعة الازهر الى ثلاث كليات هى كلية الشريعة وكلية اصول الدين وكلية اللغة العربية وحدد شهادات العالمية التى تمنح لخريجي هذه الكليات الثلاث وذلك على النحو الوارد به بيد ان القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦٣ بشأن اعادة تنظيم الازهر والهيئات التى يشملها جاء خلوا من نص مماثل لنص للمادة ١١٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ المشار اليه، الامر الذى يكشف بجلاء عن اتجاه ارادة المشرع فى حصر طائفة العلماء خريجي الازهر الذين يفيدون من حكم الاستثناء المقرر بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ بالبقاء فى الخلعة حتى سن الخامسة والستين فى الحاصلين

على شهادة العالمية وفقا لاحكام القوانين ارقام ١٠ لسنة ١٩١١ و ٤٩ لسنة ١٩٣٠ و ٢٦ لسنة ١٩٣٦ المشار اليها.

وارتأت الجمعية على ضوء من افتائها السابق واستقامة سنده وميراثه وصحيح سنده من صريح النص ان حكم الاستثناء فى مثل الحال المعروض لا ينسبط او يمتد الا بالنسبة لحملة العالمية من بحريى الازهر دون حملة الشهادة العالمية حيث لاسبيل الى التوسع فى استثناء الاصل فيه ان يفسر تفسيراً ضيقاً.

وترتياً على ماتقدم، واذ كان الثابت ان المعروضة حالته حصل على شهادة الاجازة العالمية من كلية اللغة العربية بجامعة الازهر سنة ١٩٧٢ المسبوقه بشهادة الثانوية الازهرية وبصرف النظر عن وجه معاملته بها وظيفيا من عدمه، فانه لا يندرج فى عداد المخاطبين بحكم المادة الاولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه ولا يفيد من ثم بالاستثناء المتاح على مقتضاه وتنتهى خدمته لزوما ببلوغ سن الستين.

لذلك : انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية السيد/..... العامل بشركة المشروعات الصناعية والهندسية فى البقاء فى الخدمة الى من الخامس والستين.

(ملف رقم ٢٢٨/٢/٨٦ فى ١٩٩٢/١٢/٢٧)

ثانياً — شهادة الاجازة العالمية المعادلة

ليكالوريوس التجارة المسبوقة

بالتأنيف الازهرية

قاعدة رقم (١٩٣)

المبدأ : الحاصل على الاجازة العالمية المعادلة ليكالوريوس التجارة المسبوقة بالتأنيف الازهرية نظام الخمس سنوات لا يندرج فى عداد المخططين بحكم المادة الاولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته — لا يستفيد من الاستثناء المقرر بهذا القانون وتنتهى خدمته ببلوغه سن الستين .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لىسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٩٨٨/٣/٢ قيننت ان المادة ٢٦ من قانون الجامع الازهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية رقم ١٠ لسنة ١٩١١ كانت تنص على ان " ينقسم التعليم فى الجامع الازهر الى اولى وثانوى وعالى وقسم التخصص وتنص المادة ٥٤ من ذات القانون على ان " الشهادات ثلاثة انواع : شهادة اولى وهى لمن اتموا الدراسة فى القسم الاولى وشهادة ثانوية وهى لمن اتموا الدراسة فى القسم الثانوى وشهادة العالمية وهى لمن اتموا الدراسة فى القسم العالى..... وتنص المادة ١١٦ على ان العالم هو من يلهه شهادة العالمية وتنص المادة ٦٨ من المرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ باعادة تنظيم الجامع الازهر والمعاهد الدينية العلمية والاسلامية على ان الشهادات التى تعطى للناجحين فى الامتحانات النهائية هى:..... (٥) شهادة العالمية لمن اتموا دراسة

التخصص في مهنة التدريس أو القضاء الشرعى أو الوعظ أو الارشاد " وتنص المادة ٢ من المرسوم بقانون رقم ٢٦ مارس سنة ١٩٣٦ باعادة تنظيم الجامع الازهر على ان " يشمل الجامع الازهر الكليات الآتية : (١) كلية الشرعية (٢) كلية اصول الدين (٣) كلية اللغة العربية وتنص المادة ٥٠ من ذات القانون على ان " تمنح بناء على طلب كلية الشرعية وموافقة المجلس الاعلى الشهادات الآتية : (٢) شهادة العالمية مع اجازة القضاء (٣) شهادة العالمية من درجة استاذ فى الفقه والاصول " وتنص المادة ٥٦ على ان " تمنح بناء على طلب كلية اصول الدين وموافقة المجلس الاعلى الشهادات الآتية : (٢) شهادة العالمية مع اجازة فى الدعوة والارشاد (٣) شهادة العالمية مع درجة استاذ فى التوحيد والفلسفة (٤) شهادة العالمية من درجة استاذ فى علوم القرآن الكريم والحديث الشريف (٥) شهادة العالمية من درجة استاذ فى التاريخ الاسلامى . وتنص المادة ٦٢ على ان " تمنح بناء على طلب كلية اللغة العربية وموافقة المجلس الاعلى الشهادات آتية (٢) شهادة العالمية مع الاجازة فى التدريس (٣) شهادة العالمية من درجة استاذ فى النحو (٤) شهادة العالمية من درجة استاذ فى البلاغة ... وتنص المادة ١٠١٢ على ان " العالم من يبله شهادة العالمية طبقا لاحكام هذا القانون والقوانين السابقة عليه " واحيرا تنص المادة الاولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ المستبدلة بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٤ بتعديل احكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ على استثناء من احكام القوانين التى تحدد من الاحالة الى المعاش تنتهى خدمة العاملين المدنيين بالجهاز الادارى

للدولة ووحدات الحكم المحلى والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها والهيئات القضائية والجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحوث وغيرها من الجهات ، من العلماء خريجي دار العلوم وخريجي كلية الآداب من حملة ثانوية الأزهر ، وحاملى العالمية الموقته او العالمية على النظام القديم غير المسبوقه بثانوية الأزهر يبلوغهم سن الخامسة والستين .

واستظهرت الجمعية ان المشرع انصافا من لخريجي جامعة الأزهر وتعريضا لهم عن طول مدة الدراسة فى التعليم الأزهرى عن تلك المقررة فى التعليم العام قرر استثناء خريجي هذه الجامعة المعينين بالجهاز الادارى للدولة وغيرها من الجهات الاخرى للنصوص عليها بالمادة الاولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه وتعديلاته من احكام القوانين التى تحدد سن الاحالة الى المعاش وقضى بانهاء خدمتهم يبلوغهم سن الخامسة والستين وحصر هذا الاستثناء فى طائفتين من خريجي الأزهر الاولى طائفة العلماء والثانية طائفة خريجي دار العلوم وكلية الآداب الحاصلين على المؤهلات المنصوص عليها وكذلك حاملى العالمية الموقته او العالمية على النظام القديم غير المسبوقه بثانوية الأزهر . وفى تحديد المقصود بأفراد الطائفة الاولى تبينت الجمعية ان المادة ١١٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ المشار اليه - ومن قبلها المادة ١١٦ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ نصت على ان العالم من ينده شهادة العالمية طبقا لاحكام هذا القانون والقوانين السابقة وباستعراض احكام قوانين الأزهر المتعاقبة بين ان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ قسم التعليم الأزهرى الى تعليم أولى وثانوى وعلمى وان الشهادة العالمية كانت تمنح طبقا لاحكامه لمن انما

الدراسة فى القسم العالمى والامر كذلك بالنسبة للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ الذى قرر منح شهادة العالمية من ائمتها دراسته التخصص فى مهنة التدريس او القضاء الشرعى او الوعظ او الارشاد اما القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ فقسم جامعة الازهر الى ثلاث كليات هى كلية الشريعة وكلية اصول الدين وكلية اللغة العربية وحللت شهادات العالمية التى تمنح لخريجي هذه الكليات الثلاثة وذلك على النحو الوارد به . وقد جاء القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦٣ باعادة تنظيم جامعة الازهر خلطوا من نص مماثل لنص المادة ١١٦ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ المشار اليه وهو امر الذى يكشف بوضوح عن اتجاه ارادة المشرع الى حصر طائفة العلماء خريجي الازهر الذين يفيدون من حكم الاستثناء المقرر بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته بالبقاء فى الخدمة حتى سن الخامسة والستين فى الحاصلين على شهادة العالمية وفقا لاحكام القوانين ارقام ١٠ لسنة ١٩١١ و٤٩ لسنة ١٩٣٠ و٢٦ لسنة ١٩٣٦ المشار اليها وترتيباً على ما تقدم . ولما كان الثابت ان العامل المعروضة حالته حاصل على الاجازة العالمية المعادلة لبيكالوريوس التجارة للسبوق بالثانوية الازهرية نظام الخمس سنوات فانه لا يندرج فى عداد المحاطين بحكم المادة الاولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته ولا يفيد بالتالى من الاستثناء المقرر به وتنتهى علمته ببلوغه من الستين .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انتهاء

خدمة السيد/..... ببلوغه من الستين .

(ملف رقم ٧٢١/٣/٨٦ جلسة ١٩٨٨/٣/٢)

الفرع السابع

الماجستير والدكتوراه

أولا : الماجستير

(شهادة زمالة كلية الجراحين بأدنيوه)

قاعدة رقم (١٩٤)

المبدأ : شهادة زمالة كلية الجراحين بأدنيوه تعادل درجة الماجستير في الجراحة بشرط سبق الحصول على درجة البكالوريوس المصرية او ما يعادلها - أساس ذلك : قرار ديوان الوظيفة رقم ٣١٢ لسنة ١٩٦٠ - أثر ذلك : عدم جواز انقاص مدة سنتين المقررة للحاصلين على الدكتوراه طبقا لنص المادة (٢٠) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

الحكمة : ومن حيث بالنسبة لطلب الطاعن اضافة سنتين لمدة خدمة الكلية لحصوله على الدكتوراه طبقا للمادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والتي تقضى بان تحسب المدة الكلية المحددة بالجداول المرفقة الخاصة بمحملة للمؤهلات الدراسية سواء ما كان منها مقيما عند العمل بأحكام هذا القانون او ما يتم تقييمه بناء على احكامه اعتبارا من تاريخ التعيين او الحصول على المؤهلات العالي ايهما اقرب .

وتحسب المدة الكلية المتعلقة بمحملة للمؤهلات العليا والمحددة فى الجدول المرفق مع مراعاة القواعد الآتية:

(أ)

(ب) انقاص مدة سنتين للحاصلين على الدكتوراه .

ومن حيث ان الاستفادة من النص انه يتعين ان يكون المؤهل الحاصل عليه العامل مقيما عند العمل بأحكام هذا القانون او يتم تقييمه بناء على احكامه ، واذا كان الطاعن قد حصل على شهادة الزمالة سنة ١٩٦٧ وكانت هذه الشهادة قد قيمت بقرار ديوان الوظيفة رقم ٣١٢ لسنة ١٩٦٠ بانها معادلة لدرجة الماجستير فى الجراحة من جامعة جمهورية مصر بشرط سبق الحصول على درجة البكالوريوس المصرية أو ما يعادها ومن حيث ان المادة التاسعة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفى الدولة كانت تخطر ديوان الوظيفة بمعادلة الشهادات الاجنبية، ومن ثم يكون تقييم الديوان لهذه الشهادات هو المعمول عليه بالنسبة لمن يسرى عليهم الاحكام الخاصة بموظفى الدولة ومنها أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه . ومن ثم يكون طلب الطاعن ضم مدة ستين الى مدة خدمة الكلية على غير سند من القانون متعين الرفض، ولا صحة فيما ذهب اليه من ان شهادة الزمالة الحاصل عليها مؤهل للتمين فى الجامعات او ان وزارة الصحة تقيدها معادلة لشهادة الدكتوراه ذلك انه وكما سلف القول فالعبرة بالتقييم الصادرة من ديوان الموظفين بالنسبة للعاملين بأحكام قوانين العاملين المدنيين بالدولة دون غيره على فرض صلوجه من جهات اخرى غير ديوان الموظفين .

ومن حيث انه متى كان الامر كما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ بوجه النظر السالفة بالنسبة لطلبات الطاعن ، فانه يكون قد اصاب الحق فى قضائه ويتعين والحالة هذه الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام الطاعن بالمصروفات .

(طعن ٦٩٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٦/١/٢٦)

ثانيا : الدكتوراه

قاعدة رقم (١٩٥)

المبدأ : منح الراتب الاضافى المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ قام على العاملين شاغلي وظائف الكادرين الفنى والادارى من الدرجة السادسة الى الدرجة الرابعة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ حصول العامل على الدكتوراه وهو فى الدرجة الثالثة يمنح الراتب الاضافى مدة بقائه فى هذه الدرجة فقط — وقد تطلب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ ومن بعده قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٨٢ فى المؤهل الذى يحصل عليه العامل ان يكون متفقا وطبيعة عمله او ان يكون لفرع التخصص متصلا بنوع العمل ويرجع فى تقدير ذلك الى لجنة شئون العاملين.

المحكمة : ومن حيث ان المادة ١ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ تنص على ان يمنح موظفوا الكادرين الفنى والادارى (من الدرجة السادسة الى الدرجة الرابعة الحاصلون على درجة الماجستير او الدكتوراه او ما يعادلها راتبا اضافيا بالفئتين الاتيتين .

(أ)

(ب) ستة جنيهاً شهرياً للحاصلين على الدكتوراه أو ما يعادلها وفى هذه الحالة يستمر منح الراتب الإضافى مدة بقاء الموظف فى درجته الحالية والدرجة التالية لها .

وتنص المادة ٦ على أنه إذا حصل الموظف على الدكتوراه وهو فى الدرجة الثالثة فيمنح العلاوة المنصوص عليها فى المادة السابقة مدة بقائه فى هذه الدرجة فقط .

ويشترط لاستحقاق الموظف الراتب المقرر فى المادتين ١ و ٢ أن يكون فرع التخصص متصلاً بنوع العمل الذى يقوم به ويكون تقدير ذلك للجنة الدائمة للبحوث فى الوزارة المختصة وفى حالة عدم وجود لجنة دائمة للبحوث فى الوزارة فيرجع فى تقدير ما تقدم الى لجنة شؤون الموظفين .

وتنص المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٨٢ على أن تمنح علاوة تشجيعية للمعاملين بأحكام القانونين رقم ٤٧، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .. الذين يحصلون أثناء خدمتهم على درجة الماجستير كما يمنح العامل علاوة تشجيعية أخرى إذا حصل على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها .

وتنص المادة الثالثة على أن يشترط لاستحقاق العلاوة التشجيعية المشار إليها أن يكون المؤهل الذى حصل عليه العامل يتفق وطبيعة عمله أو أن يكون فرع التخصص فى الدرجة العلمية التى حصل عليها متصلاً بعمل الوظيفة التى يشغلها ويرجع فى تقدير ذلك الى لجنة شؤون العاملين المختصة.....

ومن حيث ان مودى النصوص المتعلقة ان منح الراتب الاضافى للمقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ قاصر على العاملين شاغلى وظائف الكادرين الفنى والادارى من الدرجة السادسة الى الدرجة الرابعة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، فاذا كان العامل قد حصل على الدكتوراه وهو فى الدرجة الثالثة فيمنح الراتب الاضافى مدة بقاءه فى هذه الدرجة فقط ، هذا وقد تطلب هذا القرار ومن بعده قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٨٢ فى الموهل الذى يحصل عليه العامل ان يكون متفقا وطبيعته عمله او ان يكون فرع التخصص متصلا بنوع العمل ويرجع فى تقدير ذلك الى لجنة شئون العاملين .

ومن حيث ان الثابت من ملف خدمة المدعى انه عين ابتداء بالهيئة العامة لبناء السد العالى بوظيفة مترجم ثم نقل الى المؤسسة المصرية العامة للكهرباء بذات وظيفته ومن ثم رقى الى وظيفة رئيس علاقات عامة (ب) من الفئة الخامسة اعتبارا من ١٩٧٢/٤/٨ ، ورقى الى وظيفة رئيس قسم الخدمات الادارية من الفئة الرابعة اعتبارا من ١٩٧٦/١٢/٣١ ، ثم عين فى وظيفة باحث ممتاز شئون ادارية من الفئة ٢٠٨٨/١٠٨٠ اعتبارا من ١٩٨٢/٧/١٧ . وبعرض حالته على لجنة شئون العاملين قررت ان موهل الدكتوراه الحاصل عليه فى الترجمة (روسى - عربى) لا يتفق مع وظيفته .

ومن حيث انه ثبت من استعراض حاله المدعى عن الوظيفة على التفصيل السابق انه وان بدأ حياته الوظيفية مترجما الا انه وقبل حصوله على الدكتوراه فى الترجمة اصبح يشغل وظيفة اشرافية هى رئيس علاقات عامة (ب) وتدرج فى مجال هذا النوع من الوظائف حيث رقى الى وظيفة رئيس

قسم الخدمات الادارية ثم وظيفة باحث ممتاز شئون ادارية اعتبارا من ١٩٨٢/٧/١٧ . ومن أجل ذلك يكون ماقروته لجنة شئون العاملين من أن مؤهل الدكتوراه الحاصل عليه المدعى فى الترجمة (روسى — عربى) لا يتفق مع وظيفته صحيح قانونا سواء فى ظل العمل بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ او قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٨٨ لسنة ١٩٨٢ وتبعاً لذلك يكون طلب المدعى اعمال أحكام هذين القرارين فى حقه لا سند له من احكام القانون خليفاً بالرفض .
(طعن ١٢٢١ لسنة ٣٠ فى جلسة ١٩٨٨/٦/١٢)

الفرع الثامن

شهادات دراسية في العلوم

قاعدة رقم (١٩٦)

المبدأ : المواد ٤، ٣، ١ من القانون رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٤ مفادها - هذا القانون المشار اليه قد اشترط لقيّد الحاصل على بكالوريوس العلوم في السجل المنصوص عليه في المادة (١) من ذات القانون هذا المؤهل وأيضا حصوله على درجة او شهادة تخصص في الكيمياء الحيوية او كيمياء تحليل الاغذية او كيمياء تحليل الادوية في البكتريولوجيا أو في الباثولوجيا حسب الاحوال - جعل المشرع تقدير قيمة شهادة التخصص الى اللجنة المشكلة في المادة (٤) من هذا القانون - هذه اللجنة وهي تقدر مؤهلا معينا من بين تلك المؤهلات انما تقدره تقديرا موضوعيا بدراسة ما احتواه من فروع العلم المختلفة ومدى كفايتها لتكوين الخبرة والدراية اللازمتين للقيّد في السجل المشار اليه وممارسة المهنة - وذلك بصرف النظر عن شخصية حامل ذلك المؤهل - تقدير اللجنة المشار اليها لشهادة التخصص يكون بمثابة القاعدة التنظيمية العامة الصادرة ممن يملكها - تكون هذه القاعدة واجبة الاتباع في صدد ما صدرت بشأنه - طالما انها صدرت متفقة واحكام القانون وقصد منها تحقيق المصلحة العامة - على ذلك لا يجوز لهذه اللجنة العدول عن هذه القاعدة التنظيمية الا لاسباب تستجد وتكون حقيقية جدية تبرر ذلك العدول وتكون تحقيقا للصالح العام

تقدير هذه اللجنة يجد حدة الطبعى فى علم مخالفة القانون أو مخالفة القاعدة التنظيمية العامة التى أقرتها - تلتزم هذه اللجنة بمعاملة حاملى التخصص الواحد نفس المعاملة فى جميع الاحوال ولا تعدل عما سارت عليه والتزامته الا لاسباب جدية .

المحكمة : ومن حيث ان المشرع نظم الشروط الخاصة بمزاولة مهنة الكيمياء الطبية والبكتريولوجيا والباثولوجيا - على ستن منضبطة فى القانون رقم ١٩٥٤/٣٦٧ - والقوانين المعدلة له اذ نص فى المادة (١) منه على انه " لا يجوز لغير الاشخاص المقيمة بمأواهم فى السجل الخاص بوزارة الصحة العمومية القيام بالاعمال الاتية:.....

(أ) الابحاث او التحاليل او الاعتبارات الكيميائية الطبية وابداء اراء فى مسائل او - تحليلات كيميائية طبية وبوجه عام مزاولة مهنة الكيمياء الطبية باية صفة عامة كانت او خاصة . "كما اشترطت المادة (٣) للتقيد فى السجل المنصوص عليه فى المادة (١) ان تتوافر فى الطالب الشروط الاتية:

١-

٢ - ان يكون حاصلا على : (أ) بكالوريوس فى الطب والجراحة من احدى الجامعات المصرية وكذا على دبلوم فى الباثولوجيا الاكلينيكية. (ب) او بكالوريوس فى الطب والجراحة او فى الصيدلة او فى العلوم (الكيمياء) او فى الطب البيطرى او فى الزراعة من احدى الجامعات المصرية ، وكذا على درجة او شهادة تخصص من احدى الجامعات المصرية فى الكيمياء الحيوية او كيمياء تحليل الاغذية او كيمياء تحليل الادوية او فى البكتريولوجيا او فى الباثولوجيا حسب الاحوال " . وتنص المادة (٤) على

ان " تقدر قيمة شهادات التخصص وكذا الدرجات والشهادات الاجنبية باعتبارها معادلة للدرجات المصرية لجنة مكونة من وكيل وزارة الصحة العمومية رئيسا ومن....." ومن حيث انه يبين من جماع النصوص المتقدمة ان القانون قد اشترط لقيّد الحاصل على بكالوريوس العلوم فى السجل المذكور المنصوص عليه فى المادة (١) وبالإضافة الى هذا المؤهل يتعين حصوله على درجة او شهادة تخصص فى الكيمياء الحيوية او كيمياء تحليل الاغذية او كيمياء تحليل الادوية فى البكتريولوجيا او فى الباثولوجيا حسب احوال . ثم جعل المشرع تقدير قيمة شهادة التخصص الى اللجنة التى شكلها فى المادة (٤) منه فالحصول على درجة او شهادة التخصص فى احدى المواد ليس كافيا وحده لانعام القيد، وانما يجب ان تقدر اللجنة - بعد البحث - قيمته لتقدير ما اذا كان كافيا لتوفير العلم والخبرة التى يجب توافرها للقيّد فى السجل المشار اليه، فاللجنة وهى تقدر مؤهلا معينا من بين تلك المؤهلات انما تقدره تقديرا موضوعيا بدراسة ما احتواه من فروع العلم المختلفة ومدى كفايتها لتكوين الخبرة والدراسة اللازمتين للقيّد فى السجل المشار اليه وممارسة المهنة وذلك بصرف النظر عن شخصية حامل ذلك المؤهل.

وحيث انه بناء على ما تقدم فاذا قدرت اللجنة كفاية شهادة التخصص للقيّد فى السجل ورخصت لحامل الشهادة فى ممارسة المهنة، فان تقديرها لشهادة - التخصص يكون بمثابة القاعدة التنظيمية العامة الصادرة ممن يملكها لما لها من طابع العمومية والتحديد وبالتالي تصبح هذه القاعدة بمثابة القاعدة القانونية والواجبة الاتباع فى صدد ما صدرت بشأنه

طالما انها صدرت متفقة واحكام القانون وقصد منها تحقيق المصلحة العامة، ومن ثم فلا يجوز لهذه اللجنة العدول عن هذه القاعدة التنظيمية الا لاسباب تستجد وتكون حقيقية جدية تبرر ذلك وتحمل على تغيير رايها وتعديل قرارها ، اى انه يستجد من الاسباب ما يحملها على تغيير القاعدة التنظيمية تحقيقا للصالح العام ، ولا يكفى فى هذا الشأن ان تستند لذات الاسباب - التى صدرت القاعدة التنظيمية معاصرة لها ومع ذلك تجاوزتها اللجنة المذكورة ولم تلمسك بها اعلاء من شأن القاعدة التنظيمية العامة، فليس لهذه اللجنة ان تعود مرة اخرى للتمسك بتلك الاسباب وتهدر القاعدة التنظيمية العامة النافذة ، وانما يتعين بمناسبة العدول عن القاعدة التنظيمية ان تستجد اسباب لم تكن قائمة تبرر هذا العدول تحقيقا للصالح العام، واذا كانت اللجنة تتمتع فى شأن تقدير ما تحدده من شهادات التخصص بأختصاص واسع فى التقدير الا ان هذا التقدير يحد حدة الطبيعى فى علم مخالفة القانون او مخالفة القاعدة التنظيمية العامة التى اقرتها، وليس لها ان تنحرف فى ممارسة السلطة ومن اظهر واجباتها فى الالتزام بروح القانون فى ممارستها ان تلتزم وتيرة واحدة فى عملها، فلتتزم بمعاملة خامل التخصص الواحد نفس المعاملة فى جميع الاحوال ولا تعدل عما سارت عليه والتمتته الا لاسباب جدية ومبررة تبدى لها وتحملها على العدول.

فذا كان الثابت ان القانون قد اشترط فى الحاصل على بكالوريوس العلوم الحصول على درجة او شهادة تخصص فى احد المواد من بينها الكيمياء الحيوية دون ان يربطها بوصف معين فقد كان للجنة سلطة

تقديرية في ان تبحث - درجات الشهادات التخصصية المختلفة في الكيمياء الحيوية لتقدر قيمتها الفنية والعلمية وصلاحيتها ولتحقيق وتوفير التأهيل اللازم كشرط للقيد حسبما قدره المشرع تحقيقا للصالح العام القومي وبمراعاة الصالح العام للمهنة ، وبذلك كان من الجائز لها ان تقدر ما تدرئ من شروط يجب توافرها في تخصص الكيمياء الحيوية مما يوفر في الحاصلين شرط القيد على ان تلتزم ذلك في جميع الاحوال ، فلذا اجازت قيد الحاصلين على بكالوريوس العلوم الحاصلين على المؤهل الاعلى في الكيمياء الحيوية وهو دبلوم الدراسات العليا في العلوم في الكيمياء الحيوية فقد كان عليها ان تلتزم بذلك وتغضى على ذات الوتيرة فلا ترفض القيد في حق البعض بعد ان اجازته في حق غيرهم . فالالتزام بالمساواة بين فئوى المراكز القانونية المتماثلة وتوفير تكافؤ الفرص لجميع المواطنين يخضع له جميع الافراد والتنظيمات النقاية وغيرها من اشخاص قانونية في الدولة وفقا لصريح احكام المواد ٥٦،٨ من الدستور.

ومن حيث ان البادى من الاوراق ان الطاعن قد حصل على بكالوريوس العلوم شعبة الكيمياء الحيوية عام ١٩٨١ كما حصل على دبلوم الدراسات العليا في العلوم في الكيمياء الحيوية عام ١٩٨٥ فلما تقدم الى ادارة التراخيص الطبية طالبا قيده في سجل الكيميائيين الطبيين، عرضت امره على اللجنة الخاصة بتقدير قيم شهادات التخصص والدرجات الاجنبية التي قررت بجلستها للورقة ١٦/٣/١٩٨٨ عدم الموافقة على قيده بالسجل حيث ان الدبلوم الحاصل عليه لا يكفى لمزاولة التحليل الكيميائى الطبى ، بينما سبق ان وافقت على قيد

زميله/..... بالترخيص رقم ٦٥٩ فى ١٩٨٦/٩/٨ والحاصل
على ذات مؤهله ودرجته التخصصية ، وزميله/.....
بالترخيص رقم ٦٨٤ فى ١٩٨٦/٩/٨ والحاصل على البكالوريوس العامة
شعبة الكيمياء والنبات ثم دبلوم الدراسات العليا فى الكيمياء الحيوية
، الامر الذى يتظاهر على ان القرار الصادر يرفض قيد الطاعن فى سجل
الكيميائيين الطبيين لم يكن مرده الى تقدير شهادة التخصص التى حصل
عليها واذا كان السبب من وراء قرارها رفض قيده - على ما ذهبت الجهة
الادارية فى بعض الاوراق هو ضبط لعملية القيد فى السجل المذكور
وتحديد من يحق لهم فتح معامل تحاليل توصلا الى الحفاظ على مستوى مهنة
التحاليل الطبية البشرية وتوفير - كفاية معينة فيمن يتعاملون مع اجسام
المرضى من بنى البشر ، واذا افترض صحة ذلك، فقد كان على اللجنة
تحقيقا لهذا الغرض ان تلجأ الى تعديل نصوص القانون والقواعد
التنظيمية العامة النافذة لما يسمح بهذا الضبط ولا يخل بأى وجه بالمساواة
امام القانون ، وتكافؤ الفرص بين جميع المتقدمين للقيد فى سجل المهنة
وحتى صدور هذا التعديل وسريانه فلا محل لمنع القيد لبعض حاملى مؤهل
معين ما لم يتوافر فيهم يقين ما يحول قانونا دون قيدهم ولا شك ان
مستوى اداء المرخص لهم وحفاظهم على المهنة مسؤولة النقابة التى عليها
بذل الجهد اللازم - لجدية الرقابة على تلك المعامل ومحاسبة من يفرط
منهم فى حق المهنة بما قرره القانون من سلطة الاجهزة النقايبية وبما شرعه
من عقوبات او بما ارد فى غيره من القوانين وبصفة خاصة قانون
العقوبات وابلاغ السلطات القضائية المختصة بتحريك الدعوى العمومية

إذا اقتضى الامر ذلك ، ولا يصح ان تكون المخالفات التى ارتكبها البعض من هؤلاء فى العمل سببا فى منع وحظر الترخيص لغيرهم ، بل يمكن لل نقابة ان تضبط الترخيص للممنوح هؤلاء وتكفل تنفيذ مقتضاة وفقا لما يلزم لحماية المواطنين وصالح المهنة فلا يوجد ما يمنعها من متابعة التنفيذ اللقيق لما ينص عليه الترخيص الحالى المذيل بعبارة " حظر اخذ عينات من جسم المرضى الا بمعرفة طبيب بشرى مرخص على ان يقيده اسمه بكل من تقرير نتيجة التحليل ودفع سجل قيد العينات بالمعمل " ومن ثم فلا وجه للتحدى فى خصوصية هذه المنازعة وبحسب الظاهر من الاوراق بصحة السبب الذى اقامت عليه اللجنة المختصة قرارها برفض طلب قيد الطاعن فى السجل المذكور وهو علم حصوله على شهادة التخصص فى الكيمياء الحيوية الامر الذى يبين منه توافر ركن الجدية فى طلب الطاعن بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه فضلا عما هو مقرر من توافر ركن الاستعمال لتعلق القيد والترخيص بحقه فى مزاوله مهته مصدر رزقه، واذا انتهى الحكم المطعون فيه الى الاعتد بغير هذا النظر فانه يكون قد صدر مخالفا للقانون جديرا بالالفاء ويكون الطعن قائما على اساس سليم من القانون متمم القبول موضوعا".

(طعن ١٤١١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٢/٦/٧)

الفرع التاسع

شهادة الدراسة الثانوية العامة

قاعدة رقم (١٩٧)

المبدأ : الشهادة التى عنها المشرع فى قرارات وزير الدولة للتعليم والبحث العلمى ارقام ١٢٨ و ١٤٦ لسنة ١٩٨٠ و ٦١ لسنة ١٩٨١ وقصد الفادة الحاصلين عليها من احكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ والقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ هى شهادة اتمام الدراسة الثانوية القسم الخاص (التوجيهية) بنين التى كان يتم الحصول عليها خلال الفترة ما بين عامى ١٩٨٣ و ١٩٥٧ وكان يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها خمس سنوات على الاقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديعة دون سواها وهذه الشهادة توقف منحها اعتبارا من عام ١٩٥٨ حيث اصبح يمنح اعتبارا من هذا التاريخ (شهادة الدراسة الثانوية العامة) ويتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات على الاقل بعد الحصول على شهادة الاعدادية العامة وذلك طبقا للقانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ بتنظيم التعليم الثانوى والقوانين المعدلة له وهذه الشهادة لم يتوقف منحها فى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ومن باب اولى القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ .

المحكمة : ومن حيث ان المادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣

بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية تنص على ان "تضاف الى الجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية والمؤهلات او الشهادات الدراسية التي توقف منحها وكان يتم الحصول عليها بعد دراسة تستغرق خمس سنوات دراسية على الاقل بعد شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة..... وعلى الجهات الادارية المختصة تحديد المؤهلات والشهادات الدراسية التي تتحقق فيها الشروط المبينة بالفقرة الاولى ويتم التحديد في هذه الحالة بقرار من وزير التعليم بعد موافقة اللجنة المختصة عليها في المادة ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة" وتنفيذا هذه المادة صدرت قرارات وزير الدولة للتعليم والبحث العلمي ارقام ١٢٨ و ١٤٦ لسنة ١٩٨٠ و ٦١ لسنة ١٩٨١ بتحديد المؤهلات والشهادات التي تنطبق عليها احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وقد تضمن القرار رقم ١٢٨ مادة وحيدة تنص على ان "تضاف الى الجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية والمؤهلات او الشهادات التي توقف منحها وكان يتم الحصول عليها بعد دراسة تستغرق خمس سنوات دراسية على الاقل بعد شهادة اتمام الدراسة الابتدائية (قديم)..... الشهادات والمؤهلات الآتية: اولا..... ثانيا - شهادات ومؤهلات توقف منحها وكانت مدة الدراسة بها خمس سنوات على الاقل مسبوقة بالشهادة الابتدائية القديمة ومايعادها:.....

٣٧ - شهادة اتمام الدراسة الثانوية القسم الخاص (التوجيهية) بنين (١٩٣٨ - ١٩٥٧) ونصت المادة الثانية من القرار رقم ١٤٦ على ان يراعى بالنسبة للمؤهلات والشهادات التى تحدد نهايتها بسنة معينة ووردت بهذا القرار او القرار الوزارى رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٠ ان تسرى على الذين يتخرجون فى ظل نظام التصفية لهذه المؤهلات مايطبق على غيرهم من تحددت مؤهلاتهم فى هذين القرارين سواء بسواء واخيرا نصت المادة الثانية من القرار ٦١ على انه فى تطبيق المادة الثانية من القرار الوزارى رقم ١٤٦ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢ يراعى بالنسبة للمحاصلين على شهادات الثانوية العامة و..... ضرورة الحصول على الشهادة الابتدائية القديمة يليها قضاء مدة دراسة لا تقل عن خمس سنوات بعد الحصول على الشهادة الابتدائية القديمة..... ومفاد ما تقدم ان الشهادة التى عنها للمشرع فى قرارات وزير الدولة للتعليم والبحث العلمى ارقام ١٢٨ و ١٤٦ لسنة ١٩٨٠ و ٦١ لسنة ١٩٨١ وقصد افادة الحاصلين عليها من احكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ والقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ هى شهادات اتمام الدراسة الثانوية القسم الخاص (التوجيهية) بنين التى كان يتم الحصول عليها خلال الفترة ما بين عامى ١٩٣٨ و ١٩٥٧ وكان يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها خمس سنوات على الاقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة دون سواها وهذه الشهادة توقف منحها اعتبارا من عام ١٩٥٨ حيث اصبح يمنح اعتبارا من هذا التاريخ "شهادة الدراسة الثانوية العامة" ويتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات على الاقل بعد الحصول على شهادة الاعدادية العامة

وذلك طبقا للقانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ بتنظيم التعليم الثانوى والقوانين المعدلة او التالية له وهذه الشهادة لم يتوقف منحها فى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ومن باب اولى القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليها.

ومن حيث ان الثابت من الاوراق "اصل مستخرج رسمى بالنجاح" مستند رقم ١٥ علف خدمة المدعى انه حصل على شهادة الدراسة الثانوية العامة قسم علمى فى العام الدراسى ١٩٦٠، وقد ذكر المدعى فى طلب الاستخلام للمقدم منه مستند رقم ١ علف الخدمة انه حاصل على الشهادة الاعدادية عام ١٩٥٥ وورد ذلك فى عريضة الدعوى، ويبين من ذلك ان هذه الشهادة لم يحصل عليها المدعى بعد دراسة مدتها خمس سنوات بعد الحصول على الشهادة الابتدائية القديمة حيث ان الفترة بين حصوله على الشهادة الابتدائية فى عام ١٩٥٣ والقائه شهادة التمام الدراسة الثانوية القسم الخاص (التوجيهية) بنين فى عام ١٩٥٧ هى اربع سنوات فقط كما وان شهادة المدعى حصل عليها بعد حصوله على شهادة الاعدادية العامة فى عام ١٩٥٥ ومن ثم تكون الشهادة الحاصل عليها المدعى ليست هى شهادة التمام الدراسة الثانوية القسم الخاص (التوجيهية) بنين التى يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها خمس سنوات على الاقل بعد شهادة الابتدائية القديمة دون غيرها وانما هى "شهادة الدراسة الثانوية العامة" التى يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات على الاقل بعد الحصول على شهادة الاعدادية العامة وهذه الشهادة لم يتوقف منحها حسبما سلف البيان ولا تدخل بالتالى فى عداد الشهادات المضافة الى الجدول المرفق

بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ طبقاً للقرارات الوزارية ارقام ١٢٨ و ١٤٦ لسنة ١٩٨٠ و ٦١ لسنة ١٩٨١ السالف الاشارة اليها ولا يحق للمدعى تبعا لذلك تسوية حالته باعتباره فى الدرجة السادسة المخففة بماهية عشرة جنيهات ونصف ومن بدء التعيين طبقاً للقانونين رقمى ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ و ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ومن ثم تكون دعواه غير قائمة على مسند من القانون واجبة الرفض.

ومن حيث انه ترتيباً على ما تقدم واذا اخذ الحكم المطعون فيه بعير هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون واخطأ فى تطبيقه وتاويله الامر الذى يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلاً وبالغاء الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى والزام المدعى المصروفات.

(طعن رقم ١٥٦٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٢٧)

قاعدة رقم (١٩٨)

المبدأ : شهادة الثانوية العامة نظام الثلاث سنوات المسبوقة
بالشهادة الاعدادية لا تعتبر من الشهادات التى توقف منحها ولا يفيد
حاملها من احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والقانون رقم ١٣٥
لسنة ١٩٨٠ والقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - اساس ذلك: انه لكى
تعتبر من الشهادات التى توقف منحها فلا بد ان يكون الحصول عليها
حتى ١٩٥٨ بنظام الخمس سنوات مسبوقة بالشهادة الابتدائية القديمة.
الحكمة : ومن حيث ان مقطع النزاع فى الطعن المائل هو بيان ما
اذا كان للوهل الحاصل عليه المدعى وهو الثانوية العامة سنة ١٩٥٨ من
الموهلات التى يحق للحاصل عليها الافادة من احكام القانون رقم ٨٣ لسنة

١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية والقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والمعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١. ومن حيث ان المادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ تنص على ان "تضاف الى الجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣..... المؤهلات او الشهادات التي توقف منحها وكان يتم الحصول عليها بعد دراسة تستغرق خمس سنوات دراسية على الاقل بعد شهادة اتمام الدراسة الابتدائية (قديم) او بعد امتحان مسابقة القبول التي تنتهى بالحصول على مؤهل بعد خمس سنوات دراسية على الاقل او بعد دراسة تستغرق ثلاث سنوات دراسية على الاقل بعد شهادة الاعدادية بانواعها المختلفة..... وعلى الجهات الادارية المختصة تحديد المؤهلات والشهادات الدراسية التي تحقق فيها الشروط المبينة فى الفقرة الاولى ويتم التحديد فى هذه الحالة بقرار من وزير التربية والتعليم....." وان المادة الثانية من ذات القانون تقضى بتسوية حالات العاملين بالجههاز الادارى بالدولة والهيئات العامة الموجودين بالخدمة فى ١٢/٣١/١٩٧٤ والحاصلين على احد للمؤهلات والشهادات الدراسية المشار اليها فى المادة السابعة طبقا لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ انف الذكر وتبدأ التسوية بافراض التعيين فى الدرجة السادسة للمخفضة بمرتب شهرى مقداره ١٠٠ر٥٥ جنيه وقد صدر تنفيذاً للمادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ قرار وزير الدولة للتعليم والبحث العلمى رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨١ بشأن تحديد للمؤهلات والشهادات التي تنطبق عليها احكام القانون رقم ٨٣ لسنة

١٩٧٣ وقد سلك هذا القرار فى شأن تجديد تلك الشهادات سبلا متباعدة وذلك بحسب نوع الشهادات او المؤهلات التى توقف منحها بحيث افراد لكل منها مجموعة خاصة تتحد فيما بينها بالنظر الى مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها وما اذا كانت مسبقة بالشهادة الابتدائية (قديم) او مسابقة القبول او الشهادة الاعدادية بانواعها المختلفة وهذا التنوع مرده الى حقيقة ماكان عليه واقع الحال بالنسبة لتلك الشهادات المؤهلات التى توقف منحها وبالتالي فلا مجال فى هذا للتعداد الذى اوردته للشرع لتلك الشهادات المؤهلات للقبول او الاجتهاد، واتلاقا من هذا المفهوم اورد القرار رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٠ فى ثالثا منه تحت عنوان "شهادات ومؤهلات توقف منحها وكانت مدة الدراسة بها خمس سنوات على الاقل مسبقة بالشهادة الابتدائية القديمة ومايمادها - اورد - فى البند رقم ٣٨ شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة والزراعية والتجارية نظام الخمس سنوات حتى سنة ١٩٥٨، ومؤدى ذلك فانه لكى تعتبر هذه الشهادة من الشهادات التى تسرى فى شأنها احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ والفقرة (ز) من المادة ٢٠ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والمضافة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ - لكى تعتبر كذلك - يتعين ان يكون قد تم الحصول عليها حتى عام ١٩٥٨ بنظام الخمس سنوات مسبقة بالشهادة الابتدائية القديمة.

ومن حيث ان الثابت مما ورد بحافظة مستندات الطاعن المقدمة امام دائرة فحص الطعون بهذه المحكمة بمجلسة ١٩٨٩/١٢/١٢ ان للدعى وان

كان حاصلا على الشهادة الابتدائية القديمة في سنة ١٩٥١ الا انه حصل كذلك على شهادة الدراسة الاعدادية من منطقة المنيا التعليمية في دور يونية سنة ١٩٥٥ ومن ثم تكون شهادة الدراسة الثانوية العامة الحاصل عليها عام ١٩٥٨ قد تم الحصول عليها وفق نظام الثلاث سنوات المسبوقة بالشهادة الاعدادية وبالتالي فهي ليست من الشهادات التي توقف منحها والتي عنها المشرع في البند ٣٨ من "رابعا" من قرار وزير الدولة والبحث العلمي رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٠ وبالتالي فان المدعى يفيد من احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ والفقرة (ز) من المادة ٢٠ من قانون تصحيح اوضاع العاملين الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم يكون طلب المدعى اعادة تسوية حالته وفقا لاحكام القانونين رقمي ١٠ و ١١ لسنة ١٩٧٥ على اساس منحه الفقة السابعة من ١١/٢٢/١٩٦١ والسادسة من ١٢/١/١٩٦٦ والخامس من ١٢/١/١٩٧١ والرابعة من ٣٠/١٢/١٩٧٤ يكون هذا الطلب غير قائم على سند صحيح من الواقع او القانون، وتكون الجهة الادارية وقد اجرت تسوية حالة المدعى على اساس المزايا المقررة بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ اعمالا للمادتين الاولى والثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ اعتقادا منها ان موهل المدعى من المؤهلات المضافة للجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بقرار وزير الدولة والبحث العلمي رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٠ تكون - قد منحت المدعى فوق ما يستحق، ويكون الحكم

المطعون فيه وان لم يعتق في اسبابه ذات النظر المتقدم الا انه وقد خلص في منطوقه الى رفض الدعوى فانه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام الطاعن المصروفات.

(طعن رقم ١٨٥٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٢١)

الفرع العاشر

شهادة (جى - سى - ايه)

قاعدة رقم (١٩٩)

المبدأ : يتعين على المدارس الخاصة اعتماد مناهجها من وزارة التربية والتعليم - اساس ذلك : القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ بشأن التعليم الخاص وقانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ - العبرة فى تحديد نوعية المدرسة بالترخيص الصادر بفتحها - لاينال من ذلك اذا كان الترخيص الصادر بشأن المدرسة قد نص على انها تعد لشهادة (جى - سى - ايه) - اساس ذلك : لايعنى ذلك خروجها عن نطاق احكام قانون التعليم الخاص باعتبارها مدرسة خاصة تعاون فى مجال التعليم وفقا لخطط ومناهج وزارة التربية والتعليم.

الحكمة : ومن حيث ان الطعن المائل يقوم على سند من ان الحكم المطعون فيه مخالف الواقع والقانون لان مدرسة اكوبر صدر بشأنها قرار من السلطة الخاصة لايد وان يتضمن نظام الخطة والمناهج الدراسية ولكى يصدر الترخيص لايد وان يرفق بطلب الترخيص اللائحة والمناهج الدراسية. والثابت ان الجهة الادارية للطعون ضدها قد رخصت بفتح مدرسة اكوبر للغات على اساس انها تعد للتلاميذ لتيل شهادة جى. سى. ايه، واللائحة الداخلة قد اعتمدت من الجهة الادارية المختصة. وتنص المادة ٥ من هذه اللائحة على ان تسمر الدراسة وفق خطة ومنهج خاص لاعداد الطلبة والطالبات للحصول على شهادة التعليم العامة (امتحان شهادة الـ جى.

سى. ايه) مع الالتزام بتدريس اللغة العربية والدين والمواد القومية لمن تنطبق عليهم القوانين والقرارات الخاصة بهذه المواد فى الامتحانات العامة من الطلبة والطالبات. فالخطة الاصلية المعتمدة للتدريس بهذه المدرسة هى خطة ال. جى. سى. ايه. والالتزام الوحيد للمدرسة هو ان تطبق مناهج المدارس الرسمية فى مواد اللغة العربية والدين والمواد القومية لمن تنطبق عليهم القوانين والقرارات الخاصة بهذه المواد فى الامتحانات العامة من الطلبة والطالبات، وهذا معناه ان للمدرسة لاتقوم بتدريس للمناهج الرسمية الا فى هذه المواد الواردة على سبيل الحصر، وبالنسبة لطاقمة من الطلبة واردة على سبيل الحصر. ومن ثم فان ماذهب اليه الحكم المطعون فيه من ان مدرسة اكوير تقوم بتدريس مناهج لم تعتمد من الوزارة لاساس له من الواقع، كما اتكر الحكم ان المدرسة قد اكتسبت حقوقا لايحوز المسلس بها تأسيسا على ما افترضه الحكم من ان للمدرسة تقوم بتدريس مناهج لم تعتمد، ويقول الطاعن ان الثابت ان مدرسة اكوير قد اكتسبت حقا بمقتضى الترخيص الممنوح لها واللائحة الداخلية المعتمدة فى ان يكون التدريس بها وفقا لمناهج ال. جى. سى. ايه) والتحق الطلبة ابتداء الطاعنين بالمدرسة على اساس ان منحه الدراسة يؤهلهم لنيل شهادة ال. جى. سى. ايه) فلا يحوز المسلس بهذه المراكز والحقوق التى اكتسبت فى ظل القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ بقانون لاحق. ومن ثم فليس من الجائز فى القانون تعديل هذه المناهج التى تعلقت بها حقوق الطلبة الذين التحقوا بالمدرسة على اساس هذه المناهج. كما نعى الطاعن على الحكم المطعون فيه ماقتضى به على سند من ان الترخيص للمدرسة لمدرسة اكوير بأن تؤهل خريجيهما للتقدم لامتحان شهادة

- (جى. سى. ايه) لا يخرجها من نطاق النظام العام الذى يحكم المدارس الخاصة بمصر، ولا يعطيها وضعاً متميزاً على سائر تلك المدارس، لان هذا يصطدم بما هو مقرر فى القانون من الترخيص لمراكز تعليم اللغات باعداد غير يفيها للحصول على شهادات معتمدة فى اللغات بذات اجراءات الترخيص للمدارس الخاصة، ولم يقل احد بالتزام هذه المراكز بالخضوع للنظام العام الذى يحكم المدارس الخاصة بمصر. وذلك ان القانون يعرف نظاماً يختلف عن نظم المدارس الخاصة. والمرجع فى ذلك اولا واحتموا هو اعتماد جهة الادارة للنظام وترخيصه ومادامت مدرسة اكوبر قد رخص لها فى اعداد الطلبة للحصول على شهادة (جى. سى. ايه) بالاضافة الى تدريس مقررات اللغة العربية والدين والتربية القومية فلا يمكن مطالبتها بالخضوع لما تخضع له للمدارس الخاصة للغات، مثلها فى ذلك مثل مراكز تعليم اللغات - والا كان فى ذلك اهدار لحق المدرسة فى تأهيل خريجيهما للحصول على شهادة (جى. سى. ايه) وهو أمر لم ينكره الحكم فى اسبابه بل اعتوره مسلماً به، وان اجر المدرسة على الخضوع للبرامج القومية المعتمدة. وليس فى الحكم مايعنى على اى وجه حق الادارة فى ان توقف العمل بنظام (جى. سى. ايه) على خلاف الترخيص الصادر للمدرسة ولاحتجتها الداخلية. ولم تدعى الجهة الادارية انها تفعل ذلك. غير ان مسلك الادارة وان لم يتجه الى ذلك صراحة الا انه يودى الى هذه النتيجة بطريقة غير مباشرة لان الزام المدرسة باتباع المناهج الرسمية يعنى تصفية نظام (جى. سى. ايه). وكان يتعن على الحكم المطعون فيه ان يتبين ما فى مسلك الادارة من تحايل فى هذا الشأن.

ومن حيث ان الثابت من لوراق الطعن انه فى ١٩٧٧/٥/٢٨ تقديم
للمديرية التربية والتعليم بمحافظه القاهرة اصحاب مدرسة اكتوبر للغات
بمصر الجديدة بطلب لفتح مدرسة خاصة. وتحدد الغرض من انشائها بتقديم
الخدمة التعليمية التالية مقابل مصروفات "تقدم للمدرسة الخدمة التعليمية
مقابل مصروفات وذلك لاعداد الطلبة والطالبات للتقدم لامتحانات شهادة
ال(ر.جى. سى. ايه) الانجليزية من لندن هذا بالاضافة الى مناهج اللغة العربية
فى جميع المراحل" كما اوضح الطلب عن نوع المدرسة انها تعتبر مدرسة
خاصة ذات مصروفات وذلك وفق خطط ومناهج خاصة معتمدة من
وزارة التربية والتعليم. وفى ١٩٧٩/١٢/٣٠ قرر المجلس الشعبى لمصر
الجديدة الموافقة على توصيات لجنة التربية والتعليم والاعواق وشئون
الازهر على الترخيص بفتح مدرسة اكتوبر للغات التى تعد لشهادة
ال(ر.جى. سى. ايه). وان يرفع هذا القرار لمحافظة القاهرة للموافقة على قرار
المجلس الشعبى لمصر الجديدة بالترخيص بفتح مدرسة اكتوبر للغات
التي تعد لشهادة ال(ر.جى. سى. ايه) مع تشكيل لجنة للتحقق من مدى
قانونية التصريح لهذه المدارس، واعداد تقرير يعرض على المجلس فى جلسة
قادمة. وعقب ذلك تم اعتماد اللائحة الداخلية للمدرسة من السلطة
المختصة. الا انه ازاء ارتكاب المدرسة لبعض المخالفات فقد تم وضعها
تحت الاشراف المالى والادارى لادارة مصر الجديدة التعليمية اعتبارا من
١٩٨١/١٠/١٨ ورفع يد مثل اصحاب المدرسة. وفى ١٩٨٢/١٠/٢٨
وجه اصحاب المدرسة الى مدير عام ادارة مصر الجديدة التعليمية التماسا
تعهدها فيه فيما تعهدوا بالالتزام بالتقيد بالخطط والمتاهج الدراسية للطبقة

بالمدارس المصرية فى الصفين الاول الابتدائى والثانى الابتدائى على ان نجد هذا فى العام الدراسى للقبيل ١٩٨٤/٨٣، والتزمت للمدرسة التزاما تاما بتدريس اللغة العربية والقرية الدينية فى جميع الصفوف المناظرة المترمة بالتعليم الاساسى. وتفيد اوراق الدعوى انه تم رفع الاشراف السالى والادارى عن المدرسة فى ١/٢٦/١٩٨٣. واستجابت المدرسة الى طلب الادارة التعليمية بتصحيح مناهج الدراسة بالمدرسة، واعتماد المناهج التى تسير عليها.

ومن حيث انه عن وضع مدرسة اكثوبر للغات بمصر الجديدة فان القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ فى شأن التعليم الخاص المعمول به وقت صدور الرعيص للمدرسة المذكورة نص فى المادة ١ على ان تعتبر مدرسة خاصة فى تطبيق احكام هذا القانون كل منشأة غير حكومية تقوم اصلا او بصفة فرعية بالقرية والتعليم او الاعداد المهنى او باية ناحية من نواحي التعليم العام او الفنى قبل مرحلة التعليم العالى. ولا تعتبر مدرسة خاصة فى تطبيق احكام هذا القانون: (١) المراكز والمعاهد الثقافية التى تنشئها الدول الاجنبية او الهيئات فى جمهورية مصر العربية استنادا لاتفاقيات ثقافية بينها وبين هذه الدول. (٢) للمدارس الخاصة التى تقتصر على تعليم أبناء العاملين باحدى هيئات التمثيل الدبلوماسى والقنصلى الاجنبى للدولة واحدة. (٣) دور الحضانة غير التابعة او الملحقة بالمدارس. كما تنص المادة (٢) من هذا القانون على ان تنشأ للمدارس الخاصة لتحقيق الاغراض الاتية كلها او بعضها حسب الاحوال. ١- المعاونة فى مجال التعليم الفنى وفقا لخطط ومناهج تعملها وزارة القرية والتعليم. ب - التوسع فى دراسة اللغات

الاجتية بجانب المناهج الرسمية المقررة. ج - دراسة مناهج خاصة فى نطاق احكام هذا القانون. وتنص المادة ٣ من القانون سالف الذكر على ان تخضع المدارس الخاصة لقوانين التعليم العام والتعليم الفنى، كما تخضع لرقابة وزارة التربية والتعليم ومديريات التربية والتعليم بالمحافظات وتفتيشها فى الحدود والقيود الواردة بهذا القانون والقرارات الوزارية الصادرة تنفيذا له. وب تطبيق هذه النصوص على مدرسة اكوبر للغات يبين بوضوح انها مدرسة خاصة تلتزم بالخطط والمناهج التى تعتمد عليها وزارة التربية والتعليم والادعاء بانها ليست مدرسة لغات خاصة تلتزم بالمناهج الرسمية، وتوكل تخريجها للحصول على شهادة الـ(جى. سى. ايه) امر يخافى الواقع والقانون. اذ ان الطلب المقدم من اصحاب الشأن قد اوضح انها مدرسة خاصة ذات مصروفات وذات خطط ومناهج خاصة معتمدة من وزارة التربية والتعليم. واذا كان الترخيص الصادر بشأن هذه المدرسة قد نص على انها تعد شهادة الـ(جى. سى. ايه)، فلا يعنى هذا خروجها عن نطاق احكام قانون التعليم الخاص باعتبارها مدرسة خاصة يجب ان تكون معاوتتها فى مجال التعليم وفقا لخطط ومناهج تعتمد عليها وزارة التربية والتعليم. وقد استجابت المدرسة لحكم القانون والتزمت بتصحيح مناهجها الدراسية والتقيد بالخطط والمناهج المعتمدة.

ومن حيث انه لذلك فان الحكم المطعون فيه قد اصاب صحيح حكم القانون فيما قضى به من رفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه. وليس فيه مساس بحقوق الطلبة، لانه صدر متفقا واحكام القانون الذى صدر الترخيص للمدرسة فى ظله، والذى يلزم المدرسة بالمعاونة فى مجال التعليم

وفقا لخطط ومناهج تحملها وزارة التربية والعليم. لذلك فان الطعن المائل
لايقوم على سند صحيح من الواقع او القانون، الامر الذى يتعين معه
رفضه، والزام الطاعن بالمصروفات عملا بنص المادة ١٨٤ من قانون
المرافعات المدنية والتجارية.

(طعن رقم ٧٧٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/١/٣٠)

الفرع الحادى عشر

مؤهل الاعدادية الفنية بأنواعه الثلاثة

(صناعى - زراعى - تجارى)

لقاعدة رقم (٢٠٠)

المبدأ : يشترط لاعتبار المؤهل الدراسى مؤهلا متوسط يحدد مستواه المالى بالفترة (١٨٠ - ٣٦٠) توألفر عدة شروط: اولاً: ان تكون مدة الدراسة اللازمة للحصول عليه ثلاث سنوات دراسية على الاقل. ثانياً: ان يكون مسبقاً بشهادة الدراسة الابتدائية القديمة او مايعادها. ثالثاً: ان يكون قد توقف منحه - اناط المشرع بالوزير المختص بالتنمية الادارية سلطة تحديد تلك المؤهلات مع بيان مستواها المالى - القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ اورد شهادة الاعدادية الزراعية ضمن الشهادات الدراسية اقل من المتوسطة التى تؤهل للصين بالفترة (١٦٢ - ٣٦٠) .

المحكمة : ومن حيث انه باستعراض المراحل التى مرت بها المدارس الاعدادية الفنية (زراعية - صناعية - تجارية) بين انه لم يكن يشترط للقبول بها الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او اجتياز امتحان مسابقة القبول الذى كان شرطاً للقبول بالمدارس الاعدادية العامة وانما اشترط للقبول بها ان يكون التلميذ قد اتم بنجاح الدراسة بالمرحلة الابتدائية وهى دراسة ادنى فى مستواها من اجتياز امتحان مسابقة القبول وقد جرى قضاء هذه المحكمة بان موذى نص المادة ٥ من قانون تصحيح اوضاع

العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ان المشرع
تطلب لاعتبار الشهادة الدراسية التي توقف منحها من الشهادات المتوسطة
التي يحدد مستواها للمالى بالفترة ٣٦٠/١٨٠ ان تكون مدة الدراسة اللازمة
للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الاقل مسبقة بشهادة اتمام
الدراسة الابتدائية القديمة او مايعادلها. بمعنى ان يكون الحصول على
الابتدائية القديمة او مايعادلها شرط لازم لامكان الالتحاق بهذه الدراسة
كحد ادنى للتأهيل العلمى اللازم للانتظام فيها، وان مسودى نص المادة ٧
من القانون المشار اليه ان الوزير المختص بالتنمية الادارية له وحده بيان
المؤهلات الدارسية المشار اليها مع بيان مستواها المالى. وفعلا حدد وزير
التنمية الادارية فى القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ شهادة الاعدادية الزراعية
ضمن الشهادات الدراسية اقل من المتوسطة التى تؤهل للتعيين فى النفة
٣٦٠/١٦٢.

ومن حيث انه استادا الى ما تقدم فان موهل الاعدادية الزراعية
الحاصل عليه المدعى يدخل فى عداد المؤهلات اقل من المتوسطة التى يعين
اصحابها فى النفة ٣٦٠/١٦٢ ولا يفر من ذلك كون المدعى حاصل على
شهادة الابتدائية القديمة عام ١٩٥٣، لان الحصول على هذا للوهل لم يكن
شرطا لازما للالتحاق بهذه المدارس على التفصيل السابق.

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قضى بغير النظر السالف، فمن ثم
يكون قد خالف القانون واعطى فى تطبيقه وتأويله، مما يعين معه الحكم
بقبول الطعن شكلا وبالفناء الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى والزام
المدعى بالمصروفات.

(طعن رقم ٢٦٧٣ لسنة ٣٠ في جلسة ١٢/٨ / ١٩٨٥)

لقاعدة رقم (٢٠١)

المبدأ : المادة ٥ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - الفقرة ٨ من المادة ٨ من قرار وزير التنمية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ . استعراض المراحل التي مرت بها المدارس الاعدادية الفنية (صناعية - زراعية - تجارية) لم يكن يشترط للقبول بهذه المدارس شرط الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او اجتياز امتحان مسابقة القبول التي كانت شرطا للقبول بالمدارس الاعدادية العامة - قرر المشرع الفقرة (١٨٠ - ٣٦٠) حملة المؤهلات المتوسطة لتي توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الاقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او مايعادلها واعتبر شهادة الاعدادية الزراعية مؤهلا اقل من المتوسط يعين حاملوه بالفترة (١٦٢ - ٣٦٠) القديمة او مايعادلها - اساس ذلك : أن المشرع لم يشترط للالتحاق بالمدارس الاعدادية الزراعية اسبقية الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة . المحكمة : ومن حيث ان مقطع النزاع المطعون المثلة يدور حول ما اذا كان المؤهل الحاصل عليه المطعون ضده وهو مؤهل الاعدادية الزراعية يعد من قبيل المؤهلات المتوسطة مع ما يترتب على ذلك من آثار من عدمه .

ومن حيث انه يبين من استعراض المراحل التي مر بها نظام التعليم في مصر لبيان طبيعة التقسيم المالي والدراسي للموئل محل النزاع ان التعليم كان نوعين: تعليم ابتدائي عام يمنح النجاح فيه شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة وتعليم ابتدائي فنى (زراعى - صناعى - تجارى) وكان يعامل من يتم الدراسة فيه بنجاح من الناحية المالية معاملة شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة، وصر القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥١ بشأن تنظيم التعليم الثانوى وقسم المرحلة الثانوية الى مراحل بدأها بالمرحلة الاعدادية ومدتها ستان وتشمل التعليم العام والتعليم الفنى من زراعى وصناعى وتجارى ونسوى، ثم صدر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٣ بشأن تنظيم التعليم الابتدائى فالقى شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة وجعل التعليم الزاميا ومدته ست سنوات يمنح بعدها التلميذ اقرارا معتمدا من مفتش القسم بانتهاء المرحلة الابتدائية، ثم صدر القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ بتنظيم التعليم الثانوى فقسم المرحلة الثانوية الى مرحلتين:

(أ) مرحلة اعدادية مدتها اربع سنوات تقتصر على التعليم العام وقضى القانون بالغاء التعليم الفنى من المرحلة الاعدادية.

(ب) مرحلة ثانوية مدتها ثلاث سنوات، وكان من اثر صدور هذه القوانين ان قامت وزارة التربية والتعليم بتعديل تسمية المدارس الابتدائية الفنية (زراعية - صناعية - تجارية) بان اطلقت عليها المدارس الاعدادية الفنية وكان القبول فيها بعد اتمام المرحلة الاولى الالزامية (ست سنوات) ولم يكن يشترط النجاح فى مسابقة القبول وهو شرط لازم للالتحاق بالمدارس الاعدادية العامة، كما انه لم يشترط للالتحاق بالمدارس الاعدادية

الفنية الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة التى انتهى منحها سنة ١٩٥٣، وفى عام ١٩٥٥ سمحت وزارة التربية والتعليم للحاصلين على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة بالالتحاق بالمدارس الاعدادية الفنية (زراعى - صناعى - تجارى) فأعلنت بقرارها رقم ٦٣ للنشور بالوقائع المصرية فى ١٥/٨/١٩٥٥ شروط القبول بهذه المدارس بان يكون التلميذ من الذين اتوا بنجاح الدراسة فى المرحلة الاولى او ما يعادلها وهم المنقولين الى السنة الثالثة الاعدادية او من الحاصلين على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة بلغة اجنبية او بدون لغة ومعنى ذلك ولازمة ان مستوى الدراسة التى كانت تتيح القبول بالمدارس الفنية الاعدادية كان ادنى من المستوى المطلوب للقبول بالمدارس الاعدادية العامة كما انه اتاح الفرصة لمن كان يده الشهادة الابتدائية القديمة لمن يرغب منهم الالتحاق بالمدارس الاعدادية الفنية كساب مهارات فنية وعملية، وبديهي انه طالما لم يكن شرطاً اساسياً للقبول بهذه المدارس فليس من شأنه ان يضر من المستوى العلمى لهذه المدارس، وبعد ذلك وفى عام ١٩٥٦ صدرت القوانين المنظمة للتعليم الفنى بجميع انواعه، فصدر القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم التعليم الصناعى فانشا المدارس الاعدادية الصناعية، والقانون رقم ٢٦١ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم التعليم التجارى فانشا المدارس الاعدادية التجارية للبنين والبنات، وتبعه القانون رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم التعليم الزراعى واتشأ المدارس اعدادية زراعية لتخريج عمال زراعيين فنيين، وقضت هذه القوانين الثلاثة بان مدة الدراسة بالمدارس الاعدادية (صناعية - زراعية - تجارية) ثلاث سنوات، كما حددت شروط

القبول بهذه المدارس فاشترطت ان يكون التلميذ قد اتم بنجاح الدراسة الابتدائية (ست سنوات) او مايعادلها ولم يشترط اجتياز مسابقة وهو الشرط الجوهري للقبول بالمدارس الاعدادية العامة ولم يرد فى اى منها نص يشترط للقبول بهذه المدارس الفنية الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او مايعادلها.

ومن حيث ان الاستفادة مما تقدم انه طوال المراحل التى مرت بها المدارس الاعدادية الفنية لم يكن شرطاً للقبول بها الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة، وحتى لم يشترط اجتياز امتحان مسابقة القبول التى كانت شرطاً للقبول بالمدارس الاعدادية العامة، وانما اشترط للقبول بها ان يكون التلميذ قد اتم بنجاح الدراسة بالمرحلة الابتدائية (ست سنوات) وهى دراسة ادنى فى مستواها من اجتياز امتحان مسابقة القبول العامة التى تعتبر فى مستوى ادنى من الناحية العلمية والمالية من شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة.

ومن حيث ان المادة الخامسة من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على ان يحدد المستوى المالى والاقتمية للحاصلين على المؤهلات الدراسية الآتية: (أ)..... (ج) الفقة (١٨٠ - ٣٦٠) لحملة الشهادات الدراسية المتوسطة التى توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الاقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او مايعادلها..... "كما تنص للمادة السابقة من القانون المشار اليه على انه مع مراعاة اجكام المادة ١٢ من هذا القانون

يصدر بيان للمؤهلات الدراسية المشار إليها مع بيان مستواها المالي ومدة
الاقدمية الاضافية المقررة لها وذلك طبقا للقواعد المنصوص عليها في
المادتين ٥ و ٦ من قرار الوزير المعتمد بالتنمية الادارية بعد موافقة اللجنة
المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة
١٩٧١ بشأن نظام العاملين للمدنيين بالدولة.

ومن حيث ان وزير التنمية الادارية اصدر القرار رقم ٨٣ لسنة
١٩٧٥ ونص في الفقرة ٨ من المادة الثامنة على اعتماد شهادة الاعدادية
الزراعية ضمن المؤهلات الدراسية الاقل من المتوسطة ويعين حاصلها في
وظائف الفئة (٣٦٠/١٦٢).

ومن حيث انه بتطبيق ماتقدم على واقعة النزاع يبين ان المطعون
ضد/..... حسيما هو ثابت من الاوراق يحمل شهادة
الاعدادية الزراعية وهي على ماسلف بيانه من المؤهلات الاقل من المتوسطة
فيعين اصحابها بالفئة (٣٦٠/١٦٢)، ولا يقدح في ذلك سبق حصوله على
شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة بمراعاة انها لم تكن شرطا لازما
للاتحاق بالمدارس الاعدادية الفنية على التفصيل المبين فيما سبق وذلك
كله يقطع بان شهادة الاعدادية ذاتها هي في ذات المستوى العلمى والمالى
لشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة فكلتاهما من المؤهلات الاقل من
المتوسطة وتتيح لاصحابها التميز في الفئة (٣٦٠/١٦٢) جنبا سويا.

ومن حيث انه ترتب على ماتقدم فان الحكم المطعون فيه وقد قضى
بغير النظر المتقدم يكون قد خالف القانون واخطأ في تأويله وتطبيقه مما

يتعين معه الحكم بقبول الطعون الثلاثة شكلاً، وفي الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه، وبرفض الدعوى والزام المدعى بالمصروفات.

(طعن رقم ١٤٣٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٦/٣/١٦)

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ : مؤهل الإعدادية الفنية باتواحه الثلاث (صناعي — زراعي — تجاري) لا يعد مؤهلاً متوسطاً في تطبيق حكم الفقرة ج من المادة ٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — تدخل هذه المؤهلات في أعداد المؤهلات الأقل من المتوسطة التي تخول صاحبها الترخيص ابتداء من الفئة (٣٦٠/١٦٢) وهو ما أكدته قرار وزير التسمية الإدارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ على اعتماد شهادة الإعدادية الزراعية ضمن المؤهلات الأقل من المتوسطة — الأحكام التي أوردتها المشرع بالمادة الأولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ وردت في شأن تنظيم منح علاوات لعوائف من العاملين ممن توافرت فيهم شروط ومؤهلات معينة — مؤدى ذلك : عدم تطبيق أحكام بخصوص تحديد المستوى المالي لهذه المؤهلات أو المغايرة في الأسس التي حددتها المادة الخامسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

المحكمة : ومن حيث أن الطعن يقوم على أن الحكم المطعون فيه فيما قضى به من اعتبار مؤهل الإعدادية الزراعية الحاصل عليها المدعى من المؤهلات المتوسطة يخالف أحكام المادة الخامسة فقرة (ج) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وما استقر عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا من اعتبار

للموئل المذكور من المؤهلات المتوسطة. وأنه يبين من استقراء احكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٤ ان هذا القانون خاص بمنح علاوات الطوائف من العاملين ممن توافرت فيهم شروط ومؤهلات معينة ولاشأن له بتسوية حالتهم ومن ثم فان استشهاد الحكم المطعون فيه باحكام هذا القانون فى غير محله.

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة جرى بان مؤهل الاعدادية الفنية بانواعه الثلاث (صناعى، زراعى، تجارى) لا يعد مؤهلا متوسطا فى تطبيق حكم الفقرة (ج) من المادة الخامسة من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ذلك انه يشترط لاعتبار للموئل الدراسى المنصوص عليه فى البند المذكور مؤهلا متوسطا يحدد المستوى للمالى له بالفئة (١٨٠/٣٦٠) توافر عدة شروط هى:

١ - ان يكون هذا الموئل قد توقف منحه.

٢ - الحصول قبل ذلك على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او

ما يعادلها.

٣ - ان تكون مدة الدراسة اللازمة للحصول على هذه المؤهلات ثلاث سنوات دراسية على الاقل. وأنه باستعراض المراحل التى مر بها نظام التعليم فى مصر لبيان طبيعة التقييم للمالى والدراسى للموئل محل النزاع بدءا من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥١ بشأن تنظيم التعليم الثانوى وما سبقه وماتلاه من قوانين وقرارات وانتهاء بالقوانين ارقام ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم التعليم الفنى بجميع انواعه من صناعى وتجارى وزراعى يبين انه طوال المراحل التى مرت بها المدارس الاعدادية الفنية لم

يمكن مشروطا للقبول بها الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة كما لم يشترط اجتياز امتحان مسابقة القبول التي كانت شرطا للقبول بالمدارس الاعدادية العامة وانما اشترط للقبول بها ان يكون التلميذ قد اتم بنجاح الدراسة بالمرحلة الابتدائية (ست سنوات) وهى دراسة ادنى فى مستواها من اجتياز امتحان مسابقة القبول العامة التى تعتبر فى مستوى ادنى من الناحية العلمية والمالية من شهور نظام الدراسة الابتدائية القديمة، ومن ثم فان للموئل الذى كانت تمنحه تلك المدارس ومنها الموئل محل النزاع لا يبعد مؤهلا متوسطا فى ضوء الضوابط التى تطلبها البند (ج) من المادة الخامسة من قانون تصحيح اوضاع العاملين سالف الذكر وانما يدخل فى عداد المؤهلات الاقل من المتوسطة التى تخول حاملها التعيين ابتداء من الفئة (٣٦٠/١٦٢) وهى المؤهلات المنصوص عليها فى البند (أ) من ذات المادة المذكورة وهى شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة وشهادة اتمام الدراسة الاعدادية او ما يعادلها وذلك اخذا بعموم النص الذى لم يفرق بين الاعدادية العامة والاعدادية الفنية وهو ما اكده قررا وزير التنمية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ الصادر تنفيذا للمادة السابعة من القانون سالف الذكر حيث نص فى الفقرة الثامنة من المادة الثامنة منه على اعتماد شهادة الاعدادية الزراعية ضمن المؤهلات الدراسية الاقل من المتوسطة ويعين حاملها فى وظائف الفئة (٣٦٠/١٦٢).

ومن حيث انه بتطبيق ماتقدم على واقعة النزاع يبين ان المطعون ضده حسبما هو ثابت من الاوراق حاصل على شهادة الاعدادية الزراعية وهى على ما سلف بيانه من المؤهلات الاقل من المتوسطة فيعين اصحابها بالفئة

(٣٦٠/١٦٢) ولا يقدح في ذلك سبق حصوله على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة اذ لم تكن شرطا لازما للالتحاق بالمدراس الاعدادية الفنية كما سلف البيان وان شهادة الاعدادية ذاتها هي في ذات المستوى العلمي والمالي لشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة فكلتاها من المؤهلات اقل من المتوسطة لاصحابها التمييز في الفئة (٣٦٠/١٦٢) جنبها سنويا.

ومن حيث انه لا ينال من ذلك استدلال الحكم للمعلمين فيه بالحكم الوارد في البند (٢) من المادة الاولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ في شأن تسوية حالات بعض العاملين والتي تنص على ان يزداد اعتبارا من ١/١/١٩٨٤ المرتب للمستحق قانونا لكل من العاملين المذكورين بعد بقيمة علاوتين من علاوات درجته في تاريخ العمل بهذا القانون بحدا أدنى خمسة جنيهات شهريا ولو تجاوز بها نهاية مربوط الدرجة: ١..... ٢..... حملة المؤهلات اقل من المتوسطة التي توقف منحها وتسوى حالتهم وفقا للحلول الرابع من جداول القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بالفئة التاسعة اذا كان حملة ذات المؤهل تسرى حالتهم بالفئة الثامنة وفقا للحلول الثاني من جداول القانون المشار اليه ذلك لان هذه الاستدلال ينطوي على غلط في فهم القانون على النحو الصحيح اذ يبادى من استعراض صدر هذه المادة انها وردت في شأن تنظيم منح علاوات لطوائف من العاملين ممن توافرت فيهم شروط ومؤهلات معينة ولم تستهدف تحديد المستوى المالي لهذه المؤهلات او المغايرة في الاسس التي حددتها المادة الخامسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥.

ومن حيث انه ترتبنا الى ماتقدم فان الحكم المطعون فيه وقد قضى
بغير النظر المتقدم يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه مما يتعين معه
الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بالفاء الحكم المطعون فيه،
ويرفض الدعوى والزام المدعى المصروفات.

(طعن رقم ٢٦٠٥ لسنة ٣٠ ق، جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٨)

القرع الثاني عشر

شهادة اتمام الدراسة الابتدائية

أولا - الشهادة الابتدائية القديمة

قاعدة رقم (٢٠٣)

المبدأ : الشهادة الابتدائية القديمة تعادل الشهادة الاعدادية وكتلتاهما من الشهادات اقل من المتوسطة وحدد مستواها المالى بالفئة ٣٦٠/١٦٢.

المحكمة : ان قضاء هذه المحكمة جرى على ان الشهادة الابتدائية القديمة تعادل الشهادة الاعدادية وكتلتاهما من الشهادات اقل من المتوسطة وحدد مستواها المالى بالفئة ٣٦٠/١٦٢ اما الفئة ٣٦٠/١٨٠ فهى لحملة الشهادات الدراسية المتوسطة التى توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الاقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او ما يعادلها. وبناء عليه فان شهادة الزرية النسوية غير المسبوقة بشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة هى مؤهل اقل من المتوسط يعين اصحابها فى الفئة ٣٦٠/١٦٢ وغنى عن البيان ان شهادة التعليم الاولى وامتحان القبول امام المدرسة النسوية لاتعادلان شهادة اتمام الدراسة الابتدائية، فليس لهما تقييم مالى صادر من الجهات المنوط عنها هذا التقييم.

(طعنان ٦٥ و ٦٠ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٦/٤/٢٧)

ثانيا - شهادة اتمام الدراسة الابتدائية الراقية

قاعدة رقم (٢٠٤)

المبدأ : اورد المشرع شهادة اتمام الدراسة ابتدائية الراقية ضمن المؤهلات التي يحدد المستوى المالى لحاملها بالفئة (١٨٠ - ٣٦٠) بشرط ان تكون مسبقة بالابتدائية القديمة او مابعادها - اثر ذلك: اعتبار شهادة اتمام الدراسة الابتدائية الراقية المسبقة بشهادة الابتدائية القديمة او مابعادها مؤهلا متوسطا - شهادة اتمام الدراسة الابتدائية الراقية غير المسبقة بشهادة اتمام المرحلة ابتدائية مؤهل اقل من المتوسط - اساس ذلك: ان شهادة اتمام المرحلة الابتدائية ادنى من الابتدائية القديمة ولا تعادها.

المحكمة : ومن حيث ان المادة الخامسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام نصت على ان:

"يحدد المستوى المالى والاقدمية للحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو الاتى:

(أ)

(ب)

(ج) الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) لحملة الشهادات الدراسية المتوسطة التي توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات

دراسة على الاقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة
او ما يعادلها.

(د) كما نصت المادة السابعة من القانون
المشار اليه على انه مع مراعاة احكام المادة ١٢ من هذا القانون يصدر بيان
المؤهلات الدراسية المشار اليها مع بيان مستواها المالي ومدة الاقدمية
الاضافية المقررة لها وذلك طبقا للقواعد المنصوص عليها في المادتين ٥، ٦
من قرار الوزير المختص بالتنمية الادارية بعد موافقة اللجنة للمنصوص عليها
في الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن
نظام العاملين المدنيين بالدولة وقد صدر قرار الوزير المختص بالتنمية الادارية
رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ بتقييم للمؤهلات الدراسية تنفيذا لاحكام القانون
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ونص في المادة السابعة على ان: "تعتمد
الشهادات والمؤهلات الدراسية المتوسطة الاتى ذكرها فيما يلى والتى
توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات
دراسية على الاقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة
او مايعادلها للتعيين فى وظائف الفئة (٣٦٠/١٨٠) (٢٨)
الشهادة الابتدائية الراقية (شهادة اتمام الدراسة الابتدائية الراقية).

ومن حيث ان مفاد هذه النصوص ان المشرع اورد شهادة اتمام
الدراسة الابتدائية الراقية ضمن المؤهلات التى يحدد المستوى المالى لحاملها
من العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام بالفئة ٣٦٠/١٨٠ واشترط
لذلك ان يكون الحصول على هذه الشهادة مسبقا بشهادة اتمام الدراسة
الابتدائية القديمة او مايعادلها.

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المطعون ضده حصل على الشهادة الابتدائية الراقية عام ١٩٥٨ للمسبوقه بشهادة اتمام دراسة المرحلة الابتدائية.

ومن حيث انه يبين من ذلك ان المطعون ضده لم يحصل على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة التي توقف منحها اعتبارا من العام الدراسي ١٩٥٣/١٩٥٤ اما شهادة اتمام المرحلة الابتدائية التي يتمسك بانه حصل عليها فهي شهادة ادنى من الابتدائية القديمة ولا تعادلها.

ومن حيث انه لاوجه لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من ان حصول المدعى على شهادة الابتدائية الراقية يفترض لزما سبق حصوله على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة لوما يعادلها حيث ان الثابت فعلا ان المطعون ضده حصل على شهادة الابتدائية الراقية دون ان يسبق ذلك حصوله على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او ما يعادلها، ومن ثم لا يمكن اعتباره في الفقة (١٨٠/٣٦٠) بمجرد حصوله على شهادة الابتدائية الراقية دون ان تكون مسبوقه بحصوله على الشهادة الابتدائية القديمة. ويتعين بالتالي اعتبار مؤهل المطعون ضده من قبيل المؤهلات اقل من للمتوسطة المعتمد للتعين في وظائف الفقة (١٦٢/٣٦٠) وتسوية حالته وفقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح اوضاع العاملين للمدنيين بالدولة والجدول للمرافقة له مع ما يترتب على ذلك من اثار.

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد اعتمد بنظر هذا النظر قائم يكون قد عاكف القانون وبين الحكم بالغاء ويرفض الدعوى مع الزلم المدعى الصروفات.

(طعن رقم ١٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٥/١٢/١٩٨٥)

للمادة رقم (٢٠٥)

المبدأ : الشهادة الابتدائية الرقابة (شهادة اتمام الدراسة الابتدائية الرقابة لاعتماد مؤهلا متوسطا في تطبيق حكم الفقرة (ج) من المادة الخامسة من قانون تصحيح لوضاع العاملين المنتمين بالدولة والقطاع العام ويحدد مستواه المثل في الفقة ١٨٠/٣٦٠ الا ان كان حاصلا قد حصل قبل ذلك على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية التقنية او مبيداتها.

المحكمة : ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى بان الشهادة الابتدائية الرقابة (شهادة اتمام الدراسة الابتدائية الرقابة) لا تحوز مؤهلا متوسطا في تطبيق حكم الفقرة (ج) من المادة الخامسة من قانون تصحيح لوضاع العاملين المنتمين بالدولة والقطاع العام ويحدد مستواه المثل في الفقة (١٨٠/٣٦٠) الا ان كان حاصلا قد حصل قبل ذلك على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية التقنية او مبيداتها وذلك تأسيسا على ان المادة الخامسة من قانون تصحيح لوضاع العاملين المنتمين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ نصت على ان يحدد المستوى المثل والاقدمية للحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو الاتي: أ..... ب..... ج..... ح.....
(١٨٠/٣٦٠) لحالة الشهادات الدراسية المتوسطة التي ترقف منحها

وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات على الأقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او مايعادلها..... ان المادة السابعة من ذات القانون نصت على انه مع مراعاة احكام المادة ١٢ من هذا القانون يصدر ببيان المؤهلات الدراسية المشار اليها مع بيان مستواها المالي ومدة الاقلية الاضافية المقررة لها وذلك طبقا للقواعد المنصوص عليها في المادتين ٥ و٦ قرار من الوزير المختص بالتنمية الادارية بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة وان موذى ذلك انه يشترط لاعتبار المؤهل الدراسى المنصوص عليه فى الفقرة (ج) من المادة الخامسة سالفة الذكر يحدد المستوى المالى فى الفقرة (٣٦٠/١٨٠) توافر عدة شروط هى: ١ - ان يكون هذا المؤهل قد توقف منحه ٢ - الحصول قبل ذلك على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او مايعادلها ٣ - ان تكون مدة الدراسة اللازمة للحصول على المؤهل ثلاث سنوات دراسية على الاقل فاذا ماتوافرت كل هذه الشروط الحاصل على الشهادة اعتبرت مؤهلا متوسطا ويحدد مستواه المالى فى الفقرة (٣٦٠/١٨٠) وان لم تتوافر كلها او بعضها تعذر اعتبارها كذلك وقد ناط للمشرع بالوزير المختص بالتنمية الادارية دون غيره سلطة ببيان المؤهلات الدراسية مع بيان مستواها المالى وذلك بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ والوزير اذ يستعمل هذه السلطة انما تكون فى اطار المعايير والضوابط التى نصت عليها صراحة المادتان ٥ و٦ من القانون المشار اليه

والا اعتبر القرار الذى صدر فى هذا الشأن مجاوز للقانون ومعنى اخر فإن المعايير التى حددتها القانون ذاته ووضع اسمها عند تقييم المؤهل للدراسى لابد وان تكون مرعية بذاتها فى هذا القرار.

ومن حيث ان قرار وزير التثمية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ الصادر تنفيذا للمادة السابقة من القانون المشار اليه قد نص فى مادته السابقة على ان تعتمد الشهادات والمؤهلات الدراسية المتوسطة الاتى ذكرها فيما يلى والتى توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الاقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او مايعادلها للتعيين فى وظائف الفئة (٣٦٠/١٨٠) ١، ٢٨٠٠٠ شهادة الابتدائية الراقية (شهادة اتمام الدراسة الابتدائية الراقية) وقد جاءت هذه المادة ترديدا لذات الشروط والضوابط المنصوص عليها فى المادة الخامسة فقرة (ج) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سالفة الذكر ومن ثم فإنه يتعين لكى تعتبر شهادة الابتدائية الراقية من بين الشهادات للمتوسطة التى يحدد مستواها المسالى فى الفئة (٣٦٠/١٨٠) ان يكون حاملها قد سبق له الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او مايعادلها..

ومن حيث انه لايقدر فى ذلك ان البند ٢٨ من المادة السابعة من القرار المذكور قد اورد عبارة شهادة الابتدائية الراقية على عمومها دون ان يقرنها بعبارة سبق الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او مايعادلها على النحو الذى ورد فى بعض بنود اخرى من ذات المادة الا ان ذلك لايعنى باى حال عدم ضرورة الحصول مسبقا على تلك الشهادة لان

كل من المادة الخامسة (ج) من قانون تصحيح اوضاع العاملين والمادة السابعة من القرار اتف الذكر قد بينت في عبارات صريحة الشروط اللازمة لتقديم الشهادة المذكورة ومن بين هذه الشروط سبق الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او مايعادلها كما لايجوز لقرار وزير التنمية الادارية ان يخالف حكم القانون عند تقييم الشهادات والمؤهلات الدراسية ويبان مستواها للمال.

ومن حيث انه بتطبيق ماتقدم فان الثابت من الاطلاع على الاوراق ان المدعى حاصل على الشهادة الابتدائية الراقية عام ١٩٥٧ ولم يسبق له الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او مايعادلها ومن ثم فلا يجوز اعتباره من حاملي الشهادات المتوسطة المعتمد لاصحابها الفئة (٣٦٠/١٨٠) عند التقييم.

ومن حيث انه للاحاجة في القول من ان يكون حصول المدعى على شهادة الابتدائية الراقية يفترض سبق حصوله على اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او مايعادلها اذ لو كان ذلك صحيحا لما عمد المشرع الى النص صراحة في كل من المادة الخامسة (ج) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وللمادة ٧ من القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ على اشتراط سبق الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او مايعادلها كي تسوى حالة الحاصل على شهادة الابتدائية الراقية في الفئة (٣٦٠/١٨٠) كذلك فانه لاحقة فيما قد يقال من ان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٣ في شأن تنظيم التعليم الابتدائي كان يشترط فيمن يقبل بالمدراس الابتدائية الراقية أن يكن قد أتم الدراسة الابتدائية بنجاح مادة ٢٦ وتبلغ مدة الدراسة بهذه المدارس ثلاث

سنوات مادة ٢٨ مما قد يعنى سبق الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة لان هذا الامر محصور فحسب فى بيان شروط الالتحاق بهذه المدارس دون ان يتعداه الى غيره من مسائل اخرى تتعلق بتقييم مؤهل دراسى هذا فضلا عن ان من اتم الدراسة الابتدائية بنجاح طبقا لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه لا يحصل على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية بل ان مفتش كل قسم يعقد فى نهاية العام الدراسى امتحانا نهائيا للتلاميذ الذين اتموا الدراسة بالفرقة السادسة ويعطى الناجحون فيها تقريرا بالتمامهم الدراسة الابتدائية بنجاح. (مادة ١٨) وهذا التقرير لا يقوم باى حال من الاحوال مقام الشهادة الابتدائية القديمة كما لا يعتمد معادلا لها اذ هو فى مستوى ادنى من الناجحين العلمية والمالية من الشهادة المذكورة وذلك حسبما بين من مقارنة احكام رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٣ فى شأن تنظيم التعليم الابتدائى والقانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ فى شأن تنظيم التعليم الثانوى.

(طعن رقم ٢٢٥٦ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٧/١/٤)

القرع الثالث عشر

شهادة اتمام الدراسة بالمدارس الاولى

قاعدة رقم (٢٠٦)

المبدأ : شهادة اتمام الدراسة بالمدارس الاولى ليس لها تقييم مالى صادر من الجهة المنوط بها هذا التقييم حيث انها لم ترد بقرار وزير التعمية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ لذلك فهي لا تعادل شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة وشهادة اتمام الدراسة الاعدادية ولا يعتبر الحاصل عليها من حملة المؤهلات الدراسية الاقل من المتوسطة وينطبق عليها الجداول الخامس من الجداول المرافقة للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام.

اشحكمة - نصت المادة الخامسة من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على ان "يحدد المستوى المالى والاقدمية للحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو الاتي: ك الفقرة (٣٦٠/١٦٢) لحملة الشهادات اقل من المتوسطة (شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة وشهادة اتمام الدراسة الاعدادية او مايعادلها) ب " وقد نصت المادة السابعة من ذات القانون على انه "مع مراعاة احكام المادة ١٢ من هذا القانون يصدر بيان للمؤهلات الدراسية المشار اليها مع بيان مستواها المالى ومدة الاقدمية الاضافية المقررة لها وذلك طبقا للقواعد للنصوص عليها فى المادتين ٥ و ٦ قرار من الوزير المختص بالتعمية الادارية بعد موافقة اللجنة للنصوص عليها فى الفقرة الثانية

من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة". وقد صدر تنفيذاً لنص المادة السابعة قرار وزير التنمية الإدارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ بتقييم المؤهلات الدراسية حيث نص في مادته الثامنة على ان "تعتمد الشهادات والمؤهلات الدراسية الاقل من المتوسطة (شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة وشهادة اتمام الدراسة الاعدادية او مايعادلها، الاتى ذكرها فيما يلى للتعين فى وظائف الفئة ١٦٢/٣٦٠) وقد جاءت الشهادة والمؤهلات الواردة بياتها بهذه المادة وعدد ٣٥ شهادة وموهلاً على سبيل الحصر وليس من بينها المؤهل الحاصل عليه المدعى وهو شهادة اتمام الدراسة الاولى اما الشهادة المشار اليها بالبند ١٢ من هذه المادة وهى "شهادة للدرسة الاولى الرقية بالمهياتم" فهى كما يدل عليه اسمها مغايرة للشهادة الحاصل عليها للمدعى وليس صحيحاً ما اشار اليه تعزيز هيئة مفوضى الدولة من ان مسمى الشهادة الحاصل عليها للمدعى وهو ذاته مسمى الشهادة للنصوص عليها فى البند ١٤ من القرار مع زائدة كلمة "المهياتم" الواردة فى البند المذكور وهى لا تؤثر فى كون الاثنين لمسمى واحد. ذلك لان الشهادة الحاصل عليها للمدعى اسمياً كما تبين من الاطلاع عليها شهادة اتمام الدراسة (المدراس الاولى) وحصل عليها المدعى من مدرسة راغب باشا فى العامل الدراسى ١٩٣٢/٣١ وبذلك فهى ليست الشهادة للنصوص عليها فى المادة ١٤ يؤكد ذلك ان ذات القرار تضمن اسماء شهادة ومؤهلات اخرى تحمل اسم "الاولية" وهى شهادة الاولى الازهرية المنظمة بقانون سنة ١٩١١" والواردة بالبند ١٣ و"شهادة اتمام الدراسة التحضيرية للمسلمين الاولى بند ٣٠" وشهادة

مفوضة الاولى الرقبة للبتات غير المسبوقه بشهادة الابتدائية القديمة او مايعادلها وهذه الشهادات وان اشتركت جميعها في ان لها ذات التقييم المالى باعتبارها شهادات اقل من المتوسطة الا ان كلا منهما تختلف عن الاخرى وهى جميعا تختلف عن شهادة للمدى.

ومن حيث انه متى كان الشايت مما تقدم ان شهادة اتمام الدراسة للمفوض الاولى الحاصل عليها للمدى غير واردة بقرار وزير التمية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ وليس لها بالتالى تقيما ماليا صادرا من الجهة للشروط بها هذا التقييم فحقها لايعادل شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة وشهادة اتمام الدراسة الاعلانية ولايعتبر الحاصل عليها تبعا لذلك من حملة التوهلات الدراسية الاقل من المتوسطة ولايتطبق عليه الجدول الرابع من الجدول المرفقة للقانون تصحيح لوضاع المعلمين اللذين بالدولة والقطاع العام رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ للنشر اليه وكما يطبق عليه الجدول الخامس من الجدول المرفقة للقانون المذكور الخاص بالكتابين غير للتوولين المقرر تصنيفهم فى الفئة (١٤٢ - ٣٤٠).

(طعن رقم ٩٨٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨)

القرار الرابع عشر

دبلوم الصيارف

قاعدة رقم (٢٠٧)

المبدأ : يبين من استعراض منهج المشرع فى قرار وزير الدولة للتعليم والبحث العلمى رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٠ بتحديد المؤهلات والشهادات التى تنطبق عليها احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والشهادات والمؤهلات التى اضيفت اليها بقرارى وزير الدولة للتعليم والبحث العلمى رقمى ١٤٦ لسنة ١٩٨٠ و ٦١ لسنة ١٩٨١ ان المشرع حدد بعض الشهادات التى توقف منحها وتحققت فيها الشروط المنصوص عليها فى المادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ دون ذكر تاريخ معين لتوقف منحها بينما حدد بعضها الاخر ببيان تاريخ محدد لتوقف منحها او ببيان ماتم الحصول عليه منها فى سنوات معينة - حدد المشرع لدبلوم الصيارف المسبوق بشهادة التوجيهية او مايعادها تاريخا معيناً حتى ١٩٥٥ - الحاصلون على هذا المؤهل مسبقاً بالثانوية العامة القسم العام لم يقبلهم المشرع بهذا القيد مما يصح معه اعمال النص فى حدوده - قيد الحصول على المؤهل حتى عام ١٩٥٥ لايتصرف الى الحاصلين على المؤهل المذكور مسبقاً بالثانوية العامة القسم العام (الثقافة العامة) - تاريخ توقف الحصول على المؤهل مسبقاً بالثانوية العامة القسم العام "الثقافة العامة" بمنأى عن القيد بمعام

. ١٩٥٥

المحكمة : من حيث ان المادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار للترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية تنص على ان تضاف الى الجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ للمؤهلات او الشهادات الدراسية التي توقف منحها وكان يتم الحصول عليها بعد دراسة تستغرق خمس سنوات دراسية على الاقل بعد شهادة اتمام الدراسة الابتدائية (قديم). او بعد دراسة تستغرق ثلاث سنوات دراسية على الاقل بعد شهادة الاعدادية بانواعها المختلفة..... وعلى الجهات الادارية المختصة تحديد المؤهلات والشهادات الدراسية التي تحقق فيها الشروط المبينة بالفقرة الاولى ويتم التحديد في هذه الحالة بقرار من وزير التعليم بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وان المادة الثانية من ذات القانون تنص على ان "تسوى حالات العاملين بالجهاز الاداري للدولة والمهيات العامة للموجودين بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ والحاصلين على احد المؤهلات والشهادات الدراسية المشار اليها في المادة السابقة طبقا لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه....." ومفاد ذلك ان المشرع قضى بان تضاف المؤهلات والشهادات الدراسية التي توقف منحها بالشروط المبينة في المادة الأولى الى المؤهلات والشهادات الواردة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ويتم تحديد الشهادات والمؤهلات التي توافرت فيها الشروط المذكورة بقرار من وزير التعليم بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢١ من قانون نظام العاملين المدنيين

بالدولة المشار اليه ويتم تسوية حالات العاملين الحاصلين على تلك الشهادات او المؤهلات الموجودين بخدمة الجهاز الادارى للدولة والمؤسسات العامة فى ١٩٧٤/١٢/٣١ طبقا لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣، وانه بناء على ذلك صدر قرار وزير الدولة والبحث العلمى رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن تحديد المؤهلات والشهادات التى تنطبق عليها احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ثم صدر بعد ذلك قرار وزير الدولة والبحث العلمى رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٠ متضمنا مادة وحيدة تنص على ان تضاف الى المؤهلات الواردة بالقرار الوزارى رقم ١٢٨ بتاريخ ١٠/١١/١٩٨٠ المؤهلات والشهادات الاتى بيانها بعد وهى التى توقف منحها وتطبيق عليها احكام المادة الأولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ وهى: اولا: شهادات ومؤهلات توقف منحها وكانت مدة الدراسة بها سنة دراسية او ثمانية اشهر على الاقل بعد شهادة عامة او دبلوم مدة دراسته لا تقل عن اربع سنوات مسبقة بالشهادة الابتدائية القديمة او مدة دراسية لا تقل عن ثلاث سنوات مسبقة بالشهادة الاعدادية بانواها المختلفة:..... ٥٧- دبلوم الصيارف ومدة دراسته سنة مسبقة بالشهادة التوجيهية ومايعادها حتى عام ١٩٥٥ او دراسة سنة بعد الثانوية القسم العام.... ومن حيث انه يبين من استعراض منهج المشرع فى قرار وزير الدولة للتعليم والبحث العلمى رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٠ بتحديد المؤهلات والشهادات التى تطبق عليها احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والشهادات والمؤهلات التى اضيفت اليها بقرارى وزير الدولة للتعليم والبحث العلمى. التاليين رقمى ١٤٦ لسنة ١٩٨٠ و ٦١ لسنة ١٩٨١ ان

المشروع حدد بعض الشهادات التي توقف منحها وتحققت فيها الشروط المنصوص عليها في المادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ دون ذكر تاريخ معين لتوقف منحها بينما حدد بعضها الاخر ببيان تاريخ محدد لتوقف منحها او ببيان ماتم الحصول عليه منها في سنوات معينة.

ومن حيث ان المشروع في اولا: من قرار وزير الدولة للتعليم والبحث العلمى وفي معرض بيان الشهادات والمؤهلات التي توقف منحها وكانت مدة الدراسة بها سنة دراسية او ثمانية اشهر على الاقل بعد شهادة عامة او دبلوم مدة دراسته لا تقل عن اربع سنوات مسبوقة بالشهادة الابتدائية القديمة او مدة دراسته تقل عن ثلاث سنوات مسبوقة بالشهادة الإعدادية باتواها المختلفة، اورد في البند ٥٧ - دبلوم الصيارف ومدة دراسته سنة مسبوقة بالشهادة التوجيهية ومايعادلها حتى عام ١٩٥٥، او دراسة سنة بعد الثانوية القسم العام" ويبين من ذلك ان للمشروع بالنسبة الى الحاصلين على هذا اللوئل مسبوقا بالشهادة التوجيهية ومايعادلها حدد تاريخا معيناً افصح عنه بصريح النص (حتى عام ١٩٥٥) اما بالنسبة الى الحاصلين على هذا اللوئل مسبوقا بالثانوية العامة القسم العام فلا يقرن هذا القيد او يربط بيزات التاريخ ومن المقرر ان المطلق يؤخذ على اطلاقه ما لم يقيد ومن ثم فان قيد الحصول على اللوئل حتى عام ١٩٥٥ ينصرف الى الحاصلين على اللوئل المذكور مسبوقا بالثانوية العامة القسم العام الثقافة العامة "عخاصة وان الثابت من كتاب وكيل وزارة رئيس مصلحة الضرائب العقارية ١/١٠١ م. س ٨٢/ن ٢٧/٥/١٩٨٢ الواردة صورته ضمن حافظة مستندات المدعى بغير ان تحمله جهة الادارة انه اعتباراً من العام الدراسي

١٩٥٩/٥٨ توقف قبول الطلبة الحاصلين على شهادة الثقافة العامة بمدرسة المحصلين والصيارف، وبذلك يكون تاريخ توقف الحصول على هذا المؤهل مسبقا بالثانوية العامة القسم العام "الثقافة العامة" بمنأى عن التقييد بعام ١٩٥٥ مع ماسلف البيان.

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المدعى حاصل على الشهادة الابتدائية (قديم) عام ١٩٤٩ وشهادة الدراسة الثانوية القسم العام "الثقافة العامة" سنة ١٩٥٣ وشهادة اتمام الدراسة بمدرسة الصيارفة والمحصلين سنة ١٩٥٧ ومن ثم يتدرج مؤهله ضمن المؤهلات المنصوص عليها فى البند ٥٧ - اولاً: من قرار وزير الدولة للتعليم والبحث العلمى رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه ويدخل بذلك هذا المؤهل فى عداد المؤهلات المضافة للحدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ اعمالا لحكم المادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ واذا كان الثابت من الاوراق ان المدعى كان موجودا بالخدمة فى ١٩٧٤/١٢/٣١ واستمر بها حتى ١٩٨٠/٧/١ فانه يحق له تسوية حالته وفقاً لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بالتطبيق لحكم المادة الثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بما يترتب على ذلك من اثار.

ومن حيث انه ترتيباً على ذلك واذا اخذ الحكم المطعون فيه بنات النظر المتقدم فانه يكون قد اصاب الحق فيما قضى به الامر الذى يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلاً وبرفضه موضوعاً والزام الجهة الادارية المصروفات.

(طعن رقم ٣١٥٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١٨)

الفرع الخامس عشر

دبلوم التلغراف

قاعدة رقم (٢٠٨)

المبدأ : دبلوم التلغراف (اليدوى - الكاتب - اللاسلكى) الذى يتم الحصول عليه بعد دراسة مدتها من ١٥ الى ١٨ شهرا مسبوقة بالثانوية العامة يعين حامله بالفتة (١٨٠ - ٣٦٠) بمرتب ٢٠٤ جنيها سنويا باقدمية افراضية مدتها ستان - مؤدى ذلك: اعتبار حامل هذا المؤهل شاغلا للفتة المشار اليها من تاريخ التعيين او الحصول على المؤهل ايهما اقرب.

الحكمة : ومن حيث ان الاستفادة من ذلك ان المشرع قد حدد صراحة التاريخ الذى يعتد به لاعتبار حملة المؤهلات الدراسية فى الفتة المقررة لمؤهلهم الدراسى وهو تاريخ التعيين او تاريخ الحصول على المؤهل ايهما اقرب، واذ نص قرار وزير التنمية الادارية رقم ٨٣ لسنة ٧٥ على صلاحية دبلوم التلغراف (اليدوى - الكاتب - اللاسلكى) الذى يتم الحصول عليه بعد دراسة مدتها من ١٥ - ١٨ شهرا مسبوقة بالثانوية العامة لتعيين حامله فى وظائف (١٨٠/٣٦٠) جنيها بمرتب ٢٠٤ جنيها سنويا وباقدمية افراضية مدتها ستان فمن ثم يتعين معاملته حامل هذا للمؤهل باعتباره شاغلا للفتة ١٨٠/٣٦٠ من تاريخ تعيينه او تاريخ حصوله على هذا المؤهل ايهما اقرب.

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على الاوراق ان المدعى قد عين بهيئة البريد فى ٦ من ابريل سنة ١٩٦٨ بعد حصوله على شهادة الثانوية

العامة سنة ١٩٦٧ والتحق بهيئة المواصفات السلوكية واللاسلكية فى ٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٩ ثم ضمت مدة خدمته السابقة بهيئة البريد وارجعت اقدميته بالدرجة التاسعة الى ٦ من ابريل سنة ١٩٦٨ وقد حصل على المدعى على دبلوم التلغراف فى ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٧٠ ومن ثم فانه فى مجال معاملته بمقتضى نص المادة الثامنة من قانون تصحيح اوضاع العاملين للمدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فانه يتعين اعتباره فى الدرجة المقررة لمؤهله الدراسى ٣٦٠/١٨٠ منذ تاريخ حصوله على هذا المؤهل فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٧٠ ومنحه اقدمية اعتبارية مدتها ستان من ذلك التاريخ لان تاريخ الحصول على المؤهل هو التاريخ الاقرب من تاريخ التحاقه بالخدمة بعد ضم مدة خدمته السابقة اى ترد اقدميته فى الفئة التاسعة (الثامنة) الى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٦٨ واذا قامت الجهة الادارية بضم مدة خدمة المدعى السابقة بهيئة البريد واعتبر شاغلا للفئة (٣٦٠/١٨٠) اعتبارا من ٦ ابريل سنة ١٩٦٨ واصبح هذا التاريخ هو التاريخ الفرضى لالتحاقه بالخدمة باعتبار ان هذه المدة اكبر من المدة الاعتبارية المقررة لمؤهل المدعى وافضل له فانهما تكون قد طبقت صحيح حكم القانون.

ومن حيث انه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بتسوية حالة المدعى فى الفئة التاسعة (الثامنة) اعتبارا من ٦ ابريل سنة ١٩٦٦ قد خالف القانون اذ يكون بذلك قد احتسب الاقدمية الافتراضية المقررة لمؤهله الدراسى فوق المتوسط من تاريخ يسبق حصوله على مؤهله المتوسط بالرغم من ان المشرع قرن الاقدمية لحملة للمؤهلات فوق المتوسط بتاريخ

الحصول على هذه المؤهلات او تاريخ التعين ايهما اقرب وليس الى تاريخ
يسبق حصولهم على هذه المؤهلات او مايسبقها من مؤهلات متوسطة
حصلوا عليها قبل حصولهم على المؤهل فوق المتوسط.

ومن حيث انه متى كان الامر كما تقدم وكان الحكم المطعون فيه
قد قضى بخلاف ذلك فانه يكون ميبنا على مخالفة القانون والخطأ فى
تطبيقه وتاويله ومن ثم يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه
الغاء الحكم المطعون فيه ورفض الدعوى والزام المدعى المصروفات.

(طعن رقم ٢١٤٤ لسنة ٢٩ قى جلسة ١٩٨٦/١١/٣٠)

القرع السادس عشر

دبلوم معهد السكرتارية نظام السنة الواحدة

قاعدة رقم (٢٠٩)

المبدأ : وضع المشرع قواعد تحديد المستوى المالى والاقدمية الاعتبارية عن سنوات الدراسة الزائدة عن المدة المقررة للشهادات المتوسطة وفوق المتوسطة - احوال المشرع فى بيان تلك المؤهلات وتحديد مستواها المالى والاقدمية الاعتبارية المقررة الى قرار يصدر من وزير التنمية الادارية بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ - صدور قرار دون تقييم مؤهل دبلوم معهد السكرتارية نظام السنة الواحدة او النص على اقدمية اعتبارية بشأنه - اثره - علم احقية حامله فى اقدمية اعتبارية مقدارها سنة.

المحكمة : ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المدعى حصل على شهادة الدراسة الثانوية العامة فى عام ١٩٥٧ وحضر دراسة فى اعمال السكرتارية التى انشأتها وزارة التربية والتعليم فى العام ١٩٥٧/١٩٥٨ للمنتهين من مرحلة الدراسة الثانوية العامة وذلك فى المدة من نوفمبر سنة ١٩٥٧ الى اغسطس سنة ١٩٥٨ ثم عين بالوحدة المحلية بالمركز فسى ١١/٩/١٩٦٠ وتنفيذا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون تصحيح العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام صدر القرار الادارى رقم ٤٣٣ لسنة ١٩٧٥ متضمنا تسوية حالة المدعى برد اقدميته فى الفقة الثامنة

المقررة لمؤهله الى ١٩٥٨/٥/١ لضم مدة تجنيد مقدارها ١٠ يوم ٤ شهر ١ سنة وستة اقدمية اعتبارية (سكرتارية) ومنح الدرجة السابعة من ١٩٦٤/٧/١ والسادسة من ١٩٦٩/٥/١، ثم صدر القرار رقم ١٦٨ لسنة ١٩٧٧ متضمنا اعادة تسوية حالة المدعى حيث ضمت له مدة التجنيد فقط وارجعت اقدميته في درجة بدء التعيين الى ١٩٥٩/٥/١ ومنح الدرجة السادسة من ١٩٧٠/٥/١.

ومن حيث انه عن طلب المدعى منحه اقدمية اعتبارية مقدارها سنة من درجة بدء التعيين بعد ضم مدة التجنيد الى مدة خدمته وارجاع اقدميته نتيجة لذلك الى ١٩٥٨/٥/١ تاريخ الحصول على دراسة في اعمال السكرتارية فانه وان كانت المادتان ٥ و٦ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد وضعتا قواعد تحديد المستوى المالى والاقدمية الاعتبارية عن سنوات الدراسة الزائدة عن المدة المقررة للشهادات المتوسطة وكيفية حساب مدة الدراسة بالنسبة للشهادات المتوسطة وفوق المتوسطة الا ان المادة (ب) من ذات القانون احوالت في بيان المؤهلات للمتوسطة وفوق المتوسطة وتحديد مستواها المالى والاقدمية الاعتبارية المقررة الى قرار يصدر من الوزير المختص بالتنمية الادارية بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثامنة من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وذلك طبقا للقواعد المشار اليها في المادتين ٥ و٦ سالفتي الذكر وبناء على ذلك فلا تمنح اقدمية اعتبارية طبقا لما تقدم الا للمؤهلات التي يرد بيانها في قرار وزير التنمية الادارية الذى

يصدر طبقا للمادة ٧ وفى الحدود التى ينص عليها هذا القرار متى كانت هذه الحدود متفقة مع القواعد المشار اليها.

ومن حيث ان قرار وزير التنمية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ بتقييم المؤهلات الدراسية الصادر تنفيذا للمادة ٧ المذكورة اقتصر فى المادة ٣ بند ٤ منه على ذكر دبلوم معهد السكرتارية نظام السنة الواحدة اثناء تسمية المعهد لوزارة التربية والتعليم دون الاشارة الى الدراسة فى اعمال السكرتارية وذلك خلافا لما اورده قرار وزير الدولة للتعليم والبحث العلمى رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن تحديد الشهادات والمؤهلات التى تنطبق عليها احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وانه واذا كان لكل من القرارين مجاله ونطاق سريانه فانه وقد جاء القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ خلوا من ذكر الدراسة فى اعمال السكرتارية فانه لا يكون قد صدر تقييم لهذا المؤهل فى خصوص تطبيق المادتين ٥ و ٦ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المشار اليه ويكون طلب المدعى منحه اقدمية اعتبارية مقدارها سنة طبقا لذلك غير قائم على سند صحيح من الواقع او القانون خليا بالرفض.

ومن حيث ان المدعى قد ردت اقدميته فى الفقرة الثامنة (درجة بدء التعمين) الى ١٩٥٩/٥/١ لحساب مدة تجنيد مقدارها ١٠ يوم ٤ شهرا ١ سنة الى ١٩٥٩/٥/١ فانه طبقا للمادة ١٥ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المشار اليه والجدول الثانى من الجداول المرافقة لهذا القانون يستحق الرتبة الى الفقرة الخامسة (٤٢٠ - ٧٨٠) اعتبارا من ١٩٧٥/٦/١ اول الشهر التالى لقضائه ١٦ سنة من تاريخ تعيينه الفرض فى ١٩٥٩/٥/١.

- ٧٦٠ -

وترتبا على ماتقدم يكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بهذا النظر
قد اصاب صحيح حكم القانون الامر الذى يتعين معه الحكم بقبول الطعن .
شكلا ويرفضه موضوعا والزام الطاعنين بالمصروفات.
(طعن رقم ٩٠٨ لسنة ٣٠٤ فى جلسة ١٩٨٨/٤/٢٤)

- ٧٦١ -

الفرع السابع عشر
اجازات الطيران المدني
قاعدة رقم (٢١٠)

المبدأ : قرار نائب وزير الطيران المدني رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٤
قرار وزير السياحة والطيران المدني رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٧٦ - اعتبر
اجازة تخطيط وصيانة المخزون السلعي لاعمال الطيران المدني اجازة
اساسية - لم ترد فرقة تخطيط والاعداد الفني وطرق التخزين والصيانة
لاعمال الطيران المدني ضمن الاجازات - لم ترد ضمن هذه الاجازات
المقرر النظري لاجازة طيار خاص - ورد ضمن الاجازات اجازة مرحلي
الطائرات.

الحكمة : ومن حيث ان اشتراطات شغل الوظيفة التي تم ترقية
السيد/..... "وهي من الوظائف المقرر لها الدرجة الأولى" بقرار
رئيس مجلس ادارة هيئة المعهد القومي للتدريب رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٣
تخلص في الحصول على مؤهل عال وخبرة في مجال الطيران المدني مع
مزاولة العمل في احدى وظائف الدرجة الاولى مدة لا تقل عن ٦ سنوات،
والحصول على ثلاث اجازات نوعية في قطاع الطيران، واجادة اللغة
الانجليزية.

ومن حيث انه بتاريخ ١٢/٤/١٩٧٧ اصدرت الادارة العامة
للامتحانات والشهادات بهيئة المعهد القومي للتدريب بوزارة السياحة
والطيران المدني شهادة مؤقتة تفيد ان السيد/..... اتم

التدريب النظرى لفرقة التخطيط والامداد الفنى وطرق التخزين والصيانة
لاعمال الطيران المدني، كما حصل على مايسمى بتيحه اعتبار المواد
النظرية لاجازة مرحلى طائرات فى نوفمبر سنة ١٩٨١، وحصل ايضا على
نتيجة امتحان المقرر النظرى لاجازة طيار خاص فى ١٩٧٧/١١/٣.

ومن حيث ان الهيئة الطاعنة ضمننت صحيفة الطعن ان
السيد/..... منح البديل المهنى المقرر للاجازة الاساسية فى
تخطيط وصيانة المخزون السلمى لاعمال الطيران المدني الحاصل عليها فى
١٩٧٧/٥/١.

ومن حيث ان بالرجوع الى قرار نائب وزير الطيران المدني رقم ٢٠
لسنة ١٩٧٤ وقرار وزير السياحة والطيران المدني رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٧٦
يبين انه اعتمر اجازة تخطيط وصيانة المخزون السلمى لاعمال الطيران المدني
اجازة اساسية، ولم ترد فرقة تخطيط والاعداد الفنى وطرق التخزين
والصيانة لاعمال الطيران المدني ضمن الاجازات، كما لم ترد ضمن هذه
الاجازات المقرر النظرى لاجازة طيار خاص، وقد ورد فقط ضمن
الاجازات اجازة مرحلى الطائرات.

ومن حيث انه لا يؤثر فى النتيجة التى خلصنا اليها ان يكون المطعون
على ترقيته قد منح البديل المهنى لاحدى الاجازات، او ان مسؤوليات
وواجبات الوظيفة التى تم ترقيته اليها لاتتطلب الحصول على الاجازات
المشار اليها وهو ماذهبت اليه مذكرة الجهة الادارية الطاعنة، اذ ان
اشتراطات شغل الوظيفة التى تم ترقيته اليها تتطلب الحصول على هذه
الاجازات، يؤكد ذلك ويدعمه ماسبق ان اثبتته صراحة مدير ادارة

الاجازات بالهيئة المصرية العامة للطيران المدني من ان فرقة طيار خاص، هي
فرقة دراسية نظرية وليست اجازات، وانه لاتصدر اجازات لهذه الفرق الا
بعد استيفاء شروط الطيران وشروط اخرى كثيرة.
ومن حيث ان الحكم الطعين اخذ بهذا النظر، فيكون قد قام على
سند صحيح، مما يتعين معه قبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام الهيئة
الطاعنة المصروفات.

(طعن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩١/١/٢٧)

الفرع الثامن عشر

الشهادات العسكرية

أولاً - شروط اعتبار العامل حاصلًا

على احدى الشهادات العسكرية

قاعدة رقم (٢١١)

المبدأ : اشترط المشرع لاعتبار الفرد حاصلًا على احدى الشهادات العسكرية الواردة في الجدول رقم (٢) المرفق بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ ان يكون التحاقه بالخدمة العسكرية عن طريق التطوع وليس التجنيد بعد حصوله على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او الاعدادية او ما يعادلها، وان يمضى ثلاث سنوات على الاقل بالمنشأة التعليمية بما فى ذلك مدة الدراسة التى انتهت بنجاح.

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٧/١/٢١ فأستعرضت احكام القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن تقييم الشهادات العسكرية فوق المتوسطة والمتوسطة، وتبين لها ان المشرع حدد الفئة الوظيفية (٣٦٠/١٨٠) للحاصلين على الشهادات العسكرية المنصوص عليها فى الجدول رقم (٢) المرفق بالقانون عند تعيينهم فى وحدات الجهاز الادارى للدولة والهيئات والمؤسسات العامة واشترط المشرع فى المادة ٤ من القانون المذكور لحصول الفرد على احدى الشهادات المبينة فى الجدول رقم (٢) المرفقة به ما يأتى:

١ - ان يتطوع للخدمة بعد حصوله على شهادة اتمام الدراسة

الابتدائية القديمة أو الاعدادية أو اى شهادة اخرى معادلة

٢ - ان يلتحق بالمنشآت التعليمية العسكرية ومضى ثلاث سنوات

على الاقل من تاريخ التحاقه بها بما فى ذلك مدة الدراسة التى انتهت

بنجاح مستبعدا منها مدة التقصير وان يحصل فى نهاية المدة على شهادة

قدوة حسنة ، وبذلك يكون المشرع قد اشترط لاعتبار الفرد حاصلا على

احدى الشهادات العسكرية الواردة فى الجدول رقم ٢ المرفق بالقانون رقم

٧٢ لسنة ٧٤ ان يكون التحاقه بالخدمة العسكرية عن طريق التطوع وليس

التجنيد بعد حصوله على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او الاعدادية

او ما يعادلها، وان يمضى ثلاث سنوات على الاقل بالمنشأة التعليمية بما فى

ذلك مدة الدراسة التى انتهت بنجاح ، وقد أكد المشرع هذه الشروط

بخانة الملاحظات الخاصة بالشهادات العسكرية المتوسطة المينة بالجدول رقم

(٢) المرفق بالقانون المذكور والتى ورد فيها " ان هذه الشهادات تمنح

للأفراد المتطوعين بالاعدادية او الابتدائية قديم بشرط قضاء فترة التدريب

بالمنشآت التعليمية بنجاح وقضاء مدة مكملة لمدة التدريب تعادل مجموعها

٣ سنوات خدمة حسنة .

وبتطبيق ما تقدم على حالة العاملين المعروضة حالتها بين ان الاول

قد التحق بالخدمة العسكرية بمحندا بتاريخ ١٢/٥/١٩٥٩ وحصل على

الفرقة التعليمية من مدرسة للمشاة بتاريخ ١٢/١٠/١٩٦١ أثناء مدة تجنيده

ولم يتطوع للخدمة العسكرية الا اعتبارا من ١٢/٥/١٩٦٢ أى فى تاريخ

لاحق على تاريخ حصوله على الفرقة العسكرية اما الثانى فقد التحق

بالخدمة العسكرية مجندا ايضا بتاريخ ١٩٦١/٢/٢٠ ثم حصل على الفرقة التعليمية العسكرية بتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٠ أى أثناء مدة التجنيد ولم يتطوع للخدمة الاعتيادية من ١٩٦٤/٤/١ أى فى تاريخ لاحق على تاريخ حصوله على الفرقة العسكرية ، ومن ثم يكون قد تخلف فى شأنهما مناط اعتبارا الشهادات الممنوحة لهما من الشهادات العسكرية فى مفهوم القانون رقم ٧٢ لسنة ٧٤ . الامر الذى يؤدى الى عدم صحة تسوية حالتهما باعتبارهما حاصلة على مؤهل من المؤهلات الواردة فى الجدول رقم (٢) المرفق بالقانون المذكور وما يترتب على هذه التسوية من اثار . واذا كان الامر كذلك الا انه وقد حظر المشرع فى القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الاثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٢ لسنة ٧٣ تعديل المركز القانونى للعامل بما يتفق وصحيح حكم القانون وبما يتفق مع ما كشف عنه هذا الافتاء بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى ، فانه يتعين الاحتفاظ للعاملين المعروضة حالتهما بالتسوية الخطأ التى أجريت لهما على ان تجرى لهما تسوية صحيحة وفقا للقوانين المعمول بها عند اجرائها بفرض تحديد الدرجة والاقدمية القانونية التى يستحقها كل منهما للاعتداد بها عند الرقبة فى المستقبل وذلك تطبيقا لحكم المادة الثامنة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ بشأن تسوية حالات بعض العاملين .

لذلك : انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم صحة تسوية حالة المعروضة حالتهما وعدم جواز تعديل المركز القانونى لهما بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ مع اجراء تسوية حالتهما تسوية صحيحة للاعتداد بها مستقبلا .
(ملف رقم ٦٩٠/٣/٨٦ جلسة ١٩٨٧/١/٢١)

ثانيا : تسوية حالات خريجي
مدارس الكتاب العسكريين
قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ : المادتان الاولى والثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن علاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ - المادة الاولى من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية حالات خريجي مدارس الكتاب العسكرية - المادتان الاولى والرابعة من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن تقييم الشهادات العسكرية فوق المتوسطة والمتوسطة مفادها - لا يشترط قضاء مدة ثلاث سنوات في الدراسة اللازمة للحصول على المؤهل العسكري - يشترط ان تكون المدة التي قضت في المنشآت العسكرية التعليمية بما في ذلك مدة الدراسة لا تقل عن ثلاث سنوات.

المحكمة : وحيث انه عن الموضوع فان القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن علاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ينص في مادته الاولى على ان تضاف الى الجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية المؤهلات او الشهادات الدراسية التي توقف منحها وكان يتم الحصول عليها بعد دراسة تستغرق خمس سنوات دراسية على الاقل بعد شهادة اتمام الدراسة الابتدائية قديم او بعد امتحان بمسابقة القبول

التي تنتهى بالحصول على مؤهل بعد خمس سنوات دراسية على الأقل او بعد دراسة تستغرق ثلاث سنوات دراسية على الأقل بعد شهادة الاعدادية بانواعها المختلفة او ما يعادل هذه المؤهلات.

"وتعتبر من المؤهلات المشار اليها الشهادات المحددة بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ والقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ بتقييم بعض المؤهلات العسكرية وكذلك التي شملها قرار وزير التنمية الادارية رقم ٢ لسنة ١٩٧٦ وقرار نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الاجتماعية رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨.

ونصت المادة الثانية من ذلك القانون على ان " تسوى حالات العاملين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة الموجودين بالخدمة فى ١٩٧٤/١٢/٣١ والحاصلين على احد المؤهلات او الشهادات الدراسية المشار اليها فى المادة السابقة طبقا لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه وتبدأ التسوية باقتراض التعيين فى الدرجة السادسة المنخفضة بمرتبة شهرى قدره عشرة جنيهاً ونصف

هذا وقد قضى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية حالات خريجي مدراس الكتاب العسكرية فى مادته الاولى على ان " يكون تعيين حاملى شهادة خريجي مدراس الكتاب العسكريين المسبوقة بشهادة الابتدائية القديمة او الشهادة الاعدادية فى الجهات التى تطبق احكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة فى الفقة (١٨٠ - ٣٦٠) جنبها ستويا" ونص القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن

تقييم الشهادات العسكرية فوق المتوسطة والمتوسطة في مادته الاولى على
بان " يحدد الفئة الوظيفية.....

للحاصلين على الشهادات العسكرية المنصوص عليها في الجدول
رقم (١) المرفق عند تعيينهم في وحدات الجهاز الادارى للدولة والهيئات
العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها " كما نص في
مادته الثانية على ان " تحدد الفئة الوظيفية.....

للحاصلين على الشهادات العسكرية المنصوص عليها في جدول رقم
(٢) المرفق عند تعيينهم في الجهاز المشار اليها في المادة (١).

ونصت المادة الرابعة منه على ان " يشترط لحصول الفرد على احدى
الشهادات المبينة في الجدول رقم (٢) المرفق ما ياتي:

١ - ان يتطوع للخدمة بعد حصوله على شهادة المام الدراسة
الابتدائية القديمة او الاعدادية او اى شهادة اخرى معادلة.

٢ - أن يلتحق بالمنشآت التعليمية العسكرية ويمضى ثلاث سنوات
على الاقل من تاريخ التحاق بها بما فى ذلك مدة الدراسة التى انتهت
بنجاح مستبعدا منها مدة التقصير وان يحصل فى نهاية المدة على شهادة
قوة حسنة " ويبين من مطالعة الجدول رقم (٢) المرفق بهذا القانون انه
شمل شهادة السكرتارية العسكرية وجاء بالملاحظات المدونة بالجدول ما
يلى: " تمنح هذه الشهادات للأفراد المتطوعين بالاعدادية والابتدائية نظام
قديم يشترط قضاء فترة التدريب بالمنشآت التعليمية بنجاح وقضاء مدة
تكملة لمدة لتدريب تعادل فى مجموعها ثلاث سنوات خدمة حسنة.

وحيث ان المين بوضوح من هذه النصوص ان المشرع لم يشترط قضاء مدة ثلاث سنوات فى الدراسة اللازم للحصول على المؤهل العسكرى وانما الشرط هو ان تكون المدة التى قضت فى المنشآت العسكرية التعليمية بما فى ذلك مدة الدراسة لا تقل عن ثلاث سنوات، واذ يبين من الاطلاع على الشهادة العسكرية الحاصل عليها المدعى انه ثابت بها انه قضى فى خدمة القوات البريه متطوعا المدة من ١٩٤٣/٩/٢١ حتى ١٩٥٠/١١/٩ وانه حصل خلال هذه المدة على فرقة كانت عسكرى من السكرتارية العسكرية وهى احدى مدارس القوات البرية بتاريخ ١٩٤٤/١٢/١٣ وانه ظل فى الخدمة بعد حصوله على تلك الشهادة حتى ١٩٤٤/١٢/١٣ أنه ظل فى الخدمة بعد حصوله على تلك الشهادة حتى ١٩٥٠/١١/٩ ومن ثم تعتبر الشهادة الحاصل عليها من الشهادات العسكرية للنصوص عليها فى المادة الاولى/فقرة (٢) من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ويفيد بالتالى من احكام تلك المادة ويكون متعينا تسوية حالته بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ باعتبار ان الشهادة العسكرية الحاصل عليها من الشهادات التى أنضمت للجدول الملحق بذلك القانون. واذ اخذ الحكم المطعون فيه بنظر مخالف فيكون قد جاء على خلاف احكام القانون مخطئا فى تطبيقه وتأويله ويتعين لذلك قبول الطعن شكلا وفى الموضوع بالقضاء الحكم المطعون فيه وبعدم قبول الدعوى شكلا بالنسبة للمدعى على الباقي وبقبولها شكلا بالنسبة للمدعى عليها الاول والثالث وباحقية المدعى فى تسوية حالته بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ عملا

بالمادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ وما يترتب على ذلك من آثار والزام الجهة الادارية المدعى عليها الاولى المصروفات*.

(طعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩٠/٣/١١)

قاعدة رقم (٢١٣)

المبدأ : المواد ٢ و ٤ و ٦ من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن تقييم الشهادات العسكرية فوق المتوسطة والمتوسطة - المواد ١٠ و ٦ و ٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام المشرع حدد الفئة (٣٦٠ / ١٨٠) لتعيين حملة الشهادات العسكرية المتوسطة المنصوص عليها في الجدول الثاني المرافق للقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ من بين هذه الشهادات شهادة مركز تدريب مهني القوات المسلحة - اشترط المشرع لتسوية حالة العامل وفقا للمؤهل العسكري توافر عدة شروط - من بين هذه الشروط - انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ الالتحاق بالمنشأة التعليمية العسكرية التي تمنح هذه الشهادات - وجوب حساب مدة الدراسة المستمرة دون أجازات على اساس كل ثمانية شهور سنة كاملة - ويكون شرط انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ الالتحاق بالمنشأة التعليمية العسكرية متحققا متى قضى العامل مدة مستتين بالمنشأة التعليمية وكانت الدراسة مستمرة بها دون اجازات.

المحكمة : ومن حيث ان القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ بتقييم الشهادات العسكرية فوق المتوسطة والمتوسطة قد نص في المادة الثانية على

ان تحدد الفئة الوظيفية (٣٦٠/١٨٠) للحاصلين على الشهادات العسكرية المنصوص عليها فى الجدول رقم ٢ المرفق عند تعيينهم فى الجهات المشار اليها فى المادة (١) ونص فى المادة الرابعة على انه يشترط لحصول الفرد على احدى الشهادات المبينة فى الجدول رقم ٢ المرفق ما يأتى : ١- ان يتطوع للخدمة بعد حصوله على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو الاعدادية العامة أو اى شهادة اخرى معادلة ٢ - ان يلتحق المنشآت التعليمية العسكرية وتغضى ثلاث سنوات على الاقل من تاريخ التحاقه بها بما فى ذلك مدة الدراسة التى انتهت بتحاق مستبعدا منها مدة التقصير وان يحصل فى نهاية المدة على شهادة قدوة حسنة ، ونص فى المادة السادسة على ان العاملين الحاصلين على الشهادات المشار اليها الموجودين بالخزعة وقت العمل بهذا القانون فى احدى الجهات المنصوص عليها فى المادة (١) تسوى حالتهم باعتبارهم فى الفئة الوظيفية المقررة لشهادتهم من تاريخ التعيين او الحصول على الشهادة بشرط الا يكون هذا التاريخ سابقا على ١/١/١٩٧٣ ما لم يكونوا قد عينوا أو رُقوا الى الفئة المقررة لشهادتهم قبل ذلك.

وقد ورد بالجدول رقم (٢) المرفق بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه شهادة مراكز تدريب مهنى القوات المسلحة من بين الشهادات العسكرية المتوسطة .

ومن حيث ان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام قد نص فى مادته الخامسة على ان يحدد المستوى المالى و الاقدمية للحاصلين على المؤهلات الدراسية على

النحو الآتي : أ ب - الفقرة ٣٦٠/١٨٠ لحملة الشهادات المتوسطة التي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات تالية لشهادة اتمام الدراسة الاعلادية أو ما يعادلها كما نصت المادة السادسة من ذات القانون على ان يدخل في حساب مدة الدراسة بالنسبة للشهادات المتوسطة وفوق المتوسطة المشار اليها في المادة السابعة مدد الدراسة المستمرة دون اجازات وتحسب كل ثمانية شهور دراسية كاملة ولا يعتد بأى مدة دراسية لا تعتبر سنة كاملة في تطبيق احكام الفقرة السابقة، كما تدخل في حساب مدد الدراسة المشار اليها مدة التدريب اللازمة قانونا للحصول على المؤهل اذا كانت سابقة على الحصول عليه.

ومن حيث ان المادة العاشرة من ذات القانون قد نصت على ان تطبق احكام القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ بتقييم الشهادات العسكرية فوق المتوسطة والمتوسطة على حملة الشهادات الواردة في الجدولين رقمي ٢ و١ المرفقين بالقانون المذكور من العاملين المدنيين بالقوات المسلحة وذلك بالشروط الآتية : أ - ان يكون التحاقهم بالمنشآت التعليمية العسكرية التي تمنح الشهادات المشار اليها بالصفة المدنية بعد الحصول على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها او شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها او الاعلادية العامة أو ما يعادلها (ب) ان تنقضى من تاريخ المنشآت التعليمية العسكرية ستان بالنسبة للحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها وثلاث سنوات بالنسبة للحاصلين على الشهادات الاخرى المشار اليها في المادة الثالثة وتدخل في حساب هذه المدة - بعد استبعاد مدة التقصير - مدة الدراسة المنتهية بالنجاح وكذلك مدة الخدمة في الوظائف العسكرية

أو المدنية اذا كانت مدة الدراسة أقل من سنتين أو ثلاث سنوات بحسب الأحوال.

ومن حيث أن مفاد النصوص المتقدمة ان المشرع قد حدد الفقرة (٣٦٠/١٨٠) لتعين حملة الشهادات العسكرية المتوسطة المنصوص عليها في الجدول الثاني المرافق للقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ الخاص بتقييم الشهادات العسكرية فوق المتوسطة والمتوسطة والتي يتم الحصول عليها بعد شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القلعية أو الاعدادية أو ما يعادلها ومن بين هذه الشهادة مركز تدريب مهني القوات المسلحة ، واشترط المشرع لتسوية حالة العامل وفقا للمؤهل العسكري توافر عدة شروط حددتها المادة الرابعة من القانون سالف الذكر والمادة العاشرة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥. ومن بين هذه الشروط انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ الالتحاق بالمتنشاء التعليمية العسكرية التي تمنح هذه الشهادات بمراعاة ما نصت عليه الفقرة ب - من المادة العاشرة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ من وجوب حساب مدة الدراسة المستمرة دون اجازات على اساس كل ثمانية شهور كاملة وفي ما نصت عليه المادة ٦ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بحيث يكون شرط انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ الالتحاق بالمتنشاء التعليمية العسكرية متحققا متى قضى العامل مدة سنتين (٧٤ شهرا) بالمتنشاء التعليمية وكانت الدراسة مستمرة بها دون اجازات.

ومن حيث انه في ضوء ما سبق ومتى كان الثابت ان المدعين قد حصلوا على شهادة مركز تدريب مهني القوات الجوية في ٢ يونيو ١٩٦٥ بعد التحاقهم بالمركز المشار اليه بمؤهلهم الشهادة الاعدادية ، وكان الثابت

ايضا ان مدة الدراسة بذلك للمركز ٢٤ شهرا متصلة دون اجازات فمن ثم
يتعين عند تطبيق احكام القانونين رقمى ٧٢ لسنة ١٩٧٤ و ١١ لسنة
١٩٧٥ على حالاتهم مراعاة حساب مدة الدراسة التى قضوها بالمركز
على اساس كل ثمانية شهور سنة كاملة ووضع كل منهم على الفئة
٣٦٠/١٨٠ اعتبارا من تاريخ حصول كل منهم على الشهادة العسكرية
فى ١٩٦٥/٦/٢ ففى هذا التاريخ تكون قد اكتملت مدة السنوات الثلاث
المشار اليها فى المادة الرابعة من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ والمادة
العاشرة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ عملا بالمادة السادسة من ذات
القانون الاخير ، كما تستحق الفروق المالية للمدعين عن خمس سنوات
سابقة على اقامتهم لدعواهم فى ١٩٨٢/٦/٢٩ اى تستحق من
١٩٧٧/٦/٢٩ كآثر لذلك.

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد أعطى فى تطبيق القانون حين
قضى برفض الطعن المقام من المدعين فى الحكم الصادر من المحكمة الادارية
لوزارة الدفاع والقاضى برفض دعواهم بالمطالبة بتسوية حالاتهم
الوظيفية وفق ما تقدم ومن ثم حق القضاء بالقائه والحكم بأحقية المدعين
فى تسوية حالاتهم بوضعهم على الفئة (٣٦٠/١٨٠) اعتبارا من تاريخ
حصول كل منهم على الشهادة العسكرية فى ١٩٦٥/٦/٢ وما يترتب
على ذلك من آثار واستحقاقهم الفروق المالية الناجمة عن ذلك من
١٩٧٧/٦/٣٠ مع الزام الجهة الادارية المصروفات عن درجتى التقاضى
عملا بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(طعن رقم ٥٧٦ لسنة ٣٤ ق . ع بجلسته ١٩٩٠/٤/٢٢)

قاعدة رقم (٢١٤)

المبدأ : المادتان الاولى والثانية من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية حالات خريجي مدراس الكتاب العسكريين الصادر بتاريخ ١٩٧٤/٧/٢٥ - تتم تسوية حالة العامل طبقا لاحكام هاتين المادتين بوضعه على الدرجة الثامنة بالكادر - الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة وما يعادلها من تاريخ التعيين تاريخ أو تاريخ الحصول على المؤهل اى التاريخين اقرب وان تدرج اقدمية ومراتبه وترقياته على الا يرتب على التسوية ترقية الى فئة مالية أعلى من الفئة المالية التالية للفئة التى كان يشغلها وقت صدور هذا القانون.

الحكمة : ومن حيث ان المادة الثانية من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية حالات خريجي مدراس الكتاب العسكريين الصادر بتاريخ ١٩٧٤/٧/٢٥ تنص على ان تسوى حالة الموجودين فى الخدمة وقت العمل بهذا القانون من خريجي مدراس الكتاب العسكريين المتخصص عليهم فى المادة (١) من هذا القانون ، وكذلك الموجودين فى الخدمة منهم فى احدى الجهات التى تطبق احكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين فى القطاع العام متى كانوا قبل التحاقهم بوظائفهم الحالية بمخزمة احدى الجهات الحكومية والهيئات العامة او وحدات الادارية المحلية وذلك باعتبارهم فى الدرجة الثامنة بالكادر الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار نظام العاملين للمدنيين بالدولة وما يعادلها من تاريخ

التعين او حصولهم على المؤهل أيهما أقرب تاريخا وان المادة الثالثة منه تنص على ان تدرج اقدميات ومرتبيات ووترقيات العاملين المتصوص عليهم فى المادة السابقة ولا يجوز ان يترتب على التسوية ترفيتهم الى أعلى من الفئة المالية لفتتهم فى تاريخ صدور هذا القانون كما لا تصرف ايه فروق مالية فى فترة سابقة على هذا التاريخ .

ومن حيث ان مفاد ما تقدم هو ان تتم تسوية حالة العامل طبقا لاحكام هاتين المادتين بوضعه على الدرجة الثامنة فى ٤٦ لسنة ١٩٦٤ من تاريخ التعيين او من تاريخ الحصول على المؤهل أى التاريخين اقرب وان تدرج اقدميته ومرتباه وترقيات على الا يترتب على التسوية ترقية الى فئة مالية أعلى من الفئة المالية التالية للفئة التى كان يشغلها وقت صدور هذا القانون فى ١٩٧٤/٧/٢٥ .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان جهة الادارة قامت بتسوية حالة المدعى بوضعه على الدرجة الثامنة اعتبارا من ١٩٣٩/٣/١ تاريخ حصوله على المؤهل مع تدرجه فى الترفيات الى الفئة الثالثة اعتبارا من ١٩٧١/٣/١ أى الى الفئة المالية التالية للفئة التى كان يشغلها فى تاريخ صدور القانون المذكور حيث كان يشغل الفئة الرابعة فى ذلك التاريخ ، ومن ثم يكون قد تم تسوية حالة للمدعى طبقا للقانون وتكون دعواه غير قائمة على سند من القانون .

(طعن . ١٢٣٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٣٠)

نفس المعنى

(طعن رقم ٢٩ لسنة ١٩١٠ ق حسة ١٩٨٧/٣/١٥)

قاعدة رقم (٢١٥)

المبدأ : القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية حالات خريجي مدراس الكتاب العسكريين — جاء خلوا من اى نص يقضى بان تتم التسوية طبقا لاحكامه على اساس المقارنة بزميل معين لم تجر لصالحه التسوية — امتناع اجراء مثل هذه المقارنة.

الحكمة : ومن حيث انه عن طلب للدعى اعادة تسوية حالته على اساس مقارنته بزميل معين دون غيره باعتبار انه هو الاقرب الى حالته فى تاريخ التخرج وتاريخ التعيين وذلك بغض النظر عن الدرجة التى يشغلها هذا الزميل وقت القانون حتى ولو كانت تعلوا قصى درجة يمكن ان يصل اليها للدعى بعد التسوية طبقا للقانون، فالامر فى ذلك مردود وعلى ماسبق وان قضت به هذه المحكمة من ان القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ قد جاء خلوا من اى نص يقضى بان تتم التسوية طبقا لاحكامه على اساس المقارنة بزميل معين لم تجر لصالحه التسوية ولو كان المشرع يريد اعمال هذه المقارنة لنص عليها صراحة وحدد اسمها وضوابطها على نحو ما ورد بقوانين اخرى ومن ثم فانه ازاء خلوا القانون المشار اليه من النص على اجراء مثل هذه المقارنة فان محاولة ايجاد معيار تحكمى لتحديد الزميل الذى تجرى للمقارنة معه حين التسوية تكون مبنية على اجتهاد يعود له الانضباط ولا يظاھر نص فى القانون بما لا مناص معه من وجوب الاكتفات عنه

(طعن ١٢٣٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٣٠)

ثالثا - تسوية حالات خريجي

المعهد الفنى للقوات المسلحة

قاعدة رقم (٢١٦)

المبدأ : تقييم ومعادلة شهادة خريجي المعهد الفنى للقوات المسلحة

- قرار وزير التعليم العالى رقم ٨٤٤ لسنة ١٩٨٢ بالموافقة على تقسيم مؤهل خريجي المعهد العالى او الحاصلين على شهادة مراكز التدريب المهنى للقوات المسلحة المسوقة بالثانوية العامة او الثانوية الصناعية مؤهلا عاليا ، على ان يمنح هؤلاء الخريجون دبلوما عاليا فى المواد الفنية والعسكرية كل فى تخصصه ، ومثال ذلك (دبلوم عال فى المواد الفنية العسكرية تخصص -) أسوة بما كان متبعاً من منح دبلوم عال لخريجي الهندسة التطبيقية العليا - التقييم العلمى للمؤهل من الاعمال الفنية التى تجربها جهة الاختصاص على الوجه المحدد قانونا لذلك - لا تمتد رقابة المشروعية التى يشغلها مجلس الدولة بهيئة قضاء اذراى الى اعادة النظر باجراء اعتبارات الموازنة والرجيح فيما تنتهى اليه جهة الاختصاص المحدد قانونا بذلك - مؤدى القول بغير ذلك احلال قاضى المشروعية نفسه محل جهة الاختصاص الفنية التى حددها القانون القرار الصادر فى شأن تقييم المؤهل لا يكون محلا لرقابة المشروعية الا من ناحيتين : اولا هما من ناحية الاختصاص والشكل ، وثانيهما من ناحية الغاية بالايكون مشوبا بعيب الانحراف بالسلطة او اساءة استعمالها - انتهاء القرار المطعون فيه رقم ٨٤٤ لسنة ١٩٨٢ الى

اعتبار الدبلوم الذى يمنحه المعهد الفنى للقوات المسلحة بالشروط والارضاع التى حددها مؤهلا عاليا فى مجال تقييمه العلمى — لا يكون ثمة محل للنعى عليه لعيب الانحراف او اساءة استعمال السلطة — استطراد القرار المطعون فيه بتشبيه المؤهل ، من حيث التقييم العلمى، بما كان متبعا من تقييم دبلوم الهندسة التطبيقية العليا ليس الا من قبيل الاستهداء، من حيث التقييم العلمى للمؤهل، بما سبق ان تقرر بالنسبة لدبلوم الهندسة التطبيقية العليا من اعتباره دبلوما عاليا، وهو استشهاد يزيل ما يثيره الطاعنون من شبهة التعارض بين تسمية المؤهل بانه دبلوم واعتباره فى ذات الوقت مؤهلا عاليا.

الحكمة : ومن حيث ان الثابت من الاوراق انه بناء على كتاب وزير الدفاع والانتاج الحربى المؤرخ ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٨١ الى السيد/وزير الدولة للتعليم والبحث العلمى بشأن تقييم ومعادلة شهادة خريجي المعهد الفنى للقوات المسلحة بفرض تخطيط مجالات الدراسات التكميلية لهم ومنح من يرغب منهم فرص استكمال الدراسة الجامعية، فقد احيلت الاوراق الى الادارة العامة للمعاهد الفنية بوزارة التعليم العالى للدراسة تمهيدا للعرض على لجنة معادلة المؤهلات الوطنية بالوزارة. وبتاريخ ١٠ من يولييه سنة ١٩٨٢ صدر قرار وزير التعليم العالى رقم ٥٩٠ لسنة ١٩٨٢ بتشكيل لجنة لدراسة الموضوع ضمت فى عضويتها العميد السابق لكلية الهندسة بجامعة حلوان، وقامت اللجنة بزيارة ميدانية للمعهد بتاريخ ٨ من ابريل سنة ١٩٨٢ للوقوف على التخصصات والناهج التعليمية والخبرات واعدت تقريرا تضمن انه نظرا لان الدراسة

بالمعهد يغلب عليها الطابع المعلى والعملى بالإضافة الى الناحية العسكرية
كما ان المواد النظرية الفنية مستواها العلمى محصور بين الدراسة المتوسطة
والعالية حيث تفوق الدراسة بالمعاهد الفنية التابعة لوزارة التعليم العالى
وتقل عن الدراسة الاكاديمية لكليات الهندسة بالجامعات المصرية الا انه
نظرا لان طول مدة الدراسة بالمعهد تكسب الخريج الخبرة العملية فى
المجالات التخصصية المختلفة فقد انتهت اللجنة الى ما يأتى: ١- امكانية
تقييم مؤهل خريجي المعهد الفنى للقوات المسلحة الحاصلين على دبلوم
المعاهد الفنية الصناعية بعد الثانوية العامة او الحاصلين على شهادة مركز
التدريب المهني للقوات المسلحة المسبوقة بالثانوية العامة او الثانوية الصناعية
مؤهلا عاليا على ان يمنح هؤلاء الخريجون دبلوما عاليا فى المواد الفنية
والعسكرية كل فى تخصصه اسوة بما كان متبعاً فى منح دبلوم عال
لخريجي الهندسة التطبيقية العليا ودبلوم عال لخريجات المعهد العالى للتمريض
٢- يمكن استكمال دراسة اكايدمية عليا للحاصلين من هؤلاء الخريجين على
تقرير عام لا يقل عن جيد جدا (٧٥٪) باحدى كليات الهندسة التى يلتحق
بها خريجوا المعاهد الصناعية التابعة لوزارة التعليم العالى وذلك بعد وضع
خطة دراسية وفق تخصصاتهم لمدة عامين دراسيتين فى المواد التى ترى
الجامعة استكمالها لدراساتهم وذلك لمنحهم درجة البكالوريوس فى العلوم
الهندسية. وبمسة ١٥ من اغسطس سنة ١٩٨٢ عرض التقرير المشار اليه
على لجنة معادلة المؤهلات الوطنية حيث حضر الجلسة مندوبان المعهد هما
السيدان مدير المعهد الفنى للقوات المسلحة بالنيابة ومساعد مدير المعهد
الفنى. وبذلك الجلسة وافقت اللجنة على ماورد بالتقرير للمقدم لها وبناء

على ذلك صدر قرار وزير التعليم العالي رقم ٨٤٤ لسنة ١٩٨٢ وينص على "الموافقة على تقييم مؤهل خريجي المعهد الفنى للقوات المسلحة الحاصلين على دبلوم المعاهد الفنية التابع لوزارة التعليم العالي او الحاصلين على شهادة مراكز التدريب المهني للقوات المسلحة المسبقة بالثانوية العامة او الثانوية الصناعية مؤهلا عاليا على ان يمنح هؤلاء الخريجون دبلوما عاليا في المواد الفنية والعسكرية كل في تخصصه ومثال ذلك (دبلوم عال في المواد الفنية والعسكرية تخصص.....) اسوة بما كان متبعاً من منح دبلوم عال لخريجي الهندسة التطبيقية العليا".

ومن حيث انه بالاطلاع على التشريعات المنظمة للمعهد الفنى بالقوات المسلحة بين انه بتاريخ ٢٥ من يونيو سنة ١٩٦٨ صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٨ باتشاء المعهد الفنى للقوات المسلحة ونص في المادة ١ على ان "ينشأ معهد فنى بالقوات المسلحة لاعداد الفنيين اللازمين للقوات المسلحة بجميع تخصصاتهم ليكونوا قادرين على الاشراف الفنى على المهنيين عسكريين ومدنيين الموجودين بالقوات المسلحة وعلى معاونة المهندسين فى اعمالهم وللخدمة بكفاءة فى الوحدات وورش الاصلاح والمنشآت التعليمية والفنية والمهنية بالقوات المسلحة". واشترطت المادة ٩ فى طالب الالتحاق ان يكون متخرجاً من احد مراكز التدريب المهني فى الجمهورية العربية المتحدة على ان يكون حاصلاً على شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة او الثانوية الصناعية كما يجوز قبول الطلبة العسكريين الذين فصلوا من الكليات العسكرية لاسباب غير الفضل التأديبي. ومدة الدراسة بالمعهد ثلاث سنوات يجوز انقاصها

بقرار من وزير الحرية بناء على اقتراح مجلس المعهد فى حالة الضرورة العسكرية، ويجوز ان يستكمل الطالب بعضا من دراسته العلمية او التدريبية فى مدارس او مراكز التدريب المهنية او التخصصية المدنية طبقا لما يقرره مجلس المعهد. (المادتان ١٢، ١٣ من القانون). وتنص المادة ٢٣ على ان "يمنح وزير الحرية شهادة دبلوم فنى فى التخصصات المختلفة لخرىجى المعهد". وبقرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦٩ لسنة ١٩٦٨ صدرت اللائحة التنفيذية للقانون فنصت فى المادة ٥ على التخصصات التى تجرى دراستها والتدريب عليها بالمعهد وهى: التسليح والالكترونيات والكهرباء، والمعدات الميكانيكية والكيمائية، والطائرات، والسفن، كما اجازت لوزير الحرية اضافة تخصصات جديدة او ادمج تخصصات قائمة او حذفها او تقسيمها لكثر من تخصص. وتاريخ ٦ من مارس سنة ١٩٨٠ صدر القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٠ بشأن النظام الاساسي للمعهد الفنى للقوات المسلحة الذى نص فى المادة ٢٦ على الغاء القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦٩ لسنة ١٩٦٨. ونصت المادة ٢٧ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه على ان يستمر العمل بالنظام الحالى للقبول فى المعهد لفترة انتقالية مدتها سبع سنوات بقبول طلبات الالتحاق من متطوعي الثانوية العامة والصناعية عريجي مراكز التدريب المهني بالقوات المسلحة على ان يكون لوزير الدفاع تطبيق الحكم الذى قرره القانون فى المادة ٩/١ بشأن اشتراطات القبول بالمعهد بان يكون طالب الالتحاق "من عريجي مراكز تدريب مهني القوات المسلحة نظام الثلاث سنوات الحاصلين على شهادة اتمام الدراسة

الاعدادية ويشترط ان يكون الخريج قد امضى بخدمة خمس سنوات على الاقل بالوحدات والتشكيلات بعد التخرج من مراكز التدريب المهني".

وقد نص القانون في المادة ١ على ان "يتولى المعهد الفني للقوات المسلحة اعداد الضباط الفنيين اللازمين للقوات المسلحة بجميع تخصصاتهم ليكونوا قادرين على الاشراف على الاعمال الفنية والمهنية بالقوات المسلحة (الاستخدام الفني/ الصيانة/ الاعداد الفني/ النحلة والاخلاء/ التدريب الفني) وللخدمة بكفاءة في الوحدات وورش الاصلاح والمنشآت التعليمية والفنية والمهنية بالقوات المسلحة". ومدة الدراسة بالمعهد ستان دراستان يتخرج بعدها الطالب برتبة ملازم فني تحت الاختبار ثم تعقد للخارجين فرقة تطبيقية بالمعهد الفني لمدة ستة اشهر على الاكثر يحصل الطالب بعد اجتيازها بنجاح "على الدبلوم الفني التخصصي". (١١م)، ويجوز طبقاً لحكم المادة ١٢ ان يستكمل الطالب بعضها من دراسته العملية او التدريب في مدارس او مراكز التدريب المهنية او التخصصية المدنية طبقاً لما يقرره مجلس المعهد. ونصت المادة ٢٧ على ان "يمنح وزير الدفاع شهادة دبلوم فني في التخصصات المختلفة لخريجي المعهد بعد اجتيازهم الفرقة التطبيقية المنعقدة بالمعهد الفني المنصوص عليها في المادة ١١ من هذا القانون".

ومفاد الاحكام السابقة ان المعهد الفني للقوات المسلحة انشئ ابتداء لاعداد الضباط الفنيين اللازمين للقوات المسلحة بجميع تخصصاتهم على النحو الذي حددته اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٨ وذلك "ليكونوا قادرين على الاشراف الفني على المهنيين عسكريين ومدنيين الموجودين بالقوات المسلحة وعلى معاونة المهندسين في اعمالهم وللخدمة

بكفاءة فى الوحدات وورش الاصلاح والمنشآت التعليمية والفنية والمهنية بالقوات المسلحة بجميع تخصصاتهم ليكونوا قادرين على الاشراف على الاعمال الفنية والمهنية بالقوات المسلحة (الاستخدام الفنى/ الصيانة/ الاصلاح/ الاعداد الفنى/ النحلة والاحلاء/ التدريب الفنى) وللخدمة بكفاءة فى الوحدات وورش الاصلاح والمنشآت التعليمية والفنية والمهنية بالقوات المسلحة (المادة ١ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٠) المشار اليه. وقد نص القانون رقما ٤١ لسنة ١٩٦٨، ٦٩ لسنة ١٩٨٠ المشار اليهما على ان يمنح وزير الحرية شهادة دبلوم فنى فى التخصصات المختلفة لخريجى المعهد (٢٣م) من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٨ وم ٢١ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٠) فاذا كان ذلك وكان الثابت ان السيد وزير الدفاع طلب بكتابة المؤرخ ديسمبر سنة ١٩٨١ من السيد وزير الدولة للتعليم والبحث العلمى اتخاذ مايلزم لتقييم شهادة خريجى المعهد الفنى للقوات المسلحة اعمالا لحكم المادة ٢١ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التى تجرى عبارتها بما يأتى "المؤهلات العلمية الاجنبية التى تمنحها الجامعات والمعاهد والى المدارس الاجنبية يصدر بمعادلتها بالمؤهلات الوطنية او تقييمها علميا اذا لم تكن لها نظائر من المؤهلات الوطنية قرار من وزير التعليم المختص او من وزير شئون الازهر حسب الاحوال بناء على اقتراح لجنة تشكل لهذا الغرض تمثل فيها وزارة التعليم والادارة العامة للبعثات والجهاز المركزى للتنظيم والادارة والكليات والمعاهد التى فيها نوع الدراسة المطلوبة معادلة شهادتها او تقييمها علميا، كما يصدر قرار من اللجنة المشار اليها بالتقييم العلمى

للمؤهلات التي تمنحها المعاهد والمدارس الوطنية. "وقد عرض امر التقسيم العلمى للشهادة التي يمنحها المعهد الفنى المشار اليه على اللجنة المختصة بعد ان اجريت الدراسات الفنية اللازمة للموضوع بواسطة اللجنة المشكلة بقرار وزير التعليم رقم ٥٩٠ لسنة ١٩٨٢، فكانت ان اقترحت اللجنة المختصة المنصوص عليها بالمادة ٢١ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة تقييم للمؤهل الحاصل عليه خريج المعهد بانه مؤهل عال وبناء على ذلك صدر قرار وزير الدولة للتعليم والبحث العلمى رقم ٨٤٤ لسنة ١٩٨٢ الذى نص فى السادة ١ (الموافقة على تقييم مؤهل خريجى المعهد الفنى للقوات المسلحة الحاصلين على دبلوم المعاهد الفنية الصناعية التابع لوزارة التعليم العالى او الحاصلين على شهادة مراكز التدريب المهنى للقوات المسلحة المسبقة بالثانوية العامة او الثانوية الصناعية مؤهلا عاليا على ان يمنح هؤلاء الخريجون دبلوما عاليا فى المواد الفنية والعسكرية كل فى تخصصه) ومثال ذلك (دبلوم عال فى المواد الفنية والعسكرية تخصص.....) اسوة بما كان متبعاً من منح دبلوم عال لخريجي الهندسة التطبيقية العليا". فاذا كان ذلك وكان التقييم العلمى للمؤهل من الاعمال الفنية التي تجربها جهة الاختصاص على الوجه المحدد قانونا لذلك، فلا تمتد رقابة المشروعية التي يسلطها مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى الى اعادة النظر باجراء اعتبارات الموازنة والترحيع فيما تنتهى اليه جهة الاختصاص المحددة قانونا بذلك، والا كان مودى القول بغير ذلك ان يحل قاضى المشروعية نفسه محل جهة الاختصاص الفنية التي حددها القانون. وعلى ذلك فلا يكون مجديا ماقدمه الطاعنون من بيانات، بفرض صحتها،

عن مواد الدراسة ومستواها العلمى، بعد ان اعملت اللجنة المختصة قانونا تقديرها فى شأن تقييم المؤهل بناء على ماقدمه المعهد ذاته من بيانات ومعارضه من ايضاحات. فلا يكون القرار الصادر فى شأن تقييم المؤهل محلا لرقابة المشروعية الا من ناحيتين اولاهما من ناحية الاختصاص والشكل وثانيهما من ناحية الغاية بالا يكون مشوبا بعيب الانحراف بالسلطة او اساءة استعمالها. فاذا كان الثابت، على نحو ماسلف البيان ان القرار المطعون فيه قد استوى صحيحا من ناحية الاختصاص والشكل فلا يكون ثمة وجه للنعى عليه الا اذا قام الدليل من الاوراق على صدوره مشوبا بعيب الانحراف بالسلطة. وليس فى الاوراق ما يكشف عن ان الجهة مصدرة القرار قد تنكبت صحيح الغاية من اصدارها القرار. بل الثابت انها التزمت صحيح حكم القانون فى تسمية المؤهل الذى يمنح لخريجى المعهد بانه دبلوم فى تخصص من التخصصات التى تنقسم اليها الدراسة بالمعهد. فهذه التسمية هى ماوردت باحكام القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٨ وردها القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٠. ولم يكن للقرار ان يسمى المؤهل بغير التسمية التى وردت صراحة بقوانين انشاء وتنظيم المعهد فليس من اختصاص مصدر القرار تعديل تسمية المؤهل بخلاف ماورد بالقانون الذى نظم منحه، وانما اختصاص مصدر القرار ينحصر فى التقييم العلمى له فلا يجوز له ان يتعدى ذلك الى تغير مسمى ورد بالقانون. وعلى ذلك فلا يكون ثمة محل للاعتداد قاننا بالاعتبارات التى يديها الطباغتون، ولما كان اساسها من الصحة، سندنا لالزام مصدر القرار بتغيير مسمى المؤهل الحاصل عليه. وفضلا عن ذلك فقد انتهى القرار المطعون فيه الى اعتبار الدبلوم

الذى يمنحه المعهد الفنى للقوات المسلحة، بالشروط والاوزاع التى حددها القرار، مؤهلا عاليا فى مجال تقييمه العلمى. فلا يكون ثمة محل للنعى عليه لعيب الانحراف او اساءة استعمال السلطة. واستطرد القرار المطعون فيه بتشبيه المؤهل، ومن حيث التقييم العلمى، بما كان متبعا من تقييم دبلوم الهندسة التطبيقية العليا ليس الا من قبيل الاستهداء، من حيث التقييم العلمى للمؤهل، بما سبق ان تقرر بالنسبة لدبلوم الهندسة التطبيقية العليا من اعتباره دبلوما عاليا وهو واستشهاد يزيل ما يشهده الطاعنون، من شبهة تعارض بين تسمية المؤهل بانه دبلوم واعتباره فى ذات الوقت مؤهلا عاليا. (طعن رقم ٢١٢٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٨/١١/١٢)

رابعا - الوجود الفعلى بالخدمة شرط

الافادة من القانون رقم ٧٢ لسنة

١٩٧٤ بتقييم الشهادات العسكرية

قاعدة رقم (٢١٧)

المبدأ : يشترط لاستفادة العامل من تطبيق احكام القانون رقم

٧٢ لسنة ١٩٧٤ بتقييم الشهادات العسكرية فوق المتوسطة والمتوسطة

وفقا لاحكام القانونين رقمى ١١ لسنة ١٩٧٥ او ١٣٥ لسنة ١٩٨٠

وجود العامل وجودا فعليا بالخدمة فى تاريخ نشر القانون رقم ٨٣ لسنة

١٩٧٣ فى ٢٣/٨/١٩٧٣ او فى تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة

١٩٧٥ فى ٣١/١٢/١٩٧٤.

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلسها المنعقدة بتاريخ ١٧/١٢/١٩٨٦ فاستعرضت احكام القوانين ارقام ٧٢ لسنة ١٩٧٤ سالف البيان و١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية، وتبين لها ان المادة ٢ من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه تنص على ان "تحدد الفئة الوظيفية (١٨٠/٣٦٠) للحاصلين على الشهادات العسكرية المنصوص عليها في الجدول ٢ المرفق عند تعيينهم في الجهات المشار اليها في المادة (١).....".

ومفاد ذلك النص ان المشرع في القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ اخذ بنظام تصوير الشهادات فعدد الدرجة الثامنة ١٨٠/٣٦٠ (ق ٥٧) لسنة ١٩٧١ للعاملين على إحدى الشهادات العسكرية المنصوص عليها في الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون المذكور وذلك عند تعيينهم بمقتضى هذه المؤهلات في وحدات الجهاز الادارى للدراسة والهيئات والمؤسسات العامة.

ومن حيث أنه يتبع مراحل تعيين السيد المعروضة حالته يبين ان وزارة الاقتصاد لم يكن تحت نظرها عند تعيينه المؤهل العسكرى الحاصل عليه والذي كان يتيح له التعيين بالفئة الثامنة، بل قبلت تعيينه بناء على طلب هيئة التنظيم والادارة باعتباره حاصلا على مؤهل الاعدادية الفئة التاسعة المقررة في ذلك الوقت لحملة الاعدادية ومن ثم فان ارادتها هذه التي

تلاقت مع ارادة هيئة التنظيم والادارة التي طلبت تعيين المعروضة حالته باعتباره حاصلًا على الاعنادية، تكون قد صدرت سليمة ولا يشوبها اى عيب ويتعين الاعتداد بها وما تخضع عنها من تعيين للمذكور بالفئة التاسعة خاصة وان المذكور لم يعرض على الفئة التى عين عليها ولم يظهر مؤهله العسكرى الا بعد تعيينه، على ذلك فان قرار تعيينه وقد ولد سليما فلا يجوز المساس به او تعديله بعدما تكون واقعة حصوله على مؤهل عسكرى يبيح له بفرض توافر كل الشروط المنصوص عليها فى القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ - التعيين بالفئة الثامنة، كما ان السيد المذكور لا يستفيد من تطبيق احكام القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ وفقا لاحكام القانونين رقمى ١١ لسنة ١٩٧٥ و ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المشار اليهما لعدم وجوده بالخدمة وجودا فعليًا فى تاريخ نشر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧١ فى ١٩٧٣/٨/٢٣ ولا فى تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فى ١٩٧٤/١٢/٣١ حسبما استقر على ذلك اثناء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع.

لذلك : انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية السيد المعروضة حالته فى تعديل فئة بداية تعيينه بوزارة الاقتصاد.
(ملف رقم ٦٨٨/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٦/١٢/٣)

الفصل الرابع

مسائل متنوعة

أولاً - مدلول نظام تسعير

المؤهلات الدراسية

قاعدة رقم (٢١٨)

المبدأ : نظام تسعير الشهادات والمؤهلات الدراسية هو نظام شخصى يقوم على اساس الربط بين المؤهل والدرجة المالية التى يشغلها الموظف العام والمرتب الذى يحصل عليه - لايكفى لوضع النظام الموضوعى للتوظيف موضع التطبيق والتنفيذ بمجرد صدور قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة باعتماد جداول توصيف وتقييم الوظائف بالجهة الادارية - الوظيفة العامة ليست مجرد عمل واختصاص ومسئولية وانما هى ايضا درجة وفتة ويصرف مالى - الوظيفة العامة على هذا النحو باعتبارها عملاً مآجوراً يتفق عليه من الباب الاول بالموازنة العامة للدولة - وفقا لنصوص الدستور والقانون المنظم للموازنة العامة وقانون اعتماد الموازنة السنوية للدولة يعين لوجودها الذى يتحقق به امكان شغلها بالموظف العام ان يتحقق انشائها وادراجها كمصرف مالى فى الموازنة العامة للدولة بالجهة الادارية التى يراد شغل الوظيفة فيها - والا كان قرار التسكين او التعين او النقل الى الوظيفة على غير محل - مثل هذا القرار يكون معدوماً ويمثل صدوره مخالفة تأديبية ومالية تستوجب المسؤولية التأديبية لمصدره.

المحكمة : وحيث انه عن المسألة الثانية فانه لما كان الحكم الذى تضمنته الفقرة الثالثة من المادة الرابعة المشار اليها فى حقيقة الامر من باب استمرار لتطبيق نظام تسعير الشهادات والمؤهلات الدراسية بصفة محددة وموقتة فى المجال الذى حدده النص، وهو نظام شخصى يقوم على اساس الربط بين المؤهل والدرجة المالية التى يشغلها الموظف العام والمرتب الذى يحصل عليه ومن ثم فان سريان حكمها رهين باستمرار العمل بهذا النظام، واذا كان قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ يقوم على اساس نظام موضوعى قوامه توصيف الوظائف وتقييمها وترتيبها وبموجبه يتم الربط بين الوظيفة - التى هى عبارة عن مجموعة من الواجبات والمسؤوليات تحددها السلطة المختصة وتتطلب فيمن يشغلها مؤهلات واشترائط معينة - والدرجة المالية المقررة لها وفقا للهيكل التنظيمى للوحدة الادارية وجدول الوظائف المقرر لها، فمن ثم يتعين وقف اعمال حكم الفقرة الثالثة من المادة الرابعة المشار اليها من تاريخ وضع هذا النظام الموضوعى للتوظيف موضع التطبيق والتنفيذ، ولايتأتى ذلك الا باستكمال كافة مراحل واجراءات ترتيب الوظائف للعاملين المدنيين بالدولة وتطبيق الاحكام التى يقتضيها تنفيذه الصادر بها قرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والادارة رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٨، وبيان ذلك ان المادة ٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على ان تضع كل وحدة هيكل تنظيميها..... وتضع كل وحدة جدولها للوظائف مرفق به بطلائع وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسؤولياتها والاشترطات اللازم توافرها فيمن يشغلها وتصنيفها وترتيبها فى احدى

المجموعات النوعية وتقييمها باحدى الدرجات المينة بالجدول رقم ١
للملحق بهذا القانون. كما يجوز اعادة تقييم وظائف كل وحدة.

ويعتمد جدول الوظائف وبطاقات وضعها والقرارات الصادرة
باعداد تقييم الوظائف بقرار من رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة".

وتنص المادة ٩ من القانون المذكور على ان " يصدر رئيس الجهاز

المركزى للتنظيم والادارة القرارات المتضمنة للمعايير اللازمة لترتيب

الوظائف والاحكام التى يقتضيها تنفيذها، ويدخل ضمن ذلك الحد الأدنى

للحيرة المطلوبة لشغل الوظيفة الأدنى مباشرة". وتنفيذا لذلك صدر قرار

رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٨ بشأن

المعايير اللازمة لترتيب الوظائف للعاملين المدنيين بالدولة والاحكام التى

يقتضيها تنفيذها، وبعد ان اورد القرار فى الفصل الاول احكام ترتيب

وتوصيف وتقييم الوظائف، وفى الفصل الثانى تحديد وتعريف المجموعات

النوعية التى تصنف فيها الوظائف، وفى الفصل الثالث تعريف الدرجات،

وفى الفصل الرابع قواعد واجراءات تسجيل وحفظ جداول الوظائف

واوصافها - اورد فى الفصل الخامس والاخير الذى ينص على قواعد نقل

العاملين الى الوظائف الواردة بجداول الوظائف المعتمدة من الجهاز، فبينت

المادة ٩ من القرار تفصيلا قواعد نقل العاملين الى الوظائف المعادلة

لوظائفهم الواردة بالجدول ، واناطت ذلك بالسلطة المختصة فى الجهة

الادارية بعد العرض على لجنة شعور العاملين، وهو ما جرى العمل على

تسميته بتمكين العاملين على الوظائف المعتمدة.

ومؤدى ماتقدم انه لا يكتفى لوضع النظام الموضوعى للتوظيف موضع التطبيق والتنفيذ - بما يستتبعه ذلك من وقف سريان حكم الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وسائر الاحكام الاخرى الخاصة بالنظام الشخصى للتوظيف القائم على تسعير الشهادات والمؤهلات - مجرد صدور قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة باعتماد جداول توصيف وتقييم الوظائف بالجهاز الادارية، بحسبان ان صدور هذا القرار لا يعلو ان يكون مجرد تقرير للحلول اجراء تنظيمى فى الوحدة الادارية مرحلة من مراحل استكمال العمل بنظام توصيف وتقييم الوظائف بالجهاز. وحيث ان الوظيفة العامة ليست مجرد تحديد وتنظيم الاختصاصات واعمال يؤديها الموظف العام الذى يشغلها وانما هى ايضا وفى الغالبية العظمى من الوظائف العامة وبالذات فى الجهاز الادارى للدولة والخاضع لنظام العاملين المدنيين بالدولة عبارة عن درجة مالية ومربوط مالى محدد ومقرر يصرف منه لشاغلها اجرة مقابل ادائه لعملها وبالتالى فان الوظيفة العامة ليست مجرد عمل واختصاص ومسئولية وانما هى ايضا درجة وفتة ويصرف مالى، وهى من هذا الوجه باعتبارها عملا مأجورا يتفق عليه من الباب الاول بالموازنة العامة للدولة وفقا لنصوص الدستور والقانون المنظم للموازنة العامة وكذلك لقانون اعتماد الموازنة السنوية للدولة يتعين لوجودها الذى يتحقق به امكان شغلها بالموظف العام ان يتحقق انشائها وادراجها كمصرف مالى فى الموازنة العامة للدولة بالجهاز الادارية التى يراد شغل الوظيفة فيها والا ورد قرار التسيكين او التعيين او النقل الى الوظيفة على غير محل (المواد (١١٥)، (١١٦)، (١١٧)، (١٢٢)، للمادتين ١٣، ١٤

من الدستور، والسواد (٨)، (٩)، (١٠)، (١٢)، (١٥)، (١٧)، (١٨)،
(٢٠/٥)، (٢٣) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم
٤٧ لسنة ١٩٧٨ والقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة
للدولة، القانون رقم ١٢٧ لسنة ٨١ بشأن الماهية الحكومية. وكان مثل
هذا القرار معدوما ويمثل صدوره مخالفة تأديبية ومالية تستوجب المسعولية
التأديبية لمصدره، واعمالا لذلك فان القرارات التى تصدر بشأن اعتماد
رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة للجدول الخاصة بتوصيف الوظائف
فى الوحدات الادارية تنص صراحة على ان صدور هذا القرار ليس تحويلا
لهذه الوظائف بينها للجهات الادارية بانه يتعين استكمال المراحل اللازمة
لايجاد الوظائف بالجدول المذكور من خلال توفير التمويل اللازم لها فى
الموازنة العامة قبل التسكين عليها للعاملين الذين تتوفر فيهم اشتراطات
شغلها وطبقا للقواعد التى حددها نظام العاملين المدنيين بالدولة واللوائح
الصادرة تنفيذا له بهذا الغرض - ومن ثم فان نظام توصيف وتقييم
الوظائف باية وحدة ادارية لها) يستكمل مقومات نفاذه وتطبيق احكامه،
الا بعد تحويله لامكان شغل العاملين (اى تسكينهم) فى الوظائف المعادلة
الواردة بالجدول المعتمدة وفقا للقواعد المنصوص عليها فى الفصل الخامس
من قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٨
المشار اليه، فاذا ماتم ذلك اندرجت العلاقة الوظيفية للعامل فى الجهة
الادارية التى تم فيها التمويل لجدول الوظائف المعتمد فى اطار احكام النظام
الموضوعى للتوظيف، وانتهى بحال اعمال احكام النظامى الشخصى ومن
بينها حكم الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

ساقفة الذكر وبات من المحتم عدم شغل اينة وظيفة الامن تتوافر فيه
الاشراطات التي حددها جدول الوظائف المحددة وطبقا للقواعد القانونية
التي يحددها قانون نظام العاملين واللوائح الصادرة تنفيذا لاحكامه.
وحيث ان الطعن المائل غير مهيا للفصل في موضوعه بكافة اشطاره،
فمن ثم تكفي الهيئة بحسم الخلاف في المسألتين القانونيتين المعروضتين
عليها على النحو سالف الذكر وتعيد الطعن الى الدائرة المختصة بالمحكمة
للفصل في موضوعه.

(طعن رقم ٣٢٨٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩١/٤/٢١)

ثانيا - تاريخ الحصول على المؤهل الدراسي

قاعدة رقم (٢١٩)

المبدأ : تاريخ اعتماد النتيجة من مجلس الكلية هو التاريخ الذي
يتخذ اساسا للحصول على المؤهل في تطبيق حكم المادة ٢٥ مكررا من
القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة.

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى
الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٠/٢٢/١٩٨٦ فاستعرضت نص
المادة ٢٥ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين
بالدولة المعدلة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ التى تنص على انه "مع
مراعاة حكم البند ١ من الفقرة الثالثة من المادة ١٨ من القانون يجوز
للسطة المختصة تعيين العاملين الذين يحصلون اثناء الخدمة على مؤهلات
اعلى لازمة لشغل الوظائف الحالية بالوحدة التى يعملون بها متى توافرت

فيهم الشروط اللازمة لشغل مثل هذه الوظائف وفقا لجداول التوصيف والرتيب للممول بها وذلك مع استثنائهم من شرطى الاعلان والامتحان اللازمين لشغل هذه الوظائف....." كما استعرضت نص المادة ٧٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٨ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ التى تنص على ان "تعلن اسماء الطلبة الناجحين فى الامتحان مرتبة بالحروف المحافية بالنسبة لكل تقدير..... ويتحدد تاريخ منح الدرجة العلمية بتاريخ اعتماد مجلس الكلية لنتيجة الامتحان الخاص بهذه الدرجة "وقد استبان لها ان مناط اعمال حكم المادة ٢٥ مكررا المضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه هو الحصول على المؤهل الاعلى اثناء الخدمة لاقبلها وهو الامر الذى يتعين معه تحديد تاريخ الحصول على المؤهل الاعلى وهو ما تكفلت بتحديدته اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢.

ومن حيث ان المادة ٧٣ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات قد نصت صراحة فى فقرتها الاخيرة على تحديد تاريخ منح الدرجة العلمية بتاريخ اعتماد مجلس الكلية لنتيجة الامتحان الخاص بهذه الدرجة وكانت القاعدة انه لاجتهاد فى حالة صراحة النص ووضوحه كما هو الشأن فى الحالة المعروضة، ومن ثم فانه يتعين الاعتداد بهذا التاريخ فى تطبيق حكم المادة ٢٥ مكررا سالفة الذكر ولا يغير من ذلك ان احكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية قد اعترفت تاريخ الحصول على المؤهل هو تاريخ الانتهاء من اداء الامتحان وليس من تاريخ اعلان النتيجة ذلك ان جميع هذه الفتاوى والاحكام قد صدرت فى تاريخ سابق على العجل بحكم

المادة ٧٣ من اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢
وكذلك المادة ٥٣ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات رقم ١٨٤
لسنة ١٩٥٨ الملغى التي تضمنت ذات الحكم بتحديد تاريخ منح الدرجة
العلمية من تاريخ اعتماد مجلس الكلية لنتيجة الامتحان الخاص بهذه
الدرجة.

لذلك : انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى ان
تاريخ اعتماد النتيجة من مجلس الكلية هو التاريخ الذى يتخذ اساسا
للحصول على المؤهل فى تطبيق حكم المادة ٢٥ مكررا من القانون رقم
١١٥ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه.

(ملف ٦٢٩/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٦/١٠/٢٢)

ثالثا - قرار اعلان نتيجة الامتحان

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ : الحصول على مؤهل معين ويأخذ حكمه النجاح فى احدى
ستوات النقل - هو مركز قانونى ينشأ لصاحب الشأن بناء على تأديته
الامتحان فى جميع مواد الامتحان بنجاح - بما يثبت اهليته وجدارته -
اعلان النتيجة بعد ذلك لا يعدو ان يكون كاشفا عن هذا المركز الذى
ينشأ من قبل نتيجة لعملية سابقة هى دخول الطالب الامتحان وسلامة
اجاباته - اذا انعدم اساس النجاح سواء بعدم اداء الامتحان او بعدم
الاجابة اجابة سليمة التعلم السبب الذى لا تقوم النتيجة بالنجاح الا على
اساسه واصبحت هذه النتيجة بلا سبب ولا اساس - اذ يجب ان يصدر

قرار اعلان النتيجة قائما على سببه الصحيح وواقعا على محله القانوني
- يصدر قرار اعلان نتيجة الطالب عن سلطة مقيدة ليس للادارة فيها
سلطة تقديرية من حيث المنح او الحرمان - صدور قرار بنجاح طالب
على خلاف الواقع فى اجاباته او لعدم اداء الامتحان يغد مجرّد تصرف
ينحدر الى درجة العلم - العلم لاحصانة له ولا اثر قانونى يرتبه - يجوز
للادارة تصويبة فى اى وقت دون التقيد بميعاد السحب .

المحكمة : لما كان مقطع النزاع فى الطعن المائل هو ما اذا كان قرار
كلية الحقوق جامعة اسبوط بسحب قرار اعلان نتيجة الطاعن دور مايو
سنة ١٩٨٠ بنجاحه ونقله للفرقة الثالثة يتخلف مادتين قرار متفق والقانون
وبالتالى عدم جواز تحويله الى حقوق القاهرة - بحسبان انه لا يطمعن على
قرار فصله من حقوق اسبوط والذي صدر لاحقا للقرار المطمعون فيه - ولما
كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان الحصول على مؤهل معين - وباعث
حكمه النجاح فى احدى سنوات النقل - انما هو مركز قانونى ينشأ
لصاحب الشأن بناء على تأديته الامتحان فى جميع مواد الامتحان بنجاح
بما يثبت اهليته وجدارته اما اعلان النتيجة بعد ذلك بمدة قد تطول او
تقصر بحسب الظروف فلا يعد ان يكون كشفا عن هذا المركز الذى ينشأ
من قبل نتيجة لعملية سابقة هى دخول الطالب الامتحان وسلامة اجاباته
فهى التى يتحدد هذا المركز بناء عليها وعلى ذلك فان المركز القانونى فى
هذا الخصوص انما ينشأ على اساس من واقع اجابات الطالب ودرجاته التى
حصل عليها فى الامتحان واستادا الى توافر جميع الشروط التى حددها
القانون لاعتباره ناجحا واذا انعدم اساس النجاح سواء بعدم اداء الامتحان

او بعدم الإجابة اجابة سليمة انعدم السبب الذى لاتقوم النتيجة بالتحاح الا على اساسه واصبحت هذه النتيجة بلا سبب ولا اساس اذ يجب ان يصدر قرار اعلان النتيجة قائما على سببه الصحيح وواقعا على محله القانونى والا تمخض عن مجرد تصرف لا اساس له ولا سند يقوم عليه من واقع الحال ويرتب على خلاف الحقيقة وبالمخالفة للنظام العام الجامعى الذى يحدده احكام قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية بنجاح طالب غير مستحق بحسب واقع الحال والقواعد الاساسية للقانون، ويصدر قرار اعلان نتيجة الطالب عن سلطة مقيدة ليس للادارة فيها سلطة تقديرية من حيث المنع والحرمان ومن ثم فصدور قرار بنجاح طالب على خلاف الواقع فى اجاباته او لعدم اداء الامتحان يفلو مجرد تصرف ينحدر الى درجة العدم والعدم لاحصانه له ولا اثر قانونى يرتبه ويجوز للادارة تصويبه ومن ثم فى اى وقت دون التقيد بميعاد السحب.

ومن حيث ان اعتبار الطاعن ناجحا فى مادة القانون المدنى دور مايو سنة ١٩٨٠ وبالتالى نقله للفرقة الثالثة بتخلف مادتين فى حين ان الواقع هو رسوبه فى تلك المادة دور مايو سنة ١٩٧٨ ولم يدخل الامتحان فى هذه المادة عامى ١٩٨٠، ٧٩. واعتباره ناجحا انما هو نتيجة لخطأ وقعت فيه كلية الحقوق جامعة اسيوط وعلى خلاف الواقع وهو توهمها على خلاف الحقيقة الواقعة الثابتة بالسجلات والاوراق الرسمية انه نجح فى هذه المادة رغم ان الثابت هو عدم نجاحه فى تلك المادة بل لم يدخل الامتحان فيها عامى سنة ٧٩، ١٩٨٠ وعلى ذلك ولكن كان ادراج اسم الطاعن ضمن الطلبة الناجحين فى دور مايو سنة ١٩٨٠ والمنقولين سنة

الثالثة بمقوق اسبوط يرجع الى خطأ العاملين بالكلية وعلى خلاف واقع الحال الا ان هذا الخطأ قد اقترن بمسلك غير قويم من جانب الطاعن اذ على الرغم من علمه بعدم نجاحه فى القانون المدنى لعدم دخوله الامتحان وبالتالي علمه بخطأ الكلية وانه فى الحقيقة لا يعد ناجحا ولا يحق له النقل للسنة الثالثة فانه قد اتخذ موقفا سلبيا وسكت عن واقعة رسوبه فى القانون المدنى وكان جديرا به ان يصير المسئولين والعاملين بالكلية بحقيقة وضعه والا يلتزم الصمت فى موطن كان يتعين عليه فيه ان ينبهها الى خطئها لا ان يتنزه فرصة هذا الخطأ للاستفادة منه باستخراج شهادة بنجاحه ونقله للفرقة الثالثة على خلاف الواقع ودون وجه حق - فموقفه ومسلكه لم يكن بريئا من كل رية بل لقد اتطوى تصرفه الثابت على مسلك بعيد عن الامانة وقريب من الغش فهو يبين قد تسر على الخطأ واستغله لصالحه بلا وجه حق ولايسوغ القول فى مثل هذه الحالة وعلى ماسلف بيانه من ظرفها انه يتعين حمايتها ورعايتها فى ظل مبدأ كفالة الاستقرار للمراكز القانونية وجعلها بمنحاة من الزعزعة الاضطراب - ولايسوغ القول بمسؤولية هذا المبدأ على مبادئ اخرى اسمى واوجب وأولى بالرعاية والصيانة اولها مبدأ احترام الحق والحقيقة الواقعة وهى عدم دخول الطاعن الامتحان الخاص بالقانون المدنى بحيث لا يتصور قط نجاحه فيه وحدث الخطأ فى ذلك وعلان نجاحه وبافتراض عدم مشاركته فيه فانه يجوز اغفال استغلاله لهذا الخطأ الذى يعرف حقيقة الواقع بشأنه او الابقاء على التتبع غير المشروعة التى بلغها استغلالا لهذا الخطأ واستنادا اليه وكذا لا يصح ان يفيد سكوتة عن واقعة يعلمها تمام العلم، فضلا عما يودى اليه القول الطاعن

باستقرار المراكز القانونية من التوصل عن طريق الاستخدام العمدى للخطأ من ذوى النفوس الضعيفة لاعلان نجاح من لا يستحقون على حساب زملائهم الاخرين على ما فيه من اخلال بالمساواة بين الطلبة واحداً للآخر الجهورية للنظام العام للتعليم الجامعى التى يقوم عليها وفقاً لقانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية على النحو سالف البيان.

ومن حيث انه على مقتضى ماتقدم ما دام الثابت من الاوراق انه قد حدث خطأ فى اعلان نتيجة الطاعن بنجاحه فى الفرقة الثانية بحقوق اسيوط بتخلف مادتين على خلاف الواقع والحقيقة وهى رسوبه فى ثلاث مواد وبالتالي كان يتعين اعلان عدم جواز نقله للفرقة الثالثة - فان قرار اعلان النتيجة قد صدر اعمالاً لسلطة مقيدة واقرن صدوره بمسلك غير قويم من جانب الطاعن يكاد يقارب الغش بافترض عدم مشاركته فى تغير النتيجة لصالحه وانطوى على استغلال الخطأ فى تحديد حقيقة واقع حالة مع علمه اليقيني بعدم صحة الواقعة الناتجة عن هذا الخطأ من العاملين للمختصين فى امر يتعلق بالنجاح والرسوب وهو وثيق الصلة بالنظام العام للتعليم الجامعى ومن ثم فانه يجوز سحبه متى استبان وجه الخطأ فيه دون التقيد باليعداء المقرر للطعن القضائى وبالتالي سحب تحويل الطاعن الى كلية حقوق القاهرة وقبده بتلك الاخيرة. فاذا ما قامت الجهة الادارية بذلك يكون قرارها سليماً ولا مطن عليه، وتكون دعوى الطاعن بطلب الغائه غير قائمة على اسس مكين ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى برفضها قد اصاب الحق فى النتيجة التى انتهى اليها للأسباب السالف بيانها الامر الذى

يتمتع معه رفض الطعن في هذا الحكم والزام الطاعن بالمصروفات اعمالا لاحكام المادة ١٨٤ من قانون المرافعات.

(طعن رقم ٢٣٥٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٣/١/١٧)

رابعا - المقصود بتاريخ دخول الخدمة

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ : وفقا لمرسوم ٦ من اغسطس سنة ١٩٥٣ تسوية حالة العاملين المخاطبين باحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ تتم بوضعهم في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم من تاريخ دخولهم الخدمة او من تاريخ حصولهم على المؤهل ايهم اقرب - والمقصود بتاريخ دخول الخدمة هو تاريخ التعيين الفعلي بالنسبة للعامل الذي تتم تسوية حالته او بالنسبة للزميل اذا كانت التسوية تتم طبقا لنص المادة ١٤ من قانون تصحيح اوضاع العاملين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

المحكمة : ومن حيث ان المادة ٢ من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ اس على انه استثناء من احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة، بوضع العاملين الجاصلون على مؤهلات دراسية المعينون في درجات او فئات ادنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقا لمرسوم ٦ من اغسطس سنة ١٩٥٣ كذلك العاملين المعينين على اعتماد الاجور والمكافآت الشاملة في هذه الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقا لهذا المرسوم وتنص المادة

المشرو
الطاعن من

٤ على ان تعتبر اقدمية هؤلاء العاملين من تاريخ دخولهم الخدمة او من تاريخ حصولهم على هذه المؤهلات ايهما اقرب.....

ومن حيث ان مفاد النصين المتقدمين لم تسوية حالة العاملين المعاطين بأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ تتم بوضعهم في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم ووفقا لمرسوم ٦ من اغسطس سنة ١٩٥٣ من تاريخ دخولهم الخدمة او من تاريخ حصولهم على المؤهل ايهما اقرب..... وقد جرى قضاء هذه المحكمة بان المقصود بتاريخ دخول الخدمة هو تاريخ التعيين الفعلي بالنسبة للعامل الذي تتم تسوية حالته او بالنسبة للزميل اذا كانت التسوية تتم طبقا لنص المادة ١٤ من قانون تصحيح اوضاع العاملين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥.

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المدعية عينت فعلا بتاريخ ١٩٦٦/١٠/٢٧ ثم ارجعت اقدميتها الى ١٩٦١/٦/٢٥ نتيجة لضم خدمة سابقة بالتعليم الخاص، فمن ثم فان تسوية حالتها طبقا لاحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ تتم بمنحها الدرجة المقررة لمؤهلاتها اعتبارا من تاريخ دخولها في ١٩٦٦/١٠/٢٧ واذا كانت الجهة الادارية قامت بتسوية حالة المدعية بارجاع اقدميتها في الدرجة المقررة لمؤهلاتها الى تاريخ تعيينها الفرضي في ١٩٦١/٦/٢٥. ثم عادت وسحبت هذه التسوية وارجعت اقدمية المدعية في هذه الدرجة الى تاريخ التعيين. فمن ثم يكون هذا التصرف من جانبها تصحيحا ومتفقا مع حكم القانون..

(طعن رقم ١٢٧٣ لسنة ٢٩ في جلسة ١٧/٥/١٩٨٧.

خامساً - استمرار العمل بالتقييم العلمى

الذى سبق ان تم لبعض المؤهلات

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ : استمرار العمل بالتقييم العلمى لبعض المؤهلات الذى تم طبقا لقوانين التسويات واللوائح المنفذة لها وذلك بما لا يتعارض مع العمل باحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨.

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٩/٢/١ فاستعرضت المادة ٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ التى تنص على ان "..... ويكون تحديد المستوى السالى للمؤهلات الوطنية بقرار من وزير الخزانة بعد اخذ رأى لجنة تمثل فيها وزارات التربية والتعليم العالى وشئون الازهر والجهاز المركزى للتنظيم والادارة.

كما استعرضت المادة ٨ من قانون نظام العاملين للمدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التى تنص على ان "تضع كل وحدة هيكلًا تنظيميًا لها يحدد من السلطة المختصة..... وتضع كل وحدة جدولًا للوظائف مرفقًا به بطاقات وصف كل وظيفة وتحديد درجاتها ومستوياتها والاشتراطات اللازم توافرها فيمن يشغلها وتصنيفها لهذا في احدى المجموعات النوعية وتقييمها باحدى الدرجات المبينة المشروطة رقم ١ المرفق بهذا القانون....." والمادة ٢١ من ذات القانون الصانع من

التي تنص على ان "المؤهلات العلمية والاجنية التي تمنحها الجامعات والمعاهد والمدارس الاجنية يصدر بمعادلتها بالمؤهلات الوطنية او بتقييمها علميا اذا لم تكن لها نظائر من المؤهلات الوطنية قرار من وزير التعليم المختص او من وزير شئون الازهر حسب الاحوال بناء على اقتراح لجنة تشكل لهذا الغرض تمثل فيها وزارة التعليم والادارة العامة للبعثات والجهاز المركزي للتنظيم والادارة والكليات والمعاهد التي فيها نوع الدراسة المطلوب معادلة شهادتها او تقييمها علميا.

كما يصدر قرار من الجهة المشار اليها بالتقييم للمؤهلات التي تمنحها المعاهد والمدارس الوطنية".

والمادة ١٠٦ منه التي تنص على ان "يستمر العمل بالقوانين والقرارات واللوائح السارية وقت صدور هذا القانون فيما لا يتعارض مع احكامه وعلى الجهات المنصوص عليها في هذا القانون ان تصدر القرارات المنقولة له في مدة لا تجاوز ستة اشهر من تاريخ تنفيذه".

واستظهرت الجمعية ان المشرع في بعض قوانين التسويات واللوائح المنفلة لها "كالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ بتقييم الشهادات العسكرية فوق المتوسطة والمتوسطة قيم مؤهلات وطنية معينة من الناحية العلمية وصنفها تبعا لمدة الدراسة بها ونوعيتها الى مؤهلات عليا او فوق المتوسطة او متوسطة ورتب على ذلك الاثر المتعلق بتحديد الدرجة المالية المستحقية لحملة هذه المؤهلات واجراء التسويات اللازمة لتحسين اوضاعهم الوظيفية. هذا ولئن كان المشرع في قانون العاملين المدنيين بالدولة

رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد هجر سياسة تسعير الشهادات واتجه الى الاخذ بنظام موضوعى لترتيب الوظائف يقوم على الاعتداد بواجبات الوظيفة ومسئولياتها، وليس بالمؤهـل الحاصل عليه من يشغل تلك الوظيفة الذى اصبح مجرد شرط من شروط شغل الوظيفة حسبما هو وارد فى بطاقة وصفها. ومن ثم تجبى المادة ٢١ من القانون المذكور الاشارة الى حكم "تحديد المستوى المالى للمؤهلات" والذى ورد فى النص المقابل من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الملغى، لتعارض هذا الحكم مع نظام ترتيب الوظائف. واكتفت المادة ٢١ ببيان السلطة المختصة باجراء التقييم العلمى للمؤهلات الوطنية او الاجنبية، لضرورة هذا التقييم عند شغل الوظائف التى تتطلب تأهيلا من مستوى علمى محدد. بيد انه متى كانت بعض المؤهلات التى تمنحها المدارس والمعاهد الوطنية قد سبق تقييمها علميا طبقا لقوانين التسويات واللوائح المنفذة لها مع ترتيب الاثر المتعلق بتحديد الدرجة المالية للمستحقة لحملة هذه المؤهلات وكان هذا التقييم لايتعارض مع احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ولا مع قرارات صادرة من اللجنة المشار اليها ومن ثم يتعين استمرار العمل به.

لذلك : انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استمرار العمل بالتقييم العلمى لبعض المؤهلات الذى تم طبقا لقوانين التسويات واللوائح المنفذة لها وذلك فى ظل العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٠ وعلى الوجه السالف البيان.

(ملف رقم ٧٤٩/٣/٨٦ فى ١٩٨٩/٢/١)

لهذا

المشروع

الصانع من

سادسا - بعض احكام المؤهلات

الدراسية فى القطاع العام

قاعدة رقم (٢٢٣)

المبدأ : استحقاق حملة المؤهلات الدراسية فوق المتوسطة المعينين
فى ظل العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ للميزة المالية المنصوص
عليها بالمادة ١٠٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بالصفة التى كانت
مقررة لها فى ظل القوانين السابقة على العمل باحكام القانون رقم ٤٨
لسنة ١٩٧٨ المشار اليه.

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسى
الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٩٨٧/٢/٤ - بعد ان وافق السيد
الاستاذ المستشار الدكتور رئيس مجلس الدولة على ملائمة العرض بتاريخ
١٩٨٦/٧/١٢ - فاستعرضت نص المادة ١٠٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة
١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام التى تنص على ان "ينقل العاملون من
حملة للمؤهلات الدراسية المقررة لهم ميزة مالية واقدمية اعتبارية عند التعيين
ولايزالون بالصفة المعين عليها ابتداء الى الدرجة المالية المادلة لفساتهم على
النحو المين بالجدول رقم ٢ المرفق ويمنحون فيها بداية ربط الدرجة الجديدة
مضافا اليها الميزة المالية المقررة او مرتباتهم التى يتقاضونها عند تنفيذ احكام
هذا القانون مضافا اليها علاوة من علاوات الدرجة للتقولين اليها ايها
اكبر" واستبان لها انه يصدر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين
بالقطاع العام الذى يقضى العمل باحكام القانون السابق رقم ٦١
١٩٧٦ نظم للمهرج يختصى حكم وقى نقل العاملين المختاضين

القانون الملغى الى الدرجات المعادلة المحددة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ويبين كيفية تحديد المرتبات المستحقة لهم اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون الاخير فقرر منح حملة المؤهلات الدراسية المقررة لها ميزة مالية واقدمية اعتبارية ولا يزالون بالفئة المعين عليها ابتداء عند نقلهم الى الدرجات المعادلة بداية مربوط الدرجة المنقولين اليها والميزة المالية المقررة لمؤهلاتهم او المرتبات التي كانوا يتقاضونها بالاضافة الى علاوة من علاوات الدرجة المنقولين اليها اكبر.

ومن حيث ان المشرع فرق في تحديد المرتب المستحق للعاملين المشار اليهم بالمادة ١٠٦ سائلة الذكر بين عرضين يستحق لهم اكبرهما اولهما ان يكون مرتب العامل المنقول في تاريخ نقله يزيد على بداية مربوط الدرجة المنقول اليها فيستحق في هذه الحالة للمرتب الذي يتقاضاه مضافا اليها عاملها الميزة المقررة لمؤهله وذلك بالاضافة الى علاوة من علاوات الدرجة المنقول اليها اما اذا كان بداية مربوط الدرجة المنقول اليها يزيد على المرتب الذي يتقاضاه فيستحق في هذه الحالة بداية مربوط الدرجة المنقول اليها بالاضافة الى الميزة المالية التي كان يحصل عليها عند نقله بالتطبيق لاحكام القوانين السابقة على القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ويؤكد ذلك ان هذه الميزة تحتر وفقا للعرض الاول من عناصر المرتب الذي يستحق له متى كان هذا المرتب يزيد على بداية مربوط الدرجة المنقول اليها هنا فضلا عن ان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ لا يقرر لحملة المؤهلات المشار اليها ميزة ^{هذه} ^{المشروطة} وانما يحجز لهم حساب مدد عمراتهم العملية التي تزيد عن المدة المطلوبة ^{المشروطة} الصاعن من

لشغل الوظيفة مما يترتب على ذلك من اقلية اقراضية وزيادة فى اجر بداية التعيين.

وترتبيا على ماتقدم فان تحديد الميزة المالية للنصوص عليها فى المادة ١٠٦ سالفة الذكر تتم وفقا لفئة المقرر لها فى ظل القوانين السابقة على القانون رقم ٤٨ لسنة ٧٨ المشار اليه.

لذلك : انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى ولتشريع الى استحقاق حملة المؤهلات الدراسية فوق المتوسطة المعينين فى ظل العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ للميزة المالية المنصوص عليها بالمادة ١٠٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بالفئة التى كانت مقررة لها فى ظل القوانين السابقة على العمل باحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه.

(ملف رقم ١٠٦٩/٤/٨٦ جلسة ١٩٨٧/٢/٤)

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ : جواز منح علاوة تشجيعية عند الحصول على مؤهلات

اعلى أثناء العمل بالقطاع العام.

الفتوى : يجوز ان يمنح العاملون بالقطاع العام عند حصولهم على مؤهلات اعلى أثناء الخدمة لاجتياز الدرجة الجامعية الاولى العلاوة المنصوص عليها فى المادة ٥٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ دون حاجة الى استصدار قرار من رئيس مجلس الوزراء وقد اوضحت المادة ٥٠ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الشروط التى يجوز بناء عليها لرئيس مجلس الادارة منح العامل الذى يحصل ان

خدمته على مؤهل أعلى لايجاوز الدرجة الجامعية الاولى علاوة تشجيعية فاستلزمت فى المؤهل ان يكون متفقا مع طبيعة عمله بالشركة وان يكون العامل قائما بواجبات وظيفته ومن ثم لانتھض بعد حاجة الى الرجوع الى رئيس مجلس الوزراء لبيان قواعد منح العلاوة التشجيعية فى هذه الحالة بعد ان تكفل القانون ذاته ببيانها وتحديد شروطها والافصاح الصريح عنها اما العامل الذى يحصل اثناء خدمته على درجة علمية أعلى من مستوى الدرجة الجامعية الاولى فقد سكت النص عن قواعد منحه هذه العلاوة التشجيعية واحال الى رئيس مجلس الوزراء فى بيانها فاصدر القرار رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٨٢ المعدل بالقرار رقم ٨٢٧ لسنة ١٩٨٣ الذى ابان ماسكت المشرع عن بيانه ولم يتطرق الى ماتكفل القانون باحكامه وهو فى الحالين انما اصاب الحق والتزم صحيح تفسير النص.

(ملف ٧٥١/٣/٨٦ جلسة ١٠/٤/١٩٩٢)

سابقة أعمال الدار العربية للموسوعات

(حسن الفكهاني - محام)

خلال ما يقرب من نصف قرن

أولا - المؤلفات :

- ١ - للمدونة العمالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية "الجزء الأول والثانى والثالث".
 - ٢ - للمدونة العمالية فى قوانين اصابات العمل والتأمينات الاجتماعية .
 - ٣ - الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقارى.
 - ٤ - ملحق للمدونة العمالية فى قوانين العمل .
 - ٥ - ملحق للمدونة العمالية فى قوانين التأمينات الاجتماعية .
 - ٦ - التزامات صاحب العمل القانونية والمدونة العمالية الدورية .
- لانيا - الموسوعات :

- ١ - موسوعة العمل والتأمينات : (١٦ مجلدا - ١٥ ألف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات الاجتماعية .
 - ٢ - موسوعة الضرائب والرسوم واللمعة : (٢٢ مجلدا - ٢٥ ألف صفحة) وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم واللمعة .
 - ٣ - الموسوعة التشريعية الحديثة : (٥٢ مجلدا - ٦٥ ألف صفحة) .
تتضمن كافة القوانين والقرارات منذ عام ١٨٦١ حتى الان .
 - ٤ - موسوعة الامن الصناعى للدول العربية : (١٥ جزء - ١٢ ألف صفحة) وتتضمن كافة القوانين والوسائل والايهزة العلمية للامن الصناعى
- القطاع مرك

بالدول العربية جميعها ، بالإضافة الى الأبحاث العلمية التي تناولتها المراجع
الاجنبية وعلى رأسها (المراجع الأمريكية والأوروبية) .

٥ - موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : (٣ أجزاء - ٣ آلاف
صفحة) وتتضمن عرضا حليشا للنواحي التجارية والصناعية والزراعية
والعلمية إلخ لكل دولة عربية على حدة . (نفذت وسيتم طباعتها بعد
تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٥) .

٦ - موسوعة تاريخ مصر الحديث : (جزئين - ألفين صفحة)
وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها (قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها) .
(نفذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٩٥) .

٧ - الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية : (٣ أجزاء - ألفين
صفحة) وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية
والعلمية إلخ . بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والافراد . (نفذت
وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٤) .

٨ - موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : (٣٢٠ جزء) .
وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم في مصر وباقي الدول العربية لكافة
فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا .

٩ - الوسيط في شرح القانون المدني الاردني : (٥ أجزاء - ٥ آلاف
صفحة) وتتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع التعليق عليها بآراء
فقهاء القانون المدني المصري والشريعة الإسلامية السمحاء وأحكام المحاكم في
مصر والعراق وسوريا .

١٠ - الموسوعة الجنائية الاردنية : (٣ أجزاء - ٣ آلاف صفحة)

وتتضمن عرضا اجماليا لاحكام المحاكم الجزائية الاردنية مقرونة بأحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الاحكام بالشرح والمقارنة .

١١ - موسوعة الادارة الحديثة والحوافز : (أربعة أجزاء - ٣ آلاف

صفحة) وتتضمن عرضا شاملا لمفهوم الحوافز وتأصيله من ناحية الطبيعة البشرية والناحية القانونية ومفهوم الادارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المثالي وكيفية إصدار القرار وإنشاء الميائل وتقييم الأداء ونظام الادارة بالاهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ - الموسوعة المغربية في التشريع والقضاء : (٢٥ مجلدا - ٢٠ ألف

صفحة) وتتضمن كافة التشريعات المغربية منذ عام ١٩١٢ حتى الآن مرتبة ترتيبا موضوعيا وأجنديا ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ واجتهادات المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٣ - التعليق على قانون المسطرة المدنية المغربي : (٣ أجزاء)

وتتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع للمقارنة بالقوانين العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الاعلى للمغرب ومحكمة النقض المصرية (الطبعة الثانية ١٩٩٣) .

١٤ - التعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربي : (أربعة أجزاء)

وتتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع للمقارنة بالقوانين العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الاعلى للمغرب ومحكمة النقض المصرية (الطبعة الثانية ١٩٩٣) .

١٥ - التعليق على قانون الالتزامات والعقود المغربي : (ستة أجزاء)

المشروحين شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة
الصاعين من

الى مبادئ المجلس الاعلى للمغربى ومحكمة النقض المصرية (الطبعة الأولى ١٩٩٣).

١٦ - التعليق على القانون الجنائى المغربى : (ثلاثة أجزاء) ويتضمن شرحا وافيا لتبصير هذا القانون مع للقارنة بالقوانين العربية بالاضافة الى مبادئ المجلس الاعلى للمغربى ومحكمة النقض المصرية (الطبعة الاولى ١٩٩٣).

١٧ - الموسوعة الادارية الحديثة : وتتضمن مبادئ المحكمة الادارية العليا وقضايا الجمعية العمومية لمجلس الدولة منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ (٢٤ جزء + فهرس موضوعى أبجدي) .

١٨ - الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : التى أقرتها محكمة النقض المصرية منذ انشائها عام ١٩٣١ حتى عام ١٩٩٢ مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا وزمنيا (٤١ جزء مع الفهارس) .

(الاصدار الجنائى ١٨ جزء + الفهرس)

(الاصدار للمدنى ٢٣ جزء + الفهرس)

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهنى - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلى - القاهرة

